٤١٥
م . ش

المواهب الرحمانية لطلاب الأجرومية، تأليف الشنواني، أبي بكر بن اسماعيل ـ ١٠١٩هـ . في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٥٠٢ ٤٢٧ ق ٢٥ س ٢١x١٦ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الآخر

الأعلام ٢ : ٣٦، الأزهرية ٤ : ٣٢٥

١ ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح الشنواني على الأجرومية .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي منح العلوم على النحو من العربية وصيره وسيلة
لاكتساب الفضائل البشرية والسبيل المؤدي الى معرفة السعادة
الشرعية والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الشيم المرضية
المبعوث بالايات والحجج البهية وعلى اله واصحابه الموصوفين
بالصفات السنية اما بعد فيقول الفقير الحقير المعترف
بالعجز والتقصير ابو بكر بن اسماعيل الشنواني عفا الله تعالى عنه
واسعده بفوز الاماني وبصره بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه
وغفر له ولذريته ولاهله ولوالديه واحسن اليهم والى جميع المؤمنين
فاليه هن اما ادعت حاجة المتفهمين لما صنفه الشيخ اليهم
الامام والحبر الهمام ابو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي
الشهير بابن اجروم بهمزة مفتوحة بعدها الف ثم جيم
مضمومة ثم راء مشددة مضمومة ايضا ثم واو ساكنة ثم ميم
ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وكان عالما صالحا حكي
عنه انه صنف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف من المقدمة
الاجرومية في علم العربية من شرح يحل الفاظها ويبين بحسن الطافة
مرادها ويتمم مقاصدها ويذلل صعابها ويكشف عن وجوه المخدرات
نقابها ويرد الشبه ويردها بواضح كلام ويحقق المرام ويؤدي
حق المقام ويميز القشر من اللباب والخطا من الصواب ويجلوا
غرائبها للافهام عند اولي الالباب من ذوي الافهام فمخدراتها
بعد لم يكشف في شرح عنها القناع فليبسط في شرح مواضعها المشكلة
من غير ورد في خلده انكار او نزاع ومستترا لحقا لم يبرزه
شارح الى هذا الاوان لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان
مع ما انا فيه من تشتت البال وتفرق الحال وهجوم الامراض
الجسمانية والاعتراض النفسانية والعروض المنزلة والشواغل

المزاحمة

المزاحمة سميته المواهب الرحمانية لطلاب الاجرومية
وهديته الى طلاب علم العربية اهداء النملة رجل الجراد الى سليمان
والخاف السحاب قطرة الموظفة الى محيط عمان وما الطف بهذا
الحال قول من قال اتت سليمان يوم العرض قنبرة تهدي
اليه جرادا كان في فمها فانشدت بلسان الحال قائلة
ان الهدايا على مقدار مهديها لو كان يهدى الى الانسان قيمته
لكان يهدى لك الدنيا وما فيها
وحملني عليه اني رايت الطلبة قد اكبوا على تعلمها وتفهيمها وازدحموا
على تعلمها وتعليمها لا لخفاء كتاب ظهرت بركته وقل حجمه
وعظم نفعه وكم من مرة عزمت وابت المقادير ولويت وعرضت
المعاذير مع ان العلم اعلامه مشرفة على الانعكاس واثاره مبانيه
موذنة بالاندراس والجهل قد ابانت دولته رافعة رايات
نصرته واضحة وعاقني على باب الامر على ما اردت خطير
ويابى فصبر ور بان وهن العظم مني لما رابنا منه العليل
واشتعل الراس شيبا فلم يبق من القوى الا القليل وفضيلة
هذا العلم فضيلة اي فضيلة اذ له دخل في معرفة كلام الله
تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لانهما بالعربية
وقد اتفق العلماء على ان النحو محتاج اليه في كل فن من فنون
العلم ويروى عن علي رضي الله عنه انه قال النحو يصلح
من لسان الالكن والمرء تعظمه اذا لم يلحن واذا اردت
من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وعن
عمر رضي الله تعالى عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل
والمروة وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان
الرجل تنوبه النائبة يجب ان يتجمل فيها فيستعير من اخيه
دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ومعرفته واجبة

ومناعبه حقير

مخطوط ... الرياض

على الكفاية لانا مكلفون بالعمل بالاحكام الشرعية وهو متوقف
على معرفتهما وهي متوقفة على معرفة النحو فمعرفته واجبة لان
ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقدورا عليه فهو واجب
بوجوب الواجب والله اسال ان يجعله وان يسدد فيه
وان ينفع به انه خير مسئول واكرم مامول وهو حسبي
ونعم الوكيل وان كان ذو عيب في تخفيف فليات بحديث
مثله او ليمت بغصه في جهله فان الفضل بيد الله يؤتيه
من يشا والله ذو الفضل العظيم والى الله اضرع ان يعصم
القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قدير مجيب عليه توكلت
واليه انيب وها انا اشرع في المقصود بعون الملك المعبود
فاقول لما كان تاليف هذا الكتاب امرا ذا بال وكل ما هو
كذلك تطلب فيه البداة بالبسملة بدا المصنف كتابه بالبسملة
فقال بسم الله الجامع لصفات الالوهية المنعوت
بنعوت الربوبية اي بكل اسم من اسما الذات الاقدس المسمى منها
بهذا الاسم الاقدس لا بشي من غيرها مطلقا ابتدي او الف
مستعينا او متلابسا ملابسة التبرك بقرينة المقام الرحمن الرحيم
اي الموصوف بكمال الانعام وغيره وبايراده ذلك وايراد
لفظ الاسم اشعارا بانه تعالى يبلغ غاية الكمال في درجات
الجلال حيث يتبرك باسمه المتعال تاسيا بالله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وسلم فالحديث رواية ابو داود وغيره
وصححه الحاكم وحسنه النووي وهو كل امر ذي بال لا يبدا
بالحمد لله وفي رواية بحمد الله وفي رواية بذكر الله وفي رواية
ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وبالبسملة يحصل الحمد لانه الوصف
بالجميل على ما تقرر والظاهر ان خصوص لفظ الحمد غير مراد
كما صرح به النووي مستدلا باكتفا النبي صلى الله عليه وسلم

في

في كتاب هرقل وغيره بالبسملة مع انه ذو بال على انه لو حمل
على اللفظ فلا ايراد على المص لان البداية لا تقتضي الكتابة
ولم يات بتصريح خطبة وديباجة متابعة للنبي صلى الله
عليه وسلم في رسايله واكثر السلف من البخاري وشيخه وشيخ
شيخه وايمة دهره كمالك وعبد الرزاق وابي داود
وانما اتى بهما قليل منهم كما قاله بعضهم وحمل صنيعهم هذا
على انهم حمدوا لفظا اورواه لكن مختصا بالخطب دون الكتب
وفيه بعد تام عن قوله كل امر ذي بال فالاولى حمله على من
حمل الحمد على المعنى ويحتمل ان يكون الاكتفا بالبسملة
اشعارا بعدم الامر بالابتدا بلفظ الحمد واما ايراد ترك
الشهادة لحديث ورد فيهما فغير متوجه فان الحديث
كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذما وهو لم
يخطب صريحا فلا حاجة الى القول بالتلفظ وعدم
الصحة مع انه صححه النووي والبيهقي على ما فعله بعض
العلما الثقات الكلام لغة عبارة عن القول
وعما كان مكتفيا بنفسه كما في القاموس اي ما كان مكتفيا
بنفسه في ادا المراد ولا يخفى انه اشد مناسبة لما اصطلح
عليه فالاولى ان يحمل النقل عنه الثه وعما يتكلم به
قليلا كان او كثيرا كما قال الرضي وغيره ولعل مراد القاموس
بالقول فيكون قد ذكر معنيين وعن الكلمة الواحدة كما في
الصحاح وعن الحدث الذي هو التكلم فهو اسم المصدر
من كلم وعن نحو الخط والاشارة الا انه مجاز في هذا
لا حقيقة وعما في النفس من المعاني التي يعبر عنها
وفي كونه في هذا حقيقة او مجازا خلاف للنحاة واصطلاحا
هو اللفظ وهو لغة مصدر بمعنى الرمي اي من الفم لا الرمي

مطلقا كما يتوهم من لفظة الرحى الدقيق لانه مجاز صرح
به في الاساس ثم نقله ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ
كالخلق بمعنى المخلوق الى جنس ما يتلفظ به الانسان وهو الصوت
المعتمد على شيء من المخارج المعلومة اي الحاصل بسببها واستعمالها
فدخل كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن اذ هي من جنس ما ذكر
وان لم يصدق عليها الصوت والاعتماد بمعنى انه الذي اذا قام
بالانسان يكون صوتا والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا
اللفظ حقيقة او حكما ليدخل الضمير المستتر فانه ليس بحرف ولا صوت
ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ كالاسناد اليه والعطف
عليه وتاكيده والابدال منه وكونه داخلا في اللفظ حكما لا حقيقة
فان قلت فيلزم ان يكون مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل
فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما
بعموم المجاز وعلى التقديرين فيلزم المجاز في التعريف
قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن على انه يدعى
ان اطلاق اللفظ الحكمي يطلق على الحكمي حقيقة لا مجاز فان قلت
الجمع بين الكلام وتعريفه مستلزم تعريف المعرف وهو لازم
باطل فكذا الملزوم **قلت** اجيب بان اللام تدل على تعيينه في ذهن
المتكلم والتعريف بصورة ماهيته في ذهن السامع فاين احدهما
من الآخر **فان قلت** لا نسلم ان ايراد اللام لذلك بل للدلالة
على تعيينها الحاصل في ذهن السامع معناه ان اللام لا يجوز ادخالها
الا على لفظ حصل معناه في ذهن السامع عندنا **قلت**
اجيب بان اللام اما للاول وحينئذ لا يلزم المحذور او للثاني
وحينئذ لا يلزم ايضا لجواز كونه معلوما له من وجه مجهولا

مراده

من وجه آخر فلا ينافي ان اللام للاول فالتعريف للثاني على ان ذلك
في لام العهد لا الجنس وهذه اللام للجنس سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها
لا يجوز الا على الحاصل في ذهن السامع لجواز ادخالها على المظنون
حصول معناه في ذهنه ولا يكون ذلك الظن مطابقا للواقع
سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون دخول اللام عليه لتعيين اللفظ فقط
ويكون معناه هذا اللفظ فقط ويكون معناه هذا اللفظ معناه
ذلك الشيء **المركب** وهو لفظ فيه كلمتان فاكثر **المفيد** وهو ما دل
على معنى يحسن السكوت عليه ومعنى يحسن السكوت عليه ان لا يصير
السامع بعد فهمه معناه منتظرا لشيء آخر انتظارا تاما كالانتظار
الذي يبقى مع المسند كقام بدون المسند اليه كزيد او يبقى مع
المسند اليه بدون المسند بخلاف الانتظار الناقص كالانتظار
المفعول به ونحوه فدخل فيه ما استحال معناه كصعدت السماء
وحملت الجبل وما لم يفهم السامع معناه لانتفاء معرفة اجزائه
او بعضها وما لم يقصده المتكلم لنحو نوم او سهو وما لم يجهل السامع
معناه نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وهو فيهما ما صححه الشيخ
ابو حيان خلافا لابن مالك لانه لو اشترط القصد او الفائدة
الجديدة لكان المركب الواحد كلاما وغير كلام اذ لو قصد به
من يجهله ثم من لا يجهله او صدر منه بلا قصد لنحو نوم او غفلة
ثم صدر منه بقصد وتعدد الزمان او المخاطب به لا يخرجه عن
كونه واحدا لغة وعرفا وزاد المص تبعا للجزولي وجماعة
في تعريف الكلام **قوله** بالوضع وهو لغة الحط واصطلاحا
تعيين شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم غيره فهم
الثاني فلا ينتقض بالحروف ولا بالمجاز واختلف في تفسير
الوضع هنا فمنهم من فسره بالقصد قال ابن هشام وعبر به
المتأخرون وهو واضح ومنهم من فسره بوضع العرب قال الشاطبي

ولا بد من هذا القيد لئلا يدخل كلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن
ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد
اذ مدار علم العربية على التفرقة بين كلام العربي والعجمي فيدخل فيه
ما كان الاسناد فيه مجازيا سواء كان طرفاه حقيقيين او لا نحو
انبت الربيع البقل واحيي الارض شباب الزمان وانبت البقل
شباب الزمان واحيى الارض الربيع لان في المجاز وضعا نوعيا
كالمركب مطلقا وخرج عنه ما ليس بلفظ لا حقيقة ولا حكما كالخط والعقد
والاشارة وما يفهم من حال الشيء فلا يسمى شيء من ذلك كلاما عند
النحاة لانه ليس بلفظ وخرج عنه ايضا اللفظ المفرد نحو زيد
فلا يسمى عندهم كلاما لانه لفظ غير مركب وخرج عنه ايضا ما ليس
بمفيد بالمعنى المذكور كالمركبات الناقصة كغلام زيد وان قام
زيد وان افادت بالعقل كما في غلام زيد المسموع من وراء جدار
فانه يفيد حياة المتكلم به لكن بالعقل لا بالوضع او بالطبع كاح اح
فانه يفيد وجع الصدر لكن بالطبع لانه يقتضي صدور ذلك
عند وجع الصدر لا بالوضع لان الواضع لم يضعه لذلك ومنها
الجملة الواقعة صلة او صفة او خبرا او حالا فانها خارجة عنه
اذ ليست مفيدة بالمعنى المذكور لانه لم يبق فيها اسناد كان
قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره
اصلا بل هي صورة كلام اخرجت عن معناه واني لها ان تتصور
مفهومها فيرتبط بغيره ومعلوم ان الافادة بالمعنى المذكور
لا تكون الا مع الاسناد وقد صرح الشيخ الرضي بانه جزء للكلام
والاظهر انه شرط لتحقق الكلام لا جزء والا لم يكن الكلام لفظا
حقيقة اصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث
انه لو لم يتكلم المتكلم بشيء غيرها لم يبق للمخاطب انتظار تام
لشيء اخر مع انهم اتفقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وغيره وما ليس

بلفظ

بلفظ حقيقة لا يكون من اقسام اللفظ حقيقة واختلف في ترادف
الكلام والجملة فقيل بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري واختاره
ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق
الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي
لان كلا منهما كان جملة قبل فاطلاق الجملة عليه باعتبار ما كان وبعضهم
قيد الاسناد في تعريف الكلام بالمقصود لذاته وجعله اخص
من الجملة فتخرج عنه الجملة الواقعة خبرا او صلة او صفة او حالا
اذ الاسناد فيهما غير مقصود لذاته بل التحقيق انه لم يبق
فيهما اسناد كان قبل التركيب وحكم بنفي او اثبات فان
ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره اصلا بل هي صورة كلام اخرجت
عن معناه واني لها ان تتصور مفهومها فيرتبط بغيره وهذا
ظاهر يؤيد بكلام اهل الميزان واختار هذا الثاني ابن هشام
الانصاري فقال والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة
ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
اي والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما
انتهى وهل يشترط في الكلام اتحاد المتكلم قيل نعم حتى لو اصطلح
اثنان على ان يأتي احدهما بفعل والاخر بفاعل لم يسم ذلك كلاما
لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا فلا بد
من زيادة من ناطق واحد في الحد وقيل لا وصححه ابن مالك
وابو حيان كما ان الخط لا يعتبر في كونه خطا اتحاد الكاتب
مطلب وانكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام
بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال في تقرير ذلك وحاصل
الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة ولا مشاحة في الاصطلاح
ولما كان الكلام مركبا وكان كل مركب لا بد له من اجزاء يتركب
منها احتاج الى ذكر اجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا لان الاقسام

حقيقة في الجزئيات اذ قسم الشي ما كان مندرجا تحته واخص منه
واسم الكلام لا يصدق على كل من الاسم والفعل والحرف الى جزئياته
واما قسيم الشي فهو ما كان مندرجا معه تحت شي اخر فقال
تبعا للزجاجي في جملة **واقسامه** اي اجزاوه التي يتركب
من مجموعها وجملتها **ثلاثة** ~~وفصل ذلك ولم يقتصر~~
~~على التفصيل المحافظة على اسلوب الاجمال والتفصيل~~ وتركبه
منها بهذا المعنى لا يقتضي تركبه من كل منها واراد باقسامه
اجزاءه العرفية وهي ما يعد في العرف جزءا ولا يلزم من عدم بعضها
عدمه كما يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل جزءا لزيد
مثلا ومع ذلك لا ينتفي زيد بانعدام احد هذه الامور
وكالاغصان للشجرة تعد جزءا منها ولا ينتفي بانعدامها وحقيقة
الكلام وان لم يتوقف على جزء المسند والمسند اليه لكن اشتهر
اطلاق الكلام عليهما وعلى متعلقاتهما فتامله وقد يجعل
الضمير في قوله واقسامه راجعا الى الكلام بمعنى القول
اذا اريد به اللفظ بدون قيد فان الضمير قد يعود
الى المقيد بدون قيده بمعنى انه ينقسم اليها لكنه لا ينحصر فيها
اذ اللفظ المهمل ليس بواحد منها فكذا اللفظ المركب **اسم**
وفعل وحرف جا لمعنى اي وضع لمعنى والمعنى في اللغة
بمعنى المقصود من عني اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ
بالفعل او القوة وله في الاصطلاح معنيان احدهما ما يقصد
بالفعل من اللفظ وذكر الفاضل الجامي معنى اخر يحتاج فيه
الى نقل وهو المقصود ومنه الثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ
ويذكر من الشي ولفظ المعنى اما مفعل بمعنى المقصد اي اسم مكان
القصد استعمل بمعنى المقصود قيل او مصدر ميمي بمعناه
او صيغة مفعول اصله معني كمرمي فخفف واصل معني معنوي

اجتمعت

(بتقسيم الكلام الى اقسامه من تقسيم الكل الى اجزائه لا من تقسيم الكلي م)

(بالانعدام ح)

(وقوله وقد يجعل الضمير في قوله واقسامه حاشية الشيخ خالد في كلامه استخداما او الى اللفظ بدون قيده ويمكن الجواب ايضا بجعل الضمير على استخدام راجعا الى الكلام بمعنى الكلمة وبه كلامه على هذا التسيخ انتهى)

اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء
فادغمت وكسرت النون للمناسبة فخفف بحذف احدى اليائين
ثم فتح النون ثم قلبت الياء الفا للقاعدة ثم حذفها عند التنوين
ففيه تخفيفات واحترز بقوله جا لمعنى عن حروف التهجي سواء
كانت اجزاء الكلمة كمسمى الزاي والياء والدال الذي هو اجزاء زيد
او لم تكن فان حروف التهجي لا معنى لها مطلقا ومن قال ان حروف
التهجي اذا لم تكن اجزاء الكلمة فهي اسماء المعاني فقد التبس عليه الاسم
بالمسمى فان حروف التهجي انما هي مسميات اسماء حروف التهجي
واعلم ان التركيب بين الكلمات الثلاث على ستة اوجه ثلاثة
من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة من جنسين
مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ولا يتحقق الكلام
في شي من هذه الاوجه الستة ~~بقسيسه على التركيب من الثلاثة~~
الا في الاول والرابع ولا يتصور من الاوجه الاربعة الباقية
كلام لانتفاء الاسناد فيها بانتفاء كل من المسند والمسند اليه
او احدهما فقط لكن سيأتي تركيبه من حرف واسم في نحو الا ما انت الخ
من اسمين فله اربع صور احدها ان يكونا مبتدأ وخبرا نحو زيد
قائم والناصح التمثيل به للاسمين مع اشتماله على ثلاثة نظرا لما
قاله السكاكي من كون الوصف المتضمن للضمير بمنزلة الخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم
وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل
وانت رجل وهو رجل الثانية ان يكون مبتدأ وفاعلا سد
مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وانما جاز ذلك لانه في قوة قولك
ايقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له الى شي فكذلك
هذا الثالثة ان يكونا مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد
الخبر نحو امضروب الزيدان لانه في قوة قولك ايضرب

(مطلب حروف التهجي)

(والرابع اماح)

الزيدان الرابع ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق
فهيهات اسم فعل بمعنى بعد والعقيق فاعل به وسواء كان الاسمان
مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في قولك نعم جوابا
لمن قال أزيد عدل او احدهما مذكور والآخر غير مذكور
كزيد جوابا لمن قال من ابوك واما تركبه من فعل واسم فله
صورتان احداهما ان يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد
الثانية ان يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
وسواء كانا مذكورين كما مثلنا او غير مذكورين كما في يا زيد
اذ تقديره ادعو زيدا والكلام هو ادعو مع فاعله
او احدهما غير مذكور والآخر مذكور كقولك زيد جوابا
لمن قام وقد يتألف من جملتين ومن فعل واسمين ومن فعل
وثلاثة اسماء ومن فعل واربعة اسماء اما تركبه من جملتين
فله صورتان جملة الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قمت وجملة
القسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم واما ائتلافه من
فعل واسمين فنحو كان زيد قائما واما ائتلافه من فعل
وثلاثة اسماء فنحو علمت زيدا فاضلا واما ائتلافه من فعل
واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصورتا تأليف
الكلام ست كذا قال ابن هشام الانصاري في شرح القطر
وبقي عليه سابعة وهي تركبه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه
وثامنة وهي تركبه من حرف واسم في نحو النداء قال
في المغني ينبغي في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه
تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل نصب
على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني
لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا
ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم والمانع الكلام

بذلك

بذلك حملا على معناه وهو التمني تأمل وكذلك الممتنع تقدير
مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة ابتداء
في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء للاستفهام مجرى ليت
في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه وخالفه
في المسئلتين المازني والمبرد انتهى وما ذكره من ان الكلام في الجملة
الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم
والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي من ان الكلام جزاء الشرط
وجواب القسم لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما
جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب
من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا
بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك
بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك
ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم
المقصود بالجزاء لزم ان يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع
بالكلية انتهى وعبارة ابن الحاجب توهم ان الكلام لا يكون
الا من اسمين او فعل واسم وقد وجهها السيد بان الكلام
انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط
وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها فالاسم ~~حقيقة الكلام عارضة~~
لها اي ما صدق فانه واللام فيه للعهد الذكري لتقدم معهودها
فالمقام مقام الاضمار ولعله لعدل الى الاظهار لانه اوضح للمبتدي
المقصود بالذات بالكتاب وهذا شروع في تعريف الاسم
والفعل والحرف بالخاصة وخاصة الشيء عند النحاة ما لا يوجد
بدون ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونه صرح به ابن الحاجب
في شرح المنظومة وغيره وما اشتهر من جواز شمولها

بلغ

لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقيين وبقي من الاسماء ما لا يتميز بما ذكره
المصنف من الخواص كحتام ضرب وبعض اسماء الافعال كنزال
ودراك والتعريف بالحد اشد فائدة واكثر تحقيقا لكنه
اصعب تناولا وكانه لهذا عدل عن الحد الى الخاصة لان
التعريف بها اسهل واقرب تناولا وحده كلمة دلت على معنى
في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة اي كلمة ذات
دلالة بحسب الوضع على معنى وقد عرفت معناه بنفسها
بان لا تحتاج في الدلالة عليه الى ذكر متعلق مخصوص بان
لا يتوقف فهم معناها عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه
والحال ان تلك الكلمة الدالة غير مقترن معناها مطلقا
باحد الازمنة الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها مخصوصه
جزء معناها فخرج الفعل لان احدها جزء معناها ولا يخرج
ذو لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى متعلق مخصوص
ولا اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعله جزءا
معناه وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كزيد ويشكر
علمين فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار الا انه يشكل باسم الفعل
وعسى وحبذا به اوضحناه في غير الكتاب وخواص الاسم كثيرة
منها الا العاطفة وكونه تمييزا او حالا ومستثنى ومستثنى
منه ومفعولا وموصوفا ومؤكدا منصوبا وعطف بيان
ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا وغير
ومبتدأ ومنادى ومرخما ومثنى ومجموعا الذاته والاسناد
اليه اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة بمعنى الكون
شيئا اسند اليه والحاصل ان المسند اليه لا يكون الا اسما
بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى الاصلي يكون مسندا
اليه في الكلام دون الفعل والحرف المستعملين فيه الا انه
اقتصر

بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية
للاعراب واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات
الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان الباء
للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول
المعاني المقتضية على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل
ان محدث المعاني المقتضية على ما ذكر وكذلك ايضا للاعراب
هو المتكلم والله تعالى وما يتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد
بحصول المعنى به كونه محدثا فلا يصدق على العامل
وان اراد توقفه عليه وواسطته فيه فغير العامل ايضا
كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب
عن ذلك ما تقدم من ان المراد ما يسمى سببا له في عرفهم وذا ليس
الا العامل والباء في شروط لا يقال لا يتناول التعريف العامل
الزائد كالباء في بحسبك زيد لانا نقول بل يتناوله لان الباء
المذكورة حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة
كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يبال بخروجه
لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل
لان المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان
تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل
وقد يقال ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة لتعتور
عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد
المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل
سواء عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي
للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالذي عن كل

من الامرين وعن الجمع بينهما وعن الاول دون الثاني في نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بجزمهما او جزم الاول فقط مع نصب
الثاني او رفعه فان قيل لم نسب العمل الى ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب دون المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل
هو الفاعل قيل لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به
المقتضي امرا جليا في الاغلب فان قلت اخذ العامل في تعريف
الاعراب والاعراب في تعريف العامل يوجب توقف معرفة
كل منهما في معرفة الاخر فيلزم الدور في كلا التعريفين قلت
انما يلزم الدور لو لم يمكن تصور الاعراب بغير كونه تغيير
اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا
وتصور العامل بغير كونه ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
وهو ممنوع لامكان تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف
لفظي خوطب به من يعرف تغييرا اواخر الكلم لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا ~~وتصور العامل بغير كونه~~
~~ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وهو ممنوع لامكان~~
~~تصور كل منهما بغير ما ذكر ولو سلم فالتعريف لفظي خوطب~~
~~به من يعرف تغييرا اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة~~
~~عليها لفظا او تقديرا~~ ومن يعرف ما يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب ولا يعرف انهما المسمى بالاعراب ولا انهما المسمى بالعامل
فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب والعامل وتحصيله
في ذهن السامع فتامل وتدبر ومما يوضح لك ذلك ان التعريف
قد يراد به تحصيل صورة في المدركة بالذاتيات او العرضيات
وهي التعاريف الحقيقية الحدية او الرسمية والحاد اما
ذكر المحدود لتتوجه الذهن الى المعلوم بوجه ثم يرسم فيه
صورة اخرى لا ليحكم بالحد عليه فهو كنقاش ينقش صورة في

الذهن

مطلب

الدور ح

ما به ح

٨

الذهن فالحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقة بل شيء صور تماما
فلا يقابل بالمنع والنقض الا باعتبار دعاوى ضمنية تلزم من التحديد
كما تقرر في محله وقد لا يراد به تحصيل تصور بل المعنى المعرف
حاصل مع غيره كالمخزون فيعرف ويراد به الالتفات الى الصور
حاصل والاشارة اليه ليتميز هذا المعلوم ويتعين من بين
التصورات الحاصلة فيعلم من التعريف انه المراد من اللفظ
كما اذا عرفنا رجالا بعينهما او وصفهما ولم نعرف ان لفظ زيد
علم اي منهم فيقال لك زيد ذاك الاحمر وهذا هو التعريف
اللفظي ويفيد تصور المجهول لا هو تصور المعنى من حيث
انه مدلول اللفظ بل يستفاد من شرح المقاصد انه الغرض
من التعريف لكنه ممنوع والمحققون على انه لا غرض يتعلق
به والحاد ليس في صدده وان حصل بالتبعية فهو كالحكم اللازم
ضمنا في التعاريف الحقيقية **الداخلة عليها** يعني المختص
معها والطالبة لها فدخل العوامل المقدرة والمتاخرة عنها
والمعنوية وليس قيد الداخلة للاحتراز بل لبيان الواقع
او غيره بناء على انه لا يكون التغيير الا بسبب العوامل
الا وهي داخلة ويجوز ان يجعل احترازا عن التغيير الذي
يكون بحركة الحكاية كحركة زيد في نحو من زيدا لمن قال
رايت زيدا فانها بسبب عامل غير داخل وهو رايت في كلام الاول
وقوله **لفظا او تقديرا** مصدران بمعنى المفعول اي تغيير
اواخر الكلم تغييرا ملفوظا به او مقدرا فهما منصوبان على المصدر
اي ملفوظا ما يدل عليه من الحركات وما ناب عنها لان
نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا ما يدل عليه مما ذكر كما
في المعرب بالاعراب التقديري نحو عصا فانه استحق الاعراب
ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير الخلاف المبني الواقع في محل

المعرب فانه لم يستحق الاعراب فلم يقدر تغييره بل لو كان في محل معرب
لتغير اخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي ومعناهما
ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي تغيير لفظا او تقديرا
اي تغييرا يظهر في اللفظ علامته وما يدل عليه ويدرك
او يتعلق باللفظ بان يتغير اللفظ او تغييرا يقدر في اللفظ
علامته وما يدل عليه ويجوز ان يجعل قوله لفظا او تقديرا
تمييزا لحق لا عن المضاف اليه اي تغيير لفظ اخره او تقديره
اما تغيير لفظ اخره فواضح فانه تارة يحرك بالضمة وتارة بالفتحة
وهكذا وهذه تغييرات واما اختلاف تقديره فالاضافة بادنى
ملابسة لان اخره محل التقدير فالتقدير متعلق به وهو مختلف
لان تقدير الضم وهكذا ولا يبعد ان يعد من التغيير التقديري — تقويم الفتح
على هذا التغيير ما كان نصبه تابعا للجر او بالعكس فانهما ح
متغيران حقيقة كمجيء ذلك المفرد والجمع فلا حاجة الى زيادة
حقيقة او حكما بعد قوله لفظا او تقديرا والتغيير اللفظي
كالتغيير في جا زيد لان علامته وهي الضمة ملفوظ بها
والتغيير في رايت زيدا ومررت بزيد لفظي لان علامته
وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني ملفوظ بها والتغيير
في جا الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى تقديري لان علامته
وهي الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث
مقدرة ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للتغيير الاواخر
لاختلاف العوامل فيكون من باب تنازع المصدرين وهما
منصوبان على انهما صفة مصدر محذوف على ما سبق او على
انهما خبر كان المحذوف اي سوا كان ما ذكر ملفوظا
او مقدرا والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة
بجملة تشتمل على معناها للتاكيد واهنا لتقسيم الحد ود

اي

اي ما كان على احد هذين الوجهين فلا تفسد الحد وانما
تفسده اذا كانت المزيد بالشامل للشك او الظن والابهام
مبحث البنا — ويقابله البنا وهو لغة وضع شي على شي على صفة يراد بها
الثبات واصطلاحا على القول بانه لفظي واختاره ابن
مالك ومن تبعه وحده بقوله ما جي به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا
ولا تخلصا من سكونين انتهى وخرج بقوله لا لبيان مقتضى
العامل الاعراب وبقوله من شبه الاعراب بكسر الشين وسكون
بع — البا وبفتحهما بمعنى اي الامر المشابه له لكونه حركة او حرفا
او سكونا او حذفا في الاخر ما ليس كذلك كفتحة لام فلس
وضمة لام افلس وبقوله وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا
ولا تخلصا من سكونين المقيدات المذكورة وعلى القول بانه معنوي
واليه ذهب الاقدمون لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل
ولا اعتلال ورد عليه ما يلزم حالة واحدة من المبنيات
بحيث مع انه لا حاجة لقوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل
يلزم حالة واحدة لتغير اخره تقديرا كما مر بيانه ولك ان تقول
المراد بلزوم اخره حالة واحدة عدم تغيره بعامل والمبني الحرف
والفعل الماضي وفعل الامر والمضارع الذي اتصلت به نون
النسوة او باشرته نون التوكيد والاسم اذا اشبه الحرف شبها
قويا يقربه منه في الوضع وضابطه ان يكون الاسم موضوعا
على حرف كتا قمت او على حرفين كنا من قمنا وانما اعرب
نحو اب واخ لانه موضوع على ثلاثة احرف فان اصلهما
المعنى ح — ابو واخو بدليل ابوان واخوان او في المعنى وضابطه ان يتضمن
الاسم بالوضع معنى من معاني الحروف كمتى وهنا وانما اعرب
هذان وهاتان مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه

بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتشبيه من خصائص
الاسماء اذ في الاستدلال وضابطه ان يلزم الاسم طريقة من طرائق
الحروف ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكان يفتقر افتقارا
لازما الى الجملة فالاول كهيهات وصه واوه فانها نائبة عن افعال
ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به فاشبهت ليت
ولعل مثلا والثاني كاذ واذا وحيث والموصولات وخرج بالافتقار
التابير المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا فانه نائب عن
اضرب وهو معرب لانه يدخل عليه العوامل فيتوثر فيه فتقول
اعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضربه
وباللزوم نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف
الى الجملة والمضاف مفتقر الى المضاف اليه ولكنه افتقار
غير لازم لزواله في نحو صمت يوما وبالجملة نحو سبحان وعند
فانهما مفتقران لزوما الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان
الله وجلست عند زيد وانما اعرب اللذان واللتان واي
الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء لضعف الشبه بما عارضه
من المجيء على صورة التثنية ومن لزوم الاضافة وزاد
ابن مالك في الكافية الشبه الاهمالي ومثله في شرحها
بالاسماء قبل التركيب كاوائل السور حيث قال واما شبه
الحرف في الاهمال والاشارة بذلك الى ما يورد من الاسماء
دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السور فانها مبنية
لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة
وبعضهم يجعلها معربة لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت
عليها وهذا اختيار الزمخشري في الكشاف انتهى كلام شرح
الكافية قال في الكشاف اعلم ان الالفاظ التي يتهجى بها اسماء
مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم الى ان قال

التشبيه الاهمالي

مطلب

فان قلت قد تبين انها اسماء الحروف المعجم وانها من قبيل المعربة
وان سكون اعجازها عند الهجاء لاجل الوقف فما وجه وقوعها على هذه
الصورة فواتح السور **قلت** فيه اوجه احدها وعليه الاكثر
انها اسماء للسور الى ان قال وهي في ذلك على ضربين احدهما ما لا
يتاتى فيه الاعراب وهو اما ان يكون اسما مفردا كصاد وقاف
ونون او اسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كحم وطس ويس
فانها موازنة لقابيل وهابيل وكذلك طسم يتاتى فيها
ان تفتح نونها وتصير ميم مضمومة الى طس فيجعلا اسما
واحدا كدارابجرد فالنوع الاول محكي ليس الا واما النوع الثاني
فسائغ فيه الامران الاعراب والحكاية **قال**
بنا سديني حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم
فاعرب حم ومنعها الصرف وهكذا كل ما اعرب من اخواتها لاجتماع
سببي منع الصرف فيها وهما العلمية والتانيث والحكاية ان يجيء
بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الاولى كقولك دعني من تمران
وبدات بالحمد وقرات سورة انزلناها الى ان قال **فان
قلت** فما وجه من قرا صاد وقاف ونون مفتوحات
قلت الاوجه ان يقال ذلك نصب وليس بفتح وانما لم يصحبه
التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر
نحو اذكر وقد اجاز سيبويه مثل ذلك في حم وطس ويس لو قرئ
به وحكي ابو سعيد السيرافي ان بعضهم قرا ياسين ويجوز
ان يقال حركت لالتقاء الساكنين كما قرا ولا الضالين الى ان قال
فان قلت فما وجه قراءة بعضهم صاد وقاف بالكسر **قلت**
وجهه ما ذكرت من التحريك لالتقاء الساكنين انتهى وقوله
قلت الاوجه ان يقال ذلك تعقبه الى ان قال ويجوز ان يقال
حركت لالتقاء الساكنين قال في الانتصاف في كلامه على الاوجه

الاول يوجب كونها معربة وعلى الوجه الثانى يحتمل ان يكون اراد ان
الفتحة لالتقا الساكنين نشات عن سكون الحكاية فانها انما تحكى
ساكنة مجردة عن سمة الاعراب ولا تكون الحركة اذن اعرابا
اذ لا مقتضى له مع الحكاية ولا بنا اذ هى معربة عنده على هذا
التقدير ويحتمل ان يكون اراد انها مبنية فتكون الحركة مثلها
فى اين وكيف حركة بنا والاول هو الظاهر من مراده اذا حتم
بقول انها معربة على ان سيبويه نص فى كتابه على ما اورده بلفظه
قال واما صاد فلا تحتاج الى ان تجعله اسما اعجميا لان وزنه
فى كلامهم ~~ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة فلا تصرفه~~
ويجوز ان يكون اسما للسورة فلا تصرفه ويجوز ان يكون ايضا
ياسين وصاد اسمين غير متمكنين فيلزمان الفتح كما لزمت
الاسما غير المتمكنة الحركات نحو كيف واين وحيث وامس
انتهى كلام سيبويه وفيه رد على الزمخشرى فى حتمه ان تكون معربة
وان فتحها نصب اولا لالتقا الساكنين العارض للحكاية على
ما ظهر من مقصوده انفا وسياتى له ايضا ما يدل على انه لا يجيز
بناها البتة انتهى كلام الانتصاف ثم قال فى قوله فان قلت
فما وجه قراة بعضهم صاد وقاف بالكسر لحكاية وهذا
تحقيق لك بخلاف ما نقلته من نص سيبويه فى انها غير
متمكنة ويدلك على فتحها التى قال قبل انها لالتقا الساكنين
انما اراد السكون العارض فى الحكاية لا سكون البنا وهو
مخالف لنص سيبويه لتجويزه ايضا ان يكون مبنية على الحركة
او السكون واقول قضية سيبويه المذكور تجويز بنائها
مركبة فليشترط سبب البنا فانه لا بنا فى كون السبب
ما ذكره المصنف لانها على هذا غير مهملة بل اما عاملة او معمولة
فان قلت اذا قلنا باعراب نحو حم عند التركيب فهل

كما نبه عليه انفا
انتهى وينحط منه
اخذ امن كلام شرح

كلام

فهل بنا فى اعرابها فى القران مع سكونها قلت نعم بنانى على
جعله من قبيل الوصل بنية الوقف فان قال
ما وجه عدم تانى الاعراب فى نحو كهيعص والمص قلت قالوا لا نظير
لهما فى الاسما المعربة ولا تركيب المزج لانه لا تركب اسما كثيرة
وعبارة الرضى ولهذا اوجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت
مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن
المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين
وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان
الاعراب اذ لا يركب فى كلامهم الاسم كلمتين قال وحكى عن يونس
انه كان يجيز فى كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون
كاف مركبا مع صاد فالباقى حشو لا يعتد به انتهى وقد ذكرنا
زيادة على ذلك فى نهاية السالك الى اوضح المسالك الى
الفية بن مالك واقسامه اى انواع الاعراب
مجموع الاسم والفعل فاندفع ما يقال لا يخلوا اما ان يريد
اقسام اعراب الاسم او اقسام اعراب الفعل او اقسام اعراب
الاسم واقسام اعراب الفعل فان اراد الاول فهى ثلاثة الرفع
والنصب والجزم وان اراد الثالث فهى ستة وذلك لانه
اراد اقسام الاعراب بالنسبة الى مجموع الاسم والفعل من غير
ملاحظة كونها اقسام اعراب الاسم او اعراب الفعل واقسام
اعرابها اربعة فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن فى معرفتهما والحفظ
على كل منهما للاحتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظته ليتحقق
مطابقة العدد رفع وهو على القول بان الاعراب معنوى
تغيير مخصوص وسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند
التلفظ بعلامته او به نفسه ونصب وهو على القول

لا

بلغ

والجزم وان اراد الثانى
فهى ثلاثة ايضا الرفع والنصب
والجزم

ح بيعى وينزل قوله اربعة

فى اخر الكلمة علامته الضمة
وما ناب عنها وعلى القول
بان الاعراب لفظى الضمة و
الواو والالف والنون على وجه
مخصوص

بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته الفتحة
وما ناب عنها وعلى القول بانه لفظي الفتحة والكسرة والياء والالف
وحذف النون على وجه مخصوص وسمي نصبا لانتصاب
الشفتين على حالهما عند التلفظ بعلامته او به نفسه
وخفض ويسمى جرا وهو على القول بان الاعراب معنوي
تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته الكسرة وما ناب عنها
وعلى القول بانه لفظي السكون وما ناب عنه ولفظيته لتعلقه
بما يلفظ به من حركة او حرف وسمي جزما لان الجزم بمعنى
القطع وللحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف واعلم ان
النوع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى ومتحدة
عندهم يعني ان بعض افراد الاعراب مسمى بالرفع وبعضها مسمى
بالنصب وبعضها مسمى بالخفض وبعضها مسمى بالجزم فالحاجة
الى اثبات اتحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف
والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه
الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان
جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا وفي شرح الفية
ابن معط لابن الحوبة وحركات الاعراب تلقب بالرفع
او بالنصب او بالجر لقرينة قوله والجزم من القابه واما القاب
البناء فضم وفتح وكسر ووقف وهذه التفرقة بين القاب
الاعراب والقاب البناء هي للبصريين المتقدمين والمتاخرين
واما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد منها في موضع
اخر فيقولون في حيث مرفوع وفي قام زيد مضموم ثم كذلك
باقيها انتهى وقال الرضي الضم والفتح والكسر في عبارات
البصريين لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية او لا كضمة
قاف قفل ومع قرينة تقع على حركات الاعراب والكوفيون

يطلقون

كونها انواعا منطقية تتوقف على اثبات اتحاد حقيقة
٢٢

الفتحة والكسرة والياء على وجه مخصوص وسمي خفضا وجرا لانخفاض الشفة السفلى وانجرارها عند التلفظ بعلامته او به نفسه ولان عامله يجر معنى الفعل الى الاسم [illegible] وهو على القول بان الاعراب معنوي تغيير مخصوص في اخر الكلمة علامته السكون وما ناب عنه وعلى القول بانه لفظي [illegible]

مسطر

١٢

يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى وقال ايضا
ان اطلاقهما اي الرفع والنصب والجر على الحروف مجاز لكن الاشتراك
ظاهر وذلك عند ابن الحاجب ومتقدمي النحاة على الظاهر واما
من عرف الاعراب باختلاف الاخر فقال الرضي انه اراد بالرفع
ذلك وانما الخلاف في ان المقسم الاعراب او ما به الاعراب
انتهى وبدا بالرفع لانه اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه
كلام ثم بالنصب لان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة
فيكون معموله اصلا بالنسبة للمجرور ثم بالجر لاختصاصه
بالاشرف **فللاسماء من ذلك** اي المذكور من الاقسام
الاربعة وانما صحة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره
لانه يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء كثيرة
باعتبار كونها في تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال كثيرة
بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت
وقد ذكر افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن
ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا انه في الاشارة اكثر واشهر
الرفع نحو زيد يقوم فزيدا اسم لصحة الحديث عنه مبتدا
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره فعل مضارع
لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدا **والنصب** نحو ان زيدا
لن يقوم ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر وزيدا
اسم ان فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره ولن حرف نفي ونصب واستقبال ويقوم فعل
مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة

ويقوم صح

ظاهرة في اخره ولن حرف نفي ونصب واستقبال ويقوم فعل
مضارع لقبوله السين منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والجملة من الفعل والفاعل
في محل الرفع **والخفض** نحو مررت بزيد مررت فعل ماض وظل
اخر الفعل لوا والتاء المضمومة اسم لصحة الحديث عنه
ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب والباحرف جر وزيد اسم لصحة الحديث عنه
مجرور بالبا وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره
ولا جزم فيها اي الاسما **وللافعال من ذلك**
اي المذكور من الاقسام الاربعة **الرفع والنصب**
تقدم مثالهما **والجزم** نحو لم يقم زيد لم حرف نفي وجزم
ويقم فعل مضارع لقبوله السين مجزوم بلم وعلامة جزمه
السكون وزيد اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره **ولا خفض فيها**
اي الافعال وللناس في وجه اختصاص الخفض بالاسما والجزم
بالافعال عبارات فقيل لثقل الجر وخفة الجزم وثقل الفعل وخفة الاسم
فيحصل التعادل بينهما وقال ابن مالك في شرح الكافية
الكبرى انما اختص الجر بالاسم ولم يجر الفعل لامتناع دخول عامله
عليه وانما اختص الجزم بالفعل ولم يجزم الاسم لامتناع دخول
عامله عليه وقيل انما اختص الجزم بالفعل لانه لو دخل
الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
كان باطلا وبيان ذلك انه لو دخل الجزم الاسم وهو
عبارة عن حذف الحركة التي في اخر الاسم لزم اجتماع الساكنين
وهما الاخر الذي حذفت حركته والتنوين فلا بد من

تحريك

تحريك احدهما وهو الاول فيذهب الجزم فهذا في الاسم الذي
فيه تنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه تنوين طردا للباب
على سنن واحد وقيل غير ذلك مما بيناه في غير هذا الكتاب

باب معرفة علامات الاعراب

ترجمة في اعرابه ما سبق اي هذا باب مسايل معرفة علامات
اقسام الاعراب واضافة باب الى مسايل من اضافة الدال
الى المدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم في مسمى الكتب
والابواب والفصول وغيرها من التراجم انه الالفاظ المخصوصة
ومن اضافة العام الى الخاص كشجر اراك وعلم النحو بناء على انه
المسايل وهي بمعنى اللام على التقديرين ولا يخفى الحال في بقية
الاحتمالات في مسمى الكتب والابواب وغيرها على من هو من
اولي الالباب والمراد بالمعرفة الادراك واضاف الباب اليها الادراك
وان لم تكن معناه لان من طالع المسايل التي يدل عليها
الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والاضافة
تصح لادنى ملابسة ثم المعرفة تقال لادراك
الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب ولذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشي واحد اذا تخلل بينهما عدم
بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى
عالم ولا يقال عارف والمص قد عبر بالمعرفة مع ان العلامات
التي تعرف بها امور كلية وقد جرت عادتهم باستعمال المعرفة
في الجزئيات والعلم في الكليات اما لاتحادهما بمعنى واحد كما عليه
الاكثر واما ان يكون لقلتها المفهومة من التعبير بعلامات
الذي هو جمع سلامة وهو من جموع القلة نزلها منزلة

الجزئي الذي لا تكثر فيه او نزلها منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب
حتى كان ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزئي في السهولة
وقرب التناول واما لان المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب
المتعلم المقصود بوضع هذه المقدمة ويمكن ان يقال
المراد بالمعرفة امكانها وبالعلامات كل فرد فرد من العلامات
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا معرفته بهذا الباب فليتامل
وعلامات اقسام الاعراب الضمة وما ناب عنها والفتحة
وما ناب عنها والكسرة وما ناب عنها والسكون وما ناب
عنه وقد بينها من حيث المواضع التي تقع فيها فقال
للرفع اي من حيث هو من غير ملاحظة كونه رفع اسم
او رفع فعل او رفع اسم ورفع فعل فاندفع ما قد يقال
لا يخلو اما ان يريد رفع اسم او رفع فعل او رفعهما فان اراد
الاول فليس له الا ثلاث علامات الضمة والواو والالف
وان اراد الثاني فليس له الا علامتان الضمة والنون وان اراد
الثالث فله خمس علامات واعلم ان قولنا من حيث كذا تارة
يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان جسم وتارة يراد به التقييد
كما في قولك الانسان من حيث يصح ويزول عن الصحة
موضوع الطب وتارة يراد به التعليل كما في قولك النار
من حيث انها حارة تسخن فقولنا من حيث من قبيل الاول
واندفع بذلك ايضا ما يقال المقسم الرفع وكل رفع اما علامته
ضمة او الف او واو او نون فيلزم انقسام الشيء الى نفسه
وغيره ووجه اندفاعه ما اشرنا اليه من ان المراد بالرفع
طبيعته من غير نظر الى شيء وما صرح به المصنف من ان العلامات
المذكورة علامات للرفع وما بعده انما يوافق بظاهره
ماذهب

ماذهب اليه المصنف من ان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب
لفظي فهو بظاهره لا يوافقه وقد اجيب عنه بانه لا منافاة
بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب
من حيث عموم كونها اثرا اجلبه العامل في اخر الكلمة وعلامات
اعراب من حيث الخصوص وفيه من التكلف ما لا يخفى وبان
العلامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع
اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي ورد هذا الجواب
بما حاصله انه اراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف
للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا وعلم الشخص
فكذلك مع تناولها لسائر افراد الرفع والذي اختاره شيخنا
الشهاب احمد بن قاسم العبادي اتباعا لبعض مشايخه ان هذه عبارة
المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة
المتاخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد
اربع علامات فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة
على فائدة الاجمال ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها
والاحتفاظ على كل منها للاحتياج الى اتقان معرفة كل ولملاحظة
لتحقق مطابقة العدد **الضمة والواو والالف والنون**
ظاهرا كان كل منها او مقدرا كما يعلم مما سياتي وبدا بالضمة
لانها الاصل والمراد بالاصالة هنا ان يكون لبعض الافراد اكثر
استعمالا او اغلب او ارجح في نظر الواضع ونحو ذلك وثنى
بالواو لانها تنشا عن الضمة اذا اشبعت فهي بنتها
وثلث بالالف لانها اخت الواو في المد واللين وختم
بالنون لشبهها بحروف العلة **فاما الضمة فتكون**
علامة للرفع في اربعة مواضع فصله ولم يقتصر
على التفصيل لما تقدم **في الاسم المفرد** هو الاول من المواضع

الاربعة وهو هنا ما ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسما الخمسة
في اللغة الاتية وان دل على جماعة كقوم ورهط وركب
نحو جاء زيد والفتى والقاضي وفتى وقاض وغلامي والقوم
واعرابه جاء فعل ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة وزيد اسم
لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه
اسم مفرد ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهورها
في اخره وكل من الفتى وما بعده معطوف على زيد فهو مرفوع
مثله وعلامة رفع الفتى ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر والقاضي ضمة مقدرة على اليا منع من ظهورها
الثقل وفتى ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف المحذوفة والتنوين وقاض ضمة مقدرة على
اليا المحذوفة لالتقا الساكنين بين اليا المحذوفة والتنوين
وغلامي ضمة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة المناسبة وغلام مضاف ويا المتكلم مضاف
اليه في محل جر اي في محل اسم لو كان معربا لكان مجرورا
لفظا او تقديرا وعلامة رفع القوم ضمة مقدرة
على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض
للوقف ومنه قوله تعالى وجنى الجنتين دان واعرابه
جنى اسم لصحة الحديث عنه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف المحذوفة وبين اللام وجنى مضاف والجنتين
مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره اليا نيابة عن
الكسرة لانه مثنى ودان خبر المبتدا فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة لانه اسم مفرد مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا
الساكنين بينها وبين التنوين **وجمع التكسير**

وهو

وهو ثاني المواضع الاربعة اي مما يقدر فيه علامة جمع التكسير
ويقال له الجمع المكسر اي الذي تغير حروف مفرده عن
الحالة الاصلية وهو الاسم الدال على اكثر من اثنين بتغيير
ظاهر او مقدر والمقدر في ستة الفاظ وهي فلك ودلاص
يقال درع دلاص ودروع دلاص وهجان وهي من الابل
البيض يقال جمل هجان وناقة هجان وابل هجان وشمال
للخليقة وعفتان ذكره ابن سيده وهو القوي الجافي
يقال رجل عفتان ورجال عفتان وكنار يقال ناقة كنار
قال الجوهري اي مكتنزة اللحم انتهى ونوق كنار ومذهب
سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر في ذلك
زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك
اذا كان واحدا تجعل ضمته كضمة قفل واذا كان جمعا تجعل
ضمته كضمة بدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك
انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا انه جنب
ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا هذا
جنب وهذان جنب وهؤلا جنب والفارق بين ما يقدر
تغييره وجدان التثنية وعدمها ولهذا قال ابن
سيده وجمعه عفتان على حد دلاص وهجان لا حد جنب
لقولهم عفتانان فتفهمه وقال ابن مالك في باب
امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب
فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والظاهر
قسمه ابن مالك ستة اقسام لانه اما بزيادة نحو
صنو وصنوان او نقص نحو تخمة وتخم او تبديل
شكل نحو اسد واسد او بزيادة وتبديل شكل كرجل
ورجال او نقص وتبديل شكل نحو قضيب وقضب

ورسول ورسل او بهما مع تبدل شكل نحو غلام وغلمان واعترض بعضهم
بان تبدل الشكل في الجميع لان حركات المفرد غير حركات الجمع
وقد يوجد التغيير ولا تكسير نحو جفنات ومصطفين
واجيب بان الجمعية ليست مستفادة من فتح فاء جفنات
وحذف الف مصطفى لان تقدير السلامة فيهما لا يخل بالجملة
فان قلت لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون او بالالف
والتاء يتغير بناء مفرده ايضا بسبب الزيادتين بل التغيير
في جمع المؤنث السالم اظهر لان علامة التانيث فيه تتغير فيه
ولا يبقى على حالة الا التاء فيه مقدرة قلت اجيب بان
المراد بتغيير ظاهر او مقدر بغير الحاق اخره علامة للجمع
ويرد على المصران من التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات
جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة
وامثالها اغلبية وبان المراد جمع التكسير جنسه ومثال
المرفوع منه بالضمة جاء الرجال والاسارى وغلمان والهنود
واعرابه جاء فعل ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة والرجال
اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
ضمة لانه جمع تكسير ظاهره في اخره لانه صحيح الاخر
لم يمنع من ظهورها في اخره مانع وكل من الاسارى
وما بعده معطوف على الرجال فهو مرفوع مثله وعلامة
رفع الاسارى ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وغلمان ضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المناسبة والهنود ضمة مقدرة على اخره
منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف
واعلم ان جمع التكسير ضربان جمع قلة وله اربعة اوزان
وهي افعلة نحو اسلحة وارغفة واحمرة وافعل العقب

نحو

١٦

نحو اكلب وانحر وافلس وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية
وفتية وافعال كاجمال وافراس وجمع كثرة وهو ما عدا
جمع القلة وجمع بعضهم جموع القلة وزاد عليها جمع السلامة
فقال بافعل وبافعال وافعله وفعله يعرف الادنى من العدد
وسالم الجمع ايضا داخل معهما في ذلك الحكم فاحفظهما ولا تزد
وجمع القلة مدلوله بطريق الحقيقة الثلاثة الى العشرة
وجمع الكثرة مدلوله بطريق الحقيقة ما فوق العشرة الى ما لا
يتناهى وفرق السعد التفتازاني بين جمعي القلة والكثرة
بان جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة
الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة
المبدا بخلاف ما ذكره غيره واذا قرن جمع القلة بال الاستغراقية
منه او اضيف الى ما يدل على الكثرة افاد العموم نحو قوله تعالى
ان المسلمين والمسلمات وقول حسان رضي الله تعالى عنه
للنابغة لما قال له انت اشعر الناس لولا امراة وهي الخنسا
فقال له حسان انا اشعر منك ومنها ومن الجن والانس حيث اقول
الشعر
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى
واسيافنا يقطرن من نجدة دما
فقال له النابغة وكم قللت جفناتك وهو ذهول منه عن ال
المفيدة للاستغراق ولهذا انكر بعض هذه الحكاية وقد
اجتمع في قول حسان رضي الله تعالى عنه ال والاضافة
وجمع المؤنث السالم من تغيير مفرده بناء على السالم
صفة للجمع وهو ثالث المواضع الاربعة ان قيل كان الاولى
ان يعبر بالجمع بالالف والتاء ليدخل فيه جمع المؤنث وجمع
المذكر كاصطبلات جمع اصطبل وحمامات جمع حمام وما سلم
فيه المفرد وما تغير كحبليات جمع حبلى وصحراوات جمع صحرا

لاترى ان الاول قلبت الف مفرده يا والثاني قلبت همزته واوا
قلت اجيب بان التغيير به جرى على الغالب وبان في الكلام حذف
مضاف اي صيغة جمع المونث السالم او حذف معطوف اي جمع
المونث السالم وما على صيغة صيغة جمع المونث السالم في عرف
النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكرا او مكسر وبان المصنف
بل لا يخرج ما جمع بالف وتا من جمع المذكر او المكسر لان صيغته ؟
يلتفت لما جمع بالف وتا من جميع المذكر او المكسر لقلته وندابه
المالوف ما هو الاغلب والاكثر لا ما هو الاقل والاندر وبان
المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالف وتا مزيدتين مجازا بطريق
ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المونث السالم في عرف
النحاة واقع على الجمع بالالف والتا والملازمة العرفية تكفي لصحة
المجاز **فان قيل** فيلزم ان يكون جمع المونث السالم مستعملا
اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط
ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز **قلت** هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعي ان جمع المونث
السالم صار حقيقة عرفية واورد على تعريفه بما جمع بالف وتاء
مزيدتين ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد واجيب
بانا لا نسلم ان الذي جمع بالف وتا مزيدتين هو المفرد بل يصح
ان يوصف الجمع بذلك والمعنى الجمع الذي جمع بما ذكر اي الجمع
الذي تحققت جمعيته وحصلت بالف وتا مزيدتين
اي بالية زيادتهما وهذا معنى صحيح مليح لا غبار عليه
وتقييد الالف والتا بالمزيدتين ليخرج بيت وابيات
وميت واموات فان التا فيهما اصلية وكذلك نحو قضاة
وغزاة فان التا وان كانت فيهما زائدة الا ان الالف
فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصل الا ترى ان الاصل
قضية وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت

التا والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين ولذلك ينصبان
بالفتحة على الاصل فان قيل لا حاجة في اخراج ما ذكر لهذا القيد
لخروجه بدونه لان معنى ما جمع بالف وتا ما دل على جمعيته
بهما وما ذكر ليس كذلك قلت المراد بقولنا لخروج ما ذكر
لتحقق خروجه اذ خروجه بدونه مبني على تعلق الجار
والمجرور بجمع فهو غير متعين لاحتمال غيره كالحالية على انه
قد يمنع ان الخارجات لم تدل على جمعيتهما بالالف والتا واصالة
احدهما لا تنافي ذلك وايضاح ذلك ان البا في ما جمع بالف
وتا ان جعلت للاستعانة متعلقة بجمع لم يحتج للتقييد
بزيادتهما في خروج نحو ابيات وقضاه لان جمعيتهما لم
تحصل بالالف والتا على ما تقدم وان جعلت للملابسة متعلقة
بمحذوف على معنى وما جمع ملتبسا بالالف والتا ورد نحو
قضاة وابيات والتا لم صفة لجمع المونث كما قال
بعضهم اي السالم مفرده من التغيير كما تقدم وجوز بعض
المشايخ ان يكون صفة للمونث فانه الموصوف بالسلامة
حقيقة ومن المرفوع منه بالضمة نحو جات الهندات
وزوجاتي واعرابه جا فعل ماض لدخول تا التانيث
الساكنة في اخره الهندات اسم لصحة الحديث عنه فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه جمع مونث سالم
ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهورها شي
والواو حرف العطف وزوجات معطوف على الهندات
فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة مقدرة على اخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وزوجات
مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب **والفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شي**

معتلا كان او صحيح الاخر وهو رابع المواضع الاربعة نحو يخشى
عمرو ويغزو بكر ويقضي علي ويقوم خالد واعرابه يخشى فعل
مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر وعمرو فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ويغزو فعل مضارع لقبوله
السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضمة لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة على اليا منع
من ظهورها الثقل وبكر فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره ويقضي فعل مضارع لقبوله السين
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة
لانه مضارع لم يتصل باخره شي مقدرة على اليا منع من ظهورها
الثقل ويقوم فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده عن
الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة لانه مضارع لم يتصل
باخره شي ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهورها
شي مشكل وخالد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره — من علي ح
والمراد بالشي الذي نفي اتصاله به الف الاثنين وواو الجماعة
ويا المخاطبة واما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين
فصل ذلك لم يقتصر على التفصيل لما تقدم في جمع المذكر
السالم نحو السالم صفة للجمع كما قاله بعضهم وجوز بعض
المشايخ جره صفة للمذكر فانه الموصوف بالسلامة حقيقة
وعلى الاول فالمعنى السالم من تغيير مفرده نحو جا الزيدون — والمعنى سببي وعلى الثاني حقيقي
والمصطفون جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة
الزيدون اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم

والواو

والواو حرف عطف والمصطفون معطوف على الزيدون
فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه
جمع مذكر سالم ومنه جا مسلمي جا فعل ماض لقبوله تا التانيث
الساكنة مسلمي اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه واو مقدرة نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم ومسلمي
مضاف ويا المتكلم مضاف اليه في محل خفض لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب واصله مسلموي اجتمعت الواو واليا
والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا
وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة ومثله جا
صالحو القوم جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة
صالحو اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو المحذوفة لالتقا الساكنين بين الواو المحذوفة
واللام وصالحو مضاف والقوم مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره — مضاف ح
كسرة ~~ظاهرة كسرة~~ لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره ان قيل
كان الاولى ان يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم
وما الحق به من نحو ارضين وسنين بل كان الاولى التعبير به
جريا على الغالب فلا مفهوم له او ان في الكلام حذف مضاف
اي صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اي جمع المذكر
السالم وما على صيغته او وما الحق به او المراد بجمع المذكر السالم
الاسم الذي زيد في اخره واو ونون او يا ونون فدل على
جماعة مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم وباقي
فيه نظير ما تقدم فلا تغفل والاسما الخمسة
اي ما يصدق عليه الاسما الخمسة في اللغة المشهورة وفيها
لغات اخر سنفصلها في فصل المعربات قسمان وهي
ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال

التعبير بجمع المذكر السالم
وما الحق به ليشمل ايضا
ما الحق به من اسما الجموع
نحو اولو او عشرون واخوانه
فلتنح ح

اي كليات هذه الامثلة اعني لفظ الاب والاخ الى اخره
بشرطان تكون مفردة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم
فلو كانت مثناة اعربت اعراب المثنى ولو كانت مجموعة اعربت
ذلك الجمع نحو جا اباوك واخوانك وجاني ابون واخون اعرب
ولو كانت مصغرة اعربت بالحركات نحو جاني ابيك ورايت
ابيك ومررت بابيك ولو كانت غير مضافة اعربت بالحركات
ايضا نحو جاني اب ورايت ابا ومررت باب ولو كانت
مضافة الى يا المتكلم اعربت بحركات مقدرة على ما قبل اليا
على الاصح كسائر الاسما المضافة الى يا المتكلم وقال بعضهم يجوز
رد لامهما اذا اضيفت الى اليا فيقال ابي وهو مخصوص بالشعر
عند البصريين ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين وعند
بعض النحويين كل اسم مضاف الى يا المتكلم مبني والكاف في حموك
مكسورة فانه قريب الزوج على المشهور فلا يضاف الا الى
المراة واضاف ذو الى ظاهر اشعارا بانه لا يضاف لضمير وهو كذلك
فانه لازم الاضافة الى اسم جنس ظاهر غير صفة هذا هو المشهور
وقد جات اضافتها الى الضمير شذوذا في اخر بيت من قصيدة
ذكرناها في حواشينا على الشيخ خالد وهو انما يعرف الفضل
من الناس ذووه وخالف المبرد فاجاز اضافتها الى الضمير
نحو ذوه وذوي كما يقال في صوفي وقد تضاف الى علم نحو انا الله
ذو بكة او جملة نحو اذهب بذي تسلم وافعل بذي تسلم
والبا في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف وهي
بمعنى صاحب عند الاكثرين فالموصوف نكرة اي اذهب
في وقت صاحب سلامة اي وقت هو مظنة السلامة
وقيل للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول
افعله بسعادتك وقيل للقسم اي بحق سلامتك وهو جر

في معنى الدعاء والله يسلمك وقيل وموصولة
بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها
من الاعراب والمعنى اذهب او افعل في الوقت الذي
تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير
فصار تسلم وزاد ابن الصايغ شرطا اخر وهو ان لا يكون منسوبا
اليها ويشترط ايضا ان يكون ذو بمعنى صاحب احترازا عن
ذو الموصولة فان المشهور بناوها ولعض العرب يعربها
فتكون حالة بنه مجرى ذي بمعنى صاحب ويشترط ان تفارق
الفم الميم واستغنى المص عن اشتراط هذه الشروط بكونه ذكرها
كذلك لكنه يوهم اشتراط اضافتها بكونها للكاف وللفظ
مال واسقط المص تبعا للفرا والزجاجي لان اعرابه بالحروف
لغة قليلة ولعلهما كونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفرا
ولا الزجاجي فادعيا ان المعرب بالحروف خمسة اسما الاسته
وكثير من النحاة تذكره مع هذه الاسما ولم ينبه على قلة اعرابه
بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن قال ابن مالك ولم من ع
ينبه على قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل بوافر
نصيب وزاد في الاسما ذو الطايية في لغة من اعربها
فتكون الاسما حينئذ سبعة تقول جا ابوك واخوك
وحموك وفوك جا فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة
ابو اسم لصحة الحديث عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسما الخمسة
وهو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب وكل من اخوا وحمو وفو معطوف
على ابو فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة عن
الضمة والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني

لايظهر فيه اعراب وكل من اخوا وحموا وفو معطوف
على ابو فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو نيابة
عن الضمة والكاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وتقول جا ذو مال وابو الحسن جا فعل ماض
ذو فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
وهو مضاف ومال مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة لانه اسم مفرد منصرف ظاهرة في اخره وابو
معطوف على ذو فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الواو
المحذوفة لالتقا الساكنين بينهما وبين اللام والحسن
مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسره **واما**
الالف فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة
في تثنية الاسما اي فيما يصدق عليه تثنية الاسما
ويقال له المثنى وهو اسم دل على اثنين بزيادة الف
ونون او يا ونون ولا حاجة لنا وتبل التثنية بالمثنى
لانه صار اسما لما ذكر تقول قال رجلان وصلحا القوم
قال فعل ماض رجلان اسم لصحة الحديث
عنه فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه الف نيابة عن الضمة
لانه مثنى والواو حرف عطف وصلحا معطوف على رجلان
فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين بينها وبين اللام وهو مضاف والقوم مضاف
اليه فهو مجرور وعلامة جره الكسرة وتقول انا ناعبيد
الله في صحن داره انانا اسم لصحة الحديث عنه وهو
مثنى اتان وهي الانثى من الحمر الاهلية مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه
مثنى ونونه محذوفة للاضافة وهو مضاف وعبيد

مضاف

مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة لانه اسم مفرد
ظاهرة في اخره وهو مضاف والله مضاف اليه فهو مجرور
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وفي حرف جر وصحن مجرور
بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وهو مضاف ودار
مضاف اليه مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره وهو
مضاف والها مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب وفي صحن داره خبر المبتدا في محل رفع به وقوله
خاصة الظاهر انه مصدر بمعنى خصوصا فهو من المصادر
التي جات على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه
مفعول مطلق محذوف تقديره اخص تثنية الاسما
بكون الالف لرفعها خصوصا بنا على القول بجواز حذف
عامل المؤكد ولا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جا لي
الرجال او الزيدون خاصة **واما النون فتكون علامة**
للرفع نيابة عن الضمة **في الفعل المضارع** اي ضمير تخصين
اثنين مذكرين كانا او مؤنثين مخاطبين كانا او غايبين
وهو الالف نحو تقومان واعرابه تقومان فعل مضارع
لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه النون نيابة عن الضمة والالف اسم لصحة الحديث
عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب **او ضمير**
جمع اي جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غايبين وهو الواو
نحو تقومون واعرابه يقومون فعل مضارع لقبوله السين مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون نيابة
عن الضمة لانه مضارع اتصل به ضمير جمع والواو اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب **او المؤنثة المخاطبة** وهو اليا نحو تقومين
واعرابه تقومين فعل مضارع لقبوله السين مرفوع لتجرده

علامة

فيما يصدق عليه الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير لتثنية اي ح م

ضمير جمع

الاسم لصحة الحديث عنه فاعل في محل رفع لانه اسم ح م

عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون نيابة عن الضمة
لانه مضارع اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة والياء اسم لصحة الحديث
عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وسياتي
في كلام المص تسمية الافعال المذكورة بالافعال الخمسة **وللنصب**
من حيث هو من غير نظر الى كونه نصب اسم او نصب فعل او نصب
اسم ونصب فعل فلا يرد ما قد يقال ان ما تقدم نظيره فان كنت
ذكيا كفاك ما سبق والا فالتابيد لا يفيده التطويل ولو
تليت على التوراة والانجيل **خمس علامات**
فصله ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال ثم
التفصيل لما سبق **الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف**
النون قدم الفتحة لانها الاصل وثنى بالالف لانها تنشا عن
الفتحة اذا اشبعت فهي بنتها وثلث بالكسرة لانها اخت الفتحة
في التحريك وختم بحذف النون لبعد المشابهة وضعفها بالحروف
العلة **فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة**
مواضع فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في الاسم**
المفرد اي فيما يصدق عليه الاسم المفرد نحو رايت زيدا والفتى
وفتى وغلامي رايت فعل ماض وفاعل اخر الفعل التاء
والتاء اسم لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب زيدا اسم لصحة الحديث
عنه مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة لانه
اسم مفرد ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لا مانع من ظهور
الاعراب فيه وكل من الفتى وما بعده معطوف على زيدا فهو
منصوب مثله وعلامة نصب الفتى فتحة لانه اسم مفرد
مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وفتى فتحة مقدرة

وربع بالياء لانها
تنشا عن الكسرة
فهي بنتها

علي

الالف
على المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وغلامي
فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة فان قيل من المفرد ما لا ينصب بالفتحة كمعلمات
التثنية والجمع قلت ان هذه القاعدة واخواتها اغلبية
او ان الالف واللام في المفرد للجنس والمراد بالمثنى ما يشمل
المثنى حقيقة او حكما وكذلك الجمع **وجمع التكسير**
اي ما يصدق عليه جمع التكسير نحو اكرمت الرجال والاسارى
وغلماني اكرمت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الميم والتاء اسم
لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب الرجال مفعول به فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة لانه جمع تكسير ظاهرة في اخره لانه
صحيح الاخر لا مانع من ظهورها فيه وكل من الاسارى وغلماني
معطوف على الرجال فهو منصوب مثله وعلامة نصب
الاسارى فتحة لانه جمع تكسير مقدرة على الالف منع من ظهورها
التعذر وغلماني فتحة لانه جمع تكسير مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وغلمان
مضاف وياء المتكلم مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب ويستثنى من ذلك ما الحق منه بجمع
المذكر السالم نحو ارضين وسنين وبابه فان الفتحة لا تكون
علامة لنصبه كما سياتي **والفعل المضارع اذا دخل عليه**
ناصب ولم يتصل باخره شيء نحو لن يقوم زيد لن حرف
نفي ونصب واستقبال يقوم فعل لقبوله السين منصوب
بلن وعلامة نصبه فتحة لانه مضارع لم يتصل باخره شيء
ظاهرة في اخره لانه صحيح الاخر لم يمنع من ظهور الفتحة
مانع زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه

اسم مفرد ظاهرة في اخره لما تقدم والمراد بالشي الذي نفي
اتصاله بالفعل الف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة
واما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة نيابة عن الفتحة م
اي فيما يصدق عليه الاسماء الخمسة في اللغة المشهورة
بالشروط المتقدمة وذلك **نحو رايت اخاك واباك**
اي نحو اخاك واباك من رايت اباك واخاك فعل
ماض وفاعل ابا اسم لصحة الحديث عنه مفعول به
فهو منصوب وعلامة نصبه الالف نيابة عن الفتحة
لانه من الاسماء الخمسة وابا مضاف والكاف مضاف اليه
في محل جر لانه اسم مبني واخا معطوف على ابا فهو منصوب
مثله وعلامة نصبه الالف نيابة عن الفتحة لانه من
الاسماء الخمسة واخا مضاف والكاف مضاف اليه في محل
جر لانه اسم مبني **وما اشبه ذلك** من نحو رايت حماك
وفاك وذا مال ولعل من فوائد هذا العطف مع وقوع
المعطوف عليه في حيز نحو الدالة على التمثيل وعدم
الحصر بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر اذ اداة
التمثيل قد تكون باعتبار الافراد الذهنية وقد تكون
باعتبار كل واحد من المذكور بخصوصه وهذا كله اذا لم
يجعل نحو رايت اباك واخاك من باب الكناية واما
اذا جعل من باب الكناية فيكون المقصود هو الجزء ونحو
فلا يرد ما يقال ان هذا العطف لا طائل تحته ولا فائدة
فيه **واما الكسرة فتكون علامة للنصب** نيابة
عن الفتحة **في جمع المؤنث السالم** مفرده من التغيير
وهو ما زيد في اخره الف وتاء الجمعية ويجري هنا
نظير ما تقدم فلا نطيل وذلك نحو خلق الله السموات

خلق

خلق فعل ماض لقبوله تاء التانيث الساكنة الله فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد ظاهره
في اخره السموات مفعول به فهو منصوب وعلامة
نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم وهو
جمع سماء بقلب همزته واوا ويجوز تصحيحها نحو السماءات
بهمزة بين الالفين وما ذكر من السموات مفعول به
هو ما ذهب اليه الجمهور وذهب الشيخ عبد القاهر
الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب الى انه مفعول مطلق
واختاره في المغني فقال هو مفعول مطلق لبعني لان كونه
مفعولا به يقتضي ايقاع الخلق اي الايجاد عليه وهو مستحيل
اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذ ايقاعه عليه انما يقتضي
وقوع وجوده معه عليه حال الايقاع وذلك تحصيل
الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه انما المستحيل
تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم فليتامل
وما سمي به من جمع المؤنث فيه لغات اللغة المشهورة
فيه انه ينصب بالكسرة ويجر بالكسرة ومن العرب
من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة وفي ذلك
مراعاة للجمع حيث اعرابه ومراعاة ما لا ينصرف حيث
حذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه
له في الصورة والكسرة في حال الجر نيابة عن الفتحة
لانه غير منصرف عند هولاء للعلمية والتانيث
وقضية ذلك انه لو كان سمي به مذكر كان سمي
رجل بسمات انهم يصرفونه كذا قال بعضهم لا يقال
ينبغي ان لا فرق نظرا للتانيث اللفظي بالتاء لانهم
صرحوا بان مثل هذه التاء ليس للتانيث وبان

مطلب

مطلب التاء التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء

تا التانيث التي تمنع الصرف هي التي تنقلب هاء في الوقف وبذلك يعلم
بان ما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق
حيث مثل له بعندات علم رجل او امراة فيه نظر ومنهم من يمنعه
الصرف فلا ينونه ويجره بالفتحة **واما اليا فتكون علامة**
للنصب في التثنية ويقال لها المثنى قال ابن الحاجب
المثنى ما لحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
ليدل على ان معه مثله من جنسه اي اسم لحق اخر مفرده يا مفتوح
الف ونون مكسورة وذلك في حالة الرفع او لحق اخر مفرده
يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وذلك اللحوق او
اللاحق ليدل على ان مع مفرد ذلك الاسم مفردا اخر لا اكثر
من جنس المفرد كمسلمين وابيضين فانهما دالان في معنى
المسلم والابيض وقد عبر عن المفرد بالابيض ويعلم من هذا
القيد انه لا يجوز تثنية اللفظ الموضوع لمعنيين مختلفين
باعتبار المعنيين بان يراد واحد من ذلك المعنى وواحد
من الاخر كالقرء فانه وضع تارة للحيض وتارة للطهر
فلا يجوز ان يقال قرءان ويراد بهما طهر وحيض **فان**
قلت يشكل تثنية الاعلام كزيد ونحوه اجيب بان
العلم اذا اريد تثنيته او جمعه باول بالمسمى بذلك اللفظ
ثم يثنى فالزيدان اي الشخصان المسميان بزيد
هذا مذهب ابن الحاجب وتحقيق المقام في غير هذا
الكتاب وذلك نحو رايت الزيدين رايت فعل ماض
وفاعل الزيدين مفعول به فهو منصوب وعلامة
نصبه اليا نيابة عن الفتحة لانه مثنى ولا حاجة
الى تاويل التثنية بالمثنى لانها صارت في الاصطلاح
اسما لذلك **والجمع** اي جمع المذكر السالم لان الجمع اذا ذكر

بان يكونا مختلفين في معنى واحد دل عليه اللفظ العدد م

الفتحة صح

مع

٢٣

مع التثنية ينصرف الى جمع المذكر السالم لكونه على حد المثنى
اي على طريقته في الاعراب بحرفين وفي ان اخر كل منهما نون
تحذف للاضافة ويجري هنا نظير ما تقدم فلا نغفل نحو
رايت الزيدين وصالحي القوم رايت فعل ماض وفاعل الزيدين
مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا المكسور ما قبلها
المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة الواو حرف عطف صالحي
معطوف على الزيدين فهو منصوب مثله وعلامة نصبه
اليا المحذوفة لالتقا الساكنين بينها وبين اللام وصالحي
مضاف والقوم مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره
الكسرة **واما حذف النون فيكون علامة للنصب**
نيابة عن الفتحة **في الافعال التي رفعها بثبات النون**
وهي الافعال التي اتصل بها ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المونثة المخاطبة نحو لن يقوما ولن تقوموا ولن تقومي
لن حرف نفي ونصب واستقبال وتقوما وتقوموا وتقومي
منصوبة بلن وعلامة نصب كل منها حذف النون
نيابة عن الفتحة وعبر بثبات النون لمقابلة الحذف
فيما مضى والمراد بالنون الثابتة نيابة عن الضمة
وللخفض ثلاث علامات فصله ولم يقتصر على
التفصيل لما تقدم **الكسرة واليا والفتحة**
بدا بالكسرة لانها الاصل وثنى باليا لانها تنشا عن الكسرة
اذا اشبعت فهي بنتها وثلث بالفتحة لانها اخت الكسرة
في التحريك **فاما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة**
مواضع فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في**
الاسم المفرد حقيقة او حكما فليشمل غير المنصرف
مضافا او بالالف واللام والمنصرف عند قدما النحاة

مطلب

البرد م

النحاة ما يدخله الكسر والتنوين وعند ابن الحاجب وكثيرين
ما ليس فيه علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
نحو مررت بزيد مررت فعل ماض وفاعل الباء حرف جر زيد
مجرور بالباء وعلامة جره كسرة لانه اسم مفرد منصرف
ظاهرة في آخره **وجمع التكسير المنصرف** حقيقة
او حكما فشمل غير المنصرف مضافا او بالالام نحو يعودون
برجال يعودون فعل مضارع لقبوله السين مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون
نيابة عن الضمة والواو اسم لصحة الحديث عنه فاعل
في محل رفع لانه اسم مبني الباء حرف جر رجال مجرور بالباء
وعلامة جره كسرة لانه جمع تكسير منصرف ظاهرة في آخره
فان قلت لو قال في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين
لكان اخصر فما وجه العدول عنه الى الاطناب **قلت**
انما لم يقل ذلك لانه قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل
بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو جمع التكسير
او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا الا ان مقام الفرق
بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك ولو لم يأب
عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور
فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة
قوله تعالى وحسنت مرتفقا **وفي جمع المؤنث السالم**
مفردة من التغيير نحو مررت بهندات مسلمات مررت
فعل ماض وفاعل اضيف الفعل الى التاء والتاء فاعل في محل رفع لانه
اسم مبني والباء حرف جر وهندات مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة لانه جمع مؤنث سالم ظاهرة في آخره ومسلمات
نعت لهندات فهي مجرورة مثلها وعلامة جرها كسرة

لانها

لانها جمع مؤنث سالم ظاهرة في آخرها ولا يكون منصرفا
ولهذا لم يقيد بالمنصرف ولا حاجة الى تقييده بما اذا لم
يكن علما لانه اذا كان علما يجر بالفتحة في احدى لغاته
السابقة لانه اذا جعل علما يصير مفردا وكلامه في الجمع
وان صح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله **واما الياء**
اي مسمى الياء **فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع**
فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم **في الاسماء الخمسة**
اي فيما يصدق عليه الاسماء الخمسة في احدى لغاتها
بالشروط المتقدمة نحو مررت بابيك واخيك
وحميك وفيك وذي مال مررت فعل ماض وفاعل
الباء حرف جر ابي مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة
عن الكسرة لانه من الاسماء الخمسة وابي مضاف والكاف
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني واخي وما بعده معطوف
على ابي فهو مجرور مثله وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة
لانه من الاسماء الخمسة وهو مضاف وما بعده مضاف اليه
وفي التثنية اي ما يصدق عليه التثنية في احدى
لغاتها نحو مررت بالزيدين مررت فعل ماض وفاعل
والباء حرف جر والزيدين مجرور بالباء وعلامة جره الياء
نيابة عن الكسرة لانه مثنى **والجمع** اي ما يصدق
عليه جمع المذكر السالم لكونه على حدة نحو مررت بالزيدين
مررت فعل ماض وفاعل الباء حرف جر والزيدين مجرور
بالباء وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة
لانه جمع مذكر سالم **واما الفتحة** اي مسماها
فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف
اي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان

لان الجمع اذا ذكر مع التثنية ينصرف الى الجمع المذكر السالم ح

او جمع تكسير نحو احاد ومساجد وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر
السالم مع اجتماع السببين نحو احمران وسلمون علمين للمونث لان النون
فيهما تابع للجر فلم يمنع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد
اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان فيهما ان تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر وهو عند
قدماء النحاة ما لا يدخله الكسر والتنوين لسببين وعند
كثيرين منهم ابن الحاجب ما فيه علتان من علل تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما اي اسم معرب تحقق فيه علتان اي شيئان
مسميان بعلتي منع الصرف المعتبرين فلا يشكل بهند
ان اصرف او تحقق فيه علة واحدة منها تقوم مقامهما اي تفيد
فائدتهما وتكون في حكمهما جمعها بعضهم في قوله عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والنون زائدة
من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب ح اي وهذا
القول المنظوم موجب لتقريب المسألة الى الحفظ والضبط
فان المنظوم اسهل حفظا من المنثور ويمكن ان يكون معناه
ان كونها تسعا تقريب الى الصواب بمعنى ان الصواب ان العلل
الاصلية ثمانية اذ الالف والنون انما جعلت علة لمشابهتهما
الفي التانيث لا بالاصالة عند البصريين والعلل الاصلية
والفرعية عشرة لان منها الالف المقصورة الزائدة في اخر
العلم للالحاق كارطى كما صرح به الرضي وغيره الا انه
جعل الالف والنون بمنزلة الاصلية لقوة الخلاف
وما يدل على اصالتهما وكثرة الاحكام فقيل ان الاصلية
تسع فهذا القول مبني على تقريب الامر الى الصواب
باعطاء الفرع حكم الاصل فافهم قال الرضي اعلم اولا ان قول
النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب

له

ليست للتمكين حتى تحذف فيتبعها الكسر وايضا ان النصب فيهما ح

مطلب

مطلب

له بل بمعنى انه شي اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم
ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في
اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة وتسميتهم لكل واحد
من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد
منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم
مقامهما مع حصول الشرط في كل واحد ويدخل في الحد الذي
ذكره ابن الحاجب ما دخله الكسر والتنوين للضرورة والتناسب
وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما
للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين
لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه
للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تجريد
الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو
في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه
ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب وعلى
ما حد قدماء النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله
الكسر والتنوين لسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة
او التناسب وانما جر ما لا ينصرف بالفتحة ولفقد الكسرة
واتبع الفتح لما قال له اكثرهم من ان الاسم لما شابه الفعل بكونه
فرعا للاصل كما ان الفعل فرع الاسم افادة لاحتياجه اليه
في كونه كلاما واستغناء الاسم فيه عنه واستقنا فاحذف
لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اذ اصل
الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين
وقالوا اي اكثرهم ثم يتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير
منصرف ورد هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة
تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر

ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو
الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين
معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عنده هذا ايضا منصرف
لان الكسر والتنوين لم يحذفا فلا حدهما مع اللام والاضافة
لمنع الصرف والاول وهو ان الكسر سقط تبعا للتنوين
تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع
الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة
لا يرتكب الا بقدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع الالف
~~ايضا كما في الوقف~~ ومع الالف واللام والاضافة والبنا
فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة
الفعل لا للاضافة ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر
التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ونضربني
ولم يبين الاسم لهذه المشابهة لضعفها اذ لم يشبه الفعل
لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط لها عمل الفعل لانه
لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول وانما يمتنع
في هذا الحكم يكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة بل يحتاج في اثبات حقائقه الى تكلف
وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسما التي لا تنصرف بسبب
هذه العلل غير ظاهر فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت
مقام اثنين وكان اعطاء الاسم هنا حكم الفعل اولى من العكس مع
ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل ايضا لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو اصل الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
بينهما فان قيل كان على المصنف ان يقيد جر ما لا ينصرف بما اذا لم

لا قوية لان الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة

يضف

يضف ولم يدخله ال لانه اذا اضيف ولو الى مقدر كقوله
إِيْهٍ أبدا من اول في رواية الكسر بلا تنوين او دخلته ال
معرفة او موصولة او زائدة نحو بلا فضل وكقوله رايت
الوليد بن اليزيد مباركا او كان بدلها وهو ام في لغة حمير
كقوله يبيت بليل امارمد اعتادا او نقا ورد لا يقتبسه الجفون
فلا الله يرى انه عند الاضافة او ال منصرف كما هو احد
مذاهب ثلاثة وليس الكلام فيه احدها هذا الان عدم انصرافه
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف
فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع ال والاضافة
وثانيها انه غير منصرف لان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث
ضعفت مشابهته للفعل الذي هي سبب منع الصرف بدخول
ما هو من خواص الاسم لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لمنع الصرف وثالثها التفصيل فان بقي العلتان كما في بالافضل
وافضلكم فغير منصرف والا كما في مررت باحمدكم لزوال
العلمية بالاضافة فمنصرف وهذا الخلاف مما لا ثمرة له وفي
وجه الخلاف اشكال لان الظاهر منه ان منهم من قال انه
غير منصرف سواء بقي العلتان اولا واذا لم تبق العلتان فلا وجه
للقول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
بالعلتين قبل اللام والاضافة لزم الاكتفاء بالعلل الاصلية
كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت واعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بني كما مر ويسمى غير متمكن والا اعرب ثم المعرب ان اشبه
الفعل فيما تقدم منع من الصرف ويسمى غير امكن والا صرف ويسمى

له

وكقوله وهذا النشا مبنات الحوام

امكن والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم امكن وذلك
المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل كزيد ثم الاسم الذى لا ينصرف
نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان الاول
ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة سوا كان نكرة
كذكرى وصحراى ام معرفة كرضوى وزكريا ام مفردا كما تقدم
ام جمعا كجرحى وانصبا ام اسما كما تقدم ام صفة كحبلى وحمرا وانما قامت
سبب بين المنزومهما الكلمة وبنائها عليها بخلاف تا التانيث
فان بنائها على العروض فهما لا ينفكان عن الكلمة بحسب الوضع
فلا يقال في حمرا حمر ولا في حبلى حبل فلزومهما بمنزلة علة اخرى
تقول مررت بحبلى وزكريا الباحرف جر حبلى مجرور بالبا
وعلامة جره فتحة لانه اسم لا ينصرف لالف التانيث
المقصورة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر
والواو حرف عطف وزكريا معطوف على حبلى فهو مجرور ومثله
وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف
لالف التانيث الممدودة والثاني الجمع الموازن لفاعل او مفاعيل
كدراهم ودنانير واذا كان مفاعل منقوصا فقد تبدل كسرته
فتحة فتنقلب ياوه الفا فلا ينون كعذارى والغالب
ان تبقى كسرته فاذا خلى من ال والاضافة اجرى في الرفع
والجر مجرى قاض في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو
ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر فى التعسير
دراهم في سلامة اخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالي
وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد فقيل اعجمي حمل على موازنه مطلب
من العربى وقيل انه منقول عن جمع سروالة ونقل ابن الحاجب
ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك
وان سمى بهذا الجمع او بما وازنه من لفظ اعجمى مثل سراويل

وسراويل

٢٧

اذ نحو على البعض مما هو مشهور وكثير الاستعمال لان المشهور استعمل
فيهما واقرب تناولا ويعرف اي يتميز عن اخويه الفعل والحرف
بالخفض وهو على ما ذهب اليه المص تعبير مخصوص في اخر الكلمة
علامته الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بان الاعراب لفظي حركة
او حرف على وجه مخصوص وانما اختص الخفض بالاسم لان كل مخفوض
مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يخفض الا الاسم نحو
مررت بزيد فزيد اسم لدخول الخفض في اخره وبالتنوين
وهو نون ساكنة تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج
بساكنة النون المتحركة كالنون الاولى من ضيفين ورعشن
وبتلحق الاخر النون التي هي كنون حسن والنون اللاحقة اخ ع
لغير كنون انكسر ومنكسر وبلا خطا النون اللاحقة لاخر
القوافي وبلغير توكيد نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد
فتحة نحو لنسفعا وحلوم ان ما خرج بقيد السكون
والحوق للاخر يخرج بلا خطا فالقيدان للتحقيق الماهية
لا للاحتراز لكن لما سبقا واسكن الاحتراز بهما اسند الاحتراز
اليهما لسبقهما فان قيل لا حاجة في الاحتراز عنها ايضا بغير
توكيد لانها ترسم بالالف وهي بدلها فهي خارجة بلا خطا
قلت المراد رسم النون نفسها لا ما يشمل بدلها خلاف الرضي وانما
لم يرسم التنوين صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين
الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين ويقال التمكن والامكنية
والصرف وهو اللاحق للاسما المعربة المنصرفة ما عدا الجمع
بالالف والتا وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب
الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من
الصرف كتنوين زيد ورجل الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض الاسما المبنيات وفائدته الدلالة على تنكير ما لحقه

اي على انه اريد به غير معين تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت
شخصا معينا اسمه ذلك وايه بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين فان اردت شخصا ما اسمه سيبويه
او استزادة من حديث ما نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة
بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية
اي الحديث المعهود قبل كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم
الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع
الافعال نكرات فلحوق هذا التنوين للعلم المختوم بويه
قياسي ولاسم الفعل سماعي قال الرضي واما التنوين في
نحو زينب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا
لان الاسم معرب وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد
للتمكن والتنكير معا فرب حرف واحد يفيد فائدتين كالالف
والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل
يفيد التمكن ايضا فاذا سميت بالاسم اي جعلت رجلا علما
تمحض للتمكن ايضا فاذا سميت بالاسم اي جعلت رجلا علما
تمحض للتمكن انتهى وبه يندفع استدلال ابن الحاجب
على نفي كونه للتنكير بانه لو سمي به لبقي التنوين بعينه مع زوال
التنكير وجه الرد منع ان التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم جعلوه
في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع
المؤنث السالم علامة الجمع كالواو في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيه ما يقابل النون التي في جمع المذكر السالم فزيد التنوين
في آخره ليقابلها قال الرضي هو في جمع المؤنث في مقابلة
النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم
نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع

المذكر

٢٨

المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام
التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون
شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي
في جمع المؤنث علامة تمام الاسم فقط وليس فيه ايضا شيء من
تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي
الوقف دون النون سقوطه مع اللام وفي الوقف دون
النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها انتهى الرابع
تنوين العوض ويقال التعويض وهو قسمان احدهما عوض
عن حرف وهو اللاحق نحو جوار وغواش في حال الرفع والجر
عوضا عن الياء المحذوفة على قول سيبويه والخليل ولا خلاف
في النصب انه جواري بتنوين الصرف نظرا الى ان الاصل في
اسماء الصرف استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء لرفع التقاء الساكنين فصار جوار
ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض
التنوين من الياء بخلاف نحو اشقى واحوى فانه قدم الاعلال
في مثلها ايضا ووجدت علة منع الصرف بعد الاعلال
حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن
افعل فحذف تنوين الصرف ولم يعوض التنوين من الالف
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى
بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف
منه بالياء الثاني ما عوض عن جملة وهو اللاحق لاذ في نحو يومئذ
وحينئذ عوضا من الجملة التي تضاف اذ اليها فان اصل

وانه غير منصرف واصل جوار جواري

نحو يومئذ يوم اذ كان كذا فحذف الجملة وعوض منهما التنوين
وكسرت ذال اذ لالتقاء الساكنين واضافة يوم الى اذ قال
ابن مالك من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال
الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم
هو اذ وقت كذا انتهى قيل وقد يكون عوضا عن كلمة
نحو ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وكل في فلك
وعلم من تقرير اقسام التنوين وجه اختصاصه بالاسم لان
تلك المعاني التي اوتي بتلك الاقسام لعدها لا تتصور
في غير الاسم وقد استشكل الاستدلال بها على الاسمية للزوم
الدور وحينئذ لان معرفة تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية
كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين للتمكين الا اذا
عرف انما دخله اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا اذا
عرف انما دخله اسم مبني ولا انه للمقابلة الا اذا عرف انما
دخله جمع مؤنث سالم ولا انه للعوض الا اذا عرف انما دخله
ظرف مبني او جمع معتل الاخر فلو استدل بها على الاسمية
توقف معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين
ان معرفة تلك الاقسام متوقفة على معرفة الاسمية
وذلك دور ظاهر واجيب بالتزام تجريد الاستدلال
بخصوص الاقسام بل بمطلق التنوين ومعرفته لا تتوقف
على معرفة الاسمية لامكان معرفته بمجرد تنوينه لفظا
لا خطا لغير توكيد وزاد بعضهم في اقسام التنوين
تنوين الحكاية كان تسمي رجلا بعاقلة فانك تحكي اللفظ
المسمى به بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف
وتنوين المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ في
حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء وهذه الاربعة

من

من خواص الاسم ولا ايراد بذلك على الحصر لاطلاقه في التنوين
ويعو شامل لهذه الاقسام قال ابن هشام والحق ان الاولين
من الصرف وقد بقي الثالث ايضا لان الضرورة لما
اباحت التنوين اباحت الاعراب واما الرابع فاختار ابن
مالك فيه انه يكون ضعيفا كتزيد اللفظ وليس بتنوين
ونازع بعضهم في ان الاول تنوين صرف لانه ليس في لفظ
الحكاية تنوين صرف مطلقا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه
علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم برأسه وان كان اصله
في المحكي تنوين صرف الا ترى الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا
بالنصب تحكي زيدا المنصوب في قول القائل رأيت زيدا كيف
هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية واما المسمى
بتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة وهي التي اخرها
حرف مد كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن اصله العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدل الالف
لقطع الترنم الذي هو مد الصوت بمدة تجانس الروي فقولهم
تنوين الترنم على حذف مضاف والمسمى بتنوين الغالي اللاحق
للقوافي المقيدة بان يكون اخرها حرفا ساكنا ليس حرف مد
كقوله قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت
وانن وسمي بالغالي لما فيه من الزيادة على الوزن بخلاف فلا يختصان
بالاسم بل يدخلان الاسم والفعل والحرف ولا يردان على الحصر لانهما
ليسا من اقسام التنوين بل هما نونان زائدتان في الوقف كما زيد نون
ضيفن وصلا ووقفا وتأخير التنوين عن الخفض لتأخره عنه
عند اجتماعهما لان التنوين متأخر عن كسرة ولهذا عرفه ابن الحاجب
بقوله نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل قال
شراحه وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر

انتهى ع

من منابعه الاخر لحرف فما به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة
بين اخر الكلمة والتنوين وهذا انما يأتي على القول بان الحركة بعد الحرف
لا على القول بانها قبله فزيد ورجل وصه وحد ومسلمات وقائمات
واذ وجوار وغواش وكل وبعض وما اشبهها اسماء للحوق التنوين
باخرها **ودخول الالف واللام عليه** اي المعرفة كما هو المتبادر
من الاطلاق وانما اختص بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لانهما موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم لان ذلك يتوقف
على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان
لمعنى غير ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته
لم يكن معناهما فلا تدخله اداة التعريف ولم تدخل اداة
التعريف لتعيين معنى جزء الفعل الذي هو الحدث او الزمان
وان كان كل منهما ملحوظا لذاته لان جزء معنى الفعل هو الحدث
او الزمان المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عن وصفه
وقد يمنع ان لو اضع اعتبر في ذلك ابهامه او عدمه ويعلم من
كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا
ولو بالاضافة او بينهما او الاشارة او الاضمار او العلمية
على الاسمية ففي ذكر الالف واللام تنبيه على جميع ذلك ويمكن
تعميم الالف واللام فيشمل الزائدة والموصولة لانهما من خواص الاسماء
ولا يرد ان الموصولة قد تدخل الفعل لشذوذ دخولها عليه
والمراد دخول الاسم ذاتية كما هو المتبادر من اطلاقه ولان
الزائدة قد تدخل الحرف يعني الذي في راي من زعمها حرفا لانه
رأي مردود وكالاسم بدلها وهو ام في لغة حمير وقد تكلم النبي
صلى الله عليه وسلم بلغتهم في قوله ليس من امبر امصيام في امسفر
وحرف الخفض اي ودخول كل حرف من حروف الخفض
ويقال لها حروف الجر وانما اختص دخول حرف الخفض لفظا

وتقديرا

٣٠

وتقديرا بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لانه وضع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليقضي معنى الفعل اليه
وهي اي حروف الخفض اي ما صدقاتها لا بقيد الضمير حروف
الخفض عام ورد لا دلالة العام كلية بمعنى ان المحكوم عليه كل فرد
فمفاد العبارة ان كل حرف بعينه من حروف الخفض من وما عطف
لانا نقول الحكم على العام مرة يكون على كل فرد الاكثر وتارة
على المجموع كما في رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وذلك امر
مشهور في الاصول وغيرها وكلام المص من هذا الثاني اي مجموع
حروف الخفض **من** وما عطف عليه فلا يشكل الحمل على حروف
الخفض وحينئذ يندفع الحمل على الربط والاخبار وذلك
بان يجعل المتعدد في هذه الصورة بالعطف اولا ثم يجعل خبرا
فان قيل قد وقع في كلام المص الاخبار بالحرف الذي هو من وما
عطف عليه والحرف لا يصلح للاخبار به ولا عنه لانه موضوع
لنسب مخصوصة من حيث انها لوحظت رابطة بين شيئين
مخصوصين لا لذاتها قلنا معنى قولهم الحرف لا يخبر به
انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه كما ان معنى قولهم
الفعل لا يخبر عنه انه لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه
والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف من وفي ولا ولفظ الفعل
يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى اذا لم يعبر عنه بمجرد
لفظه كقولنا البعض مما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه
وقد اشتهر سؤالان الاول نحو ضرب فعل ماض ومن حرف
جر حكما على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذبا وان الاسم لا يكون
فعلا ولا حرفا الثاني ان قولك الفعل لا يسند اليه يثبتا قضيته
قد اسند الى الفعل فيه وان اردت تحقيق المقام فاستمع

وهو ح

لعله العطف

مطلب تعيين ضمير معيتها

لما يتلى عليك من المقال ودع عنك ما قيل او يقال واعلم ان المشهور
عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما الافعال
والحروف المستعملة في معناها وعلى هذا فيمكن دفعهما بان المراد
عدم الاسناد بحسب الظاهر واللفظ وفي الفضا بالثلاثة
انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به مدلوله
والتحقيق ان المراد عدم الاسناد اليهما لفظا ومعنى وان لم
يعبر عنهما بغيرهما والمسند اليه فيما مر لفظ الاسم ومعنى
الفعل والحرف بعد التعبير بالاسم والحكم بعد التعبير بعدم
الحكم اليه عند عدم التعبير فلا اشكال وبدا بمن لانها اصل
حروف الخفض ولان معانيها الابتدا فناسب ان تكون
في الابتدا وسياتي الكلام على معاني الحروف اخر الكتاب
مثال دخولمن على الاسما من الله ومنه ومنك ومنهما
ومنا ومني فالله والها والكاف ونا ويا المتكلم اسما لدخول
من عليهما والى نحو الى الله مرجعكم واليه فالله والها اسمان
لدخول الى عليهما وعن نحو رضي الله عنه وعنك ورميت
عن القوس فالها والكاف والقوس لدخول عن عليهما وعلى
نحو وعليها وعلى الفلك فالها والفلك اسمان لدخول على
عليهما ونحو فوطهم على نبتبع الاحمرين فكيف اسم لدخول
على عليه وفي نحو وفيها ما تشتهيه الانفس وفي السما رزقكم
وفي الارض ايات للموقنين فالها والسما والارض اسما لدخول
في عليهما ورب بضم الرا نحو رب رجل كريم لقيته فرجل
اسم لدخول رب عليه والبا الموحدة اي مسماها نحو مررت
به وبالوادي فالها والوادي اسمان البا لدخول عليهما والكاف
اي مسماها نحو زيد كالقمر فالقمر اسم لدخول الكاف عليه واللام
اي مسماها نحو لله ملك السموات والارض وله الامر فالله والها
اسمان لدخول اللام عليهما وحروف القسم بفتح القاف والسين

بمعنى

ما اريد به كلان المسند اليه لفظا هي نحو زيد قائم لفظ زيد والقائم حقيقة

اصح

كيف

٣١

بمعنى اليمين ورفع حروف القسم عطفا على من فهي من حروف الجر ويحتمل
عطفه على الالف واللام ويكون من ذكر الخاص بعد العام ان كان
يحتمل قوله هي من خالاتي حروف الخفض اي مجموعها فهو من باب
مجاز البلد بحلول العجزة العظيمة ثلاثة الواو نحو والله والطور
والنجم والشمس والليل والضحى والتين فالله والطور والنجم والشمس والليل
والضحى والتين اسما لدخول واو القسم عليهما والبا الموحدة نحو اقسم
بالله وبه فالله والها اسمان لدخول با القسم عليهما والتا
المثناة من فوق نحو تالله فالله اسم لدخول تا القسم عليه والفعل
بكسر الفا لانه اسم لكلمة مخصوصة كما في بيانها واما الفعل بفتح
الفا فهو مصدر ويكون المكسور الفا اسما لما ذكر والمفتوح الفا
مصدرا انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فكل منهما
مصدر لفعل يفعل واللام في الفعل للعهد الذكري لتقدم مصحوبها
ذكرا في قوله اسم وفعل وحرف وعدل عن الاضمار لما تقدم وعن التعريف
بالحد مع انه اتم فائدة واكثر تحقيقا لانه اصعب تناولا الى
التعريف بالعلامة لانه اقرب واسهل تناولا وحده كلمة دلت
على معنى في نفسها واقترنت وضعا باحد الازمنة الثلاثة
اي كلمة فهم منها معنى هو الحدث من غير احتياج في فهمه منها الى ذكر معين
معها وذلك المعنى هو جزء معنى الفعل واما تمام معناه فهو
عند المحققين مجموع الحدث والزمان والنسبة المعينة الى
فاعل معين فهو لا يفهم منه وحده فلهذا اوجبوا ذكر الفاعل
المعين والحدث المتعدي وان توقف فهمه على فاعل ومفعول
لكن انما يتوقف على فاعل ومفعول ما ولهما معلوما ان لكل احد
فلم يجب ذكر متعلق بعينه ليفهم منه الحدث وصح نفي الاحتياج
في فهمه اليه وانما وجب ذكر الفاعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانما يحتاج الى المتعلق المعين الغير المعلوم لا لاجل الحدث

والا كان زيد لنا وسميت
وبالقسم لدخولها على المقسم به
اي في الاخير وانها

الى العلامة

ومن هنا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فخرج بقولنا في نفسها
اي بنفسها الحرف اذ لا يفهم شيء من معناه الوضعي بلا ضميمة وبقولنا
واقترنت وضعا باحد الازمنة الثلاثة اسماء الافعال فانها لفظا
موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما اقترن
معناه كما ذهب اليه البعض واما انها وضعت للمعنى اي المصدر
ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب اليه اخرون ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب الوضع ولا يرد لفظ الماضي اذا اريد به
الزمان او لفظ الفعل اذ لم يوضع لمعنى مقترن وكذا اذا اريد به
شيء معين لانه لم يوضع لحدث في زمان بل لشيء ما فيه **يعرف**
اي يتميز عن الاسم وعن الحرف **بقد** الحرفية نحو قد قام وقد يعلم
فقام ويعلم فعلان لدخول قد الحرفية عليهما واستغنى عن
تقييدها بالحرفية لانها اذا اطلقت تنصرف للحرفية فهي في
حكم المقيدة وانما اختصت بالفعل حتى صح ان تجعل علامة له
لانها انما تستعمل لتقريب الفعل الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل وقد الحرفية
مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء
الا بالقسم كقولك اخالد قد والله اوطأت عشوة وحا
تابل المعروف وقد لعنف ونحو قد لعمري بت ساهرا وقد والله
احسنت وقد تحذف بعدها كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركابنا ** لما تزل برحالنا وكأن قد

واما قول عدي

لولا الحياء وان راسي قد عسى ** فيه المشيب لزرت ام القاسم

فعسى هنا بمعنى اشتد وليست عسى الجامدة وقد الاسمية مرادفة

لحسب

لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية
في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد
درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل
فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع اي
لقد كما هو ظاهر كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون
كما يقال حسبي ووجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملاز
متها للاضافة وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف
في تحتم البناء فاوجه الاعراب فان قيل ملازمتها للاضافة قبل
لزمت دافعا لكنها لم تتبين في قد زيد درهم بالسكون
وهي حالتها الغالبة واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست
دافعة للبناء بل مقابلة للعلة فلذا اجاز اعرابها وعلى تقدير
تسليمه فهما الاضافة فعند بقاء العلة لم يذكروا ان الشبه
الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة
الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه
والظاهر ان الاضافة لازمة لقد كما تلزم حسب التي هي
بمعناها فقد صرحوا بانها توافق حسب في المعنى وفي الاستعمال
مبتدا وفي الاضافة اي الضمير والظاهر وتخالفها في انها
مبنية وفي ان البناء والنسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر وفي ان
نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها ليست اسم فعل المحافظة
على بقاء البناء على اصله الذي هو السكون خشية ان يزول عنه
الى الحركة واما انها تنقطع عن الاضافة فقال ابن هشام
تحقيقه فيه نظر وقد ترد قد الاسمية اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية
اتفاقا وتتصل بها ياء المتكلم فيقال قدني درهم بالنون
وجوبا اي كما يقال يكفيني درهم فياء المتكلم في محل نصب
على المفعولية ودرهم فاعل **والسين**
اي بدخول او قبول ما سمي السين نحو سيقول السفهاء

مطلب قد المعربة

قد الاسمية

الافعال المنسلخة عن الزمان

فيقول فعل لدخول السين عليه وانما اختصت السين بالفعل
حتى صح ان تجعل علامة عليه تعرف بها لانها تدل على الاستقبال
القريب والاستقبال انما يتحقق في الفعل لانه الذي يدل على
الزمان بالوضع ولما كانت السين عند الاطلاق انما تنصرف
الى سين الاستقبال استغنى عن تقييدها بغير سين الكسكسة
في بكر وهي اللاحقة بكاف المؤنث سينا والكشكشة في تميم
وهي الشين التي يلحقونها بكاف المؤنث اذا وقف من يقول اكرمتكش
ومررت بكش وعن معاوية انه قال من افصح الناس فقام رجل
من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال قوم تباعدوا عن فراتية
العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة
بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية
من هم قال قومي والفراتية لغة اهل الفرات وهو نهر الكوفة
والغمغمة ان لا يبين الكلام يقال غمغمة الابطال والثيران
لاصواتهم الخفية والطمطمانية ان يكون الكلام مشبها
بكلام العجم يقال للعجم الطمطم **وسوف** اي بدخول
او قبول سوف عليه نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى
فيعطيك فعل لدخول سوف وانما اختصت به حتى صح
ان تجعل علامة عليه تعرف بها لانها تدل على الاستقبال
البعيد حتى والسين حرفا استقبال وضعا وسميا
حرفي تنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل
وعدم التضييق بكونه في الحال يقال نفسته اي وسعته
وسوف اكثر تنفيسا من السين وقد تخفف بحذف الفا
الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سو وقد يقال
سي بقلب الواو يا وقد تحذف الواو فتسكن الفا الذي كان
متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل وقيل ان السين
منقوض من سوف تنبيها بتقليل الحرف على تقريب الفعل والاصح

انه

انه صيغة مرتجلة للبعد منتزعة عن سوف كما تفرعت
الكلمات الثلاثة السابقة وهو ما صححه بعضهم واستدل
له بوجهين احدهما انه اكثر استعمالا من سوف
ولو كانت فرعا لكانت اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل
وما قرب اليه بكثرة الاستعمال من الفرع الابعد ثانيهما
ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فرعها لساوت
مدة التسويف بهما واورد على ما دل على الاول ان نعم
فرع نعم مع قوله اولئك سيؤتيهم اجرا عظيما وفيه
نظر لان نعم لم يبق بمعنى اصله كتشهد وتشهّد والاولى
والا نبني لنبينا لقوم مخصوصين ولئن سلم بكون احد
الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطئة المحققين من النحويين
كالزمخشري وغيره القائلين بان مدة التسويف بسوف
اطول **وتا التانيث الساكنة** اي صحة دخول
او دخولها عليه وهي التا الدالة على تانيث الفاعل او النائب
عنه نحو قالت فقالت فعل لدخول تا التانيث الساكنة
عليه وانما اختصت التا المذكورة به حتى دلت عليه لانها
تدل على تانيث فاعل او نائب عنه فلا تلحق الا ما له ذلك
والصفات استغنت عنها لما يلحقها من التا المتحركة الدالة
على تانيثهما وتانيث مرفوعهما فلا جرم اختصت بالفعل
والمراد بالساكنة التي وضعت على السكون فلا يضر تحريكها
لعارض كالتقا الساكنين في نحو قالت امراة فرعون بخلاف
المتحركة بحركة اعراب فتختص بالاسم كتا قائمة او بنا
فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوة وقد تدخل على
الحرف كربت وثمت وانما سكنت تا التانيث للفرق بين
تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس لئلا يجتمع ثقل الحركة

الى نقل الفعل واختلف فى التا المذكورة فذهب الجمهور الى انها
حرف وضع لعلامة التانيث وزعم الحلواني انها اسم وهو
خرق لاجماعهم وعلى قول الحلواني فيا ني قبله فى الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبره ويرده
ان البدل صالح للاستغنا به عن المبدل منه وان عود
الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم قليل وان تقدم الخبر او اقع جملة قليل ايضا كقوله
الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره ولا يقال
تعريف الفعل بهذه العلامات فيه دور لان معرفة الفعل
متوقفة على معرفة دخولها عليه ومعرفة صحة دخولها عليه صحة
متوقفة على معرفته لانا نقول المراد بصحة دخولها استقامة
المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفا فى امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فليتامل فان قيل
بقي من الفعل ما لا يعرف بما ذكره المص وهو فعل الامر فكان على
المص ان يذكر ما يعرف به الفعل الدلالة على الطلب مع قبول
يا المخاطبة ونون التوكيد قلت يمكن ان يجاب بان المص لعله
مشى هنا على مذهب الكوفيين من ان الامر مضارع مجزوم بلام
الامر المقدرة محذوف الزوايد على ما ياتي فى باب الافعال
والحرف اي ما صدق فرد وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط اي
يحتاج فهمه منها الى ذكر غيرها فخرج الاسم لانه يدل على معنى فى نفسه
والفعل لانه كما يدل على معنى فى غيره وهو النسبة يدل على معنى
فى نفسه وهو الحدث والزمان وكذلك يخرج بقولنا فقط
كما ما تضمن من الاسم معنى فى غيره كاسما الشرط فانه يدل على معنى
فى غيره يدل على معنى فى نفسه من الشرطية ذاته على شيين احدهما
الشخص العاقل وهذا هو المعنى الذي هو به اسم لانه معنى فى
نفسه

نفسه وهو الحدث والزمان وكذلك يخرج بقولنا فقط ما تضمن من الاسم
الكلمة كما فى قولك انسان وهو معناها الوصفي والثاني معنى الشرطية
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها
وهو معنى عرض لها لتضمنها معنى الحرف ولم يلزم من دلالتها
على هذا المعنى ان يكون حرفا لان الحرف ما دل على معنى فى غيره
فقط **ما لا يصلح معه** اي يصح ويحسن او يقبل **دليل الاسم**
اي ما يدل عليه ويعرف به منه الخفض ونحوه **ولا دليل الفعل**
اي ما يدل عليه ويعرف به فان قيل تعريف المص للحرف بما ذكر تعريف
بالاعم لصدقه على الخط والجملة فانهما لا يصلح معهما دليل الاسم
ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة
كون الحرف من اقسام الكلمة فان قيل ان اراد بدليل الاسم ودليل
الفعل ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره
المص وليست بحرف وان اراد ما ذكره وما لم يذكره من بقية ما يدل
على الاسم وما يدل على الفعل فهو حوالة على مجهول ولانه لا يحسن
التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع
الامور المنافية له ويعلم انتفا تلك الامور عن الكلمة وفي هذا من
العسر ما لا خفاء فيه قلت نختار الاول وغاية ما يلزم انه من
قبيل التعريف بالاعم وقد اجازه المتقدمون لانه يستفيد به
التمييز فى الجملة والمقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو
استفادته مما فى الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل
وغالب الالفاظ التي لا تقبل شيا من العلامات المذكورة وكون هذا
فى الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر انه قد يخطي باعتقاده حرفية
بعض الالفاظ لانتفا العلامات عنها ظاهرا لقلة ذلك بالنسبة
لغيره وكما لو اخطا فى غير ذلك فان المبتدي مظنة الخطا اذا استقل
بالاخذ على ان المبتدي قطعا لا يستغني عن التوقيف للقطع

وجود يستفيد حرفية
كثير من النحو والافعال
بالانتفا العلامات المذكورة

بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها
العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ونختار الثاني ونقول
ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل
بالاستفادة والتوقيف يبين له ما لم يذكره المص ويمنع
ان فيه حوالة على مجهول بل المحال عليه امر ظاهر معلوم بادنى
تامل غاية الامر ان المحال عليه غير مذكور وذلك لا يضر والحوالة
ليست بازيد من الاتيان بضمير الغيبة مع ان الواجب فيه رجوعه
للمعلوم لا للمذكور بل قد نقل ان لا محذور في الحوالة على المجهول
كما تقرر من الاشارة وفائدتها بالنسبة الى المتعلم ان يراجع
المعلم ليعلم منه ما لم يذكر من العلامات وكفى هذا فائدة والمقصود
بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي انما هو استفادته منها في الجملة
للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل وغالب
الالفاظ التي لا تقبل شيئا من العلامات حروف ليستفيد
حرفية كثيرة من الالفاظ بانتفاء العلامات المذكورة الى آخر
ما مر وانما دل عدم صلاحيته دليل الاسم ودليل الفعل على انتفاء
الاسمية والفعلية على تعين الحرف مع انها علامة والعلامة
ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم بل تقدم
عن ابن الحاجب انه لا يسمى خاصة في الاصطلاح الا ما لا
ينعكس لانها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم
فيلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما
لا من جهة كونها علامة اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فان
قيل علامات الاسم والفعل حروف اي منها حروف فلا يكون
عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور قلت اجاب

شارح

شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة
كونه لفظا مخصوصا ومن الثانية يكون عدمه علامة
للحرف لا من الاولى فلا دور بل قد يقال ان هذا الايراد
لا يتوجه على المص حتى يحتاج للجواب لانه لم يعبر في علامات
الاسم ولا الفعل بالحروف بل بشيء امور ذكرا بعضها الفاظ
مخصوصة تمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا
وان كانت في الواقع حروفا ولا ايراد انه عبر بحرف الخفض لانه
لفظها وعينها فلا تتوقف معرفتها على معرفة كونها حروفا
ونظير جعل النحاة عدم العلامات علامة الحرف جعل واضع
الخط علامة الحا اخلاؤها من النقطة لانه لما وضع صورتها
لها وصورة الجيم والخا متحدة واراد الفرق بينهما
جعل للجيم نقطة سفلى وللخا نقطة عليا فتميز كل منهما
عن الاخرى وجعل اهمال الحا من النقطة علامة لها اشبه
شيء بالجيم والخا وهو اشبه شيء بالحا المهملة واعلم ان احسن
ما يضبط الحرف بالعد لان الحروف محصورة قد عدها
ابن فلاح في مغنيه سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر
احاد الهمزة والالف والبا والتا والسين
والفا والكاف واللام والميم والنون والها
والواو واليا واربعة وعشرون ثنائية
ا ا واو وام وان وان واي واي وبل
وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما
ومذ ومع على رأي ومن وها وهل
ووا ويا وتسعة عشر ثلاثية اجل واذن
والى والا واما وان وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى

ولیت ولعل وهیا وثلاثة عشر رباعیة
إلا والا واما واما وحاشا وحتی وكان
وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا
وخماسی واحد وهو لكن ففقط

باب الاعراب

ترجمة وهو خبر عن مبتدا المحذوف بعد حذف مضاف اليه والاصل هذا باب شرح الاعراب او مبتدا المحذوف الخبر والتقدير باب الاعراب هذا بابه ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل محذوف لدلالة المقام وتقديره خذا وافهم او اقرا والاول اولى لان فيه ابقاء ركني الاسناد واتساع الكلام في مثل ذلك

مطلب

كثير لايق اذ لكل مقام مقال والباب ما يدخل منه الى غيره فسمي به كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني او سمي المبوب قال الزمخشري بوب الكتب لان القاري اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القران سورا انتهى ولانه اسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تنظر المسائل فتتشوش فافهم والاعراب لغة مصدر اعرب يقال لمعان الاول الابانة اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها والجالة عربت الدابة جالت في مرعاها واعربها صاحبها اجالها والتحسين اعربت الشي حسنته والتغيير عربت المعدة تغيرت واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربت الشي ازلت عربه اي فساده فيتعدى بالهمزة الا الاول فيتعدى باني اعراب لازما بمعنى تكلم بالعربية او صار له خيل عراب او ولد له ولد عربي اللون او تكلم بالفحش

اواعطي

او اعطي العربون ومقصود النحاة تعدد هذه المعاني لبين ان المعنى الاصطلاحي مستلزم لها او مناسب لها ولا شك ان حصول المعنى الاصطلاحي يحصل ابانة المعاني والتكلم بالعربية ويزول به الكلمة اي فسادها وحسن الكلام ويزيد ميل قلب سامعه الى غير ذلك واما في الاصطلاح فيقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللباب علم بقوانين يعرف بها احوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكره البدر بن مالك علم باحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم في ذاتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتاخير ليحترز بذلك عن الخطا في فهم معاني الكلام وفي الحذ وعليه انتهى وظاهر ان العلم بالاحكام التعريفية غير داخل في التعريف الاول وداخل في التعريف الثاني ويقال ايضا على ما يقابل البنا وهو المراد هنا وعليه فالجمهور على انه لفظي وبه قال ابن الحاجب واختاره ابن مالك وعرفه بقوله ما جي به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما او مقدر اي معدوم ومفروض الوجود يجلبه العامل اي يطلبه ويقتضيه لا يجد ثه بعد ان لم يكن فلا يرد الاعراب بالحروف واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فليست باعراب وقوله في اخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا ان تجلبهما العوامل في غير اخر الكلمة حتى يحترز عنهما فان قلت بل قد وجد ذلك في امرء وابنم الا ترى انهما اذا دخل عليهما الرافع ضم اخرهما وما قبل اخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم

مطلب تعريف علم النحو

واذا دخل عليهما الناصب فتحتهما فتقول رايت امرا وابنما
واذا دخل عليهما الجار كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنم
قال الله تعالى ان امرؤ هلك وما كان ابوك امرا سوء لكل
امرئ منهم يومئذ شان يغنيه قلت اختلف اهل البلدين في هذين
الاسمين فقال الكوفيون هما معربان من مكانين واذا فرعنا
على قولهم ولا يجوز الاحتراز عنهما بل ادخالهما في الحد وقال (يجب)
البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب
وان ما قبلها اتباع وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد
فان قلت قد يكون الاعراب في غير الاخر دون الاخر وذلك
اذا وقف بنقل الحركة قلت قال النيلي في التبيين اعلم انهم (ابو)
لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر ومررت
ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون
قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها انتهى ولئن سلم انها حركة
الاعراب قلنا المراد ان الاعراب لا يكون بطريق الاصالة
في غير الاخر والمراد ما هو اخر لها حقيقة كدال زيد
او حكما كدال يد لان ما بعدها ترك نسيا منسيا والف
اثنا عشر لان عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين
والظرفية مجازية فان المعرب بالحروف الاثر فيه لنفس
الاخر لان النون في المثنى وجمع المذكر السالم بمنزلة التنوين (مطلب)
فكما ان التنوين لم يخرج ما قبله عن ان يكون
اخر الكلمة فكذا النون فيهما وانما قال في اخر الكلمة
ليشمل اعراب الاسما والافعال ولم يقل في اخر المعرب
ليشمل المقدر والظاهر او قيل انه معنوي والحركات دلايل
عليه وجرى عليه المص وهو ظاهر قول سيبويه واختيار
الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم الاعراب
اي

٣٧

اي المتقدم لان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى والمقام
مقام الاضمار ولعل العدول الى الاظهار لانه اوضح والمبتدي
المقصود بالذات بهذه المقدمة تغيير ان قلت مقصود
المص تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ والتغيير فعل الشخص
فكيف صح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدى
قلت الجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان المراد بالتغيير
هنا التغير لانه كثيرا ما يطلق المصدر ويراد به الحاصل
بالمصدر وثانيهما انه مصدر المبني للمفعول اي كون الاواخر
مغيرة لان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى
كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى
كونه مضروبا وفي هذا الجواب نظر في الحواشي العصامية
واما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما
هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره
المص يعني ابن الحاجب في تعريف الفاعل من قوله على جهة
قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا
على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء
على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب
زيد على صيغة المجهول دالا على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون
خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام
بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه
على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل
المعروف والفارق بينهما اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة
الفعل المجهول انتهى اواخر الكلم اي ذاتا بان تبدل حرف بحرف
اخر حقيقة كما في المثنى والجمع حال النصب والجر او حكما كما فيهما
حال الرفع لان الالف والواو فيهما صار الشيئين بعدما كانا

المبني للمفعول منه بزيد كما انه ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيامه

والجمع وعلامتين للاعراب
التي واحد اي صارا علامتين للتثنية لا لانهما تقديران بعد الاعراب مغايرين
بعدما كانا للاول فقط لا لانهما تقديران علامة التثنية والجمع او صفة
لما قبله لادائه الى تقدير حذف فعلامة التثنية والجمع او صفة
بان تتبدل لاخر كلمة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه
وجرا وحكما كما في غير المنصرف حال الجر بعد نصبه مثلا وذلك ان
تجعل جميع ذلك تغيير الحال الاخر وتقدير المضاف اي تغيير
حال اواخر الكلم ولقائل ان يقول ان المراد بتغييرا واخر الكلم
تصييرها دالة على الفاعلية مثلا بعد كونها دالة على غيره
فيشمل تغيير الذات وتغيير الصفة فليتامل واما ما قيل
من ان المراد بتغيير الاخر تصييره مرفوعا او منصوبا او مخفوضا
بعد ان كان موقوفا اي ساكنا قبل التركيب ففيه قصور لانه
لا يتناول الجزم وقد اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة
على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهنا
تحكم فان قلت الاواخر جمع واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق
الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر
بخلافه قلت الاضافة تبطل ما تدل عليه اللام وقد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد
جنس الاواخر الصادق بالواحد والاكثر ولعل التعبير بصيغة
الجمع للاشعار بتعدد انواعها وتنوع التغيير وقد يجاب
بحذف مضاف اي احد اواخر الكلمة فقد يخرج مجموع تغييرين
الاخيرين او تغييرات لاواخر فليتامل والمراد بالكلم هنا
الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم تتصل اخره بالنون
الموضوعة للاناث وان استعملت في غيرهن ولم تباشره
نون التوكيد لفظا او تقديرا والاسم المتمكن

يعني

يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء واما تفسيره بالمعرب فيوجب
دورا لان المشتق مشتمل على معنى المشتق منه مع زيادة كذا قيل
وقد يجاب بوجوه احدها ان المراد بالمعرب ذات المعرب
لا مع وصف الاعراب فالواجب لضرورة التعريف بالمعرب
اذ ذاك لكن اذ ذاك يمكن تغيير وصف الاعراب والثاني ان الاعراب
المعرف ما يتصف به اللفظ كما تقدم وهو الحاصل بالمصدر
والاعراب المعتبر في المشتق وهو معنى المصدر فلا دور
والثالث انه تعريف لفظي والمقصود منه بيان ما وضع له
لفظ الاعراب لمن عرف معنى قولنا تغيير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجهل ان لفظ الاعراب
موضوع بازائه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب
وتحصيله في ذهن السامع والرابع تفسير المعرب بما لم يشبه
الحرف وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب
فليتامل والكلم بمعنى الكلمات وانما عدل عن ايراد الكلمات
الى ايراد الكلم لانه اخف ولا مزية لاحدهما على الاخرى في المعنى
فالاخف لفظا اولى من الاثقل فان قيل الكلم اسم جنس جمعي
اي لا يطلق على اقل من ثلاث كلمات وان لم يتحد نوعها افادت
ام لا قال الرضي اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس
المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي لنا كما يجي تحقيقه
في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير
كالماء والعسل لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بخلاف نحو تمر وضرب انتهى اي فهو اسم جنس وضعا جمعي
استعمالا قلت قد صرح علماء الاصول والتفسير والنحو كما تقدم
بان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع فالمراد جنس الكلم
وقد يجاب بحذف المضاف اي احد الكلم واللام في قوله

لاختلاف العوامل للعلة او الوقت قال قلت يرد عليه
انه قد يوجد اختلاف العامل بدون تغيير الاخر كما في ضربت
زيدا وان زيدا او رايت زيدا وبالعكس كما في المعرب ابتدا فان
اعرابه يوجد العامل لا اختلافه قلت اجيب عن الاول بان
المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وعن الثاني بان المراد
اختلاف جنس العوامل من العدم الى الوجود او انه اراد بالا
ختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وخرج بقيد اختلاف
العوامل تغير اواخر الكلم لا بسببها بان تغير الاخر لا بسبب
كتخفيف اذ افتح بعد ضمها او بسبب اخر كالتغير بسبب النقل
او الاتباع او الحكاية او التقا الساكنين واما قوله اواخر
فلبيان محل الاعراب لا للاحتراز على ما تقدم فان قيل العوامل
جمع عامل واقله ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف
ثلاثة فيلزم عوامل والامر بخلافه قلت اللام في العوامل
لتعريف الجنس وهي اذا دخلت على الجمع ابطلت معنى الجمع
واعترض ايضا بان فاعلا الوصفي لا يجمع على فواعل واجيب
تارة بانه صار اسما واخرى بانه جمع عاملة لان العامل
قلما يكون كلمة ولا يخفى انه لا توجه للاعتراض من اصله
لان فاعلا الوصفي انما يمتنع جمعه على فواعل اذا كان لمذكر
عاقل ونقل عن سيبويه انه نص على اطراد طوالع في نجم طالع
والعامل كما قال ابن الحاجب ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب اي شي ملفوظ بها او مقدرا ومعنوي به يحصل
معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية
والمفعولية والاضافة كجا في جاء زيد فان به تحصلت الفاعلية
المقتضية للاعراب وضرب في ضربت زيدا فان به تحصلت
المفعولية المقتضية للاعراب والبا في مررت بزيد فان

هما

وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث الجامدة
غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة
نحو ولى مدبرا والتي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق
الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتوطية
بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطية وهي
الجامدة الموطية لما هو حال في الحقيقة لمجيئه بعدها موصوفا
بها كقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا وقوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا فانما ذكر بشرا وقرانا توطية لذكر
سويا وعربيا وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة
وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها
خالدين وقولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
اي مقدرا حال المرور به انه يصيد به غدا ومحكية وهي
الماضي نحو جا زيد امس راكبا وتنقسم بحسب التبيين
والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى موسسة
وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي كما تقدم
ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها
نحو جا القوم طرا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك
عطوفا ومما يشكل قولهم جا زيد والشمس طالعة
فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد بين هيئة
فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها
جا زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت
السببيين كمررت بالدار قايما سكانها وبرجل قايم
غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بمنكر ونحو **هذا**

باب التمييز اي التفسير ويقال له
ايضا المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو في اللغة

مخطوطات ... الرياض

فصل فصل التي من غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم
أيها المؤمنون اي انفصلوا عن المؤمنين تكاد تميز من الغيظ
اي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف

التمييز

بقوله **هو الاسم** اي الصريح وهذا احد
الاوجه التي فارق فيها التمييز الحال لان الحال يقع جملة
وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما قال ابن هشام
في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة
فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان
رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان
الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا
اسما والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو
ولا تمش في الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز
مبين للذوات والرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز
الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا
او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس
ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان
السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها مؤكده ولا يقع التمييز
كذلك انتهى **المنصوب** بالفعل وشبهه
ان كان مفسرا لما انبهم من الذوات المقدرة وبما فسره
ان كان مفسرا لما انبهم من الذوات المذكورة فان قلت
في هذا الحد نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور
موقوف على الحد فجاء الدور والدور مبطل للحد فالجواب
منع ان هذا الحكم وهو النصب فرع تصور هذا المحدود
بل هو غير متوقف على تصوره لا بالكنه ولا بالوجه

لانه

لان المأخوذ في التعريف النصب مطلقا والنصب مطلقا
اعم من التمييز لوجوده مع غيره فتصوره يمكن بدون
تصور التمييز مطلقا وانما يتوهم الدور لو كان المأخوذ
فيه النصب المقيد بالتمييز وليس كذلك **المفسر**
اي المبين **ابهم** اي خفي **من الذوات** زاد بعضهم
او من النسب لادخال التمييز المفسر لما انبهم من النسب
ولك ان تقول لا حاجة في ادخاله الى ذلك بل دخل
بدون ذلك بان يراد بالذوات ما بينا والذوات
المذكورة اي المعتبرة في نظم التركيب سواء كانت
ملفوظة او مقدرة والمقدرة اي غير المعتبرة
في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول
المركب فان طاب زيد نفسا الشيء فيه تقدير ثم في نظم
الكلام وانما يختلج في نفس المخاطب ان للطيب شيء من
اسبابه ويكون طالبا لمعرفته ليفيده المتكلم في تلك
المعرفة بالتمييز ولذا قال ابن الحاجب التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى
فالاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
هو ما يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد
نحو قولك عشرين درهما واما في غيره موزونا نحو عندي
رطل زيتا ومنوان سمنا وكيلا نحو قفيزان برا ومقياسا نحو
نحو على التمرة مثلها زبدا فان عشرين والرطل والمن والقفيز
والمثل تحتمل امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ومن قبيل
الحفاظ المراد بالمقادير هنا المقدرات اذ المراد المعدود
والموزون والمزروع لا عينها فافهم وعن مفرد غير مقدار
مثل قولك عندي خاتم حديدا او ثوب ساجا والثاني

وهو ما يرفع الابهام عن نسبة كانت في جملة او ما
ضاهاها فالاول مثل طاب محمد نفسا والثاني زيد
طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة
نحو يعجبني طيبه نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وهذا
القسم يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لان طاب
زيد معناه طاب شيء زيد ونفسا تمييز شيء وهو ذات
مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد طيب نفسا
ومن النحاة من قال المراد من الذات المقدرة هي
النسبة التي في الامثلة الثلاثة فان نسبة الطيب
الى زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الى بيان الخفاء
الى محمد فهذه النسبة هي ذات مقدرة ولا احتياج ههنا
الى تقدير شيء قال سيد المحققين والقول الاول
اصح لان اطلاق الذات المقدرة على الشيء المبهم
المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة وشرح العصام
الثاني بقوله ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن
لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم
رفع الابهام عن الذات المقدرة فالمعول على ما سيأتي
من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع التنافي
بينهما من غير حاجة الى الحمل قوله والثاني عن نسبة في تقدير
والثاني عن ذات مقدرة في نسبة فاحفظه ولا تنس انتهى
وفي شرح التسهيل لناظر الجيش يعبر النحويون عن مميز
الجملة بانه المنتصب عن تمام الكلام وعن مميز المفرد
بانه المنتصب عن تمام الاسم انتهى قال
ابن الطراوة الابهام الذي تفسيره التمييز
اما الجنس نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن

الناس

الناس وجها او الحال نحو احسنهم ادبا او السبب نحو احسنهم
عبدا قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل
في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما
بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد في موضع
الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون نفس الرجال
وخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة والجار والمجرور
وبالمنصوب المرفوع والمجزوم ومقتضى كلام ابن
الحاجب ان المخفوض يسمى تمييزا فان حد التمييز
يتناوله وبالمفسر لما انبهم البدل فان المبدل
منه في حكم التنحية فهو ليس بمفسر ويرفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين وبقوله
من الذوات الحال فانها ترفع الابهام ولكن
لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها وكذلك القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لانه ماهية
الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال
الى ما ابتدات الذهاب منه وكذلك الصفة في نحو
رأيت رجلا ظريفا او طويلا لا تدخل فيه لان
رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد
من افراده فتذكر احد اوصافه تمييزا عما يخالفه
كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام
عن الذات المذكورة وكذا البدل من الضمير
الغائب في نحو رأيته زيدا لانه يرفع
رفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نحو
رجلا وربه رجلا سوا ويمكن للجواب ان المراد

ان المراد الاسم النكرة غير التابع بقرينة قوله
ولا يكون الا نكرة وبقرينة التوابع بابواب
فلا يدخل في الحد شي من ذلك ولا المنصوبات
في نحو الحسن الوجه بالنصب وعين زايد وسعد
نفسه والمربطنه بل زايد مفعول فيه اي عين
في زايه وبطنه مفعول به والتقدير الم يشتكي
شاكي بطنه وكذا نفسه لانه يراد بسفه نفسه
من التفصيل قال العصام ولا يخفى انه لا فرق
بين منصوب باب الصفة المشبهة مشبها
بالمفعول وبين هذه تحكم وكذا لم يدخل التمييز
نحو حسن زيدا وحسن رجل وكذا اسامي
التوابع كالبدل من الضمير المبهم وكذا اوصاف
اسما الاشارة ومن وما واي وصفات العدد
نحو قبضت عشرة دراهم فان قلت لا يشمل
التعريف التمييز المؤكد على راي ابن مالك
ذكره في العمدة قلت لا يرد ذلك على المص
لانه يحتمل ان لا يقول بذلك كما لا يرد على ابن
الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على منع ذلك
كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابا مالك
في النظر والمعنى لما انبهم من النسب نحو عرقا
وشحما ونفسا من قولك اي من قولك الذي
هو تصبب اي تحال زيد عرقا وتفقا
اي تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها
اي تشققت وبعضهم فسر تفقا بامتلا
بكر شحما وطاب محمد نفسا فعرقا تمييز

منصوب

منصوب بتصبب معنى ومزيل لخفا نسبة التصبب
الى زيد فان في نسبته الى زيد خفا اذ لا نعلم
ان التصبب من جهة العرق او غيره وبذكر التمييز ارتفع
الخفا دال على ما تقدم معنى لذات مقدرة اي تصبب
شي زيد وقس عليه غيره وشحما تمييز منصوب
بتفقا معنى ومزيل لخفا نسبة التفقا لبكر فان
في نسبة التفقا الى بكر خفا اذ لا يعلم ان تفقاه من جهة
شحمه او غيره وبذكر التمييز ارتفع الخفا ونفسا تمييز
منصوب بطاب معنى ومزيل لخفا نسبة الطيب
الى محمد فان في نسبة الطيب اليه خفا اذ لا يعلم ان
طيبه من جهة نفسه او ابنه او ابويه او علمه او داره
او نحو ذلك وبذكر التمييز ارتفع الخفا والتمييز في ذلك
كله محول عن الفاعل والاصل تصبب عرق زيد
وتفقا شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الاسناد عن
المضاف الى المضاف اليه فحصل الابهام في النسبة
فجي بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا
والباعث على ذلك ان ذكر الشي مجملا مبهما ثم
ذكره مفصلا مبينا اوقع في النفس اي اشد وقعا
وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من
ان الشي اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها
وقد يكون على المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا يقال
في غرست الارض شجرا ونحو ذلك وهذا مذهب
الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان
سيبويه لم يمثل بالمفعول عن المفعول
وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقال

السلوين عيونا في الاية منصوبة على انها حال مقدرة لانها
حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك ولها
ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض
من كل على حذف الضمير واحدهما ان يكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا
اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي
بعيون ثالث وكذا يكون التقدير غرست الارض
بشجرة ورده ابن هشام في شرح اللمحة بقوله قلنا
لو كان كما زعمت لم يلتزم العرب في مثل ذلك التنكير
والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وايضا
فليس الشجر مغروسا بها ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس
الشي المغروس والمفجر انتهى وقد يكون محولا عن مضاف
غيرهما وذلك بعد افعل التفضيل المخبر به عن ما هو
مغاير للتمييز وقد يكون غير محول امتلا الاناء ماء وهو
قليل ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام فان التمييز
يرفع معنى لما فيها من الابهام الا في موضعين احدهما ان
يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما
استعمله العرب عليه فلا يقال دهنت زيتا ولا غضبت
رجلا ولا مررت انسانا لان هذه العوامل انما وضعت
على ان تصل هذه الاشيا بحرف الجر لا بنفسها ولان ذلك
يودي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوامل الى معمولاتها
فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع
والذي ورد منه امتلا الاناء ماء وتفقا زيد
شحما الاصل من الما ومن الشحم ثانيهما ان يودي الى
تدافع الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت
رجلا تمييزا لما انطوي عليه الكلام المتقدم من ابهام
الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل

فذكره

فذكره تفسيرا اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر وبعضهم
لم يعتبر هذا الشرط في قوله تعالى وان كان
رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان اصل التركيب
وان كانت كلالة ترث رجلا على ان تكون الكلالة
اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم نقل وان كان رجل
يورث كلالة على التمييز وقد يخرج عليه قول الزاجر
٥ يبسط للاضياف وجها رحبا ٥ بسط ذراعين لعظم كلبا ٥
فيكون قد بني المصدر بناه للمفعول والتقدير بسط
مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو
ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم المعنى لما انبهم
من الذوات نحو غلاما ونعجة من قولك اشتريت
عشرين غلاما وملكت تسعين نعجة وغلاما تمييز
منصوب بعشرين مفسر للابهام الحاصل في جنس ذات
مذكورة بعشرين ونعجة تمييز منصوب مفسر للابهام
الحاصل في جنس ذات مذكورة بتسعين لان اسما
العدد مبهمة لان ما اريد بها منهم لكونها صالحة
لكل معدود والمراد بها هذا المعدود واذا نعت
تمييز العشرين وما به جاز فيه الحمل على اللفظ فتقول
عندي عشرين درهما وازنا وما به جاز فيه الحمل
على اللفظ فتقول عندي عشرون درهما وازنا
والحمل على المعنى فتقول وازنة ومن التمييز المذكور
تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا ومنوين
عسلا وتمرا وجري بعضهم على ان الاعداد ليست
من جملة المقادير قال ابن هشام في شرح القطر
وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم

يرد حقيقة بل مقدار حتى انه تصح اضافة المقدار اليه
والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار
رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رطلا الا على
معنى اجزائه انتهى وقال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعضهم
من جعل ما دل على عدد من قسم المقادير وهي ما يقدر
به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين ويشمل ما يعرف
به قدر المكيل كالقفيز والصاع تقول عندي قفيز برا
وصاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمن والرطل
والمذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر
ونحو ذلك ومن المقدار عند سيبويه ثم مثله نحوها
ليس لي ان لنا مثل احد ذهبا وذكر ابن هشام ما نصه
الالفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها لا تقول
رايت عينا ذهبا على التمييز وسر ذلك ان المشترك
موضوع للدلالة على ذات الشيء باعتبار حقيقته
وانما يجيء الالتباس لعدم القرينة فلتجعل لهما واسما العدد
ونحوها مما يميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها
التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين الا عشران
من اي معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر
الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين والاشتراك
انما حصل عند السامع انتهى ويرد عليه تمييز الضمير المبهم
وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا
فانه لا ابهام في وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرا
الابهام من استعمالها بلا اشارة ولا سبق مرجع وذلك
ان تقول ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما في
ما نحن فيه فابهامه وضعي فتامل من التمييز المفسر

لما

لما ابهم من النسب وهو محول عن مضاف غير فاعل وغير
مفعول انما يقع بعد افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير
للتمييز ولعله انما فصله تنبيها على ان الاول تمييز النسبة
الاسنادية وما هنا تمييز النسبة الاضافية وذلك
نحو ابا ووجها من قولك زيد اكرم منك ابا واجمل
منك وجها فابا ووجها تمييزان منصوبان باكرم
واجمل مفسران لما ابهم من نسبة اكرم واجمل الى ضمير
زيد والاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك
فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف
وهو اب ووجهه تمييزا فصار زيد اكرم منك ابا
واجمل منك وجها زيد مبتدا واكرم اسم تفضيل خبره
مرفوع به وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو في
محل رفع ومنك جار ومجرور متعلق باكرم وابا
تمييز منصوب باكرم والواو حرف عطف واجمل
تفضيل معطوف على اكرم فهو مرفوع مثله وفاعله
ضمير مستتر فيه تقديره هو في محل رفع ومنك جار
ومجرور متعلق باجمل ووجها تمييز منصوب
باجمل ولا يخفى فائدة التمييز على من له تمييز وان
الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب
خفضه بالاضافة كقولك مال زيد اكثر مال
وانما جاز اكرم الناس رجلا لتعذر اضافة افعل
مرتين لان افعل وقع في المثال المذكور مضافا
الى الناس والمضاف ما دام مضافا الى شيء يمتنع ان
يضاف الى غيره ولا يكون اي التمييز الا نكرة وذلك

لانه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام
وكان ذلك حاصلا بالنكرة التزموا تنكيره احترازا
عن العبث والزيادة لا لفائدة وايضا فان التمييز
ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم
التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال يفارق
الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى
التمييز والحال من الفضلات لصيرورته عمدة
جاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز وخالف الكوفيون
في ذلك فجوزوا نصب المعرفة على التمييز مع الحكم
بتعريفهما تمسكا بالظواهر الواردة كقول الشاعر

على ام ملئت الرعب والحرب لم تقد
لظاها ولم تستعمل البيض والسمر

وكقول الاخر

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وكقولهم الم زيد راسه ووجع بطنه وغبن رايه
وكقولهم الاحد عشر الدرهم وكم ناقة وفصيلها
لك والبصريون قدروا تنكيرها ورد ضمن ذلك
اما بتقدير زيادة ال فيما هي فيه او بتقدير
الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون نحو
الم راسه بتقدير راسا ويجري ذلك في نحو كم
ناقة وفصيلها وقال المبرد في سفه نفسه ان
سفه بمعنى ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال
الزمخشري بمعنى امتهن وعلى هذا اخرج عن التمييز
وبقي مفعولا به وقيل ان التقدير الم في راسه

ووجع

ووجع في بطنه وغبن في رايه فيكون نصبه
بمتعد بحرف جر محذوف خاتمة وبالله
التوفيق الخاتمة لا يمتنع تقديم التمييز على عامله
ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا واغرست
الارض شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا اغرست
الارض وفاقا للكسائي والمازني والمبرد ومنعه
الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كما في المثال الاول
اذ اصله طابت نفس زيد او نائب عن الفاعل كما في المثال
الثاني اذ هو في معنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما
يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول
ما لم يسم فاعله فانه لما كان منصوبا كان تقديمه
على الفعل جائزا فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه
بعد الفعل فاي مانع من ان يكون للفاعل ايضا اذا صار
على صورة المفعول من جواز التقديم ويمتنع تقديمه
على عامله ان لم يكن فعلا متصرفا بالاجماع فدخل في ذلك
ما يكون التمييز فيه عامل مفرد نحو عشرون درهما
ونحو زيد طيب نفسا وزيد اكرم مالا من عمرو ولله
دره فارسا فان امتناع تقديم مثل هذا مجمع
عليه وان كان الاختلاف فيه هل هو من تمييز
النسبة او المفرد ونحو نعم رجلا زيد وحبذا
رجلا عمرو ولا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة
والعامل غير متصرف كما يقول ابن مالك واما
لانه من تمييز المفرد كما يقول غيره وقد يستباح

في الضرورة كقول الشاعر
ونارنا لم ير نارٌ مثلها
قد عرفت ذلك معد كلها

باب الاستثناء

هو مأخوذ من الثني وهو العطف لقولك ثنيت
الحبل اذا عطفت بعضه على بعض وقيل هو من
ثنيته عن الشيء اذا صرفته ويقال ثنى عنان
الدابة اذا صرفها لان المستثنى مصروف عن حكم
المستثنى منه قال المولى سعد الدين التفتازاني
وينبغي ان تعلم انا اذا قلنا جاءني القوم الا زيدا فالا
ستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى
لفظ زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد
الا وعلى مجموع لفظ الا زيد وبهذه الاعتبارات
اختلفت العبارات في تفسيره ويجب ان يحمل كل تفسير
على ما يناسبه من المعاني الاربعة انتهى والمناسب
ان يراد بالاستثناء في الترجمة معنى المستثنى وهو
المذكور بعد الا واحدى اخواتها الى ما يصدق عليه
ذلك لانه الذي من المنصوبات وانما جعله من المنصوبات
مع انه قد يكون مرفوعا او مجرورا ايضا كما تعلم مما
سيأتي لان النصب هو الاصل فيه الاستثناء بالمعنى الاول
الاخراج بالا او احدى اخواتها ما لولاه لدخل في الكلام
السابق اي الدلالة على خروج شيء مذكور من حكم
الكلام وعدم دخوله بالا واحدى اخواتها ما لولاه
لدخل في الكلام السابق اي الدلالة على خروج شيء
مذكور

مذكور من حكم الكلام وعدم دخوله بالا واحدى اخواتها
لولا ذلك الاخراج موجود لدخل ذلك الشيء المخرج اي
لحكم بدخوله او لتوهم السامع دخوله في حكم الكلام المخرج
منه الذي حقه ومن ثم نبه السبق فليس المراد باخراجه انه
دخل في قصد المتكلم ثم اخرج والا لكان تناقضا بل المراد
باخراجه الدلالة على انه خارج ليس بداخل بناء على هذا
لولاه لدخل ويدخل نحو الاخراج في قولك جاء القوم الا زيدا
فانه فيه اخراج زيد عن حكم القوم وهو المجيء ولولا هذا
الاخراج كان زيد داخلا في المجيء فالاخراج جنس يشمل
كل اخراج كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه فان
الثلث مخرج الثلثين وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة
فان المؤمنة مخرجة للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا المشركين
ان حاربوا مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو اتموا الصيام
الى الليل وبنحو استثني زيدا وبلا استثناء نحو فشربوا منه
الا قليلا وبالا او احدى اخواتها خرج ما عدا الاستثناء فلا
يسمى شيء منه استثناء في الاصطلاح ولا فرق في المذكور
بعد الا بين المفرد والجملة المؤولة بالمفرد نحو افضل
من احد الا مفضول لا لزيد قال ابن هشام الانصاري
لا خلاف ان في ذلك قام القوم الا زيدا مخرجا ومخرجا
منه وان المخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها ولكن
قبل الاسناد القيام والحكم به والقاعدة ان ما خرج من
نقيض دخل في النقيض الاخر واختلفوا هل زيد مخرج
من القيام او من الحكم به والذي عليه محققو النحاة
والفقهاء انه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام
فهو غير قائم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فهو غير محكوم

عليه وهو قول قوم من الكوفيين فعندنا ان الاستثنا
من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وعندهم ان المستثنى
غير محكوم عليه بشي ومن حج للجمهور الاتفاق على حصول
التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك انما يتمشى على قولنا
محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه والحد المذكور
حد الاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض
المستثنى منه واما الاستثنا المنقطع وهو ما لا يكون
المستثنى فيه بعض المستثنى منه فهو الاخراج بالا او غيرها
وبيد لما دخل في حكم دلالة المفهوم فشمل ما فيها انسان
الا حمارا وما عندي احد غير فرس وقوله صلى الله
عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش
واسترضعت في بني سعد وبيد بمعنى غير وكونها بمعنى
غير هو المشهور وقيل بمعنى من اجل ولا يستثنى بها الا
المنقطع وخرج ما يسمى استدراكا وليس باستثنا
نحو ولكن رسول الله واحترزنا المفهوم من المتصل وقولنا
لما دخل شامل للجملة والمفرد وهو الكثير نحو ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف اي الذي نكح
ابوه مواخذ بفعله الا ما قد سلف من فعله ومثال
الجملة لا تفعلن كذا الا كذا الا جل ذلك ان افعل كذا او كذا
فما بعد الا مخالف لما قبلها كانه قال والله لا تفعلن
كذا فهو عقد وحله فعل كذا وتقدير الاخراج في هذا
ان يجعل قوله لا تفعلن كذا بمنزلة لا ارى لهذا العقد
مبطلا الا فعل كذا وجعل ابن خروف من ذلك لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر على ان يكون من مبتدا
ويعذبه الخبر ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الجزا

وجعل

وجعل الفرا منه قراة من قرا فشربوا منه الا قليل اي قليل
منهم لم يشرب ونحو قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت
الا الموتة الاولى فالموتة الاولى مستثنى منقطع مخرج
مما افهمه لا يذوقون فيها الموت من نفي تصوره للمبالغة
في نفي وقوعه اي لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر
ببالهم الا الموتة الاولى ويمكن جعل التعريف السابق
شاملا للمنقطع بان يحمل الاخراج على ما يشمل الاخراج من
مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل الدخول في حكم ما فهم
منه بواسطة ولو عرفا ففي الاستثنا المنقطع اخراج
من حكم مفهوم الكلام فانه اذا قيل جا القوم فهم عرفا
مجي ما يتعلق بهم ايضا فقوله الا الحمير اخراج من هذا
المفهوم كما صرح بذلك العلامة البدر بن مالك في شرح
الالفية وكانه قيل جا القوم وجا ما يتعلق بهم ايضا
الا الحمير فالمستثنى في القسمين غير داخل في الحكم ولم يثبت
له الحكم الا ان المتصل كان داخلا في مفهوم المستثنى
والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكن ههنا قسم اخر
وهو ما يكون المستثنى داخلا فيما سبق لكن اريد بالا
ستثنا اثبات حكم اخر على المستثنى كما يقال جا
القوم الا زيد فعظموه بمعنى انه لكن زيد معظم وقد
صرح المفسرون في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر
الا من تولى وكفر فيعذبه الله بانه منقطع واعتبر
بعضهم في الاستثنا ان يكون من متكلم واحد ومشى عليه
ابن السبكي في جمع الجوامع وقيل لا يعتبر ذلك قال
المحقق المحلي في شرحه فيقول القائل الا زيدا عقب
قول غيره جا الرجال استثنا على الثاني لغو على الاول

ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول
قوله تعالى اقتلوا المشركين كان استثنا قطعا لانه
المبلغ عن الله تعالى وان لم يكن ذلك قرانا انتهى وهل قياسه
حتى يكون استثنا قطعا قول الوكيل في الاستثنا الا خمسة
عقب قول موكله فيه لزيد عشرة لان الوكيل قائم مقام موكله
فيه نظر وهل هذا هو الخلاف في انه هل يشترط في الكلام اتحاد
المتكلم او لا بل يجري وان اشترطنا الاتحاد هناك ويفرق
فيه نظر وهل يعتبر كون المستثنى واجب الدخول في المستثنى
منه او لا بل يكفي صحة الدخول ذهب جمهور النحاة الى الاول
كما قال الرضي وعليه قالا في قولك جاني رجال الا زيدا
محمول على الصفة اي رجال متصفون بمغايرة زيد دون
الاستثنا لتعذره اذ شرط متصله دخول المستثنى في المستثنى
منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول قطعا وذهب
المبرد الى الثاني فيجوز عنده الحمل على الاستثنا فيما ذكر وانما
الاستثنا بمعنى المستثنى فهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور
او متروك بالا واخواتها فالمخرج جنس يشمل المستثنى
نحو القوم الا زيدا او غيره نحو ما جاني القوم لكن زيد جاني
ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل وقولنا تحقيقا
او تقديرا تقسيم للجنس الذي هو المخرج لارادة بيان دخول
المتصل نحو جا اخوتك الا زيدا فانه مخرج تحقيقا والمنقطع
نحو ما لزيد علم بقيام عمرو الا ظنا يظنه فان هذا ليس
بمخرج تحقيقا ضرورة ان الاخراج يستلزم الدخول
اولا والظن لم يدخل في العلم فكيف يخرج عنه وانما
هو مخرج تقديرا اي قدر اخراجه من حيث هو مقدر
الدخول في العلم لما كان مستحضرا بذكره لقيامه مقامه

في كثير

كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثنا منقطعا
فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دالا على الاستثنا فتامل
فانه دقيق ولذلك يحسن استثنا الظن بعد ذكر العلم
ولا يحسن الا الاكل ونحوه ومن مذكور او متروك تقسيم
اخر للجنس الذي هو المخرج يراد به بيان انقسامه الى تام
والى مفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى
منه هو القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت الا زيدا
فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس
بمذكور والتقدير ما ضربت احدا الا زيدا وبالا او بمعناه
اي بمعنى الا من الادوات المذكورة في هذا الباب
متعلق بالمخرج خرج به المخرج بغير ذلك نحو قام القوم ولم
يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة
فان كلا من زيد واهل الذمة في المثالين المذكورين اخرج
بغير ذلك فيكون مثل ذلك خارجا من التعريف والاستثنا
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والذي ذهب اليه
الجلال المحلي تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب الشيرازي
في شرح المختصر ان الخلاف لفظ الاستثنا لكن انكر ذلك
السعد في التلويح حيث قال قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثنا
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثنا
واما لفظ الاستثنا فحقيقة اصطلاحية في القسمين
بلا نزاع انتهى ثم انكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثنا
مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا
وهو ظاهر كلام العلامة العضد كما ذكر السعد
في حواشيه **وحروف الاستثنا** اي ادوات
و الات الاخراج اي الادوات الدالة على الاخراج وعدم

الدخول في حكم الكلام المخرج منه ثمانية وسميناها حروفا
تغليبا وفي الحقيقة ثلاثة اقسام حرف بالاتفاق
وهو الا واسم بالاتفاق وهو غير وسوى بلغاتها ومتردد بين
الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا فمعنى التعبير
بالحروف تغليب للاصل وهو الا وقال الصفار في شرح
كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل
فاطلاق الحروف عن الكلمات مطلقا اخر لهم وعليه
فلا تغليب ومن ادوات الاستثنا ليس كقولك قاموا
ليس زيدا وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر
اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة
الا في الاستثنا والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع
ولا يكون كقولك قاموا لا يكون زيدا فلا يكون ايضا بمنزلة
الا في المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقا كما نصوا
واجب مع ليس والعلة في ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما
وتقدم كان وليس واخواتهما ترفع الاسم وتنصب الخبر
بل وسياتي ايضا وانه تقدم على ذلك في المرفوعات
قال فقلت فاين اسمهما **قلت**
مستتر فيهما وجوبا عايدا على البعض المفهوم من الكل
السابق وكانه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم
زيدا ومثله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين فان كن نسا فوق اثنتين اي فان كان
البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم
شاملون للذكور والاناث وكانه قيل اولا يوصيكم
في بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا فان
قيل لا فايدة في قول القايل فان كن البنات او الاناث

نسا

نسا فالجواب الفايدة هو الظرف بعده فما فايدة ذكر نسا
فالجواب فايدته التوطية للوصف بعده وباب التوطية
يجري في الوصف والحال والخبر ولا يرد على هذا ما اورد
على قاموا ما خلا زيدا لعدم جعل الفاعل فيه ضميرا يعود
الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا في سياق النفي
فيشمل كل بعض من العموم فيحصل المقصود من الاستثنا
بخلافه فيما خلا وشبهه وقيل فاعلهما ضمير مستتر فيهما
وجوبا عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
وسياتي ما عليه من عدم الاطراد في مثل القوم اخوتك
ليس زيدا وذهب الكوفيون الى انه مضمر عايد على المصدر
المفهوم من الفعل المتقدم فكذلك كان مفردا والتقدير
في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد وحذف
المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه ورد
بوجهين احدهما ان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ
به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل
القوم اخوتك ليس زيدا وبوجه ثالث هو ان تقديرهم
لا يؤدي المقصود من الاستثنا فانك اذا قلت
قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج زيد من القوم
والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان
التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك واجيب
عن الثاني من الوجهين بما سياتي قريبا **وهي لا**
بد لها لانها اصل ادواته قال ابن يعيش اصل الاستثنا
ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما
ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما ينقل من الايجاب
الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل

من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل
الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها عند ذكر المستثنى
منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به
فموضوع موضوعها ومحمول عليها للمشابهة بينهما وقال
ابن اياز الاصل الا دون فى هذا الباب لوجهين احدهما
انها حرف والموضوع لافادة المعانى الحروف كالنفى والاستفهام
توطئة للمسئلة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اى
رجل مكان زيدا وعوضا عن زيد انتهى قال فى المغنى قلت
وليس كما قاله لان الوصف فى المثال وفى الاية مختلف فهو
فى المثال مخصص مثله فى قولك رجل موصوف بانه غير
زيد وفى الاية مؤكد مثله فى قولك رجل موصوف
بانه غير زيد وفى الاية مؤكد مثله فى قولك متعدد
موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد
الا موصوفها فالوصف مخصص وان خالفه بافراد او غيره
فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين
قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له
بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره
ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها غير درهم
وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة
صالحة للاسقاط مثلها فى نفخة واحدة وتخرج الاية
على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اى ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الالهة وهذا
هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله

انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها

فان

فان تعريف الاصوات تعريف جنس ومثال شبه الجمع
قوله

لو كان غيري سليمى الدهر غيره
وقع الا الصارم الذكر

فالا الصارم صفة لغيري ومقتضى كلام سيبويه
انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله
بلو كان معنا رجل الا زيد وهو لا يجري لو كان يجري
النفى كما يقول المبرد وتفارق الا هذه غيرا من وجهين
احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد
ويقال جاءني غير زيد ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف
فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها
والثانى انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز
عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا بالاستثناء
من حيث ان الدرهم هنا بمثابة الجمع فى المعنى باعتبار
اشتماله على الدوانق فيصح اخراج الدانق منه لانه كما يخرج
الواحد من العشرة مثلا ويمتنع الا جيد لا يمتنع
الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعات
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة
الاية ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد
لغلبنا وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة تعذر الاستثناء
وجعل من الشواذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان والوصف هنا مخصص لما مولد
لما بينته من القاعدة وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو
فى التشريك فى اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء
وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس على الله

محجة الا الذين ظلموا منهم لا نخاف لدي المرسلون الا من ظلم
وفاقاً لهما الجمهور على الاستثنا المنقطع وقد تكون
زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حرا
جيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
وابن الكتمي مالك وحمل عليه قوله

ارى الدهر الا منجنونا باهله

واما المحفوظ وما الدهر الا منجنونا ثم ان ثبتت رواية
فيتخرج ارى جواب قسم مقدر وحذف فيه لا كحذفها
في تالله تفتؤ او دل على ذلك الاستثنا المفرغ واما بيت
ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة الا بالتنوين
اي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال
جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة
حال وهذا فاسد لبقا الاشكال اذ لا يقال جا زيد
الا راكبا وكان المص استغنى عن تقييد الا بالاستثنائية
للاحتراز عن غيرها مما ذكر لانصرافها الى الاستثنائية
عند الاطلاق **وغير** قال ابن النحاس في التعليقة
فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير من غير
واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة
فالجواب ان غير اشبهت الظروف بابهامها والظروف
يصل الفعل اليه بواسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة
لذلك فان قيل فلم لا تبنى غير لتضمنها معنى الحرف
وهو الا فالجواب ان غيرا لم يقع في الاستثنا لتضمنها
معنى الا بل لانها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها
والاستثنا اخراج والاخراج مغايرة فاشتركت الا وغير

في

في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثنا هو لها في الاصل
لا لتضمنها معنى الا فلم تبن وسياتي عن الرضي انه لا حاجة
الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثنا بما قال ابن النحاس
وسوى بوزن رضى **وسوى** بوزن هدى **وسواء**
بوزن سما ويقال فيها سوى بوزن بنا حكى هذه اللغة
ابن الخباز وابو حيان وابن هشام في الجامع وعلى القصر
فلا اعراب ظاهر وظاهر كلامه بل صريحه هنا وفيما سياتي انه
يستثنى بالثلاثة التي ذكرها ومثلها اللغة الرابعة وهو
ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسورة وعليها
اقتصر في الشذور ووضع المضمومة في الكافية الممدودة وقال
ابن عصفور لم يثبت منها بمعنى الاستثنا الا سوى المكسورة
فان استثني بما عداها فالقياس عليها وظاهر كلام النحاة
ان الاستثنا بهذه اللغات مسموع وتشارك سوى غيرا في
ان المستثنى بغير قد يحذف في نحو ليس غير بخلاف سوى
وان سوى تقع صلة للموصول وحدها في الفصيح بخلاف
غير وتشتركان في انهما اسمان دخيلان في الاستثنا محمولان
على الا وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وسوا
تكون بمعنى مستو فتقصر مع الكسرة نحو قوله تعالى
مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم
وبمعنى الوسط وبمعنى التام فتمد فيهما مع الفتح نحو قوله
تعالى في سواء الجحيم وكذلك قولك هذا درهم سوا
وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فتمد مع
الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر وتقع
هذه صفة واستثنا كما تقع غير وهو عند الزجاجي
وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فتقول جاني سواك

بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية
وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الارجح وعند
سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا تخرج
عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد
بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا
جا الذي سواك واجيب بتقدير سوى خبرا لهو محذوفا
او حالا لثبت مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حرا مكانه
ولا يمتنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال
انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير ويخبر بسوا التي بمعنى
مستو عن الواحد فما فوقه نحو قوله تعالى ليسوا سوا لانها
في الاصل مصدر بمعنى الاستوا وقد اختير في قوله تعالى سوا
عليهم انذرتهم كونها خبرا عما قبلها وعما بعدها او مبتدا
وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث
وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
والثاني بان المبتدا على الاستفهام واجب التقديم فيقال
له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو ومعناه
قلنا بل مثل كيف زيد لان أأنذرتهم ان لم يقدر
بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سوا واما شبهته فجوابها
ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فاجاب بانه كذلك
في نحو اعلمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق الصدرية
بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت
ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها
فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا من غيره وخلا وعدا
وحاشا قال في المغني خلا على وجهين احدهما ان تكون حرفا
جارا للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل

تتعلق

تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة احرف الجر والصواب
عندي الاول لانها لا تعدي الفعل الى الاسم اي لا توصل معناها
اليه بل تزيل معناها عنه فاشبهت في عدم التعدية الحروف
الزايدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان تكون
فعلا متعديا ناصبا له وفاعلها على الحد المذكور في فاعل
حاشى والجملة مستانفة او حالية على خلاف في ذلك وتقول
قاموا خلا زيدا وان شيت خفضت الا في قول لبيد
الا كل شي ما خلا الله باطل
وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية
وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال
كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابتها
وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيدا على الاول
قاموا خالين عن زيد وعلى القول الثاني قاموا وقت خلوهم
من زيد وهذا الخلاف المذكور في محلها ناصبة وخافضة
ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثنا كانتصاب
غير في قاموا غير زيد وجزم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي
وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زايدة فان قالوا ذلك
بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده
نحو قوله تعالى عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى واما عدا فمثل خلا فيما ذكر
من القسمين وفي حكمهما مع ما والخلاف في ذلك ولم يحفظ سيبويه
فيها الا الفعلية واما حاشا فهي على ثلاثة اوجه احدها ان تكون
فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه صلى الله عليه وسلم انه قال اسامة احب الناس الي ما حاشى
فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن

فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشى الاستثنائية
بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على انه
قد يقال قام القوم ما حاشى زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشى
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان في معجم الطبراني
ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفها قوله ولا ارى فاعلا
يشبهه
ولا احاشي من الاقوام من احد
وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشى التي يستثنى بها وانما تلك
حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني ان تكون
تنزيهية نحو حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهي عند المبرد
وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية
ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف
المعصية ولاجلها ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا
والصواب انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا
بالتنوين كما يقال براءة لله من كذا وعلى هذا فقراءة ابن مسعود
حاشا الله كمعاذ الله وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية
لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها
على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك
التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية
وزعم بعضهم انها اسم فعل معناها اتبرأ وتبرأت وحامله
على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات الثالث
ان تكون للاستثناء فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها
حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني
والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو

الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا
جامدا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع
حاشا الشيطان وابا الاصبغ
حاشا ابو ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم
ويروى حاشى ابي ثوبان ويحتمل ان تكون رواية الالف على لغة
من قال ان اباها وابا اباها وفاعل حاشى ضمير مستتر
عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها او اسم فاعل او البعض
المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى
جانب هو اي قيامهم او القائم منهم او بعضهم زيدا انتهى والمستثنى
بهذه الادوات حكمه مختلف فلذا اعقب المصنف بيان
الادوات ببيان حكم المستثنى بها فقال
فالمستثنى بالا ينصب ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا
على كل الاقوال في ناصبه قال في التسهيل فللمستثنى بالا النصب
مطلقا بها لا بما قبلها معدى بها ولا به مستقلا ولا باستثني
مضمرا ولا بان مقدرة بعدها ولا بان مخففة مركبا
منها ومن لا الا خلافا لزاعمي ذلك وفاقا لسيبويه والمبرد
والجرجاني انتهى وما جرى عليه في التسهيل من ان الناصب
هو الا هو الاصح وممن صرح بانه الاصح البدر بن مالك
ووجهه ما قاله الرضي الا مقومة لمعنى الاستثناء ومحصلة
له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان
الا نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن انادي
وقال البصريون العامل الفعل المتقدم او معناه بتوسط
الا لانه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول **اذا كان الكلام** الذي ذكر فيه المستثنى
منه **تاما** وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه **موجبا**

بفتح الجيم وهو الذي يسبقه نفي ولا شبهه سواء كان الاستثناء
متصلا وذلك نحو زيدا من قولك قام القوم الا زيدا
قام فعل ماض القوم فاعل والا حرف استثناء زيدا منصوب
على الاستثناء بالا وقد ذكر في الكلام المستثنى منه وهو القوم
وهو موجب لانه لم يسبقه نفي ولا شبهه ونحو عمرا من قولك
خرج الناس الا عمرا واعرابه كاعراب ما قبله ام منقطعا
نحو قام القوم الا حمارا او تاخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر
ام تقدم نحو قام الا زيدا القوم وظاهر كلامه تعين نصب
المستثنى المذكور اذا تاخر عنه جميع العرب لانه ذكر الابدال
في المنفي ولم يذكره في الموجب وليس كذلك بل الابدال
فيه ايضا لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة
فشربوا منه الا قليل وان كان الكلام الذي ذكر فيه
المستثنى منه منفيا بان سبقه نفي صريحا كان النفي نحو ما
مثل المصر او نحو لا نقل في البلد عالم الا فلان ونحو ومن يغفر
الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون
وأي الناس يترفع في الفقر الا الجاهلون على الابدال من ضمير
اي فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى فخرج الاستفهام
المحض فلا يجوز فيه ذلك ففي شرح الجزولية لابن معط في باب
كم تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان
بدل من خبر كم وهو مالك والا موجبة فصارت
كم في هذا المعنى مثل هل في قوله عليه الصلاة والسلام
وهل انت الا اصبع دميت ومن النفي المؤول نحو قلما رجل
واقل رجل فاقل رجل بمعنى النفي قال ابو علي فلما يكون
بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو معروف في نواصب

الفعل

الفعل ويجري مجرى اسباقك الشيء القليل كقوله
فلما غرس حتى هيجه
بالتباشير من الصبح الاول
هاج الشيء يهيج هيجا اذا ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى
والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل
كل شيء ويكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخل عليه نواسخ
الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل من الاسم فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل
فلو قلت اقل رجل ذي خمسة لم يحسن على ما قال الاخفش
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال
ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل وفاعل اقل لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب وجوز
ابو علي في اعراب اقل وجهين احدهما ان يكون مبتدا لا خبر له لان
فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقد يجري لفظة ابى
وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء
في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز ابى القوم ان يجيئوا
الا زيدا حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي
في غير ما قلناه نادر كالقراءة الشاذة فشربوا منه الا قليل
اي لم يطيعوه الا قليل على احد التخريجات فيها وقال
ابو الحسين الابذي في شرح الجزولية المنفي عندهم
هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم الا زيد
وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم
الا زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب
ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا وكذلك

دخلت عليه اداة الاستفهام واريد لها معنى النفي ومثل
النفي النهي في معناه فلا تقل لا يدخل القوم على العلم
على ان ناهية والفعل مجزوم والثاني كقول عائشة
ام المومنين رضي الله عنها نهى عن قتل جنان البيوت
الا الابتر وذا الطفيتين فان المعنى قال لا تقتل جنان
البيوت وموضع الجنان رفع على تاويل المصدر بفعل
المفعول والاتبع المستثنى على محل المستثنى منه والجنان جمع
جان كحايط وحيطان وهو هنا حية بيضا والابتر
المقطوع الذنب تقول منه بتر بالكسر يبتر بترا واما
ذو الطفيتين فقال الجوهري الطفا بالضم خوص المقل
الواحدة طفية وفي الحديث اقتلوا من الحيات
ذا الطفيتين والابتر كانه شبه الخطين على ظهره
بالطفيتين وانما قيل لهذه الحية طفية على معنى ذات
طفية قال الشاعر

كما تذل الطفا من رقية الراقي
اي ذوات الطفا

وقد يسمى النفي باسم ما يجاوره النهي وصدر هذا العجز
بذلولها من تجد عز لحقا ولا بد في كل من النفي والنهي
ان يكون مشتملا على المستثنى منه ليخرج فاذا انتقض
النفي والنهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شرب
احد الا الما الا زيد او لا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وكذا
اذا انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قايما الا زيدا
فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهي اذ المعنى
شربوا الما الا زيدا او كلوا اللحم الا عمرا ومررت
بهم قايمين الا زيدا **تاما** الذي ذكر فيه المستثنى منه

جاز فيه

جاز فيه اي المستثنى عند البصريين **البدل** من المستثنى منه
وهو بدل بعض من كل واعترض على مذهب البصريين بامرين
احدهما ان بدل البعض لا بد له من رابطة ولا ضمير
يعود على المبدل منه في نحو ما جاني احد الا زيد كما في
اكلت الرغيف ثلثه وثانيهما ان بينهما مخالفة في النفي
والايجاب فان البدل موجب والمبدل منه منفي
واجيب عن الاول بان الضمير مقدر وتقديره الا زيد
منهم واجاب البدر الدماميني عنه بانه لم يشترط
الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير واشترطوه من
حيث هو رابطة فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض
من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الرابط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج
من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج
الى ضمير بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه
بدل من الاول في عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب
لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر
والثاني في موضعه وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل
في الاستثنا المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه
فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل والذي
يقع موقع احد فليس وحده بدلا من احد قال
والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد
بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا
البدل في الاستثنا اشبه ببدل الشي من الشي من بدل البعض
من الكل وقال في موضع اخر لو قيل ان البدل في الاستثنا
قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تثبت في غير

الا استثنا لكان لكان وجها وهو الحق انتهى وقال
الرضي لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف
المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف
ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل
والاعراب على الاسم لكن لك ان تجعل في نحو ما جاني احد الا زيد
بدلا والاعراب على الاسم فان قلت هل يكون التخالف
في غير الاستثنا قلت قال الدهان في الغرة ليس في
المبدل لان ما خالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثنا
وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد
نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وذهب
الكوفيون الى انه عطف نسق فجعلوا الا حرف عطف
وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها
مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا
موجب بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور
ووجه الرد انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا
زيد وليس لحرف عطف يلي العوامل قال ابن هشام
وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل
ما قام احد الا زيد قال الدماميني قلت لكن يلزم
عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والغرض انه قليل
وجاز فيه ايضا النصب بالا على الاستثنا وذلك نحو ما
قام القوم الا زيد برفع زيد على انه بدل من القوم
بدل بعض من كل والا زيدا بنصب زيد بالا على الاستثنا
ولا يشترط في جواز نصب المستثنى تعريف المستثنى منه
خلافا للفرا فانه اشترط ذلك واحتج باجماعهم على الابدال
في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم واختلافهم في ما فعلوه

الا قليل

الا قليل منهم وهو معارض بانهم قد اجمعوا على الرفع ومن يقنط
من رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه بانه هود ولا
يلتفت احد الا امراتك على قراة من نصب امراتك ولا ان
يقول لا استثنا من فاسر باهلك وقراة الرفع على الابتدا
لا على البدل فان قلت يرد عليه ما قال ابن الحاجب وهو
لزوم تناقض القراتين اذ الاستثنا من فاسر باهلك
يقتضي كونها غير مسري بها فانت اجاب عنه الرضي بان اسر
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك
فانك تسري بها اسرا مع الالتفات فاستثنا ان ثبت
على هذا من اسرا ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول
امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه كانه قال
ولا يلتفت منكم احد في الاسرا وكذا امش ولا تتبختر
في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم به بعد اكلامه والذي
لا يدفع به الفرا شيئا ذاته السماع فقد روى سيبويه عن
يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب
الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت باحد الا زيد
وما اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة ولا
يشترط في جواز الابدال عدم الصلاحية للايجاب
خلافا للبعض لعدم ما حكاه عنه سيبويه فيجب النصب
عندهم على الاستثنا ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام
للايجاب بخلاف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيد
فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
فيما شاكله وهذا مردود قال الله تعالى ما فعلوه
الا قليل منهم فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل

هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاني احد
الا زيد وما جاني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب
اذ لا يجوز جاني احد الا زيد ولا جاني رجل الا عمرو
ومحل جواز الوجهين المذكورين ما اذا تاخر المستثنى
عن المستثنى منه فان تقدم نحو ما قام الا زيد القوم
تعين نصبه وبعض النحاة اجاز في المستثنى المتقدم
غير النصب ان كان مسبوقا بنفي فيقول ما قام الا زيد
احد سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم ما لي الا ابوك
ناصر ووجهه ان العامل فرغ لما بعد الا وان المؤخر
عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل
كل من كل واما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد
به خاص ولم يبقوا على عمومه لان الاعم لا يبدل من
الاخص وقال ابن الصايغ الوجه ان يقال هو بدل
من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شي من شي لعين
لعين واحدة وما ذكرناه ظاهر في نحو ما تقدم من الامثلة
بخلاف نحو ما قام الا زيد القوم فانه لا يظهر فيه الابدال
الكل من البعض وهو لا يجوز ويحتمل ان يقال ان اراد
بالقوم واحد جاز وصحت المسئلة وكان من بدل
الكل من الكل والا لم يجز الا على وجه ابدال الغلط فظاهر
اطلاق هذا البعض جواز غير النصب ولو لا كان الا
الاستثنا منقطعا نحو ما جا الا حمار احد وينبغي
ان يراد باحد معنى يصدق على الحمار ليصح البدلية
ونحو ما جا الا حمار القوم ينبغي ان يراد بالقوم
مركوب القوم وهو الحمار ليصح البدلية فليتامل
ومثله كما سياتي في تعقب النصب ما اذا تاخر وكان

الاستثنا

الاستثنا منقطعا ولم يكن تسلط العامل على المستثنى على المستثنى
نحو ما زاد هذا المال الا النقص واعلم ان المستثنى المستثنى
فيما كان الكلام منفيا له حالان احدهما ان يكون متصلا متصلا
ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى للمستثنى
وهذا النوع فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف
والاتباع هو الاكثر في كلامهم ولهذا بدا المص به المصنف به
واما المختار فيه الاتباع لو قاسه بالمفعول وبالمفعول
من الاستثنا مع ما فيه من المشاكلة اللفظية اللفظية
والاهر عربي جيد لكن لترجيح الاتباع على البدل البدل
شروط منها ان لا يكون مرددا وذلك ان كلاما يتضمن يتضمن
الاستثنا فان كان مرددا وذلك اختير اختير
النصب وقال بعضهم بتعين النصب قصدا قصد للتطابق
للتطابق بين الكلامين وجرى عليه ابن هشام بن هشام
في الجامع حيث قال ويجب نصب المستثنى المستثنى
بالا ان تقدم او كان مستثنى من موجب او منقطعا او منقطعا
او مردود وذلك كلام يتضمن الاستثنا اقتضى اسمي وذلك
وذلك كان يقول لك قايل قاموا الا زيدا الا زيدا
وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا الا زيدا
وكان يقول لي عندك مائة الا درهمين فتقول فتقول
مالك عندي مائة الا درهمين ولو رفعتهما رفعتهما
كنت مغيرا بالدرهمين ومنها كون المستثنى المستثنى
غير متراخ عن المستثنى منه فان كان متراخيا متراخيا
عنه اي طال الفصل بينهما ترجح النصب لان الاتباع الاتباع

الاتباع انما كان مختارا قصدا للتطابق بين المستثنى والمستثنى
والمستثنى منه ومع التراخي لا يتبين طلب التشاكل بينهما وذلك
وذلك نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا ونحو
ونحو ما ثبت احد في الحرب ثبت نفع الناس الا زيدا اذ الرفع
حينئذ ضعيف بضعف للتشاغل بطول الفصل بين البدل
البدل والمبدل منه ومنه ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت
اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ومنها
ومنها ان لا يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه فان
فان تقدم تعين النصب كما تقدم والثانية ان لا يكون
لا يكون منقطعا ويعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا
للمستثنى كقولنا ما فيها احد الا حمارا لان الاحد
الاحد مختص بالعاقل وهذا النوع على ضربين احدهما
ما يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى كما مثلنا فانه
لو قيل ما فيها الا حمار جاز واختلف العرب في هذا
النوع فاهل الحجاز يوجبون النصب وبلغتهم جاء
التنزيل قال الله تعالى ما لهم به من علم
الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون فيه النصب
والابدال فيجوز على لغتهم الا اتباع الظن بالرفع
على انه بدل من محل العلم لان من زائدة ولا يجوز ان يبدل
على اللفظ لان من لا تدخل على الموجب ولا على المعرفة
والضرب الثاني ما لا يمكن فيه تسلط العامل
على المستثنى وهذا الضرب يجب فيه النصب بالاجماع
وذلك كقول العرب ما نفع الا ما اضر فما مصدرية

هي

هي وصلتها في موضع نصب على الاستثناء والتقدير ما ينفع
زيد لكن الضر نفعانه وهكذا اكل الاستثناء والتقدير ما نفع
زيد لكن الضر شانه وهكذا اكل استثناء منقطع يقدر بلكن
عند البصريين ولا يجوز الرفع لانه لا يجوز ما نفع الا الضر
فائدة قال في التسهيل ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين والاسم
لا الجنسية الا باعتبار المحل انتهى وفي شرحه لمصنفه مثال
الاول ما فيها من احد الا زيد ومثال الثاني ليس زيد بشيء
الا شيئا لا يعبأ به ومثال الثالث لا اله الا الله فرفعت
المبدل من احد لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ
فتجره لانه معرفة موجب ومن الزائدة لا تجر الا منكرا غير
موجب ونصبت المبدل من شيء لانه في موضع نصب بليس
ولم تحمله على اللفظ فتجره لانه خبر موجب ولا عمل للباء
الزائدة في خبر موجب ورفعت المبدل من اسم لا لانه
في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لانه
معرفة موجب ولا انما تعمل في منكر منفي وتبعه على ذلك
الشراح كابي حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وغيرهم
وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني ويدل على
عموم النكرة المنفية ان لا اله الا الله كلمة توحيد اجماعا فلو لم
يكن صدر الكلام نفيا ولم يكن توحيدا فان قلت يلزم
من تفسير الاله بالمعبود بالحق استثناء الشيء من نفسه
لان الله تعالى اسم ايضا للمعبود بالحق على ما صرحوا
به قلت معناه انه علم للمعبود بالحق الذي هو فرد من مفهوم
الاله لا انه اسم لهذا المفهوم الكلي كالاله ثم لا يخفى ان الاستثناء

فهما بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في
الوجود الا الله فان قلت هلا قدرت في الامكان ونفي الامكان
يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا اي لا اله الا الله
رد لخطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان
ولان القرينة وهي نفي الجنس انما تدل على الوجود دون الامكان
ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي بيان غيره لا بيان
امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز ان لا يكون الاستثنا
مفرغا وانما هو رفع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن اله سوى
الله تعالى لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى سقنا كلامه
بنصه لما فيه من الفوايد والمقصود منه موافقته الجماعة
في ان المستثنى بدل من اسم لا على المحل ففي كلامهم اشكال
من وجهين احدهما حكمهم على المستثنى بالرفع على انه بدل
منه اسم لا على المحل لانه في موضع رفع بالابتدا وقد صرحوا
بانه في موضع نصب فيما لجاوزه من نحو لا حول ولا قوة
ولا قوة هنا الا ولى الفتح ونصب الثاني وفيما اذا
وصفت النكرة بمفرد متصل نحو لا رجل ظريفا فيها او منفصل
نحو لا رجل فيها ظريفا وفيما اذا عطف على اسم لا بدون
تكرير نحو لا رجل وامراة فيها وفي البدل الصالح للعمل
لا يجوز احد رجلا وامراة فيها ثانيهما ما نقله السفاقسي
في اعرابه عن ابي حيان انه استشكل البدل من الله لانه
لا يمكن فيه تكرار العامل واختار انه بدل من الضمير المستكن
في الخبر المحذوف العايد على اسم لا انتهى قال ويمكن الانفصال
عن الوجه الاول بما ذكره ابن مالك في شرح الكافية في باب

الا

الا التي لنفي الجنس ولضد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا
شبيه به بني معها على الفتح تشبيها بخمسة عشر وحكم على موضعه
بالنصب اعتبارا بعمل لا وبالرفع اعتبارا بعمل الابتدا وجاز اعتبار
عمل الابتدا مع العامل اللفظي الذي كما جاز اعتباره مع في نحو هل
فيها من احد والجواب يجري مجرى ما هو جواب له وذكر مثل ذلك
في شرحه للتسهيل فقال عند ذكر جواز النصب والرفع في صفة
اسم لا ما نصه فالنصب باعتبار عمل لا والرفع بتقدير
عمل الابتدا وجاز اعتباره بعد دخول لا في التابع صفة كان
او غيرها وان كان ذلك لا يجوز بعد دخول ان لان شبيهة
بالافعال الناسخة للابتدا في الاختصاص بالمبتدا والخبر
دون عروض وفي كون ما دخلت عليه مفيدا بدون
دخولها ولعروضها لا يبطل عملها بالانفصال في نحو ان
فيها زيدا بخلاف لا فانها ضعيفة العمل لكونها فرع وكونها
عارضة الاختصاص بالمبتدا والخبر وكون ما يدخل
عليه في الاكثر لا يفيد بدون دخولها نحو لا رجل في الدار
فلو قيل رجل في الدار لم يفد فلتوقف الافادة على وجود لا كانت
هي واسمها بمنزلة مبتدا مخبار لذلك ان يعتبر عمل الابتدا
بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة
انتهى ويمكن الانفصال عن الوجه الثاني الذي اورده ابو حيان
بما ذكره بعضهم من ان الجلالة بدل من محل لا مع اسمها فانهما
في محل رفع بالابتدا عند سيبويه وعليه فلا يتوجه تقدير
دخول لا على الجلالة والله تعالى اعلم واورد على هذا
انه خروج عن فرض المسالة لان الاشكال انما ورد على القايلين

بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا ابدل محمول
الاسم ولا كيف يكون هذا رفعاً للاشكال وايضا فان الذي
يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما بعدها كما مر
والذي احله هو محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكا عن
لفظ الا وهو خلاف المعرز في هذا الباب واجاب الشلوبين
عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت
لا احد فيها الا زيد صح الابدال على توهم ما فيها الا زيد
وكذا يقال في كلمة الشهادة هو في معنى ما في الوجود اله الا الله
فيصح فيه الاحلال كما تقدم وا البدل في قولك قل رجل تقول
ذاك الا زيد وا قل رجل تقول ذاك الا زيد محمول على المعنى
دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذاك الا زيد ولا يجوز
ان يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان
الا لا تبدا بها ولا من الضمير لانه لا يقال يقول الا زيد
وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه لا يقال
قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا
زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا تنفى
الصفة وايضا فان اقل لا يدخل على المعارف في كون وانما
هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول
ذاك الا زيد وتقول ما مررت بالقوم الا زيد بالجر على
البدل والعطف وان شئت الا زيدا بالنصب على الاستثنا
وتقول ما رايت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سوا
جعلته تابعا للمستثنى منه او منصوبا بالا على الاستثنا
ويظهر اثر ذلك في الناصب له ما هو وفي تقدير الضمير
بنا على ما سبق وعدمه فعلى تقدير ان يكون بدلا فا
لناصب له مقدر بنا على ان البدل على نية تكرار العامل

وهو

الا المعنى الصحيح قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية
تكرار العامل ثلاثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي
قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
وقال الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم
واللغوي قول الشاعر

اذا ما مات ميت من تميم ** فسرك ان يعيش فجي بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ** او الشي الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في غير النداء لقال يا اخانا زيدا
ويجب تقدير الضمير معه على احد الجوابين السابقين وعلى
تقدير ان يكون منصوبا على الاستثنا يكون الناصب له الا على
الاصح ولا يحتاج الى تقدير ضمير. وان كان الكلام ناقصا
وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وهو الذي كان العامل
يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا عمرا ولا يكون
الكلام الا غير موجب بان تقدمه نفي او نهي صريحا كان كل منهما
او مؤولا فالذي فيه نفي بالتاويل نحو ويابى الله الا ان يتم
نوره فيابى في معنى النفي اي يريد وانها لكبيرة الا على الخاشعين
اي وانها لا تسهل الا على الخاشعين والذي فيه نهي بالتاويل
نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط
في معنى النهي اي لا تولوا الادبار الا متحرفا ان واستفهام
وانما اعتبر عدم الايجاب ليفهم منه معنى صحيح فان الكلام
حينئذ يفيد معنى صحيحا غالبا نحو ما ضربني الا زيد فان
الفعل يقتضي فاعلا فرفع زيد و التقدير ما ضربني احد
الا زيد وهو معنى صحيح فلما صح المعنى في غير الموجب غالبا
حكم بصحة التركيب مطلقا طردا للباب وان لم يصح

نادرًا نحو ما مات الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى واما اذا كان
الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى غالبا نحو ضربني الا زيد اذ المعنى
ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجوز فيه مطلقا الا ان
استقام المعنى فحينئذ يعرف بحسب العوامل في الاثبات ايضا
وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة على تقدير اداة امر خاص نحو
قرات الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرات جميع الاسبوع
او الشهر الا العمر او الدهر اذ يصح المعنى مع تقدير العام
وهو قليل جدا فلما لم ينضبط الامر في الاثبات جوزنا
ذلك فيه حيث صح المعنى ولم نجوز حيث فسد ومن اجل
عدم الجواز في الاثبات الا عند صحة المعنى لم نجوز ما زال
زيد الا عالما لان معنى ما زال انه لم يزل وهو يستلزم
الثبوت فيكون المعنى ثبت دائما ان زيد اكل شيء الا عالما
وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات المتضادة لزيد
الا صفة واحدة هي العلم فهذا المثال وان كان في صورة
النفي لكن معناه معنى الاثبات فامتنع كما في الاثبات هكذا
حقق فانه خفي على قوام وزلت فيه اقدام ويسمى الاستثنا
ايضا ذا مفرغا لان ما قبل الا قد تفرغ لما بعدها ولم يشتغل
بغيره واعلم ان التفريغ لا يكون في المفعول معه ولا في
المفعول المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول
على انه مصدر نوعي الا اي ظنا حقيرا ضعيفا او الظن قد
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هاهنا للنوعية
لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم
والتحقير والتكثير ونحو ذلك كالتقليل في كل ما وقع بعد
الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد
على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان

٦١

ان يستثنى من متعدد ومستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثنا وليس مصدر ان نظن محتملا لغير الظن
من الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض
النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
الا ظنا ومثله في التقديم والتاخير قوله ما اغتره الا الشيب
اغترارا الا الشيب اغترارا الا ان المفعول المطلق فيه للنوعية
اي الا اغترارا عظيما والمقصود ان من شان الشيب ان يضعف
الغرور وشيب هذا الرجل قوى غروره والا الى ما ذكره تبهم
من ان نحو لكن ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب
ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث الوهم فانك قلت ما فعلت
شيا غير الضرب ويكون التفريغ في ما عدا ذلك من جميع
المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء ان انتم الا بشر مثلنا
وما محمد الا رسول والفاعل نحو جنود ربك الا هو لا يعلم
الا الله لا يجليها لوقتها الا هو والنائب عن الفاعل
نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف
الله نفسا الا وسعها اي ذا وسعها والحال نحو وما
ننزل الملائكة الا بالحق ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك
غدا الا ان يشاء اي ملتبسا بان يشاء الله اي بمشيئة
الله ولا ينفقون الا وهم كارهون وما يسقط
من ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب بالذهب الا يدا
بيد اي متقابضين وفي حديث اخر الا ها وها
اي الا قايلين ها وها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا
الا عشية او ضحاها والمفعول له وما تنفقون

الا انبعا وجه الله وما ضربته الا تاديبا والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا
والتمييز نحو ما طاب الا نفسا قاله المرادي واعلم ان من
العرب من يستقل العامل في التفريغ محذوف وينصب
ما بعد الا على الاستثنا نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت
الا زيدا فزيد في المثالين منصوب على الاستثنا ومعمول
الفعل محذوف ومنه قوله ولم يبق الا جفن سيف ومئزرا
اي ومن لم يبق الشي الا جفن سيف ومن ذلك قوله
هل هو الا الذيب لا في ذيبا روي برفع الذيب على التفريغ
وبنصبه على تقدير الخبر اي هل هو شي الا الذيب وهذا انما يكون
فيما امكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز
النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي النصب
على الاستثنا وحذف الفاعل على مذهبه قال الدماميني
كان الفعل من قوله لم يبق الا جفن سيف مضارعا وورد
الملادي وكان حجة الكسائي ولكن لا يحرر الرواية فيه
الا ان كان اي المستثنى على حسب العوامل اي
على قدر ما يقتضيه العوامل فيعطي الاسم الواقع بعد
الا ما يستحقه لو لم توجد الا فان كان ما قبل الا يقتضي
مرفوعا رفعت ما بعد الا نحو ما قام الا زيد
برفع زيد على الفاعلية كما تقول ما قام زيد والا ملغاة
لا عمل لها وان كان يقتضي منصوبا نصبت نحو ما ضربت
الا زيدا بنصب زيدا على انه مفعول به كما تقول
ما رايت زيدا وان كان يقتضي جارا ومجرورا يتعلق
به خفضت المستثنى بحرف جر نحو ما مررت الا بزيد
بخفض زيد بالباء وهو في محل نصب متعلق بمر وقد

يقال

تسمية المستثنى
فاعلا او ...

يقال ان ما ذكره المصنف ينتقض بمثل ما ضرب الا بكر الا عمرا
الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول
اذ لا يجوز التفريغ الا في واحد واعلم ان تخاه يسمون المستثنى
فاعلا ومفعولا على سبيل المسامحة الا الحقيقة اذ الفاعل حقيقة
هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل
المراد وفرغ الفعل منه الا انه لما حذف واقيم المستثنى مقامه
سمي باسمه ويجب ان يقدر المستثنى منه عاما كالتينا ول المستثنى وغيره
ويتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص مناسبا للمستثنى
في جنسه بان يقدر في نحو ما ضربت الا زيد ما ضربت احدا وفي كسوته
الا جبة لباسا وفي نحو ما جا الا راكبا كائنا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح
تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه
على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيا مع صحة
الاطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفي صيغته يجي كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او حالا او غير ذلك واعلم انه قد يقع بعد الا في
الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم نحو ما جاني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال
نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته
الا اتاني وفي الحديث ما يئس الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النسا وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون

ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا وهذا للحال مع الا نفيا وربما
مضمونه مخصوص عاجله الا على تاويل العزم والتقدير اي
ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة عن النسا الا عازما
على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا اجعل العزم علته المحرز وزمره كالواقع الحاصل
والمستثنى بغير وسوى على وزن رضي **وسوا** على وزن هدى
مجرور لانها لازمة لما بعدها فكل ما يقع بعدها فهي مضافة
اليه فلذلك لزمه الجر ضرورة كونه مضافا اليه وسياتي
بيان الخلاف له **لا** غير اي لا غير المجرور موجود الحذف في خبر
لا وما اضيف اليه غير ويبنيه على الضم تشبيها بقبل وبعد
في الابهام قال الرضي ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي
اشد ابهاما من قبل فلذا الغربين مثل على الضم فان **قلت**
قوله لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير
لحن وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه
غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات من قولهم
لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس وقالوا
ذلك سهوا عن شرط المسيلة قلت ما قال ابن هشام مردود
فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهم ذلك وانشد
ابن مالك في شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال

وتعرب غير لفظا بالقاف وسوى وسوى تقديرا على الاصح
اعراب المستثنى بالا فيجري فيهما الاحكام السابقة في المستثنى
بالا فتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا
في ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير
كما

كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيدا وتقول ما قام
القوم غير زيد وغير زيد ابالنصب والرفع كما تقول ما قام
القوم الا زيدا بنصب زيدا او الا زيد بالرفع وتقول ما قام
القوم غير حمار بنصب غير عند الحجازيين وبالنصب او الرفع
عند التميميين كما تقول ما قام القوم الا حمارا بالنصب
عند الحجازيين وبالنصب او الرفع عند التميميين وتقول
ما قام غير زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت غير زيد ابالنصب
على المفعولية وما مررت بغير زيد بجر غير بالبا ويسمى
الاستثنا حينئذ مفرغا واعلم ان غير تخالف الا في خمسة
مواضع احدها صحة وقوع الجملة بعد الا ولا تقع بعد
غير فتقول ما اتاني احد الا زيد خير منه وما جاني زيد
لا يضحك وتقول ما اتاني من احد غير زيد خير منه ولا
غير يضحك لان غير مختص بالاضافة الى المفرد فلا تضاف
الى الجملة والثاني ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا
والا ليست كذلك تقول عندي درهم غير جيد
ولا تقول الا جيد والثالث ان الا اذا كانت مع ما
بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه
فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد
لم يجز بخلاف غير تقول قام غير زيد كما تقول قام القوم
غير زيد والرابع انك اذا عطفت على الاسم الذي بعد الا
بغير الا اللفظ فتقول قام الا زيدا وعمرا وما قام
القوم الا زيد وعمرو ولا يجوز جر عمرو على مراعاة
غير اذ يصح قام القوم غير زيد وما قام القوم غير
زيد واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير كان لك

وجهان الحمل على اللفظ نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو بالجر على لفظ زيد والحمل على المعنى نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو برفع عمرو لان المعنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو فهو من باب الحمل على المرادف الذي يقول عنه النحويون الحمل على التوهم فان قلت قال في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها اي بغير وبالا جائز انتهى قلت قال ابن عقيل هذا مذهب لبعض والصحيح المنع فان قلت هل هذا من باب العطف على التوهم او من باب العطف على المحل قلت قال المرادي وظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل وقال الدماميني قلت ظاهر قول المص اعتبار المعنى يدل على ان المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب العطف على المحل لاسيما وقد قرن بذلك فيها اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا فانه لا يتصور فيه لا يتصور فيها العطف فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير فانه لا بد من جره فتقول ما جيتك الا ابتغا الخير نصبا ولغير ابتغا الخير ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قال ابن هشام في شرح اللمحة في نصب غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير

مع

مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غيرا لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام انتهى وما قاله الفارسي اختاره ابن مالك تبعا لجماعة واعلم ان غير اسم تدل على ذات باعتبار معنى المغايرة تقول لك مغاير الاصل فيه ان تكون صفة واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات واحدة كقولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلها حملت اداة وان الاستثنا وهي الا في بعض المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر معا يرته له نفيا واثباتا كما كان اصلها وصار ما بعد غير معا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا وصفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فهو تقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه فاذا حملت الا على غير في الصفة والا حرف لا يقبل الاعراب زوحم جالها العارض بسبب الحمل في الوصفية وهو ما يستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعد الا عارية واذا حملت غير على الا انظرنا فاذا هي اسم يحتمل الاعراب وجعل اعراب الاسم الواقع بعدها الذي كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية

قال الرضي فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب
غير في الاستثناء كما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون
واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا
واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بالمقام واما
لم يحتج الى العذر المذكور لما بينهما من ان حركة غير لما بعدها
على الحقيقة وهي عليهما عارية فكان غير هي الواسطة
لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة
لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما تقدم نحو
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد وحكم سوى حكم غير عند الفا
لسيبويه فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية
دائما فتقع في الاستثناء المتصل نحو قام القوم سوى
زيد وفي المنقطع كقوله ~~لم الف في الدار~~

لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل

والوصف كقوله

اصابهم بلا كان فيهم ... سوى ما قد اصاب بني النضير

وفي قبول تاثير العوامل المعروفة رافعة وناصبة في نثر
ونظم كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله ان لا يسلط على
امتي عدوا من سوا انفسهم ومن كلام العرب ما اتاني سواك
حكاه الفراء ووقعت مبتداة في قول الشاعر

واذا تباع كريمة او تشترى ... فسواك بائعها وانت المشترى

وقد ذكر ابن مالك من الشواهد على تصرفهما وفي النصب واجبا
نحو جاء القوم سوى زيدا ومرجحا بالنسبة الى الاتباع نحو
ما جاءني القوم سوى زيدا وراجحا على الاتباع نحو ما لزيد
علم

علم سوى ظن وتنفرد سوى من ملازمة الاضافة لفظا فانه يجوز
حذف غير المستثنى لغيرا اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح
وبالتنوين بخلاف سوى وبان سوى تقع صلة الموصول
في فصيح الكلام فيجوز في الفصيح جا الذي سواك ولو قلت
جا الذي غيرك لم يجز فصيحا كذا قيل وهو مشكل لانه ان اريد
انها تقع صلة من غير تقدير شي اصلا اقتضى انها اسم مفرد موصول
به وهو باطل اذ الموصول لا يقع صلة لغير الالف واللام مع
ان سوى لا تكون صلة للالف واللام البتة وان اريد
دون شي قبلها لفظا ولكن قبلها شي تقديرا فليست
هي صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدا قبله ومعمول الصلة
ان قدر ثبت قبله وعلى التقدير الاول لا تعين تقدير
المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجري في غير مع اي بلا
شرط جا ايهم غير جاهل ومع غير اي بشرط طول الصلة نحو جاء
الذي غير ضارب ابوه عمرا او مع عدم الطول شاذا عند
البصريين وقياسا عند الكوفيين والظاهر ان الخلاف
الذي تقدم في ناصب غير في غير تفريغ يجري في ناصب
سوى وان لم ار من صرح به وما زعمه سيبويه من ان سوى
ظرف غير متصرف اي لازم النصب على الظرفية هو مذهب
الخليل وجمهور البصريين قالوا ولا تخرج عن الظرفية
الا في الشعر وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا
وكغير قليلا وهذا اعدل ولا يمس ما استدل به ابن مالك
محدا لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم
وهو الجر وبعضه قابل للتاويل والمستثنى بخلا
وعدا وحاشى يجوز جره بهن فان اذا جررت
عن ضمير المتكلم قلت خلاي وعداي وحاشاي بدون

نون الوقاية كقول الشاعر

في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشاي إني مسلم معذور

ثم قيل موضعهما نصب عن تمام الكلام لعدم اطراد الثاني
لانه قد لا يكون فعل ولا شبهه نحو القوم خلا او عدا او حاشى
زيد ومذهب جماعة انه من العوامل الناصبة وورود
اللفظ بعد تمام الكلام قال ابن قاسم في شرح الالفية
في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرابع لابهام عن النسبة
ما نصه وذهب قوم الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب
عن تمامها انتهى قال الحفيد فيكون العامل على قول من يقول
ان نصب من تمام الكلام هو الجملة وقيل تتعلق بما قبلها
من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر فتكون
في موضع المفعول به كمررت بزيد فهي معدية ما قبلها
لما بعدها الا انها معدية على جهة السلب قال الجرجاني
واستصوب ابن هشام الاول كما سبق لما تقدم عنه
من انها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها
اليها بل تنحيها عنها فاشبهت في عدم التعدية
الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فلانه منع ان يكون
معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل مجرورها
مفعولا لا بد لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك
المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف وهو ههنا مفيد لانتفائه عنه واما
الثاني فلانه لا يلزم من كونه حرفا بمعنى حرف آخر
مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الى بمعناها

لا تعمل

لا تعمل الجر وهذه تعمل الجر وتنصبه لانها افعال ولذلك
اذا قصد هذا المعنى قيل خلاني وعداني وحاشاني
بنون الوقاية قال

تمل الندامى ما عداني فانني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

وذلك مما يدل على فعليتهن عند النصب وحرفيتهن
عند الجر ويجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه وعداك
وعداه وخلاك وخلاه كون الضمير منصوبا وكونه
مجرورا ويتعين كما تقدم كونه مجرورا في نحو حاشاي
وكونه منصوبا في نحو عداني وانما جر المستثنى بكل
منهما ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينهما
حروفا وبينهما افعالا واعطي الحرف الجر والفعل النصب
لان الفعل لا يعمل الجر ولا عمل للحرف النصب بالحمل عليه
وعلى تقدير الفعلية اختلف كما تقدم جملة الاستثناء
فقيل هي حالية فمحلها النصب وقيل مستأنفة فلا محل لها
وصحح ابن عصفور الثاني ويرد على الحالية ان الجملة الحالية
يجب ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير او بهما وصاحب
الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابط به والضمير في
خلا واخواتها اما للاسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
او للبعض المستثنى منه وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر
يأباه وكون المرجع اي بعضهم مشتملا على الرابط
لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في والذين يتوفون
منكم الآية واعلم ان خلا وعدا يستعملان مجردين
من ما ومقترنين بها فاما الاول نحو قام القوم خلا زيد
وعدا عمرا والاشهر نصب المستثنى بهما على انه مفعول
والفاعل ضمير مستتر فيهما وجوبا وانما وجب

استنثارة لبكون ما بعدهما في صورة المستثنى
لا بالنفي الذي هو ام الباب ولذا لم يظهر معهما قد وان قلنا ان
جملة الاستثناء في محل نصب على الحال كذا قيل وقد يقال
ان ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدهما في صورة
المستثنى بالا الا ان يقال ظهور قد يصرف عن صورة
الاستثناء صريحا فليتأمل **فان قلت**
هذا ان صح في عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا
فلان طوره اي جاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف
ينصب المفعول قلت اجيب بانهم ضمنوها في الاستثناء معنى
جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه فان
قلت فعلى من يعود الضمير المستتر فيهما **قلت**
في ذلك خلاف فعند اكثر البصريين انه ضمير البعض المدلول
عليه بكلية السابق قال الدماميني وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم حاشى زيد وخلا زيدا او عدا زيدا
ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل
قاله الرضي وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا
المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر
قليل انتهى واعترض بانه لا حاجة الى هذا الاعتذار
الذي ليس بتام بل الجواب ان البعض الذي هو الفاعل
بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك
البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل او خلوه عنه فليتأمل
وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير
عدا هو اي القائم زيدا وقيل على مصدر الفاعل

المفهوم

المفهوم من الكلام السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القيام زيدا اي قيام زيد بحذف
المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون
هناك فعل نحو القوم اخوتك عدا زيدا واجيب بانه
انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على كيفية التخريج
بحيث يفقد الفعل فيستفيد من الكلام ما يمكن عود الضمير
عليه فالمعنى في المثال عدا هو اي نسب الاخوة نسب
زيد او عدا المنتسب اليك بالاخوة زيدا وان قرنا بما
فالنصب عند الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل
في التاويل المصدر وذلك المصدر في تاويل وصف
وذلك الوصف حال وذلك الحال فيه معنى الاستثناء
كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك هذا قول
السيرافي وقيل منصوب على الظرف وما فيه نائبة
هي وصلتها عن الوقت والحين كثيرا ما يحذف قيل المصدرية
نحو ما اتيتك ما ادر شارق والظاهر القول بالظرفية
اذ يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالية تعريفه في تاويل
على تاويل وهو تعسف فالمعنى على الاول قاموا
مجاوزين زيدا وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيدا
وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا
غير زيد وروى الجرمي عن بعض العرب جواز الجر مع ما
وخرج ذلك على تقدير زيادة ما وزيادة قيل
الجار شاذة واما قياسها ان تزاد بينهما نحو عما
قليل فبما رحمة من الله فبما نقضهم واما حاشى
فلم يحفظ سيبويه فيها في المستثنى بها الا الخفض
وروى الاخفش وغيره النصب ويقال حاشا

بالمقتين وحاشى بحذف الثانية وحاشا بحذف الاول
قال المرادي في شرح التسهيل ولم يستثن بحاشى
يعني المحذوفة الطرف ولا يدخل عليها ما مصدرية
كانت او زائدة ولعل وجه ذلك انها فعل جامد واما
المصدرية لا توصل بجامد وحمل الزائدة على المصدرية
واما عدا وخلا فقد خرجا عن القاعدة واما قوله

رايت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا

فنادر والخلاف في فاعلها كما في خلا وعدا وذهب
الفرا الى انها فعل لكن لا فاعل لها النصب بعدها
انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على
انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك وفي شرح التسهيل
للدماميني ذكر غير المصنف يعني ابن مالك عن الفرا انه زعم
ان حاشى فعل لا فاعل له فالجر بعده بلام متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب
مجاز وبنا اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود
وجر بحرف جر معتذر وهو نادر واعلم ان حاشى
المستعملة في الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي
بعدها من سو ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا
في هذا المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشى زيد
لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره
وربما ارادوا تنزيه الله عن السوء ثم تركوه
من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان يظهر
ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال
تعالى فقلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء خاتمة

ونسال

ونسال الله حسن الخاتمة قد جرت عادة النحويين
ان يذكروا لا سيما مع ادوات الاستثنا والمذكور بعدها
منبه على اولويته بالحكم لا مستثنى وهذا هو الصحيح
لانك اذا قلت جا القوم لا سيما زيد كان زيد جائيا
وذلك مناف للاستثنا لانه اخراج والمذكور بعدها
داخل بل هو اولى من المتقدم بالحكم وانما ذكرها
سيبويه في باب لا التي لنفي الجنس ومنهم من نظر
الى مخالفته بالاولوية فعدها من ادوات الاستثنا
وهم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج
وابو علي ورد قولهم بعدم ما تقدم بدخول الواو عليها
فتقول ولا سيما زيد وبعدم صحة وقوع الا موقعها
ولا تدخل الواو على ادوات الاستثنا ويصح وقوع الا موقعها
واعلم ان سي من لا سيما اسم بمنزلة مثل وزنا
ومعنى وعينه في الاصل واو لانها قلبت يا لاجتماعها
ساكنة مع اليا المتاخرة كاولي وتشديد يائه ودخول لا
عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب
من استعمله على خلاف ما جا في قوله

ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطي

وذكر غيره انها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله

فه بالعقود وبالايمان
لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب

وقوله فه فعل امر من وفى يفي واما كتب بالها اعتبارا
بحاله عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه
واما عند الوصل فلا ها لفظا وان ثبتت خطا
وفي التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف وك

شارحه وحذف الواو فكك الدماميني وحكى الرضي انه يق كسيما
بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير
جهته ويوجد كثيرا في كلام المتاخرين من علماء العجم
وهو بعيد فينبغي تحريره انتهى والجمهور على ان سي اسم
لا التبرئة وفتحته بناء كهي في لا رجل وقال
الفارسي انه منصوب على الحال ولا مهملة اي قاموا
غير مماثلين لزيد في القيام واذا قيل قاموا لا سيما
زيدا اعترض ابن هشام رحمه الله تعالى هذا الكلام في كتبه
بقوله لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو في هي لا تدخل
على الحال المفردة ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة ولوجب تكرار لا اذ هو واجب مع الحال
المفردة كما في قولك رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل
خالد واجاب الدماميني عن شقي اعتراضه اما
عن الاول فبالتزام امتناع دخول الواو وعند اعتقاد
ما فيه اي في سي انه منصوب على الحال ودخولها
في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا حينئذ
لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة والخبر محذوف
فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد وانما
دخلت على جملة واما عن الثاني فالتزام وجوب التكرار
وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي
ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله فلا
اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما
زيدا في معنى قولك ولا مساوين لزيد في حكم القيام

ولا

ولا اولى منه وانما هو اولى منهم بذلك على ما يفهم من
ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم وهو عند غير
الفارسي اسم لا التبرئة وهو المختار ويجوز في الاسم
الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ان كان
نكرة وقد روي بهن قوله

ولا سيما يوم بدارة جلجل

والجر ارجحها فان جر فبالاضافة مبتدا محذوف وينبغي
كما قال الدماميني ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك
سمع وهو ظاهر قول ابن مالك وقول غيره وما
موصولة بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة
والتقدير في مثل قول امرئ القيس

ولا سيما يوم بدارة جلجل

ولا مثل يوم ان جر اليوم او ولا مثل الذي هو يوم ان رفع
وجعلنا ما موصولة او ولا مثل شي هو يوم ان جعلنا
ما نكرة موصوفة ويضعف القول بموصوليتها في
نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول
واطلاق ما على من يعقل وعلى كل من وجهي الرفع
والجر ففتحة سي اعراب لانه مضاف واما نصبه
ان كان نكرة فعلى التمييز كما يقع التمييز بعد مثل
في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة فتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب
المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال
ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم
بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثنا
فتنتصب على الاستثنا المنقطع وقد توصل بظرف كقولك

يعجبني الاعتكاف ولاسيما عند الكعبة واحب الشعر ولاسيما
يوم الجمعة ومنه قول الشاعر

يسر الكريم الحمد لاسيما الذي
شهادة من خير تيقل

او جملة فعلية كقولك يعجبني كلامك زيد لاسيما تعظيه
ومنه قوله

فق الناس في الخير لاسيما ينيلك من ذي الجلال الرضى

واما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وهذه
مسئلة يحاجي بها فيقال متى يكون وصل الموصول
بالاسمية غالبا وبالظرف والفعلية نادرا قال المرادي
وما بعد لاسيما الجملة الشرطية وعلته مما كان قد قال
وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم لاسيما والامر كذا تركيب
غير عربي قال الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد يحذف
ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في الاختصاص
ما نقل ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص
بجامع بينهما معنوي فصار في نحو افعل كذا ايها الرجل
منصوب المحل على الحال بقاء ظاهره على الحالة التي كان
عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لاسيما هنا
يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان
اسم لا التبرية مع كونه منصوب المحل على المصدرية لقيامه مقامه
خصوصا راكبا وكذا في احبه ولاسيما وهو راكب وكذا
قولك احبه لاسيما ان ركب اي خصوصا ان ركب
وجواب الشرط مدلول عليه بما قبل خصوصا اي ان
ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى

المصدر

المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا راكبا
اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول
ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لاسيما ان اتيته
قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال
قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر
وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما في قوله فانت
طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها تنعقد جملة مستقلة
ويجوز ان تكون عاطفة والاول اولى واعذب هذا كلامه
وقد اشتمل قوله على الحكم بصحة ما جعله المرادي تركيبا
غير عربي وقال السيوطي من احكامه لاسيما انه لا يجيء بعدها
الجملة بالواو وقال ابو حيان وكثير من المصنفين
من لاسيما والامر كذلك ولا تحذف لا من لاسيما لانه
لم يسمع الا في كلام المولدين انتهى وقد ابدلت العرب
سين سيما تاء فقالوا لاتيما كما قالوا في الناس النات
وقرئ قل اعوذ برب النات وابدلت ايضا لا بنا فقالوا
ناسيما كما قالوا اقام زيد نابل عمرو وحكى ابن الاعرابي
في نوادره وابو الحسن النسائي لا مثل لا بمعنى لاسيما
وانه يرفع ما بعده ويجر كما بعد لاسيما وفي التسهيل ان لا
سوا ما كذلك فيقال قام القوم لا سوا ما قال
ابو حيان واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعده
ايضا وقال النسائي لا تر ما ولاسيما ولا مثل ما بمعنى
واحد وذكر ابن الاعرابي لو تر ما بمعنى لاسيما قال
انه لا يكون بعدها الا الرفع وكذا قال الاخر ووجهه
ان تر فعل يمكن ان يكون ما بعدها زائدة ويجرنا لثما
بالاضافة لان الفعل لا يضاف فتعين ان موصولة

وهي مفعول به وزيد خبر محذوف وتريد بعد لا مجزوم
بها فهي ناصبة والتقدير في قام القوم لا ترها زيد
لا تبصر ايها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في القيام
اولى به منهم او غير مجزوم ولا نافية وحذف الفعل شذوذا
او للتركيب وكذا التقدير لولا تبصر الذي هو
زيد رايته اولى بالقيام منهم قال ابو حيان وعد الكوفيون
والبغداديون من الفاظ الاستثنا بله وهي بمعنى لا سيما
نحو اكرمت العبيد بله الاحرار على معنى ان اكرام الاحرار
يزيد على اكرام العبيد وانكر ذلك البصريون لان الا لا تقع
مكانها ولان ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها
ولان حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ
ولو صح دخول لا سيما وبله في ادوات الاستثنا لدخلت
لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت
لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على سماعه واجاز الكوفيون
فيه النصب وانكره اكثر البصريون وهم محجوجون بالسماع

قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا
بغير بله لهزمه لجبا

قال فطرب روي رفع ما بعدها على انها بمعنى
كيف وقد روي بالجر والرفع والنصب قوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير
والجر باضافتها فيكون استثنا منقطعا وقال الفارسي
هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف لما بعده وهي اضافة

نصب

نصب وقال الاخفش هي حرف جر فاذا نصبت فالمنصوب
مفعول وبله مصدر وضع موضع الفعل بمعنى تركا او اسم
فعل بمعنى دع واذا رفعت فمبتدا وبله الخبر وفي هائها
لغتان الفتح بنا والكسر على الاصل لالتقا الساكنين لا على المصدرية
فالفتح اعراب وقالت العرب في بله بهل بفتح الها وسكونها
ومن ادوات الاستثنا لما بمعنى الا قال ابو حيان تكون
لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي
ان لا يتسع فيها بل تقتصر على التركيب الذي وقع في
كلام العرب نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من شدد الميم
قال ابو عبيدة ولما بمعنى الا وممن حكى لما بمعنى الا الخليل
وسيبويه والكسائي وقرا ابن مسعود وان منا الا
له مقام معلوم اي الا له مقام وقالوا انشدتك الله
لما فعلت كذا فهذه التراكيب ونحوها من المسموع
ينبغي ان يعتمد في مجي لما بمعنى الا وزعم الزجاج انه
يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما
زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا قال ابو حيان وينبغي
ان يتوقف في اجازة هذا التركيب ونحوها حتى يثبت
سماعها او سماع نظايرها من لسان العرب وزعم
الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة هذا

باب لا العاملة

اي العاملة عمل ان وهي النافية للجنس اي على سبيل
التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل ان وانما
تعمل حينئذ عمل ليس او تلغى فيليها المبتدا والخبر
وتحتمل حينئذ نفي الجنس وهو الظاهر ونفي الواحد

وغلط من زعم انها لا تكون الا لنفي الوحدة ويظهر من كلام بعضهم
ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها
مبنيا وكلام ابن مالك صريح في خلافه ولجنس الماهية
والحقيقة اي ان فيه لصفته وحكمه او انها فيه
للخبر عن جنس الاسم اذ لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب
عن الرجل لا لنفي الرجل واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
ما للشيء اليه لان النافي في حقيقته هو المتكلم ويقال
لها التبرئة كانه مأخوذ من قولك برأت فلان عن كذا
اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس اي نافية له اعلم
بكسر الهمزة وسكون الميم فعل امر لكل من يأتي منه العلم
وانما عبر بهذه الصيغة هنا مع ان العلم بجميع ما في الكتاب
مطلوب اشارة الى الاهتمام والعناية بما يرد بعدها
لاحتياجه الى تنبيه العموصة ان لا تنصب وجوبا
لفظا او محلا النكرات ولو صورة او تأويلا
فدخل نحو لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي له فانه جائز
بدون شذوذ مع ان الاسماء المذكورة فيه مضافة
للضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه
على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وسيأتي
مزيد كلام في ذلك وقال الرضي واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب
بلا التبرئة وتنزع منه لام التعريف ان كانت
فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او مما اضيف اليه
نحو لا امرئ القيس فليس ولا ابن زبير ولا يجوز
هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله
والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى [illegible] يقدر

تنكيرهما

تنكيرهما ولتأويله بالنكرة وجهان اما ان يقدر مضاف
هو مثل وهو لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام واما
ان يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى معرفة
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش
على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة
فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة
فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك
الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان
المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها فيصل لها
اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار
اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل
وعلى هذا التأويل يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا
لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فينصرف فرعون
وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة
مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم
الاشارة ايضا نحو لا اياي ههنا ولا هذا وهو بعيد
غير مسموع انتهى ومما تقدم في نحو لا اباله ولا غلامي له
ولا مسلمي له خالف فيه ابن مالك فقال في التسهيل
وقد يعامل غير المضاف معاملته في الاعراب ونزع التنوين
والنون ان وليه مجرور بلام متعلقة بمحذوف
غير خبر انتهى واحترز بقوله وليه من ان يقع فصل
كما سيأتي وقيد الجر باللام احترازا من ان يقع
الجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الالف

وإثبات النون نحو لا أبَ فيها ولا غلامين فيها ولا
مسلمين فيها فإن ورد خلاف ذلك فشاذ وموقوف
واحترز بقوله متعلق بمحذوف غير خبر عما لو جيء باللام
متعلقة بمذكور أو بمحذوف هو خبر فيتعين
حذف الألف وإثبات النون نحو لا أب بأرض لك ونحو
لا أب لك إذا جعلت لك متعلقة بمحذوف هو خبر
ولم يقيد غير المضاف بأسماء بعينها بل عممه في التسهيل
كما رأيت في شرحه بالأعلام لكن بقي فلك تقدير حركته
فتحا ونصبا واقتضى كلام غيره أن المسموع في ذلك
هو الأب والأخ والمثنى والمجموع على حدّه وخص
في الارتشاف المثنى باليدين وعلى التقديرين في الأعلام
لك يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات
لك فإن جعلنا الحركة إعرابية تعين الكسر وإن جعلنا
ها بنائية فلك الفتح والكسر واعلم أن ما ذكره ابن مالك
من أن الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير
مضاف هو مذهب هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك
وابن الحاجب وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه
والجمهور من أن الاسم المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فاعترض بأن اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف
إليه بل تقدر وأجيب بأن اللام ههنا أيضا مقدرة
وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتيم
الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال إن تيم الأول
مضاف إلى عدي لا إلى الظاهر ويكون الفصل
بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل فسهل ما الحامل
على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر

الاضافات

الإضافات المقدرة باللام فأجيب بأنهم قصدوا
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا
وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا
بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف لهذا الفصل
كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل
على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون بهذه
المعاملة المنفي المضاف إلى النكرة فلا يقولون لا أبا لرجل
خالة كذا أو غلامي لشخص نعته كذا والدليل أنه
مضاف قوله

وقد مات شماخ ومات مزرد
وأي كريم لا أباك مخلد

وقول الآخر

أبالموت الذي لا بد أني ... ملاق لا أباك تخوفيني

فصرح بالإضافة وهو شاذ لا يقاس عليه وخرج
ابن مالك لذلك على أنه دعاء على المخاطب بأن لا يأباه
الموت فجعله ناصبا والكاف مفعولا به ويضعفه
وروده حيث لم يذكر الموت كقوله أمن

أمن جبل لا أباك ضربته

وقولهم لا أباي فيما حكاه ابن ظاهر إذ لو كان فعلا
لأتى بنون الوقاية وسلك ابن مالك وابن الحاجب
طريقا في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم ذكرناه وجوابه
في غير هذا الكتاب وظاهر قوله تنصب النكرات
نصبها لها لفظا إن كانت مفردة أي ليست
مضافة ولا شبيهة بالمضاف وهو ما ذهب إليه
المبرد في المثنى والمجموع على حده نحو لا رجلين فيها

ولا مسلمين عندك فانه يقول لا عاملة في لفظ المثنى
ولفظ المجموع على حدة فهما عنده معربان لا مبنيان
قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو
دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون
وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كان معربين
لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين
في الدلالة على التمكن ونقل عنه انه قال لان المثنى
والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه المضارع
للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب
لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقال المراد به عطف
النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب
النداء في نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى
والمجموع مثل هذا النسق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان
ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شي من امثلة
الكتاب يبنى فيه الجزء الثاني او الجمع والجواب انه لم
يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي ولو سلمنا
فليس بناؤه للتركيب ولو سلمناه فنحن نقول
حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت
هذا كلامه وذهب الزجاج والسيرافي الى ان الفتحة
في نحو لا احد فيها اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم
لاحتمال قول سيبويه وذلك ولا تعمل فيما بعدها
فتنصبه من غير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين
في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم
واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده انه معرب
لكنه مع تركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل

عشر

٧٥

عشرة من خمسة عشر فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه
مع عامله وقال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة
لا التركيبة لاستغراق كما افادته من الاستغراقية في نحو هل من رجل
في الدار لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف
التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة وقال
المبرد مراده انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف
منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا قال
الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه ان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة
والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والنفي ليس باشد
منه المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثاني في الموضعين اذا علمت ذلك علمت
ان قول المصنف اعلم ان لا تنصب المنكرات **بغير تنوين**
كقول سيبويه المذكور فيجري فيه ما قيل فيه واعلم
ان اسم المنفي بلا ان كان مضافا نصب لفظا او تقديرا
ان كان معربا وان كان مبنيا نصب محلا قال الرضي
في قولهم لا كزيدان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون
كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود ويجوز
ان يكون كزيد اي لا احد مثل زيد وان جعلت
الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
انتهى وان كان شبيها بالمضاف بان كان عاملا
فيما بعده سواء كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم
او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد
عند نا نصب ايضا لفظا او تقديرا ونون وذهب

البغداديون الى جواز نزع تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه
وقالوا كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين
فان قيل لاي شي اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا
وفي ترك التنوين جايزا قلت اجيب بان الاصل في الاسم
التمكن بل الامكنية فيكون معربا منونا فحمل على المضاف
في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله
قال ابن هشام وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت واما على قول البصريين فيجب
تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه
في مغني اللبيب ورده الدماميني وفي مصابيح الجامع
الذي علقه على البخاري وفي حاشية المغني بان هذا
يتخرج ايضا على قول البصريين بان تجعل مانع اسم لا مفردا
مبنيا اما لتركيبه معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه
معنى من الاستغراقية على الخلاف في ذلك والخبر
محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية
ذلك ان تقول يتعلق ذلك ان تقول لا يتعلق وكذا
القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر
مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك
ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل
السر في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكر مثل
ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر بذلك ان التنوين
على راي البصريين ممتنع لا واجب ولعل السر في العدول
عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين
يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت
اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم

الفا

انها عند العمل تكون ناصة على الاستغراق ومواضعها ان تعميم
بجنس الاستغراق المنصوص كما لا البناء من جهة تضمن من
الاستغراقية ولو سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل
التنصيص لم يتعين عملها في ما بعدها النصب حتى يكون النص
على الاستغراق ثابتا لاحتمال ان يكون مانعا منونا بفعل
محذوف اي لا تجد او لا ترى مانعا لما اعطيت فعدل
الى البناء لسلامته من هذا الاحتمال فان قلنا على ان غير
المضاف يعامل معاملة المضاف في الاعراب ونزع التنوين
والنون عند وجود الضابط المتقدم وان ذلك لا يختص
بالاب والاخ والمثنى والجموع على حدة كما هو ظاهر كلام
ابن مالك فلك ان تقول الفتحة في لا مانع لما اعطيت ولا
معطي اعرابية وان كان غير مضاف اجرا له مجرى المضاف
لوجود المسوغ له كما في لا غلام على ما مثل به ابن مالك
في شرح التسهيل كما مر وان كان مفردا اي ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف بني على ما كان ينصب به فان كان
ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل في الدار وان كان
ينصب بالياء بني عليها نحو لا رجلين عندك
ولا مسلمين مخلدون في النار والفتح في نحو قول الشاعر

ولا لذات للشيب اولي من الكسر

واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين مع اولوية
احدهما وهو الفتح علم ضعيف من غير الكسر والفتح
ولهذا قال ابن خروف

لو وقفوا على السماع ما اختلفوا

واختلف في علة البناء فقيل بنا لاجل التركيب قال
المرادي وهذا هو علة البناء عند سيبويه والجمهور انتهى

قال الرضي ولم يقم دليل قاطع على ان لا ركبت مع المنفي والذي
ذهب اليه بعض المحققين ان علة البناء تضمن معنى الحرف الذي
هو من الاستغراق وذلك لان قولك رجل نص في نفي الجنس
منزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاني
من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل فيجوز ان يقال
لا رجل في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح
بل رجلان ولا ما جاني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص
على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من وسكت عن عملها
في الخبر فالاتفاق على الاختلاف في رفع الخبر بها عند عدم
تركيبها وذلك كما في المضاف وشبهه نحو لا صاحب سفر قادم
ولا طالعا جبلا ظاهر وينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا
بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان
الكوفيين يقولون في ان النفي لا يحول ان عملها انما لا عمل
في الخبر مطلقا فاطلقت بعده واما اذا ركبت مع اسمها
فذهب الاخفش والمازني والمبرد وجماعة الى انه
مرفوع بلا فاذا قلت لا رجل قايم فقايم مرفوع
بلا كما في المضاف وشبهه لان ما استحقت به العمل والتركيب
لا يبطله بدليل عملها في الاسم وذهب قوم الى انها
عند التركيب لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع
رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها
على الموضع رفع بالابتدا لم يجز ذلك قال المرادي وهذا
ظاهر مذهب سيبويه انتهى وثبت القول بانه مذهبه
مالك ابن هشام والذي عندي ان سيبويه يرى في لا
رجل انه كلمة لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لا لفظا

لكنه

كجزء كلمة ولهذا احتمل النصب في لا رجل ظريفا كالرفع في يا
زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور
عمل لا وعدم ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب
ان الخبر هنا مرفوع بلا وذلك ان عامل الصفة عامل
الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت
الموصوف المضاف فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة
فرفع الخبر بالابتدا لا بها فهم الا الاخفش ان عامل الصفة
هو عامل الموصوف وقولهم في نحو لا رجل فاضلا ان
الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع وتظهر
فايدة الخلاف نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فان قلنا
بان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها كان
فيها خبرا عنهما اذ لا الاولى ملغاة فما بعدها مرفوع
بالابتدا فلا محذور وقد جعل فيها خبرا في هذين المبتداين
وان قلنا بان لا عاملة في الخبر ولو مع التركيب امتنع
جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول
واحد فيكون فيها خبرا على احد المبتدا اي والخبر الاخر
محذوفا واذا علم خبر لا بقرينة لفظية او حالية
كثر حذفه عند اهل الحجاز نحو لا ضير واوجب التميميون
حذفه حينئذ واما اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة
عليه لم يجز حذفه عند احد لا التميميين ولا غيرهم
نحو لا احد اغير الله وربما ابقي الخبر وحذف الاسم
كقولهم لا عليك اي لا باس عليك وقد خرج بعضهم
عن حذف الجزئين معا وذلك ان الفرا واصحابه
تمسكوا بقول الشاعر

الا لحين نحن شد الناس منكوا ٭ اذا الداعي المثوب قال يالا

على زعمهم ان اصلها لزايد يا ال زيد فما لهذا المخرج
لا دليل عليه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار
فحذف المنادى وحذا الا لان كل واحد منهما
ثبت له جواز الحذف فلا ضير اذا اجمع جائزان جائز
ولعلهما نزر وقد اشار المصنف الى بعضها بقوله **واذا باشرت**
النكرة بان لم يفصل بينهما فاصل الا انه لو فصل
بينهما فاصل لانه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان
ولم تتكرر لا فيها لانها اذا كررت لا يجب اعمالها بل
يجوز كما سيأتي ومنها ان لا يدخل عليها جار وان يكون
خبرها نكرة وان يكون نصا كما سبق فان دخل عليها
جار خفض النكرة نحو جئت بلا مال وغضبت من لا شي
بالتنوين ولا يركب لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز
جئت بلا من مال وغضبت من لا من شي وشذ جئت
بلا شي بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي
في دعواهما ان الفتحة في نحو لا رجل اعرابية وان التنوين
حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا
يعلق فتبين ان الفتحة بنائية وانت خبير بان التعليل
المتقدم انما يأتي عند من جعل علة البنا تقدير من لا التركيب
وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص
جاز ان تعمل عمل ليس كما مر وان تلغى فيليها المبتدا
والخبر ولم يجز ان تعمل عمل ان ومنها ان يكون الاسم
المنصوب غير معمول لخبرها احترازا من نحو لا مرحبا
بهم لان مرحبا منصوب بفعل مقدر وذلك
نحو لا رجل في الدار لا نافية للجنس ورجل
اسمها مبني معها على الفتح ومحله نصب بلا وفي الدار

جار

جار ومجرور في محل رفع على انه خبرها وهو متعلق بمحذوف
تقديره كائن او مستقرا وكان او استقر وظاهر كلام المصنف
كما سبق ان رجل منصوب لفظا من غير تنوين والله ذهب
طائفة من البصريين ونسب الى سيبويه **فان لم تباشرها**
اي لم تباشر لا النكرة بان انفصلت منها بطل
عملها و**وجب الرفع** للنكرة بعدها بالانفصال
منها بتدا فانما بطل العمل اذا لم تباشرها لانه قد ضعف
لا بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها تعمل عمل
ان التي تعمل لشبهها الفعل لا بالاصالة فالواو وجه المناسبة
بين ان ولا ان لا للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي
فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا واعترض
بان ليست للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام
الذي تدخله اثباتا كان او نفيا واجاز الرماني ان تعمل
مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا **ووجب**
في غير المبرد وابن كيسان **تكرار لا ايضا** لانه جعل
تكريرها منبها على توجيه النفي للجنس في النكرات لان نفي
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة فقولنا لا رجل في قوة
لا زيد ولا عمرو ولا خالد الى الحد افراد الرجل بخلاف
ما اذا عملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه
لانها لا تعمل عمل ان الا ان كانت لنفي الجنس وذلك
نحو لا في الدار رجل ولا امراة وامراة
برفع رجل وامراة بالابتدا وكذا يبطل عملها ان كان
مصحوبها معرفة لم تؤول بنكرة وبطلان عملها
حينئذ مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون
فانهم جوزوا نصب العلم وانما يبطل عملها في المعرفة

لانها لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس
المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ويلزم حينئذ
تكرارها في معرفة خلافا للمبرد وابن كيسان وانما لزم التكرار
حينئذ لان التكرار جبران لما فاتها من نفي الجنس
الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان
عدم تكرارها في الموضعين فاجاز نحو لا زيد في الدار ونحو
لا فيها رجل استدلالا بقول الشاعر

بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ۞ ركائبها ان لا الينا رجوعها

وهو عند الجماعة محمول على الضرورة وكذا يجب تكرارها ان
وليها خبر مفرد نحو زيد لا كاتب ولا شاعر بخلاف الجملة
الفعلية نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار واما
الجملة الاسمية فقد فهم لزوم تكرارها معها مما تقدم
فتقول زيد لا ابوه منطلق ولا اخوه ذاهب ولا يجوز
لا ابوه منطلق ومثل الخبر المفرد شبهه من النعت نحو مررت
برجل لا شجاع ولا كريم والحال نحو جا زيد لا ضاحكا
ولا ماشيا وقد جاء عدم التكرار في ذلك لاجل الضرورة

قال الشاعر

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ۞ حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقول الاخر

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ۞ ولكن بانواع الخدائع والمكر

وافردت لا ولم تكرر في قوله لا نولك ان تفعل لتاوله
بلا ينبغي فلا حجة حينئذ فيه للمبرد وابن كيسان
لانها في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى

المفعول

المفعول اي ليس متناولك وما حولك هذا الفعل اي لا ينبغي
ان تتناوله ونولك مبتدا وان تفعل مرفوع به
سد مسد خبره كما في اقائم الزيدان **وان تكررت**
اي لا بان ذكرت مرتين مثلا مع ان عقبت كل واحدة منهما
بلا فصل نكرة **جاز اعمالهما** عمل ان **والغاؤهما**
والمراد بالالغاء عدم اعمالهما عمل ان لما سياتي من جواز اعمالها
عمل ليس **فان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امراة**
بفتح رجل وامراة او نصبهما او رفعهما فهذه خمسة اوجه
في هذا التركيب الاول لا رجل في الدار ولا امراة بفتحهما
ومثله لا حول ولا قوة الا بالله ووجهه ان تجعل
لا في الموضعين المتبرية فتبني اسمها كما لو تفردت
كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان تقدر في نحو لا حول ولا قوة الا بالله بعدهما
خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع
الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع
بانه خبر المبتدا ابن المتعاطفين لا خبر المبتدا الاخير
فقط فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو
ضاربان ويجوز ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة
في الخبر فيجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كان العاملان
الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شي

واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة
عملا واحدا في معمول واحد فبناء على امتناع حصول اثر
واحد من مؤثرين معا ويجوز ايضا عند هذا ان تقدر لكل منهما
خبرا على حياله الثاني لا رجل في الدار ولا امراة بفتح الاول
ورفع الثاني ومثله لا حول ولا قوة الا بالله على ان الثانية
زائدة لتاكيد نفي لا الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو
كانك قلت لا رجل في الدار وامراة ولا حول ولا قوة
نحو ولا ان وابن فالعطف على المحل فعند سيبويه
يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند
غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدا
ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة
بل لنفي الجنس لكن ملغية لضعفها والالغا يجوز اذا كان
اسمها نكرة فيلهما وقد حصل شرط الالغا وهو تكرير لا لان
التكرير حاصل سوا الغيت الاولى والثانية كما في لا حول
ولا قوة كما يجي او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا
وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية ملغاة
مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمال لا عمل ليس يجوز هنا
ان يجعل الثانية معملة عمل ليس فيلزم تقدير خبر لها على حيالها
ولا يجعل الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول
واحد ولا سيما انه هنا لان المشبهة بليس خبرها مرفوع لفظا
او مما يرتفع به خبر المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب
فيكون الكلام عنده جملتين الثالث لا رجل في الدار
ولا امراة ولا حول ولا قوة الا بالله بفتح الاول ونصب
الثاني على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي كما مر فلا يجوز
عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا لانهما هاهنا خبر

لاحول

لا حول مرفوع عنده بالمبتدا وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان يقدره
فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وفيه بحث
غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها
فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم
لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا رجل في الدار
ولا امراة ولا حول ولا قوة الا بالله برفعهما فيكون الاول
ملغاة لوجود المسوغ للالغا ويكون الاسمان مرفوعين
بالابتدا ولا الثانية اما زائدة لتاكيد النفي كما مر واما
ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره
في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط فاما
ان تقدر لكل واحد خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة وان جعلت لا الاولى عاملة عمل ليس
والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين لما مر وكذا ان جعلت
الثانية عاملة عمل ليس والاولى ملغاة وان جعلت الثانية
زائدة قدرت خبرا واحدا وكذا ان جعلتهما معا عاملين
عمل ليس جاز لك تقدير خبر واحد ولا تضيره كما مر وجاز
لك تقدير خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب
ذلك الخامس لا رجل في الدار ولا امراة ولا حول ولا قوة
الا بالله برفع الاول على الالغا او اعمالها عمل ليس وفتح
الثاني للتركيب والكلام جملتان ولا يجوز نصب الثاني
مع رفع الاول لانه ضعيف جدا الا في ضرورة وان سقطت
لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني او نصبه
كقوله

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدي وتازرا

روي برفع اب عطفا على موضع لا واسمها وبنصبه عطفا على موضع اسمها باعتبار عملها وربما فتح الثاني منونا معه لا احكي ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذفها وابقى حكمها وليس هذا ببعيد الا انه لانظيره متفق على ثبوته لكنه على العكس من الحذف والاثبات وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذي حكاه الاخفش ان ترفع الاول كما لو صرحت بها واذا دخلت الهمزة على لا لم يتغير الحكم الا ان ضمنا معنى التمني فيمتنع الالغا ومراعاة الموضع وان يكون لها خبر وفاقا لسيبويه فيهن وخالف في ذلك المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة فيتعين اذن في كالمجردة

قول الشاعر

الا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيراب ما اثات يد الغفلات

تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لا في رفع على انها خبر لان الا للتمني لا خبر لها عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ما كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ما وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجرا الا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه ومتابعيه كما تقدم وخالف في ذلك ايضا المازني والمبرد وسيبطل مذهب

المازني

المازني والمبرد ما حكاه سيبويه من ان من قال لا غلام افضل منك لم يقل في الا غلام افضل منك الا بالنصب فلو كان لها خبر لسمع هذا

باب

المنادي بفتح الدال وهو ماخوذ من النداء بكسر النون وضمها الصوت الخفي وناديته وناديت به فتسمية المنادى منادى ظاهرة وكل ما جا من الاصوات على فعال يجوز فيه كسر فائه وضمه والهمزة في اخره بدل من الواو بدليل قولهم ندوت القوم اذا جلست معهم في النادي وهو مجلسهم الذي ينادي فيه بعضهم بعضا ثم النداء لغة الدعا واما في الاصطلاح او تقديرا اي المطلوب توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه خفيفة مثل يا زيدا او حكما مثل يا سما ويا جبال ويا ارض فالحقا نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء او قصد نداؤها فهي في حكم ما يطلب اقباله وكنا بالله والمراد طلب الاجابة المقصود من المواجهة بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه حرف النداء المجرد المتفجع لا تنزيله وقال العصام عقب قوله اقباله اي توجهه اليك بوجهه قبل النداء اي ما وضع لمطلوب الاقبال مستعار للمتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه وكلمة وانابت مناب اتفجع فوا عبد الله في معنى اتفجع على عبد الله فنصب بنزع الخافض تخفيفا انتهى وقوله بحرف فيه رد على ابي علي في جعله حروف النداء اسما افعال لانه جا منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل في التلفظ فانه لم يجي على اقل من حرفين والمراد بالحرف المذكور يا والهمزة واي مفتوحتين

وممدودتين ايا وهيا ووا فالهمزة المقصورة
للقريب الا ان نزل واعمها يا فانها تدخل في كل ندا
وتتعين وحدها في ندا اسم الله تعالى وفي باب
الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين وتتعين هي او وا في باب
الندبة ووا اكثر استعمالا منها في ذلك الباب ولهذا
تدخل يا اذا امن اللبس كقوله

حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بامر الله يا عمرا

ويجوز حذف الحرف نحو يوسف اعرض عن هذا
سنفرغ لكم ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله
الا في ثمان مسائل المندوب نحو يا عمرا والمستغاث
نحو يا لله والمنادى البعيد لان المراد فيهن اطالة
الصوت والحذف ينافيه واسم الجنس غير المعين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي والمضمر ونداوه
شاذ ويأتي على صيغتي المرفوع والمنصوب
كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك وقول الاخر
يا ابجر بن ابجر يا انتا
واسم الله تعالى اذا لم يعوض في اخره ميم المشددة
واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن ابي الصلت

رضيت بك اللهم ربا فلن ارى
ادين الها غيرك الله راضيا

واسم الاشارة واسم الجنس لمعين خلافا للكوفيين
فيهما احتجوا بقوله

اذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله

وقوله نايب مناب ادعو اي في شغل محله لا في العمل
والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا
للمبرد حيث راى ان الناصب له حرف الندا على سبيل النيابة
والعوض وقيل الناصب له معنوي وهو القصد ورد
ورد بانه لم يعهد في عامل النصب والمتبادر منه
ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل
لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصله
يا زيد يا اياك اعني وكانه راى ان المنادى مقصود
الاختصاص من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص
وابن الحاجب خالفه لما راى انه كثيرا ما ينادى المتوجه
وتقدير ادعو انسب بمقام الندا كما لا يخفى والانسب
منه تقدير انادي ولما كانت النيابة توهم وجوب
ذكر الحرف فيلزم خروج نحو يوسف دفعه بقوله
لفظا او تقديرا المنادى فيه الاظهار في موضع
الاضمار ولنكتة الايضاح خمسة انواع وفصله
ولم يقتصر على التفصيل محافظة على قاعدة الاجمال
ثم التفصيل لان ذلك امكن في معرفتها والاحتياط على
كل منها للاحتياج الى انتقال معرفة كل وملاحظته
بتحقق مطابقة العدد المفرد والمراد هنا
وفي باب ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف
فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا
معدي كرب ويا زيدان ويا زيدون ويا رجلان
ويا مسلمون العلم فيه رد لمذهب الفارسي والمبرد
انه لا يجوز ندا العلم لامتناع تعريفين لما قيل انه لا باس
عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف

الى المعرفة والعلم باللام بل لان الندا لا يفيد التعريف بدون
قصده وزعما انه زال التعريف العلمية وعرف بالاضافة
وردما زعماه بيا الله يا هذا يا انت فان قيل العلم
اذا اريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود
من الاضافة الا تعريف المضاف اليه اذا كان المضاف
اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع
بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة لها واذا ليس
المقصود من الندا التعريف بل طلب الاصغا لا لغا
الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة
والنكرة المفردة المقصودة بالندا دون غيرها
والنكرة المفردة غير المقصودة بالذات بالندا وانما
المقصود واحد من افرادها والمضاف
الى ما بعده ولا ينادى مضاف الى كاف الخطاب
نحو غلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب
فكيف ينادى من ليس بمخاطب والمشبه بالمضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وفيه انه اذا اريد
بالشيء اللفظ وهو يوصف بالاتصال حقيقة فيه
ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان يقدر مضاف
اي فهم تمام او يقال ان اللفظ قد يوصف بصفة المعنى
وان اريد به المعنى ففي وصفه بالاتصال تجوز ومنه
يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال
يا على ثلاثين خلافا لبعضهم لانه من العلم وان ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما
ايضا او معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال
ونصبته او رفعته الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه
وتجريده

وتجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق
ال مردود قاله ابن هشام وتقرير كلامه رحمه الله تعالى
انك اذا ناديت رجلا اسمه ثلاثة وثلاثون تقول
يا ثلاثة وثلاثين بنصب ثلاثة لانه مشبه بالمضاف
من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت
بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي
معطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم
عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا وطالعا جبلا وبنصب
ثلاثين بالعطف على الاول ويمتنع ادخال يا على ثلاثين
لان الجزء الثاني من العلم مثل شمس من عبد شمس ونحوه واذا ناديت
جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما اما الاول
فلانه اسم نكرة غير مقصود واما الثاني فلانه معطوف
عليه وان كانت الجماعة معينة ضممت الاول لانه لا بد
من بنائه مباشرته لكونه مفردا معرفة وعرفت الثاني
بال لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة
التعيين عليه وهي ال ويكفي حرف الندا الا انه لم يباشره
ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ
الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده اما ضمه فلانه
نكرة مقصودة واما تجريده فلان يا لا تدخل على ما فيه
ال وجاز دخولها عليه لانه ليس بجزء علم ومنع
ابن خروف اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردود
لما تقرر من ان الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس
اريد به معين وفي شرح التسهيل للمرادي قال ابو علي
في الايضاح لو سميت رجلا ثلاثة وثلاثين نصبت
للطول ولو ناديت جماعة هذه العدة عد تقدر لرفعت

فقلت يا ثلاثة والثلاثون فمن قال يا الحارث ومن نصب
الحارث نصب الثلاثين قال بعض المغاربة والصحيح
ما قاله الاخفش من التفصيل بين ان يراد بذلك جماعة
مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين
اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وبين ان تكون الثلاثة
على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لهما بحكم المعطوف
والمعطوف عليه قيل وينبغي التفصيل فيما اذا كان كل على
حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك
وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة في هذا العدد فينصبان
معا انتهى واعلم ان عطف النسق المصير ما قبله هو العطف
الموجود قبل الندا اما لو حصل العطف حال الندا فلا
اثر له في تصيير المعطوف عليه شبيها بالمضاف ولذلك
قال ابن السراج في قولهم يا ثلاثة وثلاثين اذا كان
اسما واحدا وليس هذا بمنزلة قولك للجماعة يا ثلاثة
وثلاثون لانك اردت في هذه الحالة يا ايها الثلاثة
والثلاثون انتهى فاذا وجد العطف قبل الندا
كان الثاني من تمام الاول فاذا وجد حال الندا فليس
كذلك لانه منفصل عنه واذا جعلت زيدا وعمرا
اسما ثم ناديته نصبتهما للطول فيه ولا يطول المنادى
بمعموله الا اذا كان المعمول ملفوظا به فاذا قلت
يا ذاهب بنيته على الضم ولم تنصبه وان كان عاملا في ضمير
مرفوع لانه غير ملفوظ به ولو قلت يا ذاهب وزيد
فان عطفت على ذاهب فالبنا وان عطفت على الضمير
نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة حرف العطف
ومن ثم وجب يا مشتركا وزيدا بالنصب عطفا

على

على الضمير لعمله اسبقنا العمل في زيد بواسطة استعمنا
مشترك بواحد لا لانه الاشتراك من المعاني النسبية التي
لا تقوم الا بمتعدد واذا علمت ذلك فاما المفرد العلم والنكرة
المفردة المقصودة بالندا فيبنيان على الضم من غير تنوين
اما بناوهما فقيل لشبههما بانت في التعريف والافراد و تضمين
معنى الخطاب وقيل لاجرايهما مجرى حرف الخطاب
واليه ذهب الفارسي وبنيا على حركة لان بناهما عارض
غير لازم ليحصل الفرق بينه وبين البنا الاصلي وبنيا
على الضم لانهما لو بنيا على الكسر التبس بالمنادى المضاف
ليا المتكلم المحذوفة ياؤه اكتفا بالكسرة عنها نحو يا غلام
ولو بنيا على الفتح التبس بالمنادى المضاف المحذوفة الفه اكتفا
بالفتحة في بعض اللغات وزعم الرياشي انهما معربان وان
الضمة اعراب لا بنا ونقله ابن الانباري عن الكوفيين
ولو قال فيبنيان على ما يرفعان به لو كانا معربين لكان
اولى ليعم المثنى وجمع المذكر السالم فان الاول
يبنى على الالف نحو يا زيدان والثاني على الواو نحو يا زيدون
وذهب بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا
على المضاف واذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت
يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف
لانه مفرد في هذا الباب كما علم وقال الكوفيون
يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف
ولعل اقتصار المصنف على الضم لانه الاصل او اراد بالضم
ما يشمل الضم حقيقة والضم حكما وظاهر كلام المصنف
تعين البنا على الضم ويستثنى منه النكرة الموصوفة
قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف

للقصد والاقبال انتهى نا ل الوصف بالمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل
وبالجملة وبالظرف قال الدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد
تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار
والمجرور وتنكر الموصوف ليس معتدا بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا
عاقلا ان يعتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال
فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتحمل له انه وصف
بها قبل الندا ثم جا الندا اذا حلا على الموصوف وصفته جميعا
لا اذا حلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي
كما قال شيخنا رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف الوصف
يا رجلا الظريف اقبل كما في الشبيه بالمضاف اذا اريد به
معين فان الرضي صرح بذلك فيه حيث قال واذا لم تجعله
علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف
لعدم القصد كا رجل فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا
ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا ويا عبدا حل في شعبي غريبا
وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة
وثلاثين الظرفا فكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف
ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واد ابجروت
الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بتلك الصفات المنكرة قبل الندا فتقول يا حليما لا يعجل
غفار الذنوب انتهى وفي شرح التوضيح للشيخ خالد ما يقتضي
ان الوصف بالمعرفة غير متعين فانه قال فان قيل
اذا كان النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف الوصف بالنكرة
وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث
واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة

: ، قالا لا يغتفر في الاصلية انتهى ثم قال واما يا عظيما يرجى
،، لكل عظيم ويا لطيفا لتزيله ويا حليما لا يعجل فقال
،، الموضع في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع
الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو بالمخاطب بالندا وعامل
الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا
جبلا وذلك في حرف المضارعة التا والنا على حد يا تميم كلهم او كلكم
فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل
الجملة نعتا انتهى وكذا جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك
في الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين فيجوز وصفه بكل من
المعرفة والنكرة فليتامل وعلى ما ذهب اليه ابن هشام يتعين
النصب وظاهر تعبير التسهيل بالجواز يشعر بعدم وجوب
النصب وعبارة السيوطي في شرح جمع الجوامع اما الموصوفة
اي النكرة الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز ندا وها
وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو يا رجلا كريما
يا عظيما يرجى لكل عظيم لا يا نخلة من ذات عرق وقيل يجوز فيها
البنا والنصب قاله الكسائي انتهى وقضيته انه على
البنا يجوز الوصف بالنكرة وتنصب فالجزر وفصل
الفرا فاوجب النصب اذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو
يا رجلا ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل
ضربت زيدا ويستثنى منه ايضا العلم المفرد الموصوف بابن متصل
به مضاف الى علم نحو يا زيد بن سعيد فانه يجوز فيه الضم
والفتح والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه

قوله

يا حكم بن المنذر بن الجارود   سرادق المجد عليك ممدود

ولو جعل بدلا او عطف بيان او منادى او مفعولا لفعل

معقد رتعين الضم وكذلك يتعين الضم في نحو يا رجل
ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل ابن عمرو ونحو يا زيد الفاضل لانتفا
علمية المنادي في الاول وانفصال الابن به في الثاني والوصف به
في الثالث ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله

وما كعب ابن مامة وابن اروى
باجود منك يا عمر الجوادا

بفتح عمر ولا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه
واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بنا
لانك ركبته معه وحكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان
نحو يا هند ابنة زيد خلافا لبعضهم فلا اثر للوصف ببنت هنا
فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وكان حكمة ذلك كثيرة
الاستعمال في الاول دون الثاني واشترط في التسهيل لذلك كون
المنادي ذا ضمة ظاهرة بقوله ونحو رفتح ذي الضمة الظاهرة
اتباعا فنحو يا عليُّ بن موهب يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة
في تقدير الفتح وفيه خلاف ويلتحق بالعلم يا فلان بن فلان
ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره في التسهيل وهو مذهب
الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام
الضم وفي التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش
عن بعض العرب يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال وفيه
ايضا ويجوز فتح ذي الضمة في الندا موجب في غير حذف
تنوينه لفظا والف ابن في الحالين خطا وان نون فللضرورة
ومقتضاه وجوب تنوين الموصوف ببنت في غير الندا
اذ لا يجوز فتحه في الندا لكن في التسهيل ما نصه وفي الوصف
ببنت في غير الندا وجهان قال الدماميني رواهما سيبويه

عن

٨٦

عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه بنت
هند عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال وسكت
المصنف يعني ابن مالك عن الندا فعلم ان الوصف ببنت لا يوثر
فيه لا جوازا ولا وجوبا انتهى ويجوز تنوين المنادي المبني
في الضرورة بالاجماع وضمه ونصبه وظاهر جواز الامرين
ولو فيما ضمته مقدرة ويفرق بين هذا وما تقدم بان الضمة
ثم للاتباع للتحقيق ولا تحقيق مع التقدير ولا كذلك هنا
ووجه الضم استصحاب الاصل ووجه النصب انه لما نونه
اشبه المضاف فنصبه ثم اختلف هل الاولى بقاضمه او نصبه
فالخليل وسيبويه والمازني على الاول كان او نكرة مقصودة
كقوله

سلام الله يا مطر عليها

وقوله

ليت التحية كانت لي فاشكرها
مكان يا جمل حييت يا رجل

وابو عمرو وعيسى بن عمرو والجرمي والمبرد على الثاني ردا الى اصله
كما رد غير المنصرف الى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله

يا عديا لقد وقتك الاواقي

يا سيدا ما انت من سيد واختار ابن مالك في شرح التسهيل
ابقا الضم في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبهها
بالمضمر اضعف قال السيوطي عكسه وهو اختيار النصب
في العلم لعدم الالباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس
بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق حينئذ الا الحركة
لاستوائهما في التنوين ولم اقف على هذا الراي لاحد انتهى
وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان الرفع
والنصب وفي نعت المنصوب المفرد المنون ضرورة

النصب فمتطلان المنادي حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا
فان نوى مقصورا نحو يا فتى للضرورة بني على الضم على ما نوى
في المنادى فان نوى نصبه جاز الامران او النصب تعين انتهى
ويحذف تنوين المنقوص المعين بالندا نحو يا قاضي لحدوث
البنا وحذف تنوينه هو ظاهر قول المص وثبت ياؤه عند
الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس تحذف لان الندا
دخل على اسم معرب منون محذوف اليا فذهبت التنوين من
المحذوف اليا فبقي حذف اليا بحاله وتقدر الضمة في اليا
المحذوفة كما تقدر فيها حركة الاعراب مع ان الندا مكان
تغيير وتخفيف هنا سيان لا تثبت اليا فان كان اصل واحد ثبتت
اليا باجماع نحو يا مري ويا نحي علما لان مر ذهبت عينه ولامه
ويف ذهبت فاوه ولامه فاذا نودي يا ردت اللام
والعلم المفرد المبني على الضم نحو زيد يا زيد بضم
زيد والنكرة المفردة المقصودة بالندا نحو رجل من يا رجل
بضم رجل اذا قلت ذلك لمعين وذهب الاصمعي الى منع النكرة
مطلقا وذهب المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في الندا
نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا فانما لحقه التنوين
ضرورة وذهب الكوفيون الى جواز ندائها ان كانت خلفا
من موصوف بان كانت صفة في الاصل حذف موصوفها
وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل يا رجلا ذاهبا والمنع
ان لم تكن كذلك فهذه اربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة
بغيرها يا لي اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز
نداؤها وفاقا وتقدم بيان حكمها والثلاثة الباقية
وهي النكرة غير المقصودة والمضاف وسواء كانت اضافته

محضة

محضة نحو ربنا اغفر لنا او غير محضة نحو يا حسن الوجه
وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة والمشبه بالمضاف
منصوبة وجوبا لفظا او تقديرا والا فاسبق منصوب
لكن محلا وعبر ابن مالك في التسهيل عن المضاف وشبهه
بقوله لا عامل فيها بعده ولا مكمل قبل لنداء العطف انتهى
وظاهره ان الموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيبنى
ضمه لا غير اي لا غير النصب وموجود اليعني لا يجوز
فيها غير النصب قال فذ — قوله لا غير
لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن
وقال في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف
اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات
بعض العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب فاما انهم
قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة قلت ما قاله
ابن هشام مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب واتباعهما
ذلك وانشد ابن مالك في شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فو ربنا
لعن عمل اسلفت لا غير تسال

والظن بعدالته وامانته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه
انه لا يستشهد الا بشاهد عربي وكان مستند ابن هشام
في التلميح قول السيرافي انما تستعمل اذا كانت غير بعد ليس
اما لو كان غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز
بذلك مورد السماع انتهى وقد علمت انه وقع لا غير في كلام العلماء
المحققين كابن الحاجب وغيره وفي المفصل حكاية لا غير
وليس غير وقال الاندلسي واما غير فان ابا العباس كان يقول

انه يبنى على الضم مثل قبل وبعد وفي القاموس وقولهم
لا غير لحن وهو غير جيد لان لا غير في قول الشاعر وانشد
البيت الذي انشده ابن مالك ثم قال وقد احتج به ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل انتهى هذا

باب المفعول من اجله

ويسمى المفعول لاجله والمفعول له فله ثلاثة اسماء ولم
يترجم الكوفيون هذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب
المصدر وليس على اسقاط في **وهو** اي المفعول من اجله
الاسم اي الصريح والمؤول كما سيأتي وخرج به الفعل والجملة
المنصوب اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة وابهم ناصبه ليكون
كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه ومذهب جمهور البصريين
اي منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج
والكوفيون وزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في جئتك
اكرامك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل
قعدت جلوسا ويؤيد قول البصريين جواز دخول
اللام عليه فتقول جئتك للاكرام ولا يجوز في نحو ضربت
ضربا ان تقول ضربت لضرب وكذا قعدت جلوسا
الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل
اي الحدث قال السيد المفعول له سبب حامل للفاعل
على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل
كالتاديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول

يكون

يكون بحسب تعقله علة الفاعل وبحسب وجوده في الخارج علة للفعل
انتهى وظاهر كلام المص انه لا يشترط فيه ان يكون مصدرا وقد
اعتبره ابن مالك كالجمهور وخرج به اسم الذات فلا يجوز نصبه
على انه مفعول له لان الذات لا تكون علة غالبا فلا يجوز جئتك
السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر بل يجب جره
بحرف التعليل وهو اللام **ومن وفي والباء والكاف**
كقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا فان المخاطبين
هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس
مصدرا ومعنى لكم لاجل انتفاعكم في دنياكم باستنفاعكم
بها في مصالح ابدانكم بوسط او بغير وسط او دينكم بالاستدلال
والتعرف لما فيها من اللذات الاخروية والاعتبار لا على وجه الغرض
فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه كالغرض من حيث
انه عاقبة الفعل ومؤداه وان اردت زيادة الايضاح
فاستمع لما يتلى عليك من المقال واعلم ان الله تعالى راعى
الحكمة والمصلحة فيما خلق وامر واودع فيها المنافع ولكن
لا شيء منها باعث له على الفعل وان كانت معلومة له تعالى
كما ان من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر
على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه
وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع
تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما
سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث
الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تحققت
علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض

الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب
الحد وقود الكفارات وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك
واما تعميمه بان لا يخلو فعل من افعاله من غرض فيحتمل بحث
وكلام غير مخلوق فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم
علة غائية باعثة فلا شيء من افعاله واحكامه معلل
لهذا المعنى وان اراد ترتبهما على الافعال والاحكام فكل افعاله
واحكامه تعالى كذلك وغاية الامر ان بعضها مما يظهر
علينا وبعضها مما يخفى الا على الراسخين في العلم المؤيدين
بنور من الله تعالى وروح منه **فان قلت**
قد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد
واجازه يونس زاعما ان قوما من العرب يقولون
ذلك اذا وصف عنده لم تختص بالعبيد وغيرهم كالمنكرين
عليه وصفه بغير العبيد وتناول نصب العبيد على
انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر
شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد
علة للذكر فيرد **قلت** لا نسلم انه مفعول
له ونصبه لا يعين ذلك حتى يرد وقد خرج على ان يكون
الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل
الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القائل تقدير اسما مهما يكن
من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به واما سيبويه
فقال هذه لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان
غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت

بالعبيد

٨٨

بالعبيد عبيدا او معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك
اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك قال الرضي
الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول
به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد تملك قال الدماميني اما
كونه لا معنى له فغير صحيح ان تقييد النفي العام الذي هو احد
بهذه الحال مقصود وله معنى ظاهر والتقدير مهما يكن من شيء
في حال كون ذلك عبيدا فهو ذو عبيد واما حمله مفعولا
لما بعد الفا لكونه بمعنى الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت
اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به وظاهر
كلامه ايضا انه لا يشترط فيه ان يتحد مع ما هو علة له في الزمان
قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترطه سيبويه ولا احد
من المتقدمين فعلى هذا يجوز نحو جئتك امس طمعا
غدا في معروفك والذي قاله المتاخرين كالاعلم
ان ذلك يشترط ولهذا امتنع النصب في نحو قولك تاهبت
امس للسفر غدا وقول الشاعر

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

لان النوم وان كان مصدرا وعلة في خلع الثياب لكن زمنه
متاخر عن خلع الثوب وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط
فيه الاتحاد في الفاعل واليه ذهب ابن خروف وهو ظاهر
كلام سيبويه ويشهد له قول امرئ القيس

اري ام عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان اصبرا

فان فاعل التحدر هو الدمع وفاعل البكاء ام عمرو وحمل بعضهم عليه
الاية الاتية وعليه قول ابي الطيب

ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدني
وفرق الهجر بين الجفن والوسن

فاقول هذه المواضع كلها ولجاز ابن خروف النصب مع اختلاف
الفاعلين محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا
وطمعا فان فاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع
المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال
معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل
الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف
والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين وذهب المتاخرون
الى اشتراطه فلا يجوز جئتك مجيئك اياي قال الرضي ومعنى
تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشي واحد كقيام الضرب
والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان
بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر
نحو جئتك خوف فاس فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للعداوة بين الفريقين
واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل
كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان
في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو
المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر
لان الشي لا يكون علة لنفسه بل هو اثره اي ضربته لتادبه
لكن لو صرحت بما هو العلة لم يلتبس عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر وكيف
لنا زكى الضرب في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قومته من زيغه
لم يقم التثقيف منه ما التوى

واما

واما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته
الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا انتهى وينظر
العصام في قوله انه يصح ان يقال الضرب هو التاديب
لان التاديب تحصيل الادب وهو ما يليق بالشخص والضرب
الوسيلة كالشتم والنصيحة ونحو ذلك واستثنى الشيخ
ابو حيان تبعا لابن مالك نفي المشاركة في الزمان والفاعل
ان وان اذا اتا بدلا عن المصدر نقول جئتك ان زيدا اكرمني
زيد ويحذف معهما الحرف ايضا وظاهر كلامه انه لا يشترط
فيه ان يكون قلبيا اي قائما معناه بالقلب قال الرضي
وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال
الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة
على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل
وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا
فسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز جئتك اصلاحا لامرك
وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف
اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا
جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير
المضاف المذكور بل جوز جئتك لبنا وسمنا فظهر ان
المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيقول
المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون
عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا
واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا
يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا

قال قلت نفي من شروطه ان يكون على غير لفظ الفعل
العامل فلا يقال جللتك اجلالا لكن نص على انه سيبويه
وغيره قلت خالف ابن هشام واشتراط كونه علة علقه سيبويه
يغني عنه اذ من المعلوم ان الشي لا يعلل بنفسه انتهى
وقضيته ذلك ان يقال ان يكون على غير لفظه وغير معناه
فلا يقال قعدت جلوسا وقضيته ايضا انه لو اتحد
اللفظ واختلف المعنى جاز كونه مفعولا لاجله فهذا
الشرط باعتبار الغالب من اتحاد المعنى عند اتحاد اللفظ
وزاد بعض النحويين في الشروط ان يكون غير نوع الفعل
ليخرج نحو جاء زيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعثا
على الفعل فلا بد من اللام فان قال
شرط ابن مالك في العمدة كونه ظاهرا قال في شرحها فان كان
ضميرا فلا بد من اللام نحو رجاؤك جئت له قلت
اشتراط كونه مصدرا يغني عنه لان ضمير المصدر ليس بمصدر
وبقي شرطها هيئة المفعول له وقد ذكرها ابو البقا
في شرح لمع ابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصلح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك فالذي حملني
على زيارتك الطمع في برك او مثلا كقولك الطمع حملني
على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام
الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا
يجوز ان تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا
له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشي لا يكون
علة لوجوده لنفسه وذلك نحو اجلالا من قام زيد
اجلالا لعمرو واعرابه قام

فعل

فعل ماض زيد فاعل اجلالا مفعول لاجله لانه مصدر منصوب
بقام ذكر بحسب دلالة اللفظ سببا وعلة لوقوع الفعل
الصادر من زيد فان سبب قيام زيد لعمرو بحسب دلالة
اللفظ اجلاله وتعظيمه له لعمرو جار ومجرور متعلق باجلالا
وفي جواز تقدم المفعول له على عامله خلاف والجمهور
على جواز ذلك ومنع ثعلب منه في آخرين ويرد عليهم
قول الكميت

طربت وما شوقا الى البيض اطرب
ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وقول محمد

فما جزعا ورب الناس ابكي

وغير ذلك مما ورد به السماع ولا يجوز تعدد المفعول له
منصوبا كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرارا لتعتدوا ان الخلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا
مفعولا من اجله وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا
والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية وقد يكون عامله
محذوفا فامثل اللهم ابا مالك اي افعل هذا الايمان بك
ويجوز ان يكون منه حفظا في قوله انا زينا السما الدنيا
بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد قال
الزمخشري وحفظا مما حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا
الكواكب زينة للسما وحفظا لها من الشيطان كما قال
تعالى ولقد زينا السما الدنيا بمصابيح الاية ويجوز
ان تضمر الفعل المعلل اي وحفظا من كل شيطان زيناها
بالكواكب ونحو ابتغا من قصدتك ابتغا معروفك
واعرابه قصدتك فعل ماض وفاعل ومفعول ابتغا مفعول
لاجله منصوب بقصد وهو مضاف ومعروف مضاف اليه

ومضاف الى الكاف والكاف مضاف اليه في محل جر قال ابن مالك
اذا حصلت الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
مثل قولك جئت للاكرام فجره اكثر من نصبه ومما جا فيه
منصوبا قول الشاعر

لا اقعد الجبن عن الهيجا ۞ ولو توالت زمر الاعدا ۞

والمجرد من ال بالعكس اي نصبه اكثر من جره ومنع الجزولي
الجر مع التنكير فلا يجيز قمت اجلالا لك قال الشلوبين
ولا اعرف له في ذلك سلفا انتهى ويؤيد جوازه قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا واحرمنا والباء هنا للسببية
كاللام ويستوي الامران اي النصب والجر في المضاف
قال الله تعالى لايلاف قريش وقال الله تعالى ينفقون
اموالهم ابتغاء مرضات الله قال الرضي والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يجعل لهذا

باب المفعول معه

اي الذي فعل مصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له
في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه دليل والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل
وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول
ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي حيل الحيلولة
لان

لان بين يلزم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي
فعل مصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور للموصول فتقدم ما يتعلق بالضمير
في معه فلا تغفل وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف
فبعض النحويين ذهب الى انه سماعي لا يتجاوز ما سمع منه
ونسبه جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم
لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض الا ان
السماع انما ورد به هناك وذهب الاخفش وابو علي الى كونه
قياسا قال ابن مالك وهو الصحيح وللجمهور كما قال ابو حيان
خصوصه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به
فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لعدم الادلة على
ان واو مع عطف في الاصل ولا حيث يتمحض معنى العطف
لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروجه
عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب
على غيرها الى النصب وقال وسوا صلح فيه العطف حقيقة
نحو جاء البرد والطيالسة لان المجي يصح منهما او مجازا
نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة
انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سايره وقال
المبرد والسيرافي يقاس فيما اذا كان الثاني موثرا للاول
وكان الاول سببا له نحو جا البرد والطيالسة فالبرد سبب
لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا اذ كنت السبب
في مجيئه وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي
بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين
ما يجوز فيه العطف حقيقة فيكون سماعيا **وهو** وهو
اي المفعول معه **الاسم** هذا جنس وخرج به الجملة نحو

جا زيد والشمس طالعة والفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وقيده الموضح في شرح اللمحة بنصب تشرب ثم قال ولا يكفي
الاسم تاويلا خلافا لبعضهم وقال حفيده ينبغي ان يكون ذلك
في غير نصب تشرب فهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى حكمه وقد
صرح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق انتهى
ابهم الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال في ناصبه
والصحيح ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه بواسطة
الواو وبه قال جمهور البصريين والكوفيين ثم اختلفوا
فقال سيبويه والفارسي وجماعة كالمفعول به في المعنى
فمعنى ما صنعت واباك ما صنعت بابيك ومعنى
جا البرد والطيالسة جا البرد بالطيالسة وزعم
الاخفش ومعظم الكوفيين انه نصب على الظرفية ونظروه
بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب
بعد الا وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على
الظرفية والواو في الاصل حرف لم يحتمل النصب اعطي
ما بعده اعرابه عارية اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير كما قيل في له عندي عشرة الا واحد
ان الاصل غير واحد ثم انيبت الا عن غير ونقل الاعراب
لما بعدها ولو كان الامر كما قاله هو لاجاز النصب
في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك وذهب
الجرجاني الى ان الناصب له الواو وشبهته انها مختصة
بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لاتصل بها الضمير ولم
يقع بعدها منفصلا كقوله

فكان واياها كحران لم يفق
من الما اذ لاقاه حتى تقددا

والضمير

والضمير المنصوب اذا كان عامله حرف وجب ان يتصل
به تقول انك ولا يجوز ان اياك ونقض بالا الاستثنا بينة
فانها عاملة ولا يتصل بها الضمير ورد ايضا بان الواو لو كانت
ناصبة لما احتيج الى اشتراط تقدم فعل وما يجري مجراه وبان
هذا حكم بلا نظير له لانه من حرف ناصب الا وهو
مشبه بالفعل او بما تشبه به الفعل وزعم الزجاج ان عامله
فعل مضمر فاذا قلت جا البرد والطيالسة فكانك
قلت جا البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا
في غيره وهذا يقتضي ان انه يكون المنصوب بالمحذوف
مفعولا به ويلزم على هذا القول نفي المفعول معه
اصلا وراسا وان ما يقول نحن بانه مفعول معه
يقول هو بانه مفعول به وذهب بعض الكوفيين
الى انه منصوب بالخلاف فيكون العامل معنويا على هذا
الراي والاولى احالة العامل على الفعل العمل على العامل اللفظي
ما لم يضطر الى المعنوي ورد ايضا بانه لو كان الخلاف
ناصب النصب عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم
زيد لا عمرو واللازم باطل والمراد بالخلاف مخالفة المفعول
معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة
المعطوف المشترك يدل على ذلك قول الموضح في باب
التعجب ان افعل في ما احسن زيد امثلا عند الكوفيين
اسم قال فتحته اعراب كالفتحة في زيد عندك
لمخالفة الخبر للمبتدا يقتضي عندهم نصبه واحسن
فسر المخالفة بان احسن الجاري على ضميرها لفظا انما هو
في المعنى وصف لزيد ولم يفصلوا في الفعل بين اللازم

فلا ينافي لضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال المرادي
قال الدماميني ان كانوا اخذوا الخلاف في عمل المتعدي
فيه من منع بعضهم ان يقال لضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا
فانه قد يكون ذلك لان الظاهر العطف لكونه اصلا في الواو
اذا امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعاء خلافه ولا ينافي
ذلك صحة ضربت وزيدا خالدا قاله الرضي واشترط بعضهم
ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما
في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا
معطوف اتفاقا لا مفعول معه قال وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى
اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف
فهو لانه انما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في قولك جاء زيد وعمرو
يحتمل انتصاحبهما في وقت المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل
الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا
وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لاحتمال
النصب للعطف الذي هو الاصل وجميع ما اشترط يوخذ
من مثال المص الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل
اي الذي يذكر ليدل على انه مصاحب ومشارك لمعمول
الفعل في ذلك الفعل في حين واحد سواء كان المعمول
فاعلا ففي قولك سرت وزيدا زيد مشارك للمتكلم
المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب
للمفعول معه للسير في وقت واحد اي وقع سيرهما
جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو مشارك
زيد وعمرو في السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت

واحد

واحد كذا قيل وعبارة بعضهم في تفسير المصاحبة التي يفيدها المفعول
معه والمراد بها كون المفعول معه مشاركا لمعمول الناصب
له في ذلك الفعل في وقت واحد انتهى ولا يخفى ان ذلك بنحو مات
زيد وطلوع الشمس فان الطلوع ليس مشاركا لزيد في الموت
فالاولى ان يقال الذي يذكر ليدل على انه مصاحب لمعمول
الفعل في وقت صدور الفعل منه او وقوعه عليه هذا والجواب
ان ذلك مبني على قول ابن جني والاخفش والسيرافي والفارسي
والشلوبين وابن الضائع وابن عصفور ان واو المفعول
معه لا تقع قبل ما لا يصح عطفه بل نقل ابن الباذش الاجماع
عليه فلا يجوز على هذا الراي جلس زيد والسارية الا ليسند
الجلوس الى السارية ولذا لا يجوز عندهم لا ضحك زيد
وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف بل نسب
ذلك ابو حيان الى الجمهور فقال اشترط الجمهور في ذي الواو
ان يصح عطفه فلا ينصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا
معه لانه لا يصح فيه العطف كما قاله الاخفش وتلقاه اجل
النحويين بالقبول وبه قال السيرافي والفارسي وابن جني
وادعى فيه الباذش الاجماع وخالف ابن مالك في التسهيل
فلم يشترطه وقال قد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح
عطفه خلافا لابن جني وافراد ابن جني بما ذكر معترض
لما تقدم وقال ايضا انكر ابن جني وهو بذلك انكار حقيق بدليل
استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل فكان
واياها كحران يصف رجلا مات معانق امراة لقيها
بعد فراق وبدليل انت اعلم ومالك معطوف
في اللفظ ولا يجوز ان يكون مبتدا محذوف الخبر
لان المال لا يخبر عنه باعلم وقد تؤولت هذه

المثل لحقا فاما استوى الما والخشبة فقبل لا يمتنع فيه العطف
وان لم يجز استوى الخشبة لا يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم
يجز اختصم قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز
فيها الا النصب واما سرت والنيل فلا تمتنع نسبة السير
الى النيل لامتداده وانه لا ينقاد تحرك منه جزء ولهذا صح منه
ان يقال استعير السير المجري لما اقترن بما يصح منه السير
كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض وظلالهم
كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح للاستعارة
السير المجري بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران
فانما وكان ولعلها لحركات والما لسبه انتعت باثنين
فصح العطف واما انت اعلم وما لك فقالوا الماكان النظر
في المثال يلزم في الاكثر مجي الحال على اختياره صار سوايا له
فلمسه العلم اليه مجازا وفي شرح الكافية للرضي انه لا يجوز
النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك لا تقصد به
مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصل فيه
انت اعلم بحالها لك فانت وما لك اعلم ثم خفف بحذف
معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام
القرينة على كلا المحذوفين فقولنا فانت وما لك
مثل كل رجل وضيعته كما قال واعلم جملة فعلية
من فعل مضارع وفاعله معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه والفعل ملغى اي انت وما لك
مقرونان فما اعلم لا اعلم من يقترن باعتبار اصلاحه
وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم اسم تفضيل كما فهموا
فتامل وخرج بالمنصوب المجرور بعد مع نحو جاء زيد
مع عمرو وبعد البا في نحو بعتك الدار باثاثها وعما

بعده

بعده نحو جا زيد وعمرو اذا اريد مجرد العطف وذلك
نحو الجنس من جا الامير والجيش فالجيش
مفعول معه لانه اسم منصوب ذكر لبيان من صاحب
الامير في المجي والجيش ما زاد على ثمان مائة الى اثنعشر
الاف جحفل والخميس الجيش العظيم والسرية من مائة الى
خمسمائة فاذا زاد فمنسر بنون مهملة الى ثمان مائة والفرق
السرية تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر ونحو الخشبة
من استوى الما والخشبة فالخشبة مفعول معه لانها
اسم منصوب ذكر لبيان من صاحب الما في الاستوا ومعنى
استوى الما والخشبة ارتفع الما معها اي صاحبها في ارتفاعه
اي ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى والخشبة
هاهنا مقياس يعرف قدر ارتفاعه ارتفاع الما وقت
زيادته وبينه بهذين المثالين على ان المنصوب
بعد الواو قد يجوز تقدم من ان استوى بمعنى ارتفع لا بمعنى
استقام بنا على ما علله ابن مالك من ان واو المفعول
معه قد تقع قبل ما لا يصح عطفه كما تقدم وقد يجوز في
المثال الثاني استوى هاهنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الما والخشبة فليست
الخشبة ارفع من الما وفي اوضح المسالك لابن هشام
ما ينصب للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف
كما في رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو
جا زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا اي من عدم تقدم
جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل
لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين شيئين
فاكثر ومن عدم المصاحبة في الثالث ورجحانه اي العطف

اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو لانه الاصل
وقد امكن بلا ضعف ووجوب المفعول معه وذلك
في نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع
العطف في الاول من جهة الصناعة اي لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وفي الثاني من جهة المعنى
وترجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم
وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال ونحو جئت وزيدا
لضعف العطف في الاول من جهة المعنى وفي الثاني من جهة
الصناعة اي لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما وامتناعهما
اي العطف والمفعول معه في نحو علفتها تبنا وماء باردا
وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة واما امتناع المفعول
معه فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة الاعلام
بها في الثاني ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم
على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيونا هذا
قول الفراء والفارسي ومن تبعهما وذهب الجرمي والمازني
والمبرد وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي الى انه
لا حذف وان ما بعد الواو معطوف وذلك على
تاويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول
زججن بحسن وعلفتها بانلتها انتهى قوله
فكونوا انتم وبني ابيكم الخ قال ابن مالك رحمه الله
تعالى لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون
المامورون فاذا عطف كان التقدير كونوا لهم

وليكونوا

وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود وكذا قول الاخر
اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل امره والليالیا
وقوله فلانتفاء المعية في الاول وانتفاء فائدة
الاعلام بها في الثاني مراده بالاول البيت الاول
وهو علفتها تبنا وبالثاني البيت الثاني وهو اذا
ما الغانيات واشار رحمه الله تعالى الى ان امتناع المفعول
معه على نوعين اما لان المصاحبة مفقودة كما في البيت
الاول واما لانها موجودة والاعلام بها غير مفيد
كما في البيت الثاني لان مصاحبة العيون للحواجب
موجودة معلومة والاعلام بذلك لا فائدة فيه
وهو على قول الجرمي ومن ذكر معه من باب التضمين
والزموا صحة علفتها ماء باردا وتبنا فالتزموه
محتجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر
واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون
انه قياسي والذي جرى عليه الشيخ وابن هشام انه
لا ينقاس كما سياتي وضابطه ان يكون الاول
والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه
وقال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى
فعل اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة
معنى المتضمن والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين
وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد
عيناك عنهم الى قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين
الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ولا تضموها
اليها اكلين انتهى قال العلامة الثاني السعد التفتازاني

فى حاشية الكشاف فان قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه
الحقيقى فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان فى معنى
الفعل الاخر فلا دلالة على الفعل الاخر معناه الحقيقى
وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والثانى
معناه الحقيقى مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر
بمعونة القرينة اللفظية يعنى تغلب كفيه على كذا انا
وما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا
لا تضمينا وكذا قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين
بالغيب انتهى وقال ابن جنى فى الخصائص اعلم ان
الفعل اذا كان بمعنى فعل اخر وكان احدهما يتعدى بحرف
والاخر باخر فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين
موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل فى معنى ذلك الاخر
فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه وذلك
كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
وانت لا تقول رفثت الى المراة وانما تقول رفثت
بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الافضاء
وكنت تعدى افضيت بالى كقولك افضيت الى المراة
جئت بالى مع الرفث ايذانا واشعارا انه بمعناه كما صححوا
عورو وحول لما كانا فى معنى اعورّ واحولّ وكما جاءوا
بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان فى معناه نحو قوله

وان شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه
جاء قوله وليس بتعبية ابتاعا ومنه قول الله تعالى
وتبتل اليه تبتيلا واصنع من هذا قول الهذلى

ما ان يمس الارض الا منكب ٭ منه وحرف الساق طى المحمل

فهذا

فهذا الفعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الا ترى ان معناه
كلوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه
وكذلك قوله تعالى من انصارى الى الله اى مع الله وانت
لا تقول سرت الى زيد اى معه لكن لما كان معناه من ينضاف
فى نصرى الى الله جاز لذلك ان ياتى هنا الى وكذلك
قوله تعالى هل لك الى ان تزكى وانت انما تقول
هل لك فى كذا لكنه لما كان فى هذا دعاء منه صلى الله عليه
وسلم له تقديره ادعوك ارشدك الى ان تزكى وعليه
قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عنى لما كان صرفه
عداه بعن ووجدت فى اللغة من هذا الفن شيئا
كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاء
كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شئ منه فتقبله
وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى وقال
ابن هشام فى تذكرته زعم كثير من المتاخرين منهم خطاب
الماردينى انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى
ايصير ويكون من باب ظن فاجاز حفرت وسط الدار
بيرا اى صيرت قال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح لمن وكذا
اجاز بنيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت
الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول
ابى الطيب تمضى وقد صبغ الحياء بياضها لونى كما صبغ
اللجين العسجد لان المعنى صير الحياء بياضها لونى اى
مثل لونى قال والحق ان التضمين لا ينقاس وقال
ابن هشام فى المغنى قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى
كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة منها قوله تعالى

وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ضمن معنى تحرموه فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح ضمن معنى تنووه فعدي بنفسه لا بعلى لا يسمعون الى الملا الاعلى ضمن معنى يصغون فعدي بالى واصله ان يتعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن معنى استجاب فعدي باللام والله يعلم المفسد من المصلح ضمن معنى يميز فعدي بمن وذكر ابن هشام في موضع اخر في المغني ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان واعلم ان المتضمن معنى شي لا يلزم ان يجري مجراه في كل شي ومن ثم جاز دخول الفا في خبر المبتدا المتضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم ومنع في الاختيار جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه او كل من ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان ولم يسمع من العرب الجزم الا في الشعر

فائـــدة قوله تعالى اجمعوا امركم وشركاءكم فقد امتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان جمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد فيتعين نصب شركاءكم اما على انه مفعول معه واما على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره واجمعوا بوصل الهمزة من جمع وجوز بعضهم فيه العطف بتقدير حذف مضاف واقامته مقامه اي وامر شركائكم وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان مما امتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان الايمان لا يتبوء والنص على المعية لان المراد بالدار المدينة والاية في مدح الانصار وقد تبوءوا المدينة قبل التلبس بالايمان

فوجب

فوجب ان يقدر له عامل او اعتقد والايمان والله تعالى اعلم

خاتمـــة ونسال الله تعالى حسن الخاتمة لما بعد المفعول معه من خبر ما قبله او حاله ما له متقدما في الاكثر فتقول في الخبر كنت وزيد كالاخ وفي الحال جئت وهندا ضاحكا وقد يعطى ما بعد المعطوف بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو العطف فتقول في الاول كنت وزيد كالاخوين وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة له في الضحك ايضا والا فقد تكون مشاركة له في الفعل دون الصفة المقيدة له وخالف ابن كيسان فقال لا يجوز الا مطابقة الاول فقط ودعوى القياس قبل وينبغي ان يتعين هنا اعني الجميع بالصواب ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق فلا يقال والخشبة استوى الما قال ابن مالك من حجة ان هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها العطف فروعي هذا الاصل ولا على المصاحب فلا يقال استوى والخشبة الما خلافا لابن جني فانه اجاز ان يقال استوى والخشبة الما متمسكا بانه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق … عليك ورحمة الله السلام

فليجز فيها الا ايضا محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك من كلامهم قال

جمعت وفحشا غيبة ونميمة … ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

وكلتا شبهتيه واهية اما الاولى فلان وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ ومخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه واما الثانية فالبيت من العطف لا من المفعول معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة

واما خبر كان

على
نحو كان الله غفورا رحيما وقوله واخواتها بالخبر معطوف على
كان وليس المعنى في خبر كان على العلمية بل المراد به خبر له زيادة
تعلق بكان فلا يلزم من عطف اخواتها على كان العطف
على جزء الكلمة وليس المضاف ههنا مقدرا عطفا على المضاف
الثاني اعني خبر حتى خبر كان بان يكون لفظ اخواتها مرفوعا
باقيا منه مقام المضاف في اعرابه كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان تثنية الضمير في قوله
فقد تقدم ذكرهما لا يلائمه والمراد بالاخوات في ذلك
وفيما اشبهه النظائر شبه النظائر بالاخوات لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات
ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصرح
بها واسم ان نحو ان الله غفور رحيم واخواتها بالجر اي
نظائرها ويجري هنا نظير ما تقدم فقد تقدم ذكرهما
اي خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها في ابواب المرفوعات
استطرادا عقيب باب المبتدا والخبر فاغنى ذلك عن ذكرهما
هنا تفصيلا وكذلك التوابع اي المنصوبة وقوله
فقد تقدمت هناك اي في المرفوعات تصريح
بوجه الشبه فاغنى ذلك عن ذكرها هنا تفصيلا هذا

باب مخفوضات الاسماء

باضافة مخفوضات الى الاسماء لبيان الواقع لا للاحتراز
لان المخفوض لا يكون الا الاسماء حقيقة اوقيا وبلا
وهو خاتمة الكتاب ويقال للمخفوضات المجرورات
وهي ما اشتمل على علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا فخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب
فانه

فانه لا يطلق على المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف بل من حيث كونه
مضافا اليه المخفوضات على ثلاثة اقسام اي
صادقة عليها ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر
فان قيل بقي على المصنف في ظاهر الامر مخفوضات اخر احدهما
المخفوض بسبب الجوار كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض
خرب لمجاورته للضب وان كان خرب انما هو صفة للجحر
وكان الفارسي يقول في ذلك فيؤخذ الجار بجرم الجار
والثاني المخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر كقوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
قلت هذان النوعان يرجعان عند التحقيق
الى المخفوض بالحرف والمخفوض بالاضافة والتحقيق
ان حركة الجوار ليست اعرابا وانما هي حركة مناسبة
لانهم قصدوا بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ
وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا ففي خرب
ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة
واما الثاني فهو مخفوض بحرف جر مقدر قسم
مخفوض بالحرف بدا بالمجرور بالحرف لانه الاصل وقسم
مخفوض بالاضافة ظاهر هذه العبارة في المصنف ان الاضافة
عاملة في المضاف اليه وهو احد الاقوال والثاني
ان العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب ومالك
وغيره وقد ذكر هذه الاقوال ابو حيان وغيره
والاول ضعيف واجيب بان الباء في قوله بالاضافة

بمعنى في او للسببية فتكون الاضافة سببا للجر المضاف
اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة اذ كون الشيء
سببا اعم من كونه عاملا والاعم لا يلزم صدقه بالخص
معين ويجاب ايضا بان اضافة بمعنى مضاف من اطلاق
اسم المصدر على المفعول قال الشيخ الرضي واذا ثبت ان العامل
في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي
للاعراب وذلك الاسم عمدة او فضلة والمعنى كونه مضافا
اليه العمدة والفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل
في المضاف اليه هو اللام المقدرة اذ من اول المضاف
فمن قال انه للحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل
هو المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرا
وان اضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة
الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه
وتبعين به كما ان نصب المقدرة في نحو احضر الوغى
ضعيف فاذا وقع موقعها فا السببية او واو الجمع كما يجي
في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر
برب المقدرة بعد الواو والقايل ليس بضعيف ومن
قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال
ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف متضمن
معناه لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه انه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى
الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بها كون الاسم مضافا

اليه

اليه فهذا المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى والاضافة
لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب
اي مالت واضفت ظهري الى الحائط اي املته واسندته
اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي
انجرار ثانيهما تخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قائم وما بعده نحو قام زيد وبالاخير نحو زيد الخياط
ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم واشتهر
اشكال في الاضافة بانه يلزم الدور لتوقف المضاف
من حيث هو مضاف على الاضافة وتوقف الاضافة
على المضاف ضرورة المناسبة بين المضاف والمضاف
اليه وكل نسبة متوقفة على المنتسبين وجوابه ان اريد
بتوقف الاضافة على المضاف توقفها عليه من حيث
ذاته فهو مسلم ولا دور لاختلاف جهة التوقف او
توقفها عليه من حيث كونه مضافا فهو ممنوع والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لا ان
الاول هو الذي يضاف للثاني فيستفاد منه تخصيصا
وهذا مصطلح سيبويه وابن مالك وقيل عكسه
وقيل يجوز في كل **و**قسم **مخفوض بالتبعية**
هذا القسم زاده الاخفش وهو راي عند الجمهور
فان قيل الجر بالاضافة ايضا ثابت به وهو مرجوح قلت
نعم ولكن المراد كما سبق للجر بسببها او فيها او بالمضاف

وقد يقال هذا على بعد المراد الجر بالتبعية او فيما لكنه
حينئذ الى المجرور بالحرف او بالمضاف ولا يكون قسما
ثالثا وقد تقدم في التوابع ان الصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل فيه
مقدر مثل للعامل في المبدل منه لانه على نية تكرار العامل
وكان ينبغي للمصنف ان لا يذكر الخفض بالتبعية كما لم يذكر
في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب
بها كجا زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل او يذكر الرفع
والنصب بالتبعية كما ذكر الجر بها وقد اجتمعت الاقسام
الثلاثة في البسملة وذلك لان لفظ اسم مجرور بالحرف
الذي هو البا ولفظ الله مجرور باضافة اسم اليه والرحمن
والرحيم مخفوضان بالتبعية لانهما صفتان له

فاما المخفوض بالحروف وتسمى تلك
الحروف الخافضة حروف الجر لانها تجر معنى الفعل
الى الاسم اي الى معناه وقال الرضي الاظهر انه قيل لها حروف
الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب انتهى ويسميها
الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات
لانها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وتبعيض وغيرهما
تقول جلست في الدار دلت في على الدار وعا للجلوس
وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات واسقط
المصنف من حروف الخفض خلا وعدا وحاشا لانه ذكرها
في الاستثنا فاستغنى بذلك عن اعادتها هنا واسقط
منها **لعل ومتى وكي ولولا** لغرابة الجر بها فلم يلتفت
اليها

اليها بعد ما نبه على الجر بها بقوله مخفوض بالحرف واقتصر
في التفصيل على الكثير المشهور وذلك لان لعل لا يجر
بها الا عقيل قال شاعرهم

لعل الله فضلكم علينا ... بشي ان امكم شريم

فالاسم الكريم مبتدا وجملة فضلكم خبره وفيها اذا جرت
فتح الاخر وكسره مع حذف اللام الاول ودونه ونقل الفرا
وابن الانباري الجر بها بمعنى لعل واما ان متى فالجر
بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم
اخرجها متى كمه اي من كمه قال في المغني واختلف في قول
بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال
غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابن ذويب
يصف السحاب

شربن بما البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط ثم هي اسم او حرف
جزم به ابن هشام وغيره واما كي فتجر ثلاثة اشيا
الاول ما الاستفهامية عن علة الشي نحو كيمه بمعنى لمه
والاكثر ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شي كان كذا
والثاني ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما ... يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي بمنزلة اللام جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها اي
انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر من يستحق النفع قاله
الاخفش وقيل ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما
الثالث ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت
ان بعدها والاصل كي ان تكرمني بدليل ظهورها في الضرورة

بقوله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا

ولا فى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل
كثرة ظهورها معها واما لولا فلا يجر بها الا الضمير المتصل
نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضمير مجرور بها عند سيبويه
قال فى المغنى فى ايجاب لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه
ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا يتعلق لولا بشي وموضع المجرور
بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا المخفوض عن المرفوع
كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد
اسلفنا ان النيابة انما وقعت فى الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة فى الاستقلال فاذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها
لا تخفض الظاهر انتهى الاستقلال
لا تختص الظاهر انتهى وزعم المبرد ان هذا التركيب فاسد
لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك
عنهم بقوله

ايطمع فينا من اراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن

وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى

وعد بعضهم من حروف

الجر

الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف
الجر فى القسم وليس المراد معنى الاستفهام بالصورة قال
فى التسهيل وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافا
للاخفش ومن وافقه انتهى قال ابن عقيل فى شرحه بل هو
بحرف محذوف وان كان لا يلفظ به وفى البسيط ان
هذا قول الكوفيين فاذا قلت الله فكانك قلت ابالله
وثمرة الاولين ان الواو فى القسم عوض عن البا والتا
عوض عن الواو ولا خلاف ان الجر بالواو والتا انتهى
وذهب الزجاج والرماني الى ان ايمن فى القسم حرف
جر وشذا فى ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة فى القسم
نحو م الله تثليث الميم وجعله فى التسهيل بقية ايمن
قال وليست بدلا من الواو ولا اصلها من خلافا لمن
زعم ذلك وذكر الفراء ان لات قد تجر الزمان وقرى
ولات حين مناص وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى
من والصحيح انها اسم وذكر المص الحروف التى ذكرها على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم يعبر بها عنها واما البا والكاف
والكاف واللام والواو والتا فذكرها باسمايها لوجودها

فهو يخفض مِن بكسر الميم وبناها على السكون
قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق
بينها وبين من الاسمية وذهب الكسائي والفرا
الى ان اصلها منا فحذفت الالف لكثرة الاستعمال
فهي على قولهما ثلاثية والجمهور على انها ثنائية وقال
ابن مالك لغة لبعض العرب وقال ابو حيان ضرورة
وتختص فى القسم من ومن بكسر الميم وضمها بالرب
وهي ام حروف الخفض واصلها لانها اقوى الحروف

كـ

للجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليها غيرها نحو من عند
ولتفرد بجر بله كحديث البخاري عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه يقول الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين
ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه والمعروف نصبه او
فتحة على ان في بعض طرق الحديث من بله بفتح الها
مبنية وقال في التسهيل وتنفرد من بجر ظروف
لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وعن
وعلى اسمين وتختص مكسورة الميم ومضمومتها
في القسم بالرب والتاء واللام بالله وشذ فيه من الله
وتربي انتهى قال الجاربردي وقول العامة ذهبت
الى عنده وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عندي لحن وقال الرضي وتكون من مضمومة
الميم مكسورتها بمعنى القسم ولا تدخل الا لفظ
الرب كاختصاص التا بالله وشذ دخول كل واحدة
منها معمول الاخرى نحو من ربي ومن الله وهي حرف جر
عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وقيل
المكسورة الميم مقصورة من يمين ومضمومتها
مقصورة من ايمن انتهى وبذكرها لما تقدم ولها عشرة
معان الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون
وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض
ما تحبون الثاني بيان الجنس فتكون لبيان المراد من
غيره فلا بد ان يصح تفسير ذلك الغير بما ذكر بعد
من واطلاقه عليه وعلامتها ان يصح ان يخلفها
الذي هو ان كان ما قبلها معرفة او هو فقط ان كان

نكرة

نكرة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
ونحو من تحر من زقوم اي هو زقوم والمبين بحسب الظاهر
يجوز ان يكون مذكورا مقدما ومؤخرا نحو عندي من
المال ما يكفي وان يكون مقدرا نحو كسرت من زيد يده
اي شيئا من عضو زيد ويده عطف بيان له لكن صرح
الرضي بانه اذا تاخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم
مقدر وما بعده عطف بيان فالمبين في الحقيقة
يجب ان يكون مقدما قطعا الا انه مذكورا ومقدر فا
حفظ ذلك ولا تغفل الثالث ابتدا الغاية في الامكنة
باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وفي غيرها
وخصها البصريون الا الاخفش والمبرد وابن درستويه
بالمكان وانكروا ورودها للزمان قال ابن مالك
وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا
قال ابو حيان قال لكثرة ذلك في كلام العرب نظما
ونثرا وتاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وليس المراد
بالغاية هنا نهاية المسافة قال الرضي كثيرا ما يجي
في كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية ولفظ
الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى اي جميع
المسافة والمراد بالغاية في قولهم ابتدا الغاية
وانتها الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا
ابتدا النهاية وانتها النهاية قال والمقصود من
معنى الابتدا في من ان يكون الفعل المعدى بها
شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن
الشيء الذي منه ابتدا ذلك الفعل نحو سرت من
البصرة الى الكوفة او يكون الفعل اصلا للشيء الممتد

نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج لبس ممتدا
لحصوله بالانفصال ولو باقل خطوة وليس التاسيس في الاية
حدثا ممتدا او لا اصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد
من فهي بمعنى في فال وضابطها ان يجيئ في مقابلتها
الى او ما يفيد فايدتها نحو اعوذ بالله منك اذ المعنى
التجي اليه فالبا افادت معنى الانتها انتهى ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم اي التجي الى الله منه سبحانه فكانه
يقول ابتدات بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدائه
ذلك الفعل الرابع التعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا
الخامس معنى بدل وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو ارضيتم
بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملايكة في الارض
يخلفون ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي بدلك او عندك
السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة السابع موافقة عن نحو يا ويلنا
قد كنا في غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من
ذكر الله الثامن موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفي
التاسع موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين
كذبوا العاشر التنصيص على العموم او تاكيد التنصيص
عليه فالاول نحو ما جاني من رجل فانه قبل دخول من يحتمل
نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان
ويمتنع ذلك بعد دخول من ومنه قوله تعالى ما ياتيهم
من ذكر من ربهم وقوله تعالى هل من خالق غير الله والثاني
نحو ما جاني من احد ومن ديار فان احدا وديارا
صيغتا عموم ومنه هل تحس منهم من احد وهي الزايدة
ولا يتفاوت اصل المعنى بحذفها وانما يتفاوت التاكيد

معنى

وشراحيل او لمظار نخل للعلمية كشاجم منع الصرف لقوله بربت
بمساجد وقناديل الباه وجر ومساجد مجرور وبالبا وعلامة
جره فتحة ظاهرة في اخره نيابة عن الكسرة لانه اسم
لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع وذلك لانها جمعان
والجمع فرع على المفرد وصيغتها صيغة منتهى الجموع عندهما
او انتهت اليها فلا يجاوزها فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف
غيرها من الجموع فانه يجمع تقول كلب واكلب كفلس وافلس
ثم تقول اكلب واكالب ولا يجوز في اكالب ان يجمع بعده جمع
تكسير فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزل ذلك منزلة جمعين
وقال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام
سببين وقوله لكونه لا نظير له في الاحاد وقال بعضهم
لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا
الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب
واكالب ونعم وانعام واناعيم النوع الثاني ما يمتنع صرفه
بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة
وهو اما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف
ونون او موازن للفعل او معدول اما ذو الزيادتين
فهو فعلان بشرط ان لا يقبل التا اما لان مؤنثه
فعلى كسكران او لكونه لا مؤنث له كلحيان بخلاف
نحو مصان للئيم وسيفان للطويل والياء
للتكثير الا ليه وندمان من المنادمة لا من الندم
فان مؤنثهما فعلانة واما ذو الوزن فهو افعل
بشرط ان لا يقبل التا اما لان مؤنثه فعلاء كحمراء
او فعلى كافضل او لكونه لا مؤنث له كاكمر للعظيم
الكمرة واما صرف اربع في مررت بنسوة اربع

والواو حرف عطف وقنا
ديل معطوف عليه فهو مجرور
وعلامة جره فتحة ظاهرة في
اخره لانه اسم لا ينصرف
لصيغة منتهى جمع

في مررت بنسوة اخر لانه وضع اسما واما ذو العدل
فنوعان احدهما على وزن فعال ومفعل من الواحد الى
الاربعة باتفاق وفي الباقي على الاصح وهي معدولة
عن الفاظ العدد الاصول مكررة فاصل جاء القوم احاد احاد
واحد واحد وكذا الباقي تقول مررت بسكران واحمر وثلاث
الباء حرف جر سكران مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للوصف وزيادة
الالف والنون والواو حرف عطف واحمر وثلاث
معطوفان على سكران وعلامة خفض كل منهما الفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للوصف ووزن الفعل
في احمر وللوصف والعدل في ثلاث والثاني اخر في نحو
مررت بنسوة اخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح
بمعنى مغاير واخر من باب اسم التفضيل واسم التفضيل
قياسه ان يكون في حالة تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا
نحو ليوسف واخوه احب ونحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم
الى قوله سبحانه احب اليكم فكان القياس ان يقال مررت
بامرأة اخر ونساء اخر وبرجال اخر وبرجلين آخر ولكنهم
قالوا اخرى واخر واخرون وانما خص النحويون اخر
بالذكر لان اخر فيه وزن الفعل واخرى فيها الف التانيث
المقصورة وهما اوضح من العدل واخران واخرون
معربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر
فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من
الصرف للوصف والوزن وان كانت اخرى بمعنى اخرة
نحو قالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا
لان مذكرها اخر بكسر الخاء بدليل وان عليه النشاة الاخرى

ثم

ثم الله ينشي النشاة الاخرة فليست من باب اسم التفضيل واذا
سمي بشيء من هذه الانواع بقي على منع الصرف لان الصفة لما
ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية النوع الثاني ما لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب
تركيب مزج كبعلبك وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما
فيعرب صدره بما يقتضيه العوامل في نحو عجزه بالاضافة
وقد يبنيان على الفتح وعلى اللغات الثلاث فان كان اخر
الاول معتلا كمعدي كرب وجب سكونه مطلقا تقول
مررت ببعلبك مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والتركيب
الثاني العلم ذو الزيادتين وان بدل النون لاما نحو
اصيلال في اصيلان كروان وعثمان وعمران وغطفان
واصبهان تقول مررت بعثمان الباء حرف جر عثمان
مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
الثالث العلم المؤنث ويجب منعه من الصرف اذا كان
بالتاء كفاطمة وطلحة او زائدا على ثلاثة احرف كزينب
وسعاد او محرك الوسط لفظا بخلاف دار فانها كهند
وان كانت متحركة الوسط بحسب الاصل وذلك كسقر
ولظى والعجمي كماه وجور او منقولا عن المذكر الى المؤنث
كزيد اسم امرأة ويجوز في نحو هند ودعد الصرف وتركه
وهو اولى والزجاج يوجبه وقال عيسى والجرمي والمبرد في نحو
زيد اسم امرأة انه كهند وان سمي بالمؤنث المعنوي وهو ما كان
موضوعا في الاصل لمؤنث مذكر فشرطه عند الجمهور الزيادة
على الثلاثة لفظا او تقديرا كجيل علم الصبغ فان اصله

البا ح ج بعلبك م

جعل فان لم يزد امتنع اعتبار التانيث والاوجب هذا ان
لم يستعمل في الاصل الا مونثا ومذكرا فقال الشيخ الرضي وغيره
ان استويا فبعد التسمية لمذكر جاز الامران وان كان التذكير
غالبا تعين الصرف في شرح المفصل لابن الحاجب ان كثر لمذكر فالامران
فقدم مصروف لعدم الزيادة وعقرب غير منصرف للزيادة
على الثلاثة اذا كان علمين لمذكر وان كانا علمين لمونث
امتنعا لتحقق الشرط واما الاسم الذي لم يكن مع التا ولا مونثا
معنويا اذا جعل علم مونث فان كان قبل العلمية فيه تانيث
عارض كحائض ورباب او تانيث بتاويل غير لازم كما في الجمع
المكسر نحو رجال تانيثه بتاويله بالجماعة فهو كالمعنوي وان
لم يكن فيه تانيث كزيد فممتنع قطعا بلا شرط عند سيبويه
والاكثرين فان سمي بالاقسام الثلاثة مذكر صرف قطعا
عند البصريين اما عروض التانيث في حائض فواضح واما
في رباب فلانه قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم
واما جمع المكسر الخالي عن علامة التانيث فتانيثه لاجل
تاويله بالجماعة وهو مونثا وقيل غير لازم لجواز ان يؤول
بالجمع فيكون مذكرا لقوله مررت بفاطمة وزينب
الباحرف جر فاطمة مجرور بها لنا وعلامة جرها الفتحة
نيابة عن الكسرة لانها اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث
المعنوي الرابع العلم الاعجمي والعجمة كون اللفظ مما لم
يضعه العرب لمعنى اولا بل وضعه غير العرب ابا كان
ثم استعمله العرب وشرطها ان يكون مع العلمية في لغة العرب
والعلمية ثابتة من زمان الاستعمال في العجم فلا تستعمله
العرب اولا الا علما كان له في العجم او لغيره واما ذكر من
اشتراط العلمية في لغة العجم جزم به ابن الحاجب في شرح المفصل
وصرح به

مونثا

مطلب

الواو حرف عطف زينب معطوف مبني مجرور مثلها وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لانها اسم لا ينصرف للعلمية والتانيث المعنوي م ح

وصرح به في شرح المنظومة ووافقه ابن مالك وهشام قال ابو حيان
ذهب اليه قوم وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين
على انه لا يشترط واما اشتراط العلمية في اول استعمال العرب
وبه جزم الشيخ الرضي ومن بعده وشرطها ايضا عند سيبويه
واكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتاخرون
واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين اما
تحرك الاوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة فاذا وافق
الاعجمي عربيا كاسحاق فانه مصدر اسحق فلو سمي به قاصد المعنى
المصدري فلا اعتداد بالعجمة او قاصدا اللفظ العجمي فغير
منصرف قال ابو حيان فلو جعل القصد محل عادة الناس
في التسمية بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف
الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه
ويؤيده ما يقال من ان العرب بنو ولد اسماعيل ومن كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح
انتهى وفي التاييد بذلك نظر فقد قال الشيخ ابن كثير
الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل ويقال
لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان
وجرهم وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد
اسماعيل وهو اخذ العربية من جرهم انتهى وفي حاشية
العصام فلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى
كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد صدق
شيث وعزير ولا عجب ان يقضي به العجب انتهى وقوله
وعليه الخ اعتراض على الحصر في الستة بزيادة هذين
الاسمين عليهما فانهما منصرفان وليسا منها ولهذا عبر بعضهم

على

قال الجامي واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ح ح

اعتراض عصام

البيضاوي

دونه وفي البيضاوي في تفسير سورة براءة تنوين عزير بناء
على انه عربي منصرف وترك تنوينه بناء على انه اعجمي او لغير
ذلك اشتهى فليتامل فانه اذا ثبت كل منهما في القران كما هو
قضية القراءتين وجب جوازهما فكيف يكون احدهما
مبنيا على انه عربي والاخر على انه اعجمي مع انه في الواقع
لا يكون عربيا وعجميا بل احدهما فقط وايضا شرط منع
العجمي عند ابن مالك وغيره زيادته على الثلاثة بغير
تاء التصغير فليحرر قال تعالى واوحينا الى ابراهيم
واسماعيل واسحاق ويعقوب اوحينا فعل ماض وفاعل
الى حرف جر ابراهيم مجرور بالى وعلامة جره الفتحة نيابة
عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة والواو
حرف عطف اسماعيل واسحاق ويعقوب معطوفة على
ابراهيم وعلامة خفض كل منها الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة الخامس الموازن للفعل

العلم

والمعتبر من وزن الفعل انواع احدها الوزن الذي
يخص الفعل كخضم لمكان وشمر لفرس وذيل لقبيلة وكانطلق
واستخرج وتقاتل اعلاما الثاني الوزن الذي الفعل
به اولى لكونه غالبا فيه كاثمد واصبع وابلم اعلاما فان
وجود موازنها في الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب
وكتب الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا
بزيادة تدل في الفعل ولا تدل في الاسم كافكل واكلب علم فان الهمزة
فيهما لا تدل وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب
واكتب دالة على المتكلم ويشترط ان يكون الوزن لازما
باقيا غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالاول نحو امرئ
علما فانه في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب

فلم

فلم يبق على حالة واحدة وبالثاني نحو رد وقيل وبيع فان
اصلها فعل ثم صارت بمنزلة قفل وديك فوجب صرفها
ولو سميت بضرب مخففا من ضرب انصرف اتفاقا ولو سميت
بضرب ثم خففته انصرف ايضا عند سيبويه وخالفه
المبرد لانه تغيير عارض وبالثالث نحو البب بالضم
لبب علما لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن
وخولف لوجود موازنه ولا بوثر وزن هو بالاسم
اولى ولا وزن هو فيهما على السواء تقول مررت
باحمد الباء حرف جر احمد مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة
نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية ووزن
الفعل السادس العلم المختوم بالف الالحاق والف
التانيث بان الف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين
ولا تاء التانيث والف الالحاق يقبلهما ويقبل احدهما
وقد استعمل بعض الاسماء منونا وغير منون فتجعل
الفه اذا نون للالحاق واذا لم ينون للتانيث
ومنه قوله تعالى ثم ارسلنا رسلنا تترا منونا وغير
منون والف التكثير كما في قبعثرى كالف الالحاق
السابع المعرفة المعدولة وهي خمسة انواع احدها
فعل في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وبتع فانها
معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد ومعدولة
عن فعلاوات فان مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء
وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على
فعلاوات كصحراوات الثاني سحر اذا اريد به
سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا بعينه واستعمل
ظرفا مجردا عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة

المقصور كمعطى وارطى علم وملحق بمعنى الالحاق

محاواه

١١

نحو السحر وخرج بالقيد الاول المبهم نحو نجيناهم بسحر وبالثاني المعين
المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب
السحر وسحر ليلتنا وبالثالث نحو جئتك السحر او سحر يوم الجمعة
الثالث فعل علما لمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة
ظاهرة غير العلمية نحو عمر فانهم قدروه معدولا لان العلمية
لا تستقل بمنع الصرف مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل
كغدر وجمع واما طوى في منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث
باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه قد امكن غيره فلا وجه
لتكلفه ويؤيده انه يصرف باعتبار المكان الرابع فعال
علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة تميم فانهم يمنعون صرفه
فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة وقال المبرد للعلمية
والتانيث المعنوي كزينب فان ختم بالراء كسفار اسما لماء وكوبار
اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم وقد اجتمعت اللغات
في قوله

ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار

واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال كقوله

اذا قالت حذام فصدقوها ... فان القول ما قالت حذام

امس ع

الخامس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك والظاهر
ان التقييد باليوم المذكور للغالب لانه الغالب في ارادة
المعين ويؤيد ذلك تعبير ابن هشام في الشذور بقوله
اذا اريد به معين ولكن قال في شرحه اذا اريد
به معينا وهو اليوم الذي قبل يومك ولو اريد به يوم
معين من الايام الماضية كان يراد به اليوم الذي
يليه اول الشهر الماضي لم يبعد ان يكون حكمه حينئذ حكم
ما لو اريد به اليوم المذكور ولم يضف ولم يعرف بالالف

واللام

واللام ولم يقع ظرفا فقال بعض تميم يمنع صرفه مطلقا لانه معدول
عن الامس كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
ياكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا وجمهورهم يخص ذلك
بحالة الرفع كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس
والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا على تقدير تضمنه لمعنى
اللام قال ومضى بفصل قضائه امس واتفقوا في مجروره فان
اردت بامس يوما من الايام الماضية مبهما او عرفته بالاضافة
او بال فهو معرب اجماعا وان استعملت المجرد المراد به معين
ظرفا فهو مبني اجماعا **وللجزم علامتان** فصله ولم يقتصر
على التفصيل لما تقدم **السكون** وهو عدم الحركة **والحذف**

العلة جم

نيابة عن السكون وهو حذف النون وحذف حرف فان قيل
لو قال وللجزم الحذف لشمل السكون الذي هو حذف الحركة وحذف
النون وحذف حرف العلة قلت انه اراد التصريح بالمقصود
والاحتراز عما قد يوهم خلافه فانه لو قال وللجزم الحذف
ربما توهم اختصاصه باحد القسمين والتصريح بالمقصود والاحتراز
عن توهم خلافه من المقاصد المعتبرة والاغراض المشهورة **فاما
السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الاخر**
وهو ما ليس في اخره حرف علة وهو الالف والواو والياء
يجمعها قولك واي بشرط ان لا يتصل باخره الف الاثنين
ولا واو الجماعة ولا ياء المخاطبة بقرينة المقابلة بالافعال التي رفعها
بثبات النون نحو لم يضرب فعل مضارع لقبوله لم مجزوم

زيد لم يضرب

بلم وعلامة جزمه السكون لانه صحيح الاخر لم يتصل باخره شيء
واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون الذي
هو حذف الحركة لان حروف العلة لضعفها بسكونها
قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل لتسلطه على الحركات

في الفعل المضارع المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل اسم فاعل من اعتل اي مرض وهو ما اخره الف او واو او يا نحو لم يغز زيد ولم يخش ولم يرم لم حرف نفي وجزم وما بعده مجزوم به وعلامة جزمه حذف اخره وهو الواو من يغزو والالف من يخشى والياء من يرمي نيابة عن السكون لانه معتل الاخر لم يتصل باخره شي وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفه انتهى وقد يقال هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع قال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف فلا لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه القياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لالا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة انتهى وما ذكره من ان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع ممنوع وما المانع من ان يحذف ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع وكذا قوله الاعراب زائد على ماهية الكلمة ممنوع وهو منتقض باعراب نحو الاسما الخمسة وكذا قوله لا يحذف الاصلي الخ ممنوع وما المانع من حذف الاصلي كما جاز جعل الاصلي اعرابا كما في الاسما الخمسة ومما يدل على ان

الحذف

هنا ليس لتمييز المرفوع عن المجزوم انهم لو اعتبروا التمييز المنصوب عنه ايضا فانه مشتبه بالمجزوم ولو اعتبروا التمييز بينهما بالعامل لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظي والاخر معنوي الا ان يقال قد يبطل حذف العامل واما عدم حذف هذه الحروف في نحو قوله هجوت زبان ثم جيت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعي وقوله الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله

اذا العجوز غضبت فطلقي ولا ترضاها ولا تملقي

فضرورة عند الجمهور ولغة لبعض العرب عند بعضهم وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينئذ فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لان الضمة قد تظهر على الواو والياء في الشعر فيكون علامة الجزم على هذا سكون الواو والياء وقيل الضمة المقدرة وتظهر فائدة الخلاف كما قال ابو حيان في الالف فعلى الاول لا يجوز اقرارها اذ لا ضمة فيها ظاهرة وعلى الثاني يجوز وتشهد قوله ولا ترضاها ولا تملق وجملة لا اول على الحال او الاستيناف وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات والحروف الموجودة حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها قال ابن جني في سر صناعة الاعراب واعلم ان العرب قد تشبع فتحدث بعدها واوا وانشد ابو علي رحمه الله تعالى

واني حوث ما يسري الهوى بصري من حوث ما سلكوا ادنو فانظور

فاشبع ضمة الظا فولد بعدها واوا وقد يتوجه على هذا عندي قول الشاعر هجوت زبان ثم جيت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعي فكانه اراد لم تهج فحذف الواو

و

للجزم نحو اشبع ضمة الجيم فنشات بعدها واو ويجوز ايضا
ان يكون ممن يقول في الرفع هو يهجو فيضم الواو ويجريها
مجرى الصحيح فاذا جزم سكنها فيكون علامة الجزم على هذا
القول سكون الواو ومن يهجوا كما اسكن الاخر يا في موضع الجزم
فقال الم يا تيك والانبا تنمي بما لاقت لبون بني زياد
فكانه ممن يقول هو يا تيك وقد استعمل ابو تمام وان كان
محدثا ما ذكرناه من اشباع الضمة حتى نشات بعدها واو
وذلك قوله يقول فيسمعوا ويمشي فيسرعوا ويضرب
في ذات الاله فيوجع قالوا ولو اللفظ اهل العربية يسمعوا
انما هو اشباع ضمة العين وذلك ان البيت لا يقفى ولا يصرع
في وسط المصراع الاول فاثبات الواو بعد عين يسرع فواو الاطلاق
وذلك ان البيت مقفى والبيت اذا كان مقفى ومصرعا يجري
على عروضه ما يجري على ضربه وهذا ابين من حال
التضريع والتقفية انتهى واجيب عن مذهب الجمهور
عن الاية الاولى بان الواو للاستيناف اي وانت لا تخشى
او عطف عليه والالف فيه للاطلاق كقوله وتظنون
بالله الظنونا او حال بالواو والمعنى ولا تخشى الغرق
وعن الثانية بان من موصولة واسكان يصبر لتوالي الحركات
انما هو تخفيف حركة الرفع وما يشعركم باسكان الراء
وهو فصيح وان كان قبلها الوصل بنية الوقف او عطف
على المعنى اي معنى من اي على توهم ان من شرطية ويتقي
مجزوم معها لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها
ولحقه الثاني بعدها ومحل ما ذكره المصران المرتكب حرف
العلة بدلا من همزة فان كان بدلا من همزة كيقرا ويوطوا
ويقري فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال

فيابى

بد

مثلا

ابقاه

فيابى لكون الهمزة ساكنة ويمتنع حذف الحرف المبدل من الهمزة
لاستيفا الجازم مقتضاه من حذف الحركة وان كان قبله
فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متعاصية بالحركة ويجوز حينئذ
مع الجازم الاثبات لحرف العلة المبدل بناء على عدم الاعتداد
بالعارض الذي هو الابدال العروض الابدال وهو الاكثر
في كلامهم وعليه الاكثرون والحذف له بناء على الاعتداد
بالعارض وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره
ابن عصفور **والافعال التي رفعها بثبات النون** اي
بالنون الثابتة فاضافة ثبات الى النون من اضافة الصفة
الى الموصوف وهي الافعال التي اتصل بها ضمير تثنية
او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تقوما ولم تقوموا
ولم تقومي مجزوم وعلامة جزمه حذف النون نيابة
عن السكون لانه من الافعال الخمسة وكل من الالف والواو
والياء فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب

فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة
الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد
فالمعنى هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة
فاصلة لما بعدها عما قبلها لتميز بها عنها ومفصولة
منها وهو معرب خبر مبتدا محذوف وقيل ان ذكر
بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرا ساكنا كهذا الفصل
وفيه نظر لان مقتضى البنا هنا ليس الا عدم التركيب
على ما ادعاه وهو ممنوع لان التركيب وان فقد مع
ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع
ولا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ
التنبيه وما اشبهه كلفظ الفصل في حكمه المذكور ويقرا

تقوما ولم تقوموا ولم تقومي ... بغي وجزم وكل منها ...

بالتنوين وتركه وبالوقف على سبيل التعداد المتزاحم فعليه
لا اعراب له وعلى الاولين خبر مبتدا محذوف كما تقدم لكنه
على الثاني مضاف الى ما بعده بتقدير مضاف اي هذا
فصل بيان **المعربات** اي طبيعة المعربات من حيث
هي فلا يرد ان المقسم المعربات وكل معرب اما معرب
بالحروف او معرب بالحركات فيلزم انقسام الشي
الى نفسه والى غيره وذلك لان المقسم طبيعة المعربات
من حيث هي من غير ملاحظة كونها معربة بالحركات او معربة
بالحروف وان لم تخل في الخارج عن احدهما **قسمان** فصله
ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم وفيه الاخبار بالمثنى عن
الجمع اما لان المراد بالمعربات الجنس او لان كل قسم متعدد
فالمثنى جمع في المعنى **قسم يعرب بالحركات** اي وجودا
او عدما فشمل المعرب بالسكون **وقسم يعرب بالحروف**
اي وجودا او عدما فشمل المعرب بالحذف فلا يرد انه بقي
قسمان وهما المعرب بالسكون والمعرب بالحذف والحروف
الالف والواو والياء والنون وذكر المصنف في هذا الفصل
حاصل ما تقدم على عادة المتقدمين لتمرين المبتدي
اي ليمرنه اي ليعوده فيما تعلمه **فالذي يعرب** فصل ٤
بالحركات اربعة انواع ولم تقتصر على التفصيل
محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل وزاد لفظ
انواع للتاكيد والمبادرة الى بيان ان المراد الانواع لا الافراد
الاسم المفرد وجمع التكسير اي غالبا وجميعا لانها
لحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم وتقدمت اشارة
الى ذلك **وجمع المونث السالم** مفرده من التغيير
غالبا **والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شي**

والمراد

والمراد بالشي الذي نفي اتصاله بالفعل الف الاثنين
وواو الجماعة وياء المخاطبة **وكلها** اي مجموع الانواع
الاربعة بقرينة قوله وخرج عن ذلك الى اخره فلا ينافي
تخلف بعض الاحكام في بعضها ويصح ان يراد به جميعها
ولا يضر تخلف بعض الاحكام الذي ذكره المص بقوله
وخرج عن ذلك الى اخره لان العام المخصوص عند ابن
السبكي عمومه مراد تناولا لا حكما ويجوز ان يراد به
الجميع بالنسبة لقوله ترفع بالضمة فانه لم يخرج عنه
شي والمجموع والجملة بالنسبة لما بعده فيكون مستعملا
في معنيين **فان قلت** ما الفرق بين الكلي والكل والكلية
والجزء والجزي والجزيية قلت قال الاسنوي في التمهيد
اما الكلي بالياء في اخره فهو المعنى الذي يشترك فيه
كثيرون كالعلم والجهل والانسان والحيوان فاللفظ
الدال عليه يسمى مطلقا والجزي قسيمه كزيد وعمرو
واما الكل فهو المجموع من حيث هو مجموع ومن ذلك اسما
الاعداد فان ورد في النفي او النهي صدق بالبعض لان
مدلول المجموع ينتفي به ولا يلزم نفي جميع الافراد ولا النهي
عنها فاذا قال ليس له عندي عشرة فقد يكون عنده
تسعة بخلاف الثبوت فانه يدل على الافراد بالتضمن
والجزء بعض الشي واما الكلية فهو ثبوت الحكم لكل واحد
بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام
ويقابلها الجزيية وهي الثبوت لبعض الافراد فاذا قال
كل رجل يشبعه رغيفا غالبا صدق باعتبار الكلية دون
الكل او كل رجل يحمل الصخرة العظيمة فبالعكس انتهى
ترفع بالضمة نحو يضرب زيد ورجال ومومنات

مطلب الفرق بين الكلي والكل والكلية الخ

ابع

٢

بلغ

لقبوله السين مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضمة لانه مضارع لم

جاعل

يضرب فعل مضارع لم يتصل باخره شي ظاهر في اخره زيد فهو
مرفوع وعلامة رفعه ضمة لانه اسم مفرد ظاهرة في اخره
الواو حرف عطف رجال معطوف على زيد فهو مرفوع
مثله وعلامة رفعه ضمة لانه جمع تكسير ظاهره
في اخره مومنات معطوف ايضا على زيد فهو مرفوع مثله
وعلامة رفعه ضمة لانه جمع مونث سالم ظاهرة في اخره
وتنصب بالفتحة نحو لن اضرب زيدا ورجالا لن حرف
نفي ونصب واستقبال اضرب فعل مضارع لقبوله السين
منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة لانه مضارع لم
يتصل باخره شي ظاهرة في اخره **وتخفض بالكسرة**
نحو مررت بزيد ورجال ومومنات مررت فعل ماض
وفاعل البا حرف جر زيد مجرور بالبا وعلامة جره
كسرة لانه اسم مفرد منصرف ظاهرة في اخره مومنات
معطوف على فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة
لانه جمع مونث سالم ظاهرة في اخره **وتجزم بالسكون**
نحو لم اضرب لم حرف نفي وجزم اضرب مجزوم بلم وعلامة
جزمه السكون لانه مضارع صحيح الاخر لم يتصل باخره
شي **وخرج عن ذلك** اي المذكور من الرفع بالضمة
والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون
ثلاثة اشيا فصله ولم يقتصر على التفصيل لما تقدم
واشيا عند المحققين كالخليل وسيبويه وزنه لفعا
لانهم وجدوه ممنوع الصرف بغير علة فقدروا
فيه القلب ليكون اصله شيا على فعلا كحمرا فلا ينصرف
لالف التانيث وان كان اسم جمع لا جمعا لشي وقال
الكسائي انه افعال جمع لشي كشيخ واشياخ وانما

في اخره رجال معطوف على زيد فهو مخفوض مثله وعلامة خفضه كسرة لانه جمع تكسير منصرف وصحح ظاهرة صح

مطلب اشيا ممنوع الصرف بغير علة

منعت

منعت الصرف بغير علة لكثرة استعمالهم لها لاشبهت
بفعلا ورد بانه يلزم منه منع صرف ابنا واسما ايضا
بغير علة مع ان اشيا تجمع على اشاوي وافعال لا يجمع
على فاعل قال الجوهري واصل اشاوي اشايي اي با
لتشديد فقلبت الهمزة يا فاجتمعت ثلاث يات فحذفت
الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واوا
وتجمع ايضا على اشاوات واشاوا وكلها دليل على ان مفردها
فعلا لكن قال صاحب القاموس اصل اشاوي اشايي
بثلاث يات قال وقول الجوهري اصله اشائي بالهمزة
غلط لانه لا يصح همز اليا الاولى لانها اصل غير زايدة
كما تقول ابيات اثابيت فلا تهمز اليا التي بعد الالف
وقال الفرا انها افعا واصلها فعلا لان اصل شي
كبين ولين فخفف هذين لم تجمع على فعلا كاهينا والينا
فصار اشيا فحذفت الهمزة الاولى وهي لام الكلمة تخفيفا
كراهة اجتماع همزتين بينهما الف فوزنها افعا ورد بانه
لو كان اصل شي شيا لكان الاصل كثير استعمالا من بين مخففا
وبان حذف الهمزة في مثل اشيا غير ثابت وما علل به
حذفها غير مألوف وبان تصغير على اشيا يمنع من ذلك لان
جمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم يكن لمفرده جمع قلة
وجب الى المفرد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة رده
وبانها تجمع على اشاوي وغيرها مما مر ولا يلزم المحققين
شي من ذلك لان منع صرفها لالف التانيث وتصغيرها
على اشيا لانها اسم جمع لا جمع كما مر وجمعها على اشاوي
لانها اسم على فعلا فتجمع على فعالي كصحرا وصحاري
غايته انه يلزمهم القلب وهو كثير هنا وللفرا ان يجيب

كما ان بينا مشددا اكثر استعمالا من بين مخففا صح

عن الاول بان بينهما فرع وانما كثر استعماله لخفته
جمع المونث السالم برفع السالم صفة للجمع وتقدم ما فيه
اي ما يصدق عليه جمع المونث السالم لا لفظه ينصب
بالكسرة نيابة عن الفتحة وانما نصب بالكسرة حملا
للنصب فيه على الجر لئلا يلزم مزية الفرع الذي
هو جمع المونث السالم فان قيل المزية لازمة بعد لان
الاصل معرب بالحركات والفرع معرب بالحروف
قيل المزية بكون اعراب الفرع بالحروف محتملة ضرورة
لعدم الحرف الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل
حيث يوجد في اخره احرف علة صالحة لا قامتها مقام
الحركات او بقال الاعراب بالحروف في الجموع صار اصلا
ممهدا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحرف ايضا
فرع واعطا الفرع حكم التناسب اصل ممهد معتبر عند
فصار الاعراب بالحركة لانه فرع فيهما وما ذكر من ان الكسرة
حال النصب كسرة اعراب هو ما عليه الجمهور وقال
الاخفش والمبرد انها كسرة بنا وهذا واجاز الكوفيون
نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وهشام منهم نصبه
بالفتحة ان حذفت لامه ولم ترد كلغات وثبات
فان ردت في الجمع كسنوات وعضوات نصب بالكسرة
ووافقهم الفرا واثبات انفروا فعل امر مبني على حذف
النون نيابة عن السكون لاتصاله بواو الجماعة الواو
فاعل في محل رفع ثبات حال من الواو فهو منصوب
وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه
جمع مونث سالم والاسم الذي لا ينصرف
اي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة

نيابة

هو جمع المونث السالم على الاصل الاعراب

نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها الباحرف جر
احسن مجرور بالبا وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
لانه اسم لا ينصرف للوصف ووزن الفعل واذا دخلته
ال او اضيف جر بالكسرة على الاصل كما تقدم والفعل
المضارع المعتل الاخر اي ما يصدق عليه الفعل المضارع
المعتل الاخر وهو ما اخره الف او واو او يا يجزم بحذف
اخره نيابة عن السكون نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم
والذي يعرب بالحروف وهي الواو والالف والياء والنون
اربعة انواع فصله ولم يقتصر على التفصيل وزاد لفظة
انواع لما تقدم فان قيل يرد عليه الملحقات الاتي بيانها
قلت لا يراد اصلا لانه ليس في عبارته حصر التثنية
ما يصدق عليه التثنية في لغة لما سياتي من ان فيه
لغتين يعرب فيهما بالحركات ويقال له المثنى والاحاجة
لنا ويلحقا بالمثنى لانها صارت اسما لما تقدم ويلحق بالمثنى
في اعراب الفاظ تسميه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط
المثنى منها ما يراد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين
لان المعنى كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله
ومهمهين قد قطعت مرتين اي مهمه بعد مهمه
وهذا النوع يجوز فيه التجريد والعطف كقوله
لكذي بنا تجب افني عمرهما حنس وحنس وتاويب
ومنها ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى واصلحوا بين
اخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار
كذا ذكره وما قبله ابن مالك ونوزع فيهما بامكان
كونهما مثنيين حقيقة قال ابن هشام والتحقيق
ان هذا النوع وما قبله من المثنى وان اطلاق الاول

اي ما يصدق عليه التثنية حقيقة او حكما

اذ البصر لا ينقلب خاسيا وهو حسير من كثير ترددات

وتاويب

على الاكثر من اثنين مجاز يعارض فلا يخرجه عن تسميته
مثنى واما الثاني فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سواء كان
من جنس المفرد او الجمع ومنها ما لا يصلح للتجريد فمن ذلك
ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين
والحصنين ومن ذلك اثنان واثنتان وثنتان في لغة
تميم سواء افردت نحو من الابل اثنين او اضيفت نحو جاء
اثناك او ركبت نحو قبضت منه اثنتي عشرة قضيبا وقيل
انهما مثنيان حقيقة والاصل اثن ومن ذلك ثنايان
لطرفي العقال ومذروان لطرفي الالية والقوس وجا
نبي الراس وقيل طرفا كل شيء فانه لم يستعمل مفردها ومنها
ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه في الحالين ومنها
ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل
التغليب كالابوين للاب والام والقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر وهذا النوع مسموع يحفظ ولا
يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول
وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة
الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحران ومنها
ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط ان يضافا
الى ضمير نحو رأيت كليهما وكلتيهما فان اضيفا الى ظاهر
كانا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة ومن
العرب من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير في الاعراب
بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا وعزيت لكنانة
ومنهم من يجعلهما بالالف في الاحوال كلها ويعربهما
بحركات مقدرة على الالف في الاحوال كلها وذهب
الكوفيون الى ان لفظهما مثنى واصلهما كل بدليل

سماع

وبعضهم اثنتي عشرة نقيبا ه

نحو حوالينا وانه وان صلح للتجريد لا يختلف معناه ٩٩

سماع مفرد كلتا في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة
واجب بان حذف الالف للضرورة وعلى الاول
يجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال الله
تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها وقال الشاعر كلاهما
حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ومنها
ما دل على مفرد نحو الابهرين ورأيتين قال ابن مالك
ويندر هذا الاستعمال اي الاعراب كالمثنى في متمحض
الافراد كقوله على جودا القطع المعزاها حوام السرج في
خيل سراع تبتغي الاثر وهو عرف مجاز قال ابن هشام والذي
يظهر ان النحاة اذا اطلقوا المثنى في باب الاعراب
ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ليدل على اثنين
واستعماله لغيره مجاز هذا وقال ابن مالك هذه الكلمات
يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة فان اطلق عليها ذلك
فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى
فالاولى ان يقال اسما تثنية كما يقال اسم الجمع وما ذكره
من اعراب التثنية والجمع بالحروف هو مذهب جماعة
واختاره جمع محققون كابن الحاجب وابن مالك
وذلك لان الحركات استوفتها الآحاد وفي آخرهما
ما يصلح ان يكون اعرابا من حروف المد وانما اعربا
هذا الاعراب المعين لان الالف والواو جلبا قبل
الاعراب علامة للتثنية والجمع لمناسبة الالف لخفته
لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع فلما
ارادوا اعرابهما جعلوا الالف والواو لاسبق الاعراب
وهو الرفع لانه علامة العمدة فلم يبق من حروف
اللين الا الياء فحكي بالقيام مقام الحركات الا انها للجر والنصب

مخطوطات الرياض

فيهما والجر اولى بها فقلبت الالف والواو يا في الجر فلم يبق للنصب
حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات
بخلاف الرفع وذهب قوم وعزي الى سيبويه الى انهما معربان
بحركات مقدرة على تلك الحروف لان اصل الاعراب [illegible]
هذه الحروف بضعف هذا القول قال غيره لا وجه
لتقدير الفتحة في (الياء) لخفتهما بدليل رايت القاضي واخرون
منهم الاخفش والمبرد والمازني الى انهما معربان بحركات
مقدرة على ما قبل تلك الحروف كالدال في الزيدان
والزيدون والزيدين ورده ابن مالك بان هذه
الاحرف تكملة للاسم لانها زيدت لمعنى كهاء التانيث
فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب ولو كان مقدرا على ما
لم يحتج الى تغييرها كالمقصور وبان الاعراب انما جيء به
لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا
يعدل عنها **وجمع المذكر السالم** برفع السالم صفة للجمع كما ضبطه
بعضهم ولكن جوزه بعض المشايخ جره صفة للمذكر لانه
الموصوف بالسلامة حقيقة اي ما يصدق عليه جمع
المذكر السالم حقيقة او حكما والحق به في الاعراب
الفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد السماع
ولم يتعد منها صفات للبارئ تعالى وهي قوله تعالى
نحن الوارثون والقادرون والماهدون وانا الموسعون
فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اطلاق
الاسما عليه تعالى توقيفي ومنها عشرون وتسعون
وما بينهما من العقود وهي اسما جموع لا جموع كما قيل
لانها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك في الجموع
ولانه لو كان عشرون جمع عشرة فالثلاثون جمع ثلاثة

صح

ثلاثة صح اطلاق عشرين على ثلاثين لانه ثلاثة
مقادير الثلاثة وعلى هذا قاس البقية ومنها عالمون
بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم بفتح اللام لا جمع له لان
العالم عام لما سوى الله تعالى وصفاته لانه ما سوى
ذات الله تعالى وصفاته والعالمون خاص بالعقلا
وليس من شان الجمع ان يكون اقل دلالة من مفرده ولذلك
ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب
يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين
هكذا قاله ابن مالك وتبعه ابن هشام وذهب غيره
الى انه جمع لعالم فقيل يراد به العقلا خاصة وقيل
يراد به العقلا وغيرهم وفي الصحاح والعالمون
اصناف الخلق وهو يدل على انه ليس مختصا بالعقلا
وقيل ان عالمون مبني على فتح النون لا معرب لانه
لم يسمع الا ملازما اليا ورد بقوله تنصفه البرية
وهو شام ويلفى العالمون له عيالا • ومنها اهلون
وهو جمع اهل واهل ليس بعلم ولا صفة واعترض بانه
صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان الكلام
في الاهل لا بمعنى المستحق للشي ولو سلم ان الكلام في الاهل
بمعنى المستحق للشي فهو لا يقبل التا المقصود بها التا
نيث ولا يدل على التفضيل كما هو شرط قال تعالى
شغلتنا اموالنا واهلونا انما نطعمون اهليكم
ومنها وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير وهو
اسم جنس لا علم ولا صفة ومنها بنون وابون واخون
وهنون وذوو ووجه شذوذها انها غير
اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم

حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي
ان يمتنع لان القياس اباه وجمع اب واخوانه كذلك
شاذة فلا يقاس عليه وعن ثعلبة انه قال في ابون
وقين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذوا جريت
على حد التثنية من رد الها الى حوحمتا الاصلية حذرا من
من الاستثقال واما الباقي فخالفت التثنية حيث
حذفت لامها وان لم ترد لا لتقائها ساكنة مع حرف
الاعراب فكذا ابن حيث حذف همزة العوض من الكلام
لرد اللام حينئذ ثم حذفها لما ذكر وعادت فتحة ابنا
التي هي الاصل ومنها اولو وهو اسم جمع ذو بمعنى اصحاب
قال تعالى ولا يأتل اولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا
اولي القربى لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا
الناهية وعلامة جزمه حذف اخره وهو بنا به عن
السكون لانه معتل الاخر والواو فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو المحذوفة لا لتقاء الساكنين بين الواو
واللام وهو مضاف والفضل مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة ظاهرة في اخره والسعة معطوف على الفضل
فهو مجرور مثله وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره
ان حرف مصدر ونصب واستقبال يؤتوا فعل مضارع
لقبوله السين منصوب بان وعلامة نصبه حذف
النون لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع
اولي مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا
المحذوفة لا لتقاء الساكنين اليا واللام نيابة عن الفتحة
وهو مضاف والقربى مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر

وقال

وقال تعالى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب ان حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر في حرف جر ذلك
اسم اشارة في محل جر بفي والجار والمجرور في محل رفع
خبر ان مقدم على اسمها اللام لام الابتدا ذكرى اسم ان مؤخر
منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع
من ظهورها التعذر اللام حرف جر والي مجرور باللام
وعلامة جره اليا المحذوفة لا لتقاء الساكنين بين
اليا واللام الالباب مضاف اليه فهو مجرور وعلامة
جره كسرة ظاهرة في اخره ومنها ارضون بفتح الرا
قال ابن هشام ويجوز اسكانها في الشعر وعبارة غيره
وحكي اسكانها جمع ارض بسكونها وهي مؤنثة واسم جنس
لا يعقل قال الشاعر ٥ لقد ضجت الارضون اذ قام من بني
٥ ٥ ٥ سداد خطيب فوق اعواد منبر ٥٥
ومنها سنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وبابه وهو
كل ما كان جمعا لثلاثي حذف لامه وعوض عنها ها
التانيث ولم يجمع جمع تكسير فان سنة ثلاثي حذفت
لامه وهي الها او الواو اذ اصله سنه او سنو وعوض عنها
ها التانيث ولم يجمع جمع تكسير وذلك كعضين جمع عضة
اصلها عضه بالها من العضه وهو الكذب والبهتان
ويؤيده تصغيره على عضيهة وقيل اصله عضو من عضيته
تعضية اذا فرقته ويدل له جمعه على عضوات وكعزين
جمع عزة وهي الفرقة من الناس اصلها عزي وكثبين
جمع ثبة وهي الجماعة اصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت
اي جمعت بخلاف الرباعي وثلاثي لم يحذف منه شي كتمرة
او حذف فمنه غير اللام كعدة وزنة واستثنى ابو حيان

م يعني بعرب بالحركات

ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعدة وزنة فانه يقال لهما
عدون وبخلاف ما لم يعوض من لامه شي كيد ودم او عوض
منها همزة الوصل كاسم وابن او التا لا الهاء كاخت وبنت او كسر
كشفة وشفاة فانهما كسرا على شفاه وشياه واصل شاة شوهة
كصحفة فلما تقدمت الواو والهاء لزم انفتاحهما للفتحة فانقلبت
الواو الفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض
منها ها التانيث واصل شياه شواه فقلبت الواو يا لانكسار
ما قبلها فصار شياه واصل شفة شفهة حذفت لامها
وهي الهاء ايضا وعوض منها ها التانيث ودليل ان لامها
ها تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه
وشفاه لان التكسير والتصغير يردان الاشيا الى
اصولها فلا يجمع شي من ذلك هذا الجمع ثم اذا جمع هذا الثلاثي
المستوفي للشروط فان كانت فاؤه مكسورة سلمت غالبا
كمائة ومئين وعضة وعضين ورئة ورئين وعزة
وعزين وقد نص نقله الصغاني عزين بالضم وان كانت
مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد نص حكى ابن مالك
سنون بالضم وان كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة
وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة اهل الحجاز
وعليا قيس واما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الاعراب في النون
ويلزم اليا قال ارى مر السنين اخذن مني ثم الاولون
يتركونه بلا تنوين والاخرون ينونونه فيقولون في
المنكر —— اقمت عنده سنينا
قال متى ننج حبوا من سنين ملحة
وقال ألم نسق الحجيج سلي معدا
سنينا ما نعد لنا حسابا

قال

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون واخواته
لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لحاقها في الاعراب
بالحركات كسنين واباه ابو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع
على جهة الشذوذ وآخرون من العرب من يلزمه الواو ويجريه
على النون كزيتون قال في البسيط وهو بعيد من جهة
القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في الجمع على النون
اجراله مجرى المفرد وقد يقال شياطون لتشبيه الزيادة في
التكسير فيه بزيادة في الجمع السالم فينقل من الاعراب بالحركات
الى الاعراب بالحروف قال ابو حيان وهو من التشبيه البعيد
الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبيه بجمع معائش ومصائب
ومن هذا قراءة الحسن وما تنزلت به الشياطون **والاسما الخمسة**
اي مما يصدق عليه الاسما الخمسة لانفسها في اللغة المشهورة بشرط
ان تكون مفردة مكبرة مضافة الى غير يا المتكلم ولو تقديرا
عند ابن مالك ومن تبعه قال العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا
اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوي ثبوته فابقي
المضاف على حاله قيل ينبغي او مشبهة بالمضاف وذلك لان
ما يقول ابن مالك في لا ابا لزيد ولا اخالي ان الظرف صفة
وان الاسم معرب لانه شبيه بالمضاف ولا يخفى ان هذا
انما يحتاج اليه على راي من يجعله شبيها بالمضاف اما على راي
من يجعله مضافا فلا قال ابن الصائغ وان لا يلحقها
يا النسبة والا اعربت بالحركات انتهى اي كجاءني ابويك
ورايت ابويك ومررت بابويك وانما قيدنا اعرابها
بالحروف باحدى لغاتها لان فيها لغات اخر تعرب فيها
بالحركات كما سياتي وانما كانت بهذه الشروط معربة بالحروف
لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى

العرب من يلزمه الواو وفتح النون ومنع

منها لان كل حرف علة كحرف لين فكره استبداد المثنى والمجموع
الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختار وهذه الاسماء
لمشابهتها المثنى والمجموع في ان اخرها حرف علة يصلح للاعراب
وفي استلزام كل منها لاخر كالاخ للاخ والاب
للابن واما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل
سقوطها وقد ثبتت في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست
حرف علة وخصوا ما ذكر بحالة الاضافة ليظهر بتلك الذات
اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفا
الحروف الثلاثة لاصالتها بالافراد وما ذكره المصنف من اعرابها
بالحروف هو المشهور ونص ابن مالك بان الاعراب انما جي به
لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه
دليلا والظاهر واف بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت
الواو قبل العامل وبان الاعراب زائد على الكلمة فيؤدي الى
بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتدا وهما
معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا واجيب عن الاول
بان ثبوت الواو قبل العامل لا يمنع من جعلها اعرابا وعن الثاني
بمنع بقا الكلمة على ما ذكر بل الكلمة على حرفين لان الثاني جزء
منها وان جعل اعرابا وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي
بقاها على حرف واحد وذهب سيبويه وجمهور البصريين
وصححه جمع متاخرون منهم ابن مالك وابو حيان وابن هشام
الى انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع ما قبل الاخر
للاخر فاذا قلت قام ابوك فالاصل ابوك بضم البا اتباعا
لضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا
قلت رايت اباك فاصله ابوك بفتح البا اتباعا لحركة
الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل

ذهب

الباء

ذهبت حركة ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا
قيل وهذا اولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع
واعترض بان حركة البا عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو
المتحركة الفا واجيب بانها في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة
عليها غير انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري
الباب في الكل على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع
عروضها معاملة الاصلية في ايجابها القلب حرف العلة المتحرك
بعدها فلوحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة
الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية والاحسن
ان يجاب بان المانع من القلب انما هو عروض حركة ما قبلها
الا ترى الى نحو قال فانه قلبت فيه الواو الفا مع عروض حركة
ما قبل الواو وكذا قام ونحوه من الامور الكثيرة واذا قلت
مررت بابيك فالاصل بابوك بكسر البا اتباعا لحركة الواو
الواو ح
ثم استثقلت حركة الواو فحذفت ثم قلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار بابيك فان قيل لم صحح ابن مالك القول
بان اعراب الاسما المذكورة بحركات مقدرة على الحروف وعكس
ذلك في التثنية والجمع كما تقدم قيل لعله لتكون المفردات
كلها في الاعراب على طريقة واحدة والا فالاولى اعرابها
بالاصل الذي هو الحركات **والافعال الخمسة** اي مما يصدق
عليه الافعال الخمسة لا نفسها **وهي** الافعال التي اتصل بها الف
الاثنين نحو **تفعلان ويفعلان** بالتا المثناة من فوق
في احدهما وبالياء المثناة من تحت في الاخر وواو الجماعة
نحو **تفعلون ويفعلون** بالتا المثناة من فوق
في احدهما وبالياء المثناة من تحت في الاخر ويا المخاطبة نحو
تفعلين بالتا المثناة من فوق لا غير **فاما التثنية**

اي فاما ما يصدق عليه التثنية في احدي اللغة فالتثنية
بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على معنى اسم المفعول يعني التثنية
في الاصل مصدر نقل الى كلمة مخصوصة ولوحظ فيه معنى
اسم المفعول لتكون المناسبة اتم وليس هو اسم مفعول لا قبل
النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعده اسم لكلمة
مخصوصة فان قلت ما الداعي الى دعوي نقل التثنية
الى معنى اسم المفعول فلم تجعل اطلاقه عليه من اطلاق
المصدر على المفعول مجازا قلت الداعي اليه التبادر الى الذهن
عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة وتطلق التثنية
في الاصطلاح ايضا على جعل الاسم القابل دليل اثنين متفقين
في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الف في اخره
رفعا وبا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا يليهما نون مكسورة
فتحها العلة وقد بضم كذا في التسهيل **فترفع بالالف** نيابة
عن الضمة نحو قول القايل

لقد قال عبدا الله شر مقالة ** كفى بك يا عبد العزيز حسيبها

عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه للاضافة وهو
مرفوع على انه فاعل قال وعبد من قوله يا عبد مرخم بحذف
التا والعزيز مبتدا خبره خبيره حسيبها والمعنى لقد
قال عبدا الله شر مقالة كفى بك يا عبد العزيز اي الله حسيبها
شر مقالة منصوب على انه مفعول مطلق ومن المثنى
المرفوع بالالف قول القايل

لقد قال عبدا الله قولا عرفته ** اتانا ابي داود في مرتع خصب

وذلك لان عبدا مثنى عبد واصله عبدان حذفت نونه
للاضافة والفه لالتقا الساكنين واتانا مبتدا مرفوع

بالابتدا

١١٨

بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى
خبره في مرتع خصب والخصب بكسر الخا ضد الجدب بالدال
المهملة وهو القحط واصل اتانا اتانان تثنية اتان وهي
الانثى من الحمير الاهلية حذفت نونه للاضافة وهو مضاف
الى ابي وابي مضاف اليه مجرور بالمضاف وعلامة جره اليا
نيابة عن الكسرة لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف بالنسبة
لما بعده وداود مضاف اليه فهو مجرور ايضا وعلامة جره الفتحة
~~اليا نيابة عن الكسرة لانه من الاسما الخمسة وهو مضاف بالنسبة~~
اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ويجوز ان يكون اتانا من الاتيان
فيكون فعلا ماضيا ومفعولا وابي والذي فاعله وداود
مرفوعا على انه بدل من ابي **وتنصب وتخفض بالياء** المفتوح بلغ
ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت
الرجلين ومررت بالرجلين ثم ما ذكر من ان المثنى يكون بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا هو اللغة المشهورة فيه وفيه لغة
اخرى معروفة وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة
واعرابه بالحركات الثلاث مقدرة عليها وعزيت لكنانة
وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطون من ربيعة
وبكر بن وايل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وخرج
عليها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه
وسلم لا وتران في ليلة وانشد عليها قوله تزود منا بين
اذناه طعنة وقوله قد بلغا في المجد غايتاها وقال
بعضهم من العرب من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب
المفردات وعلى هذا نقول جا الزيدان بضم النون ورايت
الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها حكى عن العرب
هذان خليلان بضم النون ولو سمي بالمثنى جاز اعرابه كما قبل التسمية

وجاز الزامه الالف واعرابه اعراب ما لا ينصرف كعمران وسلمان **واما**
جمع المذكر السالم مفرده من التغييرات ما يصدق عليه جمع المذكر
السالم حقيقة او حكما كما تقدم **فيرفع بالواو** نيابة عن الضمة
كجا الزيدون المسلمون **وينصب ويخفض بالبا** المكسور
ما قبلها لفظا او تقديرا المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة
والكسرة تقول رايت الزيدين المسلمين ومررت بالزيدين
المسلمين فان قلت فما تصنع بالمقيمين من قول الله تعالى
في سورة النساء لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك والمقيمين
الصلاة فانه جا بالبا وقد كان مقتضى قياس ما ذكرت ان
يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع مرفوع وجمع
المذكر يرفع بالواو كما ذكر وما تصنع في الصابيين من قوله
تعالى في السورة التي تليها ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابيون بالبا قلت اما الاية الاولى ففيها اوجه
ارجحها وجهان احدهما ان المقيمين نصب على المدح وتقديره
امدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت
هذه الصفة عن بقية الصفات تفضيلا للصلاة على غيرها
وثانيهما انه مخفوض لانه معطوف على ما في قوله بما انزل
اليك اي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبيا
وفي مصحف عبد الله بن مسعود والمقيمون بالواو وهي
قراة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي ولا اشكال
فيها واما الوجه الثالث وهو ان يكون معطوفا على الضمير
من قوله منهم فاختلفوا في حسنه مع اتفاقهم في ثبوته
ووقوعه فقال اكثر اهل البصرة لا يعطف على الضمير المخفوض
من غير اعادة الخافض في فصيح الكلام من غير ضرورة واما

الاية

مطلب

والمعطوف على المرفوع مرفوع

فانه جا بالواو وقد كان مقتضى قياس [illegible] ان يكون الصابئون ٩٩

واما الاية الثانية ففيها ايضا اوجه ارجحها وجهان احدهما
ان يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتدا والصابيون والنصارى
عطفا عليه والخبر محذوف والجملة في نية التاخير عما في حيز
ان من اسمها وخبرها كانه قيل ان الذين امنوا بالسنتهم
من امن منهم اي بقلبه بالله الى اخر الاية ثم قيل والذين
هادوا والصابيون والنصارى كذلك الثاني ان يكون
الامر على ما ذكر من ارتفاع الذين هادوا بالابتدا وكون
ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون
خبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدا وكانه ان الذين
امنوا من امن منهم ثم قيل والذين هادوا الخ والوجه الاول
اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس
وقرا ابن ابي كعب والصابيين باليا وهي مروية عن
ابن كثير ولا اشكال فيهما ومن العرب من يجعل الاعراب
في الجمع على النون اجراء له مجرى المفرد ويجوز فيما سمي به من
هذا الجمع وما الحق به لزوم اليا والاعراب بالحركات على النون
منونة هكذا زيدين ورايت زيدينا ومررت بزيدين
ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين واعرابه اعراب ما لا ينصرف
كهذا قنسرين ورايت قنسرين ومررت بقنسرين وجاز
الحاقه بعربون في لزوم الواو واعرابه بالحركات منونا والحاقه
بهارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية
وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون ونقل هذه
اللغة من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون وبقدر
الاعراب وانما لحقت النون في المثنى والجمع لدفع توهم
الاضافة في نحو جاني خليلان موسى وعيسى ومررت
بنبيين كرام اذ لولا النون توهمت الاضافة ولرفع

مطلب

قبلع

نونهم الافراد في نحو الجزلان تثنية الجوزلي ومررت بالمهتدين
ثم حمل ما لم توجد فيه هذا التوهم على ما فيه ليجري الباب
على سنن واحد هذا وللقائل ان يقول لو اعتبر التباس المثنى
جمع المنقوص في نحو رأيت قاضيك ومررت ومررت بقاضيك
حتى يمتنع اضافته في نحو رأيت قاضيك ومررت بقاضيك
لا لتباسه بالمفرد الا ان يفرق بان المضاف من جمع المنقوص
يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا
التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به الالتباس عارض
يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك
التقدير وقال الرضي اما نون المثنى والمجموع فالذي
يقوي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين
مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف
النون فانه لا يتبين اليها من تلك المعاني شيء وانما يسقط
التنوين مع لام التعريف لاستلزامه اجتماع حرف التعريف
مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط
النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين رفعا
وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك
يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان
ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد
الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح ثم قال وقال
سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه
معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت
من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
الذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت

مقدرة

بلغ

اي محل اعراب

مقدرة على الحرف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي
جعل عوضا منها بعد ما كان منهما فتثبت معها اثبات الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة فيحذف معها
حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما
والاصل وفي الرجلان عوض من الحركة البنا فقط وفيما
قال نظر لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة
مغنية عن التعويض من الحركة انتهى وكسرت مع المثنى
على الاصل في التقاء الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة
في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة وانما لم يكتف
بحركة ما قبل اليا فارقا لتخلفه في نحو المصطفين ويرد عليه
حالة اضافة المصطفين لسقوط النون التي فرق بحركتها
فلو قال بدل ما ذكره لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق
كان واضحا فليتأمل **واما الاسما الخمسة** اي ما يصدق
عليه الاسما الخمسة في لغة لا انفسها **فترفع بالواو** نيابة
عن الضمة بالشروط السابقة نحو وابونا شيخ كبير
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي
ضلال مبين **وتخفض باليا** نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا
الى ابيكم وما ذكره المص من انها معربة بالحروف هو المشهور
وقيل انها معربة بحركات مقدرة في الحروف واتبع فيها
ما قبل الاخر كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفارسي
وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وابو حيان وابن هشام
وغيرهم من المتاخرين واستدلوا لهذا القول بان اصل
الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير
مع وجود النظير لم يعدل عنه وقيل انها معربة

بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج
ورد بأن الإشباع بابه الشعر وبأن فاك وذي مال
على حرف واحد وقيل إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف
وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي ورد بأن شرط
النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول
منه وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر وقيل
إنها معربة بالحركات التي كانت فيها قبل أن تحذف فقلبت
الواو في الرفع لأجل الضم وانقلبت ياء لأجل الكسرة
وألفا لأجل الفتحة وعليه الأعلم وابن أبي العافية
ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب
الثالث وقد تبين فساده وإن كانت لامات لزم جعل
في العين مع وجود اللام وقيل إنها معربة من مكانين
بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراء ورد
بأنه لا نظير له وقيل إنها معربة بالتغيير والانقلاب
حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه
الجرمي ورد بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون
مؤثرا شيئا وبأن العدم لا يكون علامة وقيل إن فاك
وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وإن أباك
وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي
وقيل عكسه وقيل إن الحروف دلائل الإعراب قاله الأخفش
واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي المعنى أنها معربة
بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة تطلب
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه أنها حروف
إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل
إعراب لهذا التقدير وقد عد هذان القولان مذهبين

قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي ...

ومنع من ظهورها كون الحروف ...

فتصير

فتصير المذاهب أحد عشر والثاني عشر أنها معربة في الرفع
بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا
فالأصل في جاء أخوك رأيت أخوك فأبدلت الواو ألفا
والأصل في مررت بأخيك مررت بأخوك نقلت حركة
الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي
الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب
وقد جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء
ففي هن النقص وهو حذف لامه وإعرابه بالحركات
الظاهرة كحديث أعضوه بهن أبيه ولا تكنوا وورد فيها
التشديد كقوله ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهني جاذ بين
لهزمتي هن كني بهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة
أي ثابت على القيام يقال جذى وأجذى أيضا إذا ثبت
قائما واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الأذنين كذا في الصحاح لكن أشعر استعمالها في جانبي
الفرج على جهة الاستعارة وعد الجواليقي تشديد نون الهن
في لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك وجعله كقولهم
هبّة وريّة بالتشديد في هبة ورية وفي أب النقص كقوله
بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
والقصر كقوله
إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها
والتشديد نحو هذا أبّك وأفصحها القصر ثم النقص ثم
التشديد وفي أخ الثلاثة سمع في القصر مكره أخاك
لا بطل وحكى أبو زيد جاءني أخك وفيه أخو بسكون الخاء وزن
دلو قال رجل من طيء ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا عند الكريهة
معوانا على النوب الوزر الملجأ والنوب جمع نوبة

جاء أخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء والأصل في رأيت أخاك

وهي نزول الامر وفي حمد النفص والفصر وضمها وكسرها
فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع الفا حركة الميم في الاعراب
ومما ورد في الفصر باحبذا عينا سلمى والفما وفي التثنية
يا ليتهما قد خرجت من فمه وتيارك في الفصر يد ودم
يا رب سارب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس
او كف اليد والعنس على زنة الفلس بعين مهملة فنون
فسين مهملة الناقة الصلبة قيل ويحتمل اليدا في البيت
ان يكون مثنى معربا بحركة مقدرة على لغة من يلزم
المثنى الالف في جميع الحالات وحذف النون للضرورة
والتعسف فيه ظاهر وقال غفلت ثم انت تطلبه
فاذا هي بعظام ودما في التضعيف دم فال اذا انا ما
فزعا لجد غريه يا عم بفيك اصرا على الحسد الفرغ الضرر
بيننا ذهب دمه فزعا اي هدرا لم يطلب به ولساركه
في الاتباع فامرؤ عجبني امرئ وابنم تقول جاء المرء
ورايت المرء ومررت بالمرء بالتباع الميم الهمزة وقال
تعالى ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرأ سوء لكل
امرئ باتباع الراء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان
من مكانين وان الحركة في الراء والنون حركة اعراب لا اتباع
وفيهما لغة اخرى فتح الراء والنون في الاحوال
الثلاثة وفي امرئ ثالثة ضم الراء على كل حال
وفي مرء فتح الميم مطلقا ولغا جاء القرآن وثالثة
كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بها
بين المرء وقلبه ويجوز افراد ابن واخ وحم وهن
من الاضافة بخلاف ذو وامال فوك فلا يفرد الا
ويصير بتلك اللغات وقال العجاج خالط من سلمى
خياشيم

خياشيم وفا فافرد وه لفظا حالة النصب فخصه البصريون
بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك
في الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته
فابقي المضاف على حالة الاضافة فمنعه الفارسي الا في الشعر
وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال
ابن مالك وابو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي
الحديث لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
وقال الشاعر [illegible] كالحوت لا يرويه شيء يلقمه
يصبح ظمآن وفي البحر فمه
لكن فوه لا افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال
الواو ميما عند القطع عن الاضافة هي خوف سقوط العين
للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في
المضاف فلا اولى ترك ابدالها ميما وقد الفرزدق بين الميم والواو
في قوله نفثا في فيّ من فمويهما فهو جمع بين البدل والمبدل
منه قال الرضي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الفا
التي هي اللام فذهبت على العين انتهى واعتذر بعضهم ايضا
بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الهاء وليست المبدلة
منها الميم فالواو واخت الهاء وبدل على تعاقبهما ايضا
تعاقبهما على عضة لانها يقولون عضاه وعضوات والاصح
وعليه البصريون اذ وزن هذه الاسما فعل بفتح الفا
والعين بدليل جمعها على افعال الا فوك فوزنه فعل بفتح
الفا وسكون العين وذهب الفرا الى ان وزنها فعل بالفتح
والاسكان وفوك فعل بضم الفا والاسكان وذهب
الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان
اصله ذوو فلامها واو وعلى الاول اصله ذوي فلامها

اتباع

جمع و

همام

سكونه

بأو قال ابن كيسان يحتمل الوزنين واختلف في حم ايضا
هل لامه واو او يا على قولين اصحهما الاول كاب واخ لقولهم
في التثنية حموان وقيل الفا باس الحماية لان احما المراة يحمونها
قال ابو حيان والمحذوف من ذو وهو اللام في قول اهل
الاندلس والعين في قول اهل قرطبة قال والظاهر الاول
واما الافعال الخمسة اي ما يصدق عليه الافعال الخمسة
لا نفسها **فترفع بالنون** نيابة عن الضمة نحو تقومان
ويقومون وتقومين وكل منها فعل مضارع لقبوله السين
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه النون
نيابة عن الضمة لانه من الافعال الخمسة وكل من الالف
والواو والياء فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وتنصب وتجزم بحذفها اي النون نيابة عن الفتحة والسكون
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ان حرف شرط
جازم لم حرف نفي وجزم تفعلوا فعل مضارع لقبوله السين
مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون
لانه من الافعال الخمسة والواو اسم لصحة الحديث عنه
فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والواو للاعتراض ولن — لا يظهر فيه اعراب
حرف نفي ونصب واستقبال تفعلوا فعل مضارع لقبوله
السين منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون نيابة
عن الفتحة لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل
رفع رابطة للجواب اتقوا فعل امر مبني على حذف النون — والفاء
نيابة عن السكون لاتصاله بواو الجماعة والنار مفعول
به وجملة فاتقوا النار جواب الشرط في محل جزم وانما
اعرب هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف
كاعراب نظيرها من الاسماء لان يضربان مثل ضاربان

ويضربون

ويضربون مثل ضاربون وتضربين مثل ضاربين في مطلق
الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون
الواو ولا يمكنهم ذلك في يضربون لانه يؤدي الى اجتماع مثلين
فجعلوا النون علامة الرفع لشبهها بالواو من حيث
الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه
كما حملوا النصب على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص واما يقومان فلا يمكنهم
جعل علامة رفعه الالف كضاربان لانه يؤدي الى اجتماع
مثلين وقد ثبت ان النون علامة رفع في يقومون
فجعلت كذلك في يقومان وتقومين قال الرضي
وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني
الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء
وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف
من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد — مطلب
خاتمة ونسأل الله حسن الخاتمة تقدر الحركات الثلاث
في مواضع احدها المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة
والفتحة على الحرف الذي تليه الياء وكذا الكسرة على الاصح
لانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة اي حيث يقبل
الكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في ان واحد فان قيل
لم لا يجوز في حالة الجر والاولى بعروض الثانية
اجيب بانه لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع ان الاصل
بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسر المناسبة اكثر
خصوصا اذا لم تفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره

فان قيل لم لا يجوز حينئذ جعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع اجيب بالفرق بينهما بان مقتضي اليا متقدم على العامل لا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية والجمع فهي احد امرين ومعنى التثنية والجمع لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوصية احدهما وخرج بقولنا اي حيث تقبل الكسرة نحو فتاي وداعي اذ لا كسر فيه فيكون التقدير فيهما للتعذر لسكون ما قبل الاخر فيهما والظاهر انه لا يقدر الكسرة فيهما لمناسبة اليا فليتامل الثاني الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل الثالث المحكي في نحو من ابي قال رايت زيدا ومن زيدا قال قام زيد ومن زيد قال مررت بزيد على راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع الفاحركة حكاية لا اعراب ووجه التقدير فيه اشتغال محل الاعراب ووجه التقدير فيه اشتغال محل الاعراب بحركة الاعراب الرابع المقصور وهو كل اسم معرب اخره الف لازمة سوا ذكرت كالعصا والرحى او حذفت لالتقا الساكنين كعصى ورحى والجمهور على تقدير الفتحة فيما لا ينصرف كموسى وحبلى في حالة الجر وذهب ابن فلاح اليمني الى ان المقدر فيه حالة الجر الكسرة لان الكسرة انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير ووجه التقدير فيه تعذر تحريك الالف وسمي مقصورا اما لانه منع المد لان صوت الالف بغير همزة بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها ويقابله الممدود

وهو

وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة وكذا لا يسمى نحو رحى مقصورا اذ ليس الف اعرابه عند الاكثرين ممدودا لان الالف التي قبل الهمزة اصلية منقلبة عن المعين واما لانه قصر عن ظهور الاعراب والقصر المنع والاولى كما قال الرضي هو الاول لان نحو علا بي لا يسمى مقصورا مع انه قصر عن ظهور الاعراب الخامس ما سكن اخره للوقف في نحو جا زيد ومررت بزيد ورايت زيد على لغة ربيعة فانهم يقفون على المنصوب المنون بحذف تنوينه والسكون في اخره السادس ما سكن اخره للتخفيف نحو فتوبوا الى باريكم بسكون الهمزة في قراة وما يشعركم بسكون الرا في قراة وسياتي الخلاف في جواز حذف الحركة للتخفيف وتقدر الضمة والكسرة في المنقوص وهو كل اسم معرب اخره يا خفيفة لازمة قبلها كسرة سوا ذكرت كالقاضي او حذفت كقاض وذلك لاستثقالهما على اليا ولذلك ظهرت الفتحة على اليا لخفتها وقد تظهر الضمة والكسرة على اليا في الضرورة كقوله تراه وقد بذ الرماة كانه امام الكلاب مصغي الخد اصلم وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن بطلب وقد تقدر الفتحة للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وقوله وكسوت عار لحمه فتركته

وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة ومشى على ذلك ابن مالك وخرج عليه حمل مركب مزجي اعراب متضايفين من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا لكن ما اعرب من مركب مزجي اعراب متضايفين واخر اولهما يا نحو رايت معدي كرب ونزلت قالي قلا فانه

دارة

قراة جعفر الصادق

النصب بلا خلاف لمستعملا بحكمها حالة البناء وحالة

يقدر في الاول الفتحة حالة منع الصرف وسمي ناقصا اما النقص
لامه التنوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات ونقدر
الضمة فقط في الفعل المضارع الذي اخره يا او وا او نحو يرمي
ويغزو ونتف لما علمتها او ظهرت وخلاف ذلك ضرورة او شاذ
يحفظ ولا يقاس عليه كقوله في ظهور الضمة للياء وكي عتري غير
خمس دراهم وقوله اذا قلت على القلب يسلوا فيقيضه لهواجس
لا تنفك تغريه بالوجد وقوله في تقدير الفتحة لنقضيني رقية
ما وعدتني غير مختلس وقوله ما اقدر ان يدني على شحط داره
وصوله وقوله اذا شئت ان تلهوا ببعض حديثها وقوله

ارجوا واامل ان تدنوا مودتها

وقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب
واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة صحيحة
وخرج عليه قراءة او يعفو الذي بيده بالسكون ومشى على ذلك
ابن مالك وذهب الفراء في يعطي ويحيى الى جواز نقل حركة الياء
الاولى الى الساكن قبلها ويدغم فتظهر علامة الرفع فيهما وانشد

وكانها بين النساء سبيكة
تمشي بسدة بيتها فتعيي

والجمهور على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال يعيي
وانما يقال يعي هكذا السماع والقياس المطرد لان المعتل العين
واللام يجري عين مجرى الصحيح فلا تنقل قال والبيت الذي انشده
لا يعرف قائله فلعله مصنوع او شاذ لا يعتد به واختلف في جواز
حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال الصحيحة على اقوال
احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو
حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن احق
بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم وذكر

البيت

البيت وما يشعركم ويامركم بسكون اواخرها وقول الشاعر

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب والثاني المنع مطلقا
في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد
بدا ذاك فاليوم فاسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار
وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا ثبت نقل ابي عمرو ان ذلك
لغة تميم كان حجة على اهل المذهبين ويقدر السكون في مواضع
احدها كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني
المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث
لم يلد مضارع ولد اذا اسكن لامه وفتحت الدال وكسرت كقوله
وذي ولد لم يلده ابوان الرابع الحرف المدغم فيه نحو لم يقر
ولم يعض ولم يشد الخامس ما حرك في الوقف للنقل في نحو
وانك مهما تأمريه القلب يفعل ذكره ابن هشام في الجامع واعلم
ان تقدير الاعراب للتعذر او الاستثقال كما يكون في المعرب
بالحركات كما ذكرنا يكون في المعرب بالحروف ايضا مثال التقدير
للاستثقال في جميع الاحوال جاءني اخو القوم ومررت باخي القوم
وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
قال بعضهم اي العصام وضابطه اذا كان الاعراب مدة
ولاقى ساكنا فان لم يخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى
الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا لان المثنى ان لان
حرف اعرابهما يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم ما يدل عليه
واما المثنى المرفوع فيحذف حرف الاعراب لدلالة الفتحة
عليه ويكون اعرابه مقدرا وفي بعضها جاءني مسلمي فان
اصله مسلمون سقطت نونه للاضافة وصار مسلموي
فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء

واذ عمت اليا في اليا ولما لم يبق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه
في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي النصب والجر فاعرابه
لفظي لبقاء اليا التي هي الاعراب في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها
عن حقيقتها ومثال التقدير للتعذر المثنى والجمع حال الحكاية
كقولك لمن قال دعنا من تمرتان في جواب الك تمرتان او بكفيك تمرتان
او نحو ذلك ومعناه دعني عن هذا الحديث ولو قيل من تمرتين
لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت
الزيدين فتمرتين مجرور بمن وعلامة جره اليا المقدرة نيابة
عن الكسرة منع من ظهورها الحكاية والزيدين خبرا ومبتدا
مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الف مقدرة نيابة عن الكسرة
منع من ظهورها الحكاية وما ذكر من كون اعراب نحو جا مسلمي
مقدرا هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك
خلافا لمن ادعى انه لفظي ومن كون التقدير فيه للاستثقال
هو ما صرح به ابن الحاجب ومن تابعه ومن المعترض هو الذي
واعترض عليه بعض المتلفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال
مستثقل وبعده متعذر وكذا اعراب نحو الفتى فانه قبل
الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى
من المتعذر ونحو مسلمي من المستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى
قبل الاعلال بالحركة ونقلها يوجب ابدال الحرف باخر فلما قلبت
الواو الفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف شيا من الحركات
فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا للاستثقال للحركة
لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال الحرف فجعلها
تعذر واما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف ونقله
يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر
فان قيل ثقل الحركة في نحو القاضي يوجب الاسكان وتقدير

الحركة

من الجملة المضاف اليها المحذوفة وينصب الفعل بعدها
بان مضمرة المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه
معناها الجواب والجزا فقال ابو علي الشلوبين في كل
موضع اي هذا الامر ثابت في كل موضع وقال ابو علي
الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك
احبك من الحب اي انا متصف في الحال بمحبتي لك فتقول
في جواب هذا الكلام اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا
ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون
جزا لذلك الفعل اذ الشرط والجزا كما قال الرضي انما في المستقبل
دون الماضي ولا مدخل للجزا في الحال واستشكل ابن هشام
معنى الجواب هنا لانه ان اريد به ما يراد في قولنا من شرط
ملفوظ به او مقدر ابطل ذلك استعمالها في نحو اذن اظنك
صادقا بعد قول القائل انا احبك وهذا لا مجازاة فيه
وان اريد به ما اريد في قولنا في نعم واخواتها انها احرف
جواب فيرد هذا انهم ان اعدوا احرف الجواب لم يعدوها
منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها فيترك الجمل بعدها
واجيب بانه ليس المراد بالجواب شيا من المعنيين الذين
رددهما وانما المراد كونها للجواب انها تقع في كلام
يجاب به كلام اخر ملفوظ به او مقدر سوا وقعت في
صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتدا
ليس جوابا عن شي فلما عبا رتلا سميناها للجواب على هذا الوجه
سميت حرف جواب والجواب في الحقيقة انما هو تلك
الجملة لا اذن وحدها واسند لانه بان الجواب
قرين للجزا يؤيد ان يكون المراد بالجواب ما يراد بجزا الشرط
غير صحيح بل هذا ان يكون جائزا فلا ي ان يكون مقتضيا

بـ تسميته جزاء الشرط
جوابا بقرينة تسميتها
جوابا منقم وقولهم لا بعم

اذ لو اريد بالجواب ما يراد بجزاء الشرط لكان عطف الجزاء في قوله
حرف جواب وجزاء من عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف
الاصل ولا داعي الى ارتكابه وحيث كان مرادهم ما تقرر
لم يرد انه لا يجوز الاقتصار عليهما وترك الجمل بعدها
كما يكون ذلك في احرف الجواب منهما واما اسناده الى
قوله لابد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر فظاهر
لكن قال الرضي واما قولنا يكون الغالب في اذن تضمن الشرط
ولم نقل بوجوبه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله
تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين والاكثر ان تكون
اذن جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين اي حرفا
يصحب الجواب فالاول كقوله

لان عاد لي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذن لا اقيلها

وقوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذن لامسكتم
والثاني في نحو ان يقال آتيك فتقول اذن اكرمك اي
ان تأتني اذن اكرمك فان قلت هذا مشكل لان تقدير
الشرط يوجب اهمالها لوقوعها حشوا ويجزم الجواب حينئذ
او يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر الشرط ليظهر ان
ما بعدها جواب له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل انما هو تعلق ما بعدها
بما قبلها صناعة لا معنى وقال الله تعالى ما اتخذ الله
من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق
ولعلا بعضهم على بعض ولو كان معه آلهة كما يقولون
اذن لذهب كل اله بما خلق قال الفراء جاء بعدها اللام
فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة وقال ابن القاسم

التقديرية

الظاهر

بلغ

الظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذن **المسألة** الثالثة
في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل الفا
تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون
لن وان وهذا هو الظاهر لان النون من سنخ الكلمة واي
داع الى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم الا ان
يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة وروي هذا
القول عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها
خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت
في المصاحف بالالف والمازني والمبرد يكتبانها بالنون
فالنون على مقتضى قولهما في الوقف وعن المبرد اشتهى
ان اكوي يد من يكتبها اذن بالالف لانها مثل ان ولن
ولا يدخل التنوين في الحروف لكن نقل عن المازني كتبها بالالف
فان صح هذا النقل عنه مع قوله انه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لان الاصل في الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها
والوقف عليها وخلاف ذلك خارج عن الاصل فلا يرتكب
الا لداع اليه وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف اذ لا تلتبس
حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من الالتباس وهو العمل
فان لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه على
ذلك ابو الحسن ابن خروف ومما يتمسك به ان نون التوكيد
الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بلا خلاف وقد فصلوا
في رسمها فقالوا ان تكتب بالالف اذ لم تلتبس نحو لنسفعا
وبالنون ان التبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت
بالالف في مثل هذا لالتبست بالف الاثنين وحكى ابن القاسم
عن صاحب رصف المباني انه قال والذي عندي فيها
من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كتبت بالنون

عملت اولم نعملها كما يفعل بامثالها من الحروف واذا وقف عليها
كتبت بالالف لانها اذا اك مشبهة بالاسما المنقوصة
مثل دما ويدا **المسالة الرابعة** في عملها وهو نصب المضارع
على راي الجمهور القايلين بانها ناصبة بنفسها وان ينصب
بها بشرط ان تكون مصدرة اي واقعة في صدر جملتها بحيث
لا يسبق عليها شي ذو ارتباط وتعلق بما بعدها فان تاخرت
نحو اكرمك والقسم وجوابه كقوله لان عادلي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذن لا اقيلها والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك
والى اذن اكرمك مع خلاف في بعض هذه الصور فاما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطير فضرورة او مول
على حذف خبر ان اي انى لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده
فجاء النصب لتحقق شرطه وذكر الرضي في تخريجه وجها اخر
وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذن اهلك لا اهلك وحده
يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها فقط وفيه نظر
او مقتضاه هو ان مثل قولك زيدا اذا ابقهم بالنصب على ان يجعل
الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه فظاهر كلامهم يا باه
والشطير بشين معجمة وطاء مهملة الغريب واهلك بكسر اللام
مضارع هلك بفتحها ولو تقدم معمول الفعل على اذن نحو
زيدا اذن اكرمك فذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجاز
الكساي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص
احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم
التصدر في عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة
ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة
في النية لان النية بالمفعول التاخير ويوخذ من توجيهه
للاحتمال الثاني عدم العمل قطعا في نحو يا زيد اذن اكرمك

وعبر

اذن المعنت بلا عملها ولان الفعل المنصوب لا يجوز تقدمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان يعتمد ما بعدها على ما قبلها كما في الشرط والجزا كما في انتزرني اذا ازرك ‌ع

والخبر

على ما قبلها تنتفي اذا المعتمد هو المجموع لا ما بعدها صح ‌م

وعبر ابن الحاجب عن شرط التصدر بقوله اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها قال الرضي يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها
وذلك في ثلاث مواضع **الاول** ان يكون ما بعدها
جزا لما قبلها **الثاني** ان يكون جزا للشرط الذي قبل اذن
الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها ولا يقع المضارع
بعد اذن في غير هذه المواضع متوسطة نحو يقتل اذن زيد
عمرا ويبول الرجل اذن زيد انتهى باختصار بعض الامثلة
ومقتضى كلامهما العمل في نحو يا زيد اذن اكرمك قال
ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها
على ما قبلها لانه اي لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها
قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها
مع بقاء ~~المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى الا ترى ان يغني~~
~~كما كان~~ على ما كان عليه قبل مجيئها اذ انا يبقى المعنى وكراهة
ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد
لن اكرمه ولم اكرمه فانه ليس كذلك وقال شيخنا ابن الحاجب
انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا واذا
وقعت بعد الواو والفا جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد
العاطف جملة مستانفة والغا وهو نظرا للتقدم حرف
العطف وصرح بعضهم بان الالغا اكثر لحصول الاعتماد
وبه جا القران نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا
فاذن لا يوتون الناس نقيرا هكذا ثبت في القراات
السبع في الموضعين وقرا شاذا بالنصب فيهما والتحقيق
انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان
قدر العطف على الجواب وجب الجزم لان المعطوف
عليه مجزوم وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او قدر

الثالث معتمد على ما قبلها بل لا يستقيم ان تقع في غير هذه المواضع ‌ع

على الجملتين جاز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن لتقدم
العاطف فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر
فينصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله
بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط
فليس بمتصدر في الظاهر **وقيل** يتعين النصب لان ما
بعد اذن مستانف لا يبطله شيء مما قبله او لان المعطوف
على الاول او العدم الصرف ينبني انما قبل العاطف غير
مسبوق بشيء يبطله فهو اولى لما عطف عليه مثله
اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية
وهي الجملة الصغرى رفعت قولا واحدا او على
الاسمية وهي الجملة الكبرى فالمذهبان الاول
جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وفي
شرح العمدة وكذا لا يمتنع النصب اذا ابتدا باذن بعد
قول حكيت به نحو قولك لقائل ازورك اذن اكرمك
وان يكون المضارع معها مستقبلا فلو حدثك شخص
بحديث فقلت اذن تصدق رفعت لان المراد به
الحال ومن شان الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال
وان يكون ما بعدها متصلا بها بحيث لا يكون بينهما
فاصل او منفصلا منها بالقسم نحو قولك اذن والله
اكرمك بنصب الفعل في جواب من قال سآتي اليك
او بلا الناهية كما في المغني والعمدة وشرح التسهيل
لابن حيان نحو اذن لا اهينك بالنصب جوابا لمن قال
سافعل بما قلت لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم
يعتد بها فاصله في ان فكذا في اذن وقد

يثمل

يثمل عبارة تفهم الفصل بهما معا يقال اتيك فتقول
اذن اكرمك بالنصب لاجتماع الشروط اذن حرف جواب
وجزاء اكرم فعل مضارع منصوب باذن وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انا في محل رفع الكاف مفعول به في محل نصب
ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا عبد الله
قلت اكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل
ووجهه ظاهر وابن بابشاذ الفصل بالنداء كما مر بتمثيله
والدعاء نحو اذن عافاك الله اكرمك بالنصب قال
ابن قاسم ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح منعه والغا
اذن مع استيفا الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى
بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم
ثعلب دون سائر الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع
بعدها قال ابو حيان رواية الثقة مقبولة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا الغا لغة نادرة
جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء اتباع حفظهما
واخذهما بالشاذ والقليل **وكي** وهي على ثلاث
اوجه احدها ان تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا
تضطرم الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا
وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال
عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما في
قوله اذا انت لم تنفع فضر فانما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع

اي يضره ليحق الضرر وينفعه ليحق النفع وقيل
ما كافة وعلى ان المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني
اذا قدرت النصب بان ولا يجوز اظهار ان بعدها واما قوله
كيما ان تغر وتخدعا فضرورة الثالث ان تكون بمنزلة
ان المصدرية معنى وعملا وهو مراد المصنف وعلامتها
تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا وتتعين كي المصدرية
في الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو لكيلا تاسوا
ولا يجوز ان تكون حرف جر لئلا يدخل الجار على مثله اي
مع امكان الاحتراز لان اللام حرف جر وكي حرف مصدر
ونصب واستقبال لا نافية تاسوا فعل مضارع منصوب
بكي المصدرية وعلامة نصبه حذف النون نيابة
عن الفتحة لانه من الافعال الخمسة والواو اسم لصحة
الحذف عنه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني وكيلا تاسوا
اسما فاو يلا في محل جر باللام اي لعدم اساتكم فان وقع
بعدها ان كقوله لكيما ان تطير بقربتي تزجح كونها
حرف جر مؤكدة للام واحتمل ان تكون مصدرية
مرادفة لان وانما ترجح الاول لانا لا نلتزم الباب
فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت كي هي الناصبة
فيتقدم الفرع على الاصل ولان ما كان اصلا في بابه
لا يكون مؤكدا لغيره ولان ان والية الفعل فكانت
احق بالاعمال لقربها ومجاورتها وتتعين الجارة
اذا جاءت قبل اللام تاكيدا لها وان مضمرة بعدها
ويمتنع ان تكون ناصبة للفصل بينها وبين الفعل
باللام والموصل بينهما ممتنع بالجار وبغيره كما
يمتنع ان تكون زائدة لانه لم يثبت زيادتها

في

لا يظهر فيه اعراب

حينئذ لان
كي مصدرية
لدارت

او ان بالاول نحو جئت
كي لا قرا بكي حرف جر و
اللام

نحو ا

في غير الموضع حتى تحمل عليه والثاني نحو جئتك كي
ان تكرمني وقوله كيما ان تغر وتخدعا فكي حرف جر
ويمتنع ان تكون ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري
على مثله اي مع امكان الاحتراز عنه ومجي كي قبل اللام
نادر ومنه قول الطرماح كادوا بنصر تميم كي
ليلحقهم قال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة
بما كقوله كيما ان تغر وتخدعا ولا احفظ من كلامهم
جئت كي ان تكرمني ويصح الامران كما علم مما تقدم في نحو
قوله تعالى كي لا يكون دولة بين فيصح ان تكون
مصدرية واللام مقدرة قبلها للتعليل فتكون
ناصبة بنفسها وتعليلية فيكون الفعل بعدها
منصوبا بان مضمرة جوازا او وجوبا والجواز مذهب
الكوفيين والوجوب مذهب البصريين فانهم
لا يجوزون اظهار ان بعد كي التعليلية الا في الضرورة
كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وجوزه الكوفيون في السعة والحقوا اضمرت ان بعد
كي التعليلية لئلا يدخل حرف الجر على الفعل وقال
ابو حيان واجمعوا على انه يجوز الفصل بينهما وبين
معمولها بلا النافية وبما الزائدة واما الفصل
بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن
وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي
بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط
فيبطل عملها واختار ابن مالك في ولده جواز الفصل
بما ذكر مع العمل فيما سبق من القولين ولا بغيره

اما على مذهب البصريين واما على هذا التفصيل وحاصل
ما سبق ان كي اذا تجردت لفظا عن اللام جاز ان تكون
مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها
لا تظهر عند البصريين الا في الضرورة وان تقدمتها
اللام وظهرت ان بعدها تعين كونها جارة بمعنى اللام
وان تاخرت عنها اللام نحو جئت كي لاقرا تعين انها حرف
جر واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها وتقدم معمول
معمولها ممنوع وله ثلاث صور احدها تقدمه على
العامل فقط نحو جئت كي النحو اتعلم والثانية على كي
فقط نحو جئت النحو كي اتعلم والثالثة على المعمول
ايضا نحو جئت كي اتعلم وعلة المنع في الاولى الفصل
وفي الثانية والثالثة ان كي من الموصولات ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان ان
مضمرة وهي موصولة وما سبق من ان كي تكون حرف
جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وذهب الكوفيون الى انها ناصبة للفعل دائما وتاولوا كيمه
على تقدير كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما
الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت
ومما يرد قولهم فاوقدت ناري كي ليبصر ضوءها وقوله
كي لتقضيني رقية ما وعدتني
غير مختلس لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه
وذهب قوم الى انها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش
وزعم الفارسي انه اصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسه
كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

كيما

كما تحذف البا وتنصب بها وذهب ابن مالك الى انها كاف
التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك
قليل وهذا النصب بنفسها او بان مقدرة بعدها كما في حرف
التعليل وقد جا الفعل بعدها مرفوعا في قوله لا تشتم
الناس كما لا تشتم واذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بان مضمرة
كما في وجوز ابو سعيد كون المضمر كي قال ابن هشام
والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي
اقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة انتهى فعلم ان كي قد
تعمل مضمرة ولام كي التعليلية واضيفت الى كي لانها
تخلفها في افادة التعليل نحو جئتك لازورك جئت
فعل ماض وفاعل واللام حرف جر معناه التعليل ازور فعل
مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام كي وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه
وجوبا تقديره انا في محل رفع والكاف مفعول به في محل
نصب وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا في محل جر باللام
اي جئتك لزيارتي اياك ومثل لام كي وهي التعليلية اللام
التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه
لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم
عدوا والزائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ومنهم من ادخل هذين اللامين
في لام التعليل والاولى ما صنعه بعضهم من افصاح
بالجميع حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية
والجحودية والتي للعاقبة والزائدة وجاز اظهار
ان مع لام كي والزائدة والتي للعاقبة لان اللام المذكورة

تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام فحاصله ان يظهر معها ما
يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ومحل جواز
اضمار ان بعد لام كي اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا زائدة
كانت نحو لئلا يعلم اهل الكتاب او نافية نحو لئلا يكون للناس
فان اقترن بها وجب اظهار ان لئلا يقع الفعل بين المتماثلين
لانهم لو قالوا لو اجيت لئلا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ
ونبوة في النطق فتجنبوه باظهار ان ولا يجوز الفصل بين
اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر
ولا فلا يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو
غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد وما ذكر من ان النصب
بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون بنفسها بطريق
الى ان اللام ناصبة لقيامها مقام ان وذهب السيرافي وابن الاصالة وذهب
كيسان الى ان النصب بكي مصدرية مضمرة بعد اللام ثعلب الى ان
وان سبق اللام الجار كون ناقص ماض منفي وجب اضمار اللام ناصبة
بعدها واليه اشار بقوله ولام الجحود وهي المسبوقة
بكون منفي بما او لم ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى فقط
وتسميتها اكثرهم لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال
النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة
انكار ما تعرفه لا مطلق لا مطلق الانكار نحو ما كان الله
ما نافية وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر الله اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره واللام حرف جر ويعذب فعل مضارع
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو في محل رفع والهاء مفعول

لها

بها في محل نصب والميم علامة الجمع وان المضمرة والفعل
بعدها اسم تاويلا في محل جر باللام والجار والمجرور في محل
نصب خبر كان وهو متعلق بمحذوف والتقدير ما كان
الله مريدا التعذيبهم ونحو لم يكن الله ليغفر لهم لم حرف
نفي وجزم يكن فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
اللام حرف جر يغفر فعل مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل
رفع والجار والمجرور متعلق بيغفر وان المضمرة والفعل
بعدها اسم تاويلا في محل نصب خبر يكن متعلق بمحذوف جر باللام والجار والمجرور
والتقدير لم يكن الله مريدا الغفران لهم وما ذكر من ان في محل ع
النصب بان مضمرة وان اللام متعلقة بالخبر المحذوف
هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام
ناصبة بنفسها بطريق الاصالة وذهب ثعلب الى ان اللام
ناصبة لقيامها مقام ان قال المرادي قلت ما نقل عن البصريين
من انها متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها ليست بزائدة
وتقدير هم مريدا يقتضي انها زائدة لتقوية العامل
فليتامل ومعناها توكيد النفي قال في المغني ووجه
التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل
ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي
كما دخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف
زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا
لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير
جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا

الفعل وفي نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله
يا عاذلاتي لا تردن ملامتي
ان العواذل لسن لي بامير
ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم
حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب
بان مضمرة وجوبا انتهى والحاصل انه اختلف في الفعل
الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام
للتاكيد وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول
بوجوب اضمار ان تبعا للبصريين فهو قول ثالث
فانه صرح بانها مؤكدة لنفي الخبر فظاهره موافقة الكوفي
الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال الشيخ ابو حيان
ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة
انها زائدة وقد صرح به ولده وقال في شرحه لهذا الموضع
من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها
زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان
زيد مقدرا او هاما لان يفعل ان قلت اذا كانت ان
مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو
لا يجوز قلت اجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر
عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر ثم لدلالة الفعل
بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد
التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل وذهب
البصريون الى ان خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة
بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بعدها على

الاصح

زائدة اذ لو كانت

لنا

على الاصح في موضع جر والتقدير في نحو ما كان الله ليعذبهم
ما كان الله مريدا لتعذيبهم والدليل على ذلك مجي الخبر
مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا
لتسموا فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل
بعدها ويظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان محمد
طعامك لياكل بنصب طعامك مقدما على لياكل فانه
لا يجوز على راي البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما
قبلها وعلى راي الكوفيين جا قوله
لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن
مقالتها ما كنت حيا لاسمعا
وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد
اي فما كان جمع ومنه قول ابي الدردا رضي الله عنه
في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما واجاز بعض النحاة
حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القران ان يفترى
واجيب بانه لا حجة في الاية لان ان وما بعدها
في تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر عن مصدر
بمصدر ولعله بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى
المقرو وخرج بالكون غيره لكن اجاز بعضهم دخولها في اخواته
فيبني عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم
دخولها في باب ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا
قال ابو حيان وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز
بعضهم دخولها في كل فعل منفي تقدمه فعل مضارع نحو ما
جيتني لتكرمني قال ابو حيان وهذا فاسد لان هذه
لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض بالا فيمتنع ما كان

ابي العكبري

ما كان زيد لا ليفعل وخرج بها ولم ولا ولن ولما وان لان ان
تختص بالمستقبل وكذلك لا لان نفي غير المستقبل بها قليل واما
لما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وما ذكر
من ان مثل لا ولن هو ما في المغني وجرى عليه شيخ الاسلام
قال في المغني وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان
مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى
وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي على هذا غير
ما ولم ولاختلاف فاعل كان وتزول والذي يظهر لي
انها المكسورة وان الشرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو
مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال
الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول انا اشجع
من فلان وان كان معدا للنوازل انتهى وقال الاشموني ان ان
مثل ما وخرج بالناقص التام فلا يجب الاضمار بعد التامة
لان اللام بعدها ليست لام الجحود وعلل بعضهم
وجوب الاضمار بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد
سيفعل جعلت اللام معادلة ومقابلة للسين فكما لا يجمع
بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ
مراعاة للمطابقة بينهما لفظا بان لام الجحود لما لم تدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ما يقلب الفعل الى الاسم
الصريح وهو ان المصدرية وكذلك حتى لان الاغلب
فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على
الاسم الصريح وهو ان المصدرية وكذلك حتى لان الاغلب
فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع وحتى الجارة بخلاف الابتدائية والعاطفة

المفيدة

المفيدة للغاية او التعليل اي لان ما قبلها ينتهي عند حصول
ما بعدها وحاصل الكلام ان معنى حتى حينئذ ان ما قبلها
لاجل حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سواء تحقق
المسبب والمنتهى او منع مانع من حصولهما لا ان ما
بعدها حاصل بخلاف ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفل
فان الموضع من مزال الاقدام والاقلام ومن احكام حتى انها
لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء وحكى عن جماعة جواز الفصل
بالظرف والشرط الماضي والجار والمجرور وقال السيوطي في قوله
صلى الله عليه وسلم حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع حتى
هي الناصبة وما نافية ولفظ يكون منصوب بحتى وما غير
مانعة لها من العمل انتهى وقول بعضهم ان ما كافة وتكون بالرفع
بالرفع فيه نظر قال في المغني وحتى الداخلة على المضارع المنصوب
ثلاثة معان مرادفة الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة
كي التعليلية نحو قوله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم
عن دينكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما فقاتلوا
التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة الا في الاستثناء المنقطع
وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله
لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي
وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من احد
حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى
الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك ليس العطاء
من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله
والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا
لان ما بعدهما ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه

عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد
لا ينبسط ولا يكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة
علة للتهويد والتنصير فتكون فيه للتعليل وذلك ان تخرجه
على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى
يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم
ان كان استقباله بالنظر الى زمن المتكلم فالنصب واجب نحو
قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان
كان بالنظر الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال
لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن
المتكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت
ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست
حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية
نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع
بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ ان الرسول والذين امنوا معه
يقولون كذا وكذا الى هنا كلام المغني ومعنى حكاية الحال
كما اشار اليه السيد رحمه الله تعالى ان يكون الفعل واقعا
في الماضي وتعبر عنه بالفعل الحال نظرا الى انك لو اخبرت عنه
وقت حصوله لكان بهذه العبارة فانت تحكي ما تقول
في ذلك الوقت كقولك كنت سرت حتى ادخل البلد قاصدا
دخول البلد كانك تقول حتى قلنا ادخل البلد ومن الحال
التقديري ان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه
في الحال نحو سرت حتى ادخل المدينة اي فانا الان متمكن من دخول

المدينة

١٣٥

صلاحية

المدينة لا امنع من ذلك وعلامة كون الفعل للحال حقيقة او تقديرا
جعل الفاء مكان حتى ويجب ان يكون الفعل مسببا عما قبلها لانه
لما زال الاتصال في اللفظ لحصول الاستئناف بالرفع جبروه بالاتصال
المعنوي وهو سببية ما قبلها لما بعدها ولهذا امتنع الرفع
في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء السير لا يكون سببا
للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون
سببا لطلوعها وفي قولك هل سرت حتى تدخلها لان السبب لم
يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت
حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين
الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام
ايجابا ثم دخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى — مطلب
خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم — الرفع
يمنع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل واحد يمنع ذلك وقياس هذا الذي قاله الاخفش جريانه
في الاستفهام نحو اسرت حتى تدخلها بان يكون الاستفهام داخلا
على الكلام باسره والمعنى هل وجد منك سير يتسبب عنه الدخول — وان يكون فضلة م
بان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى
ادخلها وفي كان سيري حتى ادخلها ان حملت كان على النقصان
دون التمام وانما اشترط هذا الشرط لانه لو رفع مع النقص
لزم وجود المبتدا في الاول وكان في الثاني بلا خبر لان الجملة
مع الرفع مستانفة فلا تصلح للخبرية وينبغي وجوب الرفع
ما لم يتم الكلام بنفسه بمبتدا او خبر والا لم يجب ولو قلت
سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس
السير لا باستقرار محذوف وحكى الجرمي ان من العرب
من ينصب بحتى في كل شيء قال ابو حيان وهي لغة شاذة

وذهب الكوفيون الى ان حتى ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان
بعدها توكيدا كما اجازوا ذلك بعد لام الجحود وذهب البصريون
الى ان النصب بان مضمرة وجوبا بعد حتى قال ابن هشام في شرح
القطر لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر مطلب
حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل
واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له
في العربية انتهى واعترض بان لنا نظير فيه وهو اي الشرطية
نحو اي رجل تضرب اضرب فانها عملت في الفعلين الجزم وفي المضاف
اليه الجر واللام فانها تجر الاسماء نحو لزيد وتجزم الافعال
نحو لينفق ذو سعة واجيب بان المراد انه لا نظير له مع اتحاد
الجهة واتحاد المعنى فلا ترد اي لاختلاف الجهة فيهما لان
جزمها جزمهما بجهة شرطيتها وجرها بجهة الاضافة
فكانها بمنزلة شيئين ولا ترد اللام ايضا لان الجازمة طلبية
بخلاف الجارة فانهما شيئان فليتامل وايضا لو لم تكن مثل كي جارة
وناصبة بنفسها قال ابو حيان لان النصب يكون اكثر من الجر
ولم يكن تاويل الجر لحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها وامكن حمل
ما انتصب بعدها على ذلك بما قد عنا من الاضمار والاشتراك
خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الاسم والفعل بخلاف
كي فانها سكت في الفعل وخلصت للاستقبال وتقدم وجه
وجوب اضمار ان بعد حتى وفي قوله **والجواب
بالفا والواو** قلب والاصل والفا والواو في الجواب
اي جواب نفي محض وطلب بغير لفظ الخبر او اسم الفعل
او المصدر والمراد بالفا الفا المفيدة للسببية اي لسببية ما
قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص
على السببية حتى يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد

السببية

العاطفة للعطف او بمعنى السببية

السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها وخرج بتقييد الفا
بالسببية ايضا العطف كما سياتي والمراد بالواو الواو
المفيدة للمعية وهي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما
بعدها في زمان واحد فخرج التي لمجرد العطف والاستينافية
كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان جزمت تشرب او رفعته
ويوخذ من قولهم المفيدة للمعية التي قصد بها المعية
ان النصب بعد الواو ليس على معناه بعد الفا وقولهم لفتح
الواو في جواب كذا وكذا التجوز ظاهر وان عبر بعضهم ان
النصب بعدها على معنى الجواب وليس بصحيح نبه على ذلك
المرادي ولا يجوز في كلام المصنف رفع الواو بالعطف على
ان والنفي المحض هو غير الراجع الى معنى الاثبات نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين لما حرف نفي وجزم
يعلم فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه سكون مقدر
على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لالتقا
الساكنين الله فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره الذين اسم موصول مفعول به في محل نصب لانه
اسم مبني وجملة جاهدوا منكم صلة الموصول لا محل لها من الاعراب
والعايد الواو والواو حرف عطف قصد به مصاحبة
ما قبلها لما بعدها يعلم فعل مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع
الصابرين مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه اليا
نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم وان المضمرة والفعل
بعدها اسم تاويلا معطوف على اسم ماخوذ من الكلام السابق
اي ولما يجتمع العلم بالجهاد والعلم بالصبر والمعنى والله اعلم

انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة
وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر
على ما تصيبكم فيه فيعلم الله ذلك واقعا منكم والواو من
قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة والحال انكم هذه ونحو لا يقضى عليهم فيموتوا لا نافية
يقضى فعل مضارع لقبوله السين مبني لما لم يسم فاعله مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر عليهم جار ومجرور نائب
الفاعل يقضى في محل رفع به والفا حرف عطف ويموتوا
فعل مضارع لقبوله السين منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فا السببية وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة
لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم
مبني وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا معطوف على اسم
ماخوذ من الكلام السابق والتقدير لا يكون قضاء عليهم
فموت لهم ونحو قولك ما تاتيني فاكرمك قال ابن هشام
في شرح الشذور ولك في هذا اربعة اوجه احدها ان تقدر
الفا لمجرد ~~لا للسببية ايضا~~ عاطف الفعل على لفظ ما قبلها
فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان لفظ الفعل
الذي قبله مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك
قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل
عليه وعلى ذلك قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفا هنا عاطفة كما ذكرنا
والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق وكانه
قيل لا يؤذن فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفا لمجرد
السببية لا للعطف ايضا وتقدر الفعل الذي بعدها

مستانفا

مستانفا ومعنى استئنافا فيه ان يقدر مبنيا على مبتدا محذوف
فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم فتقول
ما تاتيني فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني
فذلك اذا كنت كارها لاتيانه ويوضح هذا انك تقول
ما زيد قاسيا فيعطف على عبده فهو لا ينفي العطف عنه
بعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله
واضح لان الوجه الاول شمل النفي فيه ما قبل الفا وما بعدها
وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفا خاصة دون
ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفا لعطف الفعل الذي
بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما
اخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في
قولك ما تاتينا فتحدثنا وهو سهو فان الوجه الثاني لا يمكن — مطلب
في هذا المثال اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث
والصواب ما مثلت لك به **الثالث** ان تقدر
الفا للعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف
عليه فيجب النصب بان مضمرة وجوبا والتقدير
ما يكون منك اتيان فاكرام مني اي ما يكون منك اتيان
يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام
الرابع ان تقدر ايضا الفا لعطف مصدر الفعل
الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر
النفي منصبا على المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى — عليه بينتفي المعطوف
ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني
اكرام وهذان الوجهان شائعان في مثال النحاة وهو ما تاتينا
فتحدثنا اذ يصح ان يقال ما تاتينا محدثا بل تاتينا غير

تحدث الا ترى ان المعنى ح لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم
بل هو اذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا
فان قلت فاذا كان النصب في الاية جائزا على الوجه مطلب
الذي ذكرته فما باله لم يقرا به احد من القراء المشهورين قلت
لوجهين احدهما ان القراءة سنة متبعة وليس كلما يجوزه
العربية يجوز القراءة به الثاني ان الرفع هنا بثبات النون
فيحصل بذلك تناسب رؤس الاى والنصب بحذفها
فيزول معه التناسب ومن مجي النصب بعد النفي قوله الله
تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى قولك
ما تاتينا فكيف تحدثنا لا على معنى قولك ما تاتينا
محدثا غير محدث انتهى بحر وقد سقناه مع طوله لنفاسته بلغ
وكثرة فوائده مع الاحتياج اليه في ايضاح هذا المحل
ومنه يظهر انه لا يكفي كون الفاء للسببية بل لا بد من كونها
للعطف كما اشار اليه في الشذور بقوله وبعد ثلاثة
من حروف العطف اي تنصب بان مضمرة ثم عد منها فاء السببية وواو
المعية نعم ما ذكره من سهو النحاة في ذكر الوجهين الاولين
في قولك ما تاتينا فتحدثنا فيه نظر قوله اذ يستحيل ان مطلب
ينتفي الاتيان ويوجد الحديث على انتفاء اتيان المخاطب
فيترك الاتيان لكن باتي المتكلم اليه فان الحديث
ممكن ح ويصح ان يقال ما تاتينا فانت الان تحدثنا
لكونك لم تاتنا وما ذكره في الوجه الرابع من انتفاء المعطوف
لكونه مسببا عن المعطوف عليه وقد اشتمل ذكر الرضي
ما يوافقه حيث قال ولا يجوز ان ينتفي الاول لفظا
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون
الاتيان انتهى وفيه نظر ايضا لجواز ان يكون سبب

المعطوف

المعطوف احد الامرين من المعطوف عليه وشيء اخر فان انتفى
المعطوف عليه انتفى ثم ترتب المعطوف عليه لكن ذلك
لا يستلزم انتفاء المعطوف راسا لجواز ان يتحقق الامر
الاخر فيترتب عليه المعطوف اللهم الا ان يبنى هذا الكلام
على ما اذا انحصر السبب في المعطوف عليه او يراد انتفاء المعطوف
من حيث ترتبه على المعطوف عليه لا مطلقا فليتأمل كما ذكره
شيخنا رحمه الله تعالى وما ذكره بقوله ومعنى استئنافه ان يقدر
مبنيا على مبتدا محذوف قال في المغني والنحويون يقدرون
في مثل ذلك مبتدا اما فالواقع وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير
وانت تشرب اللبن وذلك لقصد ايضاح الاستئناف او لانه
لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى
الظاهر وذكر الصفاقسي ان الكوفيين اجازوا النصب بعد غير
لان معناه النفي نحو انا غير اتيك فاكرمك ثم قال وهذا لا يجوز
ووجهه مما فيه نظر وقد وافق الكوفيين في ذلك ابن مالك
كما اشار اليه ولده قال ابو حيان والتقليل المراد به النفي
كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا كما كان ذلك
في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى ادخلها وذكر ابن مالك
كابن سيدة انه ربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها كقول
بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه وفي التسهيل انه يلحق
بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا
اي ما انت وال علينا فتشتمنا واما الطلب فيشمل امورا
منها الامر كقوله في الفية يا ناق سيري عنقا فسيحا الى
سليمان فنستريحا ٥ يا حرف نداء ناق منادى مرخم
بحذف التاء والاصل يا ناقة سيري فعل امر مبني على حذف
النون نيابة عن السكون والياء فاعل في محل رفع لانه

اسم مبني وعنقا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره والعنق ضرب من السير وفسيحا اي سريعا
نعت عنقا فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره والى حرف جر وسليمان مجرور بالى وعلامة
جره الفتحة نيابة عن الكسرة والفا حرف عطف معناه السببية
ونستريح فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
بعد فا السببية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع والفه
للاطلاق وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا معطوف
على مصدر مؤول مما قبلها والتقدير يا ناقة ليكن منك
سير عنق فسيح الى سليمان فاستراحة منا وكقوله في الواو
فقلت ادعي وادعوا ان اندى لصوت ان ينادي داعيان
والشاهد في وادعوا الواو وفيه حرف عطف معناه
العطف المصاحبة وادعو فعل مضارع منصوب بان
مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل
رفع وان المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر مما قبلها والتقدير فقلت لتلك المراة
ليجتمع دعاوك ودعاك واندى من الندى بفتح النون
والدال المقصور وهو بعد ذهاب الصوت اي قلت
لتلك المراة ينبغي ان تجتمع دعاي ودعاوك فان
ارفع صوت دعاء داعيين ومنها الدعا اللهم
تب علي فاتوب اللهم منادى حذفت منه حرف
الندا وعوض منه الميم المشددة وهو مبني على الضم
ومحله النصب لانه مفعول به بفعل محذوف وتب

فعل

فعل دعا مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت في محل رفع وعلي جار ومجرور متعلق بتب والفا
حرف عطف معناه السببية واتوب فعل مضارع منصوب
بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وان المضمرة والفعل بعدها مؤول بمصدر معطوف على
مصدر مؤول مما قبلها ونحو قوله رب وفقني فلا
اعدل عن سنن الساعين في خير سنن والسنن بفتح
السين الطريقة والشاهد في فلا اعدل ومنها التمني
كقول الشاعر

يا ايها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدوا لذي السقام وذي الضنا ... كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلقح بالرشاد عقولنا ... ابدا وانت عن الرشاد عقيم
ابدا بنفسك فانهها عن غيها ... فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى ... بالقول منك وينفع التعليم
لا تنه عن خلق وتاتي مثله ... عار عليك اذا فعلت عظيم

والشاهد في وتاتي مثله حيث نصب بان مضمرة وجوبا بعد
واو المعية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع ومثله
مفعول به ومضاف اليه وان المضمرة والفعل بعدها مؤول
بمصدر معطوف على مصدر مؤول مما قبل واو العطف ونقول
تاكل السمك وتشرب اللبن فان اردت بالواو عطف الفعل
على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول
في النهي وكانك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحركت الساكنين
الباء واللام فكسر الباء لان الاصل في التقاء الساكنين وان اردت
عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل

بان مضمرة وكان النهي حينئذ عن الجمع بينهما وان اردت الاستينا
رفعت وكنت قد نهيت عن الاول فاباحت الثاني اي لا تاكل السمك
ولك شرب اللبن ولحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله
عليه وسلم لا يبولن احدكم في الما الدايم ثم يغتسل منه
وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى
النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به
بل لو بال في الما فقط كان داخلا تحت النهي وجوز فيه الجزم
ايضا **ومنها** الاستفهام وشرطه كما في شرح الشذور ان لا يكون
باداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في هل
اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل قايم فتكرمه اي وبخلاف
اين الدار زيد فتكرمه لان الظرف ينوب مناب الفعل
ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه له قرئ برفع يضاعفه ونصبه وفي
الحديث حكاية سبحانه وتعالى من يدعوني فاستجيب
له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف نحو اين
بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف تكون
فاصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب
الاستفهام قلت لوجهين احدهما ان الاستفهام هنا
معناه الاثبات والمعنى قد رايت ان الله انزل من السماء ما
والثاني ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل
عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول
المطر فلو كانت العبارة انزل الله من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت
يرد هذا الوجه قوله تعالى اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب

فاواري

اخوك هـ

ع قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

ستفهام

سوأة اخي فان موارات السوأة لا تتسبب عما دخل عليه حرف الا
وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو اكون
فان قلت قد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام
قلت هو غلط في ذلك الى هنا كلام شرح الشذور وشرط
ابن مالك في الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان
تضمنه امتنع النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب
قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهذا اشترطه
ابو علي خلافا للمغاربة ومنه اتبيت ريان الجفون من الكرى
وابيت منك بليلة الملسوع الواو فيه حرف عطف معناها
المصاحبة وابيت فعل مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد واو المصاحبة وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انا في محل رفع وان المضمرة والفعل بعدها
مؤولان بمصدر معطوف على مصدر مؤول مما قبلها
ومنها التحضيض كقوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب
فاصدق واكون من الصالحين اي هلا اخرتني الى اجل
قريب والتقدير ليكن منك تاخير فتصدق وكوني
من الصالحين لولا حرف تحضيض اخرتني فعل ماض
وفاعل ومفعول والنون نون الوقاية الى اجل جار
ومجرور متعلق باخرتني وقريب نعته لاجل فهو مجرور مثله
وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره والفا حرف عطف
معناها السببية واصدق فعل مضارع منصوب
بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وان المضمرة
والفعل بعدها مؤولان بمصدر معطوف على مصدر

والشاهد في وابيت

ممّا قبلها قال في المغني في اعراب ابي عمرو قوله تعالى لولا اخرتني
الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله
على تقدير اسقاط الفا وجزم اصدق ويسمى العطف على
المعنى ويقال له في غير القران العطف على التوهم وقيل
عطف على الفا وما بعدها وانه كالعطف في من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم على معنا هذا فيضاف
للضابط المذكور اي ضابط وقوع الجملة في محل جزم او جواب
طلب ولا يقيد هذه المسئلة بالفا لانهم انشد واعلى ذلك
فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويّها ولكن قال
ابو علي عطف على استدرج على محل الفا الذي اخلّه في التقدير
على لعل وما بعدها قلت وكان هذا هنا بمنزلة من يفعل
الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق
ان العطف في الباب العطف على المعنى لان المنصوب
بعد الفا في تاويل الاسم فكيف يكون هو والفا في محل
الجزم وساوضح ذلك في اقسام العطف انتهى **ومنها**
العرض كقوله في الفا يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا
الفا حرف عطف معناه السببية وتبصر فعل مضارع منصوب
بان مضمرة وجوبًا بعد فا السببية وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وفاعل تبصر ضمير مستتر فيه وجوبًا تقدير
انت في محل رفع وان المضمرة والفعل بعدها اسم تاويلا
معطوف على مصدر متوهم ولما قبل الفا اي الا يكون
منك دنوٌّ فابصارها قد حدثوك ومثاله في الواو الا
تنزل وتصيب خيرًا اي الا يجمع بين النزول
واصابة الخير **ومنها** التمني كقوله في الفا يا ليتني كنت

معهم

معهم فافوز فوزًا عظيمًا يا حرف تنبيه او حرف ندا والمنادى
محذوف وليت حرف تمني ينصب الاسم ويرفع الخبر
والنون نون الوقاية واليا اسم ليت في محل نصب لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب وكنت فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر والتا اسم كان في محل رفع لانه
اسم مبني ومع ظرف منصوب على الظرفية بمحذوف ومحله
النصب لانه خبر كان بطريق النيابة وجملة كان واسمها
وخبرها في محل رفع خبر ليت والفا حرف عطف معناه
السببية وافوز فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا
تقديره انا في محل رفع لانه اسم مبني وان المضمرة والفعل
بعدها مؤول بمصدر معطوف على اسم مؤول مما قبل
الفا وفي الواو يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات
ربنا ونكون في قراة من نصب **ومنها** الترجي كقوله
في الفا تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع في قراة من نصب اطلع لعل حرف ترجي ينصب
الاسم ويرفع الخبر واليا اسمها في محل نصب لانه اسم
مبني ابلغ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبًا تقديره انا في محل رفع والاسباب
مفعول فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره انا في محل
رفع وان المضمرة والفعل مؤول بمصدر معطوف
على مصدر مؤول مما قبل الفا وفي الواو لعلي سا حمد
واغنم واعلم ان النصب بعد الواو المذكورة سمع
في خمسة وهي النفي والامر والنهي والاستفهام وفاقه

بعدها

وجملة ابلغ الاسباب اسباب السماوات خبر لعلي في محل رفع والفا حرف عطف معناه السببية واطلع فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعدها السببية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره

٩٤

النحويون في الباقي قال أبو حيان ولا احفظ النصب
بعد الواو وبعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجا فينبغي
ان لا يقدم على ذلك الا بسماع فان قلت ما ذكره من شمول
الطلب للاستفهام والتمني انما ياتي على القول بوضعهما
لطلب الفهم وطلب التمني دون القول بانهما موضوعان
لحالة يلزم منها ذلك الطلب قلت يجري على القولين لان المراد بالطلب بل ع
ما يفهم ولو بالالتزام وخرج بتقييد الفا السببية
التي لمحض العطف كما تقدم الفا التي لمجرد العطف او لمجرد
السببية كما تقدم في الوجهين الاولين من وجوه النفي
السابقة وبتقييد الجواب بجواب النفي والطلب نحو
زيد ياتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه واما قوله

سأترك منزلي لبني تميم ... فألحق بالحجاز فأستريحا

فضرورة وقد ينصب الفعل باضمار ان اذا وقع بين شرط
وجزا بعد الفا والواو وزاد بعضهم بعد او وزاد الكوفيون
بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله ان تاتني
فتحدثني احسن اليك وقرئ ومن يخرج من بيته مهاجرا وان تزرني وتحسن الي احسن اليك ع
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على
الله بالنصب وانما كان التشريك في الجزم احسن لان
العطف اذ ذاك يكون على ملفوظ به وهو الفعل
السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير
النصب المتوهم من السابق وكذا لو وقع ذلك
بعد تمام الشرط والجزا جاز نصبه والاحسن جزمه
ويجوز رفعه ايضا استئنافا نحو ان تزرني احسن
اليك فاكرمك وكذا تنصب بعد حصر بانما اختيارا نحو اذا
بعده ع
فقضى امرا

فقضى امرا فانما يقول له كن فيكون في قراة من نصب وبعد
الحصر بالا اضطرارا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا ومنع البصريون
تقديم هذا الجواب على سببه لان الفا عندهم للعطف وجوزه
الكوفيون فيقال ما زيد فنكرمه ياتينا لان الفا عندهم
ليست للعطف وجوز الكوفيون ايضا تاخير معمول
السبب بعد الفا المنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه اخانا
يريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه ومنع اكثر النحويين النصب
بنا على ان الفا عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز
الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين يكرم ومعموله
لانه في تقدير المصدر وخرج بتقييد النفي بالمحض النفي
التالي لتقرير نحو الم تاتني فاحسن اليك اذ الم ترد الاستفهام
الحقيقي والنفي المتلو بنفي ما تزال تاتينا فتحدثنا
والنفي المنتقض بالا قبل الفعل نحو ما تاتينا الا فتحدثنا
فيمتنع النصب فيهما بخلاف المنتقض بعد الفعل نحو ما تاتينا
فتحدثنا الا في الدار وينبني على ذلك انك لو قلت ما جاني
احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الفا لاحد نصبت
لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت
لتاخره عنه وما ذكر في النفي التالي لتقرير ممن صرح
به ابن هشام في اوضحه وبعضهم صرح فيه بجواز النصب
بل والجزم ايضا وقيدوا فقد ان بعضهم نازع ابن هشام بانهم
ذكروا من الشواهد قول القائل الم اك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء ولا شك ان الاستفهام فيه للتقرير المراد ع
ومثله قوله تعالى اولم يسيروا في الارض فتكون لهم
قلوب يعقلون بها التمني وبتقييد الطلب بغير لفظ
الخبر واسم الفعل والمصدر ما لو دل عليه بخبر نحو حسبك

الحديث قيام الناس او اسم فعل نحو قولك نزال فنكرمك
وصه فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فان ذلك لا يجوز
خلافا للكسائي في اجازته مطلقا ولابن جني وعصفور
في اجازته اذا كان الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك
ومعناه انزل من لفظه نحو صه فنكرمك قال
ابن هشام في شرح الشذور وما احد رد هذا القول
بان يكون صوابا وذلك لانه لما كان بحروف الفعل
ومعناه اعطي حكمه ولنا ان فعل الامر لما صح وقوعه
صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان
بخلاف اسم الفعل فانه لا يصح كذلك مشتقا كان او غير
مشتق واو التي بمعنى الى كقوله لالزمنك او تقضيني
حقي اللام موطئة للقسم والزمن فعل مضارع مبني
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل رفع والنون
نون التوكيد والكاف مفعول به في محل نصب لانه
اسم مبني واو حرف عطف بمعنى الى وتقضي فعل مضارع
مبني في الانصال منصوب بان مضمرة وجوبا بعد او وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع والنون نون
الوقاية والياء مفعول اول في محل نصب وحقي مفعول
ثان ومضاف اليه وان المضمرة والفعل بعدها اسم
تاويلا معطوف على اسم مؤول مما قبلها واي ليكونن
مني لزوم لك او قضاء منك لحقي

وقال الشاعر

لاستسهلن الصعب او ادرك المنى

فما

فما انقادت الآمال الا لصابر ٥ اي الى ان ادرك المنى
وجوز ابو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الا قال بعضهم و ليس
يبنى او بمعنى الا كقولك لاقتلن الكافر او يسلم وكقول الشاعر

وكنت اذا غمزت قناة قوم ٥
كسرت كعوبها او تستقيما ٥

اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا بمعنى الى لان
الاستقامة لا تكون غاية للكسر او بمعنى كي التي للتعليل
نحو لارضين الله او يغفر لي لان المعنى كي يغفر لي
ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع
الارضا اذا حصل الغفران وما ذكره من ان النصب
بان مضمرة بعدها وهو صحيح لان او حرف عطف لا عمل
لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم
ومن ثم لزم اضمار ان بعدها ولذلك لا يتقدم معمول
الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف
عطف ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل
بين او والفعل بالشرط نحو لالزمنك او ان شاء الله تقضي
حقي وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها
وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى ان الفعل
انتصب بالمخالفة وما ذكر من ان او حرف عطف
لمصدر مؤول من ان والفعل على مصدر متوهم
مما قبلها هو المشهور قال الرضي او في الاصل لاحد
الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يفعل
احد الشيئين او الاشياء ولا بد له من احدهما فاذا
قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد
الامرين التنصيص على حصول احدهما عقب الآخر ان

وان الاول اسند الى حصول الثاني نصب ما بعدها و
فسيبويه يقدره بلا وغيره بالى والمعنيان يرجعان
الى شيء واحد فان قدرته بلا فالمضاف بعده محذوف
وهو الظرف اي لا لزمتك الا وقت ان تقضيني
فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره
بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها فمعنى الى وخرج
بتقييد او ما ليس بمعنى ما ذكر او التي لا تكون بمعنى
ما ذكر فان الفعل بعدها ينتصب بان
مضمرة جوازا اذا كانت مسبوقة باسم خالص من التاويل
بالفعل ومثلها في ذلك الواو والفاء وثم سواء كان
ذلك الاسم غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او اسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وليس هو في تاويل الفعل
او كان مصدرا كقول ميسون زوجة معاوية
رضي الله تعالى عنه ~~ولبس عباءة وتقر~~

ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف

في الرواية بنصب تقر بان مضمرة على انه معطوف على لبس
فكانه قيل ولبس عباءة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفاء
قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب
ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

فان قيل فعل في هذا المثال مؤول بالفعل لما تقرر في باب

المصدر

المصدر من ان المصدر العامل شرطه ان يكون بمعنى ان وما
مع الفعل قلت كونه بمعنى ذلك لا يقتضي انه مؤول
بالفعل لان اشتراط صحة حلول ان او ما مع الفعل
محله لا يقتضي تاويله بالفعل قلنا مثل وخرج بالخالص
غيره فلا ينتصب الفعل المعطوف عليه لانه مؤول بالفعل
لوقوعه صلة لال اي الذي يطير وقد ورد في مواضع
نصب الفعل فيها بان مضمرة وليست مما ورد كقوله
خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها اي قبل ان يأخذك
~~اي قبل ان يأخذك~~ ومره ان يحفرها وقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق
على الباطل فيدمغه وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه
كما صرح به ابن مالك في شرح الكافية وقال في التسهيل
وفي القياس عليه خلاف انتهى واجاز ذلك الكوفيون
ومن وافقهم فظاهر كلامهم في شرح التسهيل ان حذف ان
مع رفع الفعل ليس بشاذ فانه جعل منه قوله تعالى ومن اياته
ان يريكم البرق خوفا وطمعا وقال فيريكم اصله لان حذفت
وبقي يريكم مرفوعا هذا هو القياس لان الحرف عامل
ضعيف فاذا حذف بطل عمله وقد يقال لا دلالة في
قوله هذا هو القياس لان معناه لانه بعد ارتكاب
الحذف الشاذ يكون القياس الرفع وهذا لا يدل على عدم
شذوذ الحذف الشاذ يكون القياس الرفع وهذا الذي
قاله مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل
دون نصبه وجعل منه قوله تعالى افغير الله تامروني
اعبد وذهب قوم الى ان الحذف مقصور على السماع مطلقا
فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب

كقولهم الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم المعطوف عليه الخ

العوفي

متاخرو المغاربة قيل وهو صحيح **خاتمة** ونسال الله
تعالى حسن الخاتمة قال ابو حيان ذهب بعض النحويين
الى انه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو حسبته يشتمني
فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من النفي
فالحق به في النصب بعده وان الصحيح جواز ذلك قال وزاد
بعض اصحابنا من مواضع النصب بعد الفا والوا والنصب
بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط
نحو اقسم لو تقدم فتضرب زيدا قال وما ذهب
اليه هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب

والجوازم

جمع جازم من الجزم وهو في اللغة القطع لا جازمة لقوله
ثمانية عشر وسميت هذه الكلمات جوازم لانها
تقطع من القول حركة او حرفا وهي قسمان قسم
يجزم فعلا واحدا اي باصالة وان لا فقد يتعدد
المجزوم به بعطف او غيره وقسم يجزم فعلين اي غالبا
وان لا فقد يجزم فعله وجملة وقد يجزم فعلا واحدا
وذلك اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر جزا نحو زيد وان كثر
ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لبيم فقد صرح كثير
بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزا والمعنى
زيد متصف بالبخل حال كونه كثيرة ماله مفروضة
وقس على ذلك وفصل ذلك ولم يقتصر على التفصيل
لما تقدم وبدا ببيان الاول فقال
وهي اي الجوازم اي مجموعها **لم** وهي حرف ينفي المضارع
ويقلب معناه ماضيا اي حرف يدل على انتفا حدث

للمضارع

المضارع ويقلب زمانه ماضيا نحو لم يلد لم حرف نفي وجزم
يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع
وقد تلغى فلا يجزم بها قال في التسهيل حملا على لا وفي
شرح الكافية حملا على ما وهو احسن لان ما تنفي الماضي
بخلاف لا قال في المغني وقد يرتفع الفعل بعدها كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون
بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم
اللحياني ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم
الم نشرح بالنصب وقوله في اي يومي من الموت
افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجنا على ان الاصل نشرحن
ويقدرن فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت
الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم
وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح
الاصل يقدر بالسكون ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة
والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للحرك
مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطي الجار حكم مجاوره
وابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد
الفتحة فتعين ولزم فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد
فتحة قال وعلى هذا قولهم المراة والكماة بالالف وعليه
خرج ابو علي قول عبد يغوث كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا
فقال اصله ترا بهمزة بعد الالف كما قال سراقة البا
رقي اري عيني ما لم تراياه ثم حذفت الالف للجازم ثم
ابدلت الهمزة الفا لما ذكرنا وافتن من تخريجها ان
يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت همزة ام الى را يقدر
ثم حذفت الهمزة

ما قبلها ح

ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا كما في ولا الضالين فيمن همز
وكذلك القول في المراة والكماة وفي قوله كان لم تنزا ولم
تحرك الالف فيمن لعدم التقاء الساكنين وابدلت ثم الالف
همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا
لفتحة الراو وقد تنفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف
كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى
اهل من الوحش تؤهل وقد يليهما الاسم معمولا لفعل
محذوف يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا اغنى
ثم لم تلبه فلم ذا رجاء الفه غير واهب الى هنا كلام المغني
وجزم السيوطي في جمع الجوامع بان النصب بلم لغة
ولما اختها وهي النافية قال الاكثر وهي مركبة
من لم الجازمة وما الزائدة وقال بعضهم هي بسيطة
فان قيل كان على المصنف ان يقيد لما باختها اي اخت لم
كما قال في التسهيل ومنها لما اختها ليخرج ان من الجوازم
فقيد لما بقوله اختها احترازا عن لما بمعنى الا وعن لما
التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل ولده
فقال احترزت بقولي اختها من لما الحينية او من
لما بمعنى الا قلنا لا حاجة لهذا الاحتراز لان لما الحينية
والتي بمعنى الا احفظ دخولها على المضارع اصلا فان
لما التي بمعنى الا لا تدخل الا على جملة اسمية نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ في قراة من شدد الميم او على الماضي
لفظا لا معنى نحو انشدك الله كذا اي الا فعلت والمعنى
ما اسالك الا فعلك كذا والتي هي حرف وجود لوجود
لا يليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا
نجينا هودا واما في قوله اقول لعبد الله لما سقاونا

ونحن

بلغ

ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقيل وان احدى المركبين
استجازك لان وهي في البيت فعل بمعنى سقط وشم
امر من قولك شمته اذا نظرت اليه نحو لما يقض لما حرف
نفي وجزم يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه
حذف اخره وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل
الاخر وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل
رفع وتشاركت لما لم في امور الحرفية والاختصاص
بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب زمانه الى المضي وجواز
دخول همزة الاستفهام على كل منهما لكن دخولها على لم اكثر
وتفارقها في امور احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى
زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا مثل
لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل هل اتى على
الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى
انه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع لما يقم ثم
قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام ثانيها
ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما
يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه
وقد لا تؤذن بذلك كقوله يندم ابليس ولما ينفعه
الندم ولم لا تقتضي ذلك وهذا المعنى الزمخشري
والاوقف ولا استغنا ليشهد ان به ثالثها ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي
لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن
وقال ابن مالك لا اشترط يكون منفي لما قريبا من الحال
مثل عصى ابليس ربه ولما يندم بل ذلك غالبا لا لازم رابعها
ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فيقال

فارسيهما ولما تزيد ولما ادخلها ولا يجوز فارسيهما ولم

واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها

يوم الاعارب ان وصلت وان لم

فقد وقع خامسها انها لا تقترن بحرف الشرط نقله

بخلاف لم تقول ان لم وقال الله وان لم تفعل

فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تقم قال الرضي

كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه

ومعموله يريد بشبه الحرف اسما الشرط نحو تقول

من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني قال الدماميني العطف

هذا من الرضي صريح بان حرف الشرط هو الجازم في المضارع

المقترن بحرف النفي مثل ان لم تقم وليس كذلك انتهى

والم نحو الم نشرح لك صدرك الهمزة للتقرير

ولم حرف نفي وجزم ونشرح فعل مضارع مجزوم بلم

وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره نحن في محل رفع والما نحو الما احسن اليك وتسمح

المص في عد الم والما من الجوازم لان الجازم انما هو لم

ولما والهمزة ليست من الجازم بل هي للتقرير وهو الاستفهام عن

امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم

منه او غيره واعلم ان الهمزة تدخل على منفي فتخرج من الاستفهام

الى التقرير اي حمل المخاطب على الاستقرار بما بعد النفي نحو الم

نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري

بينا ايوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب

فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم

اغنيتك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي

عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك لمن قال

لم

147

لم افعل كذا الم تفعله اي احق انتفا فعلك فيجاب

بنعم او لا ومنه قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذ الاقي

الذي لاقاه امثالي فيجاب لمعنى منهما وقد يجي لغير ذلك

كالابطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم

لذكر الله والتوبيخ نحو الم نعمركم ولام الامر والدعا

اي اللام الموضوعة لطلب الفعل سوا استعملت في الطلب

امرا كان نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعا نحو ليقض

علينا ربك او التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان

كذا او استعملت في غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر

نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد

والتهديد نحو ومن شا فليكفر واما ليكفروا بما اتيناهم

وليتمتعوا فيحتمل اللام فيه التعليل فيكون ما بعدهما

منصوبا بان مضمرة جوازا والتهديد فيكون مجزوما

واضاف اللام الى الامر والدعا لانه نكرة قابلة للاضافة

ولم يضف لا في قوله ولا في النهي والدعا لانها علم لنفسها

فلا تقبل الاضافة وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع

لما دخله لام الامر شابه امر المخاطب وهو مبني ولم يكن

بناه ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تغيير للاعراب

فاعرب باعراب يشبه البنا وهو السكون لانه الاصل

في البنا فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم

قال ابن مالك ولام الطلب الاصالة في السكون

من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون

مقدما على الحركة اذ هي زيادة والاصل عدمها

والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا

لعملها كما فعل بها الجر لكن منع من سكونها الابتدا فكسرت

انتهى ووجه الكسر انها حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص
بقبيل من الكلم وسليم يفتحها طلبا للسخفة واسكانها بعد
الواو والفا اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا
بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم في قراءة
الكوفيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال
انه خاص بالشعر ويجوز حذفها في الشعر دون غيره
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
اي فلتفد واجاز الفرا حذفها في الشعر كقوله قل له
ليفعل وقال ابن مالك في شرح الكافية حذف لام
الامر وابقا عملها مطرد بعد امر بقول ومثل
ذلك بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلاة وجايز في الاختيار بعد قول غير امر نحو قلت
قلت لبواب لديه دارها تيذن
فاني حموها وجارها اي لتاذن

ومختص بالضرورة فيما سواها انتهى والصحيح
الاطلاق في السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل
وبه جزم ابن الحاجب وقال الافصح رفع الفعل
فيقال تضرب زيدا مرادا به لتضرب فقد
صح في الماضي نحو غفر الله لك والمضارع اولى لانه شبه
بما فيه لام الامر فالمراد من قوله تعالى يؤمنون
بالله تؤمنوا بدليل قوله بعد يغفر لكم مجزوما
محمد منادى حذف منه حرف الندا التبال قيل
الوبال ابدلت واوه تا مثل تقوى وفي الصحاح
في فصل التا بتله الحب واتبله اي اسقمه وافسده
انتهى **ولا مستعمله في النهي والدعا**

او

او موضوعة في النهي والدعا اي لهما سوا استعملت
في النهي نحو لا تخف او في الدعا نحو لا تواخذنا او في
الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل
كذا او في غيره كقولك لولدك او عبدك لا تعطي
وخرج لا النافية والزايدة وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي
حجة ولغلته لم يتعرض له المص قال ابن مالك ويجوز في
المنفي بلا الصالح قبلها كي الرفع الراجح والجزم سماعا عن العرب
قال انه تقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت واوثقت
العبد لا يفر حكى الفرا ان العرب ترفع هذا وتجزمه قال
فانما جزم لان تاويله ان لم اربطه فر فجزم على التاويل
قال ابو حيان وما ادعياه خالف فيه الخليل وسيبويه
وساير البصريين وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها
نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضتها
لا النافية اذ لا طلب فيها فان قيل يبقى مما يجزم فعلا واحدا
الطلب اي ما يفيد الطلب ولو كان اسم فعل او جملة
الخبرية قصد بها الطلب فانه جازم للمضارع الواقع
بعده اذا لم توجد فيه الفا وقصد الجزا بان قدر مسببا
عن ذلك المتقدم كما ان جزا الشرط مسبب عن فعل الشرط
نحو قوله تعالى تعالوا اتل ونحو لا تدن من الاسد
تسلم ورب اغفر لي ادخل الجنة وهل تكون اكرمك
وليت لي مالا انفقه والا تنزل عندنا تصب خيرا
ولولا تاتينا تحدثنا وقوله فلعل قوله التقا تا منك
نحو صبر جميل بك من بعد الشقاوة للتيسير ونحو ابن بيتك
ازرك وحسبك حديث ينم الناس اي حسبك الحديث

مرجعة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بحتاج

بحذف الخبر وقال قوم لا حاجة الى الخبر لانه في معنى ما لا يحتاج
الى الخبر وهو اكتفى وهكذا ذلك اي اتقى بحرى او تستر بحى
واتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه كان معناه ليتق وليفعل
خيرا قلت اختلف في عامل الجزم في هذا الفعل على اقوال
احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان الجازم هو اداة الشرط
المقدرة بعد الطلب ولعل المص يختار هذا القول
ورده ابن مالك بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلاة ووجهه انه لو كان الجزم في جواب
شرط مقدر اي ان تقل لهم اقيموا الصلاة يقيموها لاستلزم
ان لا يتخلف احد من المقول لهم ذلك عن الامتثال
ولكن التخلف واقع واجاب ولده بان الحكم مسند اليهم
على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان يكون الاصل يقم
اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه
فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد
الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل
مؤمن مخلص قال له الرسول اقيموا الصلاة اقامها واجاب
غيره بانه يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صحت صلاتك
فلا يلزم من ان يكون علة تامة وقيل الجزم بما قبل
الفعل من الامر والنهي وغيرهما لتضمن معنى الطلب
معنى ان كما في اسما الشرط نحو من ياتيني اكرمه فاغنى
ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب ومشى
عليه ابن مالك في شرح الكافية ونقل عن الخليل
وسيبويه ورد بان تضمن هذه الاشيا معنى الشرط
ضعيف لان التضمن زيادة بتغيير

الوضع

الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل وبان تضمن
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او قليل وقيل الجزم بهذه
الاشيا لا على وجه التضمن بل على جهة النيابة عن اداة
الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وانيبت هذه منابها
في العمل فيكون جزمها للنيابة بتمامها مناب الجازم لا لتضمن الجازم
ورد بان نائب الشي يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
معنى الشرط وقيل الجازم لام مقدرة فاذا قيل لا تنزل
تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال ابو حيان وليس
بشي لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كثير
وعلى هذا الاشكال على المص ايضا لتربيع الحصر وفي
الرضي وانجزام الجزا بهذه الاشيا لا بان مقدرة ظاهر
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها
معنى فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع
الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك واستنكارهم
اسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه
اذا جاز ان يجزم الاسم المضمن معنى ان فعلين فما المانع من ان
يجزم الفعل المضمن معنى ان فعلا واحدا قال الحفيد فان
قلت هذا مشكل لان معنى الشرط ولا متضمنا له مع حرف
الشرط لما فيه من التعسف ولا يجوز ان يكون فعل الشرط
مقدرا بعده لقبح اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره
معه قلت انه متضمن له مع حرف الشرط وليس فيه
تعسف كذا قيل وفيه نظر فليتأمل على ان للمانع ان يمنع
عدم جواز كونه مقدرا بعده لان اداة الشرط موجودة الى
هنا كلام الحفيد وما بقي يجزم فعلين يسمى الاول
منهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني ويسمى الثاني جوابا

على ان المصنف

انه

المعذر ولعل ذلك

انتهى

لا يؤدي من معنى الشرط ولا يجوز ان يكون الطلب نفسه ولا

وجواب شبههما له بجواب السؤال لانه يقع بعد وجود الشرط
كما يقع الجواب بعد السؤال ولانه يبتني على الاول ابتنا الجزا
على الفعل قال ابو حيان التسمية بهما مجاز لان الجزا هو الفعل
المرتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهو مفقود هنا
لكنه لما كان هذا الفعل متوقفا على الفعل الاخر اشبه الجزا فسمي
به وانما سمي جوابا لانه لما لزم على القول الاول صار كالجواب
الاتي بعد كلام السائل انتهى ودعوى التجوز صحيحة باعتبار
اللغة واما باعتبار الاصطلاح فممنوع بل الظاهر منهما التسمية
حقيقة اصطلاحية (وهي) اداة الشرط وهي ما تدخل
على شيئين فتجعل اولهما سببا لثانيهما قال بعضهم المراد
بجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي اخر بل ملزومية
شي وجعلها دالة عليهما ولا يلزم ان يكون الفعل الاول لا خارجا
سببا حقيقيا للثاني ولا ذهنا بل انه ينبغي ان يعتبر المتكلم
بينهما نسبة يصح ان يوردهما في صورة السبب بل اللازم
والملزوم كقولك ان شتمتني اكرمتك فالشتم ليس سببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منا بمكان يصير
الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده وشرط الجواب الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان تقم
زيد يقم فان دخله معنى يجعله للافادة جاز ومنه
من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله
الحديث ولا فرق في الفعلين بين المضارعين نحو وان
[illegible] وفي الماضيين نحو وان عدتم عدنا
والماضي فالمضارع نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له
في حرثه والعكس وهو قليل يخصه سيبويه والجمهور

بالضرورة

بالضرورة لكن اجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك
ورد على الجمهور بقوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت
اعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب ورفع الجواب
المسبوق بماض او مضارع منفي بلم قوي لان الاداة لما لم تعمل في لفظ
الشرط التعليل مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده وقضية
التعليل ثبوت الحكم اذا كان الشرط مضارعا مبنيا وقضية
المثل خلافه وقد يفرق بان من شان المضارع التاثير
لفظا كقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم اي ولا حرام عندي وكقوله ان لم
تقم انوم والرفع عند سيبويه على التقدير بتقديمه وكون
الجواب محذوفا وعند ابن العباس على تقدير الفا وقيل
هو الجواب وليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفا
لانه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه
ماضيا ضعفت عن العمل في فعل الجواب فان قلت هل يظهر
لهذا الاختلاف اثر قلت نعم وذلك انا اذا جعلناه على
نية التقديم والتاخير كما ذهب اليه سيبويه يكون المضارع
المرفوع دليل الجواب لا عينه وح فلا يجزم ما عطف عليه
ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني
اكرمه وان قلنا ان الفا مقدرة كما يقول المبرد او الفعل
المضارع المرفوع عينه جواب ولا تقدير انعكس حكم المسئلتين
فجاز جزم المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسئلة
ضرورة ان الجواب وما بعد الفا لا يمكن تسلطه على
ما قبل الاداة ولا التفسير عاملا فيه بخلاف رفعه في غير
ذلك فانه ضعيف لان الاداة قد عملت في الشرط

والمانع من عملها في الجواب كقوله فقلت تحمل فوق طوقك
انها مطبعة من ياتها لا يضيرها وعليه قراءة طلحة ابن سليمان
اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ولا يكون الشرط
ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس فهذا فاما قوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته فمعناه ان يتبين اني كنت
قلته ولا يكون انشا ولا دعا ولا جامدا كعسى وليس ولا
مقرونا بتنفيس كالسين ولا بقد ولا بناف غير لا ولم
فلا يجوز ان قد قام ولا ان رحمه الله او يرحمه ولا ان عسى
ولا ان سيقوم ولا ان قد ولا ان ما قام ولا ان لما يقم
خلاف الا تفعلوه تكن فتنة وان لم تفعل فما بلغت
رسالته وهي ان المكسورة الهمزة الساكنة النون قال ان
الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فاذا اردت معنى
الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد وانما اختص ذلك بكان لان
الغالبة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن
الماضي فقط فمع النص على المضي لا يمكن افادة الاستقبال
وهذا من خصايص كان دون سائر الافعال الناقصة
قال الدماميني مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني
في مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول بان ان
الشرطية لا تقلب كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باق معها
هو مذهب المبرد نقله عنه جلي من قول الامام
قاضي القضاة ناصر الدين ابن المنير في تفسيره المسمى
بالبحر الكبير قال والصحيح الفائق ان كان الواقعة
بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال
الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي

لانه

لانه قال والماضي بالوضع لذلك لا ينصرف معناه الى الاستقبال
دون لفظه وهي ادوات الشرط الا لو ولما انتهى وقال
اي البعض المتقدم ولو كانت لا تقلب معنى كان الى الاستقبال
لقوة دلالتها على الماضي لما جاز ان تاتي بعدها والمراد بها
الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى
ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
وقال ابن الحاجب في شرح منظومته قد يراد به يعني
بالفعل الواقع شرطا الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي
وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تومنوا وتتقوا
يوتكم اجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا
وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق
والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل
فعلهم قلت ليس ما في هذه الاية من قبيل الشرط
الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هذا
مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جاريا في
مشابه الشرط اورد هذا المثال ايضا تنبيها على جريان
الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يومن بالله
ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من امن ومن
ومن يومن بالله ويعمل لان المعنى والسياق يقتضي
ذلك وكذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه
بالتدبر في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي
ذلك اذ الفرق في مثله قصد التنكير كقوله تعالى
وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى

اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال في فان قلت فيلزم
على هذا التكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت
ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت
ثم لو ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف فيقتضي
التكرار وقد علم عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم
والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى
فيها فقد تكرر المشروط عند تكررها لان المقصود التعليم
مستمرا والترغيب مستمرا والترهيب مستمرا والعرف في مثله
قصد التكرير وحينئذ فقال ابن مالك رحمه الله تعالى
ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف
في مثله يقتضي التكرير كقول القائل ان تركت صلاة الوتر
فعلي كذا لا يقصد المرة الواحدة وانما المراد المحافظة
على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار المشروط عند تكرار
الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل انه اخرج الواقع شرطا
في مثل ذلك عن دلالته عن الزمن الخاص الذي وضع
له واستعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب
استعمال المقيد في المطلق فصدق على الماضي كما صدق
على المستقبل الى هنا كلام البدر الدماميني وقد يتمحل ان حملا
على لو ومتى حملا على اذ الحديث فانك ان لا تراه فانه يراك
وحديث وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال
ابن مالك ونازعه ابو حيان وقد تقترن بلا النافية
فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه
فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني
اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب
اليهن وقد وقع لبعض من يدعي الفضل انه سئل في الا تفعلوه

فقال

فقال ما هذا الاستثناء أمتصل أم منقطع وكان ينبغي ان
يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع
عن الفضل فان قيل كان عليه ان يقيد ان الشرطية احترازا
عن النافية وعن المخففة من الثقيلة وعن الزائدة فقلنا
لا جرم قلت لا حاجة الى التقييد لانها اذا اطلقت تنصرف
الى الشرطية والنافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الا في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من
اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي ما احد من اهل الكتاب الا
ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته ومثله وان
منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى
ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا
ان يقولون الا كذبا واذا دخلت على الجملة الاسمية
لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد
اعمالها عمل ليس وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على
الاعمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قائما اصله
ان انا قائما فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في
نونها وحذفت الف انا في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال
وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت
على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت
مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول
هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين
فهي مقدرة الثبوت وح فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة
في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي
واما المخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فاذا دخلت

على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين بدليل قراءة الحرميين
وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق
ويكثر اعمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وان كل
لما جميع لدينا محضرون وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت
لكبيرة ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان نظنك
لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان
يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما
ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد
لانت وادون منه ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه
اجماعا واما الزائدة فاكثر ما زيدت بعد ما النافية
داخلة على جملة فعلية ما ان اتيت بشيء انت تكرهه او اسمية
كقوله فما طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي
هذه الحالة تكف ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد
بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه
وتعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال
يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله

الا ان سرى ليلي فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى بغضوبا

وقيل مدة الانكار وهي مدة تلحق الآخر المذكور في الا
ستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر
او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاء زيد فيقول المنكر مجيبه
لك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة انه

لا

لا تعتقد انه جاءك وتقول لذلك من لا تشك في ان زيدا
جاءك وتنكر تهوان لا يجيئك فكأنه تقول من تشك في
هذا وكيف لا يجيئك سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رأيه
على خلاف ذلك قال في المغني وزعم ابن الحاجب انها تزاد
بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان المفتوحة انتهى قال
الدماميني وجزم المص يعني ابن هشام بالسهو من غير تثبت
لتستند اليه غير مناسب فابن الحاجب ثقة وقد نقل هذا
الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم ار احدا من شراح كلامه
انتقد ذلك عليه وفيهم الائمة الثقات بل قرروا ذلك
ولم يتعقبوه وقال الرضي المفتوحة بعد لما هي المشهورة
تقول لما ان جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر وما اي
الشرطية وتكون زمانية وغير زمانية كما سيأتي نحو
قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم شرط جازم
متضمن لمعنى الشرط منصوب محلا لانه مفعول
مقدم لتفعلوا وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال
الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم مبني ومن خير جار
ومجرور في محل نصب على الفتح الحال ويعلم جواب الشرط
مجزوم بما وعلامة جزمه السكون والهاء مفعول به في محل
نصب والله فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في آخره وقال السمين في اعرابه كل ما قلنا في اعراب ما ننسخ
يأتي ههنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما
وهو الظاهر انها مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية
جازمة والتقدير اي شيء ننسخ مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا

والثاني الشرطية أيضا جازمة لننسخ وكلمتا واقعة موقع المصدر ومن آية هو مفعول به والتقدير أي نسخ ننسخ آية قال أبو البقاء وغيره وقال الواحدي ما مصدر جاز التمني ونقل عن أبي البقاء أنه يراد في وما تفعلوا وجه آخر وهو أن يكون من خير في محل نصب نعتا للمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كائنا من خير وبعلمه جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز في الكلام فإما أن يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كأنه قيل يجازكم وأما أن يقدر المجازاة بعد العلم أي فيثيبه عليه فإن قيل الله عالم بكل شيء سواء كان خيرا أو شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير وحده قيل المراد منه الحث عقيب النهي عن الشر ليتقيد ذلك به ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفا إظهار الشرفه فإن قلت ما الفائدة في هذا التعليق مع أن علم الله تعالى متعلق بكل شيء قلت قيل الترغيب في فعل الحسنات والترهيب عن اكتساب السيئات على أن الشرط ثابت مستقر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت أن المراد من التعليق في أمثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان على سبيل التوقف أم لا وفي المعنى الثالث أي من أوجه ما الاسمية أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهو نوعان أحدهما الاستفهامية ثم قال النوع الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ثم قال وزمانية ونقله عن جماعة ومثله بقوله فما استقاموا لكم فاستقيموا أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم انتهى ومن جزم بأنها زائدة للزمانية

قد يستعمل للدلالة على أن المشروط [illegible] هذا مراد [illegible]

الرضي ومنه

ومثله نحو ما تجلس من الزمان أجلس فيه وعدها من الجوازم قرينة على إرادة الشرطية بخلاف الاستفهامية والموصولة والنكرة الموصوفة والنكرة التامة والزائدة **ومن** وهي موضوعة لمن يعقل متضمنة معنى الشرط وإعرابها لفظا اسم شرط جازم نحو من يعمل سوءا يجز به من اسم شرط جازم مبتدأ في محل رفع بالابتداء في خبره الخلاف الآتي يعمل فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع لأنه اسم مبني يجز فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الألف نيابة عن السكون لأنه معتل الآخر ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع لأنه اسم مبني وبه جار ومجرور متعلق بيجز وقال في المغني وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ولأن نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتيني فله درهم أو مجموعهما لأن قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس إن يقم أقم معه والصحيح الأول وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية انتهى والظاهر أن مراده بفعل الشرط وفعل الجواب جملة الشرط وجملة الجواب وعد من الجوازم قرينة على إرادة الشرطية بخلاف الاستفهامية والموصولة والنكرة الموصوفة والنكرة التامة **ومهما** وهي موضوعة لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وهل

مطلب

هي بسيطة او مركبة خلاف واختار ابو حيان البساطة
لانه لم يقم على التركيب دليل وعليها فهل الفها للتانيث
او للالحاق وعلى التركيب فقيل مركبة من ما الشرطية وما
الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار
لتقاربهما في المعنى وقيل غير ذلك نحو قوله تعالى مهما
تاتنا به من اية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين مهما
اسم شرط جازم مبتدا في محل رفع بالابتداء لانه اسم مبني
تات فعل الشرط مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف آخره
وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل الآخر وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع وبه جار
ومجرور متعلق بتات ومن اية بيان لمهما في موضع نصب
على الحال [illegible] الها في به فان قلت اذا كان الجار
والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تات
لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم
بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال
على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على
الجزء او اسم المتعلق على المتعلق لان الحال في الحقيقة متعلقه
معه او متعلقه فقط واللام حرف جر معناه التعليل
وتسحر فعل مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام
كي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع ونا
مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وبها جار ومجرور متعلق بتسحر والفا رابطة للجواب
وما نافية ونحن اسمها في رفع ان قدرت حجازية
وهو الظاهر ومبتدا في محل رفع بالابتدا ان قدرت

تميمية

تميمية قال في المغني قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله
بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية او التميمية
والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من
الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا ولك
جار ومجرور متعلق بمؤمنين والباء حرف جر صلة لا تتعلق
بشيء ومؤمنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة
عن الكسرة لانه جمع مذكر سالم وفي محل النصب على انه خبر
ما ان قدرت حجازية والرفع على انه خبر المبتدا ان قدرت
تميمية وجملة فما نحن لك بمؤمنين جواب الشرط في محل
جزم فان قلت لم كان محل الجملة المقرونة بالفا الجزم وغير
المقرونة المصدرة بماض نحو ان قام زيد قام عمرو
المحل للفعل الماضي وحده قلت اجيب بان المقرونة
بالفا لا تسلط للاداة على الفعل والفا تهيئ الجملة لربطها
بالاداة فكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة
فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب لها
بالذات فجزمته فليتامل والدليل على ان مهما اسم عود
الضمير عليها في نحو مهما تاتنا به من اية الاية والضمير
بالاستقرا انما يعود الضمير على الاسما قال الزمخشري وغيره
عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى
انتهى وقال في المغني والاولى ان يعود ضميرها على الاية فائدة
انتهى وفي شرح القطر وزعم السهيلي وابن يسعون انها
حرف واستدلا على ذلك بقول زهير ومهما تكن عند امرئ
من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم وتقرير الدليل
منه انها اعربت خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين
خلو الفعل من ضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب

اذ لا يليق بها هنا لو كان لها محل ان تكون الا مبتدا والابتدا
هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له واذا
ثبت انها لا موضع لها تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم
تكن مستتر ومن خليقة تفسير لها كما ان من اية تفسير
لما في قوله ما ننسخ من اية ومهما مبتدا والجملة خبر انتهى فان
قلت لا يلزم من كون الشي لا محل له ان يكون حرفا بدليل
الجملة التي لا محل لها واسما الافعال على الصحيح فاستدلالهما
بما ذكر غير تام مبنا على اعرابهما المذكور قلت قد يقال
لعل مرادهما ان انتفا المحلية يستلزم الحرفية ما لم يدل
الدليل على نفيها فليتامل وظاهره ان السهيلي ومن وافقه
يزعم تلازمهما للحرفية اذ ما حتى يرد عليهم عود الضمير
عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتي في بعض المواضع
حرفا وهي حرف لمجرد الشرط اي التعليق نحو قوله وانك

اذ ما تات ما انت امر
به تلف من اياه تامر اتيا

ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والكاف اسمها
في محل نصب بها لانه اسم مبني اذ ما حرف شرط جازم
تات فعل الشرط مجزوم باذ ما وعلامة جزمه حذف
اخره وهو الياء نيابة عن السكون لانه معتل الاخر وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع وما
اسم موصول بمعنى الذي مفعول تات في محل نصب
به لانه اسم مبني وانت مبتدا في محل رفع بالابتدا لانه
اسم مبني وامر خبره وهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة
انت امر به صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والعايد

الها

لكن قال بعضهم الراجح ان مهما قد يكون حرفا لم يرع نظر منها للحرفية

وامر خبر مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة انت امر به صلة الموصول

الهاء من به وتلف بمعنى تجد جواب الشرط فهو مجزوم به
وعلامة جزمه حذف اخره وهو الياء نيابة عن السكون
لانه معتل الاخر وفاعل تلف ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره انت في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
وجملة اياه تامر صلة من فلا محل لها من الاعراب والعايد
اياه واتيا مفعول ثانيا لتلف وما سبق من ان اذ ما حرف
شرط هو الاصح ومذهب سيبويه وصححه ابن مالك
وغيره وقيل انها ظرف زمان بمنزلة متى لانها قبل دخول
ما عليهما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب عن الاحتجاج
المذكور بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت
للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى
البتة وانها بالتركيب مع ما صارت حرفا ونظير ذلك
انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد نقل حب
من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب
وخرجت عن اصل وضعها بالكلية وفي هذا الجواب
نظر لانه لا يلزم من تغيير الكلمة عن الزمانية الى الحرفية وخروجها
عن معناها بالكلية بدليل ان الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي
واذا دخلت عليه ان نحو ان قام صار للمستقبل ولم يخرج بذلك
عن كونه فعلا ماضيا وان الفعل المضارع موضوع للحال
والاستقبال واذا دخل عليه لم صار للزمان الماضي ولم يخرج
بذلك كونه فعلا مضارعا وقد يفهم من الجواب ان الزمان
مدلول لاذ ما والظاهر انه غير مراد لان الزمان معنى
مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف
وان المراد انها للشرط في الزمان المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي
مع عدم دلالتهما على الزمان قطعا واي بفتح الهمزة والتشديد

وما اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتلف في محل نصب به وانت مبتدا مبني ... وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وبه جار ومجرور متعلق بامر وجملة انت امر به صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والعايد الهاء من به وتلف بمعنى تجد جواب الشرط فهو مجزوم به

الياء وهي بحسب ما تضاف اليه من عاقل وغيره من زمان او مكان او حدث او غير ذلك نحو اي رجل تكرم اكرم واي يوم تسافر اسافر واي مكان تجلس اجلس واي ضرب تضرب فهي في المثال الاول مفعول به وفي الثاني ظرف زمان وفي الثالث ظرف مكان وفي الرابع مفعول مطلق ونحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي باي اسم تسموا فله الاسماء الحسنى ايا اسم شرط جازم مفعول لتدعوا مقدم منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وما صلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بايا وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والفاء رابطة للجواب وله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم والاسماء مبتدا مؤخر مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وجملة فله الاسماء الحسنى جواب الشرط في محل جزم ومتى للعموم في الزمان نحو قوله

والحسنى نعت للاسماء فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة مقدرة

انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني

الثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت

اخوالي بني يزيد ظلما لهم فديد لانه غير منصرف للعلمية ووزن على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن مما يختص بالفعل ولا في اوله كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر

الفعل

ليسرع

معه

معناه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والاحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه انا مبتدا في محل رفع بالابتدا خبره ابن وهو مضاف لمحذوف اي انا ابن رجل وجلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع والجملة صفة لموصوف محذوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون المحذوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقوله ما في القوم دون هذا وفي غيره نادرا لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا هنا علم الى اخر ما سبق والواو حرف عطف طلاع معطوف على ابن فهو مرفوع مثله وهو مضاف والثنايا مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر ومتى اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية واضع فعل الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه سكون مقدر على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين بين العين واللام وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انا في محل رفع والعمامة مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتعرفوا جواب الشرط فهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو فاعل في محل رفع والنون نون الوقاية والياء مفعول به في محل نصب **وايان** بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح النون وكسر همزتها لغة سليم وقرا بها شاذ وهي للعموم في الزمان نحو قوله فايان ما تعدل به الريح تنزل فايان اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية وما زائدة وتعدل فعل الشرط مجزوم بايان وعلامة جزمه

تعدل

السكون المقدر على اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة للقافية **واعلم** ان هذه الادوات في لحاق ما على ثلاثة اضرب ضرب لا يجزم الا مقرونا بها وهو حيث واذ كما اقتضاه صنيعه واجاز الفرا الجزم بهما بدون ما فيا شاعلاين ولحوالها وردبانه لم يسمع فيهما الا مقرون بين ما بخلافهما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما واين واجازه الكوفيون في من واني وضرب يجوز فيه الامران وهو ان ومتى واين وايان ومنع بعضهم في ايان بسكون اليا وفتح النون والصحيح الجواز **واين** بفتح الهمزة وهي للعموم في المكان نحو اينما تكونوا يدرككم الموت فاين اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية ولهو خبر تكونوا مقدم وما صلة وتكونوا فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم باين وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والواو اسمه في محل رفع به ويدرك جواب الشرط فهو مجزوم به وعلامة جزمه السكون والكاف الثانية مفعول اول في محل نصب والميم علامة الجمع والموت فاعل يدرك فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقري برفع يدرك على حذف الفا كما في قوله «من يفعل الحسنات الله يشكرها» او على انه كلام مبتدا واينما منفصل بلا تظلمون **واني** بفتح الهمزة والنون المشددة وبعدها الف وهي للعموم في المكان ايضا نحو قوله «خليلي

خليلي اني تاتياني تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول»

خليلي منادي حذف منه حرف الندا وهو منصوب لانه مضاف الى يا المتكلم وعلامة نصبه اليا لانه مثني واني اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط

وتاتيا

وتاتيا فعل الشرط مجزوم به وعلامة جزمه حذف النون الرفع نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والالف فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والنون نون الوقاية واليا ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني تاتيا جواب الشرط مجزوم به وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون لانه من الافعال الخمسة والالف فاعل في محل رفع لانه اسم مبني واخا مفعول فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وغير مفعول مقدم ليحاول وهو مضاف وما اسم موصول او نكرة موصوفة مضاف اليه في محل جر ويرضي فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع وقد تغاير بهما الشرط والجزا بالتقييد بالمفعول فان الشرط والجزا كالمبتدا والخبر لا بد من تغايرهما وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اتحادهما فلا بد من تاويل التغاير فقيل التقدير فيما يسقط من الحديث فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا وقيل حذف من الثاني الخبر اي فهجرته الى الله ورسوله مقبولة او صحيحة وقيل التقدير فيه فله ثواب من هاجر الى الله ورسوله فاقيم السبب مقام المسبب وقيل التقدير فيه ما عهد في الذهن نفي الاول المتحقق في الخارج مثل انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري الذي سمعتموه هو شعري المستقر المعهود في الاذهان ثم ما ظاهر الاتحاد يقصد به المبالغة

والكاف مفعول به في محل نصب والميم والالف علامة التثنية ولا نافية ويحاول فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع

المبالغة اما في التعظيم كما في قوله فمن كانت هجرته الى الله
ورسوله فهجرته الى الله ورسوله واما في التحقير كما في قوله
ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة ينكحها فهجرته
الى ما هاجر اليه **وحيثما** للمكان نحو قوله حيثما تستقم
يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان فحيثما اسم شرط
جازم في محل نصب على الظرفية بتستقم وتستقم فعل الشرط
مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع ويقدر جواب
الشرط فهو مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ولك
جار ومجرور متعلق بيقدر والله فاعل فهو مرفوع
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ونجاحا مفعول
به فهو منصوب به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وفي حرف جر وغابر مجرور بفي وعلامة جره كسرة ظاهرة
في اخره والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة
يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا
وكيفما ما ذكره من ان كيفما يجزم هو مذهب الكوفيين
وقطرب ومذهب الجمهور سائر البصريين المجازاة بها
معنى لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب
موافقة جوابها لشرطها قال في المغني وتستعمل اي كيفما
على وجهين احدهما ان تكون شرطا فتقتضي فعلين
متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق
ولا كيف تجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها
لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها
كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون

وقيل

وهو مضاف والازمان مضاف اليه فهو مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره والتحتا ج

كيف ج

بصورة كيف الاعراب كيف يشاء ج

وقيل يجوز بشرط اقتران فعليها قالوا ومن ورودها شرطا
قوله تعالى ينفق كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف
لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها
يجب مماثلته لشرطها انتهى ويوجد في بعض النسخ
واذا بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة من غير تنوين وهو
معطوف على ثمانية عشر نحو قوله

استغن ما اغناك ربك بالغنا
واذا تصبك خصاصة فتجمل

استغن فعل امر مبني على حذف الياء نيابة عن السكون
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل رفع
وما مصدرية ظرفية واغناك فعل ماض ومفعول
وربك فاعل ومضاف اليه وبالغنا جار ومجرور
متعلق بالفعل الذي قبله واذا ظرف لما يستقبل من الزمان
خافض لشرطه منصوب بجوابه وتصب فعل الشرط
مجزوم باذا وعلامة جزمه السكون والكاف مفعول
به في محل نصب وخصاصة اي فقر وحاجة فاعل
تصب فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
والفاء رابطة للجواب وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال
بالتعفف اكل الجميل الشحم المذاب واما بالحاء المهملة اي ج
اي تكلف المشقة فعل امر مبني على السكون المقدر منع
من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة للقافية
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره انت في محل
رفع وجملة فتجمل جواب الشرط في محل جزم وخرج بالشعر
النثر فلا يجزم فيه لانها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما يحتمل

الوقوع وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا
اذا كان بما كقوله وكان اذا ما يسلل السيف يضرب
واجيب بان الرواية الصحيحة متى ما وعلى تقدير تسليم
ذلك يكون ضرورة وما ذكره المص من انه لا يجزم بها الا في
الشعر هو المشهور وجرى على ذلك ابن مالك في الكافية
وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة
وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر
وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه السلام لعلي وفاطمة
رضي الله تعالى عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا
وثلاثين الحديث واما في لو فقد ذهب قوم منهم ابن الشجري
الى انها يجزم بها في الشعر ورد ذلك في الكافية فقال
وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري
وتاول في شرحها قوله لو يشا طار بها ذو ميعة
وقوله تامن فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء
بني ذهل بن شيبانا ووقع له في التسهيل كلامان احدهما
يقتضي المنع مطلقا والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري
قال في شرحها واجاز الجزم بها في الشعر جماعة منهم
ابن الشجري واحتج بقول الشاعر لو يشا طار بها
ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وهذا لا حجة
فيه لان من العرب من يقول جا يجي وشا يشا
بترك الهمز فيمكن ان يكون قائل هذا البيت من لغته
ترك همز يشا فقال لو يشا ثم ابدل الالف همزة
كما قيل في عالم وخاتم عألم وخأتم وكما فعل ابن ذكوان
في تاكل منسأته حين قرا منسأته بهمزة ساكنة
والاصل منساته فابدلت الهمزة الفا ثم ابدل الالف

مفعلة اي جره بالعصا ولذلك سميت منساة

همزة

همزة ساكنة فعلى هذا يحمل قوله لو يشا واما قول الشاعر
تامن فؤادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبان
فهذا من تسكين همزة اصلية الاعراب تخفيفا كما قرا
ابو عمرو وينصركم ويامركم ويشعركم وقرا بعض السلف
ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام انتهى **خاتمة**
ونسال الله حسن الخاتمة قال في المغني اعراب اسما الشرط
والاستفهام ونحوها اعلم انه ان دخل عليها جار او مضاف
فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك
وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان
يبعثون او مكان نحو قوله تعالى فاين تذهبون
او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهو منصوب مفعولا
فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة
نحو من اب لك فهي مبتدا او اسم معرفة نحو من زيد
فهي مبتدا او خبر على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان
في اسم الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا
نحو من قام ومن يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل
الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان
كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي ايات
الله تنكرون ونحو ايا ما تدعوا ونحو من يضلل الله
فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته
او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتداة او منصوبة
بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور

مطلب في اعراب اسما الشرط والاستفهام

باب مرفوعات الاسما

واما مرفوعات الافعال فقد تقدمت الاشارة اليها

في قوله وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم
المرفوعات جمع المرفوع لان موصوفه اللفظ وهو
مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي
لا يعقل ويجمع هذا اي لصافنات المذكور من الخيل وكالايام
الخاليات والجبال الراسيات وليس جمعا لمرفوعه لقوله
سبعة وفيه ما تقدم لما تقدم عن النووي ولا يخفى
ان المرفوعات اكثر من سبعة اذ بقي منها اسم افعال
المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر
لا النافية للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص للخبر
وهو قوله سبعة لا يقصد به حقيقة الاسما الحصر
بل التسهيل على المبتدا لمنعه عن التوجه لغيرها الموقع في المشقة
الناشئة عن الاشارة للغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر
فيها فان قلت فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره قلت
لعل ذلك لشهرتها وكثرتها هذا وللقايل ان يقول
لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة
لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدي وتنصب
الخبر فدخل في اسم كان واخواتها اسم افعال المقاربة واسم ما
ولا ولات وان المشبهات بليس ولا يبا في ذلك ما ياتي
من قوله وهي كان وامسى الخ لانه اقتصار على المشهور والمراد
باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل
في خبران واخواتها لا النافية للجنس مع ان المص ذكره
في المنصوبات كما سياتي وعدل عن الاضمار الى الاظهار
لانه اوضح للمبتدي المقصود بها لذات يوضع هذه
المقدمة وبدا بالمرفوعات لانها العمدة ثم ثنى ~~بالمنصوبات~~
~~لانها العمدة~~ ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا
ثم

خبره

ثم ثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات
لفظا وقد تقدم من المرفوعات الفاعل لانه اصلها عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل في الاخبار اذ الاصل
ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له ولان التركيب فيها اشدوا
احد الجزئين وهو الفعل بلا اخر اكثر ولان عامله اقوى
من عامل المبتدا لانه لفظي كالفاعل لا يوجب كوله اصلا
بالنسبة الى المرفوعات قلت اجيب بان المراد انه اقوى من المبتدا
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا اصل بالنسبة الى
سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سائر
المرفوعات ايضا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق
غالبا على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم فان
قلت لا يلزم من الدليل الاصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل
والمدعي ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اجيب بان اصالة
المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة
الى اسم ما ولا امران متحققان ظاهران واعتمد
عليه في ثبوت المدعي ولان المبتدا يحكم عليه بكل
حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وقيل كلاهما اصلان احدهما محمول
على الاخر ولا فرع عنه واختاره الرضي ونقل عن الاخفش
وابن السراج قال وكذلك التمييز والمستثنى اصولان
في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب
النحاة انتهى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فائدة
وهي اي المرفوعات اي مجموعها لا كل واحد
منها **الفاعل** ما ذكر هنا من ان الفاعل مرفوع وفيما
سياتي من ان المفعول منصوب هو المشهور

متزاج

ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله فان قيل كون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتدا م

وخبره

وليس ع

مطلب اصل المنصوب التمييز والمستثنى

ولغة الجمهور وجاز نصب الفاعل ورفع المفعول
كقولهم كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار برفع اولهما
ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه
كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان
حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر
ورفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد
عقعقان وبوم ونصبهما قال الراجز يصف افعى قد سالم
الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما وذات
قرنين ضموزا ضرزما يروى برفع الحيات فالافعوان
اما بتقدير فعل محذوف اى وسالمت القدما الافعوان
واما بدل من الحيات وان كان مرفوعا لفظا لانه
منصوب معنى ويروى بنصب الحيات فلا اشكال
فى ابدال الافعوان منه وقيل لغة ما فاعل معنى
حذفته لكونه للضرورة وقيل انه جار على نصب الفاعل
والمفعول معا لامن الالتباس وتلخص على هذا
انه سمع فى اعرابى الفاعل والمفعول اربعة اوجه
رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع المفعول
وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا فى الشعر
او فى شاذ من الكلام بشرط امن الالتباس وكل ذلك
مما لا يعتد به لفظا لانه من الشواذ ولا يجب الدخل
فى الحدث الشاذ وقد يجر الفاعل لفظا باضافة المصدر
نحو ولولا دفع الله الناس او اسمه نحو قبلة الرجل نحوه
امراته الوضوء او بمن او بالبا او باللام الزايدات
نحو ان تقولوا ما جانا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا

ونحو

ونحو هيهات هيهات لما توعدون واعلم انه اذا جر لفظا باضافة
المصدر او اسمه لم يرد على اعتبار رفع الفاعل لانه لا يسمى فاعلا
فى الاصطلاح كما قال الشاطبى ما نصه واما فاعل المصدر
اذا اضيف اليه فلا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى
زيد فى زيد قائم ولا فى زيد مضروب مفعولا وان كان
المعنى فى الجميع على ذلك ومن يتبين فى كسر الزجاج الحجر
ان الزجاج هو الفاعل وان الحجر مفعول اعتبارا باللفظ
وان كان المعنى بخلاف ذلك اذ لا يتبين فالكون التعليم
لابد لك قال استاذ شيخنا الشريف رحمه الله عليه
الاعراب انما يكون ابدا على حسب العلامة التى تكون
فى الاسم المعرب الا ترى ان القرية من واسئل اهل القرية
انما تعرب على حسب حركتها لا على حسب الاصل وانما
يكون ذلك كسرا اذ لو كان المنصوب يعرب مفعولا من
قولك كسر الزجاج الحجر ونحوه انتهى ويوافق ما ذكره
مثل الزجاج هو الفاعل وان الحجر هو المفعول كلام الدماميني
فى شرح التسهيل حيث جعل ذلك من قبيل القلب الذى
قبله السكاكى مطلقا ورده غيره مطلقا وقال صاحب
التلخيص الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا
فانه لو لم يكن المرفوع هو الفاعل والمنصوب هو
المفعول لم يكن هناك قلب الا فى الاعراب ولم
ينافه كلام صاحب التلخيص وغيره وعلى هذا فلا يرد
على اعتبار رفع الفاعل وهو ظاهر وذلك لانه اذا كان
من قبيل القلب كان المسند اليه فى المعنى هو الرفع
الذى هو الزجاج فى المثال لان القلب جعله
هو الكاسر ويوافقه ايضا قول ابى حيان فى شرح التسهيل

والمرفوع جعل به مفعولا اه

وقلب الاعراب لفهم المعنى ثم قال والمذهب الثاني انه لا يجوز
الا لمجرد الضرورة المذهب الثالث انه لا يجوز الا للضرورة
وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب ثم قال والذي صححه
اصحابنا انه لا يجوز في الكلام ولا يجوز في الشعر الا في حال
الاضطرار ثم حكى كلاما عن البسيط قال في اخره وقد يجوز رفعهما
معا ونصبهما معا لفهم المعنى وانشد [illegible] الخ انتهى ويمكن
منع ذلك ودعوى ان الفاعل هو المنصوب وان المفعول
هو المرفوع كما هو المتبادر من قول التسهيل وربما رفع
مفعول به ونصب فاعل لامن اللبس انتهى فيسمى الذي نصب
فاعلا والذي رفع مفعولا ومن قول ابن هشام في شرح
بانت سعاد نصب الفاعل ورفع المفعول وفق للاعراب
المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق
الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت
نجران او بلغت سوءاتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله
قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات
وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة وكقوله
هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة
وسمع ايضا رفعهما كقوله
ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم
ويؤيد عندي بل يعينه ما جاء من رفعهما ونصبهما
فانه لا يمكن في رفعهما دعوى ان كلا فاعل لانهم اجمعوا
على ان الفاعل لا يتعدد ولا في نصبهما دعوى ان كلا مفعول
لانه يلزم منه ان لنا فعلا يعمل النصب دون الرفع وان
المفعول يتعدد في غيرها بتعدد مفعوله وعلى هذا فيكون
اعتبار الرفع في الفاعل والنصب في المفعول

بالغرض الثاني اي عن امثلة تعارض المتلقين اعطاء البلاغة

لغالب

١٦٣

لغالب او لحسب الملابس وقد اورد الشاطبي على اعتبار
الرفع في الفاعل امورا قال ومنها ان النحويين يقولون
اذا كان معنى الكلام تميز بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر
كثيرا ان ينصب الفاعل ويرفع المفعول وجاز في الكلام قليلا
ومن ذلك في قراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب
ادم ورفع كلمات وقالوا خرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر الى ان قال وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسا
مطردا فاجاز نصب الفاعل ورفع المفعول اذا فهم المعنى
نحو اكل الخبز زيدا وركب الفرس عمرا وما اشبه ذلك
فاذا ما التزمه الناظم في رفع الفاعل غير لازم فانظر
ما نقله عن النحويين وابن الطراوة فانه يوافق ان
المرفوع في ذلك مفعول وان المنصوب فاعل وان
اجاب عنه بما حاصله ان المرفوع هو الفاعل وان المنصوب
هو المفعول فالظاهر ان ما جر لفظا بواحد مما ذكر
يسمى فاعلا مرفوعا ويؤيده بل يعينه انه يقضى على
محله بالرفع حتى يجوز في تابعه الجر والرفع قال
الاشموني وقد يجر اي الفاعل لفظا باضافة المصدر
او اسمه او من او الباء الزائدتين ويقضى حينئذ بالرفع
على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع
حملا على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم وما جاء
من رجل ولا امراة فان كان المعطوف معرفة تعين
رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر
الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفي وشبهه انتهى
باختصار بعض الامثلة **والمفعول**
الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله

الاصطلاحي بان ترك ولم يقصد واضافة الفاعل
الى ضمير المفعول الملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به
ويحتمل انه على حذف مضاف اي فاعل فعله نحو ضرب
زيد بضم الضاد وكسر الراء ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
والمبتدا والخبر نحو وحتى الحسنين ذاك حتى
اسم لصحة الحديث عليه مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين
بين الالف واللام وهو مضاف والحسنين مضاف
اليه فهو مجرور وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة
لانه مثنى وذا ان خبر المبتدا فهو مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا
الساكنين منع من ظهورها الثقل **واسم كان** واسم
احدى **اخواتها** اي نظايرها شبه النظاير بالاخوات
لما بينهما من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين
الاخوات ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه وليسمى الاستعارة
المصرح لها نحو كان زيد قايما كان فعل ماض ناقص يرفع
الاسم وينصب الخبر وزيد اسم كان فهو مرفوع به
وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقايما خبرها
فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
وغنيا خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره **وخبر ان وخبر اخواتها** نحو ان زيدا
قايم ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر زيدا
اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في اخره **والتابع** وهو المشارك لما قبله في اعرابه

الحاصل

وخوابس ابو عنيا با مبني فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة الخ

الحاصل والمتجدد فخرج المشارك لما قبله في اعرابه اي ان كان
له اعراب فلا يرد انه لا يشمل التاكيد اللفظي في الحرف
والفعل الماضي وفعل الامر والجملة التي لا محل لها فيشمل
التابع وغيره كخبر المبتدا وخرج بقوله الحاصل والمتجدد
خبر المبتدا والمفعول الثاني والحال من المنصوب فانه
فانه لا يتبع ما قبله فيما يتجدد له من تحرز رفعه بنيابته
عن الفاعل وزاد بعضهم في تعريف التابع بغير خبر لاخراج
حامض من قوله الرمان حلو حامض واعترض بعضهم
بان حامضا جزء خبر لا خبر فزاد غير خبر ولا جزء خبر
وقد يقال مراده بالخبر الخبر المستقل وسمي تابعا
لتبعيته لما قبله في اعرابه ويمتنع تقديم التابع التابع
على متبوعه كما يشعر به لفظ التابع واجاز صاحب البديع
تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة
وقد تقدم احد احد الموصوفين فتقول قام زيد
العاقلان وعمرو ومنه قوله

وليست مقر للرجال ظلامة
ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا

واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر
في موضعها وكذا يمتنع تقديم معمول التابع على المتبوع
خلافا للكوفيين ويبدا عند اجتماع التوابع كما في التسهيل
بالنعت لانه كالجزء من متبوعه ثم بعطف البيان لانه جار مجرى
النعت ثم بالتوكيد لانه يشبه البيان في جريانه مجرى النعت
ثم بالبدل لانه تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم بالنسق
لانه تابع بواسطة فيقال جا الرجل الفاضل ابو بكر
نفسه اخوك وزيد بقي ما اذا اجتمع نعت حقيقي

تقديم م

مطلب

ونعت سببي وما الجميع تاكيد لفظي وتاكيد معنوي
وما اجتمعت اقسام البدل ويحتمل ان يقال بتقدم النعت
الحقيقي على النعت السببي والتاكيد اللفظي على التاكيد المعنوي
وبدل الكل على بدل البعض وبدل البعض على بدل الاشتمال
وبدل الاشتمال على بدل الغلط فليراجع وليحرر كل ذلك
فاني لم ار من تعرض لذلك واختلف في العامل في التابع
فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل في المتبوع
الا البدل فالعامل فيه عندهم مقدر وذهب قوم
منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه واختاره ابن مالك وهو ظاهر مذهب سيبويه
للمرفوع لفظا او تقديرا او محلا **وهو** اي التابع لا بقيد
كونه تابع مرفوع لان هذه الاربعة لا تختص بتابع المرفوع
اربعة اشياء النعت والعطف وهو قسمان عطف
بيان وعطف نسق ولم يتعرض المص فيما سياتي الا للعطف
النسق وكان عدم تعرضه لعطف البيان لانه كالرضي
لا يرى فرقا بين عطف البيان وبدل الكل من الكل
والتوكيد وهو قسمان لفظي ومعنوي ولم يتعرض
فيما سياتي الا للمعنوي وكان عدم تعرضه للتوكيد
اللفظي لانه لا يختص بالمرفوعات لكن يشكل على ذلك عطف
النسق فانه لا يختص ايضا بالمرفوعات فليتامل ذلك
والبدل باب الفاعل
ورسمه ببعض خواصه تقريبا على المبتدي اذ لما كان
ما ذكر رسما لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله
خارجا عن حقيقة الفاعل فان قلت في هذا الرسم
نظر فان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله غير داخلين

في

في حقيقته بل الرفع حكم من احكامه استفيد من دليل
خارج عنه قلت لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل ان كون
ما ذكر خارجا عن حقيقة الفاعل لا ينافي وقوعه في رسمه
بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف بالامر الخارج فلا يصح
توجيه النظر بخروجه عن حقيقته بل الوجه في الاعتراض
على هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب الدور لان
تصور الحكم متاخر عن تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك
دور ويجاب بان المتاخر تصوره عن تصور الفاعل
هو رفع الفاعل وهذا ليس ماخوذا في التعريف لا الرفع
مطلقا او الرفع بالفعل او شبهه لا يختص بالفاعل لتحققه
في غيره كنايب الفاعل واسم كان فان قلت يشكل التعبير
بالخاصة بانها توجد في غيره كاسم كان واخواتها قلت
لا اشكال مع ملاحظة ما قرروه من انقسام الخاصة
الى مطلقة وهي ما يختص بالشي بالقياس الى جميع ما عداه
كالضاحك للانسان والى اضافية وهي ما يختص بالشي بالقياس
الى بعض اغياره كالماشي للانسان فان قلت فاذا كانت
الخاصة هنا اضافية لانها تختص بالفاعل بالنسبة
الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان فهل
يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال
والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور
الشي اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور
بالوجه يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه
فقال **الفاعل** وعدل عن الاضمار مع ان المقام مقامه
لتقدم الذكر لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بوضع هذا الكتاب **هو الاسم** ولو بحسب التاويل

تصور المحكوم عليه فيتوقف

لانه

بالقياس

وكذا السعد وجمع من المحققين

نحو انا انزلناه من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا او بحسب
المعنى فقد قال ابن مالك في قوله تعالى وتبين لكم كيف
فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل تبين
لكم كيفية فعلنا بهم وفي قوله تعالى اولم يهد لهم
كم اهلكنا انه على تاويل اولم يهد لهم كثرة اهلاكنا
وجاز الاسناد في هذا الباب باعتبار التاويل كما جاز
في باب المبتدا نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
انتهى فان قلت فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز
في التعريف قلت هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف
على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم على المحكي حقيقة لا مجاز
ثم التاويل لا يطرد ان يكون سابكا كالمثال او بغيره في باب بحرف
التسوية نحو ان الذين كفروا الاية اي انذارك وعدمه
اذا جعلنا سواء خبر ان وما بعده فاعلا به هذا مذهب
البصريين وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز
ان يقع الفاعل جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر
لي اقام زيد قال ابن هشام وفيه نظر لان اداة التعليق
بابها ان تكون مانعة اشبه من ان تكون مجوزة وكيف يعلق
الفعل عما هو منه وبعد فعندي ان المسئلة صحيحة كالجزء
ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات
وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى
ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل
ذلك وهذا لا بد من تقديره دفعا للتناقض اذ
ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به المرفوع

لفظا

لفظا او تقديرا او محلا وانما رافعه ليكون كلامه
جاريا على كل الاقوال في رافعه والصحيح ان رافعه ما
اسند اليه من فعل او شبهه لانه طالبه وعليه الجمهور
وقيل رافعه الاسناد اي النسبة فيكون العامل معنويا
وعليه هشام ورد بانه لا يصار الى جعل العامل معنويا
الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود وقيل
شبهه بالمبتدا من حيث انه مخبر عنه بفعله كالخبر عن
المبتدا بالخبر ورد بان الشبه معنى والمعاني لم يستقر
عمل في الاسماء وقيل كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف
كما نقله ابو حيان ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو
والمراد بشبهه ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري
وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة نحو
ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة
المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرايت
فعل ماض وفاعل ورجلا مفعول به واحسن نعت رجلا
فهو منصوب مثله وفي عينه جار ومجرور في محل نصب
على الحال من الكحل والضمير في عينه عايد الى رجل والكحل
فاعل احسن فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره ومنه جار ومجرور متعلق باحسن وفي عين
زيد جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير في منه
العايد الى الكحل والمصدر نحو قوله الا ان ظلم
نفسه المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير
زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعد
يله المعتمدان عند جماعة كثيرين نحو من عنده علم

موضع م

الكتاب وافى الله شك قال ابو حيان واسم موضوع الفعل
نحو اياك انت وزيد ان يحرجا ففي اياك ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف
عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وما يجري مجرى
اسم الفاعل كالجواهد الملاحظة فيهما معنى الاشتقاق
نحو اسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد اي شجاع ففي اسد ضمير مستتر
مرفوع محلا على انه فاعله وقد يرفع الظاهر نحو زيد
اسد غلامه فغلامه فاعل اسد بمعنى شجاع مرفوع به ولا
تغفل عما تقدم في الباب الذي قبل هذا من انه قد يجر
لفظا باضافة المصدر او اسمه او بمن او بالبا او باللام
الزايدة ومن انه قد جاء نصب الفاعل ورفع المفعول
ورفعهما ونصبهما وان ما جا من ذلك شاذ ولا يجب
ان يدخل في الحد الشاذ واما المجرور لفظا فهو مرفوع
المحل والمراد ما هو اعم من مرفوع المحل واللفظ مما يتعلق
بذلك فان كنت ذكيا كفاك ما سبق والا فالبليد
لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل
المذكور قبله فعله اي حقيقة نحو قام زيدا وحكما
كما في الفاعل المستتر فيه حكمية لوجوده او هو على خلاف
الاصل لمانع الاستتار والمراد بفعله الاصطلاحي واقتصار
عليه لانه الاصل واضافته الى الفاعل لصدوره عنه
او قيامه به ويحتمل تقدير مضاف اي مفيد فعله
ان يكون المراد بفعله فعله اللغوي وهو الحدث
الصادر منه او القايم به نحو مات زيد وعلم من تعريف
الفاعل انه لا يكون الا اسما اي ولو بحسب التاويل
او بحسب المعنى كما تقدم لانه مسند اليه
ولا

ومن الفعليه م

ولا يسند الا الى الاسما وقد حكى الخلاف في وقوع الجملة
فاعلا او نايبا عنه فلا تغفل ولا يكون الامر فوعا
لان الرفع علامة الفاعلية الى كون الشي فاعلا ولا يكون
الا موخرا عن عامله حقيقة او حكما كما تقدم لان الفاعل
معمول للفعل وليس عاملا فيه ولم يجيزوا انحال المفاعيل
فلم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها
فضلات وما ذكر من وجوب تاخير الفاعل عن عامله
هو مذهب البصري وعن الكوفي جواز تقديمه تمسكا
بنحو قول الزبا ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا
وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جايز ان يكون
مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب
على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه
فقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووئيدا بفتح
الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة
التوده قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة
والتاني وهو عند البصريين ضرورة كذا في الاوضح
وفي المغني عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون
تقدم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزايدة
او مشيها مبتدا احذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر
وئيدا كقولهم حكمك مسمطا اي حكمك مبتدا حذف
خبره اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل
من ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار
وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع بالابتدا
وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذا النحو كباب

ضعيفة لان حذف الخبر في ذلك ومثله شذوذ اذ عدم
استكمال الشروط في ذلك لان شرط الحذف ان يكون
المبتدأ مصدرا عاملا في اسم ظاهر مفسر لصاحب الحال
وتلك الحال لا يصلح ان تكون خبرا والاسم الظاهر
مفقود في كل المثالين المذكورين والحال في كل منهما صالحة لان تكون
خبرا فكان الواجب التصريح بالخبر وامتناع حذفه ولانه
اذا كان بدلا اما ان يكون كل او بدل بعض او بدل اشتمال بدله
ولا سبيل الى واحد من ذلك اما الاول فلان قيما ليس
صادقا على ما صدق عليه ضمير ما لان ما عبارة عن اي شي
والضمير راجع اليها واما الثاني والثالث فلعدم الضمير
لان الضمير في قيما للحال لا للمبدل منه وايضا لو كان
بدلا من الضمير لوجب اقترانه بهمزة الاستفهام لان
الضمير هنا يدل على ما الاستفهامية وضمير الاستفهام حكمه حكم
اسم الاستفهام وقد روي قيما مثلثا الرفع على ما ذكرنا
والنصب على انه المصدر اي تمشي مشيا والخفض بدل
اشتمال من الجار فان قيل ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين على
قيل فائدته تظهر في التثنية والجمع فنقول على راي الكوفيين
الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز
ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام
فان قيل هذا التعريف يشمل التابع كالبدل والنسق والبيان
مع انه لا يسمى فاعلا في الاصطلاح قلت المراد الاسم على
المرفوع المذكور قبله فعله لا وجه التبعية بدليل
افراد التوابع بابواب مستقلة واعلم انه لا يجوز حذف
الفاعل الا في مواضع اطرد حذفه فيها منها نحو ما قام
الا هند لان ما بعد الا ليس الفاعل في الحقيقة

مطلب مواضع حذف الفاعل

وانما

وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وان ذلك المقدر هو
المستثنى منه وهو مذكر ولذلك وجب ترك التاء
ومنها نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا انت
فانهم صرحوا بانه تركيب صحيح محمول على الحذف والتقدير
ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا انت
وما قعد الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب
التنازع مردود بما قاله ابن الحاجب من انه لو كان
من هذا الباب لوجب ان يكون احدهما ضميرا لانهما
موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضربت واكرم الا انت
او ما ضرب واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد
المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور ويحصل لهما والمقصود
حصرهما فيه واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف
على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله
ومنها فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما ذا مقربة تقديره او اطعامه يتيما
لان السبب في عدم جواز حذف الفاعل شدة امتزاج
الفاعل بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة فكره
حذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر ومنها
باب النيابة نحو وقضي الامر اصله والله اعلم
وقضى الله الامر ومنها فاعل افعل في التعجب اذا دل
عليه متقدم مثله كقوله اسمع بهم وابصر فحذف اي وابصر بهم
بهم من الثاني لدلالة الاول وهو في موضع رفع على الفاعلية
عند الجمهور ومنها فاعل المؤنثة المخاطبة والجماعة
المؤكد بالنون نحو لتضربن يا هند ولتضربن يا قوم
واضربن يا هند واضربن يا قوم قال ابن هشام

في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما يكون
واحدا واما قوله فتلقفها رجل رجل فاصله تلقفها
الناس رجلا رجلا فهما في الاصل منصوبان على الحال
نحو ادخلوا الاول فالاول فحذف الفاعل واقيما
مقامه فلما اقيما مقام شيء واحد صارا كشيء واحد
فلم يتعاطفا وصار رفعهما كانه رفع واحد لان رجل
رجل بمنزلة قولك الناس متصلين ونظيره هذا
حلو حامض فانهما لما كانا بمعنى مز امتنع عطفهما وكان
رفعهما كرفع واحد وكان الضمير منهما انتهى هذا فيقال
يجوز حذف الفاعل اذا اقام مقامه حالان للتفصيل
ويظهر الفرق بين الاضمار والحذف بالتثنية والجمع
فان قيل لم امتنع حذف الفاعل الا فيما استثني وجاز مطلب
حذف المبتدا مع ان كلا منهما هو المسند اليه في الكلام قيل
يمكن ان يفرق بانه لما امكن استتار الفاعل استغني عن حذفه
وبانه كجزء من عامله ففي حذفه شبه حذف بعض البنى
وهو اي الفاعل [illegible] صادق على قسمين
ولو اسقط كلمة على لكان اخصر واظهر ومجموع قوله
ظاهر ومضمر بجر ورفع على انه بدل من كل قسمين
او بيان لهما واجري الاعراب على كل منهما لتعدد متبوعهما
معنى ويجوز رفعه على انه خبر مبتدا محذوف ونصبهما
بفعل محذوف تقديره اعني وبدا بالظاهر
لانه الاصل فقال فالظاهر وهو ما ليس
بمضمر نحو برفعه على انه خبر المبتدا قولك قام زيد
اي نحو زيد من قولك قام زيد فقام فعل ماض وزيد فاعل
فهو مرفوع بقام وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره

وقد

وقد تسمح المص في التمثيل لما علمت من ان المثال زيد
لا قام زيد ان كان لا علم بظهور المراد ويقوم زيد
فزيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
وقام الزيدان فالزيدان فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى ويقوم الزيدان
فيقوم فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقام الزيدون ويقوم
الزيدون فالزيدون فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وقام اخوك
ويقوم اخوك فاخوك فاعل ومضاف اليه فهو مرفوع
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء
الخمسة واستفيد من كلام المص ان الاسم الظاهر يرفعه
كل من الماضي والمضارع على انه فاعل ويستثنى افعل في التعجب
كما احسن زيدا وافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا
زيدا وعدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فانها لا ترفع الا ضميرا
مستترا ومحل رفعهما للظاهر اذا اسندا الى غائب
مذكرا كان او مونثا مفردا او مثنى او جمعا فان
اسندا الى المتكلم او مخاطب لم يرفعا الا الضمير واما
فعل الامر فلا يرفع الاسم الظاهر على انه فاعل وانما
يرفع ضميرا مستترا او بارزا واسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمه والظاهر
والجار والمجرور فترفع الظاهر والمضمر والمضمر
ويقال له الضمير وسياتي في باب المعارف وجه
تسميته بذلك ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اي اسم مبني وضع

وضع لمتكلم بذلك اللفظ اي شخص يحكي به عن نفسه نحو انا ونحن
او مخاطب به اي شخص توجه اليه الخطاب به نحو انت
او وضع لشيء غايب ليس بمتكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
وتقدم ذكر ذلك الغايب مذكورا وهو قبل الضمير
حقيقة او بحسب المرتبة اي يكون من شانه ذلك
فيدخل فيه نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان يكون
المذكور قبل الضمير ما يفهم منه معنى ذلك المرجع الغايب
نحو اعدلوا هو او حكما بان يكون معلوما حاضرا في ذهن
المخاطب والمتكلم فانه في حكم المذكور متقدما كضمير
الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج لفظ متكلم
ولفظ مخاطب ولفظ غايب كالاسماء الظاهرة وان
كانت موضوعة للغايب لكنه لم يشترط في وضعها
تقدم ذكرها وكذا لم تنزلت وضعها على غايب تقدم
ذكره وخرج ايضا احرف المضارعة لانها ليست باسماء ولم
توضع لمتكلم ولا مخاطب ولا غايب وانما وضعت
للتكلم والخطاب والغيبة وكذلك او اخوانه
واياي واياك واياه واخواتهن فانها ليست
باسماء ولم توضع لمتكلم ولا لمخاطب ولا غايب وانما
وضعت لمعنى الغيبة والحضور والمقصود من
وضع المضمرات كما قاله الرضي رفع الالتباس فان
انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير
الغايب فانه نص في ان المراد هو المذكور بعينه
في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل
مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذلك الاسماء
الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما

الغايب على ذكره كذلك الضمير لفظا بان يكون لفظه ذلك ح

هو اقرب للتقوى فانه راجع العدل المفهوم من اعدلوا ح

فلزما

فلزمهما اللبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب
فلربما توهم انه غير الاول وفي الضمير قسمان مستتر وبارز
فالمستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ ولا يستتر
من الضماير الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير المتصلة التي وضعها على الاختصار استتار الفاعل
لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا
بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي كما في الترخيم قسمان مستتر وجوبا
وهو الذي لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ويقع في
مواضع منها المضارع المبدو بالهمزة نحو اقوم والمضارع المبدو
بالنون نحو نقوم والمضارع المبدو بتاء خطاب لواحد
المذكر نحو تقوم يا زيد والامر نحو اضرب واسم فعل
الامر كصه ونزال واسم فعل المضارع كاوه واف
وفعل التعجب كما احسن زيدا واسم التفضيل كزيد
افضل من عمرو وافعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا
وما عدا عمرا ولا يكون خالدا والمصدر الواقع بدلا
من فعله كضربا زيدا ومستتر جوازا وهو ما يخلفه
الظاهر او الضمير المنفصل وذلك في نحو المضارع الغايب
نحو زيد يقوم وهند تضرب والفعل الماضي نحو زيد
ضرب وهند ضربت واسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات
والوصف نحو زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن
والظرف نحو زيد عندك وعمرو في الدار قاله
ابن هشام في الاوضح لكن انتقدهم ابن مالك وابن
يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام

واجب فانه لا يقال قايم هو على الفاعلية واما زيد قام
ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر والتحقيق ان يقال
ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى
ما لا يرفعه وغيره كقام انتهى ولا يخفى عدم وروده
مع تفسير واجب الاستتار وجايزه بما تقدم على
انه نقل سيبويه انه اجاز في نحو مررت برجل مكرمك
هو ان يكون الضمير البارز توكيدا للضمير المستتر
في الوصف وان يكون فاعلا قال بعضهم هو الحفيد
وهذا صريح في جواز زيد قام هو على ان يكون فاعلا
وهو يقوي ما قاله ابن مالك وابن يعيش وغيرهما
الا انه يشكل على كلام سيبويه وكلامهم القاعدة المجمع
عليها وهي انه اذا اتى الاتصال لا يعدل الى
الانفصال الا فيما استثني وهذا ليس شيا مما
استثني انتهى فان قلت اي فرق بين المحذوف
والمستتر قلت اجيب بان المستتر اللفظ القايم
بالذهن والمحذوف لفظ ما لفعل ثم حذف وفيه
نظر فان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز
ان يترك ابتدا على ان بعضهم قال ان الضمير
المستتر على ما حققه بعض المتاخرين ليس لفظا
والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف
الا لفظ لم يتلفظ به مع كون معناه مرادا
في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر
بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ الا انه
جعل في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا
عليه ومؤكدا ومبدلا منه انتهى ويكفي

مطلب

مطلب الفرق بين المحذوف والمستتر

في

في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق
به بخلاف المستتر فان قلت فالمحذوف احسن حالا
من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص المستتر
بالعمدة قلت اجيب بان المستتر متصف بدلالة
العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ
ولذا احتاج الى قرينة ودلالتهما اضعف من دلالة
لفظهما انتهى والبارز وهو ما له صورة في اللفظ
قسمان متصل بعامله ومنفصل عنه فالمتصل هو
ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الاختيار فان
قلت يرد على حد المتصل ما ذكر ضمير الغايب في نحو
ضربتهم وضربتهما وضربتهن فانه يبتدا به
في قوله هم فعلوا وهما فعلا وهن فعلن ويقع
بعد الا في الاختيار وبانه يخرج منه بعض افراد المتصل
كالضمير المستتر وحكموا بانه يبرز في نحو زيد هند ضا
ربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل
الوصف قلت اجيب بان الضمير الغايب فيما ذكر
هو الهاء فقط والحروف اللاحقة ليست
منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل
ينزل لكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الجزء منه
فيمتنع تقدمه وتاخره بخلاف المستقل فانه
لكونه كلمة مستقلة يجوز ذلك فالضمير في ضربتهم
الهاء فقط وفي ضربوا الكلمة هم وبان التقدير
بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل
كما قال ابن الناظم بل تاكيدا للفاعل المستتر وجميع
ما ذكر نص عليه الرضي والمنفصل باعتبار الاعراب

هم ح

ثلاثة اقسام لانه اما مجرور المحل نحو هذا غلامه او منصوبه
نحو كافِ اكرمك او مرفوعه نحو التا من **قوله**
اي مقولك الذي هو **ضربتُ** بضم التا للمتكلم
لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان
القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب ضربتُ
فعل ماض مبني على الفتح والتا المضمومة ضمير
المتكلم وحده فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب **و**نا من قولك **ضربنا** بسكون البا ضربنا
فعل ماض وفاعل اخر الفعل البا ونا ضمير المتكلم ومعه
غيره او المعظم لنفسه فاعل في محل رفع لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب ولكن انكون في محل رفع حيث
سكن ما قبلها او سكن وهو الالف نحو غزانا ودعانا
فهي مفعوله وقد يستغنى عن زيادة او سكن وهو
الالف بان يعمم الفتح اي وان انفتح ما قبلها
اي لفظا او تقديرا وهذا كله في المتصلة بالماضي
اما المتصلة بالمضارع فهي مفعوله ابدا **وناضربتَ**
بفتح التا للمخاطب المذكر لانه اسم مبني **وناضربتِ**
بكسر التا للمخاطبة وفتحت للمخاطب فرقا بينه وبين
المتكلم او تخفيفا وكسرت للمخاطبة فرقا ولم
يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة
لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا
هو مقدم على المونث فخص بالتخفيف فلم يبق للمونث
الا الكسر فالتا المكسورة ضمير المونثة المخاطبة
فاعل في محل رفع لانه اسم مبني قال ابو علي وقد تلحق
ايا تا المونث مع الها نحو اكرمتيه وحكى بعضهم

ان

وكذا غير الف و ان فتح ما قبلها

والاصرح

جا التا المعتد حذ ضمير المخاطب المذكر علامة محل رفع ثم

ان
بعضهم في لغة رديئة لربيعة يجوز وصل فتحة تا الضمير
وكانه بالالف نحو قلتنا ورايتكا ووصل كسرتها بيا
وقد اجتمعا في قوله
رميته فاقصدت فما اخطات في الرمية
بسهمين مليحين اعارتكيهما الظبية **وناضربتما**
بضم التا للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مونثا
فالتا المضمومة ضمير المثنى المخاطب مطلقا فاعل في محل
رفع لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية
قال الرضي شركوا اي المتكلم بين المذكر والمونث
وزادوا الميم قبل الف المثنى في تُما وقبل واو الجمع في
تموا للثلاث لئلا تلتبس بالمخاطب والمتكلم اذا اشبعت حركة
التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليهما
ضمير اشهر من اثبات الواو وضموما ما قبلها وزيدت
للمونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر
انتهى باختصار الفاظ وقال التفتازاني وشددوا
النون لانهم قالوا اصله اي تضربن تضربمن فادغمت
الميم في النون ادغاما واجبا انتهى فالنون هنا
بازاء الواو والنون في ضمير الجماعة وهذا امر دون
حروف ضوي مستحضر لا تدغم فيما يقاربها **وناضربتم**
بضم التا لجماعة الذكور المخاطبين فالتا ضمير جمع المذكر
المخاطب فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والميم علامة
جمع المذكر السالم المخاطب وضمت التا مع الميم في ذلك
كله لاجرا للميم مجرى الواو ولتقاربهما في المخرج **وناضربتن**
بضم التا لجمع المونث المخاطب فالتا ضمير جمع المونث
المخاطب فاعل في محل رفع لانه اسم مبني والنون المشددة

علامة جمع المؤنث المخاطب ولا تقع هذه التا الا مرفوعة
المحل فاعلا او نائبا عن الفاعل قال في المغني والمتحركة
اي التا المتحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت
وقمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب
كنتي ان التا هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث
ولم يثبت في كلامهم ان هذه التا تكون علامة وفي
الهمع للسيوطي ان المجمع على كونه ضميرا ستة الفاظ التا
والكاف والها ويا المتكلم وان ونحن وما تقدم
امثلة للحاضر متكلما او مخاطبا واذا اجتمع مخاطب
وغائب فالقياس تغليب المخاطب نحو ضربتما اي انت
وزيد وضربتم اي انت وزيد وعمرو وانتما وزيد
وما بقي امثلة للغائب و هو قولك زيد ضرب
بفتح الرا فزيد مبتدا مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وضرب فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا للمذكر الغائب تقديره للمبتدء
هو في محل رفع لانه اسم مبني والجملة من الفعل
والفاعل في محل رفع خبر المبتدا والرابط بينهما
الضمير المستتر وقولهم تقديره هو لم يريدوا به
ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا اريد تفسير معناه
فسر بهو فان المستتر له صورة في العقل لا في اللفظ
و قولك هند ضربت بفتح الرا والبا وسكون
التا هند مبتدا وضرب فعل ماض والتا حرف دال
على تانيث الفاعل وفاعل ضرب مستتر فيه جوازا
للمفردة المؤنثة تقديره هي في محل رفع والجملة
من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا والرابط

بينهما

بينهما الضمير المستتر وما ذكر في محل رفع خبر المبتدا من ان
تا التانيث حرف هو الصحيح قال في المغني وزعم
الحلواني انها اسم وهو حرف لاجماعهم وعليه فبانى في الظاهر
بعدها ان يكون بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر
ويرده ان البدل لا يصلح للاستغنا به عن البدل
منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل
عليه الرؤف الرحيم قليل وان تقديم الخبر الواقع جملة
قليل ايضا كقوله

الى ملك ما امه من محارب
ابوه ولا كانت كليب تصاهره

انتهى قال الرضي اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث
بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه لا المسند للاتصال
الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل
وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل
كجزء من اجزا الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع
الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون وتضربين
فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه
لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربه
اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني
ارجعني انتهى ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين
التانيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر
الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة مبلغه
عليهما قلت اجيب بان تانيث الفاعل قد يكون
معنويا ولا علامة عليه لفظية كهند وقد يكون
لفظيا فقط مع عدم تانيث المعنى كطلحة وفي

القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاد لانه فى الاول
والباسمما فى الثانى فوجب الاعتماد على علامة
ظاهرة مطردة تخص المونث بخلاف التثنية والجمع
فان لهما فى الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها
و قولك الزيدان ضربا بفتح الرا فالزيدان مبتدا
مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
لانه مثنى وضربا فعل ماض وفاعل اخر الفعل البناء
والالف ضمير المثنى المذكر الغايب فاعل فى محل رفع
لانه اسم مبنى والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع
خبر المبتدا والرابط بينهما الالف وتقول الهندان
ضربتا فالالف علامة التانيث واصلها السكون
ولكنها حركت لالتقا الساكنين وفتحت لمناسبة
الالف وهذا المثال ساقط من اصل المؤلف فان قيل
ما ذكرته من ان توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لا يوجد منقوض بنحو ضربتا قلت اجيب
عنه بانا لا نسلم ان توالى اربع حركات [illegible] وجد فى
نحو ضربتا لان التا فى نحو ضربتا وان كان متحركا
لفظا الا انه فى حكم الساكن سقط الالف فى رمتا
لالتقا الساكنين حكما لان حركته عارضة والعارض
كالعدم الا عند ازدية الا فى لغة ردية فانه يقول
اهل تلك اللغة الردية رماتا باثبات الالف
و قولك الزيدون ضربوا بفتح الرا وضم البا
فالواو ضمير جماعة الذكور الغايبين فاعل فى محل رفع
لانه اسم مبنى ويزاد فى الخط الف بعد الواو قال
الجاربردي واما الزيادة فانهم زادوا الجمع المتطرفة
في

بلغ

ضمير المثنى لمونثه وفاعل فى محل رفع لانه اسم مبنى والتا علامة التا نيث [illegible] ولكنها حركت لالتقا الساكنين [illegible] [illegible]

ولم يوجد فيه توالى اربع متحركات ومن اجل ان التا فى نحو ضربتا فى حكم الساكن [illegible]

بعد واو

في الفعل الفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف
فانه وان لم يحصل الالتباس فى نحو كلوا واشربوا
لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب
متصلة لكن قد يجى من الافعال ما لا تتصل به الواو
صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس حينيذ
فجعلوا الباب كلمة واحدة وهذا بخلاف نحو يغزوا
ويدعوا فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال
لان المفرد ليس يغزو ولا يغزو ولا يغزود ولان واو الجماعة
غير متطرفة كضربوك وضربوهم لا يشتبه لا يلتبس
بواو العطف الذى يجى بعد تمام الكلمة وان اعربت
هذا نوكيد الواو للجمع زدت الفا لان الواو حرف
متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل
واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم من يكتب
بعدها الفا كما فى الفعل والاكثر يحذفونها لقلة اتصال
واو الجمع بالاسم فلم يبال بقلته بالالتباس الذي وقع ومنهم
من يحذف الالف فى الفعل والاسم واذا لزم الالتباس
لندوره يزوله بالقراين وربما استغنى عن الواو
بالضمة كقوله فلو ان الاطبا كان حولى قال ابو حيان
وهو ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام التسهيل وقال
بعضهم انه نادر قلت و يؤيده ما وقع فى الكشاف ففيه
افلح دخل فى الفلاح كابشر دخل فى البشارة ويقال
ايضا افلحه اى اصاره الى الفلاح وعليه قراة طلحة ابن
مصرف قد افلح وعنه اعلى لغة اكلونى البراغيث وعلى
الابهام والتفسير وعنه بضمة بغير واو اجتزا بها
عنها كقوله فلو ان الاطبا كان حولى انتهى و قولك

اى الواو

الهندات ضربن بفتح الراء وسكون البا فالنون ضمير جماعة الاناث
الغايبات فاعل فى محل رفع لانه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب
قال الرضى واقتصم على نون واحدة فى مقابلة الواوات وان
كانت واحدة واعلم ان الفعل مع التا ونا يكون ماضيا
فقط ومع النون يكون ماضيا ومضارعا وامرا ومع يا
المخاطبة يكون مضارعا وامرا وان الواو والنون والالف
والياء ليست علامات كتا التانيث والفاعل مستكن خلافا
للمازنى فى الاربع فانه يقول انهن علامات والفاعل مستكن
قال الرضى ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراه
لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعنى النون وخلافا للاخفش
فى اليا فانه وافق المازنى على انها علامة كتا التانيث
ووافق الجمهور فى النون والالف والواو على انهن ضماير
قيل وشبهة المازنى ان الضمير لما استكن فى فعل وفعلت
استكن فى التثنية والجمع وجى بالعلامات للفرق
وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز لا يفرق بين
المذكر والمونث باليا اولا لعدم المغيبة ولما كان الخطاب
بالتا فى الحالين احتيج الى الفرق فجعلت اليا علامة المونث
وابطل ابن مالك القولين بانها لو كانت حروفا لما التزمت
كما ان التانيث لم تلزم فى نحو قوله
"" فامات بنى ولى لمنه "" فان الحوادث اودى بها ""
وبانها لو كانت حروفا لزم ان تكون نون الاناث ساكنة
وان لا يسكن اخر الفعل المسند الى التا والنون ونا كما تقدم
ويحذف ما قبل الاخر من معتل العين نحو قال وباع فنقول
قلنا وبعت وتنقل حركة المعتل التى بنية له فى الاصل ان كانت
ضمة او كسرة الى فا الماضى الثلاثى نحو جدت وطلت
فاصله

وقع بالغايبة لكن يكون مضارعا وامرا

وخلافا للاخفش

ماضيا فقط ومع النون والواو والالف يكون ماضيا

العدم كتا التانيث ويسكن اخر الفعل

١٧٦

فاصله جودت وطولت بضم الواو وبدلت الى انه واوى جواد
وطويل فسكن اخر المسند ونقلت ضمتها قبله وهو الواو
الى فا الفعل فقلت جدت وطلت وكذا القول فى خفت
وهبت بكسر الخا والها فان اصلهما خوفت وهيبت
على فعل بكسر العين بدليل اخاف واهاب ففعل فيهما
ما تقدم من الاسكان والنقل والحذف وان كانت فتحة ابدلت
بمجانسة المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت فاصلهما
قولت وبيعت بفتح العين لكن ابدلت الفتحة بمجانسة
الواو فى فعل القول وهى الضمة وبمجانسة اليا فى فعل
البيع وهى الكسرة ثم نقلت هذا هو مذهب الجمهور
وربما وقع نقل حركة عين الفعل المعتل الاجوف الى فايه
دون اسناد الى التا والنون ونا فى زال وكاد اخى
كان وعسى كقول بعضهم ما زيل يفعل وقول ابى خراش
الهذلى "" وكيد ضباع القف ياكلن جثتى ""
"" وكيد خراش عند ذاك يتيم ""
ووجه ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل
لا مفعول له واخرج باخى كان وعسى زال بمعنى
ماز وبمعنى اراد وبمعنى حكر والعائد الضمير المتكلم
لانه اعرف المعارف بعد اسم الله تعالى كما سياتى واخر
ضمير الغايب لانه دون الكل والصرفيون يبدون
بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقى
والمنفصل هو الذى يبتدا به ويقع بعد الا فى الاختيار
اى هو الذى يصح فيه لغة ذلك فالضمير فى هم
ضربوا يصح فيه لغة ذلك وفى ضربتهم لا يصح فيه
لغة ذلك ويكون منصوب المحل وهو ايا ى

وحرب ج ب ج

ذهب وكاد بمعنى

وابال

وايانا واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما
واياهم واياهن والصحيح كما سياتي ان الضمير هو ايا فقط
ومرفوع المحل وهو انا ونحن وانت وانت وانتما وانتم
وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والضمير في انا المجموع
الهمزة والنون والالف زايدة عند البصريين والتاء حرف
خطاب وذهب الفرا الى ان انت بجملته هو الضمير وابن
كيسان الى التاء هي الضمير وكثرت بان فاختاره ابو حيان
وفي هو وهي جملتهما عند جمهور البصريين وقال
الكوفيون وابن كيسان والزجاج الضمير فيهما هو الها فقط
والواو واليا زايدان وفي هما وهم وهن المجموع عند ابي
علي فلم يجعل الميم والنون والالف زوايد وقال ابن عصفور
الضمير من هما المذكر وهم هو الها والواو المحذوفة وهما
للمونث وهن هو الها واليا المحذوفة تقول ما قام الا انا
ما نافية وقام فعل ماض لا احرف استثنا وانا ضمير المتكلم
وحده فاعل قام في محل رفع في الظاهر وفي الحقيقة بدل
من المستثنى منه الذي هو الفاعل في الحقيقة اي ما قام
احد الا انا وانما قام نحن انما اداة حصر وقام فعل ماض
ونحن ضمير المتكلم ومعه غيره فاعل في محل رفع وما قام
الا انتما ونحو ما نافية وقام فعل ماض والا حرف استثنا
وانتما ضمير منفصل للمثنى المخاطب مطلقا فاعل في الظاهر
في محل رفع وفي الحقيقة بدل من الفاعل المحذوف اي ما قام
احد الا انتما وقس على ذلك ما بقي والله اعلم بالصواب

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

اي لم يذكر معه فاعل فعله اي ترك ولم يقصد فلم
يحتج الى ذكر فاعل له لفظا ولا تقديرا واضافة الفاعل

الي

وقال الكوفيون المجموع الاول الثلاثة [illegible] هو ان عند البصريين

ومزيد

١٧٧

الى المفعول للملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به وترجم ابن مالك
في الالفية بباب النايب عن الفاعل وهو اولى لوجهين احدهما
ان النايب عن الفاعل قد يكون مفعولا وغير مفعول
والثاني ان المنصوب في نحو اعطي زيد درهما يصدق عليه
انه مفعول ما لم يسم فاعله وليس مرادا كما ذكره
ابن هشام في شرح الشذور قال ابو حيان في شرح التسهيل
الترجمة بالنايب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك والمعروف عادة
النحويين فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله
ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى وفي المغني ان عبارة
النايب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما انها اخصر وثانيهما
انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر
قال الحفيد ويمكن ان يجاب عما ذكره المتقدمون في مفعول
ما لم يسم فاعله بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم
يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقيا
اذا اسند الى المفعول اما اذا اسند الى غيره فلا يكون
حقيقة وبه صرح اهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم اولى
لانها لا تشتمل غير المقصود واما صدقها على المفعول
الثاني من باب اعطي فمدفوع بان كلامهم في المرفوعات
لا في المنصوبات واما الاخصرية فموجودة في كلامهم
لان عبارة اخصر مما ذكروا في ترجمته ما قصدوا واما
الاوضحية فموجودة انتهى ويجاب ايضا بان عبارتهم
وضعت اصطلاحا لنايب الفاعل فهي مرادفة اصطلاحا
لما عبر به ابن مالك ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا
على المبتدي فقال وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله
الاسم اوتاويلا ويرد على الجار والمجرور والظرف الا ان يقال

ومفعول ما لم يسم فاعله لا يشمل غير المفعول

ثانيهما

مطلب

حقيقة

انه في حكم الاسم وتقدم في باب الفاعل الخلاف في ان الفاعل
ونائبه هل يكون جملة واما نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض فليس من باب الاسناد الى الجملة **المرفوع** لفظا
او تقديرا او محلا مما اسند اليه من فعل او اسم مفعول
وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف ولا يرتفع باسم الفعل
ولا بالظرف ولا بالجار والمجرور ولا بامثلة المبالغة
ولا بالجامد الجاري مجرى المشتق **الذي لم يذكر معه فاعله**
اي ترك معه فاعله ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعله لفظا
ولا تقديرا لقيامه مقامه في اسناد العامل اليه ووجوب
تأخره عنه واستحقاقه الاتصال به في وجوب الرفع والعمدية
وتانيث العامل لتانيثه ولا يرد نحو مر بهند لان القائم
مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس
بمؤنث فلا وجه لتانيث العامل ولا يرد نحو انبت الربيع
البقل لانه اسم مرفوع لم يذكر معه فاعله لان المراد بفاعله
فاعله الاصطلاحي والتحقيق ان الفعل المجهول وضع بحيث
لا يقتضي الا ذكر المفعول والاسناد اليه واعلم ان الاغراض
التي لم يذكر الفاعل لاجلها منها تعظيمه فتصونه عن لسانك
ويجوز ان يكون الغرض ان يصان اسمه عن مقارنة اسم
المفعول ومثله يقال في التحقير وذلك نحو قوله تعالى
قتل الخراصون ومنها تحقيره فتصون لسانك
عنه نحو قولك ضرب الامير اذا احتقرت ضاربه لخسته
ومنها قصد صدور الفعل عن اي فاعل كان نحو قتل
الخارجي فان الغرض المهم قتله لا تعيين قاتله ومنها
الايجاز كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا يكون
الاخيرين بعلم الفاعل لاشتراط العلم بالمحذوف في باب

الايجاز

مطلب

الايجاز مطلقا بطريق ما من العقل والعادة او الاقتران
او غير ذلك كما هو مبسوط في محله ومنها الابهام لغرض كالخوف
منه او عليه او لئلا يجهله غير مخاطبك لقرينة عنده ومنها
التوافق اما في فواصل الآي كقوله تعالى وما لاحد عنده
من نعمة تجزى للمفعول لتنفك لام الفعل الفاصلة
قبلها فتوافق سائر الفواصل واما في قوافي الشعر كقوله

وما المال والاهلون الا ودائع
ولا بد يوما ان ترد الودائع

فلو بني للفاعل لانفتح حرف الروي وهو في باقي القوافي
مضموم وذلك عيب يسمى الاصراف واما في السجع نحو
كثر الطعان وجرت الفرسان فلو ذكر الفاعل لزالت
كلمات السجعة الثانية ومنها استقامة الوزن كقوله ولو شاء
لها في الامن اغلبنا ومنها غير ذلك مما يقرر في علم المعاني
ممن ذكر ما لا يناسب الانابة بدونه في الفعل **فان كان**
الفعل اي الذي بني للمفعول **ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل**
آخره اي يجب ان يكون اوله مضموما لفظا او تقديرا
كما يعلم مما يأتي وما قبل آخره مكسورا لفظا او تقديرا كما يعلم
مما يأتي ان لم يكن مكسورا والسر في ضم الاول وكسر ما قبل
الآخر انه لا بد من تغيير ليتميز من المبني للفاعل والاصل
فعل فغير الى فعل بضم الاول وكسر الثاني دون سائر
الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم
الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة
اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير
الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف

فليس بشي لان المرفوع المفعول عوض عنه وهو كاف وجا
قرد بسكون الزاي والاصل قصد اسكون الصاد وابدل
زيا وحكي قطرب ضرب بنقل حركة الرا الى الضاد وجا
عصر بسكون ما قبل الاخر وقري قوله سبحانه وتعالى
ردف البنا بكسر الرا وكل ذلك مما لا يعتد به نقصا واعلم
انه يترك الاول في الضم في الماضي المبدو بتا زايدة معتادة
سواكانت للمطاوعة ام لا نحو تعلم وتدحرج وتضارب
وحرج بالمعتادة نحو قولهم ترمس الشي بمعنى رمسه اي
ستره فانها زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها
غير معتادة قاله المرادي وثالث المبدو بهمزة تسقط
عند الوصل كانطلق واستخرج واستحلى واما ضم الثاني
والثالث خوف التباس ذلك الفعل بغيره ان لم يضم ... (الهامش: وان لم يضم)
الثالث التبس بفعل الامر عند سقوط الهمزة في الوصل
نحو استخرج وان لم يضم الثاني مع التا التبس بمضارع باب
التفعيل في تعلم فان قيل اخر المضارع مضموم واخر الامر ساكن
واخر هذا الفعل مفتوح فلا لبس قلنا الجواب ان اللبس عند الوقف
على اخر الكلمة وما ذكره المصنف هو المشهور ولغة الجمهور ومن العرب
من يبقي ما قبل اخر الماضي كقوله

"لو عصر منها البان والمسك انعصر" واختاره قطرب

قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم
ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقول
في رمي ودعي مبنيين رمى ودعى بفتح الميم والعين وهي
لغة طي وهذا قياس عندهم فيقولون بقى بفتح القاف
والاصل كسر العين فقلبوا الكسرة فتحة واللام الفا
تخفيفا فيتحصل في المعتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره

للمعصوم

وتسكينه

١٧٩

وتسكينه وفتحه واذا اعلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام
وباع او على افتعل او انفعل كاختار وانقاد فلك كسر ما قبلها
باخلاص او اشمام الضم فتنقلب العين يا فيهما ان كانت واوا
او لك اخلاص الضم فتنقلب واوا ان كانت يا تقول
قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين الى ما قبله
بعد سلب حركته فان كان العين واوا قلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها فتقول قيل في قول وبيع في بيع قال الرضي
وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضم فتميل
اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقرا بالاشمام في هذا
الموضع ثم حكي قولا اخر وقال الخفاجي انفرد عند القرا وهو
ان يضم الشفتين كما تضم عند الضمة لم لا يتلفظ بالضمة
بل بالكسرة الخالصة وقال السيوطي حقيقته ضم الشفتين
مع النطق بحركة الفا بين حركتي الضم والكسر ممتزجا منهما
وعبارة الدماميني والمراد بالاشمام هنا ان تشرب الكسرة
شيا من صوت الضمة انتهى وعلى اخلاص الضم تقول
قول وبوع والاصل قول وبيع حذفت حركة العين ثم
ان كانت العين يا تقلب واوا قال

"ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت"

وقال "حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك"

وهي قليلة وعزيت لفقعس ودبير وادعى ابن عذرة
امتناعهما في افتعل وانفعل والاول قول ابن عصفور
والابدي وابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما
التبس من كسر كخفت وبعت او ضم كعقت واصل المسيلة
خافني زيد وباعني لعمرو وعافني عن كذا ثم ...

للثقلع

خلاف المشهور عند العرب يعني ... الاشمام ... وهو ان تضم الشفتين ... [illegible]

للمفعول فلو قلت خفت ونعت بالكسر وعفت بالضم لتوهم
انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى فتعين ان لا يجوز فيهن الا الاشمام
او الضم في الاولين والكسر في الثالث وان يمتنع الوجه الملبس وجعله
المغاربة مرجوحا لا ممنوعا ولم يلتفت سيبويه للالباس لحصوله
في نحو مختار وتضار وقد يقال لا دليل في مسألة مختار لانها
من قبيل الاجمال لا الالباس الذي نحن فيه والفرق بينهما
انه في الاجمال لا يسبق الذهن الى شي لا المراد ولا غيره وفي
الالباس يسبق الذهن الى خلاف المراد فان المتبادر من
خفت ونعت وعفت بالضم البنا للفاعل لان ذلك هو الاصل
وعدم سبق الذهن الى شي لا ضرر فيه وسبق الذهن الى خلاف
المراد ضرر ومن ذلك احتمال مختار للفاعل والمفعول
فهو من قبيل الاجمال وخرج ما كانت عينه معتلة
ولم تعل نحو عور وصيد واجتور قال ابو حيان حكم
هذه التي صحت فيها العين حكم الصحيح وفي الرضي شرط
نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان
لا تكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا في قوي
ولا استقوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين
فيما هو من هذه الابواب لوجب الاعلال كما في قيل
ويقال فكنت تقول بطاي وبقاي واستقاي ولا تحمل
في الفعل لثقله بالمضمومة وان كان قبلها ساكن
ويجوز في معتل العين بالواو قلب واوه همزة تقول
في وري اري وفي وقت اقت واما نحو بيطر وهيلك
فتنقلب اليا فيه واوا نحو بوطر وهوليك وكل ذلك
لا تقتصر فيه على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر
بل يزاد فيه ما تقدم وفي الاوضح واوجب الجمهور

ضم

مطلب الفرق بين الالباس والاجمال

بالكسر

بقلب العين الفا في المضارع لانه تبع الماضي في الاعلال

ضم فا الثلاثي المضعف نحو شد ومد ولحق قول بعض الكوفيين
ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة
ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك
الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم قيل وبيع اشم هنا
انتهى قال المرادي فان قلت هل يعرض في المدغم
من الالباس ما عرض في نحو قيل وبيع قلت لا لان المضاعف
اذا بني الى نحو حبت فيعرض اللبس باخلاص الضم فقياس
من راعي ازالة اللبس ان يقول حب بالكسر او الاشمام انتهى
ويحصل او الاشمام او الضم الخالص وعلى الكسر يلغز فيقال
ما وجه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صبه
بحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت
البنا بكسر الرا **وان تكن** اي الفعل الذي يبنى للمفعول
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره
اي ان لم يكن كذلك بمعنى انه يجب ان يكون حرف المضارعة
مضموما لفظا او تقديرا لما سياتي وما قبل الاخر
مفتوحا لفظا او تقديرا لما سياتي وما قبل الاخر
مفتوحا لفظا او تقديرا لما سياتي واما فتح ما قبل
الاخر ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل
من الماضي وان كان نحو يقول ويبيع لم يقتصر فيه
على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل تنقل حركة الواو
والياء الى ما قبلهما ويقلبان الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح
ما قبلهما نحو يقال ويباع ويستقام ويستبان وان
كان مضاعفا تنقل حركة عينه الى ما قبلها وتدغم
فيما بعدها نحو يشد ويمد والاصل يشدد ويمدد
نقلت وادغمت فان قيل ان ما ذكر من المعل ومن

ومن المضاعف كان في الاصل مضموم الاول ومكسور ما قبل
الاخر في الماضي ومفتوحه في المضارع قلت ان ذلك صار
في التعليم لانه اصل لا ينطق به والاحسن ان هذه الاحكام
تصريفية لا يليق بهذا الباب فالمعتل وما فيه من الاشمام
وغيره يذكر في التصريف والمضاعف في الادغام وجارت
عادة كثير بذكرهم ما ذكروا في هذا الباب وترك ما ترك
الى التصريف والادغام وسكت عن فعل الامر لانه لا
يبنى للمفعول لفساد الصيغة واقتصر على الفعل
لانه الاصل والا فاسم الفاعل يغير الى صيغة اسم
المفعول نحو مضروب ومكرم ومختار ومحل رفع
اسم المفعول لنائب الفاعل اذا لم يجر مجرى الصفة
المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه
حال الصفة المشبهة لا على النيابة على الفاعل كما يقتضيه
حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي وعقبه
بقوله وبيانه هنا فعاله هلا قيل بان الرفع ليس
على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول
انتهى واجيب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به
معنى الحدوث لا ما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع
السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول
به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة
وهو اي المفعول الذي لم يسم فاعله صادق على مضمر
لو حذف لفظه على فوائد الاجمال والتفصيل
التي منها ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلى ان خبر من علم
واحد ومنها تكميل اللذة لان المنساق بعد الطلب

الذا

واما اذا اجري مجرى الصفة المشبهة ح

لكان اخصر واوضح وحط ولم يقتصر على التفصيل محافظة على ح ح

لعله وضع مضمر

الذا واعرض من المنساق بلا تعب فنسم ظاهر ومضمر فالظاهر
وهو ما ليس بمضمر ويرفعه الماضي نحو زيد من قولك
ضرب زيد من كل اسم ليس بمضمر ضرب بضم الضاد وكسر
الرا فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد مفعول
ما لم يسم فاعله مرفوع بضرب وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره ويقال له نائب الفاعل كما تقدم
والاصل ضرب عمرو زيدا بمعنى ان الاولى والاليق
اسناد الفعل الى الفاعل وما ذكر من ان المبني للفاعل
هو الاصح ونسب الى سيبويه ايضا وكلام المص يشعر به
وذهب قوم الى انه اصل برأسه اذ لنا افعال
لم تبن قط لفاعل نحو جن وجد وبدليل على انه غير
عن اصل صحة الواو في بويع زيد وسوير وجود للمقتضى
لانقلابه يا وادغامه فانه انما صح ليدل على انه
منقلب عما لم يدغم في اليا وهو الف بايع وساير ومراعاة
للاصلي اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة عاور المشتق
من عور واعلم انه يقال للفعل مبني ما لم يسم فاعله
اي مبني للاسناد لمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعله
واذا قلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة
عبارة عن المفعول واذا قلت مفعول ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة عبارة عن الفاعل
اي مفعول عامل لم يسم فاعله واذا قلت ما لم يسم
فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين المعنيين
قال ابن هشام في القواعد ينبغي ان تقول في نحو
ضرب من ضرب زيد فعل ماض لم يسم فاعله او مبني
للمفعول ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل

اصل المبني للمفعول

بايع وساير

ذا الخفا الذي اما النظر الاول فلان لهذه العبارة سبع كلمات
والعبارتان الثانيتان دون ذلك واما الخفا
فلابهامها ما وقفت عليه ما فانه يحتمل المفعول
لانه بني لما لم يسم فاعله والحدث لذلك واما احتماله
للفعل الاصطلاحي فبعيد ويحتمل مطلقا اي لان
الفعل غير ذلك مع انه يكفي في ابهامه عدم دلالته
على شي معين وان الحصر في الواقع في معين فليتامل
قيل وفي تلك العبارتين الثانيتين نظر اما الاولى
فلانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له نحو قلما
انه فعل ماض لم يسم فاعله مع انه ليس مرادا واما الثالثة
فلان المفعول حيث اطلق انصرف للمفعول به لانه اكثر
المفاعيل دورا في الكلام كما قال ابن هشام في المغني
فلا يشمل المسند الى المجرور والظرف والمصدر انتهى
واجيب عن النظر في العبارة الاولى بان المقصود
تمييز ضرب المبني للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه
الذي يمكن ان يشتبه به لا عن غيره مطلقا بدليل انه قال
ضرب لا يشتبه باكل ولا بقتل ولا بغير ذلك وهذا
المقصود حاصل بهذه العبارة فلا يضر كونها صادقة
على نحو قلما مما لم يقصد التمييز عنه ولم يحتج الى التمييز
عنه بالذات وليس المقصود تمييز تعريف ضرب
بهذه العبارة حتى يعترض بصدقها على غيره بل
المقصود بيان صفته ليتميز عن المعلوم فهو كما لو قلت
في تمييز الانسان عن الحجر الانسان حيوان فلا يعترض
بان الحمار حيوان وعن النظر في العبارة الثالثة بان
هنا قرينة غير المفعول به وهو كون الكلام في بيان حال

مطلب

الفعل

١٨٢

الفعل المسند الى غيره لانك اذا اردت اعراب ضرب زيد مثلا
فقلت ضرب فعل ماض مبني للمفعول فكون كلامك على ضرب
المصدر قرينة قطعية على انك لا تريد المفعول به بل
الاعم ولو سلم فهذا لا يضر في المقصود وهو تمييز ضرب
المجهول عن ضرب المعلوم فان هذا التمييز حاصل مع الابهام
في المفعول وتبادر خلاف المراد فيه فتامله فانه دقيق
واذا علمت اندفاع النظر عن العبارتين فيمكن ان يدعى
ان الثانية اولى لانها اخصر وبيان للفعل المذكور
مبني للمجهول اي مبني للاسناد لمفعول جهل فاعله لا يقال
في هذه العبارة قصور لان الفاعل المحذوف قد لا يكون
مجهولا كما علم مما تقدم فلا يتحقق فيه مناط التسمية لانا
نقول ان هذه العبارة وضعت اصطلاحا للفعل
المبني لنائب الفاعل فهي مرادفة اصطلاحا للمبني لنائب
الفاعل وقد يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان
وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث انه مبني للمفعول
يمكن ان يجهل فاعله **و** المضارع نحو **يضرب زيد**
بضم اليا وفتح الرا يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله
زيد نائب الفاعل فهو مرفوع بيضرب وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة ولا فرق في الفعل بين المجرد كما مر
و المزيد الماضي **نحو اكرم عمرو** بضم الهمزة وكسر
الرا اكرم فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل فهو مرفوع باكرم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة
في اخره **و** المضارع نحو **يكرم عمرو** بضم اليا وفتح
الرا يكرم فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وعمرو نائب
الفاعل فهو مرفوع بيكرم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة

المسند

مطلب

رفعه فمنه ظاهرة في اخره ويزاد في عمرو واو كالتي الرفع
والجر فرقا بينه وبين عمر قال الجاربردي وزادوا
في عمرو فرقا بينه وبين عمر وانما يزاد اذا كان علما لكثرته
في اسمائهم وكثرة استعماله واستعمالها خيف ان يلتبس
به فلا يزاد في عمرو احد عموم الاسنان وهو ما بينهما
من اللحم ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله
ولا في مثل قول الشاعر

باعدام العمر من اسيرها
حراس ابواب على قصورها

ولا في عمر العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع
فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع فيه عمر فلا يفضي
الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ
واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا يفصل بينهما
بالواو واذا كان منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما
بالالف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد عمر وانما
خص عمرو بالزيادة دون عمر لانه اخف وانما زيدت
الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون
اليا لئلا يلتبس بالمضاف الى يا المتكلم انتهى ويرفعه اسم
المفعول نحو زيد مضروب عبده فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا ومضروب خبره فهو مرفوع به وعبد نايب
فاعل مضروب فهو مرفوع به وهو مضاف والها مضاف
اليه في محل جر والمصدر نحو اعجبني اكل الخبز ان جعل
من اضافة المصدر الى نايب الفاعل اي اعجبني ان اكل
الخبز **والمضمر** وهو ما دل وضعا على متكلم به او
مخاطب به او غايب لتقدم ذكره وهو متصل ومنفصل

فالمتصل

فالمتصل نحو المضمر من **قولك** اي من قولك الذي هو
ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا
ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة
ضمير المتكلم وحده نايب الفاعل في محل رفع **و** المضمر نحو قولك
ضربنا بضم الضاد وكسر الرا ضرب فعل ماض مبني لما لم
يسم فاعله ونا ضمير المتكلم ومعه غيره نايب الفاعل في محل
رفع والمضمر من نحو قولك **ضربت** بضم الضاد وكسر
الرا وسكون البا وكسر التا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله والتا المكسورة ضمير المؤنثة المخاطبة نايب
الفاعل في محل رفع **و** المضمر من نحو قولك **ضربتما**
بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل
ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المثنى المخاطب
مطلقا نايب الفاعل في محل رفع والميم والالف علامة
المثنى المخاطب **و** المضمر من نحو قولك **ضربتم** بضم
الضاد وكسر الرا وسكون البا وضم التا ضرب فعل ماض
مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير جمع المذكر المخاطب
نايب الفاعل في محل رفع والميم علامة جمع المذكر المخاطب
و المضمر من نحو قولك **ضربتن** بضم الضاد
وكسر الرا وسكون البا وضم التا وفتح النون المشددة
ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير
جمع المؤنث المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والنون
المشددة علامة جمع المؤنث المخاطب **و** المضمر من نحو قولك
ضرب بضم الضاد وكسر الرا وفتح البا ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونايب فاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هو في محل رفع **و** المضمر من نحو قولك

ومنع التا ضربت بفعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا المضمومة ضمير المخاطب نايب الفاعل في محل رفع والمضمر من قولك ضربت بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا

ضربت بضم الضاد وكسر الرا وفتح البا وسكون التا ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله ونايب فاعله ضمير مستتر
فيه جوازا تقديره هي في محل رفع والتا الساكنة علامة
التانيث و المضمر من نحو قولك ضربا بضم الضاد وكسر
الرا ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والالف ضمير المثنى
المذكر الغايب نايب الفاعل في محل رفع والحل مثال
ضربتا بضم الضاد وكسر الرا المثنى المونث الغايب واعرابه ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتا حرف دال على التانيث
نايب الفاعل في محل رفع ولما كان ضمير المثنى الغايب
مطلقا هو الالف استغنى بمثال واحد و المضمر
من نحو قولك ضربوا بضم الضاد وكسر الرا وضم البا ضرب
فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والواو ضمير جمع المذكر
الغايب نايب الفاعل في محل رفع وتقدم في باب الفاعل
انهم زادوا بعد الواو للجمع المتطرفة في الفعل الفا نحو
اكلوا وشربوا فرقا بينها وبين واو العطف و المضمر
من نحو قولك ضربن بضم الضاد وكسر الرا وسكون البا ضرب
فعل ماض لما لم يسم فاعله والنون ضمير جمع المونث الغايب
نايب الفاعل في محل رفع والمنفصل نحو ما ضرب الا انا
وما ضرب الا نحن وما ضرب الا انت بفتح التا وما ضرب
الا انت بكسر التا وما ضرب الا انتما وما ضرب الا انتم وما
ضرب الا انتن وما ضرب الا هو وما ضرب الا هي وما
ضرب الا هي وما ضرب الا هما وما ضرب الا هم وما
ضرب الا هن والفعل في جميع ذلك مضموم الاول
مكسور ما قبل الاخر وهذا كله مع الماضي وتقول
مع المضارع انما يكرم انا وانما يكرم نحن وانما يكرم الا انا

وما

والالف ضمير المثنى المونث الغايب نايب الفاعل ع

مبني ح

وما يكرم الا نحن وما يكرم الا انا وما يكرم الا نحن الى الاخر
وانما بدا بالضمير المتكلم لانه اعرف المعارف وبعد اسم الله تعالى
واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل في التعريف وانما بدوا
بالغايب لانه مجرد عن اللواحق ثم يراعون اسلوب
الترقي واعلم ان الذي ينوب عن الفاعل واحد من اربعة
ولا يقع موقع الفاعل المفعول له قال
ابو حيان عند الجمهور منصوبا او بحرف الجر وصرح به الرضي
وابن مالك فتجويز ذي الكلام كما صرح به السيد مرجوح
نقلا فلا تغفل وكذلك المفعول معه وكذا التمييز
على الاصح والحال والمستثنى على ما اقتضى كلام الرضي فتدبر
وكذا الثاني من باب اختار اي ما كان الثاني منصوبا
بنزع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور
وعليه ابو حيان فلا يجوز اختير الرجال زيدا كما يجوز
اختير زيد الرجال فالرجال منصوب على اسقاط الجار وزيد
منصوب بنفس الفعل والاصل اخترت زيدا من الرجال
ثم حذف الجار وقيل اخترت زيدا الرجال واختار ابن
مالك جواز ذلك فيجوز قولك اختير الرجال زيدا
الرجال الاول والمفعول به نحو قضي الامر الثاني المجرور
نحو ولما سقط في ايديهم وقولك سير بزيد وقيل
النايب ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل
بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا ولانه اذا تقدم
لم يكن مبتدا وكل شي ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم
كان مبتدا ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند ورد
بقولهم سير بزيد سيرا وانه انما يراعى محل يظهر في
الفصيح نحو لست بقايم ولا قاعدا بخلاف مررت

مطلب

كما يجوز اختير زيد الرجال ع

ر ب

بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع قال ابن مالك
لانه لا يجوز مررت زيدًا ومر زيد والنايب في الاية
ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتدا
لعدم التجرد وقد اجاز والنيابة في لم يضرب من احد
مع امتناع من احد لم يضرب وقالوا في كفى بالله شهيدا
ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند وقيده ابن مالك
في شرح الكافية بان لا يلزم الجار له وجها واحدا
احترازا من مذ ومنذ ورب والكاف وما خص بقسم
او استثنا وظاهر كلامهم في التسهيل ان الجار والمجرور
معًا في موضع رفع والمعروف ان المحكوم له بذلك هو
المجرور فقط سواء كان الجار زايدا ما ضرب من احد
او غير زايد نحو مر بزيد وحكي عن الفرا ان حرف
الجر في موضع رفع وهو مبني على قوله ان البا في نحو مررت
بزيد في موضع نصب ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه
لا يقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال بذكره الثالث
مصدر مختص متصرف نحو ضرب عشرون ضربة او اكمل
الضرب ونحو فمن عفي له من اخيه شي لان المراد شي ما من
المعفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا لمجرد التوكيد
بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه
النصب ويمتنع نحو سير سير لعدم الفايدة وانما اشترط
ان يكون مختصا بان يكون لغير مجرد التوكيد لان
النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم
يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت
سير سير لم يجز لان سير مستغن بدلالته على السير
عن قولك سير فامتناع سير على اضمار السير اتفاقا

لمن

١٨٥

لمن اجازه واما قوله

فيا لك من ذي حاجة حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ هو نايله

وقوله

يغضي حيا ويغضى من مهابته
فما يكلم الا حين يبتسم

ولا يقال ان النايب المجرور ويكون مفعولا له الرابع ظرف
متصرف مختص نحو صيم رمضان وجلس امام الامير
ويمتنع نيابة نحو عندك وسحر وثم لامتناع رفعهن
ونحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا واجاز الاخفش نيابة
الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقايه على النصب فيجوز
عنده جلس عندك ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده
لانه شريك الفاعل وجاز الكوفيون مطلقا فيجوز في
مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان تنيب الظرف فترفعه
وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب
يوم الجمعة زيدا واختار ابن مالك هذا القول
استدلالا بالقراة الشاذة في ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
بينا يجزى للمفعول ونصب قوما وفي نحو لولا نزل
عليه القران بالنصب وبقول الشاعر

ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا

وما بيان اخر ولكل منها قول عند المانعين ومن التاويل
ما هو قريب ومنها ما هو بعيد واجازه الاخفش بشرط
تقدم النايب كقوله

وانما يرضي المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه

وقوله

لم يعن بالعليا الا سيدا

ومثال من يفعل عليك ويعتلل بسوء وان يكشف عراك تورث
بالمعنى ويعتلل الاعتلال المعهود او اعتلال اثم خصه بعليك اي محفوظة للدليل كما تحذف الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم وقوله حيل دونها

واذا اجتمعت الثلاثة الظرف والمجرور والمصدر فانت
مخير في اقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار
اقامة ظرف المكان وقال ابو حيان ووجهه بان المجرور
في اقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه
فلم يكن في اقامته كثير فايدة وكذا ظرف الزمان
لان الفعل يدل على الحدث والزمان معا نحو هذه
بخلاف المكان فانه يدل عليه دلالة لزوم وكذلك لانه
في المفعول به فهو اشبه به من المذكورات فكان
اولى بالاقامة وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن
معط وقيل يختار اقامة المصدر نحو فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة وعليه ابن عصفور واعلم
انه اذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول فنيابة
الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا
نقله الخضراوي والبدر بن مالك والصواب
ان بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو اعلمت زيدا كبشك
سمينا واما الثاني ففي باب كسا ان البس نحو اعطيت
زيدا درهما جاز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا ان لم يعتقد
القلب وحيث قيل بالجواز فقال البصريون اقامة
الاول اولى وقيل ان كان نكرة فاقامته قبيحة
وان كانا معرفتين استويا في الحسن وفي باب
ظن قال قوم يمتنع مطلقا للالباس في النكرتين
والمعرفتين ولعود الضمير على الموخر ان كان الثاني
نكرة لان الغالب كونه مشتقا وهو حينئذ مشبه
بالفاعل لانه مسند اليه فرتبته التقدم واختاره
الجزولي والخضراوي وقيل يجوز ان لم يلبس ولم

يكن جملة

١٦٦

جملة واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك
وقيل بشرط ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع
ظن قايم زيدا وفي باب اعلم اجازه قوم ان لم يلبس
ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي وابن عصفور لان
الاول مفعول صحيح والاخران مبتدا وخبر شبها
بمفعولي اعطى ولان السماع انما جا باقامة الاول قال

ونبيت عبد الله بالجو اصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها

تنبيه وغير النايب مما معناه متعلق بالرافع
واجب نصبه اما لفظا ان كان غير جار ومجرور
كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا شديدا ومن
ثم نصب المفعول الذي لم ينب في نحو اعطي زيد
دينارا واعطي دينار زيد واما محلا ان كان جارا
ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وعلة
ذلك ان الفاعل لا يكون فيكون متجددا او برافع الفاعل
المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما
الاول ويقوى لسبق به نصبا

الا واحدا مكنا نايبه وهل نصبه بالرابع للنايب [illegible]

باب المبتدا والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا لان المبتدا
على قسمين الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه والمسند لهذا المعنى مشهور ومسند اليه
ولابد له من خبر مذكور او محذوف والوصف
الرافع بعد نفي او استفهام الرافع لما يغني عن الخبر
نحو اقايم الزيدان وما مضروب العمران قال
الدماميني في شرح التسهيل وهو منتقد

بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا حتى يحذف
ويغني عنه غيره او يسد مسده ولو تكلفت له تقدير
خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر
له ومن ثمة تم بفاعله كلاما انتهى وانتقاده منتقد
اذ لا غنا لا يستلزم ان يكون له خبر والاستغنا
لهذا المعنى صادق مع عدم الامكان وزعم بعضهم
ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة
اليه لتمام الكلام بدونه وزعم اخر انه الذي يليه
والتسمية بالمبتدا والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه
يقول المبني والمبني عليه والمتطفلون يقولون
الموضوع والمحمول **المبتدا هو الاسم**
الصريح او الماول والمراد من الاسم الصريح هاهنا اسم
ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد
من الماول هاهنا خلافه فلا يرد الاعتراض بان
مقابل الصريح هو الكناية لا الماول كما ان مقابل الماول
هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول
ومن الاسم الاعلام المنقولة كشمر قايم وزيد قايم
وعبد الله قايم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة اي كالكنز في نفاسته وصيانته
عن العيون ولا اله الا الله كلمة الاخلاص اي هذا
اللفظ وضرب فعل ماض ومن حرف جر فان قلت
فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته ومجازه
ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل
في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين
يلزم المجاز في التعريف قلت مجاز مشهور ومثله

بالفعل بل يكفي
فيه لو اسكتته
ونطلو الكلام
به استغنى
المبتدا عن ان
يكون له خبره

يجوز

يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان اطلاق الاسم
على الماول حقيقة لا مجاز **المرفوع** لفظا او تقديرا
او محلا وابهم رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في رافعه والصحيح انه مرفوع بالابتدا وهو كون الاسم
مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناد غيره
اليه واسناده الى غيره وهذا مذهب الجمهور وسيبويه
وذهب الكوفيون الى ان المبتدا لان كلا منهما طالب
طالب للاخر ومحتاج اليه وبه صار عمدة وضعف
بانه يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقدم ثم
لان اصل كل عامل ان يتقدم على معموله واجيب بمنع ذلك
بدليل ادوات الشرط فانها عاملة في افعالها الجزم
وافعالها عاملة فيها النصب نحو ايا ما تدعو او لو سلم
قلنا كل منهما متقدم على صاحبه بوجه متاخر عنه
من وجه اخر فلا دور لاختلاف الجهة اما تقدم
المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب
اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط
الفايدة وهو المقصود من الجملة لا فكك انما ابتدات
بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا
في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب
اختاره ابن جني وابو حيان وللكوفيين قول
اخر ان المبتدا مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو
زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع
منسوبا للضمير فان لم يكن نحو القايم زيد
ترافعا **العاري عن العوامل اللفظية**
اي المجرد عنها فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية

والخبر ترافعا فالمبتدا
رفع الخبر والخبر رفع المبتدا

يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط
قيل سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في
قولك للحفار ضيق فم البير ووسع اسفلها وقولك
سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل
وليس ثم نقل من ضيق الى سعة ولا من سعة الى ضيق
ولا من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما اردت
الانشا على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر
والكبر جايزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما
وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد
الجايزين وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف
المصنوع عن الجايز الاخر فجعل صرفه عنه كنقله منه
وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين
وما نحن من هذا القبيل فان قيل كان عليه ان
يقيد العوامل اللفظية بغير الزايدة وشبهها
ليدخل المجرور بحرف زايد والمجرور بحرف يشبه
الزايد قلت اراد العاري عن العوامل اللفظية حقيقة
او حكما وكل من المجرور بحرف زايد او بشبه الزايد
عار حكما لان الزايد وجوده كلا وجود ومن المجرور
بحرف زايد حسب من قولك بحسبك زيد فان حسب
مبتدا في محل رفع بالابتدا والباء زايدة قال
المرادي وذكر ابن مالك في شرح الكافية
ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا
لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان
بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى قيل ويرد
ما قاله قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله فحسبك

مطلب

مبتدا

مبتدا مضاف والله خبره وهو اعرف المعارف ويدل
على كون حسبك مبتدا وقوعه اسما لان في قوله تعالى
فان حسبك الله بعد وان يريدوا ان يخدعوك
واسم ان هو مبتدا في الاصل ولعل وجه ما ذكر في شرح
الكافية انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في
نحو كم مالك ونحو خير منك زيد عند سيبويه كما استثنى
ذلك في التسهيل لكن قد يشكل الاقتصار عليهما بنحو ما
من اله الا الله فان فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة
فان اطرد ذلك في النفي جاز ان يقال ما رجل الا زيد
فليراجع وليحرر واما الايراد المذكور فاجيب عنه بمنع
ان حسبك مبتدا ومنع استدلاله عليه بما ذكر لان
مذهب ابن مالك جواز الاخبار بالمعرفة عن النكرة
في النسخ دون غيره قال السيوطي وما قالوه في بحسبك
درهم غير مرضي ايضا قال شيخنا الكافيجي اختار ان
حسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى فانه
محط الفايدة اذ القصد الاخبار عن درهم بانه
كافيه وما قال شيخنا هو الصواب انتهى ويرد
عليه انه ان اراد ان القصد ما ذكر دايما فليس
بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان يكون
القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور
من يريد اخذ كفايته مع جهله بقدرها معنى الكافي
ويسال عن القدر فيقال له بحسبك درهم اذ ليس القصد
هنا الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه
قد يكون القصد ما ذكر لم يتجه جعله ذلك سببا
في كون ما قالوه غير مرضي وان اراد ان اطلاقهم

مطلب

غير زيد فيفيد انه مع كونه لا يلائم كلامه قد لبس له
يرد عليه مثله فتدبر واعجب لتصويبه المذكور
مع هذا ومنه ايضا قول العرب ناهيك بزيد فان بعض
النحاة اعرب ناهيك خبرا وزيدا مبتدا وزيدت
فيه الباء وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن
تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو ان
يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والباء زائدة ويحتمل
ان الباء متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر
ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد قال الجوهري
وغيره يقال ناهيك من رجل وطفيك منه ونهاك
منه وتاويله انه بجده واغنائه ينهاك [?] عن تطلب
غيره انتهى ومنه الله وخالق في قوله تعالى هل من اله
غير الله وهل من خالق غير الله مبتدا وغير الله فاعلا
بدا اغنى عن الخبر قلت لا لان الوصف الرافع لمكتفى
به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة البراغيث
ولا يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري
هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب
اعني ان يكون خالق غير الله فاعلا به والصواب انه مبتدا
من باب المبتدا وخبره وذكر الكواشي ان خالق مبتدا
محذوف الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله
لكم احتيج الى حذف الخبر ليكون استعمالها على القياس
فانها لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا على شذوذ [?]
نحو هل مضمر يفسره يرزقكم فان قلت يجوز ايضا
ان يكون يرزقكم صفة الخالق فكيف يجوز وصف

لخالق

١٨٩

الخالق غير الله بالرازق فيه وما المخرج قلت اما اعتبار الموصوف
والتوصيف ههنا فمجرد للنفي لا للاثبات فان الاستفهام
فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على اوضح
وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر انفا وفي
غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف
لفظا او محلا والنصب على الاستثنا وزيادة من
في النفي والاستفهام فيناسبه ومن الجر ومما يشبه
الزائد ابي المغوار من قول القائل

"لعل ابي المغوار منك قريب"

ومنه ايضا نحو رجل في قولك رب رجل عالم افادنا
ومنه ايضا الضمير الواقع بعد لولا قال في المغني
في ايجاب لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون
ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا
لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال
سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشي وموضع المجرور
بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض
عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض
الظاهر فان قلت يرد على هذا التعريف اسم ان فانه
مبتدا ولهذا يجوز العطف على محله بالرفع مع انه ليس
عاريا عن العوامل المذكورة قلت اجاب الرضي بان ان

لما لم تغير المعنى وهي مقوية كانت بمنزلة الزائدة ثم
اورد على هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس
فان اسمها يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال
انها بمنزلة الزائد لتغييرها المعنى قطعا فان قيل
نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل
المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد من العوامل
فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن المبتدا لقولهم
هو الاسم وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم
الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض
وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح
فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد انتهى
وابطل بعضهم ايضا اعتبار كون المحل لمجموع لا مع اسمها
بان القضية سالبة لانعدام الموضوع وقد صرح
ابن مالك بان اسم لا المضاف وحده في محل رفع بالابتدا
حيث رد قول ابن برهان ان اسم لا اذا كان مضافا
لا ترفع صفته لان العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عمل
له في صفته بان قوله لا عمل للابتدا في الاسم المنصوب
غير مسلم بل له عمل في موضعه كما له عمل بالاجماع في موضع
المجرور بمن في نحو هل من رجل في الدار انتهى قال شيخنا
رحمه الله تعالى والوجه حيث صرحوا بشمول العوامل
المذكورة لنواسخ الابتدا التي منها ان ولا ان يجاب
بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحرف
كالعدم باعتبار لا وانما يعتد به اذا اعتبر النصب

وقد

وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جواز رفع المعطوف
على اسم ان فانه نقل عبارتين في ان العطف على موضع اسم
ان وحده او على موضعه مع ان ثم قال وكان الاول
نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول
ان ودخولها كلا دخول اي لانها لا تغير المعنى كما تقدم
فبقي على كونه مرفوعا لكن محل الاستحقاق لفظه
بالنصب ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان
اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا
والمبتدا مجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها
ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كان
كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب
ويشكل عليه اي ذلك القائل ان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم
المجرد وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان الرفع بالعطف
على اسمها وحده انتهى وحاصله ان المراد ان المبتدا
هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل المذكورة من حيث
رفعه بان لا يستند رفعه الى عامل لفظي وان لم
يتجرد عن العوامل من جهة اخرى فالاسم جنس يشمل
كما تقدم الصريح كزيد في قولك زيد قائم والمؤول
كان تصوموا من قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
فانه مبتدا في محل رفع بالابتدا مخبر عنه بخير وخرج
به الفعل والحرف والجملة فان قلت قال المولى
سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه السيد ايضا
عند قوله تعالى ومن الناس من يقول الخ واللفظ
للسعد ان الوجه ان يحمل مضمون الجار والمجرور

مبتدا يعني وبعض الناس او بعض من الناس من هو كذا وكذا
فيكون مناط الفائدة تلك الصفات وفي قول الحماسي فمنهم
بيوت الايتام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب ثم انثنى
لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدا لا خبر
ووقع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد كقوله تعالى
ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم
يعتبرون الموصوف في الطرف الثاني ويجعلونه
مبتدا والظرف المتقدم خبرا ولو عكس لاستقام اللفظ
والمعنى جميعا في جميع الموارد اي جمع منا دون ذلك
وما احد منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال
على ان من الناس رجالا كذا وكذا شاهد لهم وفي الكشاف
عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك وهذا
مما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول
وانه هو المبتدا في الاصل لكن يجيء مثل ان من ذريتنا امة
بالنصب يدفع ذلك قلت المراد ان الجار والمجرور في
موضع الابتدا وساد مسده فان قلت قد وقع الفعل
مبتدا في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت
الحق انه مؤول بالمصدر اي سماعك فان قلت فما
بالهم اطبقوا على التاويل مع صدوره ممن يوثق به
قلت قال السيد عيسى الصفوي الايجي استاد شيخنا
للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد اي الحدث
المسند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل
مبتدا في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدا في نحو
من حرف جر فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم
والا لكذب فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا

قلت

قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان
اريد بهما الافعال والحروف المستعملة في معانيهما وفيما
مر انما اسند الى الاسم والمتصف حقيقة بالمسند ما اريد به
كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم لفظ زيد والقائم
حقيقة مدلوله وحاصل ما ذكره السيد في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا وانهما جملتان وليس يمتنع
لان الذي يمتنع هو اسناد الشي الى معنى الفعل فيعني
اذا كان معبرا عنه بمجرد لفظه على قياس اسناده
الى معنى الاسم معبرا عنه بلفظه وحده في نحو قام زيد
والذي نحن فيه اسناد الفعل الى لفظ الفعل
بل الجملة وتحقيقه ان الالفاظ سوا كانت مهملة
او مستعملة مفردة او مركبة منشا ومبنى الاقدام
في صحة الاسناد الى نفسها سوا كانت مجردة عن
ملاحظة معانيها كما في قولك مضرب من ثلاثة
احرف او ماخوذة معها كما لا تفسدوا وآمنوا اذ المسند
اليه لفظهما باعتبار الدلالة على المعنى وليس هذه
الصحة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت واريد بها
نفسها صارت اسما كما توهم لان المهمل لا يصير اسما
بالاخبار عن لفظه وكذلك الجملة التي صارت
مخبرا عنها باعتبار الفاظها في انفسها كما في قولك
زيد قائم مركب من لفظين او مع ملاحظة معناها
كما عرفت فان قلت قد صرحوا بان المبتدا لا يكون الا اسما
قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني
لتستفاد منها في التراكيب فبينوا احوال الالفاظ
في تلك التراكيب لا احوالها في انفسها بل تعرف

هذه بالمغايبة ببغا فلفظ ضرب لما وضع لمعناه
صار فعلا ثبتت حاله بانه اذا كان مستعملا في ذلك
المعنى لم يصح الاخبار عنه وكذا لفظ من بخلاف
لفظ زيد واذا لم يستعمل في معانيهما جاز الاخبار عنها كلها
ومحصل ما ذكره ان معنى قولهم الاسناد اليه من خواص
الاسم انه من خواص الاضافية اي خاصة له بالاضافة
الى الفعل والحرف اذا اعتبر بهما عن معناهما لا انه خاصة
حقيقية حتى لا يوجد في غير الاسم اصلا فانه قد يوجد
في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المبتدا لا يكون
الا اسما قصر اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كقولنا
ما زيد الا قايم وليس حصرا حقيقيا حتى يلزم ان لا يوجد
وصف الابتدا في غير الاسم فانه قد يحصل في غيره كقول
القايل جسق مهمل فما ذكر في كتب النحو من ان الكلام
ما يتضمن كلمتين بالاسناد تعريف للكلام الحاصل
من تركيب الالفاظ الموضوعة وهو الذي يبحث
عنه النحوي فصدي اصالة دون مطلق الكلام
وحينيذ اندفع البحث الذي ذكره بعضهم بان ما ذكره
في توجيه تصريحهم بان المبتدا لا يكون الا اسما لا يفيد
ذلك اذ غايته ما لزم منه ان لا يصح الاسناد الى الفعل
والحرف المستعملين في معناهما ولا يلزم من ذلك
انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المبتدا
فيه لبقا احتمال الاسناد الى الجملة وغيرهما وخرج
بالمرفوع المنصوب من حيث انه منصوب والمجرور
بغير حرف زايد وشبهه فلا ينافي ما سبق من
ان اسم ان ولا مبتدا وكذا خرج ما لا اعراب له نحو قولك
في

مطلب ما ذكر من ان الكلام ما يتضمن كلمتين

في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وان كانت اسما عارية
عن العوامل اللفظية ليست مرفوعة اذ لا اعراب على
قولك في العدد والا كانت مسندة او مسندا اليها
وكذا اسم الفعل نحو هيهات زيد فانه وان كان اسما عاريا
عن العوامل اللفظية ليس بمرفوع اذ لا اعراب له عند
الجمهور فليس مبتدا وخرج بالعاري عن العوامل اللفظية
الفاعل ونايبه واسم كان واخواتها ومنها افعال
المقاربة وخبر ان واخواتها وخبر لا النافية للجنس
وشمل التعريف ما اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعده
نحو زيد قايم وما اذا كان مسندا الى ما بعده وهو ما اذا
كان المبتدا وصفا او مضافا الى وصف كما سياتي من اسم
فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل
او ما جرى مجراها كالمنسوب معتمدا على استفهام
بحرف او غيره او نفي كذلك رافعا لما يغني عن الخبر
بمعنى انه يحصل به فايدته ويغني غناه بان يكون مع الوصف
كلاما كما كان الخبر مع المبتدا كلاما لا بمعنى ان لهذا
الوصف خبرا محذوفا وهذا يغني عنه وساد مسده
خلافا لما نقله الرضي ثم قال وليس بشي بل لم يكن
لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده
ولو تكلفت تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين
جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا
ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى
ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث انتهى ولا فرق
ولا فرق بين كون ذلك المرفوع فاعلا نحو اقاطن

اقاطن قوم سلمى وما قايم الزايدان وما افضل منك
احد وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره
وما قد فرتني ابواك وهل مقيم العمران واين جالس
اخواك ومتى ذاهب العمران وكيف مسيح ابناك
وكم ماكث صديقاك وايان قادم رفيقاك وما
ضارب زيد على ان من مفعول لضارب فكل من
قاطن وقايم وافضل واحسن وقرتني ومقيم
وجالس وذاهب ومسيح وماكث وقادم وضارب
مبتدا وما بعده فاعله اغنى عن خبره ولم يبين كونه نايبا
عن الفاعل نحو ما مضروب العمران او مفعول بعد وان
وهل ماخوذ ماله وابن مرمي رحله فكل من مضروب
ومفعول وماخوذ ومرمي مبتدا وما بعده نايب
فاعله اغنى عن خبره ولا يبين كونه اسما ظاهرا كما مر
او ضميرا بارزا منفصلا فان كقوله بعد ذكر الزيدين
اقايم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا انتهى
لكن صرح ابن الحاجب في اماليه وفاقا للكوفيين بان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكى الاجماع في ذلك
لكن ~~صرح ابن الحاجب~~ نسب الى الوهم في هذه الحكاية
وكان الرضي لذلك لم يعتد به خصوصا وقد ورد
السماع بالجواز قال الشاعر

خليلي ما واف بعهدي انتما

وحجة الكوفيين ان الوصف الرافع السادّ مسدّ الخبر
جار مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير بخلاف
الضمير المستتر فلا يغني عن الخبر اذ لا يكون رافعه
مفيدا بل خبرا لقصر فقد يغني عنه في صورة التنازع

كما

كما قال هو العصام بعضهم نحو اضارب ومكرم زيدا
اذا اعمل مكرم وقد حكى نحو اقايم الزيدان ام قاعدان
وصرح بعضهم فيه بان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر
هنا انتهى والوجه انه كالذي قبله مما اغنى فيه فاعل
المبتدا عن الخبر وان لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز
جري على الغالب وبنا على ان المراد البارز ولو حكما
والضمير المستتر في الصورتين المذكورتين بمنزلة
البارز لمكان التنازع والعطف ولا يبين كون ذلك
الوصف هو نفس المبتدا كما مر وكون المبتدا ما اضيف
اليه نحو غير قايم الزيدان وغير مضروب العمران
فغير مبتدا مضاف الى الوصف والزيدان فاعل الوصف
اغنى عن الخبر والعمران نايب فاعل الوصف اغنى عن الخبر
قال في التسهيل بعد ذكر النفي واجري في ذلك غير قايم
ونحوه مجرى ما قايم واشار بذلك الى قول ابي نواس

غير ماسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن
انما يرجو الحياة فتى ... عاش في امن من المحن

فغير مبتدا مضاف الى ماسوف وهو اسم مفعول
من الاسف وهو الحزن وقوله على زمن في موضع المفعول
الذي لم يسم فاعله اغنى عن الخبر لان المعنى ما ماسوف
على زمن نحو ما مضروب الزيدان فالنفي بالاسم كالنفي
بالحرف ولما سئل ابن جني عن اعراب هذا البيت ارتبك
فيه ثم خرجه على حذف المبتدا واقامة صفته مقامه
وايقاع الظاهر موقع المضمر والتقدير زمن ينقضي
بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولابن الحاجب
فيه كلام طويل وتردد فيه وخرجه على الوجه الذي

ذكره ابن جني وما اشار اليه جمال الدين ابن مالك
من تخريجه على الوجه المذكور هو عين الصواب
ومنحة من الكريم الوهاب وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء ومثله قول الاخر

> غير لاه عداك فاطرح اللهو ... ولا تغترر بعارض سلم

فغير مبتدا مضاف الى لاه وعداك مرفوع بلاه وسد
مسد الخبر كما يسد مسده لو كان الوصف رافعا
بعد حرف النفي والله تعالى اعلم واذا كان الوصف
او ما اضيف اليه مبتدا فتارة يكون على سبيل الوجوب
وتارة يكون على سبيل الجواز وذلك ان الوصف والمرفوع
بعده ان يطابقا في الافراد نحو اقائم زيد فوجهان
احدهما كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا وثانيهما
عنه مغنيا عن الخبر والاخر كون الوصف خبرا مقدما
وما بعده مبتدا مؤخرا وقد يتعين الوجه الاول
لعارض كما في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي اذ على
الوجه الثاني يلزم الفصل بين راغب ومعموله
وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا كما في قولك اطالع
الشمس اذ على الوجه الثاني يلزم تذكير الوصف
الرافع لضمير المؤنث وذلك لا يجوز وان كان التانيث
مجازيا وكما في قولك اقائم رجل اذ على الوجه الثاني
يلزم وقوع النكرة مبتدا بلا مخصص كذا قاله بعضهم
وفيه نظر لان الوقوع بعد حرف الاستفهام مخصص
واستشكل جواز الوجهين هنا بانه يلزم على ثانيهما
التباس المبتدا بالفاعل وقد منعوا لاجله تقديم

الخبر

الخبر في نحو زيد قام واجيب بالفرق بان كلا الوجهين هنا خلاف
الاصل فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا جعل المبتدا مسندا
وهو خلاف الاصل وفي جعله مبتدا تاخير المبتدا وهو
خلاف الاصل ولا كذلك الوجهان في نحو قام زيد
فان احدهما وهو كون زيد فاعلا موافق للاصل والالتباس
المحذور ليس الا اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل
لسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس واجاب بعضهم بانه لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد
يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام برتبة
المشتمل على الاستفهام يوجب تقديمه قال فان قلت فالضرورة
قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقائم بخلاف
زيد اقائم انتهى فان قلت يرد على الجواب الاول انه جاز
الوجهان في نحو جئت انا وزيد مع ان اصل الواو ان تكون
للعطف دون المفعول معه نظرا لشكله نحو جئت انا
وموسى فرجح بتقييد المسالة بما يمكن التنصيص فيه
على المصاحبة بنحو ما يصحب الواو ويؤيد ذلك بما ذكره الرضي
من تعين العطف في نحو ضربت زيدا وعمرا لانه الاصل
ولا يعدل عنه الا لغرض النص على المصاحبة وذلك
منتف فيما ذكر لتبادر العطف وسياتي في باب
المفعول معه ان هذا الذي ذكره الرضي ليس متفقا
عليه وان كلام سيبويه مصرح بخلافه فان تطابقا
في غير الافراد نحو اقائمان الزيدان او قائمون الزيدون
تعين كون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا
مؤخرا الا على لغة اكلوني البراغيث وان لم يتطابقا

اصلا نحو اقائم الزيدان والزيدون تعين كون الوصف
مبتدا والمرفوع فاعلا اغنى عن الخبر وان لم يعتمد الوصف
على نفي او استفهام امتنع كونه مبتدا مستغنيا عن الخبر
بمرفوعه خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في خبير بنو لهب
خلافا لابن مالك وابنه لجواز كون الوصف خبرا
مقدما وانما صح الاخبار به عن الجمع لانه على فعيل
فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير وانما اشترط الاعتماد
عليهما دون غيرهما مما يعتمد عليه لان ابتدائية الوصف
انما تنبغي مع احد هذين دون ما عداهما مما يعتمد عليه
والخبر اي خبر المبتدا قال الرضي ليس المراد لخبر المبتدا
عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيا ففي قولك ازيد عندك يسمى
الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
انتهى وانما المراد به ما ذكره المص بقوله هو الاسم المفرد
بالمبتدا على الصحيح وقيل انه مرفوع بالابتدا كالمبتدا
لانه طالب لهما على السوا فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن
السراج والرماني واختاره ابن الحاجب وجماعة من
المتاخرين وهو ضعيف لان اقوى العوامل لا يعمل رفعين
بدون اتباع فالاضعف اولى ان لا يعمل ذلك وقيل
انه مرفوع بالابتدا والمبتدا جميعا وهو قول ابي اسحاق
الزجاج واصحابه وينسب الى المبرد وحجة من قال
به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا ورد
بانه يلزم عليه امتناع تقديم الخبر لان العامل هو الابتدا
الا حيث كان العامل متصرفا والخلاف في رافعه انما هم
المص رافعه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في

١٩٥

في رافعه المسند اليه اي المحكوم به
على المبتدا بانه هو وليس هو فان قيل تعريفه للخبر لا يتناول
الخبر اذا كان جملة او جارا او مجرورا لانه باسم قلت اجيب
بانه تعريف للخبر الاصلي وهو المفرد وانما كان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لان تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة امر
الى اخر فينبغي ان يكون مفردا الا ان تركيب المبتدا والخبر يتضمن
نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب
اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران
او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد
مالك لغلام ضارب ومنع الرضي كون الاصل ذلك واجاب
عن هذا الدليل بانا سلمنا ان المنسوب يكون شيا واحدا
لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة ولعل
ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا
لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات
محل وقوعها موقع المفرد ويرد على هذه الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير
الشان لا يخبر عنه بمفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم
ان الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة
موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه
الجملة بتاويل المفرد وبانها من حيث كونها خبرا حالة
محل المفرد لان الاصل في الخبر الافراد لا من حيث كونها خبرا
عن ضمير الشان لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد ويمكن
الجواب ايضا بان خبر ضمير الشان مفرد معنى لكونه
عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى ضمير كما في وان

كان جملة والاحسن ان يجاب عما اورد على المص بان المراد بالاسم
في التعريف ما يتناول الاسم تاويلا والجملة الواقعة خبرا اسم
تاويلا لاتفاقا لوقوعه موقع المفرد لان الجواب الاول
يرد عليه نحو المحبوب لي ان تزورني فان الخبر فيه ليس جملة
وليس اسما صريحا فلا بد من التعميم في الاسم واذا عمم دخلت
الجملة واما الجار والمجرور اذا وقع خبرا فالخبر في الحقيقة
متعلقه وهو اما اسم حقيقة ان قدر اسما واما اسم
تاويلا ان قدر فعلا ليخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع
المنصوب من حيث انه منصوب والمجرور من حيث انه مجرور
فلا يرد الظرف والجار والمجرور زايد وبالمسند اليه اي المبتدا
المرفوع بالفعل او شبهه والمبتدا والخبر نحو قولك
اي مقولك الذي هو زيد قايم فزيد مبتدا لانه
اسم مرفوع عارض العوامل اللفظية مرفوع بالابتدا وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفي صدق تعريف الخبر الذي
ذكره المص على نحو قايم نظر لان نحو ذلك لم يسند الى المبتدا
بل اسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره مسندان الى المبتدا
لان هذه دلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة
اللغوية والزيدان قايمان فالزيدان
مبتدا لانه اسم مرفوع عار عن العوامل اللفظية فهو مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه
مثنى وقايمان خبره لانه اسم مرفوع مسند الى المبتدا فهو
مرفوع به وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى والزيدون
قايمون فالزيدون مبتدا لانه اسم مرفوع عار
عن العوامل اللفظية فهو مرفوع بالابتدا وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وقايمون خبره

لانه

خبره لانه اسم مرفوع مسند الى المبتدا فهو مرفوع مسند
الى المبتدا فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة
لانه جمع مذكر وتقول الزيود قيام ويجوز ايضا الزيود
قايمون او قايمة على التاويل بجماعة قال الله تعالى
واذا الرسل اقتت قال الزمخشري في قوله تعالى ولهم
فيها ازواج مطهرة فان قلت فهلا جاءت الصفة مجموعة
كالموصوف قلت هما لغتان فصيحتان يقال النسا فعلن
وهن فاعلات وفواعل والنسا فعلت وهي فاعلة
ومنه بيت الحماسة

واذا العذارى بالدخان تقنعت
واستعجلت نصب القدور فملت

والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى وتقول الهنود
قيام ويجوز قايمة وقايمات والمبتدا قسمان
فان قيل هذا الذي ذكره المص من تقسيم المبتدا الى ظاهر
ومضمر من قبيل تقسيم الشي الى نفسه والى غيره عه
لان مورد القسمة المبتدا وكل مبتدا اما ظاهر واما مضمر
فمورد القسمة ايضا احدهما واياما كان يكون تقسيمه
الى الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث هو من
غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة مفهوم المبتدا الا ما صدق
عليه مفهوم المبتدا والمحكوم عليه في قولنا كل مبتدا
اما ظاهر واما مضمر ما صدق عليه مفهوم المبتدا
لا نفس مفهومه فلا يلزم السخافة لعدم اتحاد الوسط
قسم ظاهر وقسم مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره
من نحو قولك زيد قايم والزيدان قايمان والزيدون

قائمون اي فالظاهر زيد والزيدان والزيدون في الامثلة
المذكورة ونحوها من كل اسم ليس بمضمر **والمضمر** تقدم
تعريفه في باب الفاعل وانه ينقسم الى متصل ومنفصل
والمنفصل لا يكون مبتدأ الا في نحو لولاي ولولاك
ولولاه فالمضمر المنفصل الذي يقع مبتدأ **اثنا عشر**
ضميرا **وهي انا** قال الرضي للمتكلم المذكر والمؤنث وقد
تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت
وقد تسكن نونه في الوصل وعند البصريين همزة ونون
مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الالف الفتحة للوقف
فكان تلتبس بالحرفية لسكون النون فلذا تكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة
وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم
هكذا فزدي انه بنو تميم يثبتون الالف في الوصل
ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل لا ضرورة
ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس
الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون
وسكونه ومعاقبته هاء السكت له وقفا دليلان على
زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار
ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من الضمير مجموع
الاحرف الثلاثة **ونحن** قال الرضي ونحن للمتكلم
مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى
والمجموع وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا
مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو وهي
وعبارة غيره واختلف في علة بنائه على الضم

فقال

فقال الفراء لتقلبه لما يضمر بمعنى التثنية والجمع فقوي باقوى
الحركات وقال الزجاج نحن جماعة الواو والضمة من جنس
الواو وقال الاخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بما يشبه
للرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لانها متعلقة
بشيء وهو الاخبار عن اثنين فاكثر وقال هشام الاصل
نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون
واسكنت الحاء **وانت** بفتح التاء للمخاطب **وانت**
بكسر التاء للمخاطبة **وانتما** للمثنى مطلقا **وانتم** لجمع المذكر ين
المخاطبين **وانتن** لجمع الاناث المخاطبات قال الرضي
وما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله
انا فكان انا ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا
بالمتكلم لان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو
الان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة
له علامة وبينوا المخاطب بتاء حرفية بعد ان كالاسمية
في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء انت بكماله
اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير هو التاء
المتصرفة وكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصا لها
دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين
وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف هي
الضمير انتهى **وهو** للمفرد المذكر الغائب **وهي** للمفردة
الغائبة **وهما** لمثنى الغائب مطلقا **وهم** لجمع المذكر
الغائبين **وهن** لجمع الاناث الغائبات قال
الرضي فالواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما

منهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وفيهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهوم وهين نحو فعن بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قايل

لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقوله

داري بسعدي اذ من هواكا ونسكنها قلبي واسد

ونشد دعها همدان قال وان لساني شهوة يشتفي بها

وهو على من صبه الله علقم

وقال بعضهم وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرى بذلك في السبع وهو معكم فهو وليهم ثم هو يوم القيامة لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام كقوله فقلت

انهي سرت ام عادني حلم

وبعد كاف الجر

كقوله وقد علموا ما هن كهي فكيف لي وقد تستعمل هذه الضماير المنفصلة مجرورة حكى انا كانت وهو وقال فلولا المعافاة كناكهم والضمير نحو قولك اي مقولك الذي هو انا من قولك انا قايم

فانا

فانا ضمير منفصل للمتكلم وحده مبتدا في محل رفع بالابتدا وقايم خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ونحن من قولك نحن قايمون فنحن ضمير منفصل للمتكلم ومعه غيره مبتدا في محل رفع بالابتدا وقايمون خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وزعم بعضهم ان نحن اذا كان للمعظم نفسه يجوز ان يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لانه لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والاصل عامرون ولا تحذف الواو واحترازا عنها بالضمة لقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يالوهم احد ضرارا وما اشبه ذلك من نحو قولك انت قايم وانت قايمة وانتما قايمون وانتم قايمون وانتن قايمات وهو قايم وهي قايمة وهما قايمان او قايمتان وهم قايمون وهن قايمات ولا تغفل عما تقدم مما يتعلق وبما اشبه ذلك في باب معرفة علامات الاعراب والخبر من حيث هو ويقدم ما يعلم منه سر من حيث هو كذا لقد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن وما هنا من قبيل الاول قسمان قسم مفرد وهو هنا لعوامل الاسما تسلط على لفظه ولو مثنى او جمعا او مضافا او غير ذلك وهو قسمان جامد ومشتق فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع وزعم

الكسائي انه يتحمل ونسب الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك
وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد يرد بانه
لو تحمل ضمير الجار لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا اخوك
هو وزيد كما تقول زيد قايم هو وعمرو والمشتق يتحمله
ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قايم بخلاف ما اذا رفعه لفظا
نحو الزيدان قايم ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل
غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف
استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر للموصوف
الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة
ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه وللال
فاذا اكد قيل فيه زيد القايم نفسه نفسه ولو تعدد الخبر
المشتق والمجتمع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه
اقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد الثاني لان
الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر في الحقيقة
والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو فيه حموضة
وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما يحمل ضميرا
لاستقلالهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حاله
لان المقصود جمع الطعمين والمعنى ان فيه حلاوة
وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على
المبتدا من معنى الكلام كانك قلت هذا امر لانه
لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة
المشتق ولا انفرادهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا
ان يكون فيهما ضمير واحد لان العاملين لا يعملان
في عمل واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير
التقدير كله حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه

قال

قال ابو حيان ونظير ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما ظاهر
نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل
الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان
قلنا يتحمل كان من باب التنازع **وقسم غير مفرد** وهو
بخلاف المفرد **فالمفرد نحو** قايم من **قولك** اي
من قولك الذي هو **زيد قايم** فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقايم
خبره فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو في محل رفع ومنه الخبر
في قولك الزيدان قايمان والزيدون قايمون وهذا
عبد الله **وغير المفرد اربعة اشيا** اما فعل
ليعم الفاعل مع نايب فاعله نحو زيد ضرب اضرب ابوه قلت
لعل المص جرى هنا على قول عبد القاهر والزمخشري ان نايب
الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال انه كنى بالفاعل عن المرفوع
ويبقى ايضا كان واخواتها نحو زيد انه منطلق وقد يقال
ان اسم كان وخبرها فاعل حكما لان معنى كان زيد قايما
حصل قيام زيد واسم ان وخبرها مبتدا وخبر في الاصل
فكان مع اسمها وخبرها داخل في الفعل مع فاعله وان
مع اسمها وخبرها داخل مع خبره **الجار والمجرور**
في المبتدا صح
والظرف التامين بخلاف الناقصين والناقص هو الذي
لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك
او عنك اي واثق بك او راغب فيك او معرض عنك
فلا يقع خبرا اذ لا فايدة فيه والتام هو الذي تتم فيه
الفايدة اي بدون ملاحظة متعلقه والا فلحق
ما تتم به الفايدة اذا لوحظ ان التقدير ما مر

فالصحيح ان الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختاره
ابن مالك وهشام تبعا لجماعة وتسمية الظرف والجار والمجرور
خبرا مجاز وقال جماعة الصحيح انه معمول المحذوف
وهو نفس الظرف او الجار والمجرور والعامل صار نسيا
منسيا وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود
الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما
وسموا الباقي باسم الخبر مجازا فقد يقال الخلف لفظي
لان القايل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل
وهو مفيد بقيد لا بد من اعتباره والقايل بانه المذكور
نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لا بد من
اعتباره والقايل بانه مجموعهما نظر الى المقصود واختاره
الرضي فان قلت لا بد من تعلقهما بمحذوف فان كان متعلقهما
فعلا يكون الخبر جملة فعلية فقد اندرج حكمها فلا فايدة
في ذكرهما على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كساير
المفردات فليسرف افرادهما عنه زيادة فايدة قلت
يكفي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر
عن متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا هما
من ذكر المفردات ومذهب البصريين ان كلا منهما يتحمل
ضمير المبتدا كالمشتق سوا تقدم او تاخر ومذهب الفرا
انه ان تاخر تحمل الضمير او تقدم فلا والا لجاز ان يوكد
ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر
ومن ناكيده مع التاخر قوله فان فوادي عندك
الدهر اجمع ولتحمله الضمير يسمى ظرفا مستقرا لانه
استقر فيه ضمير عامله كذا علل بعضهم وقضيته
انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار
ابوه

ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه وان كان
متعلقا بكون عام محذوف وجوبا على انه لا يابى على من يقول
بحذف الضمير مع المتعلق الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه
الضمير بان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا وفي المغني
انه اذا قدر المتعلق خاصا لا يستقر فيه الضمير ولا ينتقل
ضمير من المحذوف الخاص الى الظرف والجار والمجرور وقضيته
انه لا يسمى مستقرا وسيد المحققين على التسمية بالمستقر
بانه استقر فيه معنى عامله وحاول صحة التسمية
بالاستقرار ولو كان المحذوف خاصا ذكر ذلك في حواشي
الكشاف واعلم ان تقدير المتعلق كاين او مستقر وقيل كان
او استقر والخلاف في الراجح لا في الجواز فقيل تقدير اسم
الفاعل ارجحه ابن مالك لان الاصل في الخبر الافراد
وتقدم نزاع الرضي فيه لكنه قال بعضهم انه هو الحق
اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني في الانصاف
ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر
لا ثبت او استقر انتهى والتصريح به في قوله فانت لدي
بحبوحة الهون كاين والقايل ان يمنع دلالة هذا
على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ولتعينه
في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك
فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لان اما واذا
الفجايية لا يليهما فعل ولكن ان تقول تعينه
من الفعل لا يدل على اولويته مطلقا وقيل تقدير
الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري وغيره

لانه اصل فى العمل وللتقييد فى الصلة واجيب بالفرق فانه فى الصلة
واقع موقع الجملة وفى الخبر واقع موقع المفرد والتعبير
بكاين او مستقر وكان او مستقر للتمثيل لا للتقييد فيصح
تقدير ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت وحصل وثبت
قال فى المغنى ان اريد الماضى قدر كان او استقر او وصفهما
وان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزاء
فى غد قدر مضارع هذا هو الصواب وقد اغفلوه
انتهى قال التفتازانى فى حواشى الكشاف ومما يجب
التنبيه له انه اذا قدر فى الظرف المستقر كان او كاين
فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة
اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف فى موضع
الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات وفى المغنى
الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كساير العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى
ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه فالاول نحو فى الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا
والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها
ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا فى جميع
المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى
والفعل مع فاعله ولو حكما فيشمل الفعل مع نايب
فاعله ولو قال الفعل وفاعله لكان اولى لا لوقوع خبر المجموع
الفعل وفاعله لا الفعل مصحوبا بفاعله والمختار ان المفعول
من جملة الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة
وحدها وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة
وحدها **والمبتدا مع خبره** مفردا كان

اوغيره ولو قال والمبتدا وخبره لكان اولى لمثل ما تقدم
ويسمى الفعل مع فاعله جملة فعلية والمبتدا مع خبره
جملة اسمية ويندرج فى ذلك الجملة الاسمية المصدرة
بحرف عامل نحو ان اباه قايم ومنع الكوفيون وقوع
المصدرة بان المكسورة وما عملت فيه خبر المبتدا
والمصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من
يكرمنى اكرمه ويندرج فيه ايضا الفعلية المصدرة بحرف
شرط وما اسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه
وزيد ايهم يضرب اضربه والمصدرة بمعمول فعلها
نحو زيد عمرا ضرب او يضرب او بحرف تنفيس وخالف فى الاخير
بعض المتاخرين وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون
الجملة خبرية او انشايية حتى تصح نحو زيدا اضربه على
ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك
عند ابن مالك وغيره قال فى التسهيل ولا يمنع كونها
طلبية خلافا لابن الانبارى ولا قسمية خلافا لثعلب
ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن
السراج وفى الرضى وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفردات وقال ابن الانبارى
وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اولوا
من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند النحاة
ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيا فى قولك ازيد عندك يسمون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا

على جواز الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز
اذ لا مانع انتهى وتعرف وقول ابن مالك في النعت
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر
تصب بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه
الا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة
قبل ولا يجوز الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه
ولا مصدرة بلكن او بل او حتى وفي بعض الحواشي
فان كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض المبتدا
او مفعولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها او وجه
المنع انه لا يحصل وصف يكون خبرا عنهما لو قلت
زيد وهند ضاربتها كان الخبر مفردا والمخبر عنه متعددا
واختلف في زيد والريح يباريها فقيل يمنع لهذا وقيل
يجوز حملا على معنى يتباريان فان حذف العاطف
صحت المسئلة باجماع لان الخبر عن واحد فقط انتهى
ما في بعض الحواشي وقوله ووجه منع الخ قال شيخنا
يمكن دفعه بتقدير زيد وهند مضروب احدهما
للاخر او ضارب احدهما الاخر اذ لو صرح بذلك صح
التركيب وعبارة جمع الجوامع للسيوطي وان ولي
معطوف بالواو على مبتدا فعل احدهما واقع على الاخر
جاز انتهى وعزا في شرحه اختيار الجواز لابن مالك
ثم بسط توجيه ذلك ثم قال ولو كان العطف
بالفاء او ثم لم تصح المسئلة اجماعا واما زيد قائم
ابوه فيحتمل خبر زيد الافراد والجملة واما نطق
الله حسبي فقيل الخبر فيه جملة وقال المرادي والذي

يظهر

والذي يظهر في هذا ونحوه انه ليس للاخبار بالجملة بل بالمفرد
لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد
حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة وما قاله ظاهر وللاول ايضا وجه
وهو انه وان كان الاخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه
جملة باعتبار انه مركب اسنادي اذ غايته التجوز وهو
جائز واعلم ان الجملة المخبر عنها وبها في باعتبار الفاظها
في انفسها كما في قولك زيد قائم مركب من لفظين واما
اعتبار الفاظها مع ملاحظة معناها كما في الامثلة
السابقة فالجار والمجرور **نحو** في الدار من **قولك**
اي من قولك **زيد في الدار** فزيد مبتدا مرفوع
بالابتدا وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وفي الدار جار
ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن او مستقر
وكان او استقر في محل رفع بالمبتدا **و**الظرف نحو عندك
من قولك **وزيد عندك** فزيد مبتدا وعند
ظرف منصرف على الظرفية بالمتعلق المحذوف والكاف
مضاف اليه في محل جر ومحل الظرف رفع على المبتدا
لنيابته عن الخبر والفعل مع فاعله نحو قام ابوه من قولك
زيد قائم ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وابوه
فاعل ومضاف اليه وجملة قام ابوه في محل رفع
خبر المبتدا والرابط بينهما الهاء من ابوه **و**المبتدا مع
خبره نحو جاريته ذاهبة من قولك **زيد جاريته**
ذاهبة فزيد مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان
ومضاف اليه وذاهبة خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني
وخبره جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدا الاول

والرابط بينهما القيام جاريته والمعنى جارية زيد ذاهبة
وضابط روابط الجملة التي هي خبر عنه عشر الاول الضمير
وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا او محذوفا الثاني
الاشارة نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادة بمعناه نحو
زيد جاني زيدا وعبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية
له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس
ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية
منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السما
ما فتصبح الارض مخضرة وقوله فيغرق
وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم
السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد
قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند
الثامن شرط يشمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر
نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع ال النائبة
عن الضمير في قول الكوفيين وطايفة من البصريين
نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه العاشر
كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر
لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان نحو قل
هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا والمراد بكون الجملة نفس المبتدا
في المعنى ان تكون الجملة مخبرا بها عن مفرد مدلوله
جملة وبهذا يندفع ما يورد عليه من انه ان اريد
النفسية باعتبار الماصدق فكل جملة وقعت
خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة وقعت

خبرا

خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة وقعت
خبرا مغايرة في المفهوم والمطرد من هذه الروابط هو
الضمير لا غير لا الاشارة فانه لا يقال زيد قام هذا
والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه
الذي اجازه ابو الحسن مستندا لا بنحو والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
فقد رد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون ولو سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر
محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون
كما قاله في المغني واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه
فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مختص بموضعين
احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد
التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي
واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا
واما فاما الصبر عنها فلا صبرا
فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا
بلفظه ومعناه وليس للعموم فيه مدخل اذ المراد
انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي قاله في المغني

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

تقدم الكلام عليهما في باب الاعراب
وتسمى النواسخ وسميت
بذلك لان النسخ في اللغة الازالة يقال نسخت الشمس
الظل اذا ازالته وهو فعلته بانبساطها وهذه العوامل

تنزيل حكم المبتدا والخبر وهو رفع المبتدا بالابتدا والخبر
بالمبتدا فان قلت اشكل على ذلك نحو حسبت ان زيدا
قائم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه ونحو
حسبت زيدا عمرا وافعال التصيير ان معنى لانهما متغايران
مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدا وخبرا
لوجوب اتحادهما خارجا ويبين لك ذلك انك تقول
جعلت الطين خزفا والفقير غنيا والمعدوم موجودا
ولا يخفى ان صدق احدهما على الاخر ممتنع قلت
المص لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقولك
انهما متغايران ان اردت انهما دائما كذلك فهو ممنوع
لان من الامثلة التي اوردها الائمة نحو واتخذ
الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ يموج
في بعض ولا شك ان المعمولين فيه غير متغايرين
خارجا وان اردت انهما قد يكونان كذلك لم يضر
لما تقدم من ان المص لم يدع انها لا تدخل الا على المبتدا
والخبر وهي ثلاثة من الاقسام وفصل ذلك
ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوايد الاجمال
والتفصيل بعدها كان واخواتها لان
نظايرها والتصريح بها في الترجمة وعطف اخواتها
مع عدم تعيينها اشارة الى انها ام الباب قال ابن بابشاذ
كان ام الافعال لان كل شي داخل تحت الكون لا ينفك
عن معناها ومن ثم صرفها تصرفا ليس لغيرها واصبح
وامسى اختان لانهما ظرفا الزمان وظل واضحى اختان
لانها لصدر النهار وصار وبات اختان لاعتلال
عينهما وزال وفتي وانفك وبرح ودام اخوات

للزوم

٢٠٤

للزوم اولها ما وليس مفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام
في تذكرته الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات
لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس وما دام اختان
لعدم تصرفهما والا فهما غير لازمة في الاربعة انما يلزم
منها نفي او شبهه التقدم من ان يكون النفي بما او غيرها
فان اعتبرناها فقد تنفي بما فليعد كان وامسى ونحو
ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن
فالذي قاله خطا والذي قلناه هو الصواب
ابو البقا في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال
لخمسة احدها سعة اقسامها والثاني ان كان التامة
دالة على الكون وكل شي داخل تحت الكون والثالث
ان كان دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها
تدل على زمان مخصوص كالصباح والمسا والرابع
انها اكثر في كلامهم ولهذا اخذوا منها النون في قولهم
لم يك والخامس ان بقية اخواتها يصح ان تقع اخبارا
لها كقولك كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح
زيد كان منطلقا واعلم ان دخول كان واخواتها
على المبتدا والخبر مشروط بان لا يكون المبتدا مخبرا عنه
بجملة طلبية ولا انشائية لم تدخل عليه فلا يقال
كان زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له او لبئس
الشيخ لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف
من معانيها قال الرضي وانما لم يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبارها
في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما لزيد قيام

له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى صار زيد
قائما ان زيدا قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم
يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان لزيد قيام له حصول في الزمن
الماضي وقت الصبح وكذا اخواتها اذ في كلها معنى الكون
مع قيد اخر فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان
تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام
لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احدها فبيننا تناقض
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل
الناقص كما ستعرف فلو قلت كان زيد هل ضربت
علامة كان ضربه لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم
مسئولا عنه لهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان
كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة
للاخبار اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي
في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذا الطلب
فيهما طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل
تكون قائما اي هل تقوم فان اختلف الطلبات
بان يكون احدهما امرا والاخر نهيا ما نحو كوني هل
ضربت اجتمع طلبان مختلفا على مصدر الخبر في حالة
واحدة وهو محال وندر نحو

وكوني بالمكارم ذكريني ۝ ودلي دل ماجدة صناع ۝

ومع ندرته ماول بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مدا
اي كوني ذكريني وان لا يلزم التصدر فان لزوم
التصدر كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف اليهما
والمقرون بلام الابتدا وكم الخبرية خلافا للاخفش

في

في كم الخبرية فانه اجاز ان يكون اسما لكان لم تدخل عليه
فلا يقال كان من يقوم ولا كان غلام اي تضرب اضرب
لما يلزم من فوات التصدر الواجب لها وان لا يلزم
الحذف لم تدخل عليه كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد
لله اهل الحمد برفع الاهل وان لا يكون عادما للتصرف
والمراد بالتصرف عدم لزوم صفة واحدة وذلك بان
لا يكون صفة واحدة وذلك بان تصغر وتثنى وتجمع
وليس المراد به التصرف المذكور في الظرف والمصادر
وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه الاعراب
وانما اشترط ذلك لان الاصل في الاسما التصرف بالمعنى
الذي ذكرناه وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم
لزوم صفة واحدة وذلك بان يستعمل بالاوجه
الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة والحروف
كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف
والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما اشبهها
كذا قرره الرضي وفيه نظر لما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا يدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به وان
لا يلزم الابتدائية سوا كانت لنفسه سوا كانت للمصحوب
لفظي ام معنوي فان لزم الابتدائية لنفسه نحو قولهم
اقل رجل يقول ذلك الا زيدا فانه مقام ما يقول
ذلك رجل لم تدخل عليه النواسخ كما يدخل على ما اقاموه
مقامه كذا مثل ابن قاسم وغيره وفيه نظر والظاهر
ان هذا الذي يقال فيه امتنع لمانع معنوي كما ياتي
وينبغي ان يمثل في مثال هذا القسم او المصحوب لفظي
نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد قائم كذا

في مثل ابن قائم وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا زيد مسلم
لهلك ان يقال لولا كون زيد مسلماً وكذا لولا زيد
لاكرمتك لا يمتنع ان يقال لولا كون زيد لاكرمتك
فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلي او مصحوب
معنوي نحو ما احسن زيدا والكلاب على البقر مما جرى
مثلا مثل به ابن مالك لهذا القسم وهو ما لزم الابتدائية
لمصحوب معنوي وقد يعترض بقولهم الكلاب
على البقر بالنصب بتقدير ارسل الكلاب على البقر فاين
لزوم الابتدائية فما امتنع لذلك لم تدخل عليه النواسخ
وثانيهما **ان واخواتها** اي نظايرها وفي التسهيل
وما لا تدخل عليه ما دام هو المبتدا المخبر عنه بطلبي مفرداً
وجملة والمبتدا الذي يلزم التصدر والحذف او عدم
التصرف او الابتدائية لنفسه او لمصحوب لفظي او معنوي
كما مر وقد سبق ان الانشا الذي ليس بطلبي حكمه
حكم الطلبي لا تدخل عليه هذه الاحرف ومن هنا يعلم
ان جملتي نعم وبيس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى
نعما يعظكم به ولقوله انهم ساء ما كانوا يعملون وفي ذلك
في باب نعم وبيس وربما دخلت ان على ما خبره نهي كقوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
وان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبا وذكر
ابو حيان عن الفارسي في تفسير ان غضب الله عليها
ان مخففة من الثقيلة ورد بان المشهور ان الجملة
الطلبية لا تقع خبر ان ولذلك اول ان الذين قتلتم
البيت اني عسيت صايما وفي الكتاب لا يكون
مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال

بعض

بعض المتاخرين الحق ان الطلبية بمعنى الخبرية لفظا كجواز
نحو اللهم اني اسالك رحمة من عندك الحديث اللهم اني
اعوذ بك من الغم والماثم وكثرة ذلك في الحديث معروفة
ولا يجوز اني بعتك ولا انت طالق لقصد الانشا
والفرق ان الطلبي يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيوكد
طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشا الذي وقع
متعلقه معه فلا يقبل التاكيد **و**ثانيهما **ظننت واخواتها**
اي نظايرها وما دخلت عليه كان دخلت عليه
هذه الافعال وما لا الا المبتدا المشتمل على استفهام
نحو ايهم افضل وغلام من عندك فانه لا تدخل عليه
كان لان الاستفهام له الصدر فلا يوخر وتدخل
عليه هذه الافعال وتقدم عليها نحو ايهم ظننت
افضل وغلام من ظننت عندك ويرد على المفعولين
في هذا الباب ان المشددة ومعمولاها نحو ظننت
ان زيدا قائم اعلم ان الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير
اسم مفرد للطول فيها بان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة
والمصنف في قوله **واما كان واخواتها** اي ونظايرها
للتفصيل مثلها في قولك الناس رجلان فرجل اكرمته
ورجل اهنته **والخامس رفع الاسم** المبتدا ويسمى اسمها
حقيقة وفاعلا مجازا **ونصب الخبر** اي خبر المبتدا
ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا وتسمية المرفوع
باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية
عن المعنى ولا يرد ان المرفوع ليس اسمها والمنصوب
ليس خبرها لان الفعل لا يخبر عنه ولا حاجة الى تقدير
مضاف اي خبر اسمها واعلم ان عمل هذه الافعال

المذكورة تسمية المرفوع بها اسما والمنصوب لها خبرا هو الذي
عليه الجمهور ولا يعرف المتأخرون غير اسم كان وخبرها
وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمي المرفوع فاعلا والمنصوب
مفعولا واختلف الكوفيون في رافع الاسم فقال الفرا
ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه ارتفع به لا لانه فاعل
بل لشبهه في الصورة بالفاعل وقال بقية الكوفيين
لم يرتفع به بل بما كان مرتفعا به قبل دخول الناسخ واحتجوا
بان الفعل انما عمل رفعه لما اسند اليه كقام زيد وضرب
عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه وان
لم يكن مسندا اليه لكنه في صورة ما اسند اليه ويدل
على انه الرافع له اتصاله به اذا كان نحو كيف كانا والضمير
بالاستقرا انما يتصل بعامله ويلزم على قول الكوفيين
ان تكون هذه الافعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود
في الكلام ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل
الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع
عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي
لكون هذا الفعل لا يقتضي محلا يقع عليه وقال البصريون
هو مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل
يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه ضرب وانبنى على هذا
الخلاف خلاف فيما يشبه الخبر فقال الفرا هو مشبه بالحال
وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتي
على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا وقال
بقية الكوفيين هو حال حقيقة لا مشبه بالحال
ورد بما ذكر من اطراد وروده معرفة وجامدا

وبانه

وبانه لا يكون فضلة واعترضوا قول البصريين بانه لو كان
مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك
بعد القول وفي التعليق واما الظرف وشبهه فليسا
الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز
تعدد خبر باب كان خلافا لابن درستويه وابن ابي الربيع
قيل وهو الظاهر من كلام سيبويه اذ قال انها شبهت
بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه في الاصل خبر المبتدا
فاذا جاز تعدده مع ضعف العامل ثم فتعدده هنا اولى
وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم اكتفائها
بالمرفوع فلا يتم المرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب
والتام تكتفي بالمرفوع لان حدثها مقصود اسناده الى
النسبة التي بين معموليها بخلاف الافعال التامة
فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وهذا مذهب
الجمهور وهو المذهب المنصور وقيل سميت نواقص
لانها تدل على زمان دون حدث بخلاف الافعال
التامة فانها تدل على زمان وحدث وهذا مذهب
المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان
والشلوبين وهو ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن
هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه لا
يمكنه ان يقدر مصادرها الا ترى ان يقول في نحو
يعجبني ان زيدا اخوك تقديره يعجبني كون زيد اخاك
والاصح دلالة افعال هذا الباب على الحدث والزمان
قال في التسهيل الا ليس اتفاقا قال الرضي فكان في نحو
كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول

المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وكون القيام اي حصوله
نحو او لا يلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل
فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفايدة
في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير
الشان قبل تعيين زمان ذلك الحصول في لو قلت
قام زيد لم تحصل لها تان الفايدتان معا فكان تدل
على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل
على حدث واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة
كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر
على الزمان المطلق عقلية قال واما ساير الافعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال على
معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفا فدلالتها على حدث لا يدل
عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي قالوه هذا كلامه مخالف وهو نص في مخالفة
ابن مالك في اسنتنا ليس وادعايه الفا دلالة لها
على الحدث واستدل ابن مالك على دلالة ما عدا ليس
من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة امور
الاول انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصبغة
افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث المحصل
الزماني الثاني انها تستعمل لها اسم فاعل نحو زيد كاين
اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث
فاضلها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدري في نحو الان كونا
متكبرين وذلك لازم في دام الرابع انه قد جا ٥٥

يزد

يدل وحكم ساد في قومه المفتي ولون ايه ايا عليك يسير ٥٥
اي والمصدر لفظ دال على الحدث دون الزمان وفيه
رد على من قال المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم ويحتمل
ان الاصل وكونك تفعله اي تفعل المذكور من يدل
وحكم ثم حذف الفعل فانفصل الضمير كما قال الشهر ابن مالك
فاذا هو اياها التقرير فاذا هو يشبهها الخامس منها
ما شرطه النفي فاذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل
انفك على الانفكاك لزم ان لا ينصب النفي عليها بل حدث
الخبر فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا
بمعنى واحد وهو جايز بل غنيا في وقت من الاوقات
الماضية والواقع بخلافه لان معنى ما زيد غنيا نقيض
المراد من قولك ما انفك زيد غنيا السادس انها كلها مستوية
في افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانها تنقطع بان
كان زيد غنيا وما به الاقتران غيرها به الانفكاك ولا
معنى للفعل غير الزمان لا الحدث السابع ان دلالة
الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة
المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يتجرد من المعنى
الذي دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته
عليه اضعف الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة على
الحدث والزمان معا بخلاف الدال على الحدث وحده
مصدر والدال على الزمان وحده اسم التاسع
ان الاصل في كل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل
لا يقبل الا بدليل العاشر انها لو كانت دلالتها
مخصوصة بالزمان لجاز ان يتعوض بعضها ومن
اسم الزمان ولا يخفاك من رزقه الله تعالى عقلا

سليما وبعضا مستقيما مما في بعض هذه الوجوه من الضعف
ويتبنى على الخلاف في دلالتهما على الحدث خلاف في انهما
تعمل في الظرف والجار والمجرور ولا ذكره ابو حيان في
الارتشاف وذكره غيره وهو حسن فمن زعم انها لا تدل
على الحدث منع تعلق الظرف والجار والمجرور بهما ومن قال
بدلالتهما على الحدث اجاز تعلقهما بهما وحكى ابو حيان الخلاف
الذي في عملها في الظرف والجار والمجرور في عملها في الحال
اما نصبها المصدر فالاصح منعه على القول بانه لها
لانهم عوضوا عن النطق به الخبر واجازه السيرافي وطائفة
فيقال كان زيد قائما كونا ثم حكى اقتصال هذا الباب
ما زال النقض وهو ليس بالاتفاق وقال خلافا للفارسي
فانه اجاز في الحلبيات ان يأتي تامة قياسا لا سماعا وفي
خلافا للصنعاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها
تامة فتليت عن الامر فيها اذ النسبة وزعم المهاباذي
ان ظل ايضا لا يستعمل الا ناقصة قال ابو حيان وهو
مخالف لنقل ائمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية
الافعال تستعمل بالوجهين كما سيجئ وملازمة ليس
للنقصان لانها في النفي فتحمل مع الاهمال على ما الذي
حكاه ابو عمرو بن العلاء عن لغة تميم كقولهم ليس الطيب
الا المسك بالرفع على الاهمال ولا ضمير فيها لان المراد
بملازمتها له نفي استعمالها تامة بمعنى اكتفائها بالمرفوع
مرفوع وقد تقدم ان ملازمتها خاصة بلغة غير تميم
وهي ثلاثة عشر على ما ذكر المص في هذه المقدمة
والا فهي اكثر من ذلك كما تعلم مما سياتي واقتصاله
من الاخوات كان على ما ذكره لشهرته ولانه متفق على
عدة

عدة من هذه الافعال والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان
بمعناها وذلك عشرة افعال احدها آض كقوله اض فهذا
ثانيها كقوله ⁂ وكان مضلي من هديت برشده ⁂
فلله مغو عاد بالرشد آمرا ⁂
وقوله ⁂ بعد فيكم جزر الجزور رماحنا ⁂
ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجا بانهما فعلان
تامان يتعديان بالى واللام والمنصوب بعدهما حال
واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني على ان المنصوب
خبر لا حال لكونه معرفة ثم قال ولا يمتنع ان يكون
حالا الا ان التقدير مثل جزر جزور وما كان من المعرفة
على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا في الشعر ثالثها
رجع كقوله في الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا رابعها
حار بالمهملة كقوله ⁂
⁂ وما المرء الا كالشهاب وضوئه ⁂ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع ⁂
خامسها استحال كقوله
⁂ ان العداوة تستحيل مودة ⁂ وفي الحديث فاستحالت غربا
سادسها تحول كقول امرئ القيس ⁂
⁂ وبدلت قرحا داميا بعد صحة ⁂ لعل منايانا تحولن ابؤسا ⁂
سابعها ارتد لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله
⁂ فرد شعورهن السود بيضا ⁂ ورد وجوههن البيض سودا ⁂
فكان هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد بصيرا
كذا قال ابن مالك ثامنها آل كقوله
⁂ وعروب غير فاحشة ⁂ ملكتني ودها حقبا ⁂
⁂ ثم آلت لا تكلمنا ⁂ كل حي معقب عقبا ⁂
اي صارت لا تكلمنا وهذا ليس بنص في المدعى ولا ظاهر

فيه لاحتمال ان تكون ان بمعنى حلفت ولا تكلما جواب القسم
تناسبها وجا في قولهم ما جاءت واول من قال ذلك الخوارج
قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولا من علي
رضي الله عنه فجي في هذا التركيب بمعنى صار وحاجتك يروى
بالرفع فما استفهامية في محل نصب على انها خبر قدم لاجل
الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى
بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضميرها وصح تانيثه للاخبار
عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى هذا الكلام انه
يقتصر باستعمال جاء بمعنى صار على هذا التركيب الخاص ولا يتعدى
الى غيره قال ابن الحاجب في شرح المفصل في جاء البر قفيزين
اختلف في قفيزين اخبر هو ام حال والاولى ان يكون في
مثل الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى على الخبر ورده
على القفيزين بخط الفائدة تقول كلت البر فجاء قفيزين قال
تلميذه وفيه نظر اذ البر يقصد واصبر ورده على ذلك بعد
انه لم يكن عليها بل قصد ثم به جاء مفصلا وجعل انتقاله
له من الجهل به الى العلم مجيئا الى العالم اي العالم اي بحيثية
قفيزين وهذا بيان لصحة اطلاق المجيء على القفيزين لما شرها
في قولهم تحدد شفرته ويروى ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت قال الا مذلتي لا يتجاوز لهذين
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب فيه وقال
ابن الحاجب الاولى طرد جا كما اسلفته قال واما قعد
فلا يطرد وان اطرد وانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل
فيه فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه
سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة واستحسنه
الرضي والذي ذهب اليه الفراء الحاق قعد بافعال
هذا

هذا الباب مطلقا وجعل منه قوله
" لا يقنع الجارية الخضاب " ولا الوشاحان ولا الجلباب "
" من دون ان يلتقي الركاب ويقعد الاير له لعاب "
وجعل منه الزمخشري فتقعد مذموما مخذولا وقد تمت
كلام ابن الحاجب فيه والحق قوم منهم الزمخشري بافعال هذا
الباب غدا وراح بمعنى صار وبمعنى وقع فعله في وقت الغدو
والرواح وجعل من قوله عليه الصلاة والسلام لو توكلتم
على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح
بطانا وقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه اغد عالما
او متعلما ولا تكن امعة ولا حجة في ذلك لاحتمال
كون المنصوب بعدهما حالا لا سيما ولا يوجد الا نكرة ونقول
غدا زيد ضاحكا وراح عبد الله منطلقا اي صار في حال
ضحك وانطلاق ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال
المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق الفراء بها
اسحر وفجر واظهر ذكرها في كتاب الحدود قال ابو حيان
ولم يذكر لها شاهدا على ذلك ومما تمت افعال الباب
ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى ان هذا وهذه
اذا اريد بهما التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما
الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف اخاف الظلم وهذا
الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة
وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسم الاشارة
لا ثاني له في الوجود ونحو هذا ابن الصياد اشقى الناس
فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب
خبر التقريب لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة
بالقدوم وعن الشمس بالطلوع واتى باسم الاشارة تقريبا

للقدوم والطلوع الا ترى انك لم تشر اليهما وهما حاضران وابطا
فالحقيقة والشمس معلومتان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة
اليهما وتبين ان المرفوع بعد اسم الاشارة مخبر عنه بالمنصوب
لانك لو اسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت
كان من كان زيد قائما وقال بعض النحويين يدخل
في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه
نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما
نصب على الحال الاول **كان** ومعناها اتصاف المخبر
عنه بالخبر في الماضي دائما اي مستمرا في الازمنة وقيل
المراد بالدوام عدم افادة انقطاع سابق او لاحق فيشمل
ما اذا اريد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام نحو
كان زيد قائما وما اذا اريد افادة الدوام نحو كان الله
عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وتجي ناقصة
بمعنى صار كما يأتي بعدها المبتدا والخبر مرفوعين فيكون
اسمها ضمير شان مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان
زيد عالم اي الشان زيد عالم وكقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي اصنع واعلم ان ابن هشام الخضراوي
جوز في قولهم كان قولك ان تفعل ان يكون قولك اسم
كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها كما يسد مسد خبر المبتدا
وهي مسئلة لطيفة واختلف في كون الثانية فالجمهور
على انها من اقسام الناقصة وصاحب البديع الى انها من اقسام
التامة وابن الابرش الى انها تنقسم الى قسمين وان اريد بكان
ثبت قال ابن مالك وثبوت كل شي بحسبه فتارة يعبر
بالازلية نحو كان الله ولا شي معه وتارة بحدوث
نحو اذا كان الشتاء وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة

وتارة

211

وتارة بقدر او وقع نحو ما شاء الله كان انتهى والتعبير
بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب
او كفل نحو كنت الصبي بمعنى كفلته او غزل نحو كنت الصوف
بمعنى غزلته تمت ثامنة وعملت عملها زاد فيه من الافعال
المذكورة على حسب ما تقتضيه من لزوم وتعد بالحرف
وبدونه فعنده ثلاثة معان لكان التامة هي في اولها
قاصرة وفي الاخيرين متعدية ومصدرهن الكون كمصدر
الناقصة عند من اثبته الا التي بمعنى كفل فمصدره الكفالة
كالحراسة والكلاءة وكان في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب يحتمل ان يكون تامة او ناقصة او زائدة
قاله ابن الحاجب فان قلت كان مشتقة من الكون وهو بمعنى
الوجود ومعناهما واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا
ناقصا والاخر تاما قلت اذا استعمل لتقرير ثبوت الوصف
لامر اقتضى بالضرورة شيئين غيره ولا يتم تعقل معناه باحدهما
فسمي ناقصا واما اذا استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب
الى شي ما من غير اعتبار التقرير يتم بتعقل المسند اليه فسمي تاما
فان قلت وجود كل شي عينه فلا تصح نسبة الوجود الى
الشي باقتضائها التغاير قلت سلمناه لكن المعينية
في الخارج لا تنافي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل
ههنا بلا شبهة فيكفي في الاسناد على ان الكون ههنا
هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العين فان قلت
زيد موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد
كما انه موصوف بالقيام في قولك كان زيد قائما فاتحدا
فانتفى زيد كما انه موصوف بالقيام في قولك كان زيد قائما
الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم

فاتحدا فانتفى

يقتضي أن المسند هو الخبر والمسند إليه هو الاسم فيكون خارجا
عنهما غير مقصود بالنظر فإنه يتم تعلقه إلا بتعقل الاسم والخبر
كان النسبة المنتسبين فيكون رابطة فسمي ناقصا وأما
إذا أفاد الوجود المنسوب إلى شيء ما بدون اعتبار التقرير
فكان نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجا
عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعلقه بالمسند إليه فقط حتى
إذا قصد بالتقدير نسبة تقول كان زيد موجودا فإن قلت
لا يتم تعقل المسند إلا بتعقل المسند إليه والإسناد بينهما
فلا يتم بتعقل المسند إليه وحده قلت الإسناد داخل في مفهوم
الفعل في التحقيق لكونه أمرا نسبيا يتم بتعقل المسند إليه وحده
فصح تسميته تاما كذا أفاده بعض المتأخرين وتجيء أيضا
صلة فلا تعمل عملا ولا تفيد معنى جديدا بل ذكر لتحسين اللفظ
ومحض التأكيد كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
أي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا فصبيا منصوب
على الحال وقد تكون زائدة لفظا لا معنى بأن لا تعمل عملا
ظاهرا لكن تفيد الثبوت في الماضي نحو ما كان أحسن زيدا
وما كان أصح علم من تقدما فكان زائدة بحسب اللفظ
لكن تدل بحسب المعنى على أن التعجب من حسن زيد ومن
صحة علم من تقدم ما كان في الزمن الماضي لا من ذلك في الزمن
الحال هذا حاصل ما ذكره الرضي والثاني أمسى وهو
لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المسا نحو أمسى زيد غنيا
أي ثبت لزيد الغنا وقت المسا وتجيء أيضا بمعنى صار
أي التقدير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت
المفهوم منها تقول أمسى زيد غنيا أي صار وتجيء تامة
بمعنى الدخول في وقتها نحو أمسى زيد أي دخل في وقت

المسا

المسا وتجيء أيضا بمعنى صار إلى أي التغيير على وجه الانتقال
من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها تقول أمسى زيد غنيا
أي صار وإذا كانت بمعنى صار فلا يقع الماضي خبرا لها
والثالث أصبح وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح
نحو أصبح البرد شديدا أي ثبتت الشدة للبرد في وقت
الصباح وتجيء أيضا بمعنى صار نحو أصبح زيد فقيرا أي صار وتامة
بمعنى الدخول في وقتها نحو أصبح زيد أي دخل في وقت الصباح
وإذا كانت بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا لها والرابع أضحى
وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا
أي ثبت الورع للفقيه وقت الضحى وتجيء أيضا بمعنى صار
نحو أضحى زيد فقيها أي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها
نحو أضحى زيد أي دخل في وقت الضحى وإذا كانت بمعنى
صار لم يقع الماضي خبرا لها قال الرضي هذه الثلاثة
تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين إما بمعنى
صار مطلقا من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل
أعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمن الذي تدل
عليه صيغة الفعل أعني الماضي والحال والاستقبال وإما
بمعنى كان في الصبح وكان في المسا وكان في الضحى فيعتبر ول
ثم لهذا المعنى لاخير مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافا
إلى الاسم بزمان الفعل أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه صيغته فمعنى أصبح زيد أميرا أن إمارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما أن قيامه
مقترن بالصبح في الحال والاستقبال انتهى ما أردناه
منه والخامس ظل بمعنى والسادس بات قال ابن الحاجب
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار قال الرضي

الرضي يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك
فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا
له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي
الماضي او الحال او الاستقبال وتنصرف به ظل يظل ظلولا ونحو ذلك
بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن
هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمن الماضي
ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات
كباع يبيع وهاب يهاب ويجي تامة بمعنى اقام ليلا
ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم سرو بت وقد جاء
ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من دون الزمان المدلول
عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي
بات بمعنى صار وهو ابن بابشاذ قال لان النوم
قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال الحجة حينئذ
في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالنوم انتهى
وان اريد بظل دام نحو لو ظل الظل هلك الناس او طال
نحو ظل الليل وظل النبت كانت تامة وزعم المهاباذي
ومن وافقه انها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع
وما كان بمعنى صار لا يدخل في خبره الماضي و السابع
صار وهي لتحول الشيء وانتقاله من صفة الى اخرى
نحو صار الفقير غنيا والعالم جاهلا ومن حقيقة الى اخرى
وصار الماء حجرا والطين خزفا وان اريد بصار رجع
الا الى الله تصير الامور او ضم او قطع كانت تامة
وتعدت في الاول بالى وفي الاخيرين الى واحد
بنفسها يقال صاره يصيره ويصوره اي ضمه او قطعه
كذا في شرح التسهيل للمرادي وهو في ذلك تابع لمصنفه

ومادة

ومادة الناقصة ص ي ر و ا التامة التي بمعنى رجع لها
مادتان هذه و ص و ر وفي الصحاح صاره يصوره ويصيره
اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال
الاخفش يعني وجههن يقال صر الي وصر وجهك الي اي
اقبل علي وصرت الشيء ايضا قطعته وفصلته فمن قال
هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا اي خذ اليك اربعة
من الطير فصرهن اليك انتهى فلم يحك الحقاني بمعنى ضم
بل بمعنى امال ووجه وقطع وقال ايضا لما ذكر مادة
ص ي ر صار الشيء كذا يصير صيرا ومصيرا وصيرورة وصارت
الى فلان مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير والقياس المصار
كالمعاش انتهى فلم يذكره في هذه ص و ر وبدا بالناقصة
وذكر لها مصدرين وثنى بالتامة وذكر لها مصدرا واحدا
مبهما ولم يفسر واحدة منهما والظاهر في تفسير التامة
انها بمعنى انتهى لا بمعنى رجع وهذا المعنى لابد منه وليس
هو معنى رجع كذا افاده الدماميني ح الثامن ليس وهي كلمة
دالة على هذا الاطلاق والتجرد عن القرينة على نفي الحال
اي على نفي خبرها في زمان التكلم وينفي غيره بالقرينة نحو ليس
خلق الله مثله وقول الاعشى لدنا فلان
لدنا فلان ثم يعتب بوالمها وليس عطاء اليوم مانعه غدا
وهذا مذهب الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان
فيحتمل الحال وغيره ولذا يقيد تارة بالحال وتارة با
لمستقبل وتارة بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال
الاندلسي واحسن ليس بين القولين نافضا لان خبر ليس
ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد

به انثني وهي فعل ما ينصرف ووزنه فعل بكسر العين ثم التزم
تخفيفه بحذف الكسرة ولم تقدره فعل بفتح العين لانه لا يخفف
لان الفتحة خفيفة والخفيف لا يخفف ولا فعل بضم العين
لان الضم لم يوجد في باب العين الا هيؤ وسمع لست
بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج
انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات
وابن شقير وجماعة والصواب الاول بدليل لست
ولستما وليسا وليسوا وليست وتلازم رفع الاسم ونصب
الخبر وقيل قد يخرج عن ذلك في مواضع احدها ان يكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح
انها الناسخة وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم من المستثنى
منه كما سياتي واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب
وهذه المسئلة اعني ان ليس المستثنى بها يجب استتار ضميرها
وانه لا يليها في اللفظ الا المنصوب كانت سبب قراءة سيبويه
النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة بن دينار لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد
الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء اي ليس من اصحابي
احد سالم مما يوجب العتب ولو شئت لعتبت عليه ولمته
فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما
لا يلحنني معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني ان تقترن
الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه
حملا لها على ما النافية في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل
اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استكمال شروطها حكى
ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي

فجاءه

فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك تجوزه فذكر
ذلك له فقال ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض
تميمي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف اذهبا الى
ابي مهدي فلقناه الرفع اي خبر ليس مرفوعا فانه لا يرفع
اي لانه حجازي ثم الى المنتجع التميمي فلقناه النصب
فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته
فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى
بهذا اي بالحفظ مشترك في قبايل العرب فقت الناس اي صرت
فايقا وغالبا على الغير وخرج الكسائي ذلك على وجه
احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان الامر كما زعم
لدخلت الا على الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس
الا الطيب المسك كما قال الشاعر

الا ليس الا ما قضى الله كاين

وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا

واجاب الفارسي حين اعترض عليه بذلك بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله

وما اغتره الشيب الا اغترارا

اي نحن ان نظن الا ظنا وما اغتره اغتره اغترارا الا السبب
لان الا الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق المؤكد لعدم
الفايدة فيه واجيب الفارسي بان المصدر في الاية والبيت
نوعي لا حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا
عظيما والسعد التفتازاني لا يقدر الصفة بل يجعل التنوين
قايما مقام الصفة لكونه للتحقير او للتعظيم فليس
عنده على حذف الصفة بل هو بمنزلة الموصوف فان الطيب
اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك

بدل من اسمها اى بدل بعض من كل الثالث ان اسمها كذلك ولكن المسك
نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس اى ليس الطيب غير المسك
طيبا ولا يخفى ان المولف يملك التجاة توجيه اخر وهو ان الطيب
اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير
ليس الا المسك افخره فالمعنى ليس الطيب يخبر عنه بشي الا بان
المسك افخره فالمعنى ليس الطيب يخبر عنه بشي الا بان المسك
افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد
هذه التاويلات كذا في المغني وقد يقال هذه التاويلات
لا تنافي ما نقل ابو عمرو لانه نقل الرفع وهذه توجيهاته وليس
في نقل ابو عمرو ان تميما يهملونها ومبنى اعتراض صاحب المغني
على الفهم يهملونها وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدر فيها حرفا وان
من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله وقوله

هي الشفا لداي لو ظفرت بها ** وليس منها شفا النفس مبذول

ولا دليل في المثال والبيت على المخالف لجواز كون ليس فيهما
شانية الموضع الثالث ان تدخل على الفعلية او على المبتدا والخبر
مرفوعين كما في المثال والبيت وقد اجيب عن ذلك بانه
لا دليل فيه الرابع ان يكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون
والبغداديون على خلاف بين النقلة واستشهدوا بقوله

اين المفر والاله الطالب ** والاشرم المغلوب ليس الغالب

وخرج هذا البيت على ان الغالب اسمها والخبر محذوف
قال ابن مالك وهو في الاصل ضمير متصل عايد على الاشرم
اى ليسه الغالب كما يقول الصديق كانه زيد ثم حذف
لاتصاله قال في المغني ومقتضى كلامه انه لولا تقديره
متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر انتهى وكان وجه قوله
لم يجز حذفه ان الانفصال لغرض يفوت بالحذف وكان

وجه

وجه النظر انه لا يلزم من فوات غرض بحذفه لجواز كون الانفصال
جايزا مع الاتصال لا لغرض يفوت بالحذف و التاسع والعاشر
والحادي عشر والثاني عشر **ما زال** ماضي تزال كذا
افيد بذلك ابن مالك واحترز من التي بمعنى تحول مضارعها
يزول ومن زال التي بمعنى عزل مضارعه يزول وعلى
ما قاله ابن مالك في وزن زال فعل بالكسر وعلى ما حكاه الكسائي
والفرا وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون
لا ازيل افعل كذا فكان الاولى ان يقول زال لا بمعنى انتقل
ولا بمعنى ماز لانها حينيذ تامة **وما انفك** لا بمعنى
خلص قالوا فككت الاسير فانفك اي انفصل فانها حينيذ
تامة وهما متقاربان وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف
الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد
فهذه فروق ثلاثة **وما فتي** بكسر العين
على زنة شرب ويقال فتي بفتح العين على زنة اكل ومضارعهما
يفتو بفتح العين ومصدرهما فتا كضرب وفتو كقعود
ويقال افتي مثل اخرج وهي لغة تميمية حكاها في المحكم
ويقال ايضا فتو كظرف وان اريد بفتا بفتح التا
معنى سكن او اطفا كانت متعدية واما فتا بكسر التا فلا يكون
الا ناقصا **وما برح** بكسر العين لا بمعنى ذهب او ظهر
وقد فسر قولهم برح الخفا بهذين المعنيين وفي الصحاح
برح الخفا اي ظهر الامر كانه ذهب السر وزال ويجمع بينهما
فانها حينيذ تامة وفي كلام بعضهم ما يوهم ان زال
وبرح وفتي وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد
وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو ايضا خطا وانما
تتغاير هذه الافعال في نقصانها وتمامها بحسب

مخطوطات جامعة الرياض

معانيها على حسب ما قبلها قال ابن الحاجب وما زال وما برح
وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله انتهى اي
لثبوت خبرها لفاعلها من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف
بالخبر عرفا فمعنى ما زال زيد اميرا زيد امير دائما
من زمان قابليته الامارة والحكومة وصلاحيتهما في العلة
في دلالتها على هذا الاستمرار ان هذه الافعال بمعنى النفي
كما هو الظاهر فاذا دخل عليها حرف النفي صار معناها نفي
النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واما اعتبار القابلية والصلاحية
فهو معلوم عرفا ومعناها تامة ما ذكر ومعنى دام ناقصة
توقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتامة بقي او سكن
كما سياتي والثالث عشر دام لا بمعنى بقي نحو خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي بقيت ولا بمعنى سكن
ومنه الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن
وفي الصحاح دام الشيء يدوم ويدام بمعنى بقي ثم ذكر ان هذه
التي بمعنى سكن تتعدى بالتضعيف وبالهمزة فيقال
ويقال دومت القدر وادمتها اذا سكنت غليانها
بشيء من الماء قال ابن الحاجب وما دام لتوقيت امر بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
قال الرضي اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها
لفاعل ذلك المصدر فانك في قولك اجلس ما دام زيد
قائما ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام
ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس
ما دام عمرو قائما ومن اجل كونه توقيتا للشيء والظرف فضلة
فلا تتقدم جملته اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا
كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية

والمضاف

والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد
واعلم ان افعال هذا الباب على ثلاثة اقسام ما يعمل هذا العمل
بلا شرط وهو ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط
ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو النهي نحو صاح شمر ولا تزل
ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين والدعاء بلا في الماضي او بلن
في المضارع فان لن ترد للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله
لن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال والذي يظهر ان
الاستفهام الانكاري حكمه حكم النفي وهو اربعة زال وبرح
وفتئ وانفك ودخل في النفي ما يكون بحرف نحو لا يزالون
مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وباسم نحو قوله غير منفك اسير
هوى ويجعل موضوعا للنفي نحو قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
مثل قنوع او عارض النفي نحو قوله فلما برح اليكف المطايا يورث
الجهد اعياء او تجنبا فان فاما خلع منه بمعنى التقلقل وصبر بمعنى
الناشبة او مستثناه من النفي نحو ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال
قاله الفراء وحجته ان من شاء لم يفعله والا يستلزم
النفي ولهذا ساغ بعد الى تفريغ الاستثناء قاله ابن هشام
في الحواشي وانما اشترطوا فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما
دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما
هو قائم فيما مضى والدليل على ذلك انه ما ياتي من انه
لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما
وان كان مضارعه فيها ولا ولن والاولى ان لا يفصل
بين لا وما وبينهما بظرف ولا شبهه وان جاز ذلك
في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وقد يترك
حرف النفي معها لافادة الاثبات فقوله فلا وابي دهما
زالت عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في

قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف تا و ل لا و اني ذهما لا زالة
لا تحذفهما لم يسمع الا من مضارعا تما وانما جاز حذفها
لعدم اللبس فيه تقرر الها لا تكون ناقصة الا معها قال تنفك
تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وحذف منها كثيرا في جواب
القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله برالح حبال مبرمات اعدلها
لها ما مشي يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب
القسم ثابت في غير هذه ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف
بها ويكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث
المعنى لا تتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ
لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما في بابه وخبر
المبتدا ليس بفضله فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
اتصاف زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار
كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها
بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيهما ايضا
وذلك اذا انتقدمت اجناد هاتليهما فلا يجوز الا قائما
كان زيد والا غنيا ليس زيد لامتناع تقدم الا كما مر
في بابه وقد خطي ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك
الا مناخة حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا
انتهى والحاصل ان هذه الاربعة كانت قبل دخول
حرف النفي للمعنوي لانك اذا قلت زال زيد عن المكان
كان معناه انتفى عنه وكذا البواقي وبعد دخول حرف النفي
عليها يعطي الاثبات المعنوي وح فيجري عليها الاحكام
الثبوتية فلا تكون اسماؤها من الاسماء المختصة بالنفي
كاحد وديار ولا ينتصب المضارع في جوابها فلا يقال

مازال زيد يزورني فاكرمه بنصب اكرمه على الجواب
بل يجب الرفع على الاستئناف ولا يكون اسمها نكرة فلا
يقال ما زال رجل قائما ولا تدخل البا على خبرها فلا يقال
ما زال زيد بغلام فاما دخول البا في خبر ليس في قوله تعالى
الست بربكم فلان الهمزة فيه ليست للنفي الحقيقي بل دخلت
للتقرير فاذا دخلت على النفي لا تنفي حقيقة بل حقيقة النفي
فيه معتبرة ولذلك جاز دخولها عليها لان بلى للايجاب
لها زال لا مبلاحظة النفي بخلاف ما زال فانه صار ايجابا
محضا لدخول النفي الحقيقي على النفي وقد يحذف لا وما
النافيتان قال في المغني حذف لا النافية غيرها اي غير
لا النافية يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي
مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا
ويقل مع الماضي كقوله
فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود
نسيتك ما دام عقلي معي أمد به امد السرمد
والتسهيله تقدم لا على القسم فلا والله نادي للحي قومي
وسمع بدون القسم كقوله
وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل
وقيل به في تبين لله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل
المضاف محذوف اي كراهة ان تضلوا وحذف ما
النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال
في الفية وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي
والسما فعلا فانه يجوز حذف الحرف اذا امنوا الالباس

حال الحذف قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو احذف
لا وقال شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في الاكثر
في ما انتهى وانشد ابن مالك

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم ... بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض ثم في بعض كتبه قد يحذف
ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة انتهى اي لا نستك
وانما سهل الحذف في هذا الان الفعل من قوله نلتم ماض
لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله
ما دام عقلي اذ التقدير دوام عقلي فسهل حذف الثاني
معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل وما يشترطان
يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دوام نحو واوصاني
بالصلاة والزكاة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا
نصب لان ما مع صلتها نابت عن ظرف فاستحقت اعرابه
والمصدرية التي تؤول مع صلتها بمصدر والظرفية
هي النائبة هي وصلتها عن الظرف قال في المغني والزمانية
اي والمصدرية الزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة
دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها
كما جا في المصدر الصريح جئتك صلاة العصر واتيتك
قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت
فاتقوا الله ما استطعتم قال ولو كان بمعنى كونها
زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة
لكانت اسما ولم تكن مصدرية ثم قال وانما عدلت
عن قولهم ظرفية الى قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاءلهم
مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل

وقت

وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والمصحح لرفع
دام الاسم ونصبها الخبر كونها صلة لما المذكورة فلو لم
تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيهما فلو قلت
دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك
لو لم تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيهما فلو قلت
دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك
لو لم تكن ما نائبة عن الظرف فلا يقال عرفت ما دام
زيد محسنا لا من مدة دوامه محسنا فمحسنا حال وكذا اذا
كانت نافية نحو ما دام زيد مستقيما ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط فلا يلزم من وجود ما المصدرية
الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض
ولا توجد الظرفية بدون المصدرية والمرجع في ذلك
كله متابعة الاستعمال ولشابه ما على الظرفية وهي المدة
يفتقر الكلام الى عامل في الظرف تتم به الجملة كما مر ومن
هنا امتنع ان تقول مبتدا ما دام زيد مقيما لانا
اذا اولناه بقولنا مدة دوام زيد مقيما لا يكون للظرف
عامل **وما تصرف منها** اي من المذكورات
واعلم ان التصرف والتصريف هنا وفي قولهم المصدر لما
يجي بالنا في تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل
او تحويله الى امثلة اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة
الكوفيين او بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل
المصدر الى امثلة اخرى وعلى هذا فيشمل ما يصرف المضارع
والامر والوصف والمصدر مثال المصدر قول القائل
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونه اياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القائل

وما كل من يبدي البشاشة كائنا
أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وأما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناء كان وأخواتها
وعليه فالأصح أنه لا يقام خبرها مقام اسمها لأنه مسند
إلى اسمها فلو أنيب لبقي المسند بغير المسند إليه وهو ممتنع
خلافا للفراء بل على القول بأنها تعمل في الظرف وهو الصحيح
يقام مقام اسمها وعلى مقابله تتعين نيابة المصدر ولذلك
إذا قيل ما منفك عمرو قائما مثلا فمنفك مبتدأ لأنه
وصف معتمد وعمرو اسمه وقائما خبره لكنه يحتاج لما يغني
عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه
فقط فإن كان الأول أشكل بأنه يلزم أن يغني مرفوع
ومنصوب عن مرفوع وإن كان الثاني أشكل بأنه يلزم
بأن الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط قلنا الثاني وكذا يقال
في قولك ما كائن زيد قائما فكائن مبتدأ وزيد اسمه
وقائما خبره من جهة النقصان ويجري في المغني عن
خبره من حيث الابتداء ما تقدم فليجر واعلم أن أفعال
هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق لأنها وضعت وضع الحروف
في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها ودام عند
الفراء وكثير من المتأخرين وصححه المرادي ووجه
باب الغرض مما يتصرف منها حاصل بها نحو أكرمك
ما دمت محسنا وبالمفاصلة ما الظرفية وكل فعل
وقع صلة لما التزم مضيه قال ابن الدهان لا يستعمل
في موضع دام يدوم ولا أنه جرى كالمثل عند بني تميم
وجوزه بعضهم مستحجا (؟) لقوله إذ لم تك ما تدوم

لي

لي وروده تامة فكذا أنها بلفظها وأما يدوم ودوم ودائم
ودوام فقيل إنه من تصرفات دام التامة لا الناقصة
كما تقدم هذا وقال شيخنا اعلم أن التصريف عبارة عن
نقل معنى الكلمة إلى أمثلة أخرى مشتملة على مادتها أعم من
أن ينتقل معه عمل الكلمة أم لا وحينئذ فالحكم على دام بأنها
غير متصرفة نظرا إلى نقصانها لا يتجاوز زمنها مع ثبوت
يدوم ودائم والدوام وغيرها مشكل إذ التخلف
العمل لا يوجب تخلف التصرف ألا ترى أن أفعل التفضيل
من المتعدي مشتق منه وإن لم يعمل عمله انتهى ورده
شيخنا رحمه الله تعالى بأن هذا ليس معنى التصرف
المراد هنا كما هو في غاية الوضوح بل ليس المراد به هنا
إلا أن تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل وح
فلا إشكال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها
كما ذكر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها
فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ودام عند جمهور
الأقدمين فإنهم قالوا إنه يستعمل لها مضارعا فقط وما
يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي أي يستعمل منها مضارع
وأمر واسم فاعل ومصدر بناء على أن لها مصادر فمصدر
كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الإضحاء
والإمساء والإصباح ومصدر صار الصير والصيرورة
ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول
قاله أبو حيان وأما اسم المفعول فقد تقدم الكلام عليه
ثم إن قوله وما انصرف منها يحتمل عطفه على كان ويحتمل
أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير وما انصرف منها
يعمل عملها ويحتمل على بعد أنه مبتدأ خبره كان إلخ لكن

يكون وذكر الماضي تغليب وقد يقال المراد بالتصرف
شيئا المخرج من ما دنما فلا تغليب **نحو كان**
مثال للماضي ووزنه فعل بفتح العين وقال
الكسائي فعل بضم العين ورد بانه لو كان ذلك
لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعل **ويكون**
مثال للمضارع واصله يكون بسكون الكاف وضم الواو
على الكاف فصار يكون بضم الكاف وسكون الواو **واصبح**
مثال للماضي **ويصبح** مثال للمضارع **واصبح** مثال للامر
تقول في عمل الماضي **كان زيد قائما**
واعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد
اسمها فهو مرفوع بها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره
وقائما خبرها فهو منصوب بها وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره تقول في عمل المضارع **يكون زيد قائما**
واعرابه يكون فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
ضمة ظاهرة في اخره وزيدا اسمها فهو مرفوع بها وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وقائما خبرها فهو منصوب
به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وليس عمرو**
شاخصا واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب
الخبر وعمر اسمه فهو مرفوع به وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وشاخصا خبره فهو منصوب به
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره **وما اشبه**
ذلك من الامثلة نحو اصبح الجود محبوبا وصار
السعر رخيصا واعرابه على وزان اعراب ما سبق
ويجري في قوله وما اشبه ذلك بعد الابدال نحو ما

تقدم

تقدم في قوله وما اشبه ذلك من قوله في باب معرفة
علامات الاعراب نحو رايت اباك واخاك وما اشبه
ذلك فلا نعيد وهنا مسايل الاولى يجوز في كان من
نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد
كان له مال النقصان والتمام والزيادة ثلاثة
وهو اضعفها قاله ابن عصفور بان زيادة لفظها الشعر
والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف
مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان
قدرت الناقصة ثابتة بالاستقرار مرفوع لانه
خبر الثابتة فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل كان
فيه الاوجه الثلاثة الا ان الناقصة لا تكون ثابتة
لاجل الاستفهام وتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر
على النقصان والمبتدا على الزيادة الثالثة وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا يحتمل كان الاوجه الثلاثة فعلى النقصان
الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه
موحيا او موحى او من وراء حجاب بتقديرا وموصولا
ذلك من وراء حجاب او يرسل بتقديرا وارسالا
اي ذا ارسال او اما وحيا والتفريغ في الاخبار اي ما كان
تكليمهم الا ايحاء وانقضاء لا من وراء حجاب او ارسالا
وحمل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر
على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال
المقدرة في الضمير المستتر في ليس الرابعة ان كان
زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان
فالخبر اما قائما واين ظرف له واين فمتعلق بمحذوف

وقايما حال وعلى الزيادة والتمام فقايما حال واين ظرف له ويجوز له كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني فقال **وأما ان واخواتها** اي نظايرها **فانها تنصب الاسم** اي المبتدا ويسمى اسمها **وترفع الخبر** اي خبر المبتدا ويسمى خبرها وتسمية المنصوب باسمها والمرفوع بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى وما ذكره من ان ان واخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول الجمهور وقيل وقد تنصب الاسم وتنصب الجزان المبتدا والخبر في لغة

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافا ان حراسنا اسدا

وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وخرج عن الخالفة وان الخبر محذوف تلقاهم اسدا او الحديث على ان القعر مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها اي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد يرفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من ساير الناس

وزعم قوم ان كان تنصب الجزءين وانشدوا

كان

كان اذنيه اذ تشوفا ... قادمة او قلما محرفا

فقيل الخبر محذوف اي تحكيان وقيل انما الرواية تخال اذنيه وقيل انما الرواية قادمتا او قلما محرفا بالتثنية من غير تنوين على ان الاسماء مثناة وحذف النون للضرورة وقيل اخطا قائله وهو ابو نخيلة وقد انشده بحضرة الرشيد ابو عمرو الاصمعي وهذا وهم فان ابا عمرو توفي قبل الرشيد وقال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصب ليت الجزءين كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع وقال بعض اصحاب الفراء وقد ينصب لعل الجزءين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون كذا في المغني وما ذكره المصنف من انها رافعة للخبر مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها لم تعمل فيه شيئا بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بانها اضعف من الافعال فلم يجز ان تعمل عملين ومما احتج به الكوفيون انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها وينبني على الخلاف مسئلة وهي العطف بالرفع قبل استكمال الخبر فمن ذهب الى ان ان رافعة له منع العطف قبل استكمال الخبر فمن ذهب

الى ان رافعه لا يمنع العطف قبل استكمال الخبر لمن ذهب لا
يتوارد عاملان على معمول واحد ومن قال ان الرافع
المبتدا جوز العطف لانه لا يلزم منه توارد عاملين
على معمول واحد لان الرافع المبتدا لا غير وهي على ما ذكره
المصنف هنا ستة احرف ان بكسر الهمزة وتشديد النون
قال في المغني وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا عن الكوفيين
انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية
واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف
حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرا الحرميان وابو بكر وان
كلا لما ليوفينهم ثم قال تنبيه تاتي فعلا ماضيا مسند
لجماعة المؤنث من الان وهو التعب تقول النسا
ان اي تعبن او من ان بمعنى قرب او مسندا لغيرهن
على انه من الانين ويكون مبنيا للمفعول على من قال
في رد وحب رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل
وبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس او فعل امر
للواحد من الانين او الجماعة الاناث من ان بمعنى
قرب او من الاين او للواحدة مؤكدا بالنون
من واى بمعنى وعد كقوله ان هند
المليحة الحسنا وقد من ومركبة من ان النافية
وانا كقول بعضهم ان قايم فيفعل فيه ما مضى شرحه
فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والمخففة
تنبيه قال في الصحاح الاين الاعيا قال ابو زيد
لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول
ابي زيد يسقط بعض الاقسام الى هنا كلام المغني
وان ام الباب ولهذا قدمها **وان** بفتح الهمزة والتشديد

النون قال في المغني والاصح انها فرع عن ان المكسورة
والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه
بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من
لفظه فيقدر بلغني انك تنطلق وانك منطلق
بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير
استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون
نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان
كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول
هذا زيد وان شئت هذا كاين زيدا ومعناهما واحد
وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو الناصبة
للفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث
قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون
اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر
بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون وتخفيفها
بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه
في ان الخفيفة انتهى ما اردناه من المغني وتمتاز
المفتوحة عن المكسورة بانها حرف مصدري
مؤول مع معموليه بمصدر كما تقدم وبكونها لا بد
ان يطلبها عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
يطلبها عاملا نحو قال اني عبد الله وقد لا يطلبها
نحو انا انزلناه الا ان اوليا الله واشار بقوله وقد
مر الى قوله قد تفتح الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون
واى بمعنى وعد ومضارعه يئي بحذف الواو ولو فرعتها
بين يا مفتوحة وكسرة كما تقول وفى يفي وفي

بني والامر منه اه بحذف اللام للامر وبالها للسكت في الوقف وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله

ان هند المليحة الحسنا ... وأي من اضمرت لخل وفاء

فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل ايْنِ بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت اليا لالتقايها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله

لتقرعن على السن من ندم ... اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي

وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

يعود الفضل منك على قريش ... وتفرج عنهم الكرب الشداد

فما كعب بن مالك وابن سعدى ... باجود منك يا عمر الجواد

واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اي عدي يا هند المراة الحسنا وعلى الوجهين الاولين فيكون امرا امرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من ومثله فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله اضمرت بتا التانيث محمول على معنى من مثل من كانت امك انتهى واشار بقوله فيفعل فيه ما مضى شرحه الى قوله ومما يتخرج على الاهمال اي اهمال ان النافية

الذي

الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم ان قايم واصله ان انا قايم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قايما على الاعمال اي اعمالها عمل ليس في قول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف اليا لالتقا الساكنين فهي مقدرة الثبوت وح فيمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي ولا يريد انتهى **ولكن** بتشديد النون وفتحها ومذهب البصريين انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ولاك

اسقني ان مالك ذا فضل

وقال بافي الكوفيين مركبة من لا وان والكاف زايدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا واعترض بان التشبيهية والزايدة كل منهما مفتوح فمن اين هذه الكسرة وقد تحذف اسمها كقوله

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر

اي ولكنك وعليه بيت المتنبي

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

وبين الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من لان الشرط لا يعمل

فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين
احتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد ولا يعرف له قائل
ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على
ان الاصل لكن انني ثم حذفت تخفيفا ونون لكن للساكنين
وكان بتشديد النون وفتحها **وليت**
بفتح المثناة فوق ويقال فيها لت بابدال الياء تاء وادغامها
في التاء والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام
كقوله ٥ الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ٥٥ بواد وحولي اذخر وجليل ٥
الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت اشعر
كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوها
في الاضافة كما في قولهم ابو عذرها قال الرضي فلعله
لم يثبت عنده مصدرا الا بالهاء كالنشدة والا فهو
موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة
والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل قال
المرادي وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد
الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري
ونسب الرضي القول بذلك اي بسد الاستفهام
مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر
شعري الذي هو مصدر بعد ذيوله من فاعله ومفعوله
فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
في مقام الخبر ومقامه بعد بل هو خبر وجب
حذفه للاسناد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وذهب
المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه في الايضاح الى سيبويه قال

وتحقيقه

وتحقيقه ان شعوري والجملة نفس المبتدأ فلا احتياج
الى رابط قال الدماميني قلت الذي ينبغي على تقدير
ان يكون شعري بمعنى مشعوري ان يكون الاصل
ليت مشعوري جواب اقام زيد والجملة مرادها
لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي قيام
زيد او عدم قيامه لان هذين الامرين هو جواب
هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف
لم يستقم ظاهرا فان قلت اين الاستفهام
الذي اردف به ليت شعري في قول ابي طالب ليت
شعري مسافر ابن ابي عمرو وليت يقولها المحزون قلت
ادعى ابن الحاجب انه محذوف والتقدير اجتمع ام لا
وتبعه الرضي الاستراباذي على ذلك وهو سهو منهما
عن قوله بعد بيتين اي شيء دهاك ام غال مرآك
وهل اقدمت عليك المنون فهذا هو الاستفهام الذي
اردف به ليت شعري في البيت الاول فلا حذف اصلا
وغايته انه وقع الفصل باعتراض وفي المغني
تنبيه من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم
فليت كفافا كان خيرك كله ٥٥ وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي ٥
واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت
اذ الظاهر ان كفافا والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث
ايقاعه الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى
الشارب والجواب عن الاول ان كفافا
انما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم

لبث محذوف للضرورة اي فلبثك او فلبثه اي فلبث
الشان ومثله قوله فلبث دفعت الهم عني ساعة
وخبرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر لبث واما
وشرك فيروى بالرفع عطفا على خبرك فخبره اما
محذوف تقديره كفا فاشرنوفا فاعل بارتوي واما
مرتوا على انه سكن للضرورة
وداري باعلى حضرموت اهتدى لها ‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌‌ ولولا وانت بالتمامه داره
وروي بالنصب اما على انه اسم للبث محذوفة
وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف
كل وبقا الخفض في قوله
اكل امري تحسبين امراة ‌‌ ونار توقد بالليل نارا
واما على العطف على اسم لبث المذكورة وعن الثاني انه
ضمن مرتو معنى كاف لان المرتوي يكف عن الشرب كما
في فليحذر الذين يخالفون عن امره لان في يخالفون
معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكفا فالمحذوف
على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما على
حذف مضاف اي شارب الما واما على جعل الما مرتويا
مجازا كما جعل صادقا في قوله وجيت هجيرا يترك
الماصاديا
ويروى الما بالنصب على تقدير من كافي واختار موسى
قومه سبعين رجلا ففاعل ارتوي على هذا مرتو
كما تقول اما شرب الماشارب انتهى من باب ولعل
بتشديد اللام الاخيرة وفتحها والجمهور على انها بسيطة
ولامها اصل حكاه في البسيط عن الكوفيين واكثر النحويين
وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتدا
قال

قال الرضي اللام الاولى في لعل زايدة عند البصريين
اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف
بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى
كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة
الثاني فان سمي بها وجوز لم تنصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة
والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم انتهى وفيها
لغات اخر عدتها ثلاث عشرة لغة عل بحذف اللام
قال لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
ولعن بابدال اللام نونا قال الحولي
ولا تدري لعنك سابلة
وعن بحذف اللام من هذه ولان بابدال العين همزة
واللام نونا قال لجوعا على الطلل المحيل لاننا نبكي
الديار كما بكى ابن حزام وان بحذف اللام من هذه وخرج
عليهما وما يشعركم انها اذا جاءت لا يومنون وحكى
ابن السوف انك تشتري لنا شيا وانما يتم الاستدلال
بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا قصد الترجي
والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام اي
لانك تشتري ورعن بابدال اللام را كما في وجل
وجر ورعن ولغن بالغين المعجمة فيهما بدلا من
المهملة ورعل بالمهملة حكاها في الغرة ورغل بالمعجمة
حكاها ابو حيان ولعلت وهي افلحها استعمالا كما قال
الفارسي في تذكرته ولعا ولون حكاهما
وحكى القالي في اماليه وقال قال رجل يمني
من يدعوا الى المراة الضالة فقال اعرابي لو ان عليها

حمار اسود بريد لعل عليهما وانشد على لغة بالمجنة قول الى
النجم يتشده هكذا وانما عملت هذه الاحرف المذكورة العمل
المذكور لان لهن شبها بكان الناقصة في لزوم المبتدا
والخبر والاستغنا بها عند دخولها عليهما بحيث
يستقل ولا يحتاج معها الى شيء اخر فعملن عملها معكوسا
ليكون المنصوب والمرفوع معهن كمفعول قدم وفا
عل اخر تنبيها على الفرعية لان الاصل تقديم المرفوع على
المنصوب والعكس فرع وخرج بالالزوم الا وانما
الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الجملة الاسمية
تارة وعلى الفعلية اخرى ولا يلزمان الدخول
على المبتدا والخبر وبقيد الاستغنا لولا الامتناعية
واذا الفجائية فانهما وان اشبهتا كان في لزوم المبتدا
والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقارها لولا الى
جواب واذا الى كلام سابق ولان معاني هذه الاحرف
في الاخبار اذ لا يتحقق التاكيد والتشبيه الى اخرها
الا باعتبار اخبارها فكن كالعمد والاسما كالفضلات
فاعطي قسم الاخبار وقسم الاسما اعراب العمد والاسما
كالفضلات فنصبت الاسما ورفعت الاخبار والاعراض
على هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين
لا تثبتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها وبعضهم
قرر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بان قال
هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه
الشبه انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي
امرين اما في الفعل المتعدي فظاهر واما في هذه
الاحرف فلانها تقتضي التشبه في الجملة الاسمية

والتشبيه

والتشبيه يقتضي امرين اما طرفا التشبيه فتعمل فيهما
كعمل الفعل المتعدي في متعلقه واما تقديم المنصوب
على المرفوع فلوجهين احدهما اي لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل
فان التي هي من جملة هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد
قائما من الانين والمرفوع في الفعل مقدم على المنصوب فعكس
هنا لتحصيل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر
والثاني ان الفعل له عملان اصل وهو ان يقدم مرفوعه على
منصوبه وفرعي فان قلت يرد على الثاني النقض بعين
بعين ما التمسته قلت لعل التعليل بمجموع الوجهين
لا بكل منهما فلا يرد وقد يقال هذه الاحرف مشابهة
للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي
وهو ان وان وليت ومنها ما هو خماسي وهي لكن ولانها
مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال
كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت ولا ينتقض بما الحجازية اصلا تقول ان زيدا
قائم واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع
الخبر وزيدا اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وقائم خبرها فهو مرفوع بها وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره وتقول ليت عمرا شاخص
واعرابه ليت حرف تمني ينصب الاسم ويرفع الخبر
وعمرا اسمها فهو منصوب بها وعلامة نصبه
فتحة ظاهرة في اخره وشاخص خبرها فهو مرفوع
رفعه ضمة ظاهرة في اخره ان لم يمنع مانع من ظهورها
ومعنى ان بكسر الهمزة وان بفتحها للتوكيد
للنسبة ايجابا كانت او سلبا قال في المطول

وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة
ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب
في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخله
كلمة ان للدلالة على ان الظن من المتكلم في الذي كان انه
لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان
من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزاي ما ترى
وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
وما ذكره المص من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو الذي
نص عليه النحويون واستشكله بعضهم بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم
ولتيبن هذا الاشكال يبنى وقد سلف ان المفتوحة
تؤول مع صلتها بمصدر ثم هذا التاويل تحقيقا يلزم في
بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فحيث يلزم التاويل
يجب الفتح كما اذا وقعت مع معمولها في موضع مرفوع
بالابتدا نحو عندي انك فاضل ونحو فلولا انه كان من المسبحين
او بالفعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا ونحو قل اوحي الي انه
استمع ونحو ولا يبلغك ان في السماء نجما او في موضع
منصوب بالفعل نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله
خرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال اني عبد الله او في
موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل
ما انكم تنطقون وحيث يجوز التاويل وعدمه يجوز
الوجهان الفتح والكسر نحو اول قولي اني احمد الله تعالى
فالفتح على المعنى اول اقوالي احمد الله تعالى من حيث
هو باي عبارة كان والكسر على ان المعنى اول اقوالي
هذ

هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا اي اذا هو
عبد القفا او اذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوء
بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم
اي فهو كذلك او فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان
وحيث يمتنع التاويل يمتنع الفتح فلهذا اكسرت واقعة
في ابتدا الكلام نحو انا اعطيناك الكوثر او جواب قسم نحو والله
ان زيدا قائم ومحكية بالقول نحو قال اني عبد الله
فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما تقدم او في موضع الحال
نحو وما ارسلنا قبلك من رسول الاية او خبرا عن اسم
عن اسم عين نحو زيد انه فاضل او قبل لام معلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والظاهر ان اللام في قوله للتوكيد زائدة
اي ومعنى ان والتوكيد ويحتمل الفساد خارج على توهم
انما قبلها وان وان معنى ويحتمل ان المعنى ومعنى ان
وان منسوب للتوكيد نسبة الجزئي الى الكلي معنى
لكن للاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما
مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض
لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما
هو ابيض لكنه اسود او خلاف له نحو ما هو قائما لكنه
قاعد شارب فان قلت ان النسبة الى ما بعدها حكما مخالفا
لحكم ما قبلها جعل المقصود من استفادة تخالف الحكمين
فما معنى الاستدراك وما فائدة الحرف قلت
افادة ان ما ياتي من الحكم مخالفا لما قبله من اول الامر
فاذا ذكر الحكم استفدت المخالفة من جوهر اللفظ
تفصيلا وافاد الحرف المخالفة في ابتدا الامر اجمالا وفي
المعنى وفي معناها اي لكن ثلاثة اقوال احدها

وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك ثم قال الثاني انها
تارة ترد للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم
صاحب البسيط وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم
ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم
لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام
زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل
في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ
فاكدت ما افادته لو من الامتناع والثالث انها للتوكيد
دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول
ابن عصفور قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد
لم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي
مع ذلك الاستدراك ويجري في الدماميني قوله للاستدراك
بناء على تفسيره بمعنى قبل قوله لكن نظير ما سبق ويحتمل ان قوله
ولكن للاستدراك من عطف الجمل ولكن للاستدراك
اي موضوع للاستدراك ويجري نظير ذلك فيما سيأتي بعده
و معنى **كان للتشبيه** اي وكان للتشبيه اي موضوع
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان خبرها
جامدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك ان كان مشتقا نحو كانك قائم
لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وتندفع هذه
الشبهة بان المعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم
والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقيم الوصف
مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر عائدا الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل

كاني

كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي كذا قرره الرضي وذهب
الكوفيون والزجاج الى انها تكون للتحقيق ايضا وانشدوا عليه
" فاصبح بطن مكة مقشعرا " " كان الارض ليس بها هشام "
اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة واما المعنى
ان بطن مكة اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجاء معنى
التعليل من جهة ان الكلام متضمن في المعنى جواب سؤال
عن العلة مقدر واجيب بامور احدها ان المراد بالظرفية
الكون في بطنها لا الكون على ظهورها فالمعنى انه كان ينبغي
ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث
والثاني انه يحتمل ان هشاما قد خلفه قد لم يسد مسده
فكانه لم يمت فان قلت هذا يؤدي الى ان يكون عجز البيت
غير ملائم لصدره ولان الصدر ذلك يتضمن ان بطن مكة
اقشعر والعجز يتضمن التشبيه فقد هشام بوجوده
باعتبار انه خلف من يقوم مقامه ولا مناسبة بين
هذين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجوده من يخلف
كون الارض ناعمة غير مقشعرة قلت الصدر يتضمن
امرين بحسب منطوقه ومفهومه فالمنطوق اقشعرار بطن
مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها فتقدير وجود
هشام باعتبار ان لم يسد مسده مناسب لهذا المفهوم
فارتبط العجز بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه
ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر والمعلل
من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها وضمها
لاشلائه وكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت هذه
العلة وتقدير وجود من لم يسد مسد هشام علة لعدم
اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف لفهمه من صدر

البيت والثالث ان الكاف للتعليل وان للتوكيد فهما كلمتان
لا كلمة ونظيره وي كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم
فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف مركب
وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا والاصل
في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف
التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار قال
الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني
وهو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو
زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام في المغني وليس
قوله ما بعدها بعد قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق
دائما قال لما رأى الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق دائما
قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له موضعا
فقدره مبتدا فاضطر الى ان يقدر له خبرا لم ينطق به
قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك
مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان
وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة
قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي
ثم فيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب
الطاري قلت وهذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في
معتقد هو لا هو الذي وضعه كذلك وليس من الامور
التي طرأت في الاستعمال لتغيرات يكون للواضع فيها مدخل
واما اذا قلنا بانها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم فلا اشكال
وعن الكوفيين ان كان تكون للتقريب وحملوا عليه
كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكاني بك تنحط

وكانك

وكانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل والصحيح انها في ذلك
كلها للتشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كان وقيل الكاف
اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك
مقبل بالشتاء ولا حذف في كانك بالدنيا لم تكن بل الجملة
الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل
تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباقي كانك
وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة
في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف
خبرها والجملة بعده حال بدليل كانك بالشمس وقد طلعت
بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه
الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة
معرضين وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد
حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني
ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء وقال
الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك
تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن
جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كائنة الاترى الى قولهم كاني بالليل
وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل
الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف ومعنى ليت للتمني
او وليت للتمني اي موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع
فيه او ما فيه عسر فالاول كليت الشباب يعود والثاني
نحو قول منقطع الرجا ليت لي مالا فاحج منه ان قلت
هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في ما يحج به

فالمراد بالطمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود
الشباب بخلاف ما لم يجح به فان الاطماع يتعلق به غالباً
وفي المطول هو اي التمني طلب حصول شي على سبيل المحبة وتعريفه
كالتعريف السابق يتناول سائر انواع الطلب من الامر والنهي
والترجي وغير ذلك مع المحبة او مع كون المطلوب لا طمع
فيه او فيه عسر والجواب اما بانه تعريف بالاعم وقد اجازه
المتقدمون واما بان المراد ان المعتبر في مفهومه هو ما
ذكر فقط فيمتاز عن سائر مفهومات الطلب الباقية
لانها لم يعتبر فيها ما ذكر فقط اما انه اعتبر فيها زيادة
مع هذا كالاستعلاء في الامر واما انه لم يعتبر فيها هذا
بل بعضه كالندا لم يعتبر فيه المحبة واما اذا امتاز مفهوم
لما ذكر امتازت افراده لانها لما كان مفهوم مما هذا فقط
فخرج من افراده ما ليس مفهومه هذا فقط وفي الرضي
وماهية التمني عين ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن
والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك ان ماهية
التمني محبة حصول الشي كنت تنتظره وترتقب حصوله
او لا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة انتهى
وظاهره ان المحبة غير الطلب فلم يجعل التمني طلباً
ويوافقه قول السيد عيسى الصفوي استاد شيخنا
في موضع والتمني ميل القلب الى شي سوا كان يرتقب
حصوله او يجزم بانه لا يحصل نحو ليت الشباب

يعود

يعود وذكر في موضع الاخر ان العلما اختلفوا في التمني والندا
والاستفهام فمنهم من قال ان التمني لطلب التمني والندا لطلب
الاقبال والاستفهام لطلب الفهم ومنهم من جعلها انشائية
نفسانية يلزمها الطلب المذكور فالتمني معناه وقال بعضهم
المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول المقصود سوا
كان لامتثال مقصود او لا وسوا امكن الحصول ام لا فلا يرد
ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب
ما علم استحالته والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب
وانما هو موضوع لانشا حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع
الى حصول المترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول
المترجي على قياس ما عرف من معنى التمني انتهى ثم تعلقه
بالمستحيل كثير وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يجي الي من اسا
الله ولكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون
توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه
لعل او عسى ولا يكون في الواجب فلا يقال ليت غدا
يجي واعلم ان مرادهم بالتمني الممتنع في الواجب تمني وقوعه
في وقته بقرينة امثالهم المذكورة فلا يرد تمني الموت
في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه
الاية لانه تمني وقوعه قبل وقته **ولعل للترجي**
اي لعل للترجي اي موضوع للترجي وهو طالب امر محبوب
او الطمع في حصول امر محبوب ممكن الوقوع على ما تقدم
والتوقع اي انتظار الوقوع واراد به توقع المكروه المعبر
عنه في كلام بعضهم بالاشفاق ولو اقتصر المصنف على التوقع
لشمل الترجي وقد فسره المصنف في المغني بقوله وهو ترجي المحبوب والاشفاق
في المكروه وعلى فالتوقع عبارة عنهما وتختص بالممكن واما

فوت لعل ابلغ الاسباب اسباب الاية فجعل منه او افوت
وفي حواشي الكشاف للتفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب
وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين
قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما يشهد له موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن
للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق
بين اطماعه وجزمه لحصول المطموع فيه او لانه كلام العظيم
الذي يناسبه الاقتصار على المواعيد المقطوع بانجازها
على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظما
او لان فيه الايما الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد
في العبادة والحاصل ان لعل في هذه المواضع للاطماع مع التحقيق
والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما لانه يدل على انه
لا خلف في اطماع الكرما او ليكون على دأب كلام العظما او لينبه
العباد على ان لا يتكلوا وبالجملة فلما كان ما بعد لعل الطامعة
قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذكر الحصول
بحيث يكون اعني ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن
الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى
كي حتى حملوا كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا
مثل لعلكم تفلحون او مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون
ورد المصنف يعني الزمخشري بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان
عدم صلوحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه
الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض اعوده واخذت
الماء كي اشربه ولا يصح لعل انتهى وفي الرضي ما معناه ان
لعل في كلام الله تعالى يراد بها الامر بالترجي والاشفاق

واثبت

واثبت جماعة منهم الاخفش والكسائي لها معنى التعليل وحملوا
عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت
ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجا
يكما واثبت الكوفيون لها معنى الاستفهام وجرى في التسهيل
على قول الاخفش والكسائي والكوفيين وحمل من الاستفهام
قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه
وسلم لبعض الانصار رضي الله تعالى عنهم وقد خرج اليه
مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عندهم محمولة على الترجي
والحديث على الاشفاق وفي المغني والثالث الاستفهام اثبته
الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا ونحو وما يدريك جواب ابزكى ولعل
انهم قد خرجوا عليه قوله عليه الصلاة والسلام لعلنا اعجلناك
التقدير عنده هذا اعجلناك واعلم ان صاحب الكشاف قد قال
في قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى واي شي يجعلك
داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى اي يتطهر بما يلقى اليه
من الشرايع انتهى وجملة فيدريك ليس متعلقا بما بعد
لعل بتعلق عنده لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه
يبطل كون لعل بمعنى اداة الاستفهام في الاية الى هنا
كلام الحفيد وذا الطوال في معانيها الشك والبصريون
رجعوا هذه المعاني كلها الى الترجي والاشفاق ولما
فرغ من القسم الثاني شرع في القسم الثالث فقال **واما ظننت**
واخواتها الى نظايرها وتسمى افعال القلوب لان
معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي يتعدى لاثنين
بل القلبي ثلاثة انواع ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر
وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنين

ونحو ظننت واخواتها فانها تنصب المبتدا وسمي مفعولها
الاول وتنصب الخبر للخبر اي خبر المبتدا ويسمى مفعولها
الثاني وانما تنصبهما على اي لاجل انهما مفعولان لها
حيث لا مانع من نصبهما لما من الغاء وتعليق والالغاء ابطال
العمل لفظا ومحلا لجواز الضعف العامل بتوسطه نحو زيد
ظننت قائم وقد يقع الفعل الملغى بين معمولين كقوله

ان المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوفها ومصحوبها كقول زهير

وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم ال حصن ام نساء

وبين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحسب وعمرو والغاء ما بين
الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين ورجح
الخضراوي وابو حيان لانه
لا ينصب الا ما كان مبتدا قبل مجيء ظننت ولا ابتداء بالاسم
اذا تقدمه الفعل وهي حجة ظاهرة واسند البعض ثبوت
الى السماع وانما ضعفت هذه الافعال عما ذكر حتى بطل عملها
بخلاف كان واخواتها لانها افعال خارجة ضعيفة وانضم
الى ذلك تاخرها عن معمولها وتاخر العامل عن معموله
بضعفه وكان فعل خارجه قوية والتعليق ابطال
العمل لفظا لا محلا لاعتراض ماله صدر الكلام كان ولا وما
النافيات كقولك علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى
لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فهؤلاء مبتدا وجملة ينطقون
خبره وليسا مفعولا اولا وثانيا ونحو قولك علمت
لا زيد قائم ولا عمرو ونحو قوله تعالى وتظنون ان لبثتم
الا قليلا

الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا وكلام الابتداء نحو علمت لزيد
منطلق وكلام الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو فلما اقتضت
هذه المذكورات الصدارة بطل عمل هذه الافعال لفظا
وابقي معنى رعاية لحقهما اذ المعنى علمت احد هذين الامرين
وعلمت زيدا البين قايم وعلمت زيدا منطلقا كما كان عند اعمالها
لفظا وانما انتصبت هذه الافعال المبتدا والخبر مفعولين
لانها وضعت للدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك
لا يتاتى الا بين شيئين فتنصبهما كما انتصب اعطى ونحوه
المفعولين لتعلقه بهما وتكرر في كلام الرضي ان المفعول به
في الحقيقة هو ما يتضمنه الخبر والثاني مضاف الى الاول
اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وقد يقال عليه
اذا كان هذا هو معناه الحقيقي فاليجز النطق به كذلك
فيقال علمت قيام زيد ولا يفتقر شيء اخر وجوابه
انه لان كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يؤتى
به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى
لشيئين ينعقد منهما ما اريد بها من المعنى شرطوا استقلال
كل منهما بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر فيكون
كانها انما طلبت شيئا واحدا الا ان قام في نحو قام غلام زيد
انما طلب شيئا واحدا وجاء الاخر تتمة لذلك الواحد
ولا يحذفان معا او احدهما الا بدليل لانك اذا قلت
علمت او ظننت مثلا وتركت المفعولين اصلا ولم
يكن في ذلك فائدة لان من المعلوم ان الانسان
في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما دون
المفعولين واما مع القرينة الدالة عليها فحذف فيهما
جائز نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال

الكئيب بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
وأما حذف أحدهما لا لقرينة فممتنع لأن أصلهما المبتدأ
والخبر ولا يحذف واحد منهما إلا لقرينة فإن وجدت
القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل وحذف المبتدأ
والخبر غير قليل والسر فيه أن المفعولين كاسم واحد
لأن ثانيهما كما قاله الرضي متضمن للمفعول الحقيقي وأولهما
ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي إذ معنى علمت
زيدا قائما علمت قيام زيد كما مر فلو حذفت أحدهما
كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد
ورد ذلك مع قيام الدليل عليه أما حذف المفعول
الأول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ يحسبن بالياء
التحتية أي بخلهم هو خيرا لهم وأما حذف المفعول
الثاني فكما في قوله

عنتر ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا كذا أورده جمع شاهدا
على حذف الثاني ولا يتعين لجواز أن يكون مني ظرفا
مستقرا في محل نصب على أنه المفعول الثاني أي فلا
تظني غيره كائنا مني وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا
بنزلت فالتجؤوا إلى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع
في مطلوبهم كما رأيته واعلم أنهم يسمون الحذف لدليل
اختصارا ولغير دليل اقتصارا فأما حذفهما اختصارا
فلا خلاف فيه وأما اقتصارا ففيه مذاهب أحدها
المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والمحققين من

تدبر

تدبر كلامه الثاني الجواز وهو مذهب الأكثرين وصححه
ابن عصفور الثالث التفصيل فيجوز في ظننت وما في
معناها ويمتنع في علمت وما في معناها وأما حذف
أحدهما اقتصارا فممنوع باتفاق وأما اختصارا فهو جائز
على ما قاله ابن مالك وظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية
المنع وهذه الأفعال التي ذكرها المصنف منها ما يدل
على ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا وهو أربعة
وهي ظننت وذكر غالبا لأنها تستعمل في غير المتيقن نحو ظننت
زيدا قائما إذا كان قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه
وقد تستعمل في المتيقن قال تعالى إني ظننت أني ملاق حسابيه
أي تيقنت ويظنون أنهم ملاقو ربهم أي يتيقنون
وإذا كان بمعنى اتهم تعدى لواحد فقط كقولك سرق
لي مال فظننت زيدا أي اتهمته ومنه ما هو على الغيب
بظنين زيدا أي ظننت به أنه فعل سيئا وكذا
اتهمته **وحسبت** وأكثر استعمالها في غير المتيقن ووقوعها
للمتيقن قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا
وإذا كان للون نحو حسبت لونه إذا احمر وابيض كالبرص
وكذا إذا كان ذا شقرة كان لازما **وخلت** ماضي تخال
وأكثر استعمالها أيضا فيما ليس متيقنا وأما خال ماضي تخول
بمعنى تكبر فلازمة وكذا إذا كان بمعنى ظلع نحو خال
الفرس وإن كان بمعنى نظر
فبت لدى البيت العتيق أخيله
ونحو خلت البرق أي نظرته تعدى لواحد **وزعمت**
وهي كظننت والأكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما

فتسد مسد مفعوليها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقول كثير عزة ** وقد زعمت اني تغيرت بعدها
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير
والزعم قول مطلق على الحق والباطل واكثر ما يقال
فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص لابن السبكي ولم يستعمل
الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح
كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن
اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو لقول
لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس
الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول ابي طالب
مخاطبا لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودعوتني وزعمت انك ناصح
ولقد صدقت وكنت ثم امينا
ومنه قول كثير السابق وقول سيبويه زعم الخليل
وانما يقول ذلك اذا كان الخليل قد خولف في ذلك القول
وكان الراجح قوله ومن استعماله في الباطل زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وان كان زعم بمعنى رأس نحو زعم
زيدا وبمعنى سمن او هزل نحو زعمت الشاة اي سمنت او هزلت
فهو من الاضداد اذ كان لازما في الثلاثة ومنها ما يدل
على تحقق وقوع الفعل الثاني غالبا هو **رايت** بمعنى
علمت وقد استعملت بمعنى ظننت وقد استعملت
بمعنى الظن وبمعنى العلم في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا
ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه واذا كان بمعنى ابصر
نحو رايت الشمس ورايت زيدا وبمعنى المذهب
نحو راى ابو حنيفة حل كذا او الشافعي حرمه او بمعنى
اصاب

اصاب الرئة نحو راى الصيد اي اصاب رئته تعدى لواحد وفي هذه
المعاني الثلاثة لكن بعضهم صرح بان راى الاعتقادية متعدية
الى اثنين والحقوا براي العلمية الحلمية كقوله اراهم رفقتي البيت
فعداها الى المفعولين وكذا في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
فاعمل مضارع راى الحلمية في ضميرين لمسمى واحد وذلك مما يختص
به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها ونوزع في الاستدلال
بالبيت بان رفقتي حال واضافته غير محضة لانه بمعنى
مرافقي والاستدلال بالاية بان يكون اني اراني اعصر خمرا
الخ فقدتني وعدمتني **وعلمت** واكثر استعمالها في المتيقن
وقد تستعمل بمعنى ظننت وان كان علم بمعنى عرف نحو والله
اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا تعدى لواحد قال
الرضي ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال
بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم
واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب
فانهم يخصون احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر
انتهى ولا يخفى ان هذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان
وهو قول بعض الاصول والمنطق ولبعضهم قول اخر وهو ان
العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات
او البسائط قال في شرح المطالع ومن هنا اسم النحويين يقولون
علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى مفعول واحد
انتهى وان كان علم بمعنى انشقاق الشفة العليا كان لازما
نحو علم زيد ومصدره العلمة بضم العين **ووجدت**
اذا كان بمعنى تيقنت كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان كان وجد بمعنى اصاب نحو وجد ضالته

اذا اصابه بما تعدى الى واحد وان كان بمعنى استغنى نحو وجد
زيد اذا استغنى وصادف احدة او بمعنى حقد نحو وجد
زيد على عدوه اذا حقد كان لازما ومصدره اذا كان بمعنى
اصاب فمصدره الوجدان والوجود ايضا وان كان بمعنى
حزن فمصدره وجد بفتح الواو وان كان بمعنى حقد فمصدره
وجد بفتح الواو وان كان بمعنى حقد فمصدره موجدة ومنها
ما يفيد التصيير والانتقال وهو اتخذت نحو واتخذ الله ابراهيم
خليلا وجعلت نحو فجعلناه هباء منثورا ويجي ايضا بمعنى اعتقد
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وان كان
كان بمعنى اوجد كقوله تعالى الظلمات والنور تعدى الى واحد
وكذا ان بمعنى رتب نحو جعلت متاعك بعضه فوق بعض
او بمعنى قارب نحو وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي
فانهض نهض الشارب الثمل ومن افعال هذا القسم صيّر واصار
وهما منقولان من صار التي هي من اخوات كان نقل الاول
بالتضعيف والثاني بالهمزة وهب غير منصرف فلا يستعمل
الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك اي صيرني ورد
كقوله
"فرد شعورهن السود بيضا"
"ورد وجوههن البيض سودا"
وتخذ كقولك تخذت زيدا خليلا وترك كقوله
"وربيته حتى اذا ما تركته"
"اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه"
وان كان المفعولة من كان التي بمعنى صار وهو قليل الاستعمال
ومعنى اكان زيد عمرا قائما اصاره قائما وهو معنى التصيير
حكاه ابن مالك عن ابن افلح قال والحكم به جائز قياسا
لكن لا اعلمه مسموعا ولينظر وجه اقتصار المص على اتخذ

وجعل

وجعل ان قيل معمولا افعال التصيير متغايران مفهوما وخارجا
فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدا وخبرا لوجوب اتحادهما خارجا
ويتبين لك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا
ولا يخفى ان صدق احدهما على الاخر ممتنع فجوابه ان اريد انهما
متغايران دائما فهو ممنوع لان من الامثلة التي اوردها
الائمة نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وتركنا بعضهم يومئذ
يموج في بعض ولا شك ان المعمولين فيه غير متغايرين وان
اريد انهما قد يكونان متغايرين لم يضر لان المص لم يدع ان
افعال التصيير لا تنصب الا المبتدا والخبر فليتامل ومنها
ما يفيد حصول النسبة في السمع وهو سمعت المتعلقة
باسم عين نحو سمعتك تقول وسمعت زيدا يقرا فان علقت
بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو حتى يسمع كلام الله
يوم يسمعون الصيحة قال المرضي ومما ينصب المبتدا
والخبر من غير افعال القلوب وغيرها طرد فلان صير
سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله
مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة
بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدا والخبر
لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
وتتكلم وانا لا ارى مانعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت
الذي تمشي اتفاقا قال
"سمعت الناس ينتجعون غيثا" "فقلت لصيدح انتجعي بلالا"
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما ذكره
المص من ان سمع المعلقة باسم عين متعدية الى اثنين هو
مذهب الاخفش والفارسي لا ابن بابشاذ واختاره ابن
الصايغ وابن ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح

ومذهب الجمهور ان سمع لا يتعدى الا الى واحد واختاره ابن الحاجب
قال وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك
سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين
من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه
كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي يتعدى به
السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال
فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعته قايلا وقوله
تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون او ينفعونكم فلولا ان الفعل
يتعدى الى مفعولين لم يحتمل اذ تدعون لان المعنى حينئذ
هل يسمعون دعاكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال في امالي
القران والجواب عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث
ان السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذي وضعت له
الا بمسروق الا ترى انك لو قدرت شيا موجودا ليس في يد احد
واخذته خفية لا يقال له سرقة لفقدان المسروق منه
بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع
بالنسبة اليه وكذا لو قدرت غافلا عن المسروق منه لم
يفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه
لم يتعذر معنى السماع يعني انك لو قدرت شخصا يعقل
المسروق مع غفلته عن المسروق منه لا يكون المعقول
له هو معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل المسموع مع غفلته
عن المسموع لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون ما هو
المعقول له هو معنى السماع ثم قال وانما المسموع منه
بالنسبة الى المسموع الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم
لا يتعدى الا الى واحد فكذا السماع والجواب عن الثاني
انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه

للعلم

للعلم به وجب تقديره باعتبار قرينته وقرينته لا تكون
الا صوتا فذكر بعده حال تبين خصوصيته لتثبت
مفهومه من ذكر المتعلق فقايلا ويقول ذلك منصوب
على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد قايلا ولا مثل
ضربت زيدا ضاربا لانه ها هنا قدر غير الاول وثمة
قدر مثله او نوعه فافترقا لذلك يعني ان قدرنا انه
قايل غير القول المضاف الى زيد واما ثمة فلان قايلا
ويقول مثل القول الاول ان كان التقدير سمعت قول
زيد قايلا ويقول او نوعه ان كان التقدير سمعت صوت
زيد قايلا او يقول فان القول نوع من الصوت ثم قال
ويخرج قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون وهو ابلغ في المعنى
المقصود منه هل يسمعون دعاكم لانه اذا تحقق انهم
لا يدركون هذا الصوت فهم في انتفا ادراك الدعا
اجدر وجوز السعد التفتازاني في الجملة ان يكون بيانا
او بدلا وتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قايلا كذا
ويلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعله بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الابواب
المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين والجملة مبينة
للمحذوف الذي قدره واتى بالجملة بعد سماع الماضي مضارعا
اما حكاية لحالة وقت السماع او لاحضار ذلك في ذهن
السامع وما تصرف من افعال هذا الباب يعمل عملها
وللقايل ان يقول ما النكتة في اسقاطه ما تصرف منها واثباته
في باب كان وكان ينبغي اسقاطه هناك ايضا للعلم
واثباته هنا واسقاطه هناك او ذكره فيهما وقد يقال
ذكره هناك واسقطه هنا للاكتفا تقول ظننت

منطلقا واعراب طلقت فعل ماض وفاعل اخر الفعل النون
الساكنة والتا اسم لصحة الحديث عنه ضمير المتكلم وحده
او المخاطب او المخاطبة فاعل في محل رفع لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب وزيدا مفعول اول منصوب به وعلامة
نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتقول خلت عمرا شاخصا
واعرابه كاعراب ما قبله وعطف على مفعول يقول قوله
ما اشبه ذلك من الامثلة وذكر هذا القسم دخيل في المرفوعات
وحقه ان يذكر في المنصوبات ولكنه ذكر استطرادا لتتميم
نفسه النواسخ ولا يلحق بافعال هذا الباب ضرب التي
مثلا لغيره فلو اخر المثل لطال الفصل بينهما ولهذا قال
ابن الحاجب في قصيدته العروضية وضرب الزرع في صفاتهم
مثلا لما كان ذكر الزرع كافيا ولا يلحق بها ايضا عرف
وابصر خلافا لهشام ولا اصاب وصادف وغادر
خلافا لابن درستويه لان هذه الافعال تتعدى
لواحد فان جا بعدها منصوب فهو منصوب على الحال
والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قيل واعترض بانها
دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافها
في بعض هذه الافعال نحو غادر فقد حكي مجي منصوبه
الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي خاتمة وتسال الله
حسن الخاتمة قال الرضي ومما يدخل على المبتدا والخبر
القول وما تصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده
اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد
قايم او الذي هو واقع في الحال نحو قولك الان زيد
قايم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا
الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم

تكن

تكن حكاية او الذي يقع بعد نحو قولك غدا زيد قايم واللفظ
الواقع اما مفردا واما جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود
من الجملة الواقعة بعد ايراد اللفظ المتلفظ به في غير
هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ
جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا
نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة
المعنى الذي هو الاصل جاز تغيير اللفظ بشرط وفا
اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل فعلى
هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قايم قال
فلان قام زيد وتقول قال زيد انا قايم وقلت
لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم قال صح
وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز
قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى لا قول
اعتبار الحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غايبان وقد
يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها
معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا
او حسنا اذا قلت زيد قايم وثانيها ان يعبر به عن المفرد
لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد
ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن
الجملة نحو قلت لفظا ينتصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعى ورابعها
مفرد غير معبر لا عن جملة ولا عن مفرد بل المفرد به
نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه
نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخا
مسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة

ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة
كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام
انتهى باختصار ومن الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام فيقدر
مع الاول فعل ناصب اي سلمنا ويقدر مع الثاني اما خبر
فيكون مبتدا والتقدير عليكم سلام واما مبتدا فيكون
خبرا والتقدير تحيتكم سلام والقول مصدر ومعناه النطق
اللساني نحو يعجبني قولك ان زيدا فاضل والمتصرف
منه الماضي نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون ربنا
امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقائلين
لاخوانهم هلم الينا واسم المفعول كقوله

تواصوكم للجود حتى عبيدهم ... مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية وما ذكره
من اجازة الوجه الثاني حكم ابن هشام الاجماع على امتناعه
بقوله اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فمجاز اتفاقا
كقلت شعرا او مسمى كلمة كزيد او قايم او هل فممتنع اجماعا
او لفظة كلمة فمسئلة خلاف قال الدماميني ولا ادري
من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى ابن هشام
فيها المنع باجماع نحويه والحاصل على غير كلام الرضي انه
لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به الا اذا كان على
احد الوجهين المذكورين وانما قلنا على انه مفعول
به احترازا من نحو قلت حقا فان هذا من باب المفعول
المطلق ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه من
الدعا والندا والاخبار فان قلت دعوت زيدا
عجل وناديته اقبل واخبرته زيد قايم فليست الجملة

المذكورة

المذكورة وهي عجل واقبل وزيد قايم في محل نصب
على انها محكية بدعوت وناديت واخبرت بل ينوى معه
القول فتكون تلك الجملة محكية بقول محذوف اي دعوت
زيدا قلت له عجل وناديته قلت له اقبل واخبرته قلت
له زيد قايم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون الحكاية
بما في معنى القول ولا يضمرون معه قولا قال ابن مالك
والصحيح مذهب البصريين واستدل على صحته بانه
قد جا القول مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين
وفي قوله تعالى اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب فدل على
صحة التقدير عند عدم التصريح وقد يضاف قول وقايل
الى الكلام المحكي فالاول كقوله قول

يا للرجال ينهضن منا ... مسرعين الكهول والشبابا

والثاني كقوله

واجبت قايل كيف انت بصالح ... حتى مللت وملني عوادي

ويروى بجر صالح وهو واضح وبرفعه فالتقدير بقولي
انا صالح بحذف القول والمبتدا قاله ابن مالك وقد يغني
القول في صلة وفي غيرها عن المحكي لظهوره واما الاستغنا
بالمحكي عن القول فكثير نحو والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم اي قائلين ونحو فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم هذا

باب النعت

هذا اعبر عبروا قال ابو حيان وهي عبارة الكوفيين

وعبارة المعربين الوصف والصفة انتهى وهما لفظان مترادفان قد خالفا
لبعضهم فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص به
قال ابن مالك وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا
او تاويلا مسوقا للتخصيص او تعميم او تفصيل او مدح او ذم
او ترحم او ابهام او توكيد فقوله التابع جنس والمقصود بالاشتقاق
يخرج بقية التوابع واحترز بالمقصود مما كان في الاصل
مشتقا ثم غلب كالصديق تابعا لابي بكر رضي الله عنه
والصعق تابعا لخويلد فانه عطف بيان لان اشتقاقه في
تابعيته غير مقصود وقوله وضعا نحو مررت برجل كريم
او تاويلا نحو مررت برجل ذي مال وهنا تمام الحد ولما
كان النعت يجب ان يكون المخاطب عالما بمضمونه فلا يقصد
بذكره اعلام المخاطب اياه اشار الى المقصود منه
دفعا لتوهم الصنعة وغيرها بمعونة انه وان ذكر للدلالة
على معنى في متبوعه لكن المقصود بالذات من اطمار امور
اخرى والدلالة المذكورة وسيلة اليها بقوله مسوقا
الى اخره فيعني ان فايدته التخصيص نحو والصلاة الوسطى
وايات محكمات اي تمييز المتبوع وتنبيه اما بتعليل
الاشتراك المعنوي الكاين في مفهوم النكرة فانك اذا
قلت جاني رجل يحتمل كل من فيه معنى الرجولية فاذا
قلت عالم تخصيص بمن يعرف انه عالم ويتميز عن الجاهل
واما برفع الشركة اللفظية في المعرفة كما اذا قلت
زيد على المتعدد فاذا قلت جاني زيد يلتبس بكل من يشاركه
في الاسم لا في المعنى فاذا قلت العالم اي الذي يعرف
انه عالم اتضح المراد وتميز عمن يشاركه في اللفظ
ولم يتصف بالعلم والتخصيص والتوضيح وان تحققا

في الصورتين

في الصورتين الا ان النحاة خصوا الاول بالنكرة والثاني
بالمعرفة قال ولا اشبه ان تكون فايدة وصف المعرف
بلام الذهني التخصيص نحو ام على اللئيم يسبني دون التوضيح
دون التوضيح فتنبه والتعميم نحو ان الله يرزق عباده
الطايعين والعاصين ويحشر الاولين والاخرين والتفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي والمدح اي الوصف بالجميل
نحو سبحان الله العظيم والذم نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم قال الرضي وانما يكون لمجردهما اي المدح والذم
اذا كان الموصوف متعلوما عند المخاطب قبل الوصف
انتهى وقد يمنع لجواز ان لم يقصد في مقام التوضيح والتخصيص
الا المدح او الذم والترحم نحو لطف الله بعباده الضعفا والابهام
نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة ونحو بوجه ما والتوكيد
وذلك اذا علم من المتبوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو
الهين اثنين ونفخة واحدة ويجي لبيان الخلفة نحو طويل
ولبيان العموم كوصف المفرد بصفة الجنس والتفصيل
نحو عظم زيد العالم ولبيان الماهية وتسمى الصفة الكاشفة
وعرفه ابن الحاجب بقوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
مطلقا اي تابع ذكر لان يدل بذاته ملاحظة فيدل على ان
معنى ثابت لمعنى متبوعه او لفظ يتوقف على مفيد بزمان
كالحال فانه يدل على حصول معناه لذي الحال زمن صدور
الفعل او وقوعه والحال وان خرج بقيد تابع لكن ذكره
تتميما وتحقيقا لماهية الصفة ودفعا للوهم والمصنف
لم يعرفه لان الظاهر ان قوله الاتي ليس وارد التعريف بل
هو بيان لحكم من احكام النعت وهو قوله النعت تابع
للمنعوت في نوع رفعه ان كان مرفوعا وفي نوع نصبه

ان كان منصوبا وفي نوع خفضه ان كان مخفوضا ولم يقل
في جزمه لان النعت لا يكون الا للاسماء اي موافق للمنعوت
فيما له من الرفع او النصب او الخفض لفظا او تقديرا او محلا
اتفقا في نوع الاعراب او اختلفا بحيث يكون اعرابهما من جهة
واحدة بان يكون نصب امر واحد كالفاعلية مثلا
فان رفع الفاعل القائم بحو الفعل به وكذا رفع نعته لا لمتحد
ملابسا في ان اعراب احدهما قد يكون ظاهرا محليا واعراب
احدهما قد يكون ظاهرا واعراب الاخر قد يكون مقدرا
ولان اعراب احدهما قد يكون بالحركات الاخر قد
يكون بالحركات الاخر قد يكون بالحروف وعلم من
كلامه انه لا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته
في الاعراب فلا ينعت مرفوع بغير ولا منصوب بغيره
ولا مخفوض فان قلت هذا ينتقض بقولهم هذا
جحر ضب خرب فوضعوا المرفوع وهو الحجر بالمخفوض
وهو خرب قلت اكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال
فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته المخفوض كما قال
الشاعر ؎ فقد يوخذ الجار بجرم الجار ؎
وحل مرادهم بذلك ان يناسبوا بين المجاورين
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا
الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها
استغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج
له عما ذكر من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما انا نقول
المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة
الحسن الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا قولهم
في الحكاية من زيدا بالنصب ومن زيد بالخفض اذا سال

من

من قال رايت زيدا او مررت بزيد واردت ان تربط كلامك
بكلامه بحكاية الاعراب وقد اختلف النحاة في العامل في التابع
والتوكيد وعطف البيان هو العامل في المتبوع وفي البسيط
انه مذهب الجمهور و في النعت ونسب الى سيبويه وقيل
العامل فيهما تبعيتهما لما جرت عليه وهو مذهب الخليل والا
خفش قيل وسيبويه واكثر المحققين واما البدل فالجمهور
على ان العامل فيه مقدر واستدلوا بظهوره في بعض المواضع
كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم واعادة العامل
في البدل اذا كان حرف جر جائزة اتفاقا ويجب ان كان
ضميرا نحو مررت بزيد به ولا يخرجه ذلك عن البدلية واذا
كان العامل رافعا او ناصبا ففي اعادته خلاف اجازها
ابن عصفور ومنعها الجمهور واستدل من اجاز بقوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا واول على انه من تكرار الجمل
وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك ولختار
ابن خروف الاول قال ولذلك بني المبدل المفرد على الضم
في النداء ولابن عصفور مذهب ثالث ان العامل في المبدل
هو العامل في المبدل منه لكن على سبيل الوضعية عن العامل
المحذوف فانه قال اذا حذفت العرب العامل في المبدل
منه فنقول عن العمل ما كان يتولاه ذلك العامل المحذوف
واما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب احدها وهو
الصحيح ان العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة
الحرف والثاني انه مضمر بعد حرف العطف والثالث ان حرف
العطف هو العامل واذا اجتمعت التوابع قدم النعت لانه
كالجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التاكيد لانه

شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع
لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة كذا في التسهيل
فيقال جا الرجل الفاضل ابو بكر نابع نفسه اخوك وزيد
وكذا لو كان التاكيد بالتكرير نحو جا زيد العاقل وقدم
قوم التاكيد على النعت فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد
بان التاكيد لا يكون الا بعد تمام الطالب ولا يحصل ذلك
الا بالنعت قيل وينبغي تقدم عطف البيان لانه اشد في التبيين
من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتاكيدا
انتهى وسياتي ان البيان يجي للمدح ولينظر اذا اجتمع التوكيد
اللفظي والمعنوي ايهما المقدم وكذا اذا اجتمعت انواع البدل والذي ينبغي
انه يقدم بدل الكل ثم بدل البعض ثم بدل الاشتمال ثم بدل **و في تعريفه**
ان كان المنعوت معرفة والتعريف هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ
معهود اي معلوم متعين خاص في الذهن وعبارة الرضي المراد بالتعريف
عند هذا التحقيق الرضي **وتنكيره** حقيقة او حكما ان كان المنعوت
نكرة حقيقة او حكما يعني يجب ان يوافق منعوته في ذلك عند جمهور
البصريين فعلم انه لا يجوز في شي من النعوت اذ يخالف منعوته
في التعريف والتنكير وجب الموافقة في ذلك حذرا من التنافي
لان في التعريف ايضاحا وفي التنكير ابهاما والنعت والمنعوت
في المعنى واحد فتدافعا لكن كذا قيل وقد يمنع التدافع فان الايضاح
يزيل ابهام المبهم ويمكن ان يراد ان التنكير يدل على ان الغرض التعيين
وحينئذ يظهر التدافع كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى فان قيل
هذا انتقض بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
فوصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله
تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب
وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف المعرفة وهو

اسم

اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب وانما كان نكرة لانه من باب
الصفة المشبهة ولا يكون اضافتها الا في تقدير الانفصال
لانها لفظية الا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى
عن ذلك وبالنكرة الموصوفة بالجملة الخبرية اي التي يصح
وصفها بالصدق والكذب وانما يوصف بها بعد تجريدها
عن المعنى الذي يصح السكوت عليه فانما صح الوصف بها لدلالتها
على حصول مضمونها للغير نحو رجل يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم
الاب لا بتاويله واما الجملة الانشائية فقد يقع الطلبية
منها بحسب الظاهر نعتا على الشذوذ بعد تاويلها بتقدير
مقول فيه ذلك فلا يكون مضمون الجملة نعتا حقيقة
وكذلك ينتقض بالمعرف باللام لفرد غير معين فانه
يوصف بالجملة المصدرة بالمضارع «
» نحو ولقد امر على اللئيم يسبني «

قلت اما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا بدل
لا نعت كما نقل عن الزمخشري او نقول قال الرضي ويجوز مخالفة
النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واما قوله تعالى حم تنزيل
الكتاب الاية فهو على تقدير الاوصاف فاما حذف للازدواج كذا
نقل عن الزمخشري فاجاز وصفيته ايضا ابو البقا لكنه على ان
شديد بمعنى مشدد فاخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة
الى باب اسم الفاعل والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما
قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضاف فان قبله
وان كان من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل واما
البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده

من بين الصفات تبق ظاهر ولما النكرة الموصفة بالجمل الخبرية
فلا يرد النقض بها لان الجملة نكرة حكما والمراد بالتنكير
الاجملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات
الا بنكرة مخصوصة ممتنع دخول اللام عليها كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا وسياتي في المعرف
بالالف واللام ان مصحوب ال الجنسية في المعنى منكرا
مجموع ومن ثم لوصف بهما وان الاكثر مراعاة اللفظ وينبغي
ان يستغنى مما ذكره المص ما سياتي في باب النداء من نحو يا
حليما لا يعجل ويا رجلا كريما اقبل لمعين فانه لا تبعية فيه
في التعريف وما ذكر من وجوب التبعية في التعريف والتنكير
هو مذهب جمهور البصريين كما تقدم واجاز الاخفش وصف
النكرة بالمعرفة اذا تخصصت قبل ذلك بالوصف وجعل
منه قوله تعالى فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق
عليهم الاوليان صفة لاخران لانه لما وصف تخصص وجوز
قوم وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف
لا يوصف به غيره كقوله في انيابها السم ناقع قال ناقع صفة
للسم وجوز الكوفيون التخالف في المدح والذم ومثلوا
بقوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فجعلوا الذي صفة
لهمزة واجيب بالمنع في الجميع باعرابها بدلا ولا يغفل عما تقدم
عن الرضي وفي المغني واما قول بعضهم في ناقع من قول
النابغة في انيابها السم ناقع انه نعت فقيل ان الصواب ان
ناقع خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان انتهى واعلم ان النعت
على ثلاثة اقسام نعت حقيقي وهو الذي يكون معناه لما
قبله ويرفع ضميره وحكمه ان يتبع ما قبله في اربعة من عشرة
واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف

والتنكير

والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير
والتانيث وامثلته جا رجل عاقل ورايت رجلا عاقلا
ومررت برجل عاقل وجا رجلان عاقلان ورايت رجلين
عاقلين ومررت برجلين عاقلين وجا الزيدان العاقلان
ورايت الزيدين العاقلين وجا الزيدون العاقلون
ورايت الزيدين العاقلين ومررت بالزيدين العاقلين
وجا رجال عقلا ورايت رجالا عقلا ومررت برجال عقلا
وجات هند العاقلة ومررت بهند العاقلة وجات امراة
عاقلة ورايت امراة عاقلة ومررت بامراة عاقلة وجات
الهندان العاقلتان ورايت الهندين الهندين العاقلتين
ومررت بالهندين العاقلتين وجات امراتان عاقلتان
ورايت امراتين عاقلتين ومررت بامراتين عاقلتين
وجات الهندات العاقلات ورايت الهندات العاقلات
ومررت بالهندات العاقلات وجات نسا عاقلات
ورايت نسا عاقلات ومررت بنسا عاقلات ونعت
مجازي وهو الذي يكون معناه لما بعده ويرفع ضمير
ما قبله وحكمه كحكم القسم الاول في كونه يتبع ما قبله في اربعة
من عشرة وامثلته جا رجل قايم الاب ورايت رجلا قايم الاب
ومررت برجل قايم الاب وجا زيد القايم الاب ورايت
زيدا القايم الاب ومررت بزيد القايم الاب وجا رجلان
قايما الاب ورايت رجلين قايمي الاب ومررت برجلين
قايمي الاب وجا الزيدان القايما الاب ورايت الزيدين
القايمي الاب ومررت بالزيدين القايمي الاب وجا رجال
قايموا الاب ورايت رجالا قايمي الاب ومررت برجال
قايمي الاب وجا الزيدون القايموا الاب ورايت

ومررت بالزيدين العاقلين صح

الزيدين القائمي الاب ومررت بالزيدين القائمي الاب
وجاءت امراة قائمة الاب ورايت امراة قائمة الاب
ومررت بامراة قائمة الاب وجاءت هند القائمة الاب
ورايت هندا القائمة الاب ومررت بهند القائمة
القائمة الاب وجاءت امراتان قائمتا الاب ورايت
امراتين قائمتي الاب ومررت بامراتين القائمتي
الاب وجاءت الهندان القائمتا الاب ورايت الهندين
القائمتي الاب ومررت بالهندين القائمتي الاب
وجاءت نساء قائمات الاب ورايت نساء قائمات
الاب ومررت بنساء قائمات الاب وجاءت
الهندات القائمات الاب ورايت الهندات
القائمات الاب وهذا اذا كان النعت مشتقا
فلم يمنع من التبعية في الافراد وفرعيه وفي التذكير
وفرعه مانع فان لم يكن مشتقا كاي ومثل والمصدر
كان مفردا مذكرا ويقال امراة اسد وان منع مانع
فان كان مشتقا على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل فهو مذكر يقال
امراة صبور وجريح وامراة مهذار ومعطير وان كان
ذو تاء جرى على المذكر كربعة وعلامة فهو مونث
يقال رجل ربعة وامراة ربعة ورجل علامة وامراة
علامة وافعل التفضيل في بعض احواله ملتزمه
الافراد والتذكير ويفرق نعت المثنى والجمع
ان اختلف نحو مررت برجلين كريم وبخيل وان
اتفق جمع في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين
وغلب التذكير والعقل ونحو ما عند السموات

نحو

نحو مررت بزيد وهند الصالحين ورجل وامراة عاقلين
واشتريت عبدين وفرسين مختارين واختارا عند
التفصيل نحو مررت بانسانين صالح وصالح ونحو صالحين
واستعنت بعبيد وافراس سابقين وسابقين ونحو
وسابقات ونعت سببي وهو الذي يكون معناه لما
بعده ورفعه حال كونه متلبسا بضمير ما قبله وحكمه
ان يتبع ما قبله في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير واما الخمسة الاخرى
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فحكمه فيها حكم الفعل باعتبار ما بعده من غير اعتبار
حال الموصوف وامثلته جاء زيد القائم ابوه ورايت
زيدا القائم ابوه ومررت بزيد القائم ابوه وجاء رجل
عاقل ابوه ورايت رجلا عاقلا ابوه ومررت برجل عاقل
ابوه وجاء الزيدان العاقل ابوهما ورايت الزيدين العاقل
ابوهما ومررت بالزيدين العاقل ابواهما وجاء رجلان
عاقل ابواهما ورايت رجلين عاقل ابواهما ومررت برجلين
عاقل ابواهما وجاء الرجال العاقل اباوهم ورايت الرجال
العاقل اباوهم ومررت بالرجال العاقل اباوهم وجاء
رجال عاقل اباوهم ورايت رجالا عاقلا اباوهم
ومررت برجال عاقل اباوهم وجاءت هند العاقل
ابوها ومررت بهند العاقل ابوها وجاءت امراة عاقل
ابوها ورايت هندا امراة عاقلا ابوها ومررت
بامراة عاقل ابوها وجاءت الهندان القائم ابواهما
ورايت الهندين القائم ابواهما ومررت بالهندين
القائم ابواهما ومررت بامراتين قائم ابواهما وجاءت

المهندات القايم اباوهن ورايت المهندات القايم اباوهن ومررت
بالمهندات القايم اباؤهن وجاتنا قايم اباؤهن ومررت
بالمهندات القايم اباؤهن وجاءتنا قايم اباوهن ورايت
نسا قايم اباؤهن ومررت بنسا قايم اباوهن فالنعت
في هذا القسم يلزمه الافراد دايما في اللغة المشهورة اذا
لم يكن مرفوعه جمعا واما في لغة اكلوني البراغيث فلا يلزمه
الافراد فيقال مررت برجل كريمين اباه وجاني رجل حسنون
غلامه واذا كان مرفوعه جمعا جاز فيه الافراد والتكسير
وفي التسهيل ان الجمع في ذلك اولى من الافراد نص على
ذلك سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد
وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال
الجمع اولى ان تبع جمعا والافراد اولى ان تبع مفردا او مثنى
وانما اختير التكسير لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع
التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان
الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اجماع فاعلين نحو قعود
غلمانه كما لزم في قاعدون غلمانه فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الرافع لضمير مستتر ايضا
في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المتمكن راجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضماير تلحقه الالف
في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع
المونث ويونث في الواحد المونث ولذا قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل تضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصص بهذا القسم

لهذا

لهذا الحكم قلت اجيب بان المقصود الاصلي في هذا المقام بيان تسند الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الرافع لضمير المنعوت تبعه
في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه
التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الرافع لما بعده من الاسم الظاهر فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
التي ذكرها المص لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية بل يكون كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده ليبين حاله عند عدم التبعية هذا اذا النعت
باسم المفعول او الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه
هذا الاستعمال جاز فيه ان يحول الاسناد عن الاسم الظاهر الى ضمير
المنعوت فيستتر في النعت وينصب السببي او يخفض باضافة
النعت اليه وح يطابق منعوته في واحد من الافراد وفرعيه وواحد
من التذكير والتانيث كما علم مما سبق بقوله جا زيد المضروب العبد
او الحسن الوجه بنصب العبد والوجه والوحد وخبرها وكذا الفعل
في كل مثال بما يناسبه واذا وصف بمفرد وظرف او مجرور وجملة
قدم المفرد واخرت الجملة غالبا ويقع الظرف او الجار والمجرور
متوسطا كقوله تعالى وقال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه
واوجبه ابن عصفور اختيارا وقال لا يخالف ذلك الا في
ضرورة او ندور ورد بقوله تعالى كتاب انزلناه وقوله
فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين
اعزة على الكافرين وقدم ابن جني الصفة غير الرافعة على الرافعة
لان الرافعة شبيهة بالجملة وعلى هذا يليها الظرف وقدم صاحب
البديع الجملة الفعلية على الاسمية قال لان الوصف بتلك اقوى
من هذه قال واكثر ما يوصف من الافعال بالماضي ولا يتقدم النعت
على منعوته خلافا لصاحب البديع في اجازته تقدم نعت مثنى
او جمع اذا تقدم احد منعوتيه فيقال قام زيد العاقلان وعمرو

وبحذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل
نحو ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض اسم تقدم مخفوض
بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام وقوله لو قلت ما في
قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اصله لو قلت ما في قومها
احد يفضلها لم تاثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر
حرف المضارع على من قال تعلم ثم ابدل الهمزة يا وقدم جواب لو فاصلا
بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد
المحذوف وفي المطول في قول العرجي الذي مثل به التلخيص
لحذف الموصوف وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني ما نصه اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور
اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك
ما في القوم من دون هذا وفي غيره نادر ولا سيما اذا لزم منه
اضافة غير الظرف الى الجملة انتهى ما اردناه منه ويجوز حذف
النعت ان علم كقوله تعالى فاخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة
صالحة خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة اذا تعددت
النعوت فان اتحد معنى النعت استغنى بالتثنية والجمع
عن تفريقه نحو رجلان فاضلان ورجال فضلا وان اختلف
وجب التفريق بالعطف بالواو كقوله بكيت وما بكى رجل
رجل حزين على ربعين مسلوب وبال وقولك مررت برجال
شاعر وكاتب وفقيه هذا اذا كان المنعوت مثنى او جمعا
بخلاف ما اذا تعدد نحو جا زيد وعمرو فانه لا يجب
فيه التفريق بل يجوز فيه ما ذكر كل نعت بجنب صاحبه
نحو جا زيد العاقل وعمرو الكريم ولو قلت اعطيت زيدا

اباه

اباه امتنع فيه جمع المعمولين في وصف واحد بل يفرد كل بوصف
او يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع فلا يكون اسم
واحد معمولا او ثانيا نص على ذلك الرضا وقال ايضا اذا
كان العامل واحدا وله معمولان متفقا في الاعراب بسبب
العطف فان اتفقا تعريفا او تنكيرا جاز فيهما او كل بوصف
وجمعهما في وصف فالاول نحو جا زيد الظريف وعمرو الظريف
والثاني نحو جا زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة
ظريفين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف
واحد فلا يقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان
فاما ان تفرد كل واحد بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاني
رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اباه الى اخر ما تقدم ثم قال فان كان العامل
واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا
لم يجز جمعهما في وصف ما ان تفرد كلا بوصف او تجمعهما في نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد بجنبه
نحو لقي زيدا الظريف عمرا ويجوز فصلهما نحو لقي زيدا الظريف
الظريف نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت
ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما
معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البعض بتبيين
اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا وجاز هشام وتغليب جمعهما
في نعت مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب جانب
الفاعل لانه معتمد الكلام فرفع للوصف نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان ويغلب سيبويه بين الرفع والنصب لتساويهما
في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا

اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى وصف
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان
كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او جارين
اسمين جارين او مبتدين او مبتدين او خبرين وكان احدهما
معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان فى اسم واحد
كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتداين فان
الخبر والمبتدا يترافعان على الصحيح جاز عند سيبويه والخليل
جمعهما فى وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد
وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا الظريفين
وجاء غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك
عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدين او للخبرين
فان لم نعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان فى اسم خاص
او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما فى وصف فلا تقول
هذه جارية اخوى ابنين لفلان كراما وصفا للاخوى والابنين
معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس
اخويك ابني العقلاء الحكما لان احدهما ليس معطوفا على الاخر
وكذا لا تقول هذا رجل وفى الدار اخر كريمان لان
المعمولين لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر
خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريما بل تقطع
لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين
الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان
العامل فى النعت والمنعوت شى واحد على الصحيح فيلزم
كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع
نحو ضربت زيدا وان عمرا قايم فالجمهور منعوا جمعهما فى وصف
نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلفت العاملان والعمل

فالجمهور

فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسايي فانه اجاز
جمعهما فى وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان
عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان واعلم انه لا يجوز مررت
بعبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك
لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تعريف الصفات
مع جمع الموصوف فانه اعلم ان الموصوف اذا كان جمعا متغايرا
لصفات فاما ان يجي الصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول
لا يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر
وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم
كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا او تنكيرا فقطع الوصف
الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين ضاحكا
وباكيا ولا يمتنع فى الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع
الى الرفع فى خبر نواسخ الابتدا نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف
مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب
ومنهما اخر معزول وقوله

فاصبح فى حيث التقينا شريدهم
طليق ومكتوف اليدين ومزعف

اي منهم طليق وقوله مزعف اي ارغفه الموت اي قاربه
وفى الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع
نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم الوصف
للبعض دون البعض محتجا بقوله

كان حمولهم لما استقلت
ثلاثة اطلب نيطاردان

ولما اذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت
برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير
هو كاتب ولا يجوز تقديمهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها
قطع الصفة رفعا او نصبا انتهى ما اردناه منه ولا يتقدم
النعت على منعوته خلافا لصاحب البديع في اجازته تقدم
النعت المثنى والجمع اذا تقدم احد متبوعه نحو قام زيد
العاقلان وعمرو ولما ذكر المصنف ان النعت تابع للمنعوت
في تعريفه وتنكيره ناسب بيان المعرفة والنكرة وبدا
بالمعرفة وان كانت النكرة هي الاصل لانها اشرف فقال
والمعرفة من حيث هي وسياتي ما يعلم منه قولنا من حيث هي
خمسة اشيا وزاد لفظ اشيا للتاكيد والمبادرة الى بيان
ان المراد الانواع لا الافراد والا فذلك يعلم من التفصيل
الاتي وصح الاخبار بقولهم خمسة اشيا عن قوله المعرفة لان
المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر انه استشكل
مثل هذه العبارة والاخبار بالجمع عن المفرد وذكر
ما حصل بخطيئة الوجهين بان المراد بالجنس وان الناس قد
بعضهم بعضا في مثل هذه العبارة وهذا التوجيه قال
يلزم ان يصح ان يقال الرجل ثلاثة وان يقال الرجل
قائمون وهذا قد ابنا ناعن جمعا لانه وقلة بضاعته
وما يقوله في اجماعهم على نحو قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف
فان هذه العبارة نظير ذلك لان المقصود تقسيم المعرفة
كما ان المقصود تقسيم الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة فيصح
عند ارادة التقسيم كان يقال الرجل ثلاثة فيصح
عربي ورومي وهندي وانما يقال الرجل قائمون لانه
ليس تقسيما وايضا قائمون مشتق تعتبر فيه المطابقة

لصاحب

لصاحب الصحيح على انه يمنع الدنيا الصغرى والدرهم البيض
وبذلك اندفع ما يقال هنا ايضا فمحذوف اما من المبتدا
واما من الخبر لتصحيح الحمل فالتقدير على الاول وانواع المعرفة
خمسة اشيا والتقدير على الثاني والمعرفة ذو خمسة اشيا
لما عرفت من انه لا حاجة في تصحيح الحمل الى تقدير مضاف
لان المراد بالمعرفة الجنس الصادق بالخمسة هذا وقد
قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشي بعينه اي اسم وضع
لشي بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه بحسب
الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقس
عليه جميع المعارف هذا هو التحقيق فاحفظه والوضع
له على نوعين احدهما ان يلاحظ الواضع الموضوع له بعينه
وبذاته او بوصف مختص به فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا
جزئيا والثاني ان يلاحظ مفهوما عاما شاملا لامور متعددة
ثم يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه
هذا المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا
القبيل وضع المضمرات عند المحققين وسيدهم فالواضع
نحو بمفهوم المتكلم ثم وضع انا لكل واحد واحد ممن يصدق
عليه هذا المفهوم مرة واحدة وقس عليه وادرج الموصول
واسم الاشارة في اسم المبهم واما المنكر المقصود بالندا
فاهمل ذكره هنا على انه ليس معرفا بال اختصارا وانما
اثر صورة الحصر لانه امكن في معرفتها والاحتفاظ
على ان كل منها لا احتياج الى اتقان معرفة كل وملاحظة
ليتحقق مطابقة العدد وقلة لتسامح بارتكاب ذلك
محافظة على المعنى المذكور ولانه اجمع للفكر واجمع

لانتشاره جموا استهل على المبتدا المقصود بالكتاب بالذات ثم فصل
قوله حسنا تاشيا ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فايدة الاجمال
ثم التفصيل فقال والمضمر ويقال له المضمر ويقدم في باب
الفاعل تعريفه وبيان اقسامه وبدا من المعارف بالضمير
لانه اعرف الانواع كما سياتي وتسميته مضمرا جرى على قياس التصريف
لانه من اضمرته اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعيل كقولهم
عقدت العسل فهو عقيد اي معقد وانما سمي مضمرا من قولهم
اضمرت الشي اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت
في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل
الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة
وهي التاء والكاف والها والهمس هو الصوت الخفي والكوفي
تسميه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح قال
ابن تعاني ٥ فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى ٥
٥ فلا خير في اللذات من دونها ستر ٥
واعلم ان مذهب ائمة النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف
متفاوتة وذهب ابن حزم الى انها كلها متساوية لان المعرفة
لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرف هذا اكثر من هذا واجيب
بان مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال عليه
اقل من تطرقه الى الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف المعارف
فقال ابن مالك اعرف المعارف ضمير المتكلم لانه يدل على المراد
بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتمييز
صوته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة
مدلوله ثم العلم لانه يدل على المراد حاضرا وغايبا على سبيل
الاختصاص ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام نحو زيد
رايته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو جا زيد وعمرو

فاكرمته

فاكرمته فانه تطرق اليه ابهام الاحتمال عوده للاول وللثاني
فينقص اختصاصه لذلك ونظر فيه بعضهم بانه ان كان ثم
دليل على عوده الى الاول فلا ابهام والا فهو للاقرب حتما فلا
ابهام ثم المشار به لان تعريفه بالقصد ثم الموصول وذو
الاداة كلاهما ايضا في مرتبة واحدة لان تعريف كل منهما
بالعهد والمعنا فتعقب ما ايضا فانه علم ما سياتي وعند
ابن مالك تقدم المضمر مطلقا على العلم والموصول على ذي
الاداة وهو قضية تعبير ابن هشام في القطر ثم واما النكرة
المقصودة في الندا فهي في رتبة المشار به كما صرح به ابن مالك
وغيره بنا على ان تعريفه بالمواجهة والقصد والكلام في غير
اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف اجماعا ويليه ضميره وحكي
ان سيبويه روي في النوم فقيل له ما فعل الله بك فقال
خيرا كثيرا لجعلي اسمه اعرف المعارف وحكاه ابن القطان
ايضا عن احد الرجلين الزجاجي والمبرد ويمكن تعدد الرويا
واختلفوا في ضمير الغايب العايد الى نكرة فقال الجمهور
انه معرفة كسائر الضماير وقال بعضهم انه نكرة انه لا يخص
من اعاد اليه من بين امته وكذا فعلت رب نحو ربه رجلا
واجيب بانه يخصصه من حيث هو مذكور واعترض
بانه انما يتم اذا كان العود عليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاني
رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشي قبل كربه رجلا
ورب رجل واخيه فينبغي ان تكون نكرة وفصل اخرون
بين العايد على واجب التنكير كالحال والتمييز فنكرة والعايد
على غيره كالفاعل والمفعول فمعرفة قال ابو حيان
قال اصحابنا اعرف الاعلام اسما الاماكن ثم اسما الاناسي
ثم اسما الاجناس واعرف الاشارات ما كان للقريب

ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور
ثم للعهد في شخص ثم للجنس وذلك **نحوانا** اي وفرع عد
من كل اسم ذلك وضعا على متكلم به اي شخص يحكي به عن نفسه
او مخاطب بالمعنى المذكور بتقدم ذكره على ذكر ذلك الضمير
لفظا بان يذكر لفظ ذلك الغايب قبل الضمير حقيقة نحو
جاني رجل فاكرمته او بحسب الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا
ومعنى بان يذكر قبل الضمير ما يفهم منه مرجعه نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوي او حكما بان يكون معلوما حاضرا
في ذهن المخاطب والمتكلم فانه في حكم المذكور نحو ضمير
الشان فان معنى الشان يعرفه كل احد فخرج لفظ متكلم ومخاطب
وغايب كالاسما الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب
اذ لم تندرك وضعا على غايب بتقدم ذكره اذ لم يشترط
في وضعها تقدم ذكرها وقال ابن هشام وابن الصايغ
ان الاسما الظاهرة وضعت لمسماها المعين مطلقا
لا بقيد كونه غايبا **العلم** بفتح العين واللام له معنى
في اللغة وهو العلامة وعلم الثوب والجبل قال الشاعر

لها اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات

ومعنى في الاصطلاح وهو ما علق على شي بعينه غير متناول
ما اشبهه والمراد بتعليقه على التي تخصصه به بحيث
يفهم منه عند الاطلاق وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق
عليه بعينه ان تكون الاشارة الي التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع للشخص المعين
المعلوم والمراد بعدم تناوله ما اشبهه عدم تناوله
بوضع واحد فان زيدا وضع للشخص المعين المعلوم

ولا

ولا يبعد اطلاقه على تلك الغير باعتبار الوضع الثاني وخرج
بقيد بعينه النكرة فانها وان وضعت لمعين الا انه لم يعتبر
في وضعها المعين الاشارة الى تعيينه وبما تقدم بقية المعارف
فانها وان وضعت لشي بعينه لكنها تتناول غيره بوضع
واحد لان الواضع لاحظ مفهوما عاما شاملا لما وضع
اللفظ لكن واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا بخلاف وضع العلم لان
الواضع لاحظ الموضوع له بعينه وبذاته او بوصف
يختص به ووضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا فان
قلت هذا التعريف لا يتناول العلم بالغلبة والمراد بها
تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشايع على سبيل
الاتفاق دون القصد لتخصيص البيت بالكعبة اذ لا
تعليق فيه قلت المراد التعليق حقيقة او حكما واراده
مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف وغيرها
وجريان المسامحة بارتكابه لكثرة الوقوع في كلامهم
كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع له واستى بصنيعهم ويؤيده
بل يعينه ما ذكره الفاضل الجامي في شرح كافية ابن الحاجب
وقد حد ابن الحاجب فيهما العلم بنحو الحد المذكور والاعلام
الغالبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هولا المستعملين وضعوا له ذلك
انتهى اي فالمراد بالوضع في حد ابن الحاجب هو الوضع حقيقة
او تنزيلا وحكما فانظر هذا العلامة المحقق كيف جزم
بدخول علم الغلبة في حد ابن الحاجب واحتج على هذا
الجزم بان الغلبة بمنزلة الوضع فان ذلك صريح في ان مثل

هذا امر سهل معروف عندهم غير منكور ولا محذور وقد يقال
انه ليس بعلم وان اجرى مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور فان
قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لانه يصدق
عليه وليس من افراده لانه موضوع للحقيقة المعينة ولا يتناول
غيرها فالجواب بعد تمهيد مقدمة وهي ان المعرف يستعمل
في اربعة معان المفهوم الكلي والفرد المعين والفرد الغير
المعين وجميع الافراد ثم هذه المعاني الاربعة هل هي
معان متقابلة مستقلة يتعين كل منها بحسب القراين
كما في الالفاظ المشتركة ويكون كل منها معنى وضعيا
لغويا او عرفيا او يكون بعضها مجازيا او هي كلها راجعة
الى معنى واحد وضعي لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد
مستفاد من القرينة والمقام بان يكون اللفظ موضوعا
للمفهوم الكلي المطلق فتارة يراد به ذلك على المفهوم من حيث
هو وتارة يراد به ذلك المفهوم في ضمن فرد معين او
غير معين او جميع الافراد والمراد على جميع هذه التقادير
الاشارة الى تعيين المفهوم الكلي والعلم به فكانه قيل
هذه الحقيقة المعينة المعلومة وجدها او في ضمن
فردها او افرادها او هي بعضها مستقل كالفرد المعين
وبعضها راجع الى غيره كالمعاني الثلاثة الباقية فالفرد
الغير المعين وجميع الافراد مثلا راجعان الى المفهوم
الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له لكنه تارة يقصد
من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين وتارة
في ضمن جميع الافراد احتمالات ذكر كلام المولى سعد الدين
التفتازاني في بعض كتبه على اولها وحمله بعضهم
على ظاهره وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة القوشجي

شارح

شارح التجريد والى الثالث اكابر المحققين كالمولى التفتازاني
والسيد الجرجاني كما حقق جميع ذلك مع ما يتعلق به السيد
عيسى الصفوي استاد شيخنا في رسالة وح فهو الذي ينبغي
ان يكون علينا التعويل فعلى الاول لشمل الوضع لتلك المعاني
المتقابلة المستقلة واحدا ومتعدد محل نظر وعلى هذا
اعني الثالث فهل المراد ان اللفظ موضوع لكل واحدة من الخصوصيات
الثلاث اعني الماهية من حيث هي والماهية في ضمن فرد غير
معين والماهية في ضمن جميع الافراد على طريق ما اختاره
السيد وغيره في وضع الضماير ونحوها او هو موضوع للقدر
المشترك بين تلك الخصوصيات وهو الماهية لا بقيد
من حيث هي ولا بقيد كونها في ضمن فرد غير معين او في ضمن
جميع الافراد كما في وضع الرجل للادمي المخصوص لا بقيد
خصوصيته زيد او غيره محل نظر والظاهر الاول
لانه لا يلزم على الثاني كون اللفظ مجازا فيما اذا استعمل
في الماهية بلحد القيود المذكورة كان استعمل في الماهية
من حيث وجودها في ضمن الافراد كما ان لفظ رجل مجاز
اذا اطلق على زيد باعتبار خصوصيته او على عمرو كذلك
وهو بعيد كل البعد مخالف لما يتبادر من فوه كلامهم
وعليه اعني الاول فهل وضعه لكل خصوصية من الخصوصيات
الثلاث بوضع واحد كما في وضع الضماير ونحوها على مختار
السيد وغيره السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع
العام لخصوصيات المشخصات او باوضاع متعددة
محل نظر ايضا ولا يبعد ان الاقرب الاول واذا تقرر
ذلك فان بني الانتقاض على الاحتمال الثاني لم يصح كما هو
ظاهر لخروج المعرف بلام الحقيقة على هذا التقدير بقيد

غير متناول ما اشبهه لتناوله على هذا التقدير اي بوضع واحد
كما هو المراد من الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد
معين او غير معين او جميع الافراد وعلى الاحتمال الاول فان ادعى
تعدد الوضع عليه بمعناه فانه غير معلوم ولا ثابت او اتحاده
بطل الانتقاض لخروج المعرف المذكور بقولنا لا تنيا ولا
ما اشبهه ان تنيا ولا على هذا التقدير بوضع واحد لتغير معانيه
او على الاحتمال الثاني مع ذلك على تعدد الوضع بمعناه اذ هو غير
معلوم ولو ثبت لانه خرط القتاد ومجرد الاحتمال لا يكفي في صحة
الانتقاض او على اتحاده بطل الانتقاض ايضا لخروج المعرف
بلام الحقيقة بقيد لا تنيا ولا ما اشبهه لان لفظ الانسان
متناول على هذا التقدير تنيا ولا اي بوضع واحد كما هو المراد
من التعريف غير الحقيقة المعينة التي هي الحيوان الناطق
من حيث هي لانه تنيا ولا شك ان الحقيقة من حيث وجودها
في ضمن فرد غير معين ومن حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد ولا شك في تغاير الحقيقة باعتبار هذه الحقيقة
الحيثيات فان قلت قد حملت الانتقاض على النقض بالمعرف
بلام الحقيقة من حيث هي وليس كذلك وانما المراد النقض
بالمعرف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك بين الخصوصيات
الثلاث وهذا لا تنيا ولا غير الحقيقة لهذا المعنى اذ لفظ
الانسان مراد منه الحقيقة غيرها كالحقيقة العرفية قلت
كون اللام للحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور امر غير
ثابت بل الظاهر خلافه كما تقدم فالبنا لا يفيد خصوصا
في مقام نقض التعريف الذي لا يكفي فيه مجرد الاحتمال ثان
نعم زاعم انه موضوع لكل منها اغنى للقدر المشترك بين
الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك تعدد الوضع

معناه

معناه او اتحاده قلنا صحة هذا التقدير تمنع الانتقاض لان المعرف
بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور تنيا ولا بالوضع
الواحد غير القدر المشترك وهو كل واحد من الخصوصيات
كما انه تنيا ولا لكل واحد من الخصوصيات كما انه تنيا ولا
كل واحد من الخصوصيات بوضع واحد وهو ما عداه منها
فالقدر المشترك وان شئت تلخيص الجواب واختصاره قلت
الانتقاض يتوقف على كون المعرف المذكور موضوعا باوضاع للخصوصيات
وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي والخصوصيات
بوضع واحد فمن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون
اثبات ذلك خرط القتاد فتأمل فان قلت كان ينبغي ان يزاد في
التعريف بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة فانها وان
كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة
قلت التعريف المذكور رسما والتعريف الكافية لابن الحاجب
فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله بوضع واحد
غير محتاج اليه كما سيأتي نقله عنه وذلك لان المتبادر من
قولنا لا تنيا ولا غيره عدم تناوله من حيث ذلك الوضع
والالفاظ يجب حملها على المتبادر منها حيث لا مانع مع ما انضم
الى ذلك العلم الضروري لكل احد بادنى تأمل بان هذا هو
المراد والا لزم خروج اكثر الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسماء
الله تعالى وهو ضروري البطلان وايضا فقيد الحيثية
مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار كما نص عليه
الائمة فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه
من حيث انه وضع لذلك وحينئذ يندفع الاشكال رأسا وفي امالي
ابن الحاجب التصريح منه بعدم الاحتياج في التحقيق الى هذا

العتيد حينئذ قال فما قصد فقولنا بوضع واحد دفع لوهم
من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع علما لعبد لك
لاخر انه يتناول هما اشبهه فلا يكفي بقولك غير متناول
ما اشبهه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول ما اشبهه وانما
تناول بوضع ثان ولم تدخل اسما الاجناس لانها خارجة
بالفصل الاول من قوله ما وضع لشيء بعينه وهو في الحقيقة
غير محتاج اليه والاعتراض زيدا اذا سمي به باعتبار تعدد
الوضع مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك
لان الواضع لما وضعه لشيء بعينه في جميع التقادير انه لم يضعه للاخر اصلا
فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق
انتهى وكان حاصل جوابه ما اجبنا به اولا وبذلك يتضح
سقوط الايراد راسا كذا ذكره شيخنا رحمه الله تعالى ثم
العلم باعتبار كون الموضوع له المعين المعلوم شخصا تارة
وجنسا اخرى قسمان شخصي بان يكون موضوعا للشخص باعتبار كونه
معينا معلوما كزيد فانه وضع للذات المشخص باعتبار كونه
معينا معلوما وجنسي بان يكون موضوعا للجنس والماهية المعين
باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعلقه من اللفظ فعقل
التعين والفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس اما بالنسبة
لاسم الجنس النكرة كاسد فواضح اذ علم الجنس موضوع للماهية في نفسها
لا بقيد الاعتبار فهو داها واحد لكنه يختلف بالاعتبار واما
بالنسبة لاسم الجنس المعرفة كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على
الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ
بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة
والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه مصاحب
في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة كعلم الجنس لكنه في اسم

الجنس

الجنس كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على الماهية المعينة من حيث هي
معينة معلومة بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه
مستفاد من الاداة والحاصل ان التعين حاصل في الاقسام الثلاثة
الا انه مصاحب في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرفة
لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ قالوا والفرق
المذكور انما يحتاج اليه على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للحقيقة
كما اختاره السيد واما على قول من جعله موضوعا للماهية مع قيد
الوحدة وهو المراد بالفرد المنتشر كما اختاره العلامة التفتازاني
تبعا للشيخ الرضي فلا يحتاج اليه اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة
اصلا وعلى هذا التقدير يظهر ان علم الجنس معرفة لفظا ومعنى
وهو الحق وان وقع لابن هشام في توضيحه تبعا لابن مالك
خلافه وفي حواشي التهذيب للمولى الدواني واما علم الجنس
فليس بعلم في عرف المنطق لان نظرهم الى المعنى بالقصد الاول
ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى
الاحكام اللفظية وهذا من باب الاصطلاحين
بحسب اختلاف النظرين هذا اجوازنا اطلاق العلم الجنسي
على الافراد كما هو التحقيق اما اذا لم يعلم بجواز ذلك وقيل
المراد انه موضوع للحقيقة بشرط الوحدة بشرط الذهنية
فهي بهذا الاعتبار متشخصة فلا اشكال انتهى وينقسم
ايضا باعتبار اشعاره بمدح او ذم وتصدره باب او ام
وعدم ذلك الى ثلاثة اقسام اسم ان لم يشعر بمدح او ذم
ولا يصدر باب ولا ام كزيد واسامة ولقب ان اشعر
بمدح او ذم قال السيد في حواشي الاصول اي باعتبار
مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد تبعا واراد بذلك
كما قال ان اشعار اللقب بالمدح انما هو من جهة ان له مفهوما

امر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند
الاطلاق بل يكون المقصود هو المعنى العلمي حتى لو لم يكن للعلم مفهوم
اخر غير علمي لم يتصور فيه الاشعار بمدح او ذم فاندفع ما يرد
على الظاهر التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال
كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون
لقبا والتزامه بعيد فان قيل سلمنا اندفاع ذلك لكن لكن
بعد اشتهار زيد بصفة الكمال اذا سمي بزيد شخص يلزم ان
يكون زيد لقبا اجيب بانه لا بعد في التزام كونه لقبا ولا يخفى
ان تفسير اللقب بما ذكر يدخل فيه نحو محمد ومحمود وكنية
ما يصدر باب او ام زاد الرضي او ابن او بنت كابي عمرو
وام عمرو وابن اوى وبنت وردان قال الرضي الكنية
عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب
بمدح الملقب به او بذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية
فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تانف من ان تخاطب باسمها انتهى واستحضر بان كلامه
تفسير اللقب والكنية صادق على نحو ابي الخير وام الخير وابو
وام الشر فيلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في ذلك
وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا بأس
ذلك وفاقا لبعض مشايخ شيخنا او يوافقه قول بعضهم والفرق
بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح
والذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر انتهى ولوجوب اللقب
وجوبا في الا فصح عن الاسم اذا اجتمع معه تابعا له في اعرابه
اما على انه بدل منه او عطف بيان او مقطوعا مطلقا
عن التبعية اما برفعه على انه خبر لمبتدا محذوف او بنصبه
مفعولا بفعل محذوف او مخفوضا بالاضافة ان افراد كسعيد

كون

كون قال الرضي اولهما بخلاف ما اذا كانا مركبين او اولهما مركبا لان المضاف
لا يكون مركبا واما المضاف اليه فيكون مركبا وغيره وعلل ابن مالك
تاخير اللقب بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه وقفه
فلو قدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره
فلم يعدل عنه وعلله غيره بانه اشتهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء
من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم ولا ترتيب بين
الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب نعم مقتضى ما تقرر ان الكنية
التي هي من افراد اللقب كابي الخير وام الخير ان يجري فيهما ما تقرر
في اللقب المحض كابي الخير وام الخير ان يجري فيهما ما تقرر في اللقب
المحض وقد يكون المعلم كلا قريش بعد اليوم ويجب ذلك ان ثنى
او جمع بال كالخالدان والخالدون والهنود الا فيما لا يفترق كجمادين
واما الفرقدان فشيء جعل علما لا علم شيء ومثله ثمانيان وعرفات
في الاصح ويسمى علم الشخص اولو العلم نحو زيد وهند وبعض
المالوفات كقريش واما علم الجنس فسماه غالبا
ما لا يولف كاسامة وابي الحارث للاسد وشبوه وام عريط للعقرب
وقليلا المالوف كابي الدغفا للاحمق وابي المضا للفرس ويكون
للمعاني ككيسان للغدر وشعوب للمنية وبره للمبرة اي البر
وسبحان للتسبيح وان كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة
وممنوعا من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واكثر
استعماله مضافا اما الى فاعله او الى مفعوله واذا اضيف
فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف الا ان تنكر وانتصابه
بفعل متروك الاظهار ويصدر الكلام به للتبرئة عن العجز
عما ذكر بعد وفي القاموس اي ابرئ الله من السوء براءة او معناه
التنزيه والخفة في طاعته وفي النهاية اي السرعة الى هذه اللفظة
وقال الراغب اصله المر السريع فاستعير للسرعة في العمل بمر جعل

للعبادة فولاً وفعلاً او نية قال السيد عليّ الصفوي استاذ شيخنا
الظاهر انه اما اخبار يقصد به اظهار العبودية واعتقاد التقدس
والتكبير فاثبات النسبة التقدس في الفعل للنسبة نحو تممته او لسلب
النقائض لفظا واقيم المصدر مقام الفعل للدلالة على انه المطلق
او للتعالي عن التجدد واظهار الدوام ولذا قيل انه للتنزيه
البليغ مع قطع النظر عن التاكيد **والاسم المبهم** اي في الجملة والظاهر
ان المراد به الاسم الموصول واسم الاشارة لا اسم الاشارة فقط
فقط كما قيل والمثال لا يخصص وانما سمي ما ذكر مبهما لانه لا نعلم
معناه منه بالتعيين وان اعتبر في معناه الاشارة الى التعيين وانما
يعرف معناه من الصلة والاشارة بخلاف الضمائر فان التكلم والخطاب
والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها المقصود فلم تكن مبهمة مطلقا
فتامل ذلك فانه لا يخلو عن نظر ثم رايت بعضهم قال في اسم الاشارة
ووجه ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى
كل شخص انتهى ويقال مثله في الموصول فان قلت ما ذكره الاصوليون
من ان الموصولات من الفاظ العموم يخالف ما ذكره النحويون
انها معارف لان المعرفة كما تقدم ما وضع لشيء بعينه وهذا
ينافي العموم قلت قال شيخنا رحمه الله تعالى قد تدفع المخالفة
بان لها استعمالين ذكر الاصوليون احدهما والنحويون الآخر لكن ذكر
الاصوليون خلافا في ان صيغ العموم هل هي حقيقة فيه او في
الخصوص او مشتركة بين العموم والخصوص او لا يدرى كيف الحال
فيها ورجح صاحب جمع الجوامع وغيره الاول وقضيته انه ليس
لها الا استعمال واحد حقيقي وهو العموم وان الخصوص معنى
مجازي لها فالاستدلال على ذلك وحمل كلام الفريقين على بيان معنى
مجازي للموصول في غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات
معارف وضعا لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على

المعلوم

مخطوطات ... الرياض

المعلوم عند المخاطب وهذا خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب
ان يجاب ان النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثاني او على الاشتراك وهو القول الثالث
فذكروا احد المعنيين وهو الخصوص انتهى وسياتي
ما يعلم منه جواب آخر في الاسم الموصول عرفه بعضهم
بقوله المفتقر الى صلة وعائد وزاد بعض المفتقر
دائما كما هو المتبادر ليخرج النكرة الموصوفة بجملة
فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله وعائد
وهو الضمير العائد وما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر
في نحو قوله " " سعاد التي اضناك حب سعاد "
اخرج نحو اذا واذ اذ انما تفتقر دائما الى جملة لكن لا تفتقر
الى عائد فان قلت مع هذا التكلف يلزم الدور اذ العلم
بالصلة متاخر عن العلم بالموصول قلت اجيب بان هذا التعريف
لفظي والمراد بالصلة اللغوي اي ما اتصل به **قال**
الرضي الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان
وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب
وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من
اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة
فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت
من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك
لانا نقول ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به
الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة
على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة

وكذلك قلت لفظ انسانا مخصص وكذلك فانه وان حصل
بقولك انسانا تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا
وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا
بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة
ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم
وليس المراد مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخص النكرة
بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة
لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك
اليوم وحده قيل كل احد وان قبل الجمل نكرات فكيف تعرف
الموصولات وتخصيصهما قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلمنا
فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما ان رجل وطويل
لا يخصص في كل منهما منفردا بل مع التقييد انتهى ثم اراد بالمعلوم
اعم من ان يكون حصة معينة من الجنس ومن ان يكون
نفس الجنس من حيث هو او في ضمن جميع الافراد او بعضها فلا ينافي
ما صرح به غيره من ان الموصول كالمضاف ينقسم انقسام المعرف
بال وبذلك يظهر ان انقسامه كذلك لا يخرجه عن كونه
معرفة كما ان المعرف بال لم يخرج بالانقسام عن ذلك
وان عد الاصوليين له من صيغ العموم لا ينافي ما ذكره العلماء
من انه معرفة وغاية الامر انهم اقتصروا على بعض معانيه
لانه المتعلق به غرضهم كذا افاده شيخنا رحمه الله تعالى
وهو قسمان نص في معنى ومشترك بين معان فالاول
الذي للمذكر العالم وغير العالم المفرد وان دل على جماعة
كالفريق والركب والجمع والتي للمؤنث العالم وغير
العالم المفرد وان دل على جماعة كالفرقة والقبيلة والجمة

وياؤهما

وياؤهما ساكنة او مشددة مكسورة او مع هذه او محذوفة
او مع الكسرة واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث
بالالف رفعا واللذين واللتين بالياء جرا ونصبا وللجماعة
المذكر العاقل كثيرا وغيره قليلا صيغتان احداهما الذين
بالياء في احواله كلها لبنائه عند اكثر العرب واعربه طيئ
وهذيل او عقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو ونحو نحن
الذون صبحوا على الذين كفروا ولا يختص التشديد بنون
ونون ذان وتان بالرفع خلافا للبصريين قال بعضهم
اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الذين معربا بالواو رفعا
وبالياء جرا ونصبا كما هو لغة من ذكر وذلك لانه على
صورة الجمع وسنته فيكون معارضا لبنائه كما قالوا
نظيره في اللذان واللتان وذان وتان واما قول بعضهم
انما بني الذين ولم يعرب لانه ليس على سنن المجموع لان
واحده اعم من جمعه ففيه نظر لان المدعى انه ليس
جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم فليس جمعا بل على صورة
الجمع ولو سلم فليس جمعا للواحد باعتبار كون الواحد اعم
بل يراد بالواحد حالة ارادة الجمع من العقل وشبهه
الذين انتهى ومما علل البناء المنقول عن البعض المذكور
نفس ابن مالك ايضا مع قوله ما ذكروا اعترض عليه بان
هذا معارض لمنعه كون العالمين جمعا للعالم والاخرى
الالى مقصورا بوزن العلى وقد يمد قال

ابى الله للشم الالا كانهم ... سيوف اجاد القين يوما صقالها

وللجماعة المؤنث العاقل وغيره اللاي واللائي وقد يحذف
ياؤهما فيقال اللا واللاء وقد يجمع اللاتي على اللواتي

جائزان اثباتها وحذفها والاولاء على الواو بالمد وقد يقصر
وعلى اللاتي مبنيا على الكسر او معربا اعراب اولات
وقد يقصر اللاء **فالثاني** اي المشترك بمعنى جميع الصيغ
المذكورة لكونه موضوعا له وما تقول في من يعجبني
من جاء وجاءت ومن جاءا اتاك ومن جاؤك ومن
جئنك وتقول فيما لمن قال اشتريت حمارا او اتانا
او حمارين او اتانين او حمرا واتنا اعجبني ما اشتريته
وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن
قال ابن هشام في اوضحه فاما من فانها تكون للعالم نحو ومن
عنده علم الكتاب ولغيره في ثلاث مسائل احدها ان
ينزل منزلته نحو من لا يستجيب له فدعا الاصنام سوغ
ذلك الثانية ان تجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه
من نحو كمن لا يخلق لشموله الادميين والملائكة والاصنام
الثالثة ان يقترن به في عموم فصل نحو من يمشي على بطنه
ومنهم من يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في كل دابة
واما ما فانها تكون لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق وله مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات
وما في الارض وللانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعد
انظر الى ما ظهر انتهى واذا اريد بهما غير المفرد المذكر جاز
في ضميرهما مراعاة اللفظ وهو اولى لانه الاكثر في كلام
العرب فيفرد ويذكر نحو ومن يؤمن به امن هو قانت
ومراعاة المعنى وهو عربي جيد نحو من كانت امك
ومنهم من يستمعون اليك الا ان عضد المعنى سابق
على الضمير العائد فمراعاة المعنى اولى لقوة جانبه حينئذ

كقوله

كقوله ** وان من النسوان من هي روضة ** ...
وقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا فيمن ثبت تعمل او لزم مراعاة اللفظ لبس او قبح
فمراعاة المعنى واجبة فالاول نحو اعط من سالتك بالحاق
علامة التانيث اذ لو تركت مع ارادة المؤنث حصل
الالباس والثاني نحو من هي حمراء امتك كان في غاية
القبح واجاز ابن السراج من هي محسن امك فقبحه من القبح
قريب مما في من هي احمر امتك فوجب اجتنابهما ويعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين
وقد يعتبر اللفظ بعد اعتبار المعنى نحو ومن الناس
من يشتري لهو الحديث الى واذا تتلى عليه اياتنا واي
للعاقل وغيره مضافة لفظا او تقديرا ولا يضاف
لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل
متقدم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين
واستشكل على القول بان تعريف الموصولات بصلاتها
وان ال فيهما زائدة اضافة اي بانه يلزم فيها اجتماع
تعريفين واجيب بان ايا محتاجة الى ما يعرف جنس
من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عينه
وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تحتاج
الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
جنسي سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى
الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى موضحه
بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
ان اسما يحتاج معرفين ولكن من وجهين مختلفين

قال ابن مالك فاما
من محسن فقريب
واما من هي محسن
صح

قال بعضهم القياس يقتضي اضافة اي الى نكرة وليس المراد بالاضافة
تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي
بعض منه وذلك حاصل بالنكرة فكانهم ارادوا
بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي
لا يضاف ما اريد به التعريف وهو اي الى ما هو نكرة
فيحصل التنافي في الظاهر والحاصل حاول بعضهم
اشتراط استقبال عاملها وتقدمه فقال كانهم قصدوا
الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال ما
قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على معنى الشرطية
وليست لها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب
ان يكون مستقبلا وعدها من المشترك باعتبار الاكثر
والا فقد تؤنث وتثنى وتجمع نحو ايتهن اختك وايهم
اخواك وايهم ابوك فيكون من النص وال للعاقل
وغيره نحو ان المصدقين والمصدقات ونحو والسقف
المرفوع والبحر المسجور ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى
هذا مذهب الجمهور قال المازني هي موصول حرفي
والاخفش هي حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف
اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك
جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها
وقال المولى التفتازاني الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل
في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي
واما ما ليس فيه معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر
والصالح والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام
حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح

يفصح

يفصح عن ذلك في غير موضع واستدل الجمهور برجوع الضمير اليها
في الصفة نحو الممرور به والضمير بالاستقراء انما يعود الى الاسم
وقول المازني رجع الى الموصوف المحذوف ردوه بان الحذف
الموصوف مطلقا لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر
واللازم باطل او حرف تعريف امتنع دخولها على الفعل
وقد دخلت عليه نحو الترضى واليجدع واستدل على حرفيتها
بتخطي العامل كمررت بالضارب فالجر وضارب ولا موضع
لال ولو كانت اسما كان لها موضع واجيب بانه خولف مقتضى
الدليل فيها لكونها على صورة الحرف فنقل اعرابها الى صلتها
ذكره الرضي وقال ابن مالك مقتضى الدليل ان يظهر
اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة
عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتاثر
بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام مفردة اجري الا عراب
فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع قال بعضهم وفيه
نظر لان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود
وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب
في اي الموصولة نحو جاءني ايهم ضربته وكذا في اللذان
واللتان فيمن قال باعرابهما واللذان على لغة انتهى
قال شيخنا رحمه الله تعالى ويمكن ان يجاب بان
هذا لا ينتقض على ابن مالك وما استدل به لا ينافي
ما قاله لان له ان يقول انما اعرب اي وما ذكر معه
لقبوله للاعراب مع عدم قبول الصلة وحاصله انه لما تعذر
ظهور الاعراب في جزء الصلة لكونها جملة وكان نفس
الموصول قابلا له ظهر فيه على خلاف القياس محافظة

على الاعراب بقدر الامكان وهو يوافق ما قاله ابن مالك والثاني فيه
نظر قياس الاول انه اذا وصلت ال بجملة لم يكن لها محل من الاعراب
بل المحل لال وقياس ما قاله ابن مالك المحل للمجموع الموصول
والصلة سواء فيه ال وغيرها فليتأمل وانما تكون
ال موصولة ان كانت داخلة على اسم فاعل او اسم مفعول
قيل او صفة مشبهة فان دخلت على اسم جامد كالرجل او على
وصف لشبه الاسماء الجامدة بان غلبت عليه الاسمية
بان لم يتبع لفظا ولا تقديرا الى موصوف يجري عليه
كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم
والاعلم فهي حرف تعريف وكون ال الداخلة على الصفة المشبهة
على الصحيح عند المحققين قال الرضي وانما لم توصل الالف واللام
بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها
للفعل ولذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع
ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون
الا جملة ومن الموصولات المشتركة ذو للعاقل وغيره نحو
رأيت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلنا
وذو فعلوا وذو فعلن في لغة طي قال الرضي
وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها اما على عدم
تصريفها مع بنائها اي ويظهر المعنى بالعايد والثانية
حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
في الاحوال الثلاث وذات مضمومة للمفرد المؤنث
ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية
الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة
حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب

وكل

وكل هذه اللغات طائية انتهى وهو صريح في تعريف ذو الطائية
تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الاعراب ومقتضى كلام
ابن مالك وشراح كلامه جريانه على بنائها والقياس ان يجيء
المثنيات وجمع المذكر بالنون فيقال ذوان وذوين
وذواتان وذواتين وذوون وذوين وان كانت ساقطة
في التي بمعنى صاحب للاضافة اذ لا اضافة هنا وظاهر على اللغة
الرابعة انه ينون ذات وذوات لفظا في ذات جاءتني
ذات قامت بالرفع والتنوين ورأيت ذاتا قامت
بالنصب والتنوين ومررت بذات قامت بالجر والتنوين
اذ لا معنى لترك التنوين على ذلك التقدير واما ذوات
فالضم مع التنوين رفعا وبالكسر مع التنوين جرا ونصبا
وعد لفظي المشترك على بعض اللغات ومنها ذا للعاقل
وغيره بشرط ان تكون واقعة بعد ما او من الاستفهاميتين
وان لا تكون للاشارة وان لا تكون ملغاة كقوله

الا تسالان المرء ماذا يحاول ... انحب فيقضى ام ضلال وباطل

وقوله

الا ان قلبي لدى الظاعنينا ... حزين فمن ذا يعزي الحزينا

بخلاف ما اذا لم يقع بعد ما ذكر كقوله

عدس ما لعباد عليك امارة ... امنت وهذا تحملين طليق

فذا اسم اشارة ولذا دخل عليه ها التنبيه مبتدا خبره طليق
وجملة تحملين حال ولهذا سقط احتجاج الكوفيين
بهذا البيت على عدم اشتراط ذلك الشرط وبخلاف
ما اذا كانت للاشارة كقولك من ذا الذاهب
وماذا التواني وما اذا كانت ملغاة والمراد بالغائها

تركيبهما مع ما ومن فيصير المجموع اسما واحدا فلهذا ح معنيان
احدهما وهو الاشهر ان يكون المجموع اسم استفهام فلا يعمل فيه
فعل متقدم وتثبت الفه ما لتوسطها كما في قولهم عماذا تسأل
والثاني ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة
فيعمل فيه المتقدم وعليه دعي ماذا علمت سأتقيه
ولكن بالمغيب نبئيني
فمجموع ماذا مفعول دعي عند الجمهور لكن قال السيرافي وابن
خروف انه موصول بمعنى الذي والفارسي نكرة بمعنى شيء
ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو
تقدير ها زائدة ونظهر اثر الموصولية والالغاء في البدل
فيقول عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت اخير ام
شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدأ وذا صلته
خبر ومثله من ذا اكرمت ازيد ام عمرو وتقول عند
جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا اكرمت
ازيدا ام عمرا بالنصب عن مجموع ماذا لانه مفعول به وفي
الجواب عن قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو
قرأ ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب
على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا
واعلم ان صلة ال الوصف المذكور من اسم فاعل واسم مفعول
بالشرط المذكور آنفا ولهذا اعمل بمعنى الماضي ولو كان كالمجرد
عن اللام وانما جعلوا هذا الفعل في صورة الاسم لانهم كرهوا
دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى
على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل
عليه فلتصيروا الفعل في صورة الاسم المفعول ليتقارب

المعينين

المعينين ذكر ذلك الرضي قال فان قيل ما حملكم على هذا وهلا قلتم
بان صلة اللام ليست بجملة بل جعلت صلتها ما يضمن من المفردات
الحكم المطلوب من الصلة بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة
وهو اسم الفاعل والمفعول فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام
دليل على انهما فعلان الا ترى ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقعا
عقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما الفعل اقوى
من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وقد يوصل بالمضارع
اختيارا عن ابن مالك واضطرارا عند غيره كقوله
ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل
وبجملة اسمية وبظرف اضطرارا عند الجميع كقوله
من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد
وقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه
وصلة غيرها اما ظرف وجار ومجرور تامان بان يتم بهما العائد
اي بدون ملاحظة المتعلق والا نحو جاء الذي امس من امثلة
غير التامين يتم به العائد اذ لو لوحظ ان التقدير حصل بان
واستقر امس مثلا امتنع لانه يتعلق عامر كما سنعرف وحصل وثبت
محذوف وجوبا والعائد فاعله المنتقل الى الظرف والجار
والمجرور نحو جاء الذي عندك والذي في الدار وما لا يسمى
فاعله نحو جاء الذي عندك اخوه والذي في الدار ابوه فان
جعل متعلقهما خاصا وجب ذكره نحو جاء الذي ضحك او قام
في الدار ما لم يحمل مثله في الموصول نحو نزلنا الذي الباء حثت
اي نزلنا المنزل الذي نزلنا والا نحو زيد فيه وبحث
لبعض المتأخرين لتقييد ذلك بما اذا لم يقم الدليل على الخاص
والا لم يجب ذكره كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو
في الجامع انتهى وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدأ واما

واما جملة اسمية او فعلية خبرية لفظا ومعنى اعني محتملة
للصدق والكذب اي بحسب الاصل والا فهي لا تحتملهما الان
اذ لا حكم فيهما قال ابن مالك والمشهور عند النحويين تقييد
الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان
الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة وقد يراد
به الجنس فتوافقه صلته لقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
وكقول الشاعر
وليس الذي يبني كمن شانه الهدم
وقد يقصد الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر
فان استطع اغلب وان يغلب الهوى
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه
ولا يجوز ان تكون انشائية كبعتك واضربه ولا تضربه واما قوله
واني لرام نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها ازورها
فالعائد محذوفة للخبر والجملة معترضة او الصلة قول محذوف
اي قول فيها لعلك واما قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
فالصلة جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم
وان كانت انشائية فليست بمذكورة لذاتها بل لتقوية
الجملة وتاكيدها ويجب ان تكون ذات ضمير غيبة
مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه
يسمى عائدا وقد يخلفه ظاهر كقوله
وانت الذي في رحمة الله اطمع
قال ابن مالك قال ابو علي من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم
هذا لا يجيزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه
في الصلة والمراد بالمطابقة المذكورة ما يشمل مطابقة اللفظ
او المعنى حيث يجوز الامران او يتعين احدهما على ما تقدم
بيانه او ضمير حاضر ان كان الموصول الذي او احد فروعه
واخبر

واخبر به او بموصوفه عن ضمير حاضر مقدم ولم يقصد التشبيه
نحو انت الذي اخلفتني ما وعدتني وقد يحذف العائد
ان كان مبتدا خبره مفرد والموصول اما اي نحو ايهم اقرب
ايهم اشد او طويل الصلة نحو وهو الذي في السماء اله واما
نحو مثلا ما بعوضة فشاذ واما استفهامية او مفعولا في غير
صلة ال وهو متصل نحو وما عملته ايديهم او منفصل
لغرض لفظي نحو فاكهين بما اتاهم ربهم او مخفوضا اما
بوصف غير ماض نحو فاقض ما انت قاض او بحرف خفض
الموصول او موصوفه بمثله متعلقا ومعنى نحو ويشرب
مما تشربون ونحو
لا تركنن الى الامر الذي ركنت
ابناء يعصر حين اضطرها القدر
واما نحو
ما المستفز الهوى محمود عاقبة
وهو على من صبه الله علقم
فضرورة ولا تتقدم صلة ولا معمولها على الموصول ونحو
وكانوا فيه من الزاهدين مؤول ولا تتاخر عن خبره
ولا عن تابعه ولا ما استثني منه ولا يفصل بينهما الا
بالاعتراضية كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالكا
الا ال فلا يفصل ولا بمعمول الصلة وكذا الموصول الحرفي
وهو ان بتشديد النون المفتوحة وتوصل بمعموليها وان
بسكون النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا وكي وتوصل
به مضارعا وما ولو والذي ويوصل به غير امر وتنفرد
لو بغلبة وقوعها بعد ود او يود وما بنيابة ما
عن ظرف الزمان فلا توصل حينئذ الا بماضي المعنى او
بابتدائيته وقد توصلها في غير ذلك واما اسم الاشارة
فحده ابن مالك بما وضع لمسمى واشارة اليه فخرج بقوله

واشارة اليه ما عدا اسم الاشارة واعترض عليه بانه غير مطرد
لدخول المضمرات وجميع المظهرات لان المضمر يشار به الى العود
عليه والمظهر ان كان نكرة يشار به الى واحد معين
وبانه غير مانع لانه اخذ لفظ الاشارة في كل من
المعرف والمعرف واجيب عن الاول بان المراد بالاشارة
الاشارة الحسية وما ذكر من الاسما المنقوض بها ليست
كذلك قال بعضهم وقضية هذا ان يكون الاصل في اسما
الاشارة الا يشار بها الى غير محسوس فلتصييره كالمحسوس
المشاهد وعن الثاني بان الاشارة في قوله اسم الاشارة
جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود ايضا عليه
اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء واضحة او ممكنة
بغير ذلك وبانه لا اشكال في اعتبار الاشارة في تعريف
اسم الاشارة لان المعنى ان اللفظ المسمى عند النحاة باسم
الاشارة اي ما يطلقون عليه ذلك اللفظ ما وضع
للامر المشار اليه لغة او اصطلاحا فافهم ذلك على ان الاشارة
في الحد قيد لا جزء فالمراد تعريف تلك الالفاظ
والمعتبر خارج والمسمى اما مذكر او مؤنث وكل واحد منهما
اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه ستة والمخاطب باسم الاشارة
كذلك فالمجموع ستة وثلاثون الا ان العرب وضعت لفظ
الجمع للمذكر والمؤنث في الاول ولفظ المثنى لهما في الثاني فالستة
والثلاثون اقسام عقلية والواقع منها اربعة وعشرون
وسقط اثنا عشر لانه يسقط من ستة المشار اليه احد
الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب
واحد لاشتراك المثنيين في لفظ واحد يضرب في ستة
المشار اليه فمجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال المشار
اليه

اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية من ضرب
ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان وسبعون
لانه يسقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثني عشر الساقط
من الستة والثلاثين في ثلاثة للقرب والبعد والتوسط
وهي ذا للمذكر المفرد اي ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا
الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذا بهمزة مكسورة بعد
الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل تصغيره على ذيا
باعادة اللام وقد يعارض هذا ما قال بعضهم
باحتجاج ابن يعيش لا بن وهل المحذوف العين او اللام لانها
طرف الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون من
باب حيي او عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت
وهل وزنه فعل بتحرك العين وهو الاظهر لان الانقلاب
عن المتحرك اولى او فعل باسكانها لانه الاصل في ذلك كله
خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الف ذا زائدة احتجاجا
بقولهم في التثنية ذان وذين فالالف والنون والياء والنون
للتثنية فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت
لالتقاء الساكنين ولذا شددت عوضا منها وقال ابن يعيش
لا باس بان يقول هو ثنائي كما في ذلك انك اذا سميت به
قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول
لاء اذا سميت فقلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسما التي لا ثالث لها وضعا
اذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة
قلت ذاي ردا الى اصله وذي بذال معجمة مكسورة ثم ياء
ساكنة منقلبة عن الف ذا فذي من ذا كهي من هو وذي بذال

مجمة مكسورة نحو ذيا ساكنة منقلبة عن الف ذا فذي مردا
فذي من ذا كهي من هو وذي بذال معجمة مكسورة فيها
ساكنة او مكسورة باختلاس والمراد به عدم الاشباع او باشباع
فتولد بعد كسرة الها ساكنة قال الجاربردي وهذه اصله
هذي والها بدل من اليا بدلا لذان اليا والكسرة التي من
جنسهما فذانك لها اخوات تفعلين ولم يلتبس للما تانيث
في موضع فيجعله بدلا من اليا هو القياس وبعد ان جعل
الها بدلا من اليا جاز وجهان احدهما ان يلحق بعد الها
يا زايدة كما في فاذا وقفت قلت هذه بالاسكان وحذف
اليا كما تقول مررت به بالاسكان والاخر ان يكون ساكنة
لا تلحق بعدها يا لا في الوصل ولا في الوقف نحو هذه
امة الله بالها ساكنة وكانهم اوجبوا ان يكون العوض
مثل المعوض عنه في السكون وحكم ته حكم هذه في جميع
ما ذكر انتهى وتي بتا مكسورة بدلا عن ذلك وفي تفيه
للجمع بين البدلين التا واليا وته بتا مكسورة مقلوبة
عن ذلك فيها ساكنة او مكسورة باختلاس او اشباع وتا بتا
مقلوبة عن ذاك فالف فهذه لستة للمونث المفرد ولو
حكما لصحة قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذي
الطائفة وزاد بعضهم عاشرة وهي ذات قال وهي
اغربها اي الغريبة من بينها لا الاربعة غرابة والمشهور
استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال وبمعنى
التي في لغة طي حكم المـــــــ

بالفضل ذو فضلكم الله به ✱ والكرامة ذات اكرمكم الله ✱

اي التي اكرمكم الله بها واصل ته تها فقلبت فتحة الها الى اليا
فسكنت وحذفت الالف وذان وتان للمثنى رفعا

للاول

الاول للمثنى المذكر والثاني لمثنى المونث وذين وتين جرا ونصبا
واعراب هذه الصيغ قال به بعضهم وعليه ابن مالك
لاختلاف اواخرها باختلاف العوامل وادعا ان كل واحد
منها صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج ثم
ببين شي من المثنى لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى
علي نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مونث
ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا
بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون
بنيا لفقد المقتضي للاعراب فيهما كما في المفرد والجمع وانهما
صيغ مرتجلة غير مبنية على الوحد ولو بنيت عليه لقيل
ذيان وتيان صيغة الرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب
والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبهم حيث لم يبنوها على الواحد
تمييزا بينهما قال الرضي والبحث في اللذان واللذين كما في ذان
وذين قال وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال
الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان لساحران اي في
احدى القراآت واولا بضم اوله وكسر اخره ممدودا عند
الحجازيين مقصورا عند غيرهم لجماعة الذكور او الاناث العقلا
وغيرهم قال

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ✱ والعيش بعد اولئك الايام ✱

قال الرضي وقد يلحق نون مكسورة والتنوين للتنكير كما في صه
وان كان اولا معرفة فتكون فائدته البعد حتى يصير المشار
اليهم كالمنكورين فيكون اولاك ولئك وقد تنقص فتكتب
باليا لان الفه مجهول الاصل فحركتا اليا لاستثقال اكتناف
تقبلين الكلمة وبهما الضمة في الاول والواو في الاخر
وقد تبدل الهمزة الاولى بين اولاء ها فيقال هلا وقد تضم الهمزة

الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولو لا نحو طوما
واما قولهم هولاء على وزن توارب فليس بلغة بل هو تخفيف
هولاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا والمعنى فاذا
كان المشار اليه بعيدا حسا او رتبة لحقته كاف حرفية فتتصرف
تصرف الكاف الاسمية غالبا وصرح بعضهم بانها لا تلحق
من اسماء اشارة المؤنث الا تي وتا وذي قالوا تيك وتلك
وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيلك وتلك بفتح التاء فيهما
وتالك وذيك ووراء هذا الغالب احترازات احدها ان تكون
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث ولا تلحقها
علامة تثنية ولا جمع والثانية ان تكون مفتوحة مجردة
من الزوائد في الاحوال كلها ومنه ذلكن خير لكم ولكن ان
يريد فيلحقها لاما الا في التثنية مطلقا فلا يقال ذانلك
ولا تانلك وفي الجمع لغة من مده وهم الحجازيون فلا يقال
اولالك بخلاف قصره وهم غيرهم فيقال اولالك بالقصر
وفيما سبقته ها التنبيه نحو هذا وهذه وهولاء
وتقديم ها التنبيه على المجرد كثير وعلى ذي الكاف قليل
وعلى ذي اللام ممنوع لكن قال ابن مالك لا تدخل على المقرون
بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال هذانك وهولائك
لان واحدهما ذاك وذلك محمل على ذلك مثناه وجمعه
لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما
لفظا ومعنى انتهى قال ابو حيان وهذا بناء على
ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد
ورد السماع بخلاف ما قال في قوله من هؤليا لكن الضال
والسمر انتهى ولا وجه لهذا الايراد وورد بيت بخلافه
قال الرضي حرف التنبيه حتى ها انما تلحق من جملة المفردات

اسما

اسماء الاشارة كثيرا لان نعرفها في اصل الوضع مما يقترن بهما
من اشارة المتكلم للمخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى
شي يشير من الاشيا الحاضرة فلم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته
وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد والغايب
وكان مجيها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا
من هناك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل
ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما
يحول بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن
ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ان يرى ما ليس في مرئي
فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام انتهى والاكثرون
قسموا المشار اليه الى قريب وبعيد ومتوسط فللقريب
المجرد من الكاف واللام وللبعيد المقرون بهما وللمتوسط
المقرون بالكاف فقط ورده ابن مالك باشيا منها ان
الحجازيين لا ياتون الا بالكاف واللام معا سواء كان
متوسطا او بعيدا وبنو تميم لا ياتون بهما معا فلو كان
كما قال الاكثر لم يسع ذلك واما غيرهم فمسكوت فيه
لا يعلم حاله في توسط ولا بعد وقال المرادي ان هذا مما
افرادها قال بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم
هولا حال غير الحجازيين والتميميين ان لا يعلمه غيرهم
انتهى وقد يستعار لغير المفرد ما له نحو عوان بين ذلك
وسوال هذا الناس كيف يستبدل القريب دون اللام
لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى المشار اليه
نحو ذلكم الله ربي وللبعيد المجرد لحكاية الحال نحو هذا
من شيعته وقد يتعاقبان فيشار بهما الى ما وليا ه
نحو ذلك نتلوه عليك ان هذا لهو القصص الحق

وتبار الى المكان القريب بهنا او هاهنا نحو انا هاهنا قاعدون
وللبعيد بهناك او هاهناك وهنالك او هنا او هنا
او ههنا او ثم نحو وازلفنا ثم الآخرين وقد يستعار غير
ثم للزمان والتزم فيهن الظرفية او الجر بمن او الى وفي كل من
الفتح والافراد **والاسم الذي فيه الالف واللام**
اي المعرف باداة التعريف وهي ال عند الخليل وسيبويه
كما قال ابن مالك انه لا اختلاف بينهما في ذلك قال وانما الخلاف
بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية فالخليل يقول
هي اصلية والفها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال
وسيبويه يقول هي زائدة وما زيادتها هي معتد لها
في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعتد بها رباعيا حتى يضم
اوله منضما وعد وقيل اللام وحدها والهمزة مجتلبة في الابتدا
بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع ليتمكن بها من الابتدا
بالساكن واليه ذهب الاخفش وهو المشهور بين النحويين
ويتلخص من ذلك ثلاثة اقوال الاول ان الاداة
مجموع ال لكن الفها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة
الاستعمال الثاني الفها المجموع الا ان الهمزة زائدة معتد
بها في اصل الوضع كما تقدم الثالث اللام وحدها والهمزة
للوصل غير معتد بها في الوضع لكنها فتحت مع ان اصل همزة
الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقد ظهر مما ذكر الاقوال
الثلاثة ان المفيد للتعريف مجموع ال على الاول والثاني
واللام وحدها على الثالث واذا قلت جا القوم فالهمزة
متروكة على الجميع لكن تركها على الاول بعد وجودها
على خلاف الاصل فيهما لما تقدم وعلى الثاني بعد
وجودها لكن على الاصل فيهما للاستغنا عنها بتحرك

ما قبلها

ما قبلها وعلى الثالث بمعنى انه لم يوت بها لعدم الحاجة اليها واذا
قلت القوم رجا فالهمزة ثابتة على الجميع مقطوعة لكن
ثبوتها على الاول لثبوتها في اصل الوضع مقطوعة على الاول لانها
موضوعة على القطع وعلى الثاني لاجل الابتدا وثبوتها على الثالث
لاجل الابتدا بعد ان لم تكن للتوصل بها الى النطق بالساكن وصحح
ابن مالك وغيره قول الخليل فاستدل له بسلامته عما لزم
وغيره من وضع الكلمة مستحقة التصدر على حرف واحد ساكن
وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبان العرب تقف
عليها عند التذكر نحو ال اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب ولا
يوقف الا على ما كان على حرفين وبعضها عن الكلمة والوقف
عليها عند الضرورة كقوله

۞ يا خليلي اربعا واستخبرا ۞ منزل الدارس من اهل الحلال ۞

وذلك كالوقف على قد في نحو قوله

۞ ازف الترحل غير ان ركابنا ۞ لما تزل برحالنا وكان قد ۞

واما ما استدل به الثالث من حذف الهمزة وصلا وكون التنكير
يدل عليه بحرف واحد وهو التنوين فكذا التعريف لان الشي
يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وتخطي العامل اياها نحو بالرجل ولو كانت
في الاصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها العامل
ولا يرد نحو لا تفعل وبلا مال لانهم جعلوا الفاصل من بين
ما هو على حرفين كجزء الكلمة ولا نحو فيما رحمة الله لان الفاصل
لما لم يغير معنى ما قبله وما بعده عد الفصل به كلا فصل فاجيب
عنه بانها انما وصلت تخفيفا وبان حمل الشي على ضده غير لازم
بل عدم الحمل اولى ولو سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير وبان تقدير
الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل افادة معنى ممازج لمعنى
المصحوب كسوف قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي

شيا ولا ينبغي ان يشتغل به وبقي في المسئلة مذهب رابع وهو ان
اداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام ومن حروف التعريف ام في لغة
طي وهل في لغة وهي ال ابدلت لاميها ميما في الاولى وهمزتها
هاء في الثانية وابدال اللام ميما لغة حميرية زعم بعضهم انها
مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل
دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر
امصيام في امسفر اخرجه احمد واعلم ان المراد من الاسم الذي
الالف واللام للتعريف اما واحد معين من مدخول الالف
واللام وتسمى اداة التعريف حينئذ اداة العهد الخارجي
واما مفهومه من حيث هو هو مع قطع النظر عن الافراد
نحو الرجل خير من المراة وتسمى اداة الحقيقة والطبيعة وقد
تسمى اداة الجنس ايضا واما مفهومه في ضمن جميع الافراد
نحو ان الانسان لفي خسر وتسمى اداة العهد الذهني المعانيين
فالعهد الذهني عندهم ان تكون الاشارة بالاداة الى الحقيقة
من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد كقولك ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد في سوق او لحم اي سوقا ما ولحما ما
وصرحوا بان هذا في المعنى كالنكرة ولهذا يعامل معاملتها كثيرا فيوصف
بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ولعل هذا مرادهم بالمعرف
بلام الجنس الذي ذكروا انه يجوز ان ينعت بالجمل الخبرية بدليل
وصفهم له بانه نكرة معنى لا لفظا ويحتمل ان تركهم له هنا لذلك
اعني كونه نكرة في المعنى والكلام في المعارف حقيقة واما العهد
الذهني عند النحاة فهو ان يكون المخاطب عالما بالمصحوب
قبل ذكره من غير ان يجري ذكره نحو جا القاضي اذا لم يكن في البلد

الاقاص

الاقاص واحد مشهور وبهذا القسم ادرجهما بول مع العهد الذكري
تحت العهد الخارجي وجعلوا الذهني ما تقدم فلا يغفل عن
تخالف الاصطلاحين وتحقيق المقام وتفصيله في غير هذا الكتاب
وحاصل ما ذكره النحاة ان اداة التعريف اما للعهد ذكري
نحو في زجاجة الزجاجة او ذهني نحو جا القاضي او حضوري
نحو يا هذا الرجل ويا ايها الرجل والساعة او للجنس نحو اهلك
الدينار والدرهم او للاستغراق افراد نحو وخلق الانسان
ضعيفا او صفات نحو زيد الرجل ومصحوب الجنسية
في المعنى منكر مجموع ومن ثم يوصف بها نحو واية لهم الليل نسلخ
منه النهار واهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض والاكثر
مراعاة اللفظ نحو لا يصلحها الا الشقي الذي كذب وتولى وزائدة
لازمة نحو عما تعريفه او وجوب تنكيره وهي في كلمتين
اما لازمة كالتي في علم قارنت نقله كالنضر والنعمان او ارتجاله كالسموال
وفي الذي وفروعه وتجوز بلهما العراك او جائزة سماعا وهي الداخلة
على منقول من مجرد صالح لها كالحارث والعباس والحسن والفضل
او قياسا في الشعر وذلك في نحو ❊ باعدام العمرو من اسيرها ❊
❊ حراس ابواب على قصورها ❊ ونحو صددت وطبت
النفس يا قيس عن عمرو او شذوذا ومنه الثلاثة الاثواب والخمسة
العشر الدراهم والعشرون الدراهم ولا يقاس عليه واشار بقوله
نحو الرجل والغلام الى ان المراد ما فيه الالف واللام التي للتعريف
فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون ناعتا وقد يكون غيره وانما اتى
بمثالين وان كان المثال لا ينال عنه كما قال السيرافي لزيادة الايضاح
وما اضيف ولبس متوغلا في الابهام اضافة معنوية الى واحد
من الاربعة المذكورة بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما
مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضي وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك

وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب لا تثبت صفة تخصيص
ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون
من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم
وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الى معرف
له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين
انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا
اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم تفضيل بمثلك
كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء المعلوم وقد رجح ابن السراج
في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي
كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البدل لا الصفة
وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك وهمك وبعلك بمعنا مما لم يتعرف
لانها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وقد
استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبعض
العرب جعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان تكون
عبد بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة ودهره لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف نحو رب رجل واحد ابيه فانها عائدة
على رجل وبخلاف الذي اضافته لفظية نحو ضارب زيدا
الان او غدا فانه لا يتعرف والمراد بما اضيف بلا واسطة فيدخل
فيدخل المضاف الى المضاف واحد من هذه الاربعة نحو غلام ابنك
وغلام ابنك زيد وغلام ابي زيد وغلام هذا وغلام ابي زيد
وغلام الذي قام ابوه وغلام ابي الذي قام ابوه وغلام الرجل
وغلام ابي الرجل اي الغلام المعلوم المعين فالمضاف بحسب
اصل الوضع قال استاذ شيخنا واقول ولا يضير بذلك نكرة
فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد المعاني
الحاصلة

المعلوم منه المعرف باللام على ما تقدم فاحفظه والمضاف في رتبة
العلم وذلك لئلا ينقض القول بان الضمير اعرف المعارف
ويكون اعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه وهذا مذهب
سيبويه والاندلسيين قال ابن هشام في شرح القطر والدليل
على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم
بالاسم المضاف الى الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة
اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح انتهى ولك نقض
هذا الدليل بجواز كون هذا التابع بدلا وقيل ان المضاف في رتبة المضاف
اليه مطلقا لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وخروف
وجزم به في التسهيل وقيل انه دون ما اضيف اليه مطلقا وعليه
المبرد وقيل انه دون الا المضاف للمعرف باللام حكاه في الايضاح واعلم
ان الاسماء معارف كانت او غيرها في نعتها والنعت بها اربعة اقسام
قسم لا ينعت ولا ينعت به منه الضمير لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا
اما انه لا ينعت فلانه ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب واما انه لا ينعت به فلانه
ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى معنى بها واما احسن ما قيل

اضمرته في القلب هو شادن ... مشتغل بالنحو لا بالوصف
وصفت ما اضمرته يوما له ... فقال لي المضمر لا يوصف

وجوز الكسائي نعت الضمير ان كان لغائب والنعت لمدح او ذم
او ترحم كذا نقل عنه الناس كما قاله ابو حيان واحتج بقوله تعالى
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم مررت به المسكين
وقولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
فقد جعلنا نعتا للضمير المستتر في يقذف والمسكين نعتا للضمير المجرور وبالبا

غيره
ذ الرؤف الرحيم نعتا للضمير المجرور وبعلي والرحمن والرحيم نعتا لهو او
خرج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف ومنه كل متوغل في البنا
لا يجوز جعله نعتا ولا منعوتا كاسما الشرط والاستفهام وكم الخبرية
وما التعجبية والآن وقبل وبعد واسم الفعل واستثنى منه من وما النكرتان
نحو مررت بمن معجب لك والمحكي عن الاخفش نحو مررت بما معجب لك
وهو في القياس لانهما معربة وذو الطائية والموصول المقرون بال ومنه
المصدر الذي للطلب نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل
من الفعل ولا ينعت به لانه طلب ومنه عنه عن الكوفيين
والزجاج والسهيلي اسم الاشارة اما انه لا ينعت به فلانه جامد
ولا يتصور فيه الاضمار واما انه لا ينعت فلانه غالب ما يقع
بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة
فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك
واكثر البصريين على انه ينعت وينعت به نحو بل فعله كبيرهم هذا ارايتك
هذا الذي كرمت علي ولكن لا ينعت عند المجوز له الا بما غير
المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به واما المضاف فلان النعت
مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ
في ذي ال معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار
اليه وقسم ينعت ولا ينعت به ومنه العلم اما انه ينعت فلازالة الاشتراك
واما انه لا ينعت به فلانه ليس بمشتق ولا في حكمه ومنه اسما الاجناس
ما دامت على موضوعها كرجل واسد وقسم ينعت ولا ينعت ومنه
اي وكل وجد وحق وتقدم ان الاخفش اجاز نعت اي ومنه ما لا يقع
الا تابعا كتابع المذكورات من نحو خالد تالد وحسن بسن وشيطان
ليطان قال ابو حيان فهي محفوظة لا يقال عليها انتهى وهو لا الف
فيها ابن فارس كتابا قيل ومن الموصول لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بصلة
وجزء الكلمة لا ينعت والاصح ان المقرون منه بال يوصف ويصغر ويثنى

ويجمع

ويجمع وكذا من وما نحو جاني من في الدار العاقل ونظرت الى ما اشتريت
الحسن قيل ومنه الموصوف قال ابن جني من خواص الموصوف ان لا يقبل
الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات فهي للاول
وقال غيره لانه من تمام الاول فكانه بعضه والاصح انه يوصف
مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد انه
ضعيف وقد اجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو الجمة على جعل
ذي الجمة نعتا للطويل وجعل ضابطا من قوله لذي فرس مستقبل
الريح صائم صفة مستقبل وهو عامل ورد باب المضاف والمضاف اليه
كذلك والاختلاف في وصفهما وقيل يوصف ان دل على جموده دليل
قال السهيلي كان يكون خبر المبتدا او بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان
نعتا يعود فيه معنى الفعل فلا ينعت وقيل يوصف
ان لم يعمل عمل الفعل لبعده عن الفعل بخلاف ما اذا عمل واسم ينعت
وينعت به ومنه اسم الاشارة عند اكثر البصريين كما مر

المعرفة والنكرة

لا تنحصر الا بالتعديل بالحد وقد اكثر الناس من حدود المعرفة
والنكرة وليس فيها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاشارة
ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان
ذلك عاما اول واول من امس فمدلولهما معين
لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين وما هو نكرة معنى
معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة
ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومجيئه مبتدا وصاحب
حال وهو في الشياع كاسد وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد
امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلهما معرفة بالاضافة وبعضهم
يجعلها نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل
المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه

بالنكرة اعتبار المعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما تبين
به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة
قال وذلك اجود من تمييزها بدخول رب او اللام لان من المعارف
ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن المنكرات ما تدخل عليه
رب ولا اللام كاين ومتى وكيف وعريب وديار والمصرح فيها لقوله
كل اسم شائع في جنسه اي كل اسم شايع في افراد مفهوم كلي موجودة
اي حاصلة في الخارج لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل
منها استعمالا حقيقيا كرجل فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها
من الافراد الموجودة لمفهوم الادمي المذكر الموضوع له لفظ رجل
فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم
لا من حيث خصوصه او غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج
لكنها بحيث كلما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له
ذلك الاسم بان لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل
استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فانه شايع في افراد مفهوم
الكوكب النهاري يختص به واحد منها دون غيره وهي غير حاصلة
في نفس الامر لكنها بحيث كلما فرض منها اطلق عليه هذا الاسم
اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث
خصوصه فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح اهل الميزان
بل ما يعم النوع والوصف وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي واما
الجنس فلا يتصور فيه شياع لانه شي واحد ولا حصول له في الخارج
الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني
فهو ثابت لساير الاجناس وقوله لا يختص به واحد من
الافراد دون اخر منها تفسير لقوله شايع في جنسه ويحتمل
انه اراد بالجنس حقيقته لكن على تقدير مضاف اي شايع
في افراد جنسه فان قلت تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه

على غيرها

غيرها من المعارف كالضماير مثلا لفظ هو شايع في افراد مفهوم المذكر
الغايب فانه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ انت شايع في افراد
مفهوم المذكر المخاطب فانه يستعمل في كل منها كذلك وكاسماء الاشارة
كلفظ ذا فانه شايع في افراد المشار اليه الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك وكالموصولات كلفظ الذي شايع في افراد
مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك فالجواب ان المراد
بالشايع فيما ذكر كما تقدمت الاشارة اليه هو الشايع في افراد المفهوم
الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع له واما الشايع
فيها لان كل واحد منها موضوع له بعينه نعم على ما ذهب اليه
جمع اخرون منهم العلامة التفتازاني من ان المذكورات
موضوعة لمفهوم الكلي يستعمل في جزئيات يكون الاشكال
بحاله فليتامل فان قلت يرد عليه ان التعريف للماهية
وكل للافراد قلت المراد انها المفهوم الكلي الصادق على اسم
على الاسم شايع في جنسه لا يختص به واحد دون اخر لظهور ان
الموضوع له الماهية لها لا الافراد فلو اسقط لفظ كل المشعر
بالافراد كان اوضح لكنه اتى بها لبيان الاطراد ولما كان في
هذا التعريف غموض لما فيه من الاشكال الذي سبق والخفاء اردفه
بقوله اي مقربة الى فهم المبتدي ان يقال النكرة
اي كل اسم بفتح اللام وضمها
للتعريف كما اشار الى ذلك بقوله
اي نحو الالف واللام من الرجل والفرس فيها للتعريف فاذا امكن
في التمثيل غاية الامر انه تسامح على عادة المصنفين فان
قلت يرد على هذا التعريف النكرات اللازمة للتنكير كاحد
وعريب وديار قلت يجاب بالنكرات المذكورة تصلح دخول
الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعدم صلوح دخول

الالف واللام عليه اما بنفسه او بما هو بمعناه فلا يرد ايضا امرؤ وامراة
لان ما هو بمعناهما وهو مرء ومرة يصلح لذلك ولا يرد ايضا
اسما الفاعلين والمفعولين مجردة او مقرونة بال الموصولة لانهما
بمعنى شيء ثبت له الفعل او وقع عليه وهو يصلح لذلك فيقال
الشخص الذي صدر منه الفعل او وقع عليه الفعل فان قلت
فينتقض التعريف على علم الجنس كاسامة في قولك ان رايت
اسامة اي فردا منه ففر منه فان ما هو بمعناه يصلح لذلك
وعلى ضمير الغايب الراجع الى نكرة مع انه معرفة على الصحيح كقولك
جاءني رجل فاكرمته قال الرضي لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي
دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت
الرجل انتهى قلت ان نقول اسامة لا يطلق حقيقة الا اذا اريد
به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا
ان رايت اسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن
هذا الفرد وذلك لا يقبل ال فتامل واما ضمير الغايب الراجع
الى نكرة فليس بمعنى رجل المتقدم بمجرده ولا واقعا بل باعتبار كونه
صار معهودا بمعناه الرجل المعهود وذلك لا يصلح لدخول
ال وقد يجاب عن ذلك بان هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط
فيه الانعكاس واندفع بذلك ايراد الاسماء المتوغلة في الابهام
فان قلت الاسماء المتوغلة في الابهام في قوة ما يصلح لدخول
الالف واللام عليه فان غيرا مثلا بمعنى شيء مغاير قلت قد
يقال ثانيا في ذلك لزوم غير للتنكير فلا يصح ان تكون بمعنى
ما لا يصلح لذلك ولا يكون معنى شيء مغاير معنى غير اذ لو كان
معنى غير لزم التنكير لزوم غير للتنكير وقد يجاب بانه يصلح
لذلك في الجملة اي لا بشرط كونه معنى غير فتامل وظاهر كلام المص
انه لا واسطة بين المعرفة والنكرة وهو مذهب الجمهور واثبتها

بعضهم

بعضهم في الخالي من التنوين واللام كمن واين ومتى وكيف هذا

وهو قسمان عطف بيان وهو تابع جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة
طعام مساكين وقد يجيء للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام فان الزمخشري ذكر ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك ويوافق متبوعه
في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير وفروعهما
وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات مخالف لاجماعهم
وقول الجرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف لقول
سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة
اوضح من المضاف الى ذي الاداة وعطف نسق وهو مراد المص بقرينة
قوله وحروف العطف عشرة وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف الاتية
اي مجموعها عشرة وعدها ابن مالك في التسهيل تسعة ثم قال
وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا له ولابن كيسان
ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله عنهما
عن البغداديين ولا اي خلافا لصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة
تسعة وابن الحاجب عشرة كالمص قال ابو حيان ولكونها ادوات
محصورة لا يحتاج الى حد ومن حده كابن مالك بكونه تابعا باحد
حروف العطف لم يصب مع ما فيه الدور لتوقف معرفة
المعطوف على حروفه ومعرفتها على العطف حروف
العطف ومعناهما مطلق الجمع اي الاجتماع في شيء من غير
تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع واحدا بل اعم
من ان يكون بينهما مهلة وترتيب او لا فتعطف الشيء على مصاحبه

نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك فعلى هذا
إذا قيل قام وعمرو زيد احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز أن يكون
بين متعاطفيها تفاوت أو تراخ نحو إنا رادوه إليك وجاعلوه
من المرسلين فإن الرد بعيد إلقائه في اليم والإرسال بعد على
رأس أربعين سنة قيل وقول بعضهم إن معناها الجمع المطلق غير سديد
لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد انتهى والحق
أن مؤدى العبارتين واحد لأن المطلق هنا ليس للتقييد بعدم
القيد بل لبيان الإطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية
لا بشرط وإلا لم يصدق في ترتيب ولا معية وسبب توهم
الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة
مع أن ذلك اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه وما فيه اصطلاح
لغوي وتنفرد عن سائر حروف العطف بخمسة عشر حكما أحدها
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها
بإما نحو إما شاكرا وإما كفورا والثالث اقترانها بلا إن سبقت
بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد أن
الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه قوله تعالى
وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى والعطف
ح من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل والمشهور أنه من عطف المفردات
وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا
عمرو وإنما جاز ولا الضالين لأن في غير معنى النفي ولا يجوز ما
اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير الخامس عطف المفرد السببي
على الأجنبي عند الاحتياج نحو مررت برجل قائم زيد وأخوه ويجوز
قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت

عمرا

عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو واحد وعشرون
والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف
والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو بتشديد الياء وتخفف
وهو واوي العين من ناف ينوف إذا زاد وفي الصحاح والقاموس
وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وهذا الحكم إنما يكون
عند إرادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو غير
دفعة مع انتفاء قصد الترتيب وإلا فلا مانع من أن يقال قبضت
منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصدت الترتيب بلا مهلة
أو بمهلة قالوا ولا ينفرد بعطف العقد على النيف مطلقا وإن أوهمه
كلام بعضهم السابع عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها
كقوله   بكيت وما بكا رجل حزين   على ربعين مسلوب وبالي
الثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق
إن الرزية لا رزية مثلها   فقدان مثل محمد ومحمد
والمراد بالمحمدين المذكورين محمد ولد الحجاج بن يوسف الثقفي ومحمد
أخوه ويروى أن الحجاج لما بلغه النعي قال سبحان الله محمد ومحمد
في يوم أي محمد ابني ومحمد أخي ومثل هذا الواقع في البيت
خرج على حقه وأتى على غير ما ينبغي ننظر في التسهيل أن العطف شائع
دون شذوذ مع قصد التكثير أو فصل ظاهر أو مقدر فمثال
التكثير قول الحريري نخدي بنا نجب أفنى عرائكها خمس وخمس وتأويب
وتأويب فليس المراد أنه أفنى وأذهب طبايعها خمسان وتأويبان بل
المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أذن
لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف ومثال الفصل المقدر
بيت الفرزدق وقول الحجاج ومن عطف ما حقه الجمع قول أبي نواس
أقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس

وهذا البيت يسأل اهل الادب عنه فيقولون اقاموا والجواب ثمانية
لان يوما الاخر رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس وحينئذ
فيكون يوم الترحل ثامنا بالنسبة الى اول يوم كذا قيل والصواب
ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل
لا يوم اقامة وقد يجنّد رعا قيل بان الضمير من قوله له يوم
الترحل خامس ليس عائدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع الاربعة
المتقدمة باعتبار المذكور يعني ان يوم الترحل خامس لما ذكر من
الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة في معظمه
والله تعالى اعلم التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد
وعمرو واشترك زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وتبارك وكهما
في هذه الاحكام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها
عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس فالاول كقوله تعالى اغفر لي ولوالدي ولمن
دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الاية وتبارك كهما في هذا
الحكم الاخير حتى كان الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقدم الحجاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام والثاني
عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر يجمعهما معنى
واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلنا والجامع بينهما
التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا لان الفا في هذا المثال عطفت
عاملا حذف وهو ذهب وبقي معموله وهو صاعدا على العامل
الاخر وهو اشتريت لكن قيد الاول بان يجمعهما معنى واحد خرج
هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد
بخلاف التزجيج والتكحيل فانما يجمعهما امر واحد وهو التحسين

والثالث

والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله
والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام
قال الدماميني قد قيل بانها في البيت عاطفة للمقدم
على متبوعه المؤخر بل هي عاطفة لما دخلت عليه على ضمير رفع
مستكن في الجار والمجرور وهو خبر المبتدا المؤخر الذي هو السلام
وقصارى ما فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون
فصل وهو جائز في الشعر ووقع قليلا في النثر نحو مررت
برجل سواء والعدم والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله
تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين فيمن خفض الارجل
والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت وفي التوكيد
نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور   ومعناها
الترتيب والتعقيب فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف
عليه متقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما بعدها
واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قيل التعقيب مشتمل على الترتيب
ومستلزم له فلم صرح به قلت ليبان انه معتبر في الوضع لانه
لا يلزم من استلزام التعقيب له انه معتبر في المعنى الذي وضع
الفا فلو سكت عنه لم يعلم انه وضع للفا لانه لا يلزم بل ولا
يتبادر من كونه لازما لمعناها انها موضوعة له والتعقيب
في كل شيء بحسبه يقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج
والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وهي
للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهي في عطف
مفصل على مجمل نحو انا انشاناهن انشاء فجعلناهن ابكارا عربا
اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا

أدرنا الله جهرة وقد يستشكل ذلك في الذكري المفهوم من الترتيب
الذكري ان المقصود ترتيب المذكورين ان المقصود ترتيب
المذكور في الغاية بان يذكر بعضه اولا وبعضه ثانيا وهذا
القدر لازم للذكر مع اسقاط الفا اذ من لازم ذكر الشيئين
في وقت ان يتقدم احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور ذكرهما
معا وان يكون احدهما عقب الاخر فلا فائدة في ذكر الفا وقد
يجاب بان المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد الترتيب
في الذكر بل ترتيب مراتب المذكور وبيان ان المذكور اولا حقه
ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتاخر فرتبته من رتبة
المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتامل كذا افاده شيخنا رحمه
الله وكثيرا ما تقتضي ايضا التسبب ان كان المعطوف
جملة او شبهها نحو فوكزه موسى فقضى عليه وفي الرضا
الفا يفيد الترتيب سوا كانت حرف عطف او لا فان عطفت
مفردا غير صفة فمعناها ان ملابسة المعطوف عليه
بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف
واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل مصادر
تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالنائم اي الذي
ياكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق
مدلول العامل بموصوفها كما في الجوامد نحو تقدم الاقرا
فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة
افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة
التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو واعترض
على الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا لان
مجي الباس سبب للاهلاك فيتقدم عليه او يقارنه
ويكون نوضا فصل وجهه وبدية الحديث فاجيب

بان

بان المعنى اردنا اهلاكها فجاءها باسنا واراد الوقوع وبعضهم
حمل الاية من باب القلب مبالغة في تعلق الاهلاك بهم
حتى كانهم اهلكوا قبل مجي الباس اي العذاب والبدر ابن مالك
جعل ذلك من الترتيب الذكري في عطف المفصل على المجمل
واعترض على الترتيب بقوله تعالى فجعله غثاء احوى واجيب بان
التقدير فمضت مدة فجعله غثاء اي جافا هشيما احوى
اي اسود واعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان
مضي المدة لا يعقب ما قبله وبعضهم اجاب عن الاية
بان الفا نابت عن ثم كالجا عكسه وفي الرضي واعلم
ان افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني
المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول
اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما
ما فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي
نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفا ولو قيل
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله ولكن قوله
فجعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة
نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور
الاخير او استبعادا لهذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة وتختص الفا بانها تعطف على الصلة
ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد نحو اللذان يقومان
فيغضب هو زيد ومثل ذلك في الخبر والصفة والحال
مثال الخبر نحو الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض
مخضرة وقول الشاعر

مطلب غثاء احوى

وانسان عيني يحسر الما تارة   فيبدو وتارات يجم فيغرق

فعطفت الفا في الابيات جملة تصلح لان تخبر بها وهي لا تصلح
ان تكون خبرا لخلوها من الرابط على قوله انزل من السما ما وهي
خبر وفي البيت عكس ذلك عطفت ما يصح ان يكون خبرا وهو قوله
يبدو على ما لا يصح ان يكون خبرا وهو يحسر الما تارة ويحسر
بضم السين وكسرها نص عليه في الصحاح ومثال الصفة مررت
برجل يضحك فيبكي عمرو ومررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ومثال
الحال مررت بزيد يضحك فيبكي عمرو ومررت بزيد يبكي عمرو
فيضحك هو فان قلت الفا ممدود او مقصور قلت
قال الرضي اذا اردت اعراب اسما حروف الكتابة على حرفين
نحو با وتا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف
وقلبتها همزة للساكنين فيقال هذه باء وتاء ولا يجوز
في اسما الحروف حروف المعجم مع التركيب فلا يقول كتبت
با حسنة كما جاز في نحو من وليت اذا جعلت اعلاما للفظ
فانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البنا فجاز لك
حكايتها تلك الحالة في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها
فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ولم
تجري مجراهم من فواعلها فاذا استعملت مركبة
مع عامل فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها والدليل
على ان في المد في نحو قولك با مزيد ولم يكن في اصل الوضع
قولك في الافراد با تا ثا بلا مد انتهى ما اردناه منه وقال
بعضهم الاجود فيها مع العامل الاعراب ومد المقصور
منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الحكاية كما بيناها
نحو كتبت با وتا وثا وجيم وحا ويجوز ترك المد بان
يعرب مقصورا منونا نحو كتبت تا كما اذا عطفت

فان

فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل يقول جيم
وكاف وبا كما تقول في اثنان وثلاثة واربعة انتهى وليتامل
قوله وان لم يكن عامل بعد قوله الاعراب والمد لان الاعراب
لا يكون بدون عامل ملفوظ به او مقدر وثم بضم المثلثة
وفتح الميم المشددة ويقال فم بالفا بدلا من الثا كما قالوا
في حدث حدف ويقال ثمت بتا ساكنة ومفتوحة ومعناها
الترتيب والتراخي والترتيب تقدم معناه واما التراخي فمعناه
كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ فلهذا
قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران
لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر انتهى وايضا لا يكون
ثم السببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام وقد
يجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج نما سوا
كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان الثاني هذا الاول
في الزمان او لا كقوله   ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد بعد ذلك جده
تقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة على سيادة ابيه
لان سيادته لنفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة
الى سيادة الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها
والبيت من قبيل ادعا الترتيب في السببية بان يدعي
ان الجد اتاه السودد من قبيل الاب والاب اتاه ذلك
من قبيل الابن كما قال ابن الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذوي حسب
كما علا برسول الله عدنان

وقد رد واعلته بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما نافي هذا
المعنى وذلك لان محصول الكلام على ما اجاب ان سودد الاب
سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب
وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب
وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا لسادا وحالا من جده
فذمته علته اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا
جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية
وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل
حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه
الاب في الوجود اذ لو جاء لزال القبلية الى المعية فتامل
وقد تقع موقع الفا في افادة الترتيب والتعقيب وتقع الفا
موقع ثم في افادة المهلة فالاول كقوله

كهز الرديني تحت العجاج   جرى في الانابيب ثم اضطرب

اي فاضطرب فان المراد اذا جرى في انابيبه اضطرب الرمح من غير
تراخ مع ان ثم في الاصل للتراخي وما ذكر من ان الاضطراب تعقب
بعقب الجري بلا تراخ اعترض بان الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد وعلى هذا فينبغي ان يعترض به على ما قيل
من افادة ثم الترتيب فان قيل ان الاول علة للاضطراب
فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متاخر عنه فيجعل
به الترتيب قيل هذا يتوقف على انهم يكتفون بمثل هذا الترتيب
المستفاد منهما والثاني كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فالفا في الثلاثة بمعنى ثم قال الكوفيون
وتقع ثم زائدة كقوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض
الى قوله ثم تاب عليهم واجيب بالجواب فيها مقدر اي

لجا

لجا والى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وقال الفرا وتقع للاستئناف
نحو اعطيتك الفا ثم اعطيتك قبل ذلك مالا ذكر له
المتاخرون معاني انتهت الى اثني عشر احدها الشك هنا المعنى الاصولي
او مطلق التردد الثاني الابهام بالباء الموحدة ويعبر عنه بالتشكيك
والمراد التعمية على المخاطب مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة
المتكلم والابهام من جهة السامع ومثل في المعنى للابهام بقوله
تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وقال
الشاهد في الاولى انتهى قال الدماميني لم امتنع لم امتنع
كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين
منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال
مبين فالمعنى واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة
على احد الشيئين او الاشيا وان معنى احد الشيئين او الاشيا
في جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما يقول الخصم
يعني ابن هشام في التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية
ان احد الامرين ثابت لواحد الفريقين ان يكون فيها الابهام
بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد
اعتبر ذلك في او الاولى فلا حاجة الى اعتباره في او
الثانية لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى
فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى
قلت اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل
الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما الاهو
انه لو لم يقل او في ضلال لكان الابهام وفي الكشاف
والمعنى وان احد الفريقين من الذين يوحدون الرازق
من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون
به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى احد الامرين

من الهدى والضلال وهذا من كلام المنصف الذي كل من سمعه
قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وفي درجة بعد
تقدمه ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية على من هو من الفريقين
على الهدى او من في الضلال المبين ولكن التعريض اوصل بالمجادل
الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر
الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل
على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام
مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى لهذا وفرق بعضهم بين
الابهام والتشكيك بان المراد من الابهام الاخفاء بحسب
بادي الراي وترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الاية
ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غيظهم
وليس المراد منه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو
ظاهر وفرق بينهما بعبارة اخرى وهو ان المقصود من
التشكيك ايقاع المخاطب في الشك والمقصود في الابهام
عدم مواجهة المخاطب بالتصريح والتعيين لمصلحة
اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق
بين المقصود والحاصل تبعا بلا قصد وعبارة اخرى الفرق
بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع
الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عنه وان لزم
احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون
قصد والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل
ما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي
درهما او دينارا فان قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة
والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين
الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة وبين

الصيام

الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بانه يقع واحدة
منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك قال
الاسنوي في التمهيد لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على كل واحد
منها لكن ثواب الواجب اكثر من ثواب التطوع ولا يحصل الا على واحد
فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك
فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى احدها وان ترك
الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
في شرح المعالم وهو حسن والرابعة الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب
وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو واذا
دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا
اي لا تفعل احدهما فاتيان فعله فهو لاحدهما وتخصيصه انها تدخل
للنهي عما كان مباحا وكذلك النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي
وذكر ابن مالك ان اكثر ورودها للاباحة في التشبيه نحو فهي
كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم
يخصهما بالمسبوقة بالطلب والظاهر ان المراد بالطلب صيغته
لانه طلب في الاباحة وان المراد بعض صيغ الطلب وليس المراد
الاباحة الشرعية العقلية او العرفية لان الكلام في الكلام
في معنى او وقيل ظهور الشرع في اي وقت كان وعلى اي قوم كانوا
الخامس الجمع المطلق كالواو قاله الكوفية والاخفش
والجرمي واحتجوا بقول توبة

وقد زعمت ليلى باني فاجر ... لنفسي تقاها او عليها فجورها

وقيل وفيه للابهام وقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ... ما بين ملجم مهره او سافع

الاضراب كبل وعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي
او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم

عم نقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم اثما او كفورا
ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن
النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو
الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا واختلف في وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جا في التفسير
مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين
فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم الرائي يخير بين ان يقول
هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه
وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما
وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال
غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا كلمح البصر
وهو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة والسابع التقسيم نحو
الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسمة الى الثلاثة تقسيم الكلي الى جزئياته
فتصدق على كل منها ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى
ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد
عن الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان كل منها
افريقا مصحوبا لغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا
وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير
بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل
وحرف وقوله ... كما الناس مجروم عليه وجارم
ومن مجيئها باو قوله
فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما ... صدور رماح اشرعت او سلاسل
انتهى ومجي الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له
بل اثبات الاكثرية للواو يقتضي ثبوته في او بقلة وقدح
ثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون لا بد من احدهما

فحذف

فحذف لابد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله
تعالى وقالت اليهود وقالوا كونوا هودا او نصارى كونوا نصارى
وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمالي ثم قالوا الثامن ان
تكون بمعنى الا في الاستثنا وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار
ان كقوله لاقتلنه او يسلم التاسع ان تكون بمعنى الى وهذه
كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اي الى ان تقضيه العاشر التقريب قاله الحريري
وغيره نحو ما ادري اسلم او ودع هذا بقا للظن فصرح سلامه
بالوداع ونحوهما ما ادري اذن او اقام بقا لانه اسرع في الاذان
كالاقامة الحادي عشر الشرطية نحو لاضربنك عشت او مت اي
ان عشت بعد الضرب وان مت ومثله لاتينك اعطيتني او حرمتني
قاله ابن الشجري الثاني عشر التبعيض نحو كونوا هودا او نصارى
لهذا وانقله ابن الشجري عن الكوفيين قال في المغني والذي يظهر
لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل او التفصيلية
وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد انها ذكرت
لتفيد مجرد معنى التبعيض وفيه ايضا التحقيق ان او موضوعه
لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون وقد يخرج
الى معنى الواو واما معنى بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن
العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه
بنحو خذ من مالي دينارا او درهما وجالس الحسن او ابن سيرين
ثم ذكروا ان او لتفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك
ومن البين الفساد المعنى العاشر قال وفيه انما هي للشك على زعمهم
وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع
اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد

وينبغي لمن قال انها في الشرطية ان يقول وللعطف لانه قدرت كانها
وان والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى الذي قبلهما على معنى
حرف الشرط كما قدره هنا القايل وان او على بابها ولكنهما على ما فيه
معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط انتهى وقال السفاقسي
قال السهيلي وابن الصايغ او لاحد الشيين او الاشيا وانما وقعت
والخبر المشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح
لا انها موضوعة للشك ولهذا يكون في الخبر من غير شك اذا اريد
الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى اصلها لان المخبر انما يريد
احد الشيين واما التي زعموا انها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة
من لفظ او ولا معناها وانما اخذت من صيغة الامر مع قراين
الاحوال انتهى وقوله ومن العجب الى اخره رد بانه لا عجب لان
كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف
الى او ولا يكون او للتخيير ثم بين الشيين او اكثر ولا اباحة
لامتناع او عمها او معناها فلزم اتحادهما لهما فحيث مثل هذا الى
للصيغة قطع النظر فيهما عن او وحيث نسبتهما لاو قطع النظر
فيهما عن الصيغة قال التفتازاني في التلويح ان التخيير
والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان
الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان
جواز الجمع وامتناعه فانما هو بحسب محل الكلام ودلالة القراين
انتهى وقوله والحق ان الفعل الى اخره يحتمل ان يكون هذا من الحال
المقدرة اي لاضربنه مقدار حياته او مقدار موته والمعنى
لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير
قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة وهي ضربان
منقطعة وستاتي ومتصلة وتنحصر في نوعين وذلك لانها
اما ان تتقدم عليها همزة التسوية واما ان تتقدم عليها

همزة

همزة يطلب بها وبام التعيين اي ايهما في الدار وام هذه في النوعين
عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب
ابن كيسان الى ان اصلها او والميم بدل من الواو ولا دليل يدل
له على ذلك وذكر ابو جعفر النحاس في ام هذه خلافا وان ابا
عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قلت اقام زيد ام
عمرو فالمعنى اقام عمرو فيصير على مذهبه استفهامين وربما توهم
ان المراد بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سوا بخصوصها
وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت
شعري ولبت شعري ونحوهن والضابط انها الهمزة الداخلة
على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى
انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك
والحامل على التوهم المذكور ان التسوية ماخوذة من كلمة سوا
والمسبوقة بهمزة التسوية تقع بين جملتين فعليتين
نحو ما تقدم واسميتين كقوله

ولست ابالي بعد فقدي مالكا   اموتي ناء ام هو الان واقع

ومختلفتين نحو قوله سوا عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين فتقع بين مفردين
غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السما
بناها ووجه كونها هنا وقعت بين مفردين مع ان المتقدم
عليها في الصورة جملة ان السما معطوف على انتم واشد خلقا خبر
متقدم ان المتعاطفين تقديرا فهو في التقدير كقولك ازيد
ام عمرو قام او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد
ما توعدون وبين فعلين كقولها في ازنت ام عاد في حكم لان الارجح
كون فاعلا لفعل محذوف اي هذين هي وبين اسميتين

كقوله

لعمري ما ادري وان كنت داريا
شعيب ابن سهم ام شعيب بن منقر

فابن سهم وابن منقر خبران لاصفتان والاصل ما ادري اشعيب ابن سهم ام هو ابن منقر بحذف الهمزة والتنوين منهما كما حذف التنوين من عمرو الذي هشم في قوله

عمرو الذي هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مسنتون عجاف

وبين فعلية واسمية كقوله تعالى انتم تخلقونه ام نحن الخالقون اي ابا خلقتم. وبين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون ام يجعل له وقد يستغنى بالاخر عن المعادل نحو اتفعل ام لا وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلاق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارت في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا المعادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه احدها ان الواقعة بعد همزة التسوية

لا

لا يستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض ثانيها ان الكلام معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض ثالثها ان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست ام المعادلة لهمزة الاستفهام كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده والمسبوقة بهمزة الاستفهام انما تجاب بالتعيين لما يسال عنه مسندا اليه او مسندا او غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال لانها سوال عنه فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيدا وقيل عمرو لانه هو الظاهر ولا يقال في جواب ذلك لا ولا نعم لان الغرض تعيين احدهما قال الحريري في درة الغواص والعامة لا يفرقون بين ام واو فاذا قال في الدار زيد او عمرو يحسن الجواب بما في الدار او احدهما وان لم يعينه بخلاف اذا سال بها فانه يجب التفصيل فيقول زيدا او عمرو فلا يجوز الابهام فلو اجيب لهذا الجواب في الاولى كنت اجبت السوال وزيادة وثالثها ورابعها ان ام بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل المفردين وقد تسقط همزة والهمزة لها وبام التعيين عند امن اللبس وفهم المراد وتكون ام متصلة على حالها قرا ابن محيصن سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم باسقاط الهمزة ومثله ما تقدم من قوله شعيب البيت وقوله

بدا لي منها معصما حين جمرت * وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما ادري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر ام بثمان

اي السبع وحذفها مطرد واجاز الاخفش حذفها في الاختيار وان لم يكن بعدها ام وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي فان لم تسبق باحدي الهمزتين لفظا او تقديرا وعطفت المفرد فقليل بل قال المغاربة انها لا تكون عاطفة

لا في مفرد ولا جملة ولا يفارقها جملة ومعنى الاضطراب عن الكلام
السابق والاعراض عنه وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا
كما يذكر بعد نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء اعرض عن الكلام الاول
واستفهم انها اهي شاء فكانه قد راى سوادا فقال هي ابل ثم لما قرب
وعلم انها ليست بل اعرض عن كلامه واستانف السؤال قائلا اهي شاء
وكقوله ازيد عندك ام عمرو فلما سال اولا ثم سكت عن السؤال
الاول فتركه واعرض عنه واستانف سؤالا فقال اعندك
عمرو وانما قدرنا بعدها في الاول مبتدا محذوفا لكونها لا تدخل
على المفرد او انكارا نحو ام له البنات تقديره بل اله البنات وقد لا تقتضيه
البتة نحو ام هل تستوي اذ لا يدخل استفهام على استفهام ولا يجوز
لا ريب فيه ام يقولون افتراه واعلم ان حصر ام في المتصلة
والمنقطعة مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة
قال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون
انا خير والزيادة ظاهرة في قوله

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ... ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

وقد تحذف ام والمعطوف بها كقوله

دعاني اليها القلب اني لامره ... سميع فما ادري ارشد طلابها

اي ام غي وقد يحذف المعطوف بعد ام وحدها بتعويض لا نحو ازيد
عندك ام لا ازيد يقوم ام لا قيل ويحذف دون تعويض
وجعل منه قوله تعالى افلا تبصرون ثم ابتدا انا خير ووجه
المعادلة ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده
بصراء قال الزمخشري ويحذف المعطوف عليه وجعل منه ام
كنتم شهداء اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء
ووافقه الواحدي وقدره ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب

ام انا لم تبصرون صح

من

من ابنائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء قال ابن هشام
اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم تجز
قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا
او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا
والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي
الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك
وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني
او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى قال الدماميني واقول
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب اذا دخلت بعدها
الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت
ام قعدت واذا كانت بعد سواء فعلان بغير استفهام كان
عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت
انتهى كلامه وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم
سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة
ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء تخرج ذلك موجه لا خطا
فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فما وجه العطف
باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد
الشيئين او الاشياء قلت وجه السيرافي بان الكلام محمول
على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت
فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون
سواء خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك
بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء والجملة
دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي
ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت

ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط وانشد
قول الشاعر

ولست ابالي بعد ادراكي العلى … حتوف المنايا اكثرت او اقلت

وحكى الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد
سوا فلا يقال سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون
المعنى سوا علي احدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضي شيئين
فصاعدا انتهى ولعل هذا كذا في الاصل لكن قال الرضي ويرد
عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشيا فيكون معنى سوا علي
اقمت ام قعدت سوا علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وام لانه
جعل سوا خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه ان سوا خبر مبتدا
محذوف اي الامران سوا ثم بين الامرين بقوله اقمت
ام قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذي لا شك
في تضمين الفعل بعد سوا وما ابالي معناه الا ترى الى افادة
الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمين معنى الشرط
انتهى وقد اجيب عن جزم ابن هشام بعدم صواب قول الفقها
يجب اقل الامرين من كذا او كذا بان المبين ليس الامرين
حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو احدهما
فجاز العطف **اما** وفيها اربع لغات كسر الهمزة
وهي لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهو الافصح وفتحها
وهي لغة قيس واسد وتميم وابدال ميمها الاولى يا مع كسر الهمزة
وفتحها واصل اما ان فضمت الميم ما وقد جات على
الاصل في قوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها … فان جزعا وان اجمال صبر

واختلف

واختلف فيها هل هي بسيطة ام مركبة من ان وما كما تقدم
وهو مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على ان في
الضرورة نحو ما تقدم من قوله فان جزعا وان اجمال صبر ومن
قوله وان من خريف واجيب بانه يحتمل ان يكون ان في البيتين
شرطية حذف جوابها والتقدير ان كنت ذا جزع فلا جزع
وان كنت تجمل صبرا فاجمل وان سقته من خريف فلم يعدم الري
فلو سميت بها على القول بالتركيب حكيت وتشتبه اما هذه
باما الشرطية وهي مركبة من ان وما بلا نزاع قال الله تعالى واما
تخافن من قوم خيانة وشرط العطف بها ان تسبق بمثلها فانه
لابد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عنها بان
الشرطية ولا النافية كقوله

فاما ان تكون اخي بصدق … فاعرف منك غثي من سميني
والا فاطرحني واتخذني … عدوا اتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تلم بدار قد تقادم عهدها … واما باموات الم خيالها

اي اما بدار والفرا يعتبر بهذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد
كما يجوز او يقعد وتحذف الاولى وترجع بالثانية الى الاصل
كقوله

سقته الرواعد من صيف … وان من خريف فلن يعدما

اي اما من صيف واما من خريف كذا قدره سيبويه وترد لما
ترد له او من المعاني من التخيير نحو تزوج اما هندا واما
اختها والاباحة نحو جالس اما العباد واما الزهاد والشك
والابهام والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف
ولا ترد للاضراب ولا بمعنى بل ولا بمعنى الى ولا الا ولا كي
التعليلية والفرق بين او واما من وجهين احدهما

ان اما لابد من تكرارها كما تقدم والثاني ان الكلام مع اما مبني
من اول الامر على ما جيء بها لاجله بخلاف او وما ذكره المصنف
من ان اما عاطفة قال به اكثر النحويين ويعني القائل
بذلك اما الثانية في قولك جاني اما زيد واما عمرو قال
الرضي وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او ولا يلزم
ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية ولا في
ناصبة للمضارع دون الثانية والتحقيق غير عاطفة واليه
ذهب يونس والفارسي وابن كيسان ووافقهم ابن مالك
على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف
على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة
بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة
باجماع فلتكن اما كذلك وقد صرح ابن الحاجب في شرح المفصل
بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو
قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا
في موضع وبعض حرف في موضع اخر كيا بيع ايا وعلى هذا
فلا يرد شيء مما احتجوا به ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما
الثانية غير عاطفة كالاولى وليس بسديد لان الكتب
طافحة بنقل الخلاف في ذلك قال وانما ذكروها في باب
العطف لمصاحبتها لحرفه وهو الواو وفي كل لكن لما كان
المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد احد الشيئين
او الاشياء جيء بها قرينة على ذلك وزعم بعضهم ان اما
عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب وهذا المعقول حكاه ابن الحاجب
وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان
اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف فقدمت بينهما

على

على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة لا اما الثانية على الاولى
حتى يصير الحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى قال الرضي وهذا غير بارد لان فيه تقدم
بعض المعطوف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض
وعطف الحرف على الحرف غير موجود قال الدماميني قلت
الاول لا لازم وما الثاني ففيه نظر لان صاحب هذا
الراي لم يدعِ عطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما
الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد
واما اما الاولى فالخلاف في انها غير عاطفة لاعتراضها
بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو واذ زيد
فاعل وقد اعترض بينهما اما فكيف يتصور ان يكون عاطفة
والحالة هذه وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر
وبل ومعناها الاضراب وللعطف بها عند
الجمهور شرطان احدهما افراد معطوفها الثاني ان تسبق
بايجاب او امر او نفي او نهي وهي بعد الاولين تجعل ما قبلها
كالمسكوت عنه من قبل انه لا يحكم عليه بشيء وتثبت الحكم
لما بعدها فنحو جاء زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما
اذا انضم اليه لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهي تفيد عدم
مجيء زيد قطعا وبعد الاخيرين تقرر حكم ما قبلها
وتجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك فهي تقرر حكم ما قبلها
على حالته وتجعل ضده لما بعدها واجاز المبرد ان تكون
ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قوله
فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وذلك لان ما انما عملت
للنفي وما بعد بل على قوله يصح كونه منفيا بعد

التي فيصح عمل ما قبله ويختلف المعنى بالنفي والاثبات لان ما بعد
بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت ومنع الكوفيون ان يعطف بها
بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى
ومنعهم ذلك مع سعته وشهرته دليل على قلته وتزاد قبلها
لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب يعني ان لا تذكر قبل بل لا
للعطف ونفي ما بعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها
الايجاب الذي قبلها وتصير بها نصا في النفي بعد صيرورته
بحرف الاضراب كالمسكوت عنه غير محتمل النفي وغيره وذلك
هو حقيقة تاكيد الاضراب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كسفة او افول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخى لا الى اجل

وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي
الا ان يشهد له سماع قيل وقد سمع ذلك من كلام العرب وان
وان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون ونحو ام يقولون
به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى اخر
وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وخالف
في ذلك البدر بن مالك وصرح بانها عاطفة في قوله وان
كان المعطوف بها جملة ومن دخولها على الجملة قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه ... اذ التقدير بل رب بلد

موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم

انها

انها تستعمل وقد تكرر بل في الجمل رجوعا عما ولي المتقدمة
نحو بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها
على رجحان ما ولي المتاخرة نحو بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم
في شك منها بل هم منها عمون لا وهي لنفي الحكم الثابت
لما قبلها وللعطف بها شروط احدها افراد معطوفها
خلافا لابن الخباز في النهاية فانه جوز ان يعطف بلا الجملة
نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ويقوم زيد لا يقعد عمرو وثانيها
ان لا يقترن بعاطف وثالثها ان تسبق بايجاب او امر
اتفاقا نحو جاء زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او نداء خلافا
لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر والدعاء
نحو غفر الله لزيد لا لبكر والتحضيض خلافا للرضي نحو هلا تضرب
زيدا لا عمرا واجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها
على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد
الاستفهام لا يقال اضربت زيدا لا عمرا ورابعها ان لا يصدق
احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي والابدي وابو
حيان وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه ويجوز
جاءني رجل لا امراة وعلله الابدي بان لا تدخل لتاكيد النفي
وليس مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني فان
اريد ذلك المعنى جيء بغير فيقال غير زيد بخلاف المثال الاخير
ونحوه فان مفهوم الخطاب يقتضي من قولك جاء رجل
وكونه نفي المراة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه
المفهوم قال الزجاجي وجمع وان لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ومع اجازتهم
ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي في نفي الماضي
لا يجوز وما جاءني زيد حفظ ولم يقس عليه وقيل لان العامل

معنًى بعد العاطف ولا يقال لا عمرو الا على الدعا قاله ابن هشام وهو مردود بانه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا ورد بقوله

"كان دينار احلفت بلبونه" "عقاب تنوفى لا عقاب القواعل"

فعطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول الفعل ماض وفي الرضي ولا تجي اي لا بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو لكن ولا بعد النهي ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لنفي المفردات وقد تعطف مضارعًا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر وان قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العاطف وتتمحض لتاكيد النفي والعاطف عليه انتهى وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس اي لتعدل لا لتظلم **ولكن** بسكون النون ومعناها الاستدراك وانما تعطف بشرط احدها افراد معطوفها فان وليها جملة فغير عاطفة وانما هي حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعده الجمل اي تستانف وتنقطع عما قبلها من جهة الاعراب سوا كانت بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين او بدونها كقوله

"ان ابن ورقا لا تخشى بوادره" "لكن وقائعه في الحرب تنتظر"

وقد يقال تصنيفه كونها حرف ابتدا استيناف للجملة التي بعدها مع انها قد تكون معطوفة بالواو ويمكن ان

يقال

يقال المراد بكونها حرف ابتدا مجرد انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي ان الجملة معطوفة بغيرها والثاني ان تسبق بنفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا قال الكوفيون او ايجاب كيل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لو سمع فيتعين كونها حرف ابتدا بعده الجملة فيقال لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافًا للكوفية ويجوز على انها حرف ابتدا وهو مبتدا حذف خبره للقرينة قال المرادي ولا يشترط فيها اذا تلتها جملة تقدم النفي والنهي فتقول فتكون بعد ايجاب او نفي او نهي او امر او استفهام فلا يجوز هل زيد قائم لكن عمرو لم يقم والثالث ان لا تقترن بالواو فان اقترنت بالواو فحرف ابتدا لان العاطف لا يدخل على العاطف نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفًا بالواو ولان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب وانما هو خبر لكان محذوفة وما ذكره المصنف ان لكن من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو كما مر وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وانت مخير في الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد **وحتى في بعض المواضع** ولغة هذيل ابدال الحا عينًا قرا ابن مسعود رضي الله عنه

نحو حين وامالة الفها لخفة بنيته ومعناها التدريج والغاية
ومعنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج ان ما قبلها ما ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف عليه
اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء
تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو
مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس
حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤوك معا وكان خالد اضعفهم واقواهم
فان قلت ما وجه تخصيص المصنف حتى بقوله في بعض المواضع
مع ان غيرها من احرف العطف كذلك قلت لان العطف
بها قليل ولهذا ذهب الكوفيون الى انها ليست من حروف العطف
وانما يعربون ما بعدها باضمار عامل وتجيء حرف جر فيدخل
على الاسم الصريح الظاهر فيكون بمعنى الى في الدلالة على انتهاء
الغاية نحو حتى مطلع الفجر حتى حين وتدخل على الاسم المؤول
من ان مضمرة ومن الفعل المضارع كما يتقدم وتكون حرف ابتداء
اي حرفا تبتدأ بعده الجمل اي تستانف نحو شربت الابل
حتى يجيء البعير يجر بطنه ونحو حتى ماء دجلة اشكل وانما
تعطف بشروط احدها ان يكون المعطوف بعضا من
المعطوف عليه او كبعضه كما في التمثيل نحو اكلت السمكة

حتى

حتى راسها واعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها
وقد يختلط بالمتبوع ما ينزل منزلة الجزء نحو خرج الصيادون
حتى كلابهم ولجاءت الفران كلبي بصيد الارنب حتى الظبا وان
لبدا ليقتل الرجالة حتى الفرسان واما قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

فعلى تأويل ألقى ما يثقله الثاني ان يكون غاية في زيادة او
نقص اي باعتبار زيادة او نقص نحو مات الناس حتى الانبياء
عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج حتى المشاة وقدم اجتمعوا
قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا
واعلم انه ليس المراد من الغاية ان لا يكون قبلها غاية ولا بعدها
غاية بل ما هو اعم من ذلك الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا
كما هو شرط في مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس
حتى انا ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه
لغيره والحب ان يكون اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم
حتى رجل فان خصصته جاز نحو جاء في القوم حتى رجل كبير
منهم وانما اختصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر
وهي لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا الرابع ان يكون
مفردا لا جملة وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت
بهم واذا عطف بحتى على مجرور فالاحسن كما قال ابن عصفور
اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن
الخباز يلزم اعادته فتقول مررت بالقوم حتى بزيد واطلق
ذلك وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت

من القوم حتى بنيهم وقوله
جود يمناك فاض في الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا
البائس الذي اصابه بؤس اي شدة ودان بالاساءة اي جعلها
دينا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال
هي جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى
في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط
فيها ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كبعض منه
والجارة لا يشترط في تاليها ذلك وقال في البيت هي محتملة
انتهى اي للجارة والعاطفة فلا يكون فيه متعينة للعاطفة
كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها
للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض او كبعض مما قبلها
لا ينافي ان يكون كذلك ورد ابن هشام قول ابي حيان
لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بان
شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا
او كبعض وتقديره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم
الجمع وهذه يشترط في تاليها ان يكون بعضا او كبعض وتالية
لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك ولا يلزم
من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى
بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم اي في الجملة وفي تركيب
من التركيب واسم الجارية لا يشمل ابنها ويدل على ذلك صحة
استثنائه البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن
من الجارية وقال ويظهر لي ان الذي يجب ان تحمل فيه الى محل
حتى العاطفة هي فيه محتملة حينئذ الى الاعادة اي اعادة
الجار عند قصد العطف نحو اعتكف في الشهر حتى في اخره بخلاف

المثال

المثال فالبيت السابق انتهى يعني انه لا يصح فيه حلول الى محل
حتى نحو عجبت من القوم الى بنيهم وجود يمناك فاض الى الخلق
الى بائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار واعترضه الدماميني
بان هذا كما ترى دعوى عارية عن الدليل واي مانع يمنع من ان
العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى
الى البائس فيكون المحل صالحا لالى ورده الشمني بقوله واقول
ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة
المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال
فلان حتى الجارة لا تقابل عن كما تقدم في الفرق بينها وبين
الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم
الجمع يشترط ان يكون المجرور بها بعضها اخيرا او كبعض و
بما هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس
ببعض اخير وفي هذا نظر يعرف مما نقلناه قبل من المطول
انتهى وعنى بما نقله ما تقدم من قولنا والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها الى اخر ما سبق ويحتمل عود قوله
المص في بعض المواضع لجميع حروف العطف المذكورة للاحتراز
عن استعمالها غير عاطفة اما الواو فترد غير عاطفة وهي
اقسام منها واو يرتفع ما بعدها وهي واو الاستئناف
نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ونحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فيمن يرفع ونحو قوله تعالى من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع ايضا ونحو واتقوا الله
ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر
ولا نتصب او انجزم تشرب وانجزم يذر كما قرا الاخرون
ومنها واو يرتفع ما بعدها وهي واو الحال الداخلة
على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتدا

المجرور

ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون
انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما ان كذلك ولم يقدرها باذ الا انها
لا تدخل على الجمل الاسمية ومنها واو ينتصب ما بعدها
وهي واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا
للجرجاني واما الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه
على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة
وتقر عيني والثاني نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين ونحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله
وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف وليس النصب
بها خلافا لهم فالحق انها عاطفة كما تقدم ومنها واو تجر
ما بعدها وهي واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا
تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم فان تلتها واو
اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف
والا لاحتاج كل من الاسمين الى جواب ومنها واو رب كقوله
وليل كموج البحر ارخى سدوله
ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح انها
واو العطف وان الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين
والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول روبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم
ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا يدخل عليها
كما تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمره ما
حببته ومنها واو دخولها في الكلام كخروجها وهي الزائدة
اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل
على

على ذلك قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها بدليل الاية
الاخرى وقيل هي عاطفة والزائدة في وقال لهم خزنتها
وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت
وكيت وكذا البحث في قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين
وناديناه الاولى والثانية زائدة على القول الاول
او هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني
ومنها واو الثمانية ذكرها جماعة من الادبا كالحريري
والنحويين الضعفا كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي
وزعموا ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد
مستانف واستدلوا على ذلك بايات احداها سيقولون
ثلاثة الى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل في ذلك لعطف
جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل
العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم
كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما ان رجما بالغيب
تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضي
الله تعالى عنه حين جاءت الواو انقطعت العدة اي
لم يبق عدة عاد يلتفت اليها فان قلت اذا كان المراد
التصديق فما وجه مجيء قل ربي اعلم بعدتهم ما يعلمهم
الا قليل قلت وجه الجملة الاولى توكيد لصحة التصديق
باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى ان
القائلين تلك المقالة الصادقة قليل او ان الذي قالها
منهم عن يقين قليل ولما كان التصديق في الاية
خفيا ما استخرجه الا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا
كان يقول انا من ذلك هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل

وقيل واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدا اسم الاشارة اي
هو لا يبعد ان يكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك
ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع الثالثة اية
الزمر اذا قيل فتحت ابوابها في اية النار لان ابوابها سبعة
في اية الجنة ان ابوابها ثمانية قال ابن هشام واقول
لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الاية منها اذ
ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها ذكر الابواب وهي
جمع لا تدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه
بل على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في فتحت
مقحمة عند قوم وعاطفة عند اخرين وقيل هي واو
الحال اي جاؤها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في
جنات عدن مفتحة لهم الابواب وهذا قول المبرد
والفارسي وجماعة قيل وانما فتحت لهم قبل مجيهم
اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم واعترض ذلك
بانه ورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضية ذلك
انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاويل
اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاة
والسلام احق الخلق واولاهم بنيله وفي الكشاف
حكاية قول بان ابواب الجنة فتقدم فتحها لقوله
جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جي بالواو
كانه قال حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها قال
اليمني اراد ان جهنم كالسجن لاهلها ومن عادة الحبس
الا يفتح الا للداخل فيها او للخارج منه ولهذا قال
ان فتحها بمجيهم واما الجنة فكان فيها فيها من الحور

العين والولدان

العين والولدان يتشوفون الى اهلها ويتطلعون الى لقايهم
فيفتحونها قبل مجيهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم
كما هو العادة في مجالس الانس والسرور هكذا كلامه وقد
يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيهم هي ابواب
منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله
عليه وسلم هو ما كان في الحيط الذي يفضي منه الى المنازل
فيندفع السوال المتقدم والله تعالى اعلم كذا قاله
الدماميني الثالثة والناهون عن المنكر فانه الوصف
الثامن والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصه
انما كان من جهة ان الامر والنهي من حيث هما امر ونهي
متقابلان بخلاف بقية الصفات اولان الامر بالمعروف
فاشير الى الاعتداد بكل من الوصفين فانه لا يكفي فيه
ما يحصل في ضمن الاخر وذهب البقا على عادته في
هذه الاية مذهب الضعفا فقال انما دخلت الواو
في الصفة الثامنة ايذانا بان السبعة عندهم عدد
تام وذلك ولذلك قالوا سبع في ثمانية اي سبع
اذرع في ثمانية اشبار وانما دخلت الواو على ذلك
لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة
وابكارا في اية التحريم ذكرها القاضي الفاضل وتبجح
باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي والصواب
ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن
اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها
اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند
القايل بها صالحة للسقوط واما قول الثعلبي ان منها
الواو في قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام فسهو بين

وأما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر ثم ان ابكارا
صفة تاسعة لا ثامنة اذ اول الصفات خيرا منكن لا مسلمات
فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن
فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وابكارا
تفصيل للصفات السابقة فلا تعد معهن ومنها الواو
على الجملة الموصوف بها لتاكيد لصوقها بموصوفها وافادة
ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري
ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو
الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا
شيا وهو شر لكم يقولون سبعة وثامنهم كلبهم او كالذي مر
على قرية وهي خاوية على عروشها وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم والمسوغ والمجئ الحال من النكرة
هذه الاية امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي والثاني
عام في بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال
اذا امتنع صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها
عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند
جمودها نحو هذا خاتم حديدا او مررت بما قعدة
رجل ومانع الوصفية في هذه الاية امران احدهما
خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ
في الصفات لا يقال ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك
ابو علي وغيره والثاني عام في بقية الايات وهو اقترانها
بالواو ومنها واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهي
اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل
مستتر وقد يستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم
نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجه

الخطاب

٨١

الخطاب اليهم وشذ قوله

شربت بها والديك يدعو صباحه ... اذا ابنوا نعش دنوا فتصوبوا

والذي جراه على ذلك قوله بنو لا بنات والذي سوغ ذلك ان ما فيه
من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير
العاقل ولقد اجاز ابن بنت فعله نحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل
مع امتناع قامت الزيدون ومنها واو علامة المذكرين في لغة
طي او ازد شنوءة او بالحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار وهي عند سيبويه حرف دال على الجمع كما ان
وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل
مبتدا والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخوك وقمن
نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد
نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو
منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال
ابن الشجري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

اكلت بنيك اكل الضب حتى ... وجدت مرارة الكلا الوبيل

اي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والعلاقة تغير مرارة العشب
والوبيل الذي يتوخم ولا يوافق المزاج استعارة ولا الاكل لظلم
البين ثم استعار الحقد اسم الكلا من كان المظلوم بمثابة الماكول
في الاستهلاك ولا استيصال لمن لما كان ذلك مستقبحا
وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشا عنه من الفساد
الذي ينفذ منه الطبايع التالية بمرارة العشب المر الذي
يرعى والاحسن في الضب في البيت ان لا يكون في موضع
نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلك الضب بل في موضع
رفع على حذف المفعول اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك

ادخل في التشبيه وعلى هذا فيحتمل الاكل الثاني ان يكون معنويا
لان الضب ظالم لاولاده باكله اياهم وفي المثل اعق من ضب
وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
واسروا النجوى الذين ظلموا وحملهما على غير هذه اللغة اولى
بعضها وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون بدلا من الواو في
واسروا او مبتدا خبره اما اسروا او قول محذوف عامل
في جملة الاستفهام اي يقولون هل هذا وان يكون خبر المحذوف
اي هم الذين او فاعلا باسروا والواو علامة كما قدمنا
او نعتوك محذوفا او بدلا من ذا واستغفره وان يكون
منصوبا على البدل من مفعول ثانيهم او على اضمار اذم او اعني
وان يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم
او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه احد عشر وجها
واما الاية الاولى فاذا قدرت الواوان فيهما علامتين فالعاملان
قد تنازعا الظاهر ويجب حينئذ ان يقدر في احدهما ضميرا
مستترا راجعا اليه وهذا من غرائب العربية اعني وجوب
استتار الضمير في فعل الغائبين ويجوز كون كثير مبتدا وما
قبله خبرا وكونه بدلا من الواو والاولى مثل المقدم
صلى عليه الروف الرحيم قالوا والثاني يخرج عامة على تقدم
رتبة ولا يجوز العكس لان الاولى لا معترض لها ومنع
ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاوني من جاءك
لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واعترضه
ابن هشام في المغني بانه اذا كان سبب دخولها بيان
ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا هنا وقد وجب
للجميع علامة التانيث في قامت هند كما اوجبوها
في قامت امراة واجازوها في غلبت القدور

والنكرت

٨٩

وانكسرت القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونفعت
الموعظة وجوز الزمخشري في قوله تعالى لا يملكون الشفاعة
الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة
قال البدر الدماميني اقول لا يرد ما قاله فان ابا حيان
منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب
ولا يقدح في كلامه هذا القياس لهذا الاسم والفارق وذلك
ان الجمع يراعى لفظه فلذلك يوتى معه بعلامة الجمعية
في الفعل المسند اليه واما من فاذا لحقها الجمع باعتبار معناها
واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربي رعايته
ولا يكثر منه بل غالب امره ان يراعى لفظها في الافراد
والتذكير وما استند اليه من تجويز الزمخشري لما منعه
ابو حيان لا ينتهض ردا عليه وكيف والمصنف يعني ابن هشام
معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي التنزيل عليها انتهى
واذا قيل جاء زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام الخضراوي
ان يكون من هذه اللغة وكذا القول في جاء زيد وعمرو
وقول غيره اولى لان المراد بيان المعنى وقد رد عليه
بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم وليس بشيء لانه التخريج
لا التركيب ويجب القطع بامتناعهما في نحو قام زيد
او عمرو لان القائم واحد بخلاف قام اخوك او زيد
واما قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فمن زعم انه من ذلك فقد غلط بل الالف ضمير الوالدين
في وبالوالدين احسانا واحدا او كلاهما بتقدير يبلغه
احدهما او كلاهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل
ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل
البعض لا يقول اعجبني زيد وجهه واخوك

وعلى ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على
المخصص فان قلت قام اخوك وزيد جاز قاموا بالواو
وان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته
من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف
الجمل كما قال التمثيلي في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم
ان التقدير ولا تاخذه نوم ومنها واو الانكار
نحو الرجلوه بعد قول القايل قام الرجل والصواب
ان لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلاه في النصب
والرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية
وفي انظور من قوله وانني حيث ما يثني الهوى بصري
من حوثما سلكوا ادنو فانظور وثانيها واو القوافي سقيت
الغيث ايتها الخيام ومنها واو التذكر كقول من اراد ان
يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع
الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها ومنها الواو
المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل
واليه النشور وامنتم قال فرعون امنتم والصواب ان لا تعد
هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من
احرف الاستفهام واما الفا فقيل انها ترد للاستئناف
نحو الم تسئل الربع القوا فينطق اي فهو ينطق لانها لو كانت
عاطفة لجزم ما بعدها او سببية لنصب ومنه قوله
تعالى ان نقول له كن فيكون بالرفع ونحو قول الشاعر

يريد ان يعربه فيعجمه

قال ابن هشام والتحقيق انها في ذلك كله للعطف
وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وقيل وترد زائدة
دخولها في الكلام كخروجها كقوله

تموت

يموت الناس او يشيب فتاهم ... ويحدث ناس والصغير فيكبر

وقوله

اراني اذا ما بت بت على هوى ... فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا

واما ثم فيتقدم على الكوفيين انها تقع زائدة كقوله تعالى
حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم
انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم فجعلوا
الجواب على ذلك وعن الفرا انها تقع للاستئناف نحو اعطيتك
الفا ثم اعطيتك قبل ذلك مالا واما او فتقدم عن ابن الشجري
انها ترد شرطية نحو لاضربنه عاش او مات اي ان عاش
بعد الضرب وان مات منه وان الحق انها للعطف على بابها
ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل العطف واما
ام فيتقدم على ابي زيد انها ترد زائدة واستدل بقوله

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم ... ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

وتقدم في المنقطعة عن المغاربة انها لا تكون عاطفة
لا في مفرد ولا في جملة واما اما المكسورة الهمزة في اللغة
الفصحى فتقدم في التحقيق انها غير عاطفة واما بل فتقدم
انها حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح اذا تلتها جملة
واما لا فيتقدم ما يعلم منه انها ترد عاطفة اذا علمت حروف
العطف فان عطفت بها على مرفوع رفعت
المعطوف بها والخطاب في عطفت ورفعت
ونصبت وخفضت وجزمت عام لكل من يتاتى
منه ذلك على حد قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار
اي من يتاتى منه الرؤية او عطفت بها على منصوب
نصبت المعطوف بها او عطفت بها على مخفوض

مخفوض خفضت انت المعطوف لها او عطفت بها على
على مجزوم جزمت انت المعطوف لها وفهم من قوله وعلى
مجزوم جزمت انه يجوز عطف الفعل على الفعل لكن بشرط
اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف
ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على المضارع
وعكسه بالشرط المذكور كقوله تعالى يقدم قومه
يوم القيامة فاوردهم النار وقوله تعالى تبارك
الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من
تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل
على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي به
بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم
اجوركم ولا يسألكم وتقول جاء زيد وركب واضرب
زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل
مجاز لكونه من عطف الجمل واجيب بان الفعل هو المقصود
بالعطف لاتحادها على الفعلين وفهم من اطلاقه انه يجوز
عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل
ونحوه مما يدل على ذات مبهمة وحدث معين قال
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله
اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن قال
المرادي فان قلت كيف ذلك وحرف العطف
لا يربط بين مختلفي الجنس قلت انما جاز ذلك لان
احدهما مؤول بالاخر فاتحد الجنس بالتاويل فان
قلت فايهما المؤول قلت الذي يؤول هو الحال
فتارة يكون الاول لحلته مؤولة بالذين يتصدقوا
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لان صافات

فيه

فيه حال واصل الحال ان يكون اسما فيقبضن مؤول بصافات
ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب
معناهما قال تعالى ومخرج الميت من الحي ومخرج الحي
من الميت وجعل الزمخشري مخرج معطوفا على الفعل ويظهر ثمرة
التاويل في الاسم المعطوف على الفعل فان فيه اذ جعل
العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه
لزم ان يكون عامل الفعل المختص به عاملا في الاسم
وفهم من كلامه انه جمع حروف العطف يشترك في
اللفظ والاعراب ان كان للمعطوف عليه اعراب
واما المعنى فمنها ما يشرك فيه مطلقا وهو الواو
والفاء وثم وحتى ومنها ما يشرك فيه مقيدا وهو
او وام شرطها ان لا يقتضيا اضرابا ومنها ما لا يقتضي
التشريك في المعنى اصلا اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى
عما قبله وهو بل عند الجميع ولكن عند سيبويه ومن
تبعه واما لكونه بالعكس وهو لا عند الجميع
نقول في عطف المرفوع على المرفوع جاء زيد
وعمرو واعرابه جا فعل ماض لعقوله تا التانيث
الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره وتقول في عطف المنصوب
على المنصوب رايت زيدا وعمرا واعرابه رايت
فعل ماض وفاعل اخر الفعل الباء والتاء فاعل في محل رفع
لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب زيدا مفعول به
فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره
الواو حرف عطف عمرا معطوف على زيدا فهو منصوب
مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وتقول

فنعطف المخفوض على المخفوض مررت بزيد وعمرو
واعرابه مررت فعل ماض وفاعل اخر الفعل الرا والتا
فاعل في محل رفع لما مر الباء حرف جر زيد مخفوض بالبا
وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في اخره الواو حرف
عطف عمرو معطوف على زيد فهو مخفوض مثله وعلامة
خفضه كسرة ظاهرة في اخره ونقول في عطف
المجرور لم يقعد وينم زيد وفهم من اطلاق المصنف
انه يجوز عطف الظاهر على الظاهر نحو ما مر وعطف
المضمر على المضمر نحو انا وانت قائمان واكرمتك واياه
وعطف الظاهر على المضمر نحو انا وزيد قائمان وعكسه
نحو زيد وانت قائمان ولكن العطف على الظاهر
والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط
كقام زيد وعمرو وانا وعمرو ذاهبان واياك والاسد
ونحو جمعناكم والاولين ولا يجوز عطف الضمير على
الظاهر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك
ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا كان
او مستترا الا بعد توكيده بضمير المنفصل نحو لقد
كنتم انتم واباؤكم او وجود فاصل اي فاصل كان
بين التابع والمتبوع نحو يدخلونها ومن صلح
او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم
تعلموا انتم ولا اباؤكم ويضعف بدون ذلك كمررت
برجل سوا والعدم اي مستو والعدم وهو فاش
في الشعر كقوله • ورجا الاخيطل من سفاهة رايه •
• ما لم يكن واب له لينالا •

ولا

ولا يكثر العطف على ضمير المخفوض الا باعادة الخافض
نحو فقالا لها وللارض قالوا نعبد الهك واله ابائك
وليس بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين
بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به
والارحام وحكاية فطرب ما فيها غيره وفرسه
قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر وقد عطف
عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى يكمل معموله لانه
ويحتمل ان يكون المسجد الحرام معمولا لمصدر محذوف
تقديره وصد عن سبيل المسجد الحرام على راي من
يجيزه ونقل عن سيبويه والمعطوف على الضمير
المخفوض مع اعادة الخافض هو المجرور والعامل
مكرر وحده بالاول وفي الثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا تنصاف الى متعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله

خاتمة تذكر مسائل تتعلق بالباب

نسال الله حسن الخاتمة الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية
المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو
قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح
قام انا ولكن يصلح قمت والتا بمعنى انا فان لم
يصلح هو او ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له
ما يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف
على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تا
المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم
نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك

الجنة اي وليسكن زوجك وكذا باقيهما وكذلك المضارع
المفتتح بتا التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا
مولود له بولده قال ذلك ابن مالك قال الشيخ ابو حيان
وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص
النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير
المستكن في اسكن المؤكد بانت الثانية لا يشترط في صحة
العطف وقوع المعطوف عليه موقع المعطوف عليه
لصحة قام زيد وانا وامتناع قام انا وزيد الثالثة
لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة
اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم
عمرو الرابعة في عطف الخبر على الانشا وعكسه خلاف فمنعه
البيانيون في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين
واجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين
بنحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة
وبشر المؤمنين في الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه
جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان
خبر المحذوف ويؤيده قوله

وان شفائي عبرة مهراقة ... وهل عند رسم دارس من معول

وقوله

تناغي غزالا عند دار ابن عامر ... وكحل اماقيك الحسان باثمد

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة
اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين
في نحو قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب عمرا ارجح لان
تناسب الجملتين اولى من تخالفهما والثاني المنع

مطلقا والثالث لابي علي يجوز في الواو فقط لاصالة الواو
في العطف قال الرضي وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة
وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم
وعالم واخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس
لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى
كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف
وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وظريف
ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة
والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها
الا ترى ان الاوليين يتطابقان تعريفا وتنكيرا
دون البواقي فتقول جئت اخاك وراجيا وهند ابوها
كريم وشريفة لبس في الفتح نحو برجل ابوه كريم وشريفا
السادسة في العطف على معمولي عاملين اجمعوا على جواز
العطف عاملين اجمعوا على جواز العطف على معمولي
عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات
عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر خالدا
سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين
نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما
معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك
هو ممتنع اجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا
عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان
مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو والحجرة فنقل
المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز
والحجرة عمرا وعمرو والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال
المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه

قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الأعلم
فقالوا إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع والله تعالى
أعلم السابعة تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما
لدليل مثاله في الفاء فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
منه أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف
على فقلنا ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على
سفر فعدة أي فأفطر فعليه عدة وقوله فتوبوا
إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب
عليكم ومثاله في الواو وقوله

فما كان بين الخير لو جاء سالما ... أبو حجر إلا ليال قلائل

أي بين الخير وبيني فقولهم راكب الناقة طليحان
أي والناقة كذلك أم قوله

فما أدري أرشد طلابها

التقدير أم غي وتختص الواو بجواز عطفها عاملا
قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك
أي وليسكن زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار
والإيمان أي وألفوا الإيمان أو مجرورا نحو ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف
فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفع فعل الأمر
للاسم الظاهر وفي الثاني كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ
المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز
في الثاني أن يكون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة
في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم
ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء في الأول

كقول

كقول بعضهم وبك وأهلا ومنها جوابا لمن قال له مرحبا
والتقدير ومرحبا بك وأهلا وأهلا وسهلا والثاني
أفنضرب عنكم الذكر صفحا أي أعموا فلم يروا قال الرضي وقد يحذف
المعطوف عليه بعد بلى وأخواتها تقول لمن قام زيد بلى
وعمرو أي بلى قام زيد وعمرو لأنها حروف تصديق فتدل
على المعطوف عليه الذي هو المصدق في أي المثبت كما يجيء
في بابها ولكن لا تقول بلى فزيد وبلى ثم عمرو وبلى أو زيد
وبلى لا زيد لأن بلى للإيجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام
لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر لكن زيدا أي نعم لكن قام
بكر لكن زيد أجيب لكن قام زيد لأن نعم مقررة لما سبقها نفيا
أو إثباتا ولكن للإثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء
في حروف العطف وتقول لمن قال ما مات الناس بعض الأنبيا
عليهم الصلاة والسلام تقول لمن قال ما قام زيد بلى بل
عمرو أو نعم بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف
المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف
أم ولا أما وذلك لأن أم المتصلة هي العاطفة تقتضي
سبق الهمزة وإما تقتضي سبق إما أخرى كما يجيء في حروف
العطف وقد يحذف المعطوف عليه بأم قال تعالى أم من
هو قانت آناء الليل أي الكافر خير أم من هو قانت وقد
يحذف العاطف وحده قوله

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت وفي الحديث تصدق
رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره
وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزا لحما تمرا ولا يكون

ذلك الا في الواو ولو قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت ومن حذف
او فوقك لمن قال لحمل الدين والتمكن كل ممكا لبناي ولنا
وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما الثامنة
قال في التسهيل وقد يتقدم المعطوف بالواو وقد
يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية
ومتبع بالواو وقد يتقدم متوسطا ان يلتزم ما يلتزم
وظاهره جوازه في الاختيار قلت قال في شرحهما
قد يقع اي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرج
التقديم الى التصدر او الى مباشرة عامل لا يتصرف
او تقدم عليه ولذا قلت متوسطا ان يلتزم ما يلزم
فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف
بوسطه ولاما احسن والا عمرا وزيدا ولاما وعمرا
احسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم
الجائز قول ذي الرمة

كانا على اولاد احقب لاحها ... ورمي السفى انفاسها بسهام
جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت ... بها يوم ذباب السفير خيام

اراد لاحها جنوب ورمي السفى ومنه قول الآخر

وانت غريم لا اظن قضاءه ... ولا العنزي القارظ الدهر جائيا

اراد ولا اظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي انتهى
وقال الرضي ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه

نحو

نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا
بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد
قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل
ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستتباع كون
التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل
في المتبوع قيل ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزام اضمار
عامله فلا يقال وإياك الاسد اياك لانه يكون اذن
متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت
بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كان مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا
يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمان لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ولذا لا يقال
انا وعمرو زيد منطلقان والذي وابوه زيد ضاربان
انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو ما الابتداء والخبر
على المذهبين واذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد
عمرو وكيف وزيد عمرو جاز لاضطراره التأخير عن
العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف
اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او
معناها فلا تقول ما جاني وزيد الا عمرو وانما
جاني وزيد الا عمرو وانما جاني وزيد عمرو وذلك
لكون ما بعد الا في حصر عن خبر ما قبلها لتخالفهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا

يقع قبلها المعطوف الذي في خبرها بعدها التاسعة
قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحده
مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا
اني وما الناس حتى الانبيا عليهم الصلاة والسلام
دفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما
قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون
على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي
يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الاخر ويجوز
زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول
اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده
عطف على المبتدا اذ لو كان كذلك لتطابق فاما واما
الفا وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف
بهما على المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف
قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول
يجوز زيد فعمرو قام وزيد قام فعمرو اي فعمرو
قام او فعمر كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان
تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار وجاز
الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم
عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على
انتفا الترتيب حتى يناقض الفا وثم اذ قد يقال
قام الرجلان مع ترتب قيامهما والاضمار والاظهار
في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال
اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في
الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني
زيد

زيد فعمرو فقتلته لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما
لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معهما
وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما
وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد
بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك ولك ان تقول زيد
وهند جاني والمقابلة للتذكير وتقول في غير الخبر
جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته واو زيد اضربت
ام عمرو فاجعته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت
بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع اني
دعوتهما وزيدا او عمرو جاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول
في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه
ويجوز وباحثهما ولك ان تقول هذا اما جوهر واما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله
بعضهم بان نقول جواب الشرط محذوف والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا تمانن فالله اولى بالغني والفقر
معا واما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا كان لان الضمير
راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما جاز وكثر في الاباحة
تجاوز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن وابن سيرين
صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان
لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واعترف السوح فقال

سيان او يرجحه والحق ويرجحه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا
او عمرا وهما مشتغلان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل
عمرو وقد دعوتهما انتهى كلامه رحمه الله قال بعضهم
وحيث قلنا بوجوب المطابقة او افراد الضمير فلا يختص ذلك
بباب الخبر بل يجري في الحال والصفة وغيرهما وعلى الجملة
فذلك ثابت حيث يكون الضمير في جملة فيها المتعاطفان
او جملة مرتبطة بها ارتباط الحالية او الوصفية ونحوها
العاشرة العطف ثلاثة اقسام الاول العطف على اللفظ
وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد ولا زيدا الا الرفع
عطفا على المحل لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد
يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما
او بل قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب
وفي العطف على المحل اعتبار الابتدا مع زواله بدخول
الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا الثاني العطف على
المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا على المعنى وله عند المحققين
ثلاثة شروط احدها امكان ذلك المحل في الفصيح
الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امراة
ان تسقط البا فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا
يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز
مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
فضرورة ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل
في اللفظ زائدا كما مثلنا الثاني ان يكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان
الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته

لالتحاقه

لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون الثالث وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع
مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان
الطالب لرفع زيد هو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد
قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت
عمرا معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين
لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو
توارد عاملين ان والابتدا على معمول واحد المحرز ولان
ان لم يعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا
به قبل دخولها وشرط الفرا لصحة الرفع قبل مجي الخبر
خفا اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترط الكسائي
كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ
المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا فالنصب المسئلة
الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمر بالرفع او وعمرا بالنصب
منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ
حتى يكون بال او منونا او مضافا فالمعنى الى غير ذلك
المعمول وغير منونة وهو هاهنا مضاف الى متبوعه
واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل
سكنا والشمس واما قوله قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا يجوز ان يكون الليان
مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف
مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف
لم يصح لان الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح
لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسانا
خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول

له من موافقته للعامل في الفاعل انتهى ما اردناه منه
ببعض اختصار الثالث العطف على التوهم نحو ليس زيد
قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول البا في الخبر
وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه
كثرة دخوله هناك ولهذا احسن قول زهير بدا لي
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن
للهوى بالحق غلابا ولم يحسن قول الاخر وما كنت
ذا نيرب فيهم ولا منمش منمل لقلة دخول البا على خبر كان
بخلاف خبري ليس وما النيرب النميمة والمنمل الكثير
النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا
العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا
في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات
فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي
عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن فان
معنى لولا اخرتني واصدق واحد واما المرفوع فقال
سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك
ان معناه معنى الابتدا فيرى انه قال هم كما قال لست
مدرك ما مضى البيت انتهى ومراده بالغلط ما
عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه
ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك انه اراد
بالغلط الخطا فاعترض عليه بانا متى جوزنا ذلك
عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان نثبت
شيئا نادرا لامكان ان يقال في كل نادر ان قائله

غلط

غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله
تعالى ووهبنا له اسحاق ومن ورا اسحاق يعقوب
على طريقة قوله ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها
وقيل هو على اضمار ووهبنا يعقوب بدليل فبشرناه
لان البشارة من الله تعالى في معنى الهبة وقيل هو مجرور
عطفا على اسحاق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول
انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور
كمررت بزيد واليوم عمرو واما المنصوب فعلا فكقراءة
بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى
ودوا ان تدهن واما في المركبات فقد قيل في قوله
تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم
على تقدير ليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها

باب التوكيد

يقرا بالواو وبالهمز وبالالف والاول افصح قال
الله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
وهو ضربان لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله
من تكرير اللفظ ولم يتعرض له المص وهو اللفظ المكرر
به ما قبله فان كان جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف
نحو كلا سيعلمون الاية ونحو اولى لك فاولى الاية
وياتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام
والله لاغزون قريشا ثلاث مرات ويجب ترك
العاطف عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت
زيدا وان كان اسما ظاهرا او مضمرا منفصلا منصوبا
فواضح نحو فنكاحها باطل باطل باطل وقوله

فاياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب
وان كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل
ضمير متصل نحو قمت انت واكرمتك انت واكرمتك
انت ومررت بك وان كان ضميرا متصلا وصل بما وصل به
مؤكده نحو عجبت منك منك وان كان فعلا او حرفا
جوابيا فواضح كقولك قام قام ونعم نعم وقوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها
اخذت على مواثقا وعهودا
وان كان غير جوابي وجب امران ان يفصل بينهما
وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا
نحو ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون
وان يعاد هو او ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا
ان زيدا فاضل او ان زيدا انه فاضل وهو الاولى
وشذ اتصال الحرفين كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم
يرين من اجاره قد ضيما واسهل منه قوله
حتى تراها وكان وكان اعناقها
مشددات بقرن
لان المؤكد حرفان فلم يتصل لفظ بمثله واشذ منه
قوله ولا للما بهم ابدا دواء
لكون الحرف النحوي على حرف هجائي واحد واسهل
من هذا قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به
اصعد في علو الهوى ام تصوبا
لان المؤكد على حرفين واختلاف اللفظين وليس
من تاكيد الاسم قوله تعالى اذا دكت الارض دكا
دكا

٩٩

دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين
لانه جاء في التفسير ان المعنى دكا بعد دك وان الدك
كرر عليها حتى صارت هباء منثورا وان معنى صفا
صفا انه ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد
صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني
فيهما تاكيدا للاول بل المراد به التكرير كما في علمته الحساب
بابا بابا وكذلك ليس من تاكيد الجملة قول المؤذن
الله اكبر الله اكبر خلافا لابن جني لان الثاني لم
يؤت به لتاكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان بخلاف
قوله قد قامت الصلاة فان الجملة الثانية خبر
جيء به لتاكيد الخبر الاول ولكنا قال ابن هشام
الانصاري ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى وحده ابن مالك في التسهيل
فقال التابع الرافع توهم اضافة الى المتبوع او ان
يراد به الخصوص فالتابع جنس يشمل التوابع كلها والرافع
توهم الى اخره فصل يخرج به بقية اضافة الى المتبوع
قتل العدو زيد نفسه فبذكر النفس علم السامع ان
زيدا باشر القتل فلو لم يذكر النفس لتوهم انه امر
بالقتل لا مباشر ويكون على حذف مضاف اذ قتل
العدو مامور زيد ومثال ما يرفع توهم السامع
ان المتكلم اراد الخصوص جاء بنو فلان كلهم فلولا
كلهم لامكن اعتقاد البعض فان العرب
تضع العام موضع الخاص مجازا والمهم لم يحتج اليه جملة
لكونه بالفاظ محصورة التوكيد بمعنى
المؤكد بكسر الكاف تابع للمؤكد بفتحها في رفعه

ان كان مرفوعًا وجاء القوم كلهم وفي نصبه
ان كان منصوبًا نحو رأيت زيدًا نفسه ورأيت
القوم كلهم وفي خفضه ان كان مخفوضًا نحو مررت
بزيد نفسه وبالقوم كلهم ولم يقل وفي جزمه لانه
لا يؤكد التأكيد المعنوي الا الاسماء وفي تعريفه
ان كان معرفة نحو ما تقدم من الامثلة فان زيدًا
والقوم معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف
واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة للضمير
ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت لان الفاظ
التوكيد كلها معارف فلا يتبع النكرات عند البصريين
اما ما كان مضافًا فبإضافته الى الضمير واما ما لم يضف
منها كأجمع فينسب الى سيبويه ان تعريفه بنية الاضافة
وقيل تعريفه كتعريف العلم كأسامة ونحوه من اعلام
الاجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره ابن
الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان قال ويؤيده انه
لم يتصرف ولم ينعت بصفة ولا نعت بها وما منع وليس
كذلك وهو معرفة وليس المانع هو تعريف العلمية
وانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما
الا العلم خاصة ولاجل انها معارف لم يعرف
ما العلمية فواضح اذ معها في اجمع الوزن وفي جمع
العدل عن فعلا وان الذي ليتحقق فلاموت
افعل المجموع بالواو والنون واما على نية الاضافة
فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث انه
لا اداة لتعريفه لفظًا وان كان على نية ال والمختار
ابن مالك في تسهيل كتبه اي يجوز توكيد النكرة

اذ

اذا افادت توكيدها تبعًا للاخفش والكوفيين فانهم
جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر
وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد
النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح
للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها قال البدر
ابن مالك وقول الكوفيين اولى بالصواب لصحة
السماع بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة
فان من قال صمت شهرًا قد يريد جميع الشهر وقد
يريد اكثره ففي قوله احتمال فاذا قال صمت شهرًا
كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصًا على مقصوده
فلو لم يسمع من العرب لكان جديرًا بان يجوز قياسًا
فكيف به واستعماله ثابت كقوله

يحملني الذلفاء حولا اكتعا

وقول الاخر … قد صرت البكرة يومًا اجمعا

وقول الاخر

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب … يا ليت عدة حول كله رجب

انتهى قال ابن هشام بخطه واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز بالاتفاق وان افاد جاز عند الكوفيين
وهو الصحيح وتحصل الفائدة بان يكون المؤكد
محدودًا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت
اسبوعًا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد شهرًا مكان
حول فقد حرفه ولا يجوز صمت زمانًا كله ولا
شهرًا نفسه انتهى وانما حرفه لان المراد تمنى ان
يكون اشهر الحول كلها رجب لا ان يكون غالب

ايام شهر جمعه رجبا اذ رجب اسم للشهر ولقايل ان
يقول المراد بشهر الجنس اي بالشهر جنس شهر وهو
اثنى عشر شهرا فليتامل **ويكون** اي التوكيد المعنوي
بالفاظ معلومة معدودة تدخل تحت ضابطة
واغفل المص كاكثر النحويين جمعا ونبه سيبويه على
انه بمنزلة كل معنى واستعمالا وفانه ايضا عامة قال
ابن مالك في شرح التسهيل ذكرت مع جميعا وعامة
كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا وجهلا
وهي اي تلك الالفاظ المعلومة **النفس** بسكون
الفا **والعين** ومحل كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد
بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة
المخصوصة لم يكونا من الفاظ التوكيد قال ابن هشام
المراد بهما الحقيقة والا فلو قلت ارقت زيدا نفسه
او طرفت زيدا عينه لم يكن تاكيدا بل بدل بعض من كل
انتهى ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات اي لرفع احتمال
التجوز عن اسم الذات وظاهر كلامهم ان احتمال التجوز
يرتفع فاذا قلت جاء زيد نفسه او عينه او نفسه
عينه ارتفع احتمال المجاز وتثبت الحقيقة وذهب
جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرتفع وانما
وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز
المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف المضاف
وانه المجاز اللغوي في استعمال اللفظ في غير ما وضع
له وانه المجاز العقلي وهو الاسناد الى غير ما هو له
فتعيين بعض هذه الاحتمالات قصور او تقصير
فلا تكن من القاصرين او المقصرين ولك ان

تؤكد

تؤكد بكل منهما وحده وان تجمع بينهما بشرط ان تبدا بالنفس
فتقول جاء زيد نفسه او جاء زيد عينه او جاء زيد
نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه ويجب افراد
النفس والعين مع المفرد واما ما مع غيره فسياتي حكمهما
في الخاتمة **وكل** وهي لدفع احتمال ارادة الخصوص
بلفظ العموم جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء
بعضهم وان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم اي الملتفت
القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كالعدم
عن القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول
في لفظ القوم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وعلى
هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم
او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا اذا علم انه اريد به الكل لكن توهم ان الفعل
المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم
وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام
مجازا اسناديا وفي كون التاكيد بكل واخواته
دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت
جاء القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول
لاحاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة
النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان
قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد شمول
الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب

الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم وانما يوكد بها لشروط
احدها ان يكون الموكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع
والثاني ان يكون متجزيا بذاته او بعامله اي ذا اجزا
يصح انفصال بعضها عن بعض بحسب حس البصر او بحسب
الحكم المفهوم من الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض
الاجزاء دون بعض فالاول نحو اكرمت القوم كلهم فان
القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح انفصال بعض اجزايه
وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر
بحسب الروية والثاني نحو اشتريت العبد كله فان
اجزا العبد وهو النصف والربع والثلث ونحوها وان
لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الروية الا انه
يصح الانفصال فيها بحسب الشرا لجواز ان يشتري
نصف عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس له
جز ينفصل عن جز فانه لا يجوز تاكيده بكل وكذا
اجمع وتوابعه نحو جا زيد كله لانه لا يتجزى لا بالذات
ولا بالعامل فانه يمتنع عرفا ان يجي بعض زيد دون
بعضه الاخر وهو متحقق معه فلا حاجة الى التاكيد
لدفع توهم عدم الشمول الثالث ان يتصل بها ضمير
عايد على الموكد كما مر فليس من التاكيد قراة بعضهم
انا كلا فيها خلافا للزمخشري وابن عطية فانهما
قالا انه تاكيد لاسم ان وهو معرفة والتنوين
عوض من المضاف اليه يريد انا كلنا فيها وهو
مردود لانه لا يكتفى بالتنوين عن الضمير قال
في المغني والصواب انها بدل وابدال الظاهر
من ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان مفيدا للاحاطة

جو

فهم ثلاثتكم ولابد للكل الحتاج الى ضمير وضمير
ويجوز الكل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جا في
كل القوم فيجوز مجيبها بدلا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز
الا في الضرورة هذا احسن ما قيل في هذه القراة خرجها
ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل
بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول
بعضهم مررت بهم كلا جميعا وتقديم الحال على عاملها
الظرفي انتهى ومن الفاظ التوكيد كلا وكلتا وهما
بمنزلة كل في المعنى تقول جا الزيدان فيحتمل مجيبهما
وهو الظاهر ويحتمل مجي احدهما وان المراد احد
الزيدين كما قالوا في قوله تعالى لولا نزل هذا القران
على رجل من القريتين عظيم ان معناه على رجل من احدى
القريتين فان قيل كلاهما اندفع الاحتمال والموكد
بهما لشروط احدها ان يكون الموكد بهما دالا على اثنين
والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على
المذهب الصحيح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما فلا حاجة
الى التاكيد الثالث ان يكون ما اسند اليهما غير مختلف
المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما الرابع
ان يتصل بهما ضمير عايد على الموكد واجمع وهو بمنزلة
كل في المعنى وانما يوكد به غالبا بعد كل فلهذا
استغنيت عن ان يتصل بضمير يعود على الموكد تقول
اشتريت العبد كله اجمع ويجوز التوكيد بها وان
لم يتقدم كل قال تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم
لموعدهم اجمعين وفي الحديث واذا صلى جالسا فصلوا
جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيد للضمير وبالنصب

على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنسبة
الاضافة اذا والعلمية وفي المطول وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستيعاب وسجود جميعهم مع تعدد فهم
واستقلال كل منهم بشان ولهذا يزداد التعبير والتفريع
على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان
واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
اي فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم
الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع
توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع
دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول في سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من الشمول والا لم يسم تاكيدا
بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول
مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى
وانما يؤكد به بشرطين احدهما ان يكون المؤكد
به بشرطين احدهما ان يكون المؤكد به غير مثنى
الثاني ان يكون متجزيا بذاته او بعامله وقد
يحتاج الى زيادة توكيد فيؤتى بالفاظ اخر معلومة
تسمى توابع اجمع ونقل عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز
على المؤكد حتى يأتي بجميع الفاظ التوكيد اشار اليها
المص بقوله وتوابع جمع تابع اجمع يعني تستعمل
هذه الكلمات الثلاث بالتبعية لا بالاصالة
لكونه ادل منها على المقصود الاصلي وهو الجمعية

وفهم

وفهم من كلامه ايضا لا تتقدم عليه وسياتي وجهه وهي
اي توابع اجمع اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث
في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال او بالمعجمة من
بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن اسقاط مناسبات خفية بين هذه المعاني
ومعانيها التاكيدي باليتامل الصادق ولا اصل
افرادا للنفس عن العين وكل عن اجمع واجمع عن توابعه
ويجب تقديم النفس على العين على الاصح وتقديم كل على
اجمع واجمع على توابعه واكتع على ابصع وابصع على
ابتع على الصحيح واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة
جواز الابتداء بايها شئت بعد اجمع وهو راي ابن
عصفور واختاره ابن هشام في تعليقه واجاز ابن
كيسان ان تبدأ باي الثلاثة شئت من اجمع واكتع
وابصع كما هو ظاهر كلامه في التسهيل وشذ على قول
بعضهم الاتيان بابصع بعد اجمع واشذ منه الاتيان
باتبع بعده ويقل ان يؤكد باكتع واكتعين من غير
ان يتقدم شيء من الفاظ التوكيد قال الراجز
يا ليتني كنت صبيا مرضعا ٭ تحملني الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتني اربعا ٭ اذن ظللت الدهر ابكي اجمعا
قال البدر بن مالك فيه افراد اكتع عن اجمع وتوكيد
النكرة المحدودة والتوكيد باجمع غير مسبوق بكل
والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل
ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن فان

قلت ما وجه الترتيب الذي ذكرته قلت قال الرضي
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين اي ابتعين اما تقديم النفس والعين على
الكل فلان الاحاطة صفة النفس ومعنى فيهما
فتقديم النفس على صفاتها اولى واما تقديم النفس على
العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجاز من الجارحة المخصوصة
كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
الجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو
افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه
لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل
على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح
على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه
من [illegible] اي تام هذا المعنى خاف فيهما
انتهى وافاد الجمع تاكيدا ان كثر فكل ما ذكر تاكيد
للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال ابن برهان
كل منهما تاكيد لما قبله تقول قام زيد نفسه واعرابه
قام فعل ماض لقبوله تا التانيث الساكنة زيد فاعل
فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره نفس
تاكيد لزيد فهو مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة في اخره ونفس مضاف والها مضاف اليه
في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب و تقول
رايت القوم كلهم واعرابه رايت فعل ماض وفاعل

القوم

٣٠٤

القوم مفعول به فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في اخره وكل تاكيد للقوم فهو منصوب مثله
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره وكل مضاف
والضمير مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه
اعراب و تقول مررت بالقوم اجمعين واعرابه
مررت فعل ماض وفاعل والبا حرف جر والقوم مجرور
بالبا وعلامة جره كسرة ظاهرة في اخره واجمعين تاكيد
للقوم فهو مجرور مثله وعلامة جره اليا نيابة عن الكسرة
وفي تمثيل المص اشارة الى رد قول الجمهور انه لا يؤكد
باجمع دون كل اختيارا والمختار وفاقا لابي حيان
جوازه لكثرة وروده في القران والكلام الفصيح
كما تقدم قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب
تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين
اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد خاتمة
في مسائل منثورة رزقنا الله تعالى حسن الخاتمة
الاولى تفرد النفس والعين عن الفاظ التوكيد بجواز
جرهما بباء زائدة قال ابن هشام في المغني بعد ان ذكر
انه يجب تجريد اجمع من ضمير المؤكد في باب التوكيد
واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها
وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فرخ وافرخ جاءوا
بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت البا فيه زائدة مثلها
في قوله هذا وحد الصغار بعينه وكان يصح اسقاطها
انتهى وقال الرضي وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة
فتوكيد به لكن بباء زائدة تقول جاء القوم باجمعهم
بخلاف عينه فانه يؤكد به مع البا وبدونه نحو

ولعبيه انتهى وقال النووي رحمه الله في
التبيان قوله باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان
مشهورتان اي بجميعهم انتهى الثانية قال في التسهيل
واجري في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه من الضرع
والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر
مشيرا الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل
والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر
وقال الرضي وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره
وبطنه ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل
ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم
مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد
بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه
وهذه الثلاثة في الاصل بدل الاسما فجرت مجرى التاكيد
لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها
ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعها
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ولجريهما مجرى
اجمع جاز حذف الضمير منهما ولا يطرد ذلك في بدل
البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن
وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا
الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت
اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني
للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول

ثان

ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت
ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال
ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطر قومك السما ظهرا وبطنا
نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول
مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل
يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف
او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف
وهكذا جميع الفاظ التوكيد الثالثة لا يعطف
بعض الفاظ التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاز العطف
والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون
ولا جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف
لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما
تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم
او الترحم الذي فيه والفاظ التوكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض
ولا معنى فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع
فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه
وما تقدم من انه لا يعطف بعض الفاظ التوكيد على
بعض مخصوص بالتوكيد المعنوي قال الرضي وقد
يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله والله وقوله
تعالى فلا تحسبنهم بمفازة بعد قوله فلا تحسبن
بخلاف التاكيد المعنوي ثم قال واما جواز العطف
في بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم فلما يجي في حروف
العطف الرابعة قال الرضي وقد يحذف

المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسه
وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدهما
خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت
في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه
في الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا
وبعضهم من حذف الضمير من الصلة اولى منه في الصفة
وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم
من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل
فتنافيا وقال اذا عطفت على شي لم يحتج الى تاكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط والاولى
نحو ضربت زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت لنسبة الضرب
الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر
وعطفت لنا على ان المذكور بكرا انتهى ولا يحذف المؤكد
ويقام المؤكد مقامه على الاصح واجاز الخليل نحو مررت
بزيد واتاني اخوه انفسهما وقدرهما صاحباي انفسهما
الخامسة لا يلي العامل شي من الفاظ التوكيد
وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول
القوم قام جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم ومررت
بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتدا بكثرة
ومع غيره بقلة **فالاول** نحو القوم كلهم قايم والرجلان
كلاهما قايم والمراتان كلتاهما قايم **والثاني** كقوله
يميد اذا والت عليهم ... ولاهم فيصدر عنها كلها وهو ناهل
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما واما قوله
فلما تبينا الهدى كان كلنا ... على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم

فاسم كان ضمير الشان لا كان كلنا **السادسة**
يلزم نعتا بعينه كل بمعنى كامل واضافته الى مثل منعوته مطلقا
نعتا لا توكيدا نحو رايت الرجل كل الرجل واكل شاة كل شاة ومثله
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر
وكقوله ... وابعد الناس كل الناس من عار
السابعة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضاف الى
نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون
ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب
وذاهبون **الثامنة** لا يفصل بين المؤكد
والمؤكد باما على الاصح واجاز الفرا مررت بالقوم اما اجمعين
واما بعضهم **التاسعة** يجب اتصال النفس
والعين بضمير مطابق للمؤكد وان يكون لفظهما طبقه
في الافراد والجمع واما في التثنية فالافصح جمعهما
على افعل ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند ابن مالك
وغيره بعكس ذلك وكذا كل مثنى في المعنى مضاف
الى متضمنه يختار فيه الجمع على الافراد والافراد على
التثنية فالاول كقوله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله
حمامة بطن الواديين ترنمي
سقاك من الغر الغوادي مطيرها
والثالث كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين
ويجب اتصال كلا وكلتا وكل وجميع وعامة بضمير
المؤكد فليس منه خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا
لمن وهم بل جميعا حال العاشرة اذا اكد ضمير مرفوع متصل
بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير

المنفصل مثل ضربت انت نفسك فنفسك توكيد للتا الضمير بعد توكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لا لتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكدا لضمير المستكن في اكرمني بقوله هو فيقال زيد اكرمني نفسه لالتبس بنفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وايضا ليحصل له نوع استقلال فيصح توكيده بلفظ النفس والعين فان الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولفظ النفس والعين لقبولهما انواع الاعراب في غاية الاستقلال ولا يجوز ان يجعل مثل هذا المستقل التام تابعا لغير مستقل الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانت نفسك قائم فالضمير جائز لا واجب لعدم اللبس وبخلاف قاموا كلهم اجمعون فالضمير جائز لا واجب لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين لانهما يليانها كثيرا فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيدا لضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه

والغالط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه

هذا باب البدل

هو في اللغة العوض قال الله تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح كما قال الشيخ ابن الحاجب تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه اي تنسبه شي الى المتبوع اي يكون مقصودا بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ولا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة اصالة فبقوله مقصودا بالنسبة خرج غير العطف وبقوله دونه خرج العطف فان النسبة الى المعطوف عليه ايضا مقصود قال السيد عيسى الصفوي استاد شيخنا الظاهر انه يجوز ان يكون المبدل منه متبوعا فيكون البدل مقصودا بنسبة المتبوع الى شي نحو زيد قايم قاعد على البدل لبداء ونحو الذي نفعني زيد علمه في بدل الاشتمال والذي اكلته الرغيف ثلثه في بدل الاشتمال والذي اكلته الرغيف ثلثه في بدل البعض

والذي جاء زيد اخوك في بدل الكل والذي ركبته
الفرس الحمار في بدل الغلط اذ لا موجب لامتناعه وحينئذ
كان الواجب ان يقول او ينسب المتبوع الى شيء او يكتفي
بقوله مقصود بالنسبة كما ذكره في العطف ليشمل
القسمين فانه من السوانح فان قلت في قولك ما جاءني
احد الا زيد نسبة المجيء بالنفي الى احد مقصوده لا الى
زيد ونسبة المجيء بالاثبات لم تقع الا الى زيد فلا
يصدق التعريف على زيد قلت اجيب بان المقصود
بالذات من نفي المجيء عن احد اثباته لزيد فصح ان النسبة
بطريق الاثبات الى زيد مقصودة بالذات من النسبة
بطريق النفي الى احد وانما ذكر هذا النفي توطئة وبيانا
لانحصار نسبة الاثبات في زيد فالنسبة في التعريف
اعم فتدبره وتامله والتسمية بالبدل بصرية
واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة
والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير
واعلم ان المبدل يجب ان يتبع المبدل منه في رفعه
ونصبه وخفضه وجزمه ان كان معربا كما اشار
الى ذلك المصنف بقوله **اذا ابدل اسم من**
اسم او فعل من فعل وسياتي الكلام على ابدال الجملة
من المفرد ويشترط في بدل الفعل من الفعل كما قال الرضي
ان الثاني راجح البيان كيلق اثاما يضاعف له العذاب
ويخلد فيه مهانا فان ساواه كان تاكيدا لا بدلا
نحو تنصر تعن انصركثير لا اعرف له شاهدا ويشترط
ايضا ان يكون بينهما ملابسة ومناسبة فلو قلت
من يستعن بنا لا يفرح او من يستعن بنا يقتل

لم

لم يجز البدل **يتبعه ان كان معربا في جميع اعرابه**
من رفع ان كان مرفوعا ونصب ان كان منصوبا
وخفض ان كان مخفوضا وجزم ان كان مجزوما واما
التنكير وفرعه وهو التعريف فلا تلتزم موافقته للمتبوع
فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدي الى
صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا
بالناصية ناصية كاذبة ومنع اهل الكوفة وبغداد
ابدال النكرة ما لم توصف ووافقهم السهيلي وابن الربيع
واختاره ابن الحاجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فاذا وافقه بصفة تكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة ولانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فائدة
في قولك مررت بزيد رجل زاد اهل بغداد او تكون
من لفظ الاول كما تقدم في ناصية قال الرضي وذلك
الوجوب اي وجوب وصف النكرة المبدلة من معرفة
انما هو في بدل الكل وقال ابو علي يجوز ترك وصف
النكرة المبدلة من معرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس
طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم
وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس
وان لم تفد النكرة الا فائدة الاول لم يجز لانه
يكون الغاء بعد التفسير نحو بزيد رجل ولا فائدة
فيه والجمهور اطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة
وليست من لفظ الاول كقوله

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... فشلت
ورجل رمى فيها الزمان

وان كان غيره من انواع البدل لم تلزم موافقته
فيهما ولا يرد ذلك على المصنف لان المفهوم الذي فيه
تفصيل لا يعترض به **وهو** اي البدل صادق **على اربعة**
اقسام ولو قال وهو اربعة اقسام لكان اخصر واظهر
والمشهور انحصاره في الاربعة المذكورة وزاد بعضهم
بدل كل من بعض نحو نظرت الى القمر فلكه وفي المناقشة
في المثال واورد بعضهم لمثاله مثل رايت دجلة الاسد
برجله فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة
عن مجموع الدرجات قيل وانما لم يجعل هذا البدل قسما
خامسا لانه لم يثبت بدل الكل من البعض لقلته وندرته
بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والجمهور نفوه وتاولوا نحو قوله

كأني غداة البين يوم تحملوا

وقول الشاعر

رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

بجواز كون غداة البين واعظما كناية عن الجملة قال
السيوطي وقد وجدت له شاهدا من التنزيل
وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون
شيئا جنات عدن كثيرة لا جنة واحدة ولقائل
ان يقول لا شاهد فيه لان ال في الجنة للجنس او العموم
فهي بمعنى الجمع فابدال الجنات منه من قبيل ابدال الكل
من الكل الاول **بدل الشيء من الشيء** اي بدل هو الشيء
المبدل منه فالاضافة بيانية ويسمى بدل الكل

لانه

لانه كل المبدل منه وهو الذي ذاته عين ذات المبدل منه
اي يكون المراد منهما شيئا واحدا وان تغاير مفهوماهما
وان لم يكن الماصدق واحدا لانهما قد يختلفان بالعموم
والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا كزيد اخوك
فان المراد منهما شخص واحد كزيد اخوك فان المراد
منهما شخص واحد وسماه ابن مالك البدل المطابق وقال
في شرح الكافية ذكر المطابقة اولى من قول النحويين
بدل الكل من الكل لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي
المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط الاجماع على صحة البدلية
في اسماء الله تعالى انتهى وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس
وقال في شرحه جريت على عادة النحويين والعبارة
الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق وقال
ابو حيان عبر بعض اصحابنا لذلك بقوله بدل الشيء
من الشيء قال الرضي وانا الى الان لم يظهر فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان
الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
عنه انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه
ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك

جاءني اخوك زيدان فقصدت فيه الاسناد الى الاول
وجب بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجب بالاول
توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ووجه يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا اتباعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر و الثاني
بدل البعض من الكل اي بدل هو بعض المبدل منه ذكر
الكل او لا توطئة وتمهيدا وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو المصنف اثنين اذ جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون
البعض لان ما صدق عليه المصنف وسمي بدل البعض لانه
بعض من المبدل منه فاضافته ايضا بيانية واعلم ان بعض
الشي قد يراد به ما هو فرد منه كما يقال زيد بعض الانسان
وقد يراد به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد واعترض
قول المص بدل البعض من الكل من حيث ان كلا وبعضا
لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه
في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال الالف واللام
على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان
في نية الاضافة فيهما فبذلك نزل القران قال وعن
الاصمعي قال قرات اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا
الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض
قال وذلك خطا لانهما معرفتان لا تدخلهما ال
قال ومثل ذلك اي وقيل ولعل اي ال وكان لبعض
النحويين ببغداد قد اجاز ذلك فقال فيه
الشاعر ● فتى درستوي الى خفض ● لحطا في كل وفي بعض

معرفتان

وقال

معرفتان وقال الجوهري كل وبعض معرفتان لم تجئ
عن العرب معرفا باللام لانهما في نية الاضافة
ونقل التلمساني عن ائمة النحو منع تعريفه بال لكن جوزه
الزمخشري وشاع في السنة المصنفين ومتاخري النحاة
حيث استعملوا في بحث البدل بدل الكل وبدل البعض
كثيرا والثالث بدل الاشتمال اي بدل
مسبب غالبا عن اشتمال احد المتبدلين على الاخر والعامل
على الخلاف الاتي بيانه فالاضافة فيه من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة واختلفوا
في المشتمل في بدل الاشتمال على ثلاثة اقوال فقال الفارسي
والرماني في احد قوليهما وخطاب المشتمل الاول
وصححه ابن مالك فلا يجوز سرني زيد داره ولا اعجبني
زيد فرسه ولا رايت زيدا فرسه ويجوز سرني زيد
ثوبه لان الثوب يتضمنه جسده وقال
الفارسي والرماني في احد قوليهما المشتمل الثاني نحو سلب
زيد ثوبه فالثوب مشتمل على زيد قال الاول لو كان
الظاهر يعني اشتمال الثاني على الاول في سلب زيد ثوبه
لم يطرد في اعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته
وكرهت زيدا صحوه وسلب زيد فرسه ونحوها
فان الثاني فيما عين لا يشتمل على الاول وقال المبرد والسيرافي
وابن جني وابن الباذش وابن ابي العافية
وابن الابرش المشتمل هو العامل بمعنى ان الفعل
يستدعيهما احدهما على سبيل الحقيقة والقصد والاخر
على سبيل المجاز والتبع فيجوز سلب زيد ثوبه
واعجبني زيد علمه ويسالونك عن الشهر الحرام

قال فيه الاسناد فيه حقيقة الى الثاني مجاز الى الاول
اذ المسلوب عند القتال لا النهر وقيل بمعنى انه مشتمل على
التابع والمتبوع معا كما في الاعجاب في اعجبتني الجارية
حسنها والموضوع في كان زيد عمره واضحا مشتمل
على زيد وعذره والكثرة في كان زيد ماله كثيرا
مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم التعليق
فعلا كان او اسما مقدما او مؤخرا وشرط بدل
الاشتمال كما قال ابن مالك في شرح الكافية امكان
فهم معناه عند الحذف وحسن الكلام على تقدير
حذفه نحو اعجبتني الجارية حسنها لان الحسن مشتمل
عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية فانه لفهم
معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه
حسنا في الكلام بخلاف نحو اعجبني زيد اخوه فانه
لا يصح الاستغناء عنه ونحو اسرجت زيدا فرسه
فانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن التكلم
به فلو ورد مثل هذا لكان بدل غلط وسمي ببدل
الاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل وهذا
ظاهر على القول بان المبدل منه مشتمل على البدل
واما على القول بان المشتمل هو البدل وعلى القول
بان المشتمل هو العامل دلالة اولا لكلام بالاجمال
على اخر الكلام بالاجمال على اخر الكلام فكان الاول
بمنزلة مشتمل على الثاني فانك اذا قلت اعجبني
زيد مثلا ومعلوم ان ذات زيد لم يكن زيد
معجبا وكانك قلت اعجبني شيء من زيد وهذا
المعنى شامل بالاجمال للعلم وغيره وبهذا الوجه

في

في التسمية شامل لما اذا كان الاول مشتملا على الثاني والثاني مشتملا
على الاول او لم يكن احدهما مشتملا على الاخر كاعجبني زيد علمه
والرابع بدل الغلط اي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا
لا ان البدل نفسه هو الغلط وسمي بدل غلط لانه بدل
مسبب على الغلط فالاضافة فيه من قبيل اضافة المسبب
الى المسبب لا ذي ملابسة وتوضيحه انه بدل تذكره بعد
ذكر المتبوع غلطا عمدا او سهوا جبرا لذلك الغلط نحو
اسرنيه زيدا حماره واعلم ان الغلطات السبق اللسان
وهو لا يقع في فصيح الكلام والثاني ودعم باطل وهو
ايضا لا يصدر عن روية وثقة والثالث ان يوقع نفسه
في الغلط عمدا ليتدارك لنكتة او مبالغة او تذكر المبدل
منه عمدا ثم تظهر انك غالط وهو كثير في الشعر كقولك
هند نجم بدر شمس منير
وذكر الفاضل الجامي في اول بحث الحروف العاطفة ان بدل
الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في الكلام
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فعلم من ذلك
انه يقع في فصيح كلامهم وهو غير الثالث الذي تقدم ذكره
فتامل ثم هاهنا اشكال قوي وهو انه لا يظهر فرق من
جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل حتى احتيج
وقوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر فرق بينهما
وفي المطول ان بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام
ونوقش في عدم وقوعه في فصيح الكلام بانه تدارك
الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى الذي ذكروه كما في
قولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله تعالى لا لانه
يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه

سبحانه وتعالى او جوّز بعض القدما وقوع الغلط في غير الشعر
ومنه في الشعر لو قوعه غالبا عن تروّ فلا يبعد فيه الغلط وهذا
نقيض القاعدة المشهورة انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره
وقسم بدل الغلط اثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك
مررت برجل حمار اردت ان تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل
ثم ابدلت منه الحمار فانكره قوم وقالوا انه لم يوجد
قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كتاب
الله تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب
لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت
ذلك في الكلام والشعر فلم اجده فطالت غيري به فلم يعرفه
وادعى محمد بن السيد انه وجد في كلام ذي الرمة لما في شفتيها
حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب
كان فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس
سواد مشوب بحمرة ورد بانه من باب التقديم والتاخير
وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها
شنب واعلم ان البدل المباين ثلاثة اقسام لانه لا بد
ان يكون مقصودا كما تقدم في الحد ثم الاول ان لم يكن مقصودا
بالحكم البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط
وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده
فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر
ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان
والنسيان زوال الصورة من الحافظة والمدركة معا
والسهو وكثير من النحاة لم يفرقوا بينهما وسموا النوعين بدل
غلط وان قصد كل منهما قصدا صحيحا فبدل الاضراب ويسمى ايضا
بدل البدا نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح

مثاله

مثال الثلاثة ان يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق
بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل
الاول في حكم المتروك فيكون بدل اضراب وان يكون قصد
الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون
بدل غلط وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم
ثم تبين له اي الصواب التصدق بالدينار
لظهور الخطا في القصد الاول فيكون بدل النسيان اذا علمت
معنى الاقسام الاربعة وما يتعلق به فبدل الشيء من الشيء
نحو قولك جا زيد اخوك اي نحو اخوك من قولك الذي
هو جا زيد اخوك وقس على ذلك نظايره واعرابه جا فعل
ماض لقبوله تا التانيث الساكنة زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة
رفعه ضمة ظاهرة في اخره اخوك بدل من زيد بدل الشيء
من الشيء فهو مرفوع مثله بعامل محذوف مماثل للمذكور تقديره
جا وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسما الخمسة
واخو مضاف والكاف مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب وبدل البعض من الكل ونحو اكلت
الرغيف ثلثه ونصفه او ثلثيه
واعرابه اكلت فعل ماض وفاعل الرغيف مفعول به فهو
منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في اخره ثلثه
بدل من الرغيف بدل بعض من كل وثلث مضاف والها
مضاف اليه في محل جر لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب
ولو قيل اكلت الرغيف ثلثه وثلثه فالظاهر انه من
بدل البعض ان قدر العطف متاخرا عن الابدال
ومن بدل الكل ان قدر العطف سابقا عليه فان
قلت يلزم على الاول تكرر البدل قلت لا خلاف في جوازه

بالعطف واما بغيره فقال الدماميني في كتابه العيون الغامزة على خبايا الرامزة اختلف في التوابع الواقعة في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب هل كلها نعوت او كلها ابدال او شديد العقاب بدل وما عداه نعت وهذا الاخير هو مذهب الزجاج حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ في تفسيره المسمى بالبحر المحيط وفي السمين ايضا قائلا الا ان الزمخشري قال جعل الزجاج شديد العقاب وحده بدلا من الصفات فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد اذنت بان كلها على سنن فعل فهي محكوم عليها الحفامي الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل انتهى وقد ردنا عليه الشيخ فقال ولا نبو في ذلك لان الجري على القواعد التي استقرت وصحت هو الاصل **وقوله** فقد اذنت بان كلها ابدال تركيب غير عربي لانه جعل فقد اذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قام عمرو **وقوله** بانها كلها ابدال فيه تكرير الابدال اما بدل البدا فقد تكررت فيه الابدال واما بدل كل من كل وبدل البعض من كل وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يكرر وذلك في قول الشاعر

بابي ابن امرأ اباس ارحل ناقتي ... عمرو فتبلغ حاجتي او الزحف
ملك اذا نزل الوفود ببابه ... عرفوا موارد مزبد لا ينزف

قال

قال فملك بدل من عمرو بدل نكرة من معرفة قال فان قلت لم لا يكون بدلا من ابن امرأ اباس قلت لانه قد ابدل منه عمرو فلا يجوز ان يبدل منه مرة اخرى لانه قد طرح فدل ذلك هذا على ان البدل من البدل جائز قال وقوله تعالى عليها هو جمع تفعال وتفعول او تفعول او تفعيل وليس شيء من ذلك معدودا من اجزا العروض فان اجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الاوزان فصوابه ان يقول اجزاؤها كلها على مستفعلن انتهى كلام الشيخ ابي حيان وقد ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل برمته في اعرابه واقره على حاله كانه من قبيل المرتضى عنده والذي يظهر ان جميع هذه المناقشة غير سديدة واما الاولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على انها جارية على الاصول وتقرير جريانها على ذلك ان توافق النعت الحقيقي ومنعوته في واحد من التعريف والتنكير امر لازم اما اتفاقا او عند الاكثرين وان التوافق في ذلك لا يلزم اذا كان التابع بدلا فجعل الصفات المعرفة الموافقة في هذه الاية نعوتا للاسم الشريف جار على القاعدة المتقدمة وكذا جعل الصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على ما سبق من قاعدة البدل فاذن لا احراج لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد كلامهم فلا نبو فيه واقول هو ان جرى على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة اخرى وهي انه متى اجتمع بدل ونعت قدم النعت لانه لجزء من متبوعه واخر البدل لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالمستقل بمقتضى العامل بدلا بين الصفات ان لا يكون ذي الطول

بدلا لان لو كان لم يقع شديد العقاب بين الصفات بل بعدها
وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تلحين الزمخشري
في قوله لما صدق فمن الحج والحجاج من ثلاثة اوجه الفاء على
جواب لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه الثاني
سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب
في كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله ابو حيان وانما
هو محذوف في تقدير الكلام معه لما صدق بين هذه
المعارف هذه النكرة وحدها بنا هذا القول عن الصواب
فقد اذنت هذه الخ الثالث سلمنا ان جواب لما لا تقترن
بالفاء وانه في عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم
ان المجموع قوله فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله
اذنت واما قد فهي هنا اسم بمعنى حسب والفاء الداخلة
عليها كالفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في قولك
افعل هذا فقط اي لما صدق بين هذه المصادر فقد بما قلنا
من دعوى البدلية في جميع التوابع والشيخ ابو حيان فهم
ان قد حرف داخل على الفعل مثله في قولك قد قام زيد
فسارع الى تلحين الشيخ الزمخشري ذهولا عما قلناه
والله الموفق لا رب غيره واما المناقشة الثالثة
وهي ما لزم على الكلام الزمخشري من تكرير البدل وهو ليس
بدل البدل الى لين بذاك فالشيخ قد اقر على نفسه بعدم الاطلاع
على نص في المسألة الا من جهة كلام حكاه عن بعض اصحابه
ولم يسمه ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز
في نفسه فالشيخ امام في هذا الفن ثبت في النقل
وقد نص غير واحد من المعربين في قول الله تعالى الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع

ابدا

ابدا مع الفاء البيت بابدال بدا قطعا ففيه دليل على جواز ما اجازه
الزمخشري فان قلت ذلك محمول على ان كل تابع بدل مما قبله
لا انها كلها ابدال من شيء واحد كما حكاه الشيخ عن بعض
اصحابه في اعراب ذلك البيتين قلت وكلام الزمخشري
قابل لان يحمل على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
الالفاظ ابدال وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها
بدلا مما قبله فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ
على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه الالفاظ ابدال
وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها بدلا مما قبله
فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ على هذا المعنى
مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه على ان ابن الحاجب
رحمه الله تعالى تكلم على هذه الاية في اماليه ولا باس
بايراد كلامه بجملته تكميلا للفائدة قال ما نصه لا يستقيم
ان يكون غافر الذنب وقابل التوب صفة لقوله من الله
العزيز العليم لان غافر الذنب وقابل التوب
معناه ان يغفر الذنب ويقبل التوب قال الله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده فيكون في معنى الحال
والاستقبال فيكون اضافة غير محض واجيب عن ذلك
بان غافر الذنب على معنى ثبوت ذلك له واذا كان
على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت
ذلك له فهو بمعنى المضي فيكون اضافته محضة فيفيد
التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب
وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب
الا انه لا يمكن في شديد العقاب لانه شديد العقاب

لا تكون اضافتها الا غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة
فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل فلا يكون
الا نكرة فينبغى الاعتراض قائما بحكم بعض النحويين بان
شديد العقاب بدل بعد ان حكم بان ما قبله صفات
بالوجه الذى ذكرناها واختار بعضهم بان يكون غافر
الذنب من اول الامر بدلا كراهة اختلاف بين الصفات
فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجرى البدل فى
كليهما بدلا فكانه قال من الله العزيز العليم من رب
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفى هذه
الصفات اشكال اخر وهو قوله ذى الطول فانه معرفة
فلا يحسن ان يكون صفة من الله لانك فصلت بينه
وبينه بالبدل ولا يحسن ان يكون صفة للمبدل منه
لانه نكرة وذى الطول معرفة فالاولى ان يقال
هو بدل ثان من المبدل الاول كانه قال من الله
العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول
فعلى هذا يستقيم ولكن بتقدير البدل اثنين كلامه
بين تعدد البدل مع اتحاد المبدل وهو عين ما حكى
فيه ابو حيان المنع عن بعض اصحابه فتامله ما اوردناه
من كلام الدماميني مع اختصار فى جواب المناقشة
الثانية ومع حذف فى جواب المناقشة الرابعة وبدل
الاشتمال نحو واعرابه نفع فعل
ماض لمقبوله نا التانيث الساكنة والنون نون الوقاية
ويا المتكلم مفعول فى محل نصب لانه اسم مبنى لا يظهر
فيه اعراب زيد فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة
ظاهرة فى اخره وعلمه بدل اشتمال من زيد فهو مرفوع

مثله

٢١٥
مثله وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى اخره وعلم مضاف
والهاء مضاف اليه فى محل جر لانه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب
وبدل الغلط نحو رايت زيدا الفرس واعرابه
رايت فعل ماض وفاعل زيدا مفعول فهو منصوب
وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى اخره الفرس بدل من زيد
بدل غلط فهو منصوب مثله وعلامة نصبه فتحة ظاهرة فى اخره
وذلك لانك اردت اولا ان تقول رايت الفرس
ابتدا فغلطت فجعلت زيدا كانه وهذا معنى قوله
فابدلت زيدا منه اى فعوضت زيدا من لفظ الفرس
[illegible] امثلة اقسام البدل الاربعة فى الاسم اما
فى الفعل فقال الشاطبى تجرى فيه الاقسام الاربعة والدليل
عليه فى ذلك مثال الشى من الشى فى الفعل ومن يفعل
ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب فيضاعف له العذاب
بدل من يلق اثاما اى جزاء اثم او اثاما باضمار الجزاء او قوى
اياما اى شدايد لقال يوم مرد واياما مرات صعب وانما
كان يضاعف بدلا من يلق بدل كل من كل لان معنى مضاعفة
العذاب هو لقى الاثام وبعضهم مثل بالاية لبدل
الاشتمال وقرا ابو بكر يضاعف بالرفع على الاستيناف او الحال
ومثل بدل الشى من الشى بقوله

متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

وبدل الفعل من الفعل بدل كل من كل متفق عليه ومثال
البعض من الكل ان تصل لله تسجد لله يرحمك فتسجد
بدل من تصل بدل بعض من كل لان كل السجود بعض الصلاة
ونفى الجلال السيوطى هذا القسم مدعيا عدم الخلاف

نبه فقال لا بد ان يعض بالخلاف لان الفعل للبعض انتهى
ويرد عليه انه ان اراد لفظ الفعل لا يتبعض فلا نسلم
كذلك وان اراد معناه فهو متصور في معنى الفعل
اي الحدث بلا شبهة ومثال بدل الاشتمال قوله في تخصيص
تقاعد عن متابعة المالك * ان على الله ان تبايعا *
* تؤخذ كرها او تجي طائعا *
واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر على
جار ومجرور في محل رفع خبر ان مقدم على اسمها وان تبايعا
اسم تا وبلا اسم ان في محل نصب لها ولفظ الله منصوب
بنزع الخافض وهو واو القسم والشاهد في تؤخذ حيث
نصب لانه بدل من تبايعا بدل اشتمال لان الاخذ
كرها والمجي طوعا من صفات المبايعة وكرها منصوب
على انه صفة لمصدر محذوف اي اخذا كرها او على الحال
اي كارها وفي البيت نكتة وهي الفعل ينصب بثلاثة
اشيا بالحرف والبدل والعطف وقد اجتمعت الثلاثة
فيه وما ذكره من ان بدل الاشتمال يكون في الفعل هو الصحيح
ومثال بدل الغلط ان تاتنا تسال لنا نعطك قال
في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس
يقتضيه الشاهد في تسالنا الجزم لانه بدل من تاتنا
واوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب
من جهة الحساب اربعة وستون حاصلة من ضرب
اربعة وهي بدل بدل الشي من الشي وبدل البعض من الكل
وبدل الاشتمال وبدل الغلط في ستة عشر وذلك
لانهما اما معرفتان او نكرتان او الاول معرفة والثاني
نكرة او بالعكس وكل منهما اما مضمرا ومظهرا او مختلفها

بان

بان يكون الاول مضمرا والثاني مظهرا او بالعكس فهذه
اربعة وستون فيما وهذا باعتبار الامكان واما
باعتبار الوقوع فهي اقل امثلة الموافقتين في الاقسام
الاربعة للبدل جاني زيد اخوك وضربت زيدا راسه
وسلب زيد ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة
النكرتين في هذه الاقسام جاني شخص رجل صالح وضربت
رجلا راسا له وسلب رجل ثوب له ورايت رجلا حمارا
وامثلة المختلفين في هذه الاقسام بزيد اخ لك
وبرجل اخيك وبزيد راس له وبرجل راسه وبزيد
علم له وبرجل علمه وبزيد حمار وبرجل الحمار وامثلة
المظهرين في هذه الاقسام ما تقدم وامثلة المضمرين في هذه
الاقسام ضربته اياه وراس زيد ضربته اياه بان
يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه الى الراس وعلم
زيد المحبتني هو بان يكون فاعل المحبتني راجعا الى زيد
وضمير هو راجعا الى علمه ورايته اياه فيما اذا ذكر زيد
وحمار ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني
الى الحمار وامثلة المختلفين في بدل الكل اخوك لقيت
زيدا اياه واخوك لقيته زيدا اياه او الاخ هو زيد
وفي بدل البعض كسرت زيدا وقطعت زيدا
اياه وزيد قطعته يده وفي بدل الاشتمال
كرهت جمالة زينب وابغضت زيدا اباها وزيد
كرهته جمالته وفي بدل الغلط كرهت زيدا اباها
مع تقدم ذكر الدابة وزيد كرهته الدابة فان
قلت من حق الاقسام التباين والاختلاف
وهو منتف في هذه الاقسام ضرورة صدق بعضها

على بعض كما لا يخفى فلك هذه تقسيمات متعددة باعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها
بل بين الاقسام الخارجة من تقسيم وهذا كما يقسم الاسم
تارة الى المعرب والمبنى وتارة الى المعرفة والنكرة مع
ان كلا منهما اما معرب واما مبنى وتفاصيلهما من الجواز
والامتناع المذكورة في المطولات حاصلة انه يبدل
الظاهر ولا يبدل المضمر من المضمر ونحو قمت انت ومررت
بك انت توكيدا اتفاقا وكذلك نحو رايتك اياك عند
الكوفيين وابن مالك وكذلك لا يبدل مضمر من ظاهر
اذ لم يسمع رايت زيدا اياه ولهذا قال ابن مالك في شرح
التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان
توكيدا فقال في التسهيل جعل توكيدا لم يفد اضرابا
اي نحو اياك فقصد زيد بن تزيد اباي فانه بدل
واعترض عليه ابن هشام في شرح الشذور فقال واسقط
ابن مالك هذا القسم من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع
ثم رد عليه لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال
ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رايت زيدا اياه من وضع
النحويين وليس بمسموع واما ابدال الظاهر من المضمر فلا
يخلو اما ان يكون الضمير لغائب او لحاضر ان كان لغائب
جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في احد الاوجه
وقال الشاعر

اوعدني بالسجن والاداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم
القيود او بدل اشتمال نحو اعجبني علمك واعجبتك علي
وقول الشاعر

ذريني

٣١٧

ذريني ان امرك لن يطاعا ... وما القيتني حلمي مضاعا

حلمي بدل من الياء في القيتني وقال الاخر

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

مجدنا بدل من الضمير في بلغنا او بدل غلط نحو رايتك
الحمار او ركبتني الحمار او بدل كل مفيد للاحاطة نحو تكون
لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقال الشاعر

فما برحت اقدامنا ثلاثتنا ... حتى اريوا المنايا

فثلاثتنا بدل من الضمير في اقدامنا وان لم يفد معنى
الاحاطة نحو ضربته زيدا ففيه مذاهب احدها المنع وهو
مذهب جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول
الاخفش لجواز رايتك زيدا ورايتني ونقل عن الكوفيين
ايضا وانشدوا

وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى ... بمستلئم مثل البعير المرحل

يريد بمستلئم متدرعا ولا يعني الا نفسه قال البدر بن مالك
والوجه عندي ان هذا البيت من النوع المسمى في علم البيان
بالتجريد على معنى تعددني ومعنى من نفسي مستلئما وجعله
مصاحبا له والثالث انه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم
الا زيدا وهو قول قطرب والسر فيها تقدم ان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها
مفقود اذ ليس مدلول الثاني مدلول الاول وخاتمة
في مسائل متفرقة نسال الله حسن الخاتمة الاولى
اذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام او حرف

شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل فالاول كقولك كم مالك
اعشرون ام ثلاثون ومن رايت ازيدا ام عمرا وما صنعت
اخيرا ام شرا ومتى سفرك اغدا ام بعد غد وكيف
اصبحت اصحيحا ام سقيما والغيبة زيدا ام عمرا والثاني
نحو من يقم ان زيدا وان عمرا اقم معه وما تصنع
ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان غدا وان بعد
غد اسافر معك وذلك يبين انه بدل من متضمن
الاستفهام او الشرط واما قوله تعالى عم يتساءلون
عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس
بدل البتة قد يتحد البدل في المبدل منه لفظا اذا كان
مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة
جاثية كل امة تدعى الى كتابها اليوم فافهما فذا انفصل
فها سبب للجثو التالية الغائبة في ذكر بدل الكل
والمبدل منه احدها لانه اشيا بالاستقرا اما كون الاول
اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون
اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد
وبرجل صالح زيد فهذا الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام
مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وبالتفسيرا
ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان
الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة
التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد
رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف
البيان من جملة بدل ما يكون الثاني موضحا للاول
وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر

من

٢١٨

من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان بعمر اشهر
منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه
عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول
سواء كان اشهر من الاول او فردا اولا كما اذا كان لك خمسة
اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد
احدهما اخوك فاذا قيل جاءني زيد اخوك فزيد احد
افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه
لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك
واحد من جملة من يطلق عليهم لفظ زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند
الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد
منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل
جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولو لم
يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليوذيني التحمحم والصهيل
فذر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم
لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لابد له
من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العابدات
الطير بدل وفي الطير العابدات صفة وبخلافه في التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا
ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع

كما في ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا
لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد
اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر
وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيد بالنصب وكذا
قوله ، انا ابن التارك البكري بشر ، ،
، ، ، بالجر وكذا المنسوق نحو
جعله مستقلا نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها
وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين
كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف
النداء والمعطوف صالح لمباشرته والفائدة في بدل البعض
والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بعد
الثاني التجوز والمسامحة في الاول تقول الرغيف ثلثه
فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك
ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب
ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني
زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف
المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا اذا ضربت
غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم
وصرفت وجوهها اولها انك رايت اكثر قومك
وصرفت وجوه اولها فلذلك ثنيت الاسم توكيدا
كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي
قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه كما قاله

بعض

بعض المحققين الرابعة لا بد في بدل البعض والاشتمال
كانا ظاهرين من ضمير راجع المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز تركه لظهوره اذا اشتهر تعلق
الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي النار
فيهم فانهم ملؤوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز
سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل
اي مطر ارضنا على حذف المضاف وسهلها وجبلها
فهو نحو قوله لها في لحاف الصيف والبرد برده قال
ابن الخباز لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما
الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب
التوكيد والاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو
قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم
لانه لو اتبع لكان بدل البعض من غير ضمير ومحل وجوب
القطع في ذلك اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل
به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل ان لم ينو اما اذا
نوي فلا يجب القطع بل يجوز وهو الاتباع ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي
بالنصب على البدل وثمة معطوف محذوف كانه
قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما
وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها
على هاتين الثنتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب
ومنه ايضا تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات
بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ان تذكرها
ثان الايات وتطوى ذكر غيرها دلالة على تكاثر

الآيات كأنه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وامن من
دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر
قول جرير: كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم
من العبيد وثلث من مواليها
ومنه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من
دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في
الصلاة هذا كلامه فان قلت كيف يكون ما جوزه الزمخشري
في هذه الآية من ذلك نظيرا لما الكلام فيه وهو قد صرح
بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله آيات بينات
قلت قد اعترض عليه ابن هشام في اواخر النوع الثاني
من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما واذا كان مراده
بعطف البيان هنا البدل استقام ما ذكرناه وانما لم
يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى
كما في الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج لرابط
لذلك وعلم مما تقدم انه يجب قطع البدل ان لم يتعدد
ولم يف به ولم ينو معطوف محذوف يحصل به مع ما
الى المذكور الوفاء بالتفصيل ويجوز في ذلك ولكن الجنس
الا مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار **الخامسة**
تبدل الجملة من الجملة بدل بعض واشتمال بشرط ان تكون
الثانية اوفى بتأدية المعنى المراد من الاولى فالاول
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام
يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اوفى بتأديته المراد لدلالة الثاني على

نعم

نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد
وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل
الانعام والبنين والجنات وغيرها وما ذكر من ان
الثاني اوفى فيه شيء لان الثاني ليس تفصيلا لجميع الاول
بل لبعضه فكما ان الثاني اتم من حيث التفصيل كذلك
الاول اتم من حيث كونه اعم واشمل فكيف رجح
الثاني فان قيل فهلا اقتصر على الثاني وترك الاول
فان المقصود حاصل به فالجواب انه لما كان المقام مقام
الاعتناء بشأنه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثاني على
الاستئناف بعد ذكر الاول زيادة اعتبار لان فيه
تعدد النسبة مرتين وقصد الاستئناف بالثاني فارق
البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستئناف
بل مجرد التوضيح وازالة الخفاء بخلاف البدل فقصد
به الاستئناف وتزيل الخفاء والثاني اعني بدل الاشتمال
نحو **قوله**
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأدية
المراد لدلالة الكراهة لا تقيمن على المراد الذي هو
كمال اظهار لاقامة المخاطب بالمطابقة مع التأكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه

ومقتضيا ذلك فلا لنه عليه تكون بلا التزام قلت نعم ولكن
صار قولنا لا أنم عندي بحسب حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا أنم عندي
ولا يراد كفه عن اقامته بل مجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال الاظهار والكراهة لا اقامته بالمطابقة
كذا قاله السعدي التفتازاني هذا وقد يقال
هلا قيل ان ارحل صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره الا ان يقال ان استعمال لا تقيمن
في هذا المعنى اكثر عرفا والكلام في ذلك وفي شبهه
فليتامل واما بدل الكل فقال السعد في المطول ولم
يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه
غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه
بخلاف التاكيد المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما
التي لا محل لها من الاعراب لكنه ذكر في شرح الكشاف
ثم الظاهر انه قوله انما نحن مستهزءون بدل الكل من قوله
انا معكم وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة
التي لا محل لها من الاعراب فتامل انتهى وفي شرح الفوائد
الغياثية للقري ما يدل على جواز جعل الجملة بدل
الكل من الكل حيث قال ففي قولنا فنعمنا بالاسودين
نعمنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الثانية بدلا من
الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر
الثانية تبيينا لها كانت الثانية عطف بيان او تاكيدا
لها انتهى وذكره بعضهم ومثل له بقوله تعالى احدكم

ما

امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
الاية واما بدل الغلط فتركه لانه لا يقع في فصيح
الكلام الا ان بدل الغلط قسمان احدهما ان يكون غلط
حقيقة والثاني ان لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط
بان يجعل فعل الغالط لغرض من الاغراض والذي
لا يقع في الفصيح هو الاول دون الثاني وكانه
لكونه نادرا لم يتعرض لذكره واجاز ابن جني والزمخشري
وابن مالك ابدال الجملة من المفرد كقوله
الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان
اي كيف يلتقيان من حاجة واخرى اي الى الله اشكو
هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل ابن مالك
نحو عرفت زيدا ابو من هو قال في المغني واختلف
في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام
حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل
مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب
ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل
عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم
فهل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة
اذا قلت علمت زيدا لابوه عالم او ما ابوه عالم
فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان
لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع
نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب

في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم
ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل
البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه
فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع
ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى
والقول بالبدل هو الذي صححه صاحب المغني فيما
افترق فيه البدل وعطف البيان السادسة الكثير
كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب

قال الرضي واختلف النحاة في المبدل منه دون المبدل
منه وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل
منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا
في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح
لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والا
شتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى
عنه نحو ضربت اخاه زيدا اكرمه وقد يعتبر الاول
في اللفظ دون الثاني

وكانه لهق السراة كانه
ما حاجبيه معين بسواد

ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب السابعة
يجوز فصل التوابع من المتبوع بغير اجنبي محض
كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل

فيه

فيه نحو ازيدا ضربت القايم والمفسر نحو ان امرؤ هلك
ليس له ولد والمبتدا الذي خبره في متعلق الموصوف
نحو افي الله شك فاطر السموات والارض والخبر
نحو زيد قايم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربي لتا
تينكم عالم الغيب **والاعتراض** نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم
والاستثنا نحو ما جاني احد الا زيد خير منك ومن
الفصل بين التاكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين
بما اتيتهن كلهن وبين العطف والمعطوف عليه
وامسحوا برؤسكم بين الايدي والايدي والارجل
وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد الاعلام
بترتيبه وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا
نصفه ولا يجوز الفصل بما بين محض اي اجنبي بالكلية
من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس
عاقل ابلق وشذ قوله

فقلت لقوم في الكنيف تروحوا
بتنا عند ماوان رزح

ولا يجوز الفصل في نعت منعوت مبهم
ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال ضربت
هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضربت
هذا زيدا الرجل والشعرى طلعت العبور قال
ابن مالك في شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم
ما لا يستغنى عنه من الصفات نحو ان امرا ينصح
ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين
ينصح ومعطوفه لانهما جزء صفة لا يستغنى
باحدهما عن الاخر وكذا كل نعت هو لازم التبعية

كما بيض ينفث ونحوه **ومنه** توابع التوكيد اجمع وما بعده
لا يفصل بينهما وبين كل ولا يفصل بين التوكيد وبين
المؤكد باما على الاصح فلا يقال مررت بقومك اما
اجمعين واما بعضهم ولا مررت بهم اما كلهم واما بعضهم
واجازه الكسائي والفراء **الثامنة** لا تتقدم
معمولات التوابع على التوابع لان المعمول لا يحل الا في موضع
يحل فيه التابع ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع
وخالف الكوفيون فجوزوا ذلك فيقال هذا
طعامك رجل ياكل ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى
وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ولكن الانفصال
من الكلام على هذا الوجه احسن ولتكف القلم عن
شوطه فقد اطلقنا له الرسن هنا وانا من اهل
التفصيل فاني وللتطويل فالله المسئول ان يحسن
الخاتمة فهو حسبنا ونعم الوكيل

هذا باب منصوبات الاسما

وهي ما اشتمل على علم المفعولية والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة **الفتحة والكسرة**
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين والاصل في هذه الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه
عليه قول ابن الحاجب علم المفعولية اي علامة هي
في الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا
وقدمها على المجرورات لكونها المقتضية لمزيد
الاهتمام بها على ما قيل او لشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتكلم
منتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير من احكام

في

في المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه
بالاضافة المعنوية واللفظية الذي هو العمدة
في المجرورات بعد معرفة اقسام المنصوبات واحكامه
المنصوبات المتقدمة وعدل عن الاضمار الى
الاظهار لانه اوضح للمبتدي المقصود بالذات
بهذه المقدمة **خمسة عشر** بالاستقراء والموجود في
الكتاب اربعة عشر فلعل المعنى المنصوبات
خمسة عشر في قصدي وترك الخامس عشر نسيانا
ويحمل على انه عد المخفوض بالحرف منصوبا
وان كان بواسطة **وهي** على سبيل الاجمال والعد
المفعولية بدا منها بالمفعول به والمفعول
المطلق وهو المصدر والمفعول فيه وهو الظرف
بقسميه وانما بدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها
محمول عليها وتسميته بها وبدا من المفاعيل
بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب
والتسهيل ووجه ما اختاروه ان المفعول
به احوج الى الاعراب لازالة التباسه بالفاعل لانه
الذي يقع بينه وبين الفاعل التباس ولانه اكثر
استعمالا وبدا الزمخشري وابن الحاجب بالمفعول
المطلق واخر من المفاعيل المفعول من اجله والمفعول
معه فان الزجاج نقص من المفاعيل المفعول
معه كسرت والنيل فجعله مفعولا به وقد
سرت وجاوزت النيل والاضمار خلاف الاصل
وان الكوفيين نقصوا منها المفعول له فجعله
من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا

والرضي مثل هذا عن الزجاج فقال مذهبه يعني الزجاج ان ما يسميه
النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لما روي من كون مضمون
عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان
معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فانك
قلت ادبته بالضرب تاديبا ويجيء ان بيان الضرب هو التاديب
فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول
ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس
بيان الجبن ولا بيانا له فقعوده جبنا لا اجازة كذلك
نحو لك حبك امثالها لك بالاعطا بالنصح او نحوه
فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطا والنصح كما
صرحت به ولعل يقدر في مثله فقعود جبن ومجيء اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المص يعني ابن الحاجب
ردا على الزجاج معنى ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب
ليس مفعولا مطلقا فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد
نظر وذلك ان ضرب تاديب يفيد معنى للتاديب مع ان الاول
مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق
في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى
جئت راكبا جيئة وقت ركوبي والاول حال والثاني
مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يجيء مفعولا له منتصب
نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدره
نحو قوله تعالى حذر الموت حاذرين الموت لتكون الاضافة
لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله وازعل الجبون والهول
من لهو والصبور الا ان تجعلها مصدرين للحال من المقدرين
اي قبلها زعلا زعل الجبون فهو لا المفعول على ما هو مذهب
الفارسي في فعلت جهدك على ما يجيء في باب الحال

ومذهب

ومذهب البصريين اولى من الباقين وزاد السيرافي سادسا
وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان
من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه وينبغي
ان تكون الباء في به للالصاق اي الذي الملصق الفعل به
او للمقابلة كما قال الرضي ولا ضمير في المفعول به مستتر وكذا
المفعول فيه او له او معه ومن قال الضمير المستتر في المفعول
راجع الى المفعل بسببه او فيه او لاجله او معه ففيه ان الواجب
حينئذ المفعول هو به او فيه او لاجله او معه لان مسنده
صفة جارية على غير من هي له واما اللام في المفعول به والمفعو
به والمفعول له او من اجله او لاجله والمفعول معه فقيل انها
تعود على ال الموصولة في المفعول اي الذي يفعل به فعل
اي يغاير بالفعل ويوقع عليه نقل فعلت به فعلا
قال الله تعالى وما ادري ما يفعل الله بي ولا بكم وكذا البقية
واحسن من ذلك ان امثال هذه العبارة كالمحكوم عليه
والاسناد اليه لغلبة الاستعمال صارت كالعلم فلا يقتضي
الضمير مرجعا وقد يقال المطرد القائل بان الضمير يعود على
ال الموصولة في المفعول انه عائد في الاصل نائب الفاعل
على ان الموصولة وان الجار والمجرور كان في الاصل نائب
الفاعل لقولك المفعول وان صار الان جزء الاسم المصطلح
عليه ولا ينافي ما قلنا انه احسن ويتجه على كون الضمائر
المجرورة راجعة الى ال واللام ايضا انه لو كان كذلك لجاز
حذف اللام بتنكير المفعول مع انه يستعمل به وفيه
وله ومعه كثيرا بلا صلة وتنكيرها فالتحقيق انه راجع
الى موصوف محذوف اي شيء مفعول واللام ليس موصولا
لعدم قصد الحدوث بالصفة واعلم ان المراد في المفعول

به وما بعده ما صدق ذلك نحو زيد من ضرب زيدا **والمصدر** ولفظ مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا وبين اسم الحدث الجاري على فعله المشتمل على حروف فعله واعلم ان الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فهو عندهم مفعل بمعنى الفاعل لانه صادر عن الفعل وتمسكوا على ذلك بامور منها ان المصدر يؤكد الفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد بفتح الكاف اصل للمؤكد بكسرها لانه تابع له ومنها ان الفعل يعمل فيه والعامل اصل للمعمول **ومنها** ان من الافعال ما لا مصادر له نحو نعم وبئس وعسى وليس فلو كان الفعل مشتقا من المصدر لوجب ان يكون لها اصل كالمادة ومنها ان المصدر يعل باعلاله نحو صيام اصله صوام اعل بالقلب كما اعل فعله بالقلب ايضا وكان الدليل على ثبوت ذلك في الفعل قبل المصدر ان الغرض من الاعلال التخفيف والفعل احوج اليه من حيث نقله بدلالته على الحدث والزمان **والاول** باطل نحو ضربت بكرا زيدا **والثاني** بالحروف فانها عاملة وليست اصلا لمعمولها **والثالث** معارض بالمصادر التي لا افعال لها **والرابع** ممنوع بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق بحسب الذات وتأخره عنه في الاعلال بحسب الصفة فالوجه ما ذهب اليه البصريون من ان المصدر اصل وانه اسم لموضع صدور الفعل وذلك لان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض من المصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الى الغير

الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمن الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على معنى المصدر وبوزنه على الزمان **قال** التفتازاني واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق من المجرد لموافقته اياه بحروفه ومعناه افهمني بتم على هذا المذهبين من هو الاخذ من ذلك الاصل هل هو الواضع او الواضع وغيره احتمالان استظهر منها المولى التفتازاني الثاني وبعضهم للاول **وظرف الزمان** على ما اقتضاه كلام ابن الحاجب لان الناصب هو الاصل فيه نحو صمت يوم الخميس **وظرف المكان** نحو امام من صليت امام الكعبة وهذان الظرفان تسميان بالمفعول فيه **والحال** نحو راكبا من جاء زيد راكبا **والتمييز** في بعض احواله نحو نفسا من طبت نفسا وانما جعله من المنصوبات مع انه قد يكون مجرورا **والمستثنى** في بعض احواله وانما جعله من المنصوبات مع انه قد يكون غير منصوب لان النصب هو الاصل فيه نحو زيدا من جاء القوم الا زيدا **والمنادى** نحو طالعا من يا طالعا جبلا والمنادى من المفعول به كما سيأتي وانما افرده لان له احكاما تخصه ليست لغيره من باقي المفعول به **والمفعول من اجله** نحو قراءة من جاء زيد قراءة للعلم والتمثيل بذلك مبني على القول بانه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا وسيأتي ما فيه **والمفعول** معه نحو النيل من سار زيد والنيل **وخبر كان واخواتها** اي نظائرها نحو قائما وعالما من كان زيد قائما واصبح عمرو عالما **واسم ان واخواتها** اي نظائرها نحو زيدا والبا والحا وابنه من ان زيدا عالم باني كفؤ ولكن

ابتدائي وضمن واما مفعولا ظننت واخواتها نحو ظننت
زيدا قائما فقيل انما اسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات
ولكونهما داخلين في قسم المفعول به انتهى وفي كل من التعليلين
نظر اما الاول فيرد عليه انه لو كان ما ذكر علة للاسقاط
لاسقط خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والتابع
لتقدم ذكرها في المرفوعات واما الثاني فيرد عليه
انه لم يسقط المنادى مع دخوله في المفعول به وكان
ان للمنادى احكاما تخصه لمفعولي ظننت واخواتها احكاما
تخصهما **وجزها** اي النافية العاملة عمل ليس ولم يذكره
المص في التفصيل واعمالها ليس لغة الحجازيين وهي اللغة
القديمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم فانهم اجروا اربعة من حروف النفي مجرى ليس في رفع
المبتدا ونصب الخبر **وهي ما ولا ولات وان فاما**
ما فلاعمالها عندهم شروط منها ان لا يتقدم اسمها على خبرها
فان تقدم الخبر لم تعمل ولهذا اهملت في قولهم في المثل
ما مسي من اعتب وذلك لضعفها في العمل لانها لا تتصرف
بان تعمل الرفع قبل النصب وان كان الخبر ظرفا او جارا
ومجرورا فهذا هو المشهور لكن نقل ابن عصفور عن اكثر
البصريين ان المرفوع في نحو ما في الدار زيد اسم لها وما
قبله في محل نصب على الخبرية وهو قياس ما ذكروه
في معمول الخبر والاول ان يفرق بان الخبر عمدة ومعموله
فضلة ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة ومنها
ان لا يتقدم خبرها على اسمها كقوله
وما كل من وافى منى انا عارف
الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز كقوله فما كل حين

من تولى

من تولى مواليا فليس بطل كذلك معمول اسمها نحو ما زيد
ضارب حاضرا لوجود الفصل بينهما او بين اسمها باجنبي
كمعمول خبرها مع ان كل معمول معمول لها وهل يجوز تقدم معمول
خبرها عليه كما في معمول خبر ان او يفرق بان ان اقوى ومنها
ان لا ينتقض نفي خبرها بالا او انما فلذلك وجب الرفع
في نحو وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولو انتقض
نفي معمول خبرها نحو ما زيد مصليا الا في الجامع لم يبطل
عملها لا عن معمولها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة
اليه وان انتقض النفي بغير الا وانما لم يؤثر فيجب
النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم ولاجل
هذا الشرط وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد
قائما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف
ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب فان عطف بحرف
لا يوجب كالواو فالغالب النصب **المعطوف قاله**
المرادي وصرح غيره بجواز الوجهين النصب وهو اجود
والرفع قال بعضهم كالسيوطي على اضمار هو وقال
بعضهم كالاشموني في شرح التوضيح اتباعا على المحل انتهى
وفيه نظر ومنها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة ولكن كقوله
بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم
الخزف قال ابن هشام فاما رواية يعقوب ذهبا
بالنصب فتتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة
انتهى وهو صحيح في ان توكيد ما بان النافية لا يبطل
عملها وبالا ولي توكيدها بما باحرى وكلام ابن مالك
في شرح التسهيل وغيره ايضا صريح في ذلك وفي ان
تكرار ما لا يبطل ايضا عملها فما ذكره بعضهم ومشى عليه

الاشموني في شرح التوضيح من اشتراط عدم تكرارها والا بطل
عملها فرد وتد واما الا فاعمالها عمل ليس قليل ويشترط له الشروط
السابقة ما عدا الشرط الاخير فان يكون المولان نكرتين
والغالب ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزومه لكن كقوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والصحيح جواز ذكره

تعز فلا شي على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

وانما لم يشترط الشرط الاخير لان ان لا يزاد بعد لا اصلا
واما لات فاصلها لا ثم زيدت التا وعملها واجب وله
شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب
كونه المرفوع ونحو ولات حين مناص اي ليس الحين
حين فرار كذا قيل وينبغي ان يكون المراد اشتراط هذين زيادة
على الاربعة السابقة في ما وانما كان الغالب كون المحذوف
المرفوع لان الخبر محط الفائدة وقرئ ولات حين مناص
بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسما
الزمان خاصة كمذ ومنذ وانشد طلبوا صلحنا ولات
اوان واجيب عن البيت **نحو** ابين احدهما انه
على اضمار من الاستغراقية ونظيره قوله الا رجل جزاه الله
خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل ولات اوان
ثم المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على السكون
ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة
وقال الزمخشري للتعويض ولو كان كما زعم لاعرب
لان العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب
الاول وبالثاني وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم
ثم نزل قطع المضاف اليه من مناص منزلة قطعه عن

حين

حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه قاله الزمخشري وجعل التنوين
عوضا عن المضاف اليه ثم بني الحين لاضافته الى غير متمكن
والاولى ان يقال ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء
وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة
لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض ومن القليل قراءة بعضهم
برفع الحين واما ان النافية فاعمالها نادر وهو لغة
اهل العالية قال السيوطي بشرط ترتيب وعدم نقض
ويؤخذ منه امتناع تقدم خبرها على اسمها مطلقا وكذا
معمول الخبر الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا ومن
اعمالها قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وقراءة سعيد ان الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد
الا على اضعف المجانين ولاجل اشتراط عدم النقض
لم تعمل في قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور
والتابع للمنصوب وهو اي التابع لا بقيد
كونه تابع منصوب **اربعة اشيا النعت** نحو رايت
زيدا العاقل **والعطف** نحو رايت زيدا وعمرا **والتوكيد**
نحو رايت زيدا نفسه **والبدل** نحو رايت زيدا اخاك
وستاتيك في ابواب متعددة مترتبة على ترتيبها
في العد الاتي في التفصيل الاتي هذا

باب المفعول به

وتقدم ان البا في به اما للالصاق اي الذي الصق
الفعل به او للمقابلة وان الها لا مرجع لها او راجعة
للالف واللام من المفعول **المفعول به هو**
اي تعريفه ومعناه معنى **الاسم** حقيقة

او تاويلا فدخل نحو اعجب ان تسافر فان قيل بنا في قوله
الاسم قوله الا في الذي يقع له الخ عليه الفعل لان الذي
يقع عليه الفعل المعنى لا اللفظ قلت لا منافاة اما لانهم
يجرون صفات المدلولات المطابقة على الالفاظ الدالة
عليها واما لانه على تقدير مضاف بين الكتاب والقا اي يقع
بمعناه **المنصوب** لفظا او تقديرا او محلا وابهم
ناصبه ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال فيه ناصبه فان
فيه خلافا فقيل ناصبه الفعل او شبهه
بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية
واليه ذهب الكوفيون البصريون **وقيل ناصبه**
الفعل والفاعل معا واليه ذهب الفراء وقيل
الفاعل واليه ذهب هشام بن معاوية من الكوفيين
وقيل معنى المفعولية اي كونه مفعولا واليه ذهب
خلف من الكوفيين كما قال في الفاعل ان عامله كونه
فاعلا وناصبه على مذهب البصريين اما فعل متصرف
نحو وورث سليمان داود او وصفه نحو ان الله بالغ
امره او مصدره نحو ولولا دفع الله الناس او اسم فعله
نحو عليكم انفسكم **الذي يقع به** عليه **الفعل** والمراد
الذي على مسماه او عليه نفسه لئلا يخرج نحو قلت
زيدا وقلت زيد قائم فان قيل
يخرج هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت
زيدا فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل
بل نفي عنه قلت معنى قوله الذي يقع به الفعل
الذي تعلق به الفعل تعلق الوقوع عليه بان يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل كالمضروب

وذلك

٣٢٨

وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع عليه لكن تعلق به
وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع عليه فتامل وليس المراد
بوقوع الفعل عليه مباشرته له ولولا هذا التفسير
لخرج منه ايضا نحو اوذنت الشهر وبهذا التفسير ايضا
يندفع ما قيل في تناول التعريف للمفعول الاول والثاني
في باب علم والثالث في باب اعلم نظرا اذ العلم والاعلام
انما يقعان على غيرهما قلنا تامل وبه يندفع ما قيل ان التعريف
يتناول المفعول به بواسطة حرف الجر نحو ذهبت بزيد
مع ان المقصود تعريف المفعول به بلا واسطة لان مطلق
المفعول ينصرف اليه فان قلت كان عليه ان يقول
الذي يقع به فعل الفاعل باضافة فعل الى الفاعل ليصرفه
عن الفعل الاصطلاحي فيصفه واسناد الوقوع اليه
عن شوب التجوز ويتحول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة
التكلف وليفيد عموم الفعل ان تقييد الشي بما يعم جنسه
يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل مذكورا او محذوف
قلت ال في الفعل عوض عن المضاف اليه المحذوف قياسا
على قول من يجوز نيابة عن المضاف اليه اذا كان اسما ظاهرا
او للعهد ومنهم من قال اضافة الفعل الى الفاعل ليخرج
زيد في ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل
فاستشكل عليه نحو اعطي زيد درهما فان درهما مفعول
به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بان زيد
فاعل حكما فجعل الفاعل شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله
وعلى هذه المنافاة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج اذ يخرج
اعجبني ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل

اسند الى فاعل وبعضهم دفع ورود نحو ما ضرب زيد
عمرا بقوله والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه
الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولو
لا دلالته لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع ويخرج
زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل
لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه با
لمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل
واجاب الرضي عن النفي بانه يدل على وقوع عدم الضرب
على زيد وضعفه لا يخفى وفرق بين الدلالة على نفي
وقوع الضرب ووقوع نفي الضرب فلو اعتبر الدلالة
الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه
في دفع اضربت زيدا ويدخل في التعريف نحو يا لزيد
وضارب لزيد ولزيد ضربت من مفاعيل تدخل عليها
لام التقوية اعني معمول شبه الفعل ومعمول
فعل محذوف او مؤخر فانه يدخلها لام تقوية
العمل لان اللام زائد لفظا فيما بينهم من مغايرته لفعل
الفاعل فان الفعل المطلق عين فعله وكذلك المفعول
الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير
بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذا حكموا بان المفعول
المطلق هو المصدر والاصل في ناصبه ان يكون
مذكورا وذلك نحو زيدا من ضربت زيدا
واعرابه ضربت فعل ماض وفاعل زيدا مفعول
به فهو منصوب بضرب وعلامة نصبه فتحة
ظاهرة في آخره ونحو الفرس من ركبت الفرس

واعرابه

واعرابه كاعراب سابقه ويجوز حذف ناصبه للعلم به اما
جوازا سواء علم بقرينة مقالية نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا ام بقرينة حالية كقولك
لقاصد الضرب زيدا او يجب في مواضع منها سماعي نحو
كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وزدني تمرا واعطيتك
كليهما وازيدك تمرا قال الرضي اصله ان شخصا كان بين
سنام وزبد وتمر فقال الاعرابي بعد بن تريد مشيرا
الى السنام والتمر والزبد فقال لا اخر ذلك فقدر اعطني
وبعضهم قدر يريد وقال انه المناسب ومنه امرا
ونفسه اي دع امرا ونفسه اي مع نفسه والمعنى اما الامر
بالهجر عنه او ترك الانتقام عنه لان نفسه تجريه او بترك
اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لا محالة
عطف على امر ويحتمل كونه مفعولا معه فقول الرضي والواو
بمعنى او للعطف فيه خفا
وخيرا
لك اي وائت خيرا ومنه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
اي انتهوا عما انتم عليه من التثليث وائتوا خيرا لكم من كل
شيء لامن التثليث ان لا حسن له حتى يصح تفضيل التوحيد
عليه هذا مذهب سيبويه وقال الكسائي اي يكن
اي يكن الانتهاء خيرا لكم وقال الفراء الكلام جملة واحدة
وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا ومنه حسبك
خيرا لك اي حسبك حصل لك مما انت فيه وائت خيرا
لك ومنه وراءك اوسع لك اي تاخر عن هذا
المكان وائت مكانا اوسع لك فتقديرات لاطراده
في نظائر ذلك جرس نقديريك لا لان حذف
كان بدون حرف الشرط شاذ لان حرف الشرط مقدر

في الكلام ومن تقدير انهما خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذين التقديرين
ليس مما نحن فيه ومنه كل شيء ولا شتيمة حر اي ائت ولا ترتكب
وربما رفعتا كل ومنه الكلاب على البقر اي ارسل ومنه
واحشفا وسوء كيلة اي اتبيع والحشف بالتحريك اراد التمر
او ما لا نوى له بضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا في القاموس
ومنه وهذا هو الحق ازعم او توهم وعانك يقال
فيما اذا اطلع ما على الخلاف في اقوال الزعم قال المولى عصام الدين
وانا اقول يحتمل ان يكون لا لنفي الجنس اي هذا او لا شيء
من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر لا وهو كثير ومنه
من انت زيدا قال الرضي واصله فيمن صار سمي زيد وهو
ذليل وزيد عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة
حال من معنى من انت فانه في معنى من تكون ويقال
ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء وقال العصام ونحن نقول
منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اي من
تكون لاسم زيدا وازيد تتكلم به لاجلك او تتكلم
به ويروى برفع زيد وجعله الرضي خبر مبتدأ واجب
الحذف والجملة حالا اي من انت كلامك زيد والاظهر
ان التقدير من انت وهو زيد اي هو الرجل المشهور
المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه ديارا الاحباب
اي اذكر ومنه عذيرك من فلان اي احضر عذيرك
من اجل فلان بحيث فعلت به ما يكره فانك معذور
بما فعلت لانه استحق لذلك او فعل بك ما هذا
جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل في فعل
العذر عليهما ومنه اهلك والليل اي ادرك اهلك
مع الليل يعني لا يسبقك الليل في الادراك قالوا

و

والمعنى مع او ادرك اهلك واسبق الليل قالوا العطف
والعامل المحذوف وجوبا بتعدد ومنه ان تاتني
فاهل الليل واهل النهار اي تجد او فتاتي من هو اهلك
بالليل والنهار ومنه قولهم كاليوم رجلا اي لم ار كرجل
اليوم رجلا ومنه مرحبا واهلا وسهلا اي اصبت
مرحبا واتيت اهلا اي ذا اهل اي مكانا ذا ناس اهل
فيه ولا تبقى فردا مهجورا لا احزانا او اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا اي مكانا سهلا لا تتالم فيه قدمك
لاحزنا قال وجوب الحذف في جميع ذلك وغيره لكونه
امثالا او امثالا لها في كثرة الاستعمال يعني والامثال
وشبهها لا تغير وجعل الباب قولهم رجلا جايز الحارث
والمثل قول مركب مشهور مضروب بمورده اي موضع ضربه
بموضع وروده والمراد بالمورد الحالة الاصلية التي
ورد فيها الكلام وبالمضروب الحالة المشبهة بها وقيل
المثل كل كلام اشتهر وحذف عامله ومنها قياسي في مواضع
منها باب الاشتغال اذا نصب الاسم السابق وحقيقته
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او وصف مشتغل
بضمير الاسم او متعلقه عن العمل فيه فالفعل بقسميه
نحو وكل انسان الزمناه طائره او الزمناه عنقه اي
والزمنا كل انسان والوصف بقسميه نحو زيدا انا ضاربه
او ضارب غلامه الان او غدا وانما وجب حذفه
لانه فسره الفعل او الوصف المذكور وهم لا يجمعون
بين المفسر والمفسر ومنها المنادى لانه بيانه
وباصله فعل فعل مقدر اذا قلت يا زيد مثلا
او دعو زيدا فحذف الفعل وعوض منه حرف

في النداء تخفيفا ولبدله على الالتباس وإنما وجب الحذف لامتناع
الجمع بين العوض والمعوض منه وقال المبرد ناصبه
حرف النداء فعلية لا يكون مما نحن فيه ومنها المنصوب
بأخص مقدرا بعد ضمير متكلم غالبا لتأكيد الاختصاص
وهو كثير في المعرف بالإضافة نحو نحن معاشر الأنبياء
لا نورث وباللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف
وقليل في العلم نحو بنا تميما يكشف الضباب ويأتي كثيرا
أنا في المذكر وأيته في المؤنث فيلزمهما ما يلزمهما
في النداء من ضمهما ووصفهما باسم واجب الرفع محلى بال
نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحو اللهم اغفر لنا أيتها
العصابة ولا يكون معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
وشذ بك الله نرجو الفضل من وجهين كونه لم
يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب وكونه علما وإنما وجب
حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالمنادى في الجملة
ويفارقه في أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا
وفي أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه كما في نحن
معاشر الأنبياء أو بعد تمامه كما في أنا أفعل كذا أيها الرجل
وفي أنه يشترط أن يتقدم عليه اسم بمعناه والغالب
كونه ضمير متكلم وفي أنه يقل كونه علما وفي أنه ينتصب
لفظا وإن كان علما وفي أنه يكون بال قياسا كما مر
ذلك وفي أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله بما
نسب إليه فأيها الرجل مثلا في المثال السابق لم يرد
به المخاطب بل أريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
وهو أنا ومنها المنصوب بالزم ونحوه وهو المغرى
على الإغراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله

كالعلم

كالعلم والصلاة أو بايق ونحوه ومنها المنصوب على التحذير
وهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه كالشر والكذب
وإنما يجب حذف العامل إن كرر المنصوب أو عطف عليه
أو كان في حالة التحذير بلفظ إياك وإحدى أخواتها
الأربع ولو بلا تكرر وعطف فالإغراء بالتكرار نحو السلاح
السلاح وأخاك أخاك وبالعطف نحو السيف والرمح
والخلة والمروة والتحذير بالتكرير نحو الأسد الأسد والحذار
الحذار وبالعطف نحو ناقة الله وسقياها وبإياك إياك
إياك من الأسد أي باعد نفسك منه ونحو قول

الشاعر

إياك إياك المراء فإنه ✿ إلى الشر دعاء وللشر جالب

ونحو إياك والأسد أي احذر تلاقي نفسك والأسد
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول ثم الثاني
وأنيب الثالث وهو الضمير فانفصل لزوال اتصاله
وإنما وجب حذف العامل في ذلك لأن التكرار والعطف
منزلة ذكر العامل وإياك كثر التحذير بها فجعلت
بدلا من اللفظ بالفعل وإذا انتفى ما ذكرنا من الشرط
لم يجب الحذف لكنه يجوز مثاله في الإغراء الصلاة
جامعة وفي التحذير الأسد وإن شئت قلت في الأول
احضروا الصلاة جامعة وفي الثاني احذر الأسد
وإياك في التحذير لا يكون للمتكلم وغائب وشذ
قول عمر رضي الله تعالى عنه وإياي وأن يحذف أحدكم
الأرنب وقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه
وإيا الشواب والأصل في الأول إياي باعدوا عن حذف
الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب

واصل الثاني فليحذر تلا في نفسه والفرس الشواب وفيه شذوذ
ان اخران احدهما اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر
والثاني اقامة الضمير وهو اياك الثانية مقام الاظهر وهو
الانفس لان المستحق للاضافة الى المظهر انما هو المظهر
لا المضمر فالمحذوف بعد اياك واحدى اخواتها الاربع
اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ
فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تماري ويمتنع اياك
الاسد ومنها المحذوف عامله اذا جعل بدلا من اللفظ
بفعله كسقيا ورعيا وكالحال المؤكدة لمضمون جملة
قبله نحو زيد ابوك عطوفا وستاتي بيانها في بابها
ويبنى فاعل المفعول به متعديا ومتجاوزا وغيره لازما
وقاصرا والامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
عشرون احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف
لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم
بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يحوله المتعدي قاصرا
اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو
ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه وسع رحبتكم
الطاعة وان بشر اليمن اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجهه
انهما ضمنا معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونهما
على فعل بالفتح او فعل بالكسر وصفهما على فعيل نحو
ذل وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو
اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة
وحصاد والخامس كونه على افعلل كاقشعر واشماز
السادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
السابع كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى

اجتمع

اجتمع والثامن في كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين
كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد التاسع كونه على افعنلى
كاحرنبى اذا انتفش وشذ قوله
قد جعل النعاس يغرنديني ، اطرده عني ويسرنديني ،
ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعادني ويغلبني
ويسرنديني العاشر كونه على استفعل وهو دال
على التحول في قوله البغاث بارضنا يستنسر الحادي عشر كونه
على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر الثاني عشر كونه مطاوعا
لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت
قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه
معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول
ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته الحساب فتعلم
وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة
كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام وزعم ابن بري ان
الفعل ومطاوعه قد يتفقا في التعدي لاثنين نحو استخبرته
الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث
واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي التعدي لواحد
نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب
ما تقدم وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب
المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة
ان يدل احدى الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول
فاعله لذلك التاثير والثالث عشر ان يكون رباعيا
مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمان الرابع
عشر ان يتضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك
عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذ الهوا به واصلح

واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده
وقوله يجري عرافها تصلى في انها ضمنت معنى ولا تنبت وتخرجون
وتحدثوا وبارك ولا يضعفون واستجاب وينبعث
او يفسد والسنة الباقية ان يدل على سجية ككرم وحسن
وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او على
نظافة كطهر ووضؤ او دنس كنجس ورجس وجنب او على
لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج
وكحل وشنب وسمن وهذه الامور التي تتعدى بها الفعل
القاصر سبعة احدها همزة افعل نحو قوله تعالى اذهبتم
طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله
انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا
وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي الى اثنين
نحو البست زيدا ثوبا واعطيته دينارا ولم ينقل متعد
الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلاثة الا في راى وعلم
وقاسه الاخفش في اخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن
وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل
قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار
جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث صوغه
على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت
زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والرابع صوغه على استفعل
للطلب او النسبة للشيء كاستخرجت واستحسنت زيدا واستقبحت
الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته
الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت
الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على اصله

لم

لم يجز فيه ذلك وهذا قول الطراوة وابن عصفور واما
قول اكثرهم ان استغفر الله من باب اختار فمجرد والخامس
تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قوله
تعالى قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم والنقل بالتضعيف
سماعي في القاصر كما في الامثلة المذكورة وفي المتعدي الى واحد
السادس التضمين فلذلك عدي رحب وطلع الى مفعول
واحد لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت
زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن واهلك
ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد
ينقل الفعل اكثر من درجة فلذلك عدي الوت بقصر
الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك
في قولك لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى
لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي خبر واخبر
وحدث ونبا وانبا لما ضمنت معنى اعلم واري بعد ما كانت
متعدية الى واحد بنفسها والى اخر بالجار نحو قوله تعالى
انبئهم باسمائهم فلما انباهم السابع اسقاط الجار توسعا
نحو ولا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح اعجلتم امر ربكم
اي عن امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول
الزجاج انه ظرف رده الفارسي بانه مختص بالمكان الذي
يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي
في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه
غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو
مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو
مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان وان واهمل
النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني

ان تكون كي مصدرية واللام قبلها مقدرة والمعنى لان تكرمني
واجاز في ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها
ولا تحذف مع كي ولا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار
غيرها بخلاف اختيها قال الله تعالى بشر الذين امنوا وعملوا
الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي
بان لهم وبانه وقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ولا
يجوز ان يقدر في وعن معا للتناقض ومحل ان وان
وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحاة
حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه ويجوز
سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل
ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر
نحو قولهم لاه ابوك واما ما نقل جماعة منهم ابن مالك
ان الخليل يروي ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب
فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة
وانا ربكم فاتقون اصلهما لا تدعوا مع الله احدا لان
المساجد لله وفاتقون لان هذه امتكم ولا يجوز تقديم
منصوب الفعل عليه اذا كان وصلتهما لا تقول انك
فاضل عرفت وهنا فائدة ذكرها الكوفيون وهو تحويل
حركة العين يقال كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا
فاذا فتحت السين صار بمعنى ستر وعطى وتعدى الى
واحد او بمعنى اعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين
نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه
بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه

تفتحها

بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عند البصريين من باب
المطاوعة يقال شتره فشتر كما قال ثلمه فثلم والاصل
تاخر المفعول به عن الفاعل ويجب في نحو ضرب موسى عيسى
وما احسن زيدا وكرهت ان تضرب زيدا ويمتنع في نحو ضربني
زيد واذ ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم على عامله جوازا
نحو فريقا كذبتم ووجوبا نحو كم تركوا من جنات فاي
ايات الله تنكرون اياما تدعوا والاصل تقديم مفعول
هو في المعنى مبتدا او فاعل او مسرح على اخر ليس كذلك وقد
يلزم كظننت زيدا اخاك وما اعطيت زيدا الا درهما
وزيدا اخترته القوم او يمتنع كلبست من الثياب الثمينا
ويجوز حذفه ويكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء لهداكم
اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم ونحوه ونحو الا انهم
هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه
منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو اهذا الذي
بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك
كقوله وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما
كقوله على ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب لبست
وثوب اجر وجا في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين
فمن لم يستطع الصوم ومن غريبة حذف المفعول
والقا القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم
اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل
نحو وما قلى ولا يجني ويجوز حذف مفعولي اعطى نحو
فاما من اعطى واتقى وثانيهما فقط ويجوز حذف
مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى واتقى وثانيهما فقط

نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى واقل لها فقط خلافا للسهيلي
نحو حتى يعطوا الجزية عن يد وهو اي المفعول به اي ما يصدق
عليه المفعول به قسمان قسم ظاهر وقسم مضمر ويقال
له ايضا المضمر والكناية والمكنى فالظاهر ما تقدم ذكره
من نحو زيد والفرس من كل اسم ليس بمضمر والمضمر قسمان
ايضا والمضمر ما اول وضعا على متكلم اي شخص يحكي به عن نفسه
او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب به او غايب اي شي
غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور فتقدم ذكره اي الغايب
لفظا او معنى او حكما على ما تقدم بيانه قسم متصل بعامله
وقسم منفصل عن عامله منفصل من عامله فالمتصل
وهو ما لا يبتدا به ولا يقع بعد الا في الاختيار اي هو
الذي لا يصح لغة عند الفصحا ان يقع في الابتدا او لا
ان يقع بعد الا ويبدا به اخصر من المنفصل اثنا عشر
ضميرا وكلامه في المضمر المنصوب الاول ضمير المتكلم
وحده مذكرا كان او مؤنثا وهو يا المتكلم نحو اليا من
ضربني زيدا واعرابه ضرب فعل ماض والنون نون الوقاية
واليا ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل نصب زيد
فاعل فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره ونون
الوقاية قبل يا المتكلم واجبة مطلقا مع الفعل فلذلك
الحقها المضم معها ويسمى ضرورة وما احسن اكن ونحو تامروني
المحذ وفتحه نون الرفع على الاصح ويجوز الادغام والفك
مع اسم الفعل كذا ركني وعليكني وفي الكثير مع في ليت
ومن وعن وراجحة مع لدن وقد وقط ومرجوحة
مع لعل وجايزة مع ان وان ولكن وكان وممتنعة

فيما

فيما بقي ونحو قال اهل النار مطلعون وغير الدجال اخوفني
عليكم شاذ والثاني ضمير المتكلم مفعول به وغيره او المعظم
نفسه ونحوها نحو نا من ضربنا زيد بفتح البا واعرابه
ضرب فعل ماض وضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه
مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني وزيد فاعل واعلم
ان نا المتصل بالمضارع او الامر مفعول ابدا واما المتصل
بالماضي فان سكن ما قبلها وكان غير الف فهي في محل رفع
على انها فاعل او نايب فاعل عنه وان انفتح ما قبلها او كان
الفا فهي في محل نصب والثالث ضمير المخاطب المذكر وهو الكاف
المفتوحة نحو الكاف من ضربك زيد بفتح الكاف واعرابه
ضرب فعل ماض والكاف ضمير المخاطب المذكر مفعول به
في محل نصب لانه اسم مبني زيد فاعل والرابع ضمير المونثة
المخاطبة وهو الكاف المكسورة نحو الكاف من ضربكِ
زيد بكسر الكاف واعرابه ضرب فعل ماض والكاف ضمير
المونثة المخاطبة مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني
زيد فاعل قال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا
اتصل بها الضمير الفا وبكاف المونث يا كما حكى سيبويه
اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالها نحو اعطيتهما
واعطيتهموه قال ابو علي قد تلحق اليا تا المونث
مع الها قال ابو علي قد تلحق اليا تا المونث مع الها
كر بنيه والخامس ضمير المثنى المخاطب مذكرا كان
او مونثا وهو الكاف التي لحقتها ميم والف نحو الكاف
من ضربكما زيد وقد تكسر بقلة كاف المثنى والجمع بعد
الكسرة واليا الساكنة نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما
وهذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من

من بكر ابن وايل وقال الهفا ادية جداً واعرابه ضرب فعل
ماض والكاف ضمير المثنى المخاطب مطلقا مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني والميم والالف علامة التثنية والسادس
ضمير جمع المذكر المخاطب وهو الكاف التي لحقتها ميم نحو الكاف
من ضربكم زيد واعرابه ضرب فعل ماض والكاف ضمير
جمع المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه اسم مبني وزيد
فاعل وفي الميم من نحو ضربتم ضربكم مرتبكم ضربهم ومرتبهم
اربع لغات احسنها السكون ويقابله الضم باشباع
وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها
فان وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك
راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه
ومنه انلزمكموها بالسكون وقرئ انلزمكموها بالسكون
ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشيا الى اصولها غالبا والاصل
في ضمير الجمع الاشباع بالواو وكما اشبع ضمير التثنية
بالالف وانما ترك للتخفيف واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب
المذكر وان اجتمع مخاطب وغايب غلب المخاطب والسابع
ضمير جمع المؤنث المخاطب وهو الكاف التي لحقتها نون مشددة
نحو الكاف من ضربكن زيد الكاف جمع المؤنث المخاطب
مفعول به في محل نصب والنون المشددة علامة جمع
الاناث والثامن ضمير المذكر الغايب وهو الهاء نحو
الهاء من ضربه زيد الهاء ضمير المذكر الغايب مفعول
به في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب واعراب
البنا في ظاهره واصلها الغايب الضم كربه وعنه
وتكسر بعد الكسرة نحو به ولم يعطه واعطه وبعد
اليا الساكنة نحو فيه وعليه ويرميه اتباعا ما لم

تتصل

تتصل بضمير اخر فالهاء تضم نحو فيه وعليه ويرميه اتباعا ما لم
تتصل بضمير اخر فان اتصلت ضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه
فان فصل بين الهاء والكسرة ساكن فالكسر ها ومنه قرا
ابن ذكوان ارجئه واخاه لم كسرها في الصورتين المذكورتين
لغة غير الحجازيين فلغتهم ضم ها الغايب مطلقا ولهذا
قرا حفص وما انسانيه بما عاهد عليه الله وقرا حمزة لاهله
امكثوا واذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم
او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ
لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد
ساكن والاسكان والتاسع ضمير المفردة المؤنثة
الغايبة وهو ها نحو من هند ضربها زيد واعرابه هند
مبتدا مرفوع بالابتدا وضرب فعل ماض وها ضمير المفردة
المؤنثة الغايبة مفعول به في محل نصب وزيد
فاعل وجملة ضربها زيد خبر المبتدا في محل رفع وما
ذكرناه من ان الضمير مجموع الهاء والالف فالذي به فرم
وجزم به ابن مالك وادعى السيرافي انه لا خلاف فيه
الزوائد الالف سوا كانت اتصلت بضمير اعطيتمونها
ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه
والكرامة فان اكرمكم الله به ولحقتها لفتى بعد ما كدت
العلة اي لحقها افعلها وقيل الضمير هو الهاء وحدها
واما الالف فزايدة لتقوية حركة الهاء لما تحركت
بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث والعاشر ضمير
المثنى الغايب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا وهو
الهاء التي لحقتها ميم والف نحو الهاء من الزيدان ضربهما
عمرو الهاء ضمير المثنى الغايب مطلقا مفعول به في محل

نصب والميم علامة جمع الذكور وكسر الهاء في المثنى والجمع
لكسرها في المفرد فيجوز في الصورتين المذكورتين سابقا
عند غير الحجازيين وتضم فيما عداهما وعند الحجازيين
مطلقا قال ابو عمرو والضم مع الياء اكثر منه مع الكسرة
واذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم اتباعا وهو الاقيس
وضمها على الاصل وسكونها وقرئ بها الثلاث عليهم والضم
اشهر ان وليها ساكن فالسكون اشهر ان وليها متحرك ولذا
قرأ الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن
يولهم وقد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن وان لم
تكسر الهاء كقوله وهم الملوك ومنهم الحكام والثاني
عشر ضمير جمع المؤنث الغائب وهو الهاء التي تلحقها النون
المشددة نحو الهاء من المصدقات ضربهن زيد الهاء
ضمير جمع المؤنث الغائب مفعول في محل نصب والنون
المشددة علامة جمع المؤنث الغائب مفعول به
ولا يقع بالمتكلم والكاف والهاء المتصلات في موضع رفع
فقط من غير استعارة اصلا فلا يرد الهاء قد تقع
فاعلا للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا الهاء
في محل جر ايضا ولانها قد تقع في موضع رفع بعد
لولا الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه
قال في المغني في ابحاث لولا واذا ولي لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد
ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة
به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق
لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف

وقال

وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا
كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت
في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال
فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه
لان لولا لا تخفض الظاهر والضمير المنفصل
من عامله هو الذي يبتدأ به ويلي الا في الاختيار اي
هو الذي يصح لغة عند الفصحاء ان يبتدأ به ويلي
الا في الاختيار فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه لغة
ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لغة
ذلك وهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع
الهاء والميم واما ان قلنا ان الضمير الغائب هو الهاء
فقط والحروف اللاحقة لها ليست منه بل دال على
التثنية والجمع فلهذا كل متصل بمنزلة لكونه حرفا
واحدا من العامل بمنزلة الجزء منه فامتناع وقوعه
في الابتداء وبعد وقوعه بعد ما ذكر في غاية الظهور بخلاف
المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك
فالضمير في ضربتهم الهاء فقط وفي ضربوا كلمة
هم وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره اثنا عشر
ضميرا الاول ضمير المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
وهو ايا التي لحقها الياء والصحيح ان ايا في الجميع
وحدها هي الضمير واللواحق لها حروف تبين
الحال من تكلم وخطاب وغيبة وغير ذلك وهو
مذهب سيبويه وجماعة واختاره الفارسي وعزاه
في الكشاف الى الاخفش والمحققين وهو المختار عندهم

قال ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا وشيوخنا
فاللواحق حروف لا محل لها من الاعراب كما لا محل للكاف
واخواته في ارايتك ارايتكما ارايتكم بمعنى طلب الاخبار
فانها بالاجماع حروف تدل على احوال المخاطب وتعين بها
ما اريد بالتاء وقال الخليل ايا مضمر مضاف الى الاسم
بعده والاسم بعده ضمير وهو قول المازني ايضا واختاره
ابن مالك لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا الشواب
وهو مردود لشذوذه لم يعهد ولو كانت ايا مضافة
لزم اعرابها لانها لازمة لما اعون اضافتها البته
والمبني اذا لزم الاضافة اعرب كاي بل وقال الزجاج
ايا مظهر منهم اضيف الى الضماير التي بعدها اذ الذ لابهامه
كان اياك بمعنى نفسك واحتج بانه ثاني لا يعتمد عليه
لانه ثابت مذهب في مطرد كلام العرب واما قوله
دعني وايا خالد ولاقطعن عرى نياطه فعزفه
وانما كرر ايا في قوله فاياه وايا الشواب وايا السوا
مبالغة في التحذير كانه يوهم ان كلا منهما محذر
من الاخر وقيل الضمير هو اليا والكاف والهاء التي متصلة
وايا دعامة يعتمد عليها لواحقها المذكورة وهو مذهب
الفرا ونقل عن ابن كيسان وبعض الكوفيين فانها
لما فصلت عن العوامل اي قصد جعلها ضمائر
منفصلة بعد ان كانت متصلة لما يحمل فيها فضم
اليهما ايا لتستقل به اي لتصير مستقلة بتاتي النطق
بها مفرقة بسبب لفظ ايا وقيل الضمير وهو مجموع
ايا وملحقها وهو مذهب نقله ابن كيسان عن
بعض الكوفيين واستضعف بانه ليس في الاسما

المضمرة ولا المظهرة ما يختلف اخره كايا وهل في ايا وقال
ابن درستويه انه بين الظاهر والضمير واعلم ان ايا
على اختلاف هذه الاقوال ليست مشتقة من شي
وذهب ابو عبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف
هل اشتقاقها من لفظ او من قوله فاو لذكراها
اذا ما ذكرتها وقيل من الاية فتكون عينها يا ثم اختلف
في وزنها فقيل افعل والاصل اأوو او اأوي وقيل
فعيل والاصل اويو او اويي وقيل فعول
والاصل اووو او اووي وقيل فعلى والاصل اويا
او اووي فان قيل كون الضمير هو لفظ ايا واللواحق
حروف تبين الحال يوجب عدم صدق التعريف عليه
فان ايا بدون اللواحق لا تدل على متكلم او مخاطب او غايب
فلا يصدق ما دل على متكلم او مخاطب او غايب فالجواب
ان ايا على هذا مشترك بين المتكلم والمخاطب والغايب
وكل مشترك فهو دال على معناه غاية الامر
انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك
اللواحق فالقرينة هنا لا تتوقف عليها اصل دلالته
بل تعين المدلول فان قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم
والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون
الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد
الذات فلا يصدق عليه التعريف قلت كما قال
شيخنا رحمه الله تعالى الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا
وعلى هذا فان من خواص دال على المخاطب بشرط
اقترانه باللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق
والا لم يصدق التعريف حينئذ عليه قلنا شامل

مد لزول اللواحق والا لم يصدق التعريف عليه قلنا مثل
وضمير المتكلم وحده نحو قولك ايايَ اي نحو ايايَ من
قولك الذي هو ايايَ من نحو ايايَ اكرمت او ما اكرمت
الا اياي فايا فيهما ضمير المتكلم وحده مفعول به في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والياء حرف
تكلم والثاني ضمير المتكلم وغيره او المعظم نفسه وهو
الملحق نحو ايانا من نحو ايانا اكرمت او ما اكرمت
الا ايانا فايا مفعول به مقدم في محل نصب لانه
اسم مبني ونا المتصلة به حرف دال على تكلم المتكلم
وغيره او المعظم نفسه والثالث ضمير المفرد المخاطب
المذكر وهو ايا الملحق بكاف مفتوحة نحو اياكَ
من نحو اياكَ اكرمت او ما اكرمت الا اياكَ فايا ضمير
المفرد المذكر المخاطب مفعول به في محل نصب لانه
اسم مبني والكاف حرف خطاب والرابع
ضمير المؤنثة المخاطبة وهو ايا الملحق بكاف مكسورة
نحو اياكِ من نحو اياكِ اكرمت او ما اكرمت الا اياكِ
واياك ضمير المفردة المؤنثة المخاطبة مفعول
به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني والكاف المكسورة
حرف خطاب المؤنثة والخامس ضمير المثنى
المخاطب مذكرا كان او مؤنثا وهو ايا الذي لحقه
كاف وميم والف نحو اياكما من نحو اياكما اكرمت
او ما اكرمت الا اياكما فاياكما ضمير المثنى المخاطب
مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه
اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم والالف
علامة التثنية والسادس ضمير جمع المذكر المخاطب

وهو

وهو ايا الذي لحقه كاف وميم نحو اياكم من نحو اياكم اكرمت او ما
اكرمت الا اياكم فايا ضمير جمع المذكر المخاطب مفعول به مقدم
في محل نصب لانه اسم مبني والكاف حرف خطاب والميم علامة جمع
المذكر المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر
فيه اعراب والكاف حرف خطاب والميم علامة جمع المذكر
والسابع ضمير جمع المؤنث المخاطب وهو ايا الذي لحقه
كاف ونون المشددة نحو اياكنّ من نحو اياكن
اكرمت او ما اكرمت الا اياكن فاياكن جمع ضمير المؤنث
المخاطب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر
اعراب والكاف حرف خطاب والنون المشددة علامة
جمع المؤنث والثامن ضمير المفرد المذكر الغائب
وهو ايا الذي لحقه الهاء وحدها نحو اياه من نحو اياه
اكرمت او ما اكرمت الا اياه فاياه ضمير المفرد المؤنث
الغائب مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة المفرد المذكر
والتاسع ضمير المفردة المؤنثة الغائبة وهو ايا
الذي لحقه ها نحو اياها من نحو اياها اكرمت
او ما اكرمت الا اياها فايا مفعول به مقدم في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب وها حرف
دال على غيبة المفردة المؤنثة والعاشر
ضمير المثنى الغائب مذكرا كان او مؤنثا وهو ايا
الذي الذي لحقه هما فقط نحو اياهما من نحو اياهما
اكرمت او ما اكرمت الا اياهما فاياهما ضمير المثنى
الغائب مطلقا مفعول به مقدم في محل نصب لانه اسم
مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة والميم والالف

علامة التثنية والحادي عشر ضمير جمع المذكر الغايب وهو
ايا الذي لحقته ها وميم نحو اياهم من نحو اياهم اكرمت او ما اكرمت
الا اياهم فاياهم ضمير جمع المذكر الغايب مفعول به مقدم في محل
نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف غيبة والميم
علامة جمع المذكر والثاني عشر ضمير جمع المونث الغايب
وهو ايا مع نحو اياهن من نحو اياهن اكرمت او ما اكرمت
الا اياهن فاياهن ضمير جمع المونث الغايب مفعول به
مقدم في محل نصب لانه اسم مبني لا يظهر فيه اعراب والهاء حرف
غيبة والميم علامة جمع المذكر وسياتي في باب المصدر ما يحتمل
المصدر منه والمفعولية في باب المفعولات معه ما يحتمل
المفعول به والمفعول معه هذا

باب المصدر

تقدم انه مشترك بين المفعول المطلق وهو المراد هنا
ولهذا اعتبر فيه ان يكون منصوبا او بين اسم الحدث
الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله فالمفعول
المطلق والمصدر بالمعنى الاول مترادفان واما بالمعنى
الثاني فبينه وبين المطلق عموم وخصوص من وجه
فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر فالجاري مجراه
من اسم المصدر والالة وغير ذلك وقد يكون المصدر
غير مفعول مطلق نحو يعجبني ذهابك المصدر
ويسمى مفعولا لا مطلقا كما سياتي وهو الاسم المنصوب
بفعل متصرف غير كان واخواتها بنا على قول الفارسي
فخرج فعل التعجب وليس وعسى وتبارك فلا تنصب
المصدر لان لا مصدر لها وخرج كان واخواتها
فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام

لها

قام لها مقام المصدر وذهب بعضهم الى انها تنصبه او وصف اسم
فاعل او اسم مفعول واما الصفة المشبهة واسم التفضيل
فلا ينصبان المصدر فلا يقال زيد حسن حسنا وكريم
كرما او افضل منك فضلا وما اشبه ذلك او مصدر
نحو يعجبني ضربك ضربا واعجبني نصبه بفاعل القول
الاول الذي يحكي حال كونه بالنا في تعريف الفعل
تقدم ان التصريف هنا عبارة عن تحويل الفعل الى امثلة
اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريق
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة مختلفة
ومراده بما ذكره الايضاح على حسب ما جرى من عرفهم
من تقديم الماضي وتاخير المضارع عنه والتثليث بالمصدر
والا فلا بعد في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي ويرد عليه
انه صدق على مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي اذا كان مفعولا
به وذلك لان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث كانت
بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها باح شانهما كونها بحيث وقع عليها
فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به وسمي مطلقا لا يقع
عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب
مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك
ضربت زيدا فانه زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك
فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به

وكذلك سائر المفاعيل وفيه بحث لان المفعول لاجله فعل الفاعل
حقيقة في نحو قمت اجلالا واكراما لك وضربته تاديبا
وكذا المفعول فيه فعل الفاعل حقيقة في البعض فتامل ونقول
ولكن جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول
المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد
الاطلاق وفائدة المصدر التوكيد نحو ضربت ضربا او بيان
النوع نحو ضربت ضربتين اي مجرد التوكيد والا فكل من النوعي
والعددي يفيد التاكيد ايضا فان قلت قال شيخنا رحمه
الله تعالى لعله لان الغالب عند افادة النوع او العدد
يكون المقصود بالذات مجرد بيان النوع او العدد
وينبغي ان يجعل او فيما تقدم لمنع الخلو دون الجمع وكثير
ما يقولون في المؤكد انه لتاكيد الفعل وهو في الحقيقة تاكيد
لمصدر ذلك الفعل كانهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة
قولك احدثت ضربا ضربا وظهر انه تاكيد للمصدر المضمون
وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما الفعل وقد
بان انه من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابن جني وقال
الامدي ليس من اللفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع
المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا ياتي التاكيد في المجاز
واعلم ان المصدر المؤكد ينوب عنه ثلاثة اشياء مرادفه
كقعدت جلوسا وملاقيه في الاشتقاق كانبتكم
من الارض نباتا واسم مصدر غير علم كاغتسلت غسلا
واما العلم فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على
معنى العامل قاله ابن مالك ولانه كاسم الفعل فلا يجمع
بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك سبحان فانه اسم
مصدر

مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف
وجوبا بمنع علميته على راي ابن مالك والمصدر المبين ينوب
ثلاثة عشر شيئا نوع نحو رجع القهقرى والنازعات غرقا ووصف
نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت
الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا
مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل نفس فعل غيرك قال المرادي
ومذهب سيبويه في نحو واذكر ربك كثيرا انه حال من ضمير
اذكر المحذوف اي واذكره ربك والضمير عائد الى المصدر المفهوم
من فعله وهيئته نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة
رضية وكل وبعض مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته
بعض الضرب وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كليته
وجزئيته فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو
لا يظلمون نقيرا ولا تضرونه شيئا فمن عفي له من اخيه شيء
وعلى هذا فكان ذلك مغنيا عن كلمتي ما الشرطية والاستفهامية
وضمير نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين
ومن هذا اسرافة القران يدرسوا اي يدرس الدرس ولم
يجعل الضمير للقران لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا
واسم اشارة يشار به الى غير عامله نحو اعجبني ضربي وضربت
ذاك كذا في الرضي قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر
تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر قال المرادي
وهذا خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب
ظننت ذاك يشيرون به الى الظن ووقت كقوله
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
اي اغتماض ليلة ارمد فحذف المصدر واقام الوقت
مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة

العصر وطلوع الشمس ومثلا استفهامية نحو ما يضرب زيدا وما
الشرطية نحو ما شئت فقد ذكر هذه الاحد عشر في التسهيل
وعد ذكضربته عشر ضربات ومرادف نحو افرح اجذل وزاد
ابن هشام في تعليقه جميع ما كني به عن نحو ولا تضره شيا
وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم كبره مره وفجر به فجار
وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبينا
ويسمى المصدر المؤكد مبهما ولا يثنى ولا يجمع اذ المراد
بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث
هي هي يكون مع قطع النظر الى كثرتها وان زاد معنى المصدر
على معنى الفعل فهو لبيان النوع او العدد ويسمى مختصا
ويثنى ويجمع لصحة ما يكون معه التثنية والجمع فاذا كان
المصدر للنوع المتميز وانضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي
يكون به التثنية وان انضم اليه نوعان اخران فصاعدا
حصل ما يكون به الجمع واذا كان المصدر للعدد فالامر
ظاهر وتثنيته وجمعه مما لا خلاف فيه واما النوعي
ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك قياسا على ما سمع
وهو راي ابن مالك ومنهم من منع في غير المسموع وهو
اختيار الشلوبين وظاهر مذهب سيبويه كما قيل
وهو اي المصدر المذكور قسمان لا ثالث لهما
قسم لفظي وقسم معنوي وتقسيمه الى ما ذكر مبني
على مذهب من يقول ان الناصب لنحو جلوسا من قعدت
جلوسا هو الفعل المذكور وهو احد الاقوال في ذلك
كما ياتي فذلك لانه لا يخلوا اما ان يوافق لفظ المصدر
لفظ فعله الناصب او لا فان وافق لفظه

اي

اي المصدر لفظ فعله في الحروف الاصول وفي المعنى
فهو اي المصدر لفظي وسوا وافقه في حركات العين نحو
فرح فرحا او لا وذلك نحو قتلا من قتلت اي زيدا
قتلا فان حروف قتلا وقتل الاصول القاف والتاء واللام
ومعنى قتلا هو المعنى الذي تضمنه قتل وان وافق
اي المصدر اي معناه معنى فعله وهو الناصب له ما
بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة الى غير ذلك اذ الفعل
يدل على الزمان والنسبة المعينة الى فاعل معين ولا يدل
المصدر على ذلك دون لفظه بان خالفه في الحروف
الاصول ودون في الاصل ادنى مكان من الشي يقال
هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو
في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد
وتخطي حكم الى حكم فهو اي المصدر الذي وافق معنى فعله
دون لفظه معنوي لموافقته لفعله في المعنى دون
الحروف وذلك نحو قعودا ووقوفا من جلست
قعودا وقمت وقوفا فان المصدر الذي هو
قعودا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون
لفظه لان القعود والجلوس بمعنى واحد في المشهور
وفي المصابيح ان القعود من الاضطجاع والجلوس
من القيام وحروف جلس غير حروف قعودا لان
حروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعودا الاصول
القاف والعين والدال وكذا القول في القيام والوقوف
وهذا مبني كما تقدم على احد الاقوال وهو ان الناصب
للمصدر المذكور هو الفعل المذكور معه لانه بمعناه

فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني ومذهب
سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست
جلوسا وكذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا
للفعل المذكور في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض
نباتا ونحو وتبتل اليه تبتيلا ومذهب المازني والمبرد
والسيرافي انه منصوب بالفعل والظاهر قال الرضي وهو
اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه
واستشهد ابو علي لسيبويه بقول الشاعر

ولقد عجبت وما في الدهر من عجب
اني قتلت وانت الصارم البطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها
مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فقوله مشي منصوب بيمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا زيدا
الظريف قال الدماميني لا يلزم من التقدير وامتناع ذلك
لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك وارتكابه فيما لا مانع
فيه فلا دليل في البيت والثغرة بالضم الناحية من الارض
والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي الصحاح والثغرة
الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان والهلوك
المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل
قميص تلبسه في بيتها والقول الثالث وعليه ابن جني
التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه الضمير الذي من
لفظه كقعدت جلوسا وقمت وقوفا بناء على انه
من قبيل التاكيد اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله
في اللفظ او بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه

وقال

وقال ابن عصفور الامر في التاكيد ما ذكروا واما الذي لغير التاكيد
فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ايضا كقوله
وانت خلفة لم تخلل فخلفة منصوب بخلفت
مضمرا وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن
ان يكون بفعل من لفظه لانه لم يوضع والحاصل
ان ههنا ثلاثة اقسام الاول ان يكون المصدر من
لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت قياما فالمعول
عليه ان المصدر في ذلك ينتصب بالفعل وبعضهم يوهم
بنفي الخلاف في ذلك اخذا بهؤلاء عن قول ابن الطراوة
ان المصدر في ذلك مفعول به وان ناصبه فعل
محذوف اي فعلت قياما وعن قول في المبذه السهيلي
انه مصدر منصوب بفعل اخر ملتزم الحذف واما عدم
الاكتراث بهذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعي
اليه والثاني ان يكون المصدر من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه
نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب سيبويه انه
منصوب باضمار فعل تقديره فنبتم وقال المازني
منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت التراب احتفارا
وقال ابن عصفور ان تغايرا فالمضمر والا فالوجهان
جائزان والثالث ان يكون من غير لفظه نحو قعدت
جلوسا فمذهب سيبويه والجمهور انه منصوب
بمضمر اي جلست وقيل غير ذلك وتقدم استدلال
الفارسي بقول الشاعر المتقدم وظاهر كلام ابن مالك
في التسهيل وشرحه ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة
منتصب بلفظ الفعل الظاهر قال والصحيح في المصدر
الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا للموافق معنى كخلفت

من قوله والله حلفة منصوب بالله لاحلفنّ مضمرة
لقولهم حلفت يمينا ولقوله تعالى ولا تميلوا كل الميل
وفاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تضرونه شيئا ولا يمكن
ان تقدر عامل من لفظها فتعين ان يكون ما قبلها
ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري
الباب على سنن واحد وقد يحتمل اللفظ الواحد
المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا تظلمون
فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما وخيرا اي لا
لا تنقصونه مثل ولم يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم
لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا اي نقصا
او خيرا واما لا تضروه شيئا فمصدر لاستيفائه
مفعوله واما من عفي له من اخيه شيء فيحتمل ارتفاعه
مصدرا ايضا لا مفعولا لان عفا لا يتعدى وقد
يحتمل المصدرية والظرفية والحالية من ذلك سرت
طويلا اي سيرا طويلا او زمانا طويلا او سرته طويلا ومنه
وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اي ازلافا غير بعيد
وازلفت الجنة اي ازلافا في حال كونه غير بعيد
الا ان هذه للحال مؤكدة وقد يحتمل حالا من الجنة
فالاصل غير بعيدة وهو ايضا حال مؤكدة ويكون التذكير
على هذا مثله في لعل الساعة قريب وقد يحتمل المصدرية
والحالية من ذلك جاء زيد ركضا اي يركض ركضا
او عامله جاء على حد قعدت جلوسا او التقدير راكضا
وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا
او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال
في موضع المصدر السابق ذكره وسيأتي في باب
المفعول لاجله بيان ما يحتمل المصدرية والحالية

والمفعول

والمفعول لاجله مثله قال ابن فلاح في المغني لا
ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي
مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون
مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان
من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين
في حالة واحدة انتهى وسيأتي ما يعلم منه ان الممتنع
عمل الفعل في ظرفين متضادين **خاتمة**
ونسأل الله حسن الخاتمة قد يحذف عامل المصدر
لقرينة لفظية كان يقال لك لم تسر فتقول بل
سيرا حديثا او معنوية كقولك لمن تأهب للسفر
تأهبا مباركا ولمن قدم من سفر قدوما مباركا
وخير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فيحذف
الفعل ثم المفعول المطلق واقيمت صفته مقامه
وسميت باسمه وكقولك لمن حج حجا مبرورا ووجوبا
سماعا اي منحصرا في مواضع حذف العرب فيها وبعضها
فلا يحذف فيما يشبهها قياسا عليها نحو سقيا اي
سقاك ورعيا اي رعاك الله وخيبة اي خاب
وحمدا اي حمدته وجدعا اي جدعك الله وشكرا
اي شكرته وعجبا اي عجبت كذا ذكره ابن الحاجب
واستشكل بانه ان اراد وجوب الحذف فيها مطلقا
فهو غير مسلم اذ لا نزاع في جواز حمدت الله حمدا ونحوه
وان اراد وجوبه اذا اضيف الى الفاعل او المفعول باللام
تقول حمدا له وشكرا له فهو قياسي صرح به الشيخ
الرضي اللهم الا ان يكون مذهب ابن الحاجب خلاف
ذلك فتدبر ثم رأيت الدماميني قال صرح به الشلوبين

واورد عليه انه يجوز ان يقال كحمدت الله حمدًا
واحمده حمدًا فكيف يقال لهذا لا يظهر فعله واجاب
بانه مع التلفظ بالفعل يكون خبرًا لا انشا واذا كان
انشا يكون المصدر والفعل متنافيين يريد انهما لا يجتمعان
ولكن اذا اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبًا وان اتيت
بالفعل لم يجز ان تاتي بالمصدر وجوبًا فيا شا ان يكون
هناك قاعدة حذف الفعل في كل موضع تحققت
القاعدة فيه سوا كان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه فحذف
العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب
قياسي لانه مقيس على حذف العرب فافهمه واحفظه
وذلك في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى
نفي داخل على اسم لا يصلح المصدر ان يكون خبرا فلا يصح ان يقال
هو هو او واقع مكررا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد
سير البريد فان النفي داخل على انت ولا يصح ان يقال انت سير
وتقدير الكلام في الاول ما انت الا تسير سيرا وفي الثاني
الا تسير مثل سير البريد فحذف الفعل والمفعول
وصفته واقيم المضاف اليه مقام المضاف والموصوف
وانما انت سيرا اي ما انت الا تسير سيرا او زيد سيرا سيرا
اي زيد يسير سيرا ولا يصح ان يقال زيد سير ولو صلح
المصدر ان يكون خبرا عنه بان يكون اسم معنى وقع المصدر
على انه خبر عنه نحو امرك سير سير وخرج ايضا ما لو لم
يكن عامل المصدر خبرا نحو كلا اذا دكت الارض دكا
دكا قال الرضي وانما وجب حذف العامل لان المقصود
من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول

الفعل

الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك
زيد يؤذي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط
وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه
وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم
الحذف هذا كلامه وقد وقع له في باب المبتدا ما ينافي هذا
وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا
وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث
فلما قصدوا الدلالة على دوام سلام الله تعالى واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي قاله
هنا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع المصدر
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة بان يتقدم على المفعول
المطلق جملة مضمونها غاية يحتمل امورا والمفعول
يبين هذه الامور ويفصلها نحو فشدوا الوثاق فاما
منا بعد واما فدا اي فاما تمنون منا بعد واما تفدون
فدا فان شد الوثاق له فائدة وهي اما المن واما الفدا
ومنها المصدر المشبه به دالا على امر حادث محدد
لا على امر راسخ ثابت في موضعه بعد جملة مشتملة على
فعل المصدر وفاعله من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ولا شي في الجملة يصلح للعمل فخرج نحو فاذا له دكا دكا
الجمل فله علم علم الفقها وله هدي هدي الصلحا
لان له دكا وعلم وهدي ليس بمعنى هو يفعل كما كان

له صوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا على الفعل
المحذوف وخرج نحو فاذا له صوت صوت حمار فالرفع لا غير
وخرج نحو فاذا فيها صوت حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه
النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان
هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان
الفاعل المذكور فخرج نحو فاذا هو يصوت فلا تقدير وتخرج
المسائل عن فرضها على الوجه المذكور وخرج نحو مررت
بزيد فاذا له صوت بيد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة على فعل
فعل المصدر وفاعله معنى دون اللفظ لكن فيها ما يصلح للعمل فهذا
المصدر على جهة الحالية وهو بيد وا فليكن حالا ولا يكون اذ ذاك
مصدرا منصوبا بفعل ملتزم الاضمار لعدم الداعي الى ارتكاب
الحذف وح فيخرج عن فرض المسئلة فتامله ومثال ما استجمع
فيه الروابط المذكورة قولهم مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر يدل
على الجملة المتقدمة ذا الناصبة معنية عنه فلهذا
وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار
اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى
اعطا وتكلم كلاما قال المرادي فان قيل ما الداعي
على تقدير الناصب في قولهم له صوت صوت
حمار وهلا كان صوت هو العامل لانه مصدر فالجواب
انه لم يرد بقولهم له صوت انه يعالج الصوت ويخرجه
على هذه الصفة بل اريد به ما يسمع والصوت ليس هو
المقدر بان والفعل ولا الواقع بدلا من فعله وانما
يراد الناشئ عن التصويت واعترضه الدماميني

فقال

فقال هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله الرضي فانه قال
وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله
صوت لا بفعل مقدر قال انما انتصب لانك مررت
به تصويت ومعالجة واما دعوى المرادي ان المصدر
لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من اللفظ
بفعله فممنوعة وسياتي في ذلك كلام ان شاء الله تعالى
واعلم ان المفعول حقيقة في المثال المذكور محذوف
اى يصوت صوتا كصوت حمار ويصرخ صراخا كصراخ الثكلى
وقوله كصوت حمار وكصراخ الثكلى صفة له لا انه سمى صوت
حمار وصراخ الثكلى مفعولا مسامحة لتسمية الصفة بل المتعلقها
باسم الموصوف وفي ذلك كثير فلا تغفل ومنها ما اذا وقع
المطلق مؤكد مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على الف
درهم اعترافا فان الجملة المذكورة وهي له على الف درهم
نص في الاعتراف ولا يتطرق اليها احتمال غيره البتة
فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنته الجملة والتقدير اعترف اعترافا ولهذا
يسمى هذا المصدر تاكيدا لنفسه فانه لما لم يحتمل غيره
فكانه هو ومنها ما اذا وقع المفعول المطلق مؤكد
مضمون جملة يحتمل غيره نحو زيد قائم حقا اى صدقا فان الجملة
المذكورة قبل مجيء المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها
ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها
غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر
المذكور صار به نصا في الحقيقة فلما احتمل زيد قائم
في حد ذاته غير الحقيقة فكانه غيره وان كان هو حقا
ولهذا سمي تاكيدا لغيره تمييزا له عما تقدم وقال

وقال الولي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والماقلين مؤكد
لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره وان لم يكن الشي
ثابتا فكيف يقوى اذا كان ثابتا فتكرره انما يؤكد لنفسه
ثم قال ان معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة
نصا حيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع
الاخبار من حيث مدلول اللفظ لا تدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله
واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل
الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا ثم قال ويقوى ذلك انه لا يجوز لك
ان تقول زيد قايم غير حقا وهو عبد الله قولا باطلا
لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا
المصدر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه
نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب
في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه
فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا
يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة
المتأخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد
لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب
وقائمتين مقامه والاصح منع تقديم المصدرين
المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عن مكانهما الذي وقعا
فيه وهو تمام المؤكد بهما فلا يتقدمان ولا يتوسطان
قال

قال الرضي وانا لا ادري باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما
عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا
يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل ولا يكونان
اذن من هذا الباب ومنها ما وقع مثنى مرادا به ما فوق
الواحد اثنين او اكثر نحو لبيك اي لبيت اي اقمت
اي اقمت بجوابك اقامة بعد اقامة وسعديك
اي اسعدك سعدين اي اسعادا بعد اسعاد قال ابن
الحاجب انما يجب الحذف اذا كانت التثنية لغرض التأكيد
لا لقصد التثنية المحققة فانك اذا ضربته ضربتين
لم يجب حذف الفعل في مثل ذلك ومن المصدر الملتزم
اضمار ناصبه ما يكون بدلا من اللفظ بفعل مهمل لم يوضع
في لسان العرب ولا يخفى ان المصدر يحتاج حينئذ
الى عامل محذوف فقد بقي ان المحذوف هو الفعل
المرادف فيقدر نحو ويل زيد وبلاله مثل قعدت
جلوسا وقد بقي المحذوف الفعل الذي يقتضيه القياس
ثم لا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر
المهمل الفعل قسمه ابن مالك الى ثلاثة انواع احدها المفرد
نحو افة وتفة اي قذارة الاظفار ووسخ الاذن والتف
وسخ الاظفار ودفرا اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا
بمعنى غلبته فله فعل مستعمل الثاني المضاف نحو بله زيد
بالاضافة الى المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل
فتقول بله زيدا الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافة
اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد اي رحمة له وويله وويل
اوبدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان العرب ولا منافاة
بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به

به لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحده
ويكون اسنخ له اما في طلب سواكان امرا او نهيا او دعا
فالامر نحو فضرب الرقاب والنهي نحو قياما لا قعودا اي
قم لا تقعد كذا قال ابن مالك فجعل لا ناهية ونحن ومما
يحذف وقال بعضهم صرح بمنع حذف فعل فيهما قال
المرادي حاكيا عن بعضهم والذي يختاره ان لا للنفي والكلام
مبني معهما على الفتح ونون ضرورة قال الدماميني
ويحتاج مع ذلك الى ان يقال ان هنا خبر في معنى
النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر لا سيما مع قول
الشاعر ٭ حتى كان الذي نهاك ٭
والدعا نحو غفرانك ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا
له وحذف الناسبه واما في توبيخ مع استفهام ودونه
للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه
٭ اغدة كغدة البعير ٭ وموتا في بيت سلوليه ٭
٭ او المخاطب كقوله
٭ وانت قنسري ٭ وقول الاخر
٭ اعبدا حل في شعبي غريبا ٭
٭ الوما لا ابا لك واغترابا ٭
او غائبا في حكم حاضر كقولك
٭ وقد بلغك عن شيخ يلهو الهوا ٭
٭ وقد علاك المشيب ٭
تركته عنزلة الحاضر بمخاطبته كذا قال ابن مالك
ومفهوم كلامه انك لو قلت اللهو وقد علاه المشيب
بالغيبة لم يكن الحذف واجبا اذا لم تنزله منزلة
الحاضر هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول

الشاعر

الشاعر ٭ خمولا واهمالا وغيرك مولع ٭
٭ بتثبيت اسباب السيادة والمجد ٭
وقد اطلت الكلام في هذا الباب بعض الاطالة
وكان يكفي بعض هذا ولكن قدر هذا قدر والناس
اليوم ما لهم بطالبين هذا ابلغ عندهم ان الحذف
على الباب يكفي منه شمه

باب ظرف الزمان وظرف المكان

ويسميان بالمفعول فيه وتسميته بالظرف من اصطلاح
البصريين ومن الكوفيين من تسميته بالظرف ولا مشاحة
في الاصطلاح وفي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة
الى ان ظرف الزمان احق بالقياس من ظرف المكان لشدة
احتياج الفعل اليه **ظرف الزمان هو اسم الزمان**
مراده باسم الزمان ما دل على الزمان ولو حكما فيدخل
في ذلك اسم العين والمصدر اذا انتصبا على الظرفية
نحو لا اكلمك القارظين او خفوق النجم وجئتك صلاة العصر
لانها في حكم الزمان من حيث انه حذف اسم الزمان واقيم
مقامه في الاعراب والاصل مدة غيبة القارظين وزمان
خفوق النجم ووقت صلاة العصر والصلاة اسم وضع موضع
المصدر يقال صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية
فلا بد منها يقال ان التعريف لا يتناول ذلك **المنصوب**
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه اي في حد لقوله فان قلت
هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس
فانه لم ينصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بل باللفظ
الدال على المعنى الذي نفي وقوعه فيه قلت معنى
قولنا باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه الذي لغلو

تعلق اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه
اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظه في كالصوم
فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي نحو ما صمت يوم الخميس فانه وان لم يكن دالا على المعنى
الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع
فيه فلبيان ثم والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا
وقد يكون محذوفا وما جوازا كيوم الخميس لمن قال
متى صمت او وجوبا على ما سيتبينه في الكلام على ظرف
المكان والواقع فيه قد يجب ان يكون واقعا في جميعه
وقد لا يجب بل يكفي وقوعه في بعضه وفي ذلك
تفصيل في المطول لان كالتسهيل وشروحه وظاهر اطلاق
المص ان نصبه في الحالين على الظرفية وهو مذهب
البصريين وفي التسهيل للدماميني اعلم ان مذهب ان
مذهب البصريين انما كان العمل في جميعه ينتصب
على الظرفية وهو مذهب الكوفيين ان الى انه مشبه
بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على تقدير
في واذا اعمل الفعل تعذر عندهم تقدير في لاقتضا بما
التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه
ولا في سرت ثلاثة ايام اذا استغرقهما السير سرت
فيهما انتهى بتقدير في الظرفية وتقديرها
عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية
اي المسلط عليه عامل على معنى في بان يكون مذكورا
لاجل امر وقع فيه وعدل ابن مالك عن تقدير
في الى تضمين معنى في قال ابو حيان النحويون يقولون
الظرف على تقدير في وانما قال المص بمعنى ابن مالك

من

٣٤٦

من قولهم لانه لا يلزم من ذكر التضمين ان يجمع بين المتضمِّن
والمتضمَّن ووجه بعض الظروف لا يتقدر عنده بفي
نحو عندك فوقع في التضمين الذي منه بنا الظرف
ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف يتقدر بفي انه يجوز دخول
في عليه وانه يتلفظ به فحكم من مقدر لا يتلفظ به
نحو الفاعل في اضرب قال ثم انه معارض بان المتضمن
لا يجمع بينه وبين المتضمن الا ترى ان من الشرطية
والاستفهامية لا يجمع بينهما وبين اداة الشرط والاستفهام
والظرف يجوز جمعه مع في نحو جئت يوم الخميس وفي يوم
الخميس فدل على بطلان التضمين ولذا قال النيلي لو كان
على تضمين في لبني ولم يجز اظهارها معه وانما هو على
تقديرها والمقدر يجوز اظهاره والجواب عما قاله
ابو حيان والنيلي من ان التضمين يلزم منه البنا
ان التضمين قسمان اصلي بان يكون بحسب اصل الوضع للمعنى
الافرادي وهو الذي يقتضي البنا وعارض في التركيب
وهو لا يقتضي البنا فالاعتراض على ابن مالك وقول ابو حيان
ثم انه معارض الى اخره جوابه انه مبني على توهم ان المتضمن
لفظ في وليس كذلك بل معناه فلا يمتنع التصريح بفي على
انه عند التصريح لا تضمين فلا يلزم الجمع وان فرضنا
ارادة ظاهر العبارة وسوا في اسم الزمان المبهم والمختص
واشار الى ذلك المص بالتمثيل والليلة وحينا والمبهم
ما دل على قدر من الزمان غير محصور كوقت وحين
وزمان وساعة والمختص خلافه فيشمل المعدود وغيره
كالمحرم وسائر اسما الشهور والصيف والشتا واسما الايام
كالسبت والاحد وما اختص من الازمنة بصفة

او اضافة او دخول ال عليه وقال ابن هشام في الجامع وما
صلح من الزمان جوابا لكم كشهور رمضان فمختص معدود
كاسماء الشهور غير ما اضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان
غيرهن مبهم كحين انتهى وعلم من كلام المص انه ليس من الظرف
نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
وان كان على معنى في لانه ليس باسم زمان ولا مكان
وانه ليس منه ايضا يوما من قوله تعالى انا نخاف
من ربنا يوما عبوسا ويوم من قوله تعالى لينذر يوم
التلاق وانذرهم يوم الازفة لانهما ليسا على معنى
في وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم فلهذا اعرب
كل منهما مفعولا به وكذلك مثل شهدت يوم الجمعة
فان يوم الجمعة فيه ولم يذكر لاجل امر وقع فيه
وان كان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة
وانما ذكر لاجل انه وقع عليه الشهود فهو مفعول به
لا مفعول فيه وذلك نحو اليوم من نحو صمت اليوم او يوما
او يوم الخميس كما بدأ في تفسير الكواشي ان اليوم هو المدة
من طلوع الشمس الى غروبها عرفا من طلوع الفجر الثاني
الى غروبها شرعا وهو الوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا
كان او قصيرا والليلة من نحو اعتكفت الليلة
او ليلة او ليلة الجمعة والليلة ما بين طلوع الفجر وغروب
الشمس وغدوة بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع
التعريف من نحو ازورك غدوة يوم الجمعة وهي بالغين
المعجمة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس واما الغدوة
بالفتح فهي المرة من الغدو وهو السير اول النهار وبكرة
بالتنوين اول النهار واوله من الفجر او من طلوع الشمس وسحرا
بترك

بترك التنوين ان اريد به معين وبالتنوين اذا لم يرد به
معين من نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا وسحرا ان قلت يلزم
مما ذكر اتيتك في ظرفين متضادين وذلك باطل قطعا
اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصدا
واما عمل عامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما
اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحرا وليس بدلا لجواز
سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني
نص عليه سيبويه انتهى قال الشمني يريد هنا
بالاعم من الاخر ان يشمله ولغيره شمول الكل لجزئيه او الكلي
لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه
الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين
طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما
يصادق على شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال
اطلق السحر عليها وقبل الفجر لقربه منها انتهى واقول قوله اللهم
الخ يقتضي ان سحر بمعنى ما قبل الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة
وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان
اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه
الاخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر
على شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء
من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال
جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه
جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة
واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق

عليه يوم الجمعة فلينامل الى هنا كلام المشهي وقال
السيد والسحر قبيل الصبح تقول سحرا يا هذا اذا اردت
سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف
باللام وهو معرفة وتقول اسير على فرسك سحرا فلا
فلا ترفعه لان ظرفه غير متمكن واذا اردت
به سحرا لا بعينه صرفته والسحر بالضم السحر الاعلى
انتهى **وغدا** من نحو اكرمك وهو اسم لليوم الذي
بعد يومك الذي انت فيه **وعتمة** من نحو اتيتك
من اتيتك عتمة وعتمة يوم الجمعة وهو ثلث الليل
الاول **وصباحا** من نحو انتظر في صباحا او صباح
يوم الجمعة وهو اول النهار **ومسا** من نحو جئتك
مسا او لمسا يوم الجمعة وهو ما بعد الزوال
ويمتد لغة الى نصف ومنه الى الزوال صباح **وابدا**
من نحو لا اكلم زيدا ابدا او ابد الابدين وهم اسم
للزمان المستقبل الذي لا نهاية لمنتهاه قال
الراغب في مفرداته الابد عبارة عن مدة الزمان
الممتد الذي لا يتجزا الا كما يتجزا الزمان وذلك
انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان
حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول
ابد اخر لضم اليه فيثنى ولكن قد قيل اباد وذلك
على حسب تخصيصه في بعض ما يتناوله كتخصيص
اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على انه ذكر بعض
الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب العربا
العربا انتهى في الارتشاف ولا تقول ما صحبتك
ابدا **وامدا** من نحو لا اكلم زيدا ابدا امدا او امد

الدهر من

الداهرين والداهر الذي يبقى على وجه الارض وكان
المعنى ما بقي في الدهر داهر والامد اسم لزمان مستقبل
وحينا من نحو قرات حينا وحين خاتم الشيخ وهو اسم
كزمن مبهم **وما اشبه ذلك** من ما في اسما الزمان
المبهمة نحو وقت وساعة واوان والمختصة
نحو ضحى وضحوة وتقدم الكلام على نظير قوله هنا
وما اشبه ذلك بعد الاتيان بنحو في اول الامثلة
الدالة على عدم الحصر في باب معرفة علامات الاعراب
فلا تغفل **واعلم** ان ظرف الزمان **منه**
ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة **ومنه**
ما هو منفيهما نحو سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه فانه
لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم
تصرفه **ومنه** ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف
نحو غدوة وبكرة علمين ومنه ما هو ثابت الانصراف
منفي التصرف نحو عتمة وما قال الرضي المراد بغير
المنصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر حين بالى وحتى
ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن
الداخلة على الظروف غير المنصرفة اكثرها بمعنى
في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب **واما** جئت من عندك وهب لي من لدنك
فلابتدا الغاية والمنصرف من الظروف ما يلزم
انتصابه بمعنى في او انجراره بمن انتهى ما زدناه
منه والمراد انه في حال نصبه على الظرفية يوصف
بانه ظرف منصرف او غير منصرف لظهور انه اذا خرج

عنهما لا يكون ظرفا فضلا عن كونه ظرفا منصرفا او غير منصرف
لان الظرف على تضمين معنى فى وهو حال نصبه ليس
كذلك وفى شرح العمدة لابن مالك ظرف الزمان على
اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما
وثابت التصرف منفى الانصراف وثابت الانصراف
منفى التصرف اى لازم الظرفية فالاول كثير
كيوم وليلة وحين ومدة والثانى مثالان احدهما
مشهور والاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به
التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير
نحو رايت زيدا امس سحرا فلا ينون لعدم انصرافه
ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق فى عدم
الانصراف والتصرف عشية اذ قصد بها التعيين
مجردة عن الالف واللام والاضافة فقد عزا ذلك
سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها
عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث
وهو الثابت التصرف المنفى الانصراف مثالان
غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان
للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال فى الظرفية
لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمرا اول من امس
بكرة ويقال فى عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة
والى بكرة فلو لم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا
كقولك ما من بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة
وكان غدوة ويستحب فيها الاستغفار والرابع
وهو الثابت الانصراف المنفى التصرف ما عين
من ضحى وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشا
ومسا

ومسا وعشية فى الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت
على انصرافها والزمت الظرفية فلم تتصرف قال الدمامينى فى هذا
على هذا النقل ما قاله بعضهم من ان ماخذ التصرف والانصراف
فى الظروف هو السماع حكاه الشلوبين فى شرح الجزولية
وظاهر كلامه انحصار القسم الثالث فى غدوة وبكرة وبه صرح
المرادى بقوله لا نظير لهما وهو غير مسلم اذ شعبان ورمضان
من قبيل الثالث وقال ابو حيان فى شرح التسهيل
التصرف فى الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون
مبتدا ومفعولا ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر فيه
على بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتدا وسبحان
على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف
فى الافعال ان يختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه
نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين فى شرح الجزولية
والاعلم فى شرح الجمل التصرف وعدمه فى عبارة النحويين
يقال على ثلاثة معان مرة يقال منصرف وغير منصرف
ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة
وهو المختص بالافعال ومرة يقال منصرف وغير منصرف
ويراد به الظرف الذى يستعمل فيه وغيره واذا ارادوا
الظرف الذى لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول
فيه خاصة او مخفوضا مع ذلك بمن قالوا فيه غير
منصرف ومرة يقال منصرف وغير منصرف ويراد
به التصرف ذاته وماديته على ابنية مختلفة كضارب
دفاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة وظرف
المكان هو اسم المكان قال ابن هشام فى الجامع
وشرط المكان الابهام كمكان وناحية واسماء الجهات

في الجامع وشرط المكان الابهام ككان وناحية واسما الجهات او افادة المقدار كميل وفرسخ او كونه مشتقا من مادة عامله كقعدت مقعد زيد وشدا انتصاف الشام بعد وهبت والاماكن المختصة بعد دخلت وما يمثل به المغرب او البعد بعد هو مني ولا يتصل العامل المختص في لا الضمير مطلقا الا انفى فاما قوله كما عسل الطريق الثعلب

وقوله

فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي الغنائم او يموت كريم

وقوله

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقوله

رحبت ثنا الاخيمني قد معبد

وقوله

فدعا الى اليوم الذي انت قادره

وقوله

وبوجا شهدناه سليما وعامرا

منصوبة على المفعول به توسعا ويختص ذلك بالقاصر والمتعدي لواحد انتهى وفي التوضيح وهو اي المبهم ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه ثم مثله بجانب قال الجنيد قوله وهو ما افتقر الخ دخل فيه داخل وخارج وجوف وما اشبه ذلك من نحو باطن وظاهر اذا اريد بها الظرفية مع انه لا يجوز انتصاب شي منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بحرف الجر ولذلك يلحق من يقول كظاهر باب الفتوح مثلا في عبارته اشكال انتهى ثم قال قوله وجانب فيه نظر لانه مما يتعين التصريح معه بفي انتهى قال الرضي ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه والى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها

كما لا يقال

كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه انتهى وفسر بعض النحاة المبهم بالجهات الست التي لبس لها حد ولها نهاية معينة نحو فوق وتحت وقدام وخلف ويمين ويسار وحمل على المبهم المذكور لفظ عند ولدي وشبههما لان لهما نوع ابهام وحمل لفظ مكان لكثرة وقوعه في الكلام فالتخفيف فيه مطلوب فقوله المبهم اي حقيقة او حكما ولا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت لان هذه الظروف غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض اخر من النحاة المبهم بمكان له اسم بسبب امر لم يدخل في المسمى وعلى هذا التفسير تكون الجهات الست وعند ولدي والمكان والفرسخ والميل ونظائرها كلها مبهمات فان اسماءها بسبب امر لم يدخل في مسمياتها بخلاف البيت والمسجد والدار والبلد والمدينة فان اسماءها لامر داخل في مسماها وعبارة المتوسط اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين له اسم تسميته به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وغيرها كلها داخلة في مسماها انتهى وفي المنصوب من الامكنة المعينة بعد دخلت ونصاريفها كقولك دخلت المسجد والبيت والدار خلاف فالنحاة فقال بعضهم كلما نصب بعد دخلت من الامكنة المعينة فهو مفعول به وهو مذهب الفارسي ومن

واختاره ابن مالك ونسبه الى سيبويه ودخل يتعدى في الاصل
بحرف الجر وهو في لان انه حذف فالجر اتساعا فانتصب على المفعول
به وقيل ان المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيها
بالمكان المختص بغير المختص قيل وهو مذهب سيبويه
والمحققين قال ابن الحاجب وهو الاصح واختاره السيد
وقال انه مفعول فيه بنصب لكثرة استعمال دخلت ومنصوبا
بتقدير في اما تخفيفا بحذف كلمة في اوا حملا على المكان المبهم
وقيل انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل
يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه
تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه
فان قلت لم اشترك اسما الزمان بصلاحية المبهم والمختص
للظرفية عن اسما المكان قلت قال الرضي واعلم انه انما ينصب
الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة
الثلاثة مدلوله فطرد النصب في جميع مدلوله وغيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شي منه بل دلالته
عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان
فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور والمعدود وقد
وجد المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في
الازمنة الثلاثة انتهى وغير المحصور كالجهات والمعدود
كالفرسخ والميل المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع
في مدلوله اي باللفظ الذي يتعلق به المعنى يتعلق
اللفظ الدال على المعنى الواقع في مدلوله بان يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظه
في وذلك اعم من ان يكون بطريق الاثبات

اوالنفي

٣٥٤

اوالنفي نحو ما جلست اما زيد فانه وان لم يدل الا على المعنى
الواقع فيه لكن يتعلق ويعمل به مثل تعلقه بما وقع فيه
فليتامل والاصل في ناصبه ان يكون مذكورا وقد
يكون محذوفا جوازا نحو امام الشيخ لمن قال في اي مكان
جلست او وجوبا كما سيأتي قريبا بمعنى ترتيب الدال
على الظرفية وهي كون الشي بحيث يستقر فيه شي او كون
الشي زمانا او مكانا لشي اي المسلط عليه عامل على معنى
في بان يكون مذكورا لاجل امر وقع فيه وعلم من كلامه
انه ليس من الظروف حيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته لانه ليس على معنى في فانتصابه على انه مفعول
به لوقوع الفعل عليه لان معنى انه سبحانه وتعالى يعلم
المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيا فيه قال الدماميني
ولو قيل المراد الذي يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة
لم يبعد وافيه ابقا حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه
تعالى يوتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم
من الذكا والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم
كذلك وناصبه على انه مفعول به اجماعا فانه ليس منهما ايضا
وراءكم من قوله تعالى ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما
تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد
العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك واردت
الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون
الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقا وابن هشام
ورده السمين نحو زكونه كونه ظرفا اذ المعنى
ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نورا والتمسوا

نور أمم يقتبس أو إلى الدنيا فالتمسوا نورا انتهى قيل بسببه هو والإيمان
وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل والحاصل أن الاسم قد لا يكون
ذكر لأجل أمر وقع فيه وهو زمان ولا مكان وذلك كزيدا
في ضربت زيدا وقد يكون إنما ذكر لأجل أمر وقع فيه ولكنه
ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المنفقون أن يفعلوا خيرا
فإن المعنى في أن وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون
أن تنكحوهن وقد يكون بالعكس نحو إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا
ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم
حيث يجعل رسالاته وهذه الأنواع لا تسمى ظرفا في الاصطلاح
بل كل منها مفعول به ووقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى
تأمل للمعنى وقد يكون مذكورا لأجل أمر وقع فيه زمان أو مكان
فهو حينئذ منصوب على معنى في هذا النوع خاصة هو المسمى
في الاصطلاح ظرفا وذلك نحو **أمام** من نحو جلست أمام
الشيخ أي قدامه **وخلف** من نحو جلست خلف الشيخ وهو ضد
أمام **وقدام** وهو مرادف أمام من نحو جلست قدام الخليفة
ووراء بالمد من نحو جلست وراء الشيخ وهو مرادف لخلف
قال ابن عصفور في شرح الجمل الظروف كلها مذكرة إلا قدام
ووراء فإنهما مؤنثان **وفوق** من نحو جلست فوق السطح وهو
المكان العالي **وتحت** من نحو جلست تحت الشجرة وهو ضد فوق
وعند من نحو جلست عند الشيخ وهو اسم لمكان حاضر أو قريب
حسا فالأول نحو فلما رآه مستقرا عنده إذ استقرار العرش في مكان
حضوره مشاهد بالبصر والثاني نحو ولقد رآه نزلة أخرى
عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون للحضور
والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب
ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة مليك مقتدر

وانهم

وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار إذ القرب الحسي مستحيل
على الله تعالى لأنه هو المنزه عن المكان وسائر سمات الحدوث
جل وعلا فالمراد أنهم أجلوا القدر ورفعته وهو القرب المعنوي
والأشهر كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومن العرب
من يضمها وقد ترد للزمان نحو إنما الصبر عند الصدمة
الأولى ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية أو مجرورة
بمن نحو آتيناه رحمة من عندنا وإنما لم تتصرف لشدة
توغلها في الإبهام لأنها تصدق على الجهات الست ومعناها
لا بمعنى لدن في الأصح لدى لكن تفارق لدى **من أوجه**
أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم **والثاني**
أن عند تكون ظرفا للأعيان والمعاني كما تقدم ولدى
لا تكون ظرفا للمعاني بل للأعيان خاصة ويقال عندي
هذا القول صواب ولا يقال لدي ذكره ابن الشجري في أماليه
ومبرمان في حواشيه الثالث أنك تقول عندي مال وإن
كان غائبا ولا تقول لدي مال إلا إذا كان حاضرا **قاله**
الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري
أنه لا فرق بين لدى وعند قال ابن هشام في المغني وقول
غيره أولى وتقلب ألف لدى مع الضمير ياء كإلي وعلي
قال الله تعالى ولدينا مزيد وما كنت لديهم ومن العرب
من يقر الألف مع الضمير أيضا كالظاهر وكذا إلى وعلى
قال الأكم

باحثا عنه لا الإناث عن الناس … الضراعة والهوانا
فلو بريت عقولكم بصرتم … بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا واثقتمونا … على نصر اعتمادكم علانا

ومع من نحو جلست مع الشيخ قال ابن هشام في المغني مع في الإضافة

ولانه يعان احدهما موضع الاجتماع وطهذا يجرّ لحما عن الذوات
نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث
مراد فة عند وهي من الظروف العامة المتصرف وبرك
على اسميتها تنوينها في قولك معًا ودخول من عليها في قولهم
ذهبت من معه وقرى هذا ذكر من معى قال ابن مالك
وكان حقها البنا لشبهها بالحروف في الجمود المحض وهو
لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي
على حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر
اللغات لشبهها بعند في وقوعها خبرًا او صلة او حالا
وصفة نحو قال مع العسر يسرًا وجئت ومن معى وجاز يد
وبكر معًا وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو لغة
ربيعة وهو تسكين بنا لان حركتها حركة اعراب
ووجه بنائها حال السكون معلوم مما اشير اليه وذكرها
في ظروف المكان انها تستعمل غير ظرف مكان كما علم
ان الاكثر استعمالها في المكان وكان عليه ان يقول
ومع مضافة لانها قد تفرد فتساوى جميعا في المعنى
ولا تستعمل غير حال الا قليلا وقد يقال ان الكلام في الظروف
وهي اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا قال في التسهيل
في باب الظروف ما نصه وتفرد اي عن الاضافة
فتساوي جميعًا في المعنى وفي لفظا لا ابدا وفاقا
ليونس والاخفش انتهى تقول جا الزيدان معًا
والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعًا وهذا خلاف
قول ثعلب اذا قلت جا جميعًا احتمل ان فعلهما
في وقت او وقتين واذا قلت جا امعًا فالوقت
واحد هذا كلامه واذا كانت مساوية لفي لفظا

لا ابدا

لا ابدا وفاقا ليونس والاخفش انتهى تقول جا الزيدان
والزيدون معًا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا خلاف قول
ثعلب اذا قلت جا جميعًا احتمل ان فعلهما في وقت
او وقتين واذا قلت جا امعًا فالوقت واحد هذا
كلامه واذا كانت مساوية لفي لفظا لا ابدا فالفتحة
التي على العين ليست فتحة اعراب وانما هي حركة عين الكلمة
الاصلية كفتحة التا في فتى لكلمة هذا ثلاثية في الافراد
وحذفت الفها لملاقاتها للتنوين كما في فتى وذهب
الافراد الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ
في حال الافراد وحال الاضافة فالفتحة فيها فتحة
اعراب كما في رايت يدا قال ابن مالك والاول
هو الصحيح لقولهم الزيدان معًا والزيدون معًا
فيجعلونها في موضع رفع كما ترفع الاسما نحو هم
عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال
هم يد واحدة على من سواهم واعترض بانها مع ظرف
في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر واستعمالها
حين افرادها عن الاضافة غير حال كقوله

حسبت الى دُ جاك نفسك ما عدت
مزارك من ربا وشعبا كلاهما معا

وقول الاخر

افيقوا بني حرب وهوا وناامعا

فاستعملت في كل من البيتين خبرا وقيل هي حال
والخبر محذوف اي وشعبا كلاهما ثابت معا او هو
او بكاتبه معًا قال ابن مالك وهذا باطل بالاجماع ولو
قلت زيد قائما نزيد كاين قائما لم تجز قال الدماميني قلت فيه تج

فيبصر بحم قراه من فوافي السواد ونحو عصبة بنصب عصبة على
انه حال من ضمير مستتر في الخبر المحذوف **وازا** بمعنى مقابل
من نحو جلست ازا زيد اي مقابله وهو بالزاي بالمد **وحذا**
بالذال المعجمة والمد بمعنى قريبا من نحو جلست حذا الشيخ
اي قريبا منه **وتلقا** بمعنى ازا من جلست تلقا الكعبة
وهنا بضم الها وتخفيف النون وهو اسم اشارة للمكان القريب
من نحو جلست هنا اي في هذا المكان القريب وذكر ابن مالك
في نكته على مقدمة ابن الحاجب ان هنالك تاتي للزمان
مثل هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت **وثم** بفتح الثا المثلثة
وهو اسم اشارة للمكان البعيد من نحو جلست ثم اي في المكان
البعيد ويقال في الوقف ثمه قال ابن الشجري في اماليه
الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني فقط وضرب
مكاني وضرب يجي وزيد للزمان والمكان فالزماني
امس والان ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا
المقتضية جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا
وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد
انتهى وكانه اراد باذا المستعملة بمعنى ثم اذا الدالة
على المفاجاة فالظرف مكاني عند المبرد والفارسي
وابي الفتح وعزي الى سيبويه قال المبرد اذا قلت
خرجت فاذا زيد فمعنى خرجت عن زيد فكانك قلت
فبحضرتي زيد او في مكاني زيد **وما اشبه ذلك**
من باقي اسما المكان المبهمة نحو يمين وشمال وذات
اليمين وذات الشمال قال تعالى وترى الشمس اذا طلعت
تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات
الشمال واصل تزاور تتزاور من الزور بفتح الواو وهو الميل

ومنه

ومنه زاده اي جمال الله ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة
واصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال
وحاصل المعنى انها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها
ومن ذلك قوله تعالى او اطرحوه ارضا قال الزمخشري ارضا
منكورة مجهولة بعيدة من العمران وهو معنى تنكيرها
واخلائها من الوصف ولابهامها من هذا الوجه
نصبت نصب الظروف ومن المبهم حقيقة او حكما ما يكون
دالا على مساحة معلومة من الارض كفرسخ وميل
وبريد او اكثر وجعل هذا من المبهم وحقيقة القول
فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام فمن جهة
دلالته على كمية معينة وعلى هذا يصح فيه القولان
ومن اسم المكان ما اشتق من المصدر ولكن شرط هذا
ان يكون عامله من مادته نحو جلست مجلس زيد وذهبت
مذهب عمرو وكنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز
جلست مذهب عمرو والمسالم يكتفوا بالتوافق المعنوي
بين الظرف وعامله كما في المصدر لانتصاب هذا النوع
على الظرفية خلاف لكونه مختصا فينبغي انه لا يجاوز به
مختصا فينبغي ان لا يجاوز به محل السماع واما نحو قعدت
جلوسا فلا دافع له من القياس وتقدم انه قد يحتمل اللفظ
المصدرية والظرفية والحالية نحو سرت طويلا اي سيرا
طويلا او زمانا طويلا او سائرا طويلا ويجب حذف عامل
الظرف اذا وقع الظرف خبرا نحو زيد عندك او صلة نحو رايت
طايرا فوق غصن او مستقلا عنه نحو يوم الجمعة سرت
فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الا ان
الى كان ذلك واسمع الان والعامل المقدر في هذه

في هذه المواضع سوى الصلة استقر او مستقر واما الصلة فيتعين
فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة. خاتمة
وبها الله حسن الخاتمة الظروف المكانية اقسام الاول
كثير التصرف بان يستعمل غير ظرف ايضا كمكان لا بمعنى
بدل تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من
الظرفية بان تستعمله مبتدا مثلا نحو مكانك وفي التنزيل
فاجعل بينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى بيننا
فوقع بدلا من المفعول به وان كان بمعنى بدل كان ملازما
لعدم التصرف نحو خذ مكان هذا ومنه يمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال تقول دارك يمينا ومنزلك
شمالا وتقول يمين الطريق اسهل وشمالها اقرب وقد استعمل
ذات اليمين وذات الشمال ظرفين في الاية المنفردة
وتقول ذات اليمين تزيد على ذات الشمال في الحسن
والاضافة فيهما نظيرها في سعيد كرز وكذا ذات
مرة اي وقت الثاني متوسط التصرف بين القلة والكثرة
كاسما الجهات غير فوق وتحت ويمين وشمال وذات
وذات الشمال يستعمل تارة ظرفا وهو الافصح وتارة
اسما تقول هم خلف وانتم قدام وقوى والركب
اسفل منكم بالرفع ثم استعمالها اسما يكون بتجوز تقول
زيد خلفك على ان تجعل زيد النفس مجازا او لك
ان تضمر مضافا اي مكان زيد خلفك فلا تجوز في الخلف
وقد يكون بغير تجوز نحو خلفك مجدب ووراءك
واسع لك ومنه بين مجردا من التركيب والالف وما
يقال فلان بعيد من المنكبين ونقي بين الحاجبين
وفي التنزيل مودة بينكم وان كانت مركبة كانت عادمة
التصرف

التصرف كما ياتي وان لحقهما الالف وما كانت عادمة التصرف
ايضا تقول بينا زيد قايم وبينما هو قايم وذكر ابن مالك
في شرح التسهيل ان بين ان يكون ظرف زمان قال ومنه
حديث عامة ساعة الجمعة وهي ما بين خروج الامام
وانقضا الصلاة قال المرادي وهو غريب الثالث نادر التصرف
كحيث فان الغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادر
التصرف كحيث فان الغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف
نادرا كقوله ۞ لدى حيث القت رحلها ام قشعم ۞
وزعم ابن مالك انها وقعت اسما لان في قوله ان بحيث
استقر من انت راعيه ۞ حمى فيه عزة وامان ۞
ولا دليل فيه لجواز تقدير بحيث خبرا وحما اسما ولا يقال
ان هذا يودي الى جعل المكان حالا في المكان لان ذلك
نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان
ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسي وتبعه
ابن مالك انها تقع مفعولا به وحملا عليه قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه تعالى يعلم
نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان
وهذا مبني على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر وكيف
يخرج في التنزيل عليه ومنه دون لا بمعنى ردي فلا
تخرج عن استعمالها ظرفا الا نادرا كقوله
۞ الم تر اني حميت حقيقتي ۞
۞ وباشرت حد الموت والموت دونها ۞
برفع دون قيل وبهذا يبطل قول الاخفش في قوله تعالى
ومنا دون ذلك ان دون مبتدا وانه بني وتبعه
ابن مالك في شرح الكافية اذ لا يخرج التنزيل على نادر

فان قلت فعلى ما ذا انتصب الآية قلت خرجت على المقابر باب
مناطعن ومنا اقام اى فريق ولا اشكال انه وان كانت
دون بمعنى ردي لم تستعمل ظرفا البتة قال في الصحاح
دون نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون
ظرفا والدون الحقير الخسيس قال اوما
اوما غل المرء امر العلا
ويقنع بالدون من كان دونا
وقال بعضهم يقول منه دان يدون دونا وادين
اذا نه الراسخ عادم اند رف كفوق وتحت فلا
يستعملان غير ظرفين اصلا واجاز بعض النحويين فيهما
التصرف في نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك برفعهما
بخلاف ما فوق الراس وما تحت الرجل فلا نقر فيه
بينهما قال المرادي وهو مردود فقد نص الاخفش
انهم يقولون فوقك راسك وتحتك رجلاك فينصبون
قال الدماميني ووقع للبعض رواه البخاري وفوقه
عرش الرحمن برفع فوق وينو فذ تحته نارا برفع
تحت والمانع جريانه على التصرف فتامل ومنه لدن
وعند ومع مضافة ومنه بين بين دون اضافة
كقوله وبعض القوم يسقط بين بين اى بين هولا
وبين هولاء فركب الاسمان منزلة خمسة عشر
ومنه قولهم تسهل الهمزة بين بين اى بين
الهمزة والالف مثلا وان اضيف اليها تعين حينئذ
زوال الظرفية عنها ولذلك خطا ابن جني من
قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب
همزة بين بين بالاضافة قال المرادي ولو اضيف

هذا

صدر بين بالفتح الى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك من احكام
الهمزة التسهيل بين بين وزوالها بين بين اقيس من اقسامها
ومنه حوال كقول الراجز
وانا امشي الدالي حوالكا
قال الله تعالى فلما اضاءت ما حوله
وحوالي وهو تثنية حوال كقوله عليه الصلاة والسلام
حوالينا ولا علينا وحولي وهو تثنية حول وحوالي جمع
حول قال امرؤ القيس
الست ترى السمار والناس حوالي
فالمراد بالجمع واحد وليس المراد حقيقة التثنية والجمع لكن المراد
صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى في الكل كما قلنا ومنها
واخواته ومنه بدل لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا
اى مكانه فهذا ظرف لا ينصرف واما بمعنى بديل نحو مررت
ببدلك اي ببديله فهو صفة منزلة مثل البحتين يتبع ما قبله
في الاعراب وليس بظرف وفي الحكم بدل الشي وبدله وبديله
الخلف منه والجمع ابدال قال سيبويه ان بدلك زيدا اي مكانك
قال وان جعلت البدل بمعنى البديل قلت ان بدلك زيد
اي ان بديلك زيد قال ويقول الرجل للرجل اذهب
معك بفلان فتقول معي رجل بدله اي رجل يغني غناه ويكون
في مكانه ومنه لفظ مكان المرادف للفظ بدل تقول هذا
مكان هذا اي بدله فلا يستعمل المكان هنا الا ظرفا بخلاف
جلست مكانك فانه ينصرف لان المراد به حقيقة المكان
والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في اصل
معناه فهو منصرف وان استعمل كل منهما في معنى الاخر لزم
طرفيته واحده كلام ابن حزوه

هذا

باب الحال

اعلم ان الحال يذكر ويؤنث والتانيث هو الاصح والاغلب
في اللغة يقال حال حسنة وحال حسن وقد يونث لفظها
فيقال حالة قال الشاعر ‌ على حالة لو ان في القوم حاتما
على جوده لضن بالماء حاتم
والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو الانتقال عن حال المعنى
لتغير شيء بهذا القسم فها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا
فلا يجوز جاء زيد احمر وطويلا وقيل منقول من الحال المعنى
المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان زمان الحال هو زمان
انت فيه هو الاسم ان قلت يرد على ذكرك اسم الحال
الواقعة جملة او جارا ومجرورا فانها ليست باسم قلت
الجملة الواقعة حالا في معنى الاسم فهي اسم تاويلا لانها واقعة
موقع المفرد لان لها محلا من الاعراب واما الجار والمجرور
اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما اسم حقيقة او تاويلا
وانما جاز كون الحال جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
ومن الجملة الواقعة حالا الجملة الواقعة بعد الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى بالحكم من ذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء عن ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب
الكشاف الى ان الواو للحال والعامل فيها ما تقدمها
من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف

على

على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه وان لم يشتمني
وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله انت طالق والطلاق البته
وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام
الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم
ولا فخر وشرط الجملة الواقعة حالا ان تكون خبرية مجردة من
دليل استقبال مرتبطة بالواو نحو ونحن عصبة او بالضمير
نحو وجوههم مسودة او بهما نحو وهم الوف وتمتنع الواو
من الثانية عاطفة نحو بياتا او هم قائلون ومن الاسمية
المؤكدة نحو لا ريب فيه والمضارع المنفي بلا نحو لا ارى
الهدهد او ما نحو عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
والمثبت المجرد من قد نحو ولا تمنن تستكثر والماضي
التالي لالا نحو الا كانوا به يستهزءون والمتلو باو نحو
لاضربنه ذهب او مكث ونحو لم تؤذونني وقد
تعلمون وشرط الاسم ان يكون فضلة والمراد
بها هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه
ليخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان
كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وانتم سكارى
ولاعبين من قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما لاعبين وان لم يستغن الكلام عن الكلام
في ذلك ويخرج الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك
وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة الصواب
لفظا او تقديرا او محلا بالفعل او شبهه مذكورا كان

او محذوف فاجواز نحو راشدا مهديا للمسافر وماجورا مبرورا
للقادم من حج ومنه بلا قاعدين ووجوبا في نحو اتميميا
مرة وقيسيا اخرى واشتريته بدرهم فصاعدا وضربي
زيدا قائما وهنيئا لك ومنه عامل مؤكد الجملة وتقديره
احقه احق ان قلت في هذا التعريف نظر لان النصب
حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد المأخوذ
فجا فيه الدور قلت الجواب انا لا نسلم ان النصب تصوره الذي
هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب
لا يختص في الحال فلا يتوقف فهو على تصور الحال ليكون موقوفا
على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال
الا ان المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق
ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل
والمراد بشبهه هنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه في الحروف
كاسم الفاعل والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل
ولا يشاركه في الحروف الاصلية كالظرف واسم الاشارة
وعبارة ابن الحاجب وعاملها اي الحال الفعل او شبهه
او معناه قال الرضي يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وبمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل
ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف
التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوزها الت التنبيه
من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم
الاشارة نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا
منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار
ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين

لان

لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحين بل العامل هو الظرف
المؤخر على هذا مذهب الاخفش كما يجيء مضمونه هو المقيد
وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت زيد كعمرو راكبا
وكذا معنى التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو
راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد
عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل
نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال
معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه
الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحروف
التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال
وكذا كاف التشبيه وكان وان يشبهانه لفظا ومعنى
ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم
وان لا تعلله انتهى كلام الرضي وفي الاشباه والنظائر
للجلال السيوطي جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال
الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما انتهى وقال
ابو حيان الصحيح ان ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل
في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها جار الا كان وكاف
التشبيه ومنع بعضهم عمل كان ايضا في الحال نقله صاحب
البسيط واختلفوا في اي باب نصب الحال فقيل نصب
المفعول فيه وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو
الارجح وقيل نصب الظرف لان الحال يقع فيه الفعل
اذ المجيء في وقت الضحك والاسراع مثلا فاشبهت
ظرف الزمان ورد بان الظرف اجنبي من الاسم والحال
هي الاسم الاول واورد على قوله منتصب انه قد

تخريجها زايدة لانها عاملة كما ذكره ابن مالك في الكافية
والتسهيل والعمدة وذكره ابن هشام في الجامع ويجاب
بانه وان جر لفظا فهو منصوب محلا فلا ايراد المفسر
لما انبهم اي اخفي من الهيئات اي المبين لكيفية
وقوع الفعل من صاحب الحال او وقوعه عليه قال
ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة
المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم
صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عنهم مثل
جا زيد والشمس طالعة وجا زيد وعمرو جالس انتهى واجيب
بانها جات في نحو مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فيجب التاويل
لا لخروج حال لانهما مبينان للصفة وخرج بذكر المفسر لما انبهم
من الهيئات والمقصود منه بالذات تفسير ما انبهم
من الهيئات التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو
رايت رجلا راكبا فان فارسا وراكبا وان حصل بهما
بيان الهيئة فليسا بمقصودين بالذات لذلك لانهما
ليسا لبيان الهيئة وانما سيق التمييز المذكور لبيان جنس
المتعجب منه وجا بيان الهيئة ضمنا والنعت المذكور
لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجا بيان
الهيئة ضمنا اي لا قصدا او نفرق ايضا بين الحال والنعت
بان الحال مقيدة للعامل والنعت مقيد للذات
فاذا قلت جاني كل رجل قائم فعموم كل رجل باق بالنسبة
لكل قائم واذا قلت جاني كل رجل قائما فعموم كل رجل باق
في جميع اشخاص الحال تقييده بمجي الجميع وذهب قوم
الى ان فارسا ونحوه في امثال هذا التركيب منصوب على الحال

والمعنى

والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح ما تقدم من انه
تمييز وانتصابه حالا لانه لا يخلو اما ان يكون حالا منتقلة او موكدة
وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد
به المدح في حال الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب تريد الاطلاق
وكذلك لله دره عالما والحال الموكدة ايضا غير مستقيمة
لان الحال الموكدة شرطها ان يكون الحال مفهوما من الجملة
التي قبلها وانت هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية
وغيرها فدل في الحال ان هذه على انتفا الحال المنتقلة والحال
الموكدة واذا بطلنا ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ارى
بينهما فرقا لان معنى التمييز عندهما احسن فروسيته فلا بد
في حال فروسيته وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا
ما احسنه في حال فروسيته وما ذكره المص تعريف للحال
المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها وتسمى موسسة
ايضا والموكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها
لا يشملها التعريف وذهب المبرد والفرا والفارسي
الى انكار الموكدة فقالوا لا تكون الحال الا مبينة اذ لا
تخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها ويحتمل المص
راي رايهم والحاصل ان الحال اربعة اقسام مبينة
للهيئة اي لكيفية وقوع الفعل من صاحبها او عليه
وموكدة وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها
اما معنى فقط نحو فتبسم ضاحكا وولى مدبرا ولا تعثوا
في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثي بالفتح
اذا افسد وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك
الازلاف هو التقريب وكل مزلف قريب وكل قريب

غير بعيد واما معنى ولفظا نحو وارسلناك للناس رسولا
ومؤكدة لصاحبها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ
صاحبها كقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم جميعا وقوله
جا الناس قاطبة او كافة او طرا قال ابن هشام في شرح
الشذور وهذا القسم اغفل التنبيه عليه جميع النحويين
ومؤكدة لمضمون جملة وهي الآتية بعد جملة معقودة
من اسمين معرفتين جامدتين وهي دالة على وصف ثابت
مستفاد من تلك الجملة ولا بد في هذه الجملة ان يتاخر الحال
عنها فلا يتقدم عليها ولا يتوسط بين جزئيها نحو زيد
ابوك ولا زيد عطوفا ابوك قال الرضي واختلف في العامل
في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر
بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت
الامر اي تحققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا
وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الاب وعرفته
في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال فقال الزجاج العامل هو الخبر
لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشي لانه
لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا القصد القائل
بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه
ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما
ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا
لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان
عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد زيد ابوك مما لم يثبت
نظيره في شي من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر

الموكد

المؤكد لنفسه ولغيره كانه قيل يعطف عليك عطوفا ويرحم مرحوما
ونحو ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها
جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد
جزئيهما الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى
انا زيد كانت زايدا فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على
جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك
خفا معنى الفعل فيهما انتهى نزر من المصان الحال تارة
تاتي من الفاعل نصا وذلك نحو جا زيد راكبا
فراكبا حال من زيد الذي هو الفاعل فان راكبا يبين
هيئة الفاعل الذي هو زيد اي صدر المجي منه حال
كونه راكبا فدلت على الحالة الثانية له حين صدور
الفعل عنه وقوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا
حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه
السلام وتارة تاتي من المفعول نصا نحو ركبت
الفرس مسرجا فان مسرجا حال من الفرس التي هي
مفعول ركبت فان مسرجا من هيئة المفعول
اي وقع الركوب عليه حال كونه مسرجا وقوله
تعالى وارسلناك للناس رسولا حال من الكاف
التي هي مفعول او من المفعول نحو لقيت عبد الله راكبا
فان راكبا حال محتملة لان تكون من التا التي هي فاعل
وان تكون من عبد الله الذي هو مفعول ومثل ذلك
في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل
وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا
المشركين كافة وجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا
في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه

في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اشد لانه
اضاف الى استغنا له فيها لا يعقل خراجه اباه عن النصب
المبتدا انتهى وخالف في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان
الحال قد تكون عن الفاعل وحده نحو جا زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فان قلت
لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية
او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت
له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان
لم تقدمه فهو عن المفعول معا فان كانا متفقين
فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين
ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما
كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان
لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل
حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين
وقدمت المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب
صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال

وانا

وانا سوف تدركنا المنايا   مقدرة لنا ومقدرينا
وجوز الجمهور وهو الحق ان يجي لشي واحد احوال متخالفة
متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير
متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا كما
يجيبان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة
كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مذموما
مدحورا حالا عن ضمير مذموما واستكر مثله في المتضادة
فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل زمانين
او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك
وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر
جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك
وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست
امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد
الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذموما
مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في
اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا
حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب
لوجود تكريرها نحو اضربت اما قائما واما قاعدا
وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجي في اسم لا التبرئة
نحو جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يجوز افرادها
نحو جاني زيد لا راكبا ويجي الحال من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي احدثت الضرب
حال كونه شديدا ولا تجي الحال من المبتدا على الصحيح
وجوز سيبويه مجي الحال من المبتدا وصححه ابن مالك
وتجي من الخبر نحو هذا زيد قايما وفي مجيها

من اسم كان خلاف قال التفتازاني عند قول صاحب الكشاف
ان خالصة نصب على الحال من الدار في قوله تعالى قل ان كانت
لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون الناس ومن
لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا
من الضمير المستكن في لكم لكن اللايق بالنظر النحوي انه فاعل قد اسند
اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قايما به ولهذا لم يعدوه
في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك
لانها افعال عندهم ولا شي من الفعل بلا فاعل انتهى
وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا
في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا واعلم ان مجي الحال
من الفاعل والمفعول لا يتوقف على شرط وتارة تاتي
من المضاف اليه لكن تتوقف على واحد من ثلاثة امور
احدها ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه كما في قوله
تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قال الزمخشري هو تمثيل
وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على افظع وجه
وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذي معناه
التقرير ومنها جعل ما هو الغاية من الكراهة موصولا
بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان
احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر
على تمثيل الاغتياب باكل لحم الانسان حتى جعله
ميتا وقال الرماني كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع
وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو احق من

ان

ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل وقال ابن الحاجب
في الامالي انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه
من جهتهم وهو اكل لحم المغتاب ميتا واتى به
على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعل لانه لو
كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال
بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة وثبوتها
مسببا عن هذا التشبيه الذي قصد كراهة ما نهى عنه
اذ به يتحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة
بما يانفونه ويكرهونه انتهى والثاني ان يكون المضاف
كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغنا عنه
بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم
حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة
الملة وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه في صحة الاسقاط
والاستغنا به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم
حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخاه ميتا
ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا والثالث
ان يكون المضاف عاملا في الحال كما في قوله تعالى
اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الضمير المخفوض
باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال
وصح له العمل الا ترى انه لو قيل اليه ترجعون
جميعا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه
فان قيل ما العامل في الحال من المضاف اليه اذا كان
المضاف غير عامل قيل هو الاستقرار الذي تعلق
به حرف الاضافة وقيل هو العامل في المضاف
لصحة استقرار المعنى بسقوطه واحلال المضاف اليه

محله فالفاعل فيهما هو العامل في صاحبهما تا و قيلا
لا تحقيقا قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند
التكلم على قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا حال
من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه
مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورايت
هندا اذ رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند
قائمة واختلفوا في مثل عامل هذه الحال فقيل
معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف
الاضافة كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد الموجب
المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه
وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد
اشار بقوله والصحيح الى اخره الى بطلان القول
الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف
جزء او كالجزء معنى بل كان يلزم جوازه وقوع الحال
حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز
في الصور الثلاث التي ذكرها وذكرها ابن مالك
بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا

وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجيء الحال
من المضاف اليه مطلقا وحجوا عليه ان ذا ابر هولا

مقطوع

مقطوع مصبحين وتاتي من المجرور بالحرف نحو مررت
بهند جالسة وللحال احكام ربما تخالفت بين المص
بعضها بقوله **ولا تكون الحال الا نكرة** ولو صورة
نحو اخذ المال كلا قال الرضي وقد ينصب الكل حالا نحو
اخذ المال كلا اذ ذلك في صورة المنكر وان كان معرفة
حقيقة لكونه في تقدير كله هذه عبارة وذلك لان
الغرض من الحال انه يبين هيئة صاحبه وكان ذلك
البيان حاصلا بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازا عن
العبث والزيادة لا لغرض وعلل ذلك ايضا بان الحال
في الحقيقة خبر عن ذي الحال وحق الخبر ان يكون نكرة
وايضا فان الحال ملازم للفضيلة فاستثقل واستحق
التخفيف بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات
الا المفعول معه والتمييز يفارق الفضيلة ويقوم
مقام الفاعل كقولك في ضربت زيدا ضرب زيد
وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكف يوم الجمعة
وفي سرت سيرا طويلا سير سير طويل وفي قمت اجلالا
لك قيم للاجلال لك فلصلاحية سوى ما ذكر
من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه
بخلاف الحال والتمييز وبان الحال لو عرفت لالتبس
بالصفة في كثير من الصور لغلبة استنطاقها وتعريف
صاحبها وقد تاتي بلفظ المعرف بالالف واللام كقولهم
ادخلوا الاول فالاول مترتبين وقد ينتج ما قبله
على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول رفعا وارسلها
العراك اي اطلق الابل معتركة ولا يصح نصب
العراك على انه مفعول له لاختلاف الفاعل والزمان

وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا قال في ذلك كله زائدة
وقد تاتي بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك
اي منفردا وجاؤا قضهم بقضيضهم اي جميعا قال
الرضي واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الاجتماع والازدحام
كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا
وبقضيضهم خبره ثم الحق عن الجملة معنى الجملة والكلام
لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معنى قضهم بقضيضهم
متراكبة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد الذي اديت مؤداه ثم قال فيقول
قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم
جا القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم
ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد
ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على
البدل اي جا قاضيهم مع مقضوضهم انتهى وقد
تاتي بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل
بداد مبددة فان بداد في الاصل علم جنس للتبدد
كما ان فجار علم للفجرة اي الفجور وقطع حالا لتاوله
نكرة كانهم قالوا جاءت الخيل مبددة **ولا يكون**
اي الحال **الا بعد تمام الكلام** اي الاصل فيه
ذلك يعني ان يتاخر عن صاحب الحال لان الحال
في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر ان يتاخر وقد
تاتي الحال قبل تمام الكلام بان تتقدم على صاحبها

لان

لان المراد بتمام الكلام ان يتقدم صاحب الحال وقد يقال
ان المص استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها لانها
في التاخير بعدية حقيقية وفي التقدم بعدية تقديرية
من حيث الرتبة لان رتبة الحال متاخرة عن رتبة
صاحبها فلا يكون ذلك خارجا من كلام المص ويجوز
تقدم الحال على صاحبها ان لم يكن مجرورا باضافة
معنوية اتفاقا او لفظية او حرف غير زائد على
الاصح اما المجرور بالزائد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف
واستثنى منه ابن مالك في العمدة وشرحها الزائد
الممتنع الحذف او القليلة نحو احسن بزيد مقبلا
وكفى بزيد فلا يجوز التقديم ايضا على المجرور ونحو
فطلبها كهلا عليه شديد شاذ ويجوز ولو على عاملها
ان لم يكن مقرونا بلام ابتدا او قسم ولا جامدا ولا معنويا
الا في زيد في الدار جالسا وفاقا للاخفش ولا افعل
تفضيل الا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وفاقا لسيبويه
ولا حاجة الى اضمار كان تامة او ناقصة ويمتنع ايضا
تقديم الحال على صاحبها اذا اقترن بالا نحو وما نرسل
المرسلين الا مبشرين او كان منصوبا بكان او ليت
او لعل او فعل تعجب واتصل صاحبها بصلة ال نحو
القاصدك سائلا زيدا او اتصل لفعل موصول
به حرفي نحو اعجبني ان ضربت زيدا مؤدبا ويجب
تقديم الحال على صاحبها في نحو جا راكبا هند اخوها
وجا منفردا العمرو وصاحبه وفيما اذا كان صاحبها
محصورا نحو ما قدم مسرعا الا زيدا او يجب تقديم
الحال على صاحبه وعاملها في نحو ما مسرعا جئت

في نحو عُرِّغ لنك تراطيب منه رطبًا في نحو كيف
جا زيد قال في المغني كيف تستعمل في العربية على وجهين
احدهما ان يكون شرطا غير جازم فيقتضي فعلين متفقي
اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع
ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس
اجلس بالجزم عند البصريين خلافا لقطرب والكوفيين
الثاني ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد
وغيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج الانكار
والتعجب انتهى زاد الشيخ الرضي انها قد تخرج عن
معنى الاستفهام نحو قولك انظر الى كيف يصنع زيد فانه
لا يصح ان تكون استفهامية لسقوطها عن الصدر
انتهى وكان معناها هنا انظر الى كيفية صنع
زيد ثم هي كما قال الرضي ظرف عند الاخفش وعند
سيبويه هي اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها
نحو كيف انت الصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لابدلت
منها الظرف نحو متى جئت يوم الجمعة ام يوم السبت قال
الرضي وللاخفش ان يقول ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف
نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم قال فكيف عند
سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف
مستغنى عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل
وحوالها يكون منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغنى
به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فيكون
الجواب مرفوعا انتهى كلام الرضي وفيه امور ثلاثة
الاول ان ما سلف عنه من نسبة الاسمية لسيبويه

والظرفيه

والظرفية للاخفش في المغني عكسه فيحمل على بعد ان يكون عن
كل قولان او يكون في سقيم النسخة الثاني قوله فكيف عند
سيبويه يقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش
بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جا بعد كيف
مستغنى عنه نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل وحوالها
يكون منصوبا وان جا بعدها ما لا يستغنى به نحو كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فيكون الجواب مرفوعا
انتهى كلام الرضي وفيه امور ثلاثة الاول ان ما سلف عنه من
نسبة الاسمية لسيبويه والظرفية للاخفش في المغني عكسه
فيحمل على بعد ان يكون عن كل قولان او يكون في سقيم
النسخة الثاني قوله فكيف عند سيبويه يقدر بقولنا
على اي حال حاصل معناه اي هذا المعنى بتمامه هو مفهوم
كيف فيكون اسما غير ظرف بخلافها على الظرفية فان
مفهومها على اي حال فقط وحاصل مقدر خارج عن معناها
ثم ان هذا الذي افاده ثابت في سائر مواقعها
اي الاستفهامية اما في نحو كيف زيد فظاهر واما
فيما اذا كان بعدها ما يستقل نحو كيف يقوم زيد فان
يقال على غير الظرفية كيف مقدر بقولنا على اي حال
حاصلا وعلى الظرفية بقولنا على اي حال فقط
وحاصلا مقدر الثالث ان ابن مالك رحمه الله تعالى
انكر القول بظرفيتها لانها ليست زمانا ولا مكانا
قال ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها
سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا لكونها
في تاويل الجار والمجرور ولا يكون صاحبها
اي الحال وصاحبها من الحال وصف له في المعنى من فاعل او مفعول

او غير ذلك مما يجي الحال منه **الا معرفة** يعني الاصل فيه ذلك لانه محكوم عليه بالحال حقيقة والاصل في المحكوم عليه كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال اذ في جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا مخالفة اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومع لزوم ان في اثبات الموافقة والعدول عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما ذكره من ان صاحب الحال لا يكون الا معرفة هو راي الجمهور واما سيبويه فيجوز كونه نكرة قياسا بلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب شيا سوى ما اذا تاخر نحو جاني قايما رجل ولا يجوز رجل قايما واستثنى ابن مالك في الفية ما اذا تخصص اي بوصف نحو ما جاي في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا انقول مررت برجل ظريف قايما او باضافة نحو نظرت الى جارة رجل يحتالة او بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او سبقه بقي او شبهه نحو قوله ما حل سعدي غريبا ببلدة وقولما جاني رجل راكبا او نحو لا يجلس احد محتبيا ولا يتبع امري على امري مستسهلا ونحو قوله

يا صاح هل حم عيش باقيا

واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا كان عاما

او خاصا

٣٦٦٩

او خاصا وزاد في التسهيل ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها او شاركته فيه معرفة نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين او كان الوصف في اختلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا والمشهور عن سيبويه ان المنصوب في هذا ونحوه منصوب تمييزا لا حالا ومن احكام الحال الانتقال ويعني به ان لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جات دالة على وصف ثابت اي لازم لوجود علاقة بينها وبين صاحبها او عاملها عقلا او عادة او طبعا وان لم تكن ملازمة اي دايمة كقول الله تعالى وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول ويديها بدل منها بدل البعض من كل واطول حال من يديها ومن رجليها متعلق باطول ومنها الاستقاق وهو ان يكون وصفا ماخوذا من مصدر كما تقدم من الامثلة وربما جات اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو في انفروا وهو جامد لكنه في تاويل المشتق اي متفرقين بدليل قوله تعالى او انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الاية على مجي الحال جامدة وعلى مجيها مشتقة قال الرضي ومن الحال التي جات غير مشتقة قياسا على الحال في نحو بويعته يدا بيد وجا في رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين فضابطه

ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع فيجزيه معطوفا عليه بالفاء
او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا وصنعوا الكتب كتبة ثم
كتبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح التسهيل
لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين
وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا او مصنفا وفي
نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد
وذهب ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب
الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال
جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا
لادى ما ادى الاول والمختار انه وما قبله منصوبان
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا
حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على
تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا
حسنا وذهب ابو الحسن لولي انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف
في شيء من هذه المكررات الا الفاء قاله الرضي او ثم وتقدم
مثاله وفي التوضيح وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث
مسائل احداها ان تدل على تشبيه الثانية على مفاعلة
الثالثة ان تدل على ترتيب وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق
في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة او دالة على سعر او عدد
او طور واقع فيه تفضيل او تكون نوعا لصاحبها
او فرعا له او اصلا له انتهى باختصار الامثلة وفيه ايضا
اكثر هذه الانواع وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث
الاول اي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب خاتمة
وبالله حسن الخاتمة تنقسم الحال باعتبارات
فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة

وهو

معنى والرتبة لفظا ولها شرطان احدهما ان يسبقها نفي او شبهه
وهو النهي والاستفهام بهل دون غيرها من سائر الادوات
ككيف ونحوها بخفظ قاله ابو حيان وقال في الارتشاف
وفي الحاق الهمزة بهل نظر ولا احفظه من كلام العرب
وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الالحاق لانه قال لا تدخل
من مع كل اداة استفهام كاين ومتى بل مع هل او ما تقوم
مقامها في استدعاء الجواب بالنفي وثانيهما ان يكون مجرورها
نكرة وذلك نحو ما لكم من اله غيره ما تسقط من ورقة الا
يعلمها لا تضرب من احد وشرط ابن هشام في المغني ان يكون
المزيد فيه ايضا فاعلا او مفعولا به او مبتدا كما مثلنا قال
واهمل اكثرهم هذا الشرط فيلزم زيادتها في الخبر والتمييز
والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه
الى معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن ابي الربيع وغيره وذهب
الاخفش من البصرية والكسائي من الكوفية الى جواز زيادتها
في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره ابن مالك
في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم ولقد جاءك من نبا المرسلين وحديث
ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون

وقول الشاعر

وكنت ارى كالموت من بين ساعة   فكيف ببين كان موعده الحشر

اي وكنت ارى بين ساعة كالموت وقوله

ويكثر فيه من حنين الاباعر

وذهب الكوفيون والاخفش الى جواز زيادتها في كلام لا يكون
منفيا ولا استفهاما مما سمع قد كان من مطر وذهب
قوم منهم الفارسي الى جواز زيادتها في نكرة شرط كقوله

وَمهما يكن عند امرءٍ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم
وَالجمهور ولو اما استدل به هو لا التبعيض او التبيين او غيره
وَالتقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك من نبأ المرسلين
بحذف الموصوف او هو اى جاءك الخبر كائنا من نبأ او
القرآن وما بعده حال وفذ كان هو اى كائن من جنس المطر
او قصد به الحكاية لانه سئل هل كان من مطر فاجيب
على لفظه وانه من اشد الناس اى الشان وفسر على انه وزاد
بعضهم معنى الى نحو زانيه من ذلك الموضع فجعلته غاية
لرؤيتك اى محل الابتداء والانتهاء ذيل ويجي بمعنى عند
قاله ابو عبيدة نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم
من الله شيئا قيل ويعني وربما اتصلت ما قاله السيرافي
من حروف واى ظاهر والاعلم كقوله
وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على راسه تلقي اللسان من الفم
وتقدم الغائرة للقسم بنا على ان المستعملة فى القسم حرف
والاكثرون قالوا انها فى الامثلة كلها ابتدائية ومذهب
البصريين ان كل حرف من حروف الخفض له معنى واحد
وان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان
حروف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك فان
مؤول تاويلا يقبله اللفظ على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذا والمجوزة
محل الباب جملة عند غيرهم بلا شذوذ وهم اقل تعسفا
ولها ثمانية معان الاول انتها الغاية مطلقا
والمراد بالغاية المسافة نحو سرت الى البصرة منتهى مسافة
وقع فيها السير وشاركها فى ذلك حتى والى امكن فى ذلك

من

من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى
نصفها لان مجرور حتى يلزم ان يكون اخرا او متصلا بالاخر
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو سلام هى حتى مطلع الفجر
وان دلت قرينة على دخول ما بعد الى نحو قرات القرآن
من اوله الى اخره فالقرينة هنا ذكر الاخر وجعله غاية وقيل
القرينة هنا كون الكلام مسوقا لحفظ القرآن كله وذلك
منافٍ لخروج الغاية والاولى لنا وله بعتك هذا الحائط
من اوله الى اخره ومما دلت القرينة على دخول ما بعدها
قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة
هنا العلم ومنه نحو قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله
والزاد حتى نعله القاها
او على عدم دخوله نحو فاتموا الصيام الى الليل فالقرينة هنا
نص منفصل هذا النص هو النهى عن الوصال والمنع منه فلو لم
يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه غاية للصيام لكونه
مما يمتد لا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا
لابد ان يكون ممتد وهو ما دلت القرينة على خروجه نحو
فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا فى حكم ما قبلها
لوجب الانتظار حالة الميسرة ايضا وذلك يؤدى
الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن الا انهما ونحو قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن
عزيت فما زال عنها الخير مجدودا
عمل بها والا فالصحيح فى حتى الدخول وفى الى عدمه مطلقا حملا
على الغالب فيهما عند عدم القرينة رجحه الرضى وزاد ترجيح
عدم دخول الابتدا بقوله والاظهر عدم دخول حدى الانتها
والابتدا فى المجرور فان افادت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك

الى ذلك فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الرأس ويجوز دخولهما فيه
مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها
فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما بعدها
نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم
الدخول نحو فاتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
ثم قال ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم
ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر
دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان
الاظهر فيها عدم الدخول حتى الا مع القرينة وان كان ايضا جزءا
وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما
جزءا لما قبلهما فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب
ان ينقضي اجزاء المتجزئ الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى
ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء
وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي
اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد
حتى ففيه الخلاف كما مر انتهى الثاني المصاحبة نحو ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم وقال الرضي التحقيق بمعنى الانتهاء
اي تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله الى المرافق اي مضافة
الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقال
غيره ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وابقاء
الى اصلها والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف
نصرته الى نصرة الله والى حينئذ ابلغ من مع لانك لو قلت
من ينصرني مع فلان لم يدل على انه فلانا وحده ينصرك
وقيل التقدير من ينصرني ذاهبا الى الثالث التبيين

وهما

وهما المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا
من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي الرابع
موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته
اليك الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله
فلا تتركني قال الرضي والوجه ابقاؤها بمعناها وذلك ان معنى
مطلي به القار اجرب فيكره ويبغض والتكريه يتعدى بالى قال
تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة
قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بغضت منه حملا على برئت
منه ورضيت عليه حملا على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاك
انتهى السادس موافقة من كقوله
وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا
السابع موافقة عند كقوله
ام لا سبيل الى الشباب وذكره
اشهى الي من الرحيق السلسل
اي اشهى عندي كذا امثل ابن مالك وابن هشام في المغني ونازعه
الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا
من فعل تعجب او تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون
الى في البيت لفاعلية مجرورها لا فيما اخر واجاب الشمني
بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب
او البغض وهي هنا متعلقة باسم تفضيل من الشهوة قال
الرضي قيل ان الى في انت الي حبيب او بغيض وجلست
اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا الثامن
التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة

بعضهم افيدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو لهواهم وخرجت
على تضمين تهوى فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل
في ناصية ناصاها ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر
لان شرط هذه التاء الحركة وسكونها عارض للاستثقال وهو سكونه
على الحركة الاعرابية وتلك عارضة لبيت هي له في الاصل
واجاب ابن الصائغ بان اصل هذه التاء الحركة وسكونها
عارض للاستثقال وهو سكونه على الحركة الاعرابية وتلك
عارضة لبيت هي له في الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست
معربة وقال ابو الحسن الاخفش وتكون بمعنى الباء نحو
واذا خلوا الى شياطينهم وتقلب الفها ياء اذا جرت ضميرا
نحو الينا واليك واليه ولها عشرة معان الاول
المجاوزة اي تعدي شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد المصدر
المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعدا السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب
الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه
علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست
عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله
تعالى يخالفون عن امره تضمن معنى يتجاوزون وطبقا
عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق
صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس
الطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية
في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد في الكل التكثير
والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان
تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر متجاوزا

في

في الفضل عن كابر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء
الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت
معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى
اي بالهوى والاولى ابقاؤها على معناها والجار والمجرور صفة
للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فهي في مثله تفيد
السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله

يصد ويبدي عن اسيل

ضمن فيه يبدي معنى يكشف الغطاء عن وجه اسيل كذا قاله
الرضي نقلناه مع طوله لكثرة فوائده وحسن شرحه لهذه الجملة
وعبارة الفاضل الجامي اي مجاوزة شيء وتعديته عن شيء اخر
وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين انتهى
والمجاوزة هي الاصل فيها ولذا عدي بها صد واعرض واضرب
وانحرف وعدل ونهى ونادى ورحل واستغنى ورغب
ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروي
والمخبر به مجاز لمن اخذ عنه ولم يذكر البصريون سواها
الثاني معنى بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن طبقا
عن طبق يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل من بعد
مواضعه الثالث الاستعلاء كعلى كقوله تعالى فانما يبخل
عن نفسه وقوله لاه ابن عمك البيت اي على الرابع التعليل
نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
وعدها اياه وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك الخامس
الظرفية كقوله واس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك

ولاتك عن حمل الرباعة وانيا

اي في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري ورد بان تعديه
وني بعن معروف وفوق بين وني عنه وونى فيه بان
معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه وفي السادس
موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اولئك
الذين يتقبل الله عنهم احسن ما عملوا بدليل فتقبل من
احدهما السابع الباء نحو وما ينطق عن الهوى موافقة
اي بالهوى وتقدم ما فيه الثامن الاستعانة قاله
ابن مالك ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون
رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال
ذلك الا اذا كانت القوس هي الرمية التاسع البدل
نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وحديث الصحيحين
صومي عن امك العاشر الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة
كقوله

اتجزع ان نفس اتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وقوله فاصبح لا يسالنه عن بما به ... وزيادتها ضرورة
خلافا لابن عبيدة حيث اجازها في الاختيار واستدل
بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اي امره

ولها عشرة معان الاول الاستعلاء اي العلو
لا طلبه فهي لبيان ان شيئا تفوق واستعلى على ما بعد
على اما حقيقة نحو زيد على السطح او حكما ومجازا نحو عليه
دين فالدين لما لزمه وتحمله كأنه ركب عليه او حمل
على ظهره فكأنه فوقه قال الرضي ومنه على قضاء الصلاة
وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه
وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى

عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال
في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت
على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير ... فحمل رضيت
على ضده اي سخطت وقوله رعته اشهرا وخلا
عليها اي على هذا فيها كأنه ملك مذاقها وتسلط عليه
فهي تميل اليه وتتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول
كذا اي معها كأنه المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه
من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سر على اسم الله
تعالى اي ملتزما به فكأنه مركب يحملك الى مقصدك
ومررت عليه فيفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق
بخلاف مررت له وقوله

ان الكريم وابيك يعتمل ... ان لم يجد يوما على من يتكل

على ليس فيه زيادة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله
ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير
المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول لان
فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير
لاتصاله بيتكل صريحا لان المانع من النصب الحرف الجار
انتهى قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب
كقوله

فيوم علينا ويوم لنا

وما وقع بعد وجب او شبهه او كبر او صعب ونحوه مما فيه
ثقل او دلالة على التمكن نحو اولئك على هدى انا على عهدك ووعدك
ما استطعت الثاني الظرفية كفي نحو واتبعوا ما تتلوا
الشياطين على ملك سليمان اي في ملكه ودخل المدينة
على حين غفلة من اهلها اي في حين الثالث المجاوزة

كمن نحو اذا رضيت عن بنو قشير الرابع التعليل كاللام نحو
ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله
على كلامٍ تقول الرمح يثقل عاتقي
الخامس المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه اي مع حبه وان
ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم السادس
موافقة من نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع
موافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي
بان كما قرا ابي الثامن الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة
كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
عليه فتقدم ما فيه التاسع الزيادة لغير تعويض وهو
قليل كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك
على كل افنان العضاه تروق
فعلى زائدة لان راق يتعدى بنفسه وحذفها وزيادتها
ضرورة كقوله
تحن فتبدي ما لها من صبابة
فاخفي الذي لولا الاسى لقضاني
اي لقضى علي وجوز ابن مالك زيادتها في النثر لحديث
من حلف على يمين اي يمينا وقال ابو حيان هو على التضمين
حلف معنى جسر العاشر الاستدراك والاضراب كقوله
بكل تداوينا ولم يشف ما بنا
على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود
والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لو نعت
موقع هذه الحروف فكتب يقول ولبث عليه اي عنه
وكتبت على الغلام اي به وجاز زيد على عمرو اي حسبه

والدرهم على الصيد وفي اي فيه واخذت على الكيس
اي منه والواو ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا
معنى تقول وارضى معنى عطف واكتالوا معنى حكموا في الكيل
وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص ولتكبروا
معنى تحمدوا وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا
نحو ولا توعدوا وهن سرا اي على سر لا قعدن لهم صراطك
المستقيم اي على صراطك ويجب قلب الف الى اي وعلى
يا اذا كان مجرورها ضميرا ولها عشرة معان الاول
الظرفية حقيقة ومجازا فمتى تبين ان مدخولها ظرف
لشيء حقيقة نحو زيد في الدار ومجازا نحو نظرت في الكتاب
وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم شاملة عليها اشتمال الظرف
على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه
الصلاة والسلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي
في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن
الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال لها السببية كذا قاله
الرضي الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه كرومكم اي
بسببه وفي الحديث دخلت امراة النار في هرة حبستها وتسمى
التعليلية ايضا الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا في امم
اي معهم فخرج على قومه في زينته قال الرضي وقيل هي بمعنى
مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله
تعالى به اكفانا وهيئتها
ونشرب من اثمانها ونقامر
والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة
عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي

والشاعر انما جعل لهما ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاف وقولهم انت اخي في الله اي في رضى الله اي رضاه مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله اشمني الرابع الاستعلا نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقال الرضي قيل انما فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى ابقاؤها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف الخامس المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وقول الخضر لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما ياخذ هذا الطاير بمنقاره من البحر السادس موافقة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم قال الرضي والاولى ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن السابع موافقة من كقوله

الا عم صباحا ايها الطلل البالي

وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثون شهرا في ثلاثة احوال

اي منها الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر

اي يطعن التاسع التعويض وهي الزايدة عوضا من اخرى محذوفة كقوله ضربت فيمن رغبت فيه اجاز ذلك ابن مالك قياسا على قوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث

فانظر من تثق

اي

اي فانظر من تثق به العاشر التوكيد وتسمى الزايدة من غير تعويض اجاز ذلك ابو علي في قوله

انا ابو سعيد اذا الليل دجا

يخال في سواده يرندجا

اي تخال سواده اليرندج واليرندج جلد اسود واجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها واختلفوا في زيادتها على اقوال فقيل تزاد في الاختيار وغيره نحو ما تقدم وقيل في الضرورة دون الاختيار وهو راي الفارسي والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا تظهر فيه حقيقة فمعنى مجازية
رب بفتح الرا ورب بضمها وربت بالضمة وفتح البا والتا ورب بسكون البا وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين وسكون البا وبتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح البا المشددة ورب بالضم والسكون ورب بالفتح والسكون فهذه سبعة عشر لغة حكاها ما عدا ربتا ابن هشام في المغني وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد ابو حيان ربتا وزعم ابو الحسين علي بن فضال المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل انها ثنائية الوضع ساكنة الثاني كهل وبل وقد وان فتح مخففة دون التاء فردة لا لغة وان فتح الراء في الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها شاذ والجمهور على انها ثلاثية الوضع والتخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة واشهر لغاتها ضم الراء وفتح البا المشددة قال الرضي ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال لما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا استكثر لقاي الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا

وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب
جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز في رب رجل
كريم اضرب وهذا الذي ذكرناه من التقليل اصلها ثم
تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وهي حرف جر عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها
حرفا مع اتفاقي التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في
اسميتها بل هي معتبرة للتكثير في الاغلب كما افاده الحفيد
لتدبر وبها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال
رب رجل ولا علام رب فيشكل عليهم حرفيتها بنحو رب
رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل
المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى
بنفسه فالصواب المعنى انما ذلك لانه يضعف الفعل
المتاخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف الجر كقوله
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر
الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعد مثل ذلك الضعيف
باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص
حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول
بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب
لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب
رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر
والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته
صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى
رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل

تحققت

تحققت وتنبت على ما ادعوه وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته
للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال
بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل
المقدر كما في زيدا اضربه جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت
في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته
بتقدير مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم
جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب
رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل هو كقولك جاءني فيكون
كقولك بزيد مررت والضمير في مررت لزيد وكقولك زيد اضرب
والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير
امتناع ذلك انتهى وفي المغني رب حرف جر خلافا للكوفيين
في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك
فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار
خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور اذ هو في موضع مبتدا
كما سياتي وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا
التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير
كثيرا وللتقليل قليلا فمن الاول قوله تعالى ربما يود الذين
لو كانوا وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان
يا رب صائمة لن يصومه وقائمة لن يقومه وهو مما تمسك
به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر

فيا رب يوم قد لهوت وليلة   بآنسة كانها خط تمثال

وقال اخر

ربما اوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات

ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقة للتخويف
والبيتين مسوقان للافتخار والاياب واحد منهما التقليل
ومن الثاني قول ابي طالب

وابيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للارامل

يريد به النبي صلى الله عليه وسلم وقول الاخر

الا رب مولود وليس له اب ... وذي ولد لم يلده ابوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ... ويهرم في سبع معا وثمان

اراد ادم وعيسى على نبينا وعليهما الصلاة والسلام والقمر
ونظير رب في افادة التكثير تارة والتقليل اخرى وفي افادة
التقليل اخرى كما سياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ
التصغير تقول جبير ورجيل فيكون للتقليل وقال فريق

جبيل شامخ لمن يناله ... تقنته حتى تكل وتعملا

وقال لبيد رضي الله تعالى عنه

وكل اناس سوف يدخل بينهم ... دويهية تصفر منها الانامل

الا ان الغالب في رب والتصغير افادتهما التقليل ورب
بالعكس وتنفرد رب بوجوب تصدرها ووجوب
تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهرا وافراده وتذكيره وتمييزه
بما يطابق المعنى ان كان ضميرا وغلبة حذف معداها
ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو
اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن اقل كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وقوله

وابيض يستسقى الغمام بوجهه

وقوله ... بل بلد ذي صعد واكام

وقوله ... رسم دار وقفت في طلله

وبابها ابدية في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها نحو رب رجل
صالح عندي رفع بالابتداء ونحو رب رجل صالح لقيت نصب
على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته نصب او رفع
كما في قولك هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم
يجز مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج
الهجير نهوض فعطف سنما على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس
ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها
لا يكون الا محل نصب والصواب ما قدمنا واذا زيدت
ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول
على الجملة الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله

ربما اوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات

ومن اعمالها كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصرى وطعنة نجلاء

ومن دخولها على الاسمية قول ابي داود ربما الجامل المؤبل
فيهم وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية وانما هي في البيت
نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة
لما ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا وتؤولها ولا بالماضي على حد قوله ونفخ في الصور وفيه
تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز
به عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله

فان اهلك فرب فتى سيبكي ... على مهذب رخص البنان

وقوله

يا رب قائلة غدا ... يا لهف ام معاويه

انتهى وفي معاذها ثمانية اقوال اولها التقليل

داما وهو قول الاكثرين كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر
ويونس وابي زيد وابي عمرو بن العلا وابي الحسن الاخفش
والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي
والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري وجملة
الكوفيين كالكسائي والفرا وابن سعدان وهشام ولا
مخالف لهم الا صاحب العين ثانيها للتكثير داما وعليه
صاحب العين وابن درستويه وجماعة ويروى عن
الخليل ثالثها انها للتقليل غالبا وللتكثير نادرا رابعها
عكسه وجزم به ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام
في المغني كما سبق خامسها موضوعة لهما من غير غلبة في
احدهما نقله ابو حيان عن بعض المتاخرين سادسها لم
توضع لواحد منهما بل حرف اثبات لا تدل على واحد منهما
وانما يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان سابعها
للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عداه
وهو قول الاعلم وابن السيد ثامنها لمبهم العدد يكون
تقليلا وتكثيرا فهذه ثمانية اقوال حكاها ابو حيان
في شرح التسهيل اي مسمى البا وهي مكسورة
مطلقا وقيل تفتح مع الظاهر فيقال لزيد حكاه ابو الفتح
ولها خمسة عشر معنى الاول البدل وهي التي يحسن موضعها
بدل نحو قول لعمر رضي الله تعالى عنه ما يسرني ان لي بها
الدنيا اي بدلها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

وكان با البدل تفارق باء المعوض الاتي بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شي بشي بان يدفع شي من احد

الجانبين

الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شي في مقابلته والمراد
بهذه ان يختار احد الشيئين على الاخر حيث لا يبدل الاخر عنده
سد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين
وسياتي كلام يتعلق بذلك ايضا وهذا المعنى اثبته المتاخرون
وانكره جماعة وقالوا ان امثلته لبا السببية الثاني الظرفية
وهي التي يحسن في موضعها في نحو نصركم الله ببدر اي في بدر ونجيناهم
بسحر اي في سحر الثالث السببية نحو فكلا اخذنا بذنبه
ثم سياتي في ذلك كلام الرابع التعليل كذا في التسهيل قال
ابن مالك في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا
نحو فبظلم من الذين هادوا ان الملا ياتمرون بك قال
واحترزت بقولي غالبا من قول العرب غضبت من اجله
وهو حي وغضبت به اي اذا غضبت من اجله وهو ميت قال
ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان التعليل
والسبب عندهم شي واحد ويدل ذلك لذلك ان المعنى
الذي سمي به با السبب موجود في با التعليل كما يتضح ذلك
في با السبب فنقول ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل واما ياتمرون
به فالبا فيه ظرفية اي ياتمرون فيك اي يتشاورون
في امرك لاجل القتل فيمن قال السيوطي وهذا هو الحق
الخامس الاستعلا قاله الكوفيون وجزم به ابن مالك نحو
من ان تامنه بقنطار اي على قنطار بدليل الا كما امنتكم
على اخيه واذا مروا بهم يتغامزون اي عليهم بدليل
وانكم لتمرون عليهم اي بسوال لتعليل براسه
بدليل عمامه لتعدد من خالف عليه التعالب
السادس التعدية والمراد بها تصيير الفاعل مفعولا
وكما تسمى بالتعدية تسمى بالنقل ايضا والتعدية

بهذا المعنى مختصة بالبا واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة
ولا في حكم الزائدة كرب وحذ فان قلت فلم عدت
التعدية معنى للام مع انه لا ينفك معانيها كاسياتي قلت
المراد انها قد تاتي لمجرد التعدية بمعنى انه قد لا يكون الفائدة
بها الا التعدية لان بقية معانيها لا تعرف فيها فليتامل
واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى
اذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب
الله نورهم وقد تكون مع التعدي نحو دفع الله
الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع
بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر والذي تعدوا البا معناه
يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان
البا التي للتعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه البا في مثله
ذهبت به كالهمزة والتضعيف بمعنى ذهبت به اذهبته
ويجوز المصاحبة وعدمها واما في الهمزة والتضعيف
فلا بد من التغيير السابع التعويض وتسمى بالمقابلة
ايضا قال ابن مالك وهي الداخلة على الاعواض والاثمان
نحو اشتريت الفرس بالالف وكافات الاحسان بضعف
قال السيوطي والظاهر انها داخلة في با البدل الثامن
الالصاق حقيقة او مجازا ويقال الالزاق قال
في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر قال
ابو حيان قال بعض اصحابنا هي نوعان احدهما البا
التي لا تصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت
بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق في مررت
بزيد مجاز لما التصق المرور بمكان يقرب من زيد

جعل

٣٤١

٢٨١

جعل كانه ملتصق بزيد والاخرى البا التي تدخل على المفعول
نحو امسكت بزيد الاصل امسكت زيدا فادخلوا البا ليعلموا
ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت
زيدا بدون البا فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من
غير مباشرة قيل والالصاق معنى لا يفارق البا ولهذا
لم يذكر لها سيبويه معنى غيره وزاد غيره ما تقدم
وما سياتي التاسع المصاحبة وبالمصاحبة كما قال
ابن مالك هي التي يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن
مصحوبها الحال نحو اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما
جاكم الرسول بالحق اي مع الحق ومحقا فسبح بحمد ربك
اي مع حمده وحامدا فمعنى المصاحبة ان ما بعدها تصاحب ما
قبلها ومصاحب له سوا كان ملصقا به اولا نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي هو معه ونحو دخلوا بالكفر وهم قد
خرجوا به العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد
الله اي منها كذا قاله ابن مالك كالكوفيين وانكر ذلك
جماعة واولوا يشرب في الاية بانه ضمن معنى يروى
وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الما بالعسل
قال بعضهم ولو كانت البا للتبعيض لصح زيد بالقوم
يريد منهم وقبضت بالدرهم اي من الدراهم قال
شيخنا رحمه الله تعالى وهذا كله غير ما قاله الشافعية
تبعا لاهل اللغة من ان الفعل المتعدي اذا عدي بالبا
كان المقصود التبعيض لان هذا خاص بالمتعدي
وبا التبعيض هي التي يحسن موضعها من فان قلت
على ما انتصب عينا من قوله تعالى عينا يشرب بها
عباد الله قلت اما على البدل من كافورا او من كاس

على الموضع او بتقدير فعل اي يتزيون عينا وعليه وعلى الاول
لا بد من تقدير مضاف اي ماعين فهو كقول حسان رضي
الله عنه   يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل
اي ماء بردى وجوز بعضهم وجها رابعا وهو ان يكون
على الاصل الضمير المضاف اليه المزاج وفيه بعد الحادي عشر
المجاوزة كعن وفي اختصاصها بالسؤال خلاف فقيل
يختص به وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه كقوله
تعالى فاسئل به خبيرا بدليل يسالون عن انبائكم وقول علقمة
فان تسالوني بالنساء فانني   بصير بادواء النساء طبيب
وقال وعليه ابن مالك نحو يسعى نورهم بين ايديهم
وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام والبصرية انكروا هذا المعنى
واولوا الاية والبيت على ان المعنى اسئل بسببه خبيرا وبسبب
النساء تسالوني خالين وتضمن السؤال معنى الاعتناء والاهتمام
قالوا ولو كانت بمعنى عن لجاز اطعمته بجوع وسقيته بعطش
يريد عن جوع وعن عطش قال ابن هشام رحمه الله تعالى
وفي التاويل الاول بعد لان الجر وهو المسؤول عنه
الثاني عشر الاستعانة وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة
الفعل نحو كتبت بالقلم فهي تبين ان ما بعدها معين
للفاعل في صدور الفعل في آلة وجمع ابن مالك في الالفية
كابن هشام في المغني بين السببية والاستعانة وفسر
الثانية بالداخلة على آلة الفعل ومثل الاولى بنحو ظلمتم
انفسكم باتخاذكم العجل وقال الرضي السببية فرع
الاستعانة ولذا اقتصر على الاستعانة ابن مالك وحذف
السببية وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال

في

شرحه

فباء السببية هي الداخلة على صالح الاستغناء عن فاعل معداها
مجازا نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلو قصد اسناد
الاخراج الى الماء وقيل انزلنا ما اخرج من الثمرات رزقا لكم لصح
وحسن لكنه مجاز والاول حقيقة ومنه كتبت بالقلم
وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع
السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة
واثرت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة
الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال
الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقوله فان استعمال
السببية الخ يشعر بانه انما احترز عن اطلاق لفظ مع تحقق
معناها ولا ينبغي ان يكون مرادا لان تحقق معناها
ابلغ محذورا من مجرد الاطلاق لاستلزامها الاحتياج
والعجز المحالين في حقه تعالى بل يجب ان يريد ان المعنى
الذي دل عليه الباء سبب عادي لايجاد الفعل عنه
فمعنى الاستعانة غير متحقق في حقه تعالى وتنزه واطلاق
لفظها ممتنع لانتفاء الحد وبقي ان الباء في نحو بسم الله
ممن جعلوها للاستعانة وجعلها للسببية في كلامه تعالى
لا يظهر معناه مع تقدير تعلقها بنحو ابتدي ويتجه جعلها
للمصاحبة والملابسة التبركية وحينئذ فما جعلوه
للاستعانة لا يختص عند ابن مالك في جعله للسببية
فليتامل وقال ابو حيان ما ذهب اليه ابن مالك من ان
باء الاستعانة مندرجة في باء السببية قول انفرد به واصحابنا
فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية
هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحبر
وبالجوع وحججت بتوفيق الله تعالى وباء الاستعانة

هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومعموله الذي هو آلة
نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم وبري القلم بالسكين
وخصت المآبر جلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم
سببا للنجارة ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا انتهى
ولا يخفى ان هذه التسمية امر اصطلاحي ولا حجر في الاصطلاح
فلا منع من ان يصطلح ابن مالك على اطلاق السببية بمعنى شامل
للآلية عند غيره فان اراد المعترض انه اذا اخطا في ذلك فهو
ممنوع وان اراد انه خالف غيره فهو معترف بذلك ولا محذور
عليه فيه فليتامل الثالث عشر الغاية كالى نحو وقد احسن
بي اي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر معنى الكاف
الداخلة على الاسم حيث يراد التشبيه قال ابن هشام الخضراوي
وذلك نحو لقيت بزيد الاسد ورايت به القمر اي لقيت
بلقائي اياه الاسد اي شبهه قال ابو حيان والصحيح انها
للسبب اي بسبب لقائه وبسبب رؤيته الخامس عشر التوكيد
وتجي زائدة قياسا في الخبر والاستفهام بهل اما اذا دخلت على
خبر المبتدا او كان او ان ونحوها ويكون في الكلام استفهام
بهل خاصة نحو هل زيد قائم ولا يقال اريد بقائم او نفي بليس
نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النافية
ايضا نحو لا خير بخيره بعده النار قال الرضي والاولى
انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان وتزاد قياسا في معمول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست
وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحاله على حذف
المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل
لكفى ومنصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب
سيبويه وفي المبتدا في بحسبك وتزاد شذوذا في خبر المبتدا

الموجب

الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة
في المفعول به نحو القى بيده ونحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم ونحو يرجوا بالفرج وقليلا
في خبر لكن قال

ولكن اجرا لو فعلت بهين … وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

ومن غريب زيادتها ان تزاد في الحروف نحو قوله

فاصبحن لا يسالنه عن بما به … اصعد في علو الهوام تصوبا

قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث … الا اخو ثقة فانظر بمن تثق

قال اراد من تثق به فزاد البا قبل من عوضا وحكاه ايضا
في عن وعلى قال انشد انجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي
عن بين جنبيك تدفع اي فهلا عن التي بين جنبيك تدفع
فحذف عن وزادها بعد التي عوضا وقول الاخر

ان الكريم وابيك يعتمل … ان لم يجد يوما على من يتكل

اي ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل
من عوضا وقاسه في الى وفي واللام ومن فقال ويجوز
عندي اي لعامل بجعله المعاملة من واللام والى وفي
قياسا على عن وعلى والبا فيقال عرفت ممن عجبت ولمن
قلت والى من اويت وفيمن رغبت والاصل عرفت
من عجبت منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن
رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها
عوضا ورد ابو حيان العوض بانواعه فقال في الابيات
المستشهد بها لا يتعين فيها التاويل المذكور لاحتمال
ان يكون الكلام تم عند قوله فانظر اي فانظر لنفسك

وَلما تقدم انه لا يوتى به الا حو نقة استدرك على نفسه فاستفهم
على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجوز اخي ثقة فقال
بمن تثق اي لا احد يوثق به فالبا في بمن متعلقة بيثق وكذا
البيت الاخر يحتمل تمام الكلام عند قوله ان لم تجد يومًا اي اذا لم
يجد ما ينتفعين به اعتمل بنفسه ثم قال على من تتكل ومن
استفهامية اي لا احد يتكل عليه فعلى متعلقة بيتكل ولم يول
البيت الثاني وقال في المغني هذا الذي اجازه قياسا لمن ثبت
الاصل الذي يقاس عليه الا ترى الى ما ذكرناه من التاويل
فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التاويل لكانت من الشذوذ
والندور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا
يلتفت اليها فال وقد نص سيبويه على ان عن وعلى لا يزاد
ان لا عوضا ولا غير عوض **والكاف**
اي سماها قال الرضي ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جا الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل
لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا والمحذوف الذي
هو كزيد اي مثل زيد قلت وقد تقدم في باب الموصولات
ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة
كما قرئ في الشاذ تماما على الذي احسن واستعمال نحو الذي
كزيد كثير وتتعين اسميتها اذا انجرت بحرف كما في قوله
بيضحكن عن كالبرد المنهم
واذا ارتفعت كما في **قوله**
اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش
فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولي والشلوبين وابن الطراوة
مكان

مكان الاول **التشبيه** اي مشابهة ومشاركة شي مع مدخولها
في شي نحو زيد كالاسد الثاني **التعليل** اثبته قوم قال
ابن هشام وهو الحق سوا جردت نحو ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب انه لا يفلح او وصلت بما المدرية نحو واذكروه كما هداكم
اي لهدايته اياكم وعبارة التسهيل ان مجيئها للتعليل قليل
لكن قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة ولا اكثرون
نفوا التعليل الثالث **الاستعلاء** اثبته الكوفية والاخفش
حو ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير
وكن كما انت اي على ما انت عليه وغيرهم قال هو للتشبيه
على حذف مضاف اي كصاحب خير وعلى ان ما موصولة
اي كالذي هو انت والاستعلاء قليل كما اشار اليه في التسهيل
وقد ترد ان امن اللبس انتهى قال تعالى وجعل منه ليس
كمثله شي وقيل الزايد مثل وقيل مثل بمعنى الصفة فلا زيادة
وقد ترد كخالية عن معنى التشبيه حكى الفرا انه قيل لبعض
العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين اي هينا انتهى وهل
يشترط اشتراط من اللبس التمثيل بالاية مع هذه الاحتمالات
فيها الا ان يقال الاحتمالات واحدا ويقال اذا صح ارادة كل
لم يبطل الاحتمال وقال الرضي وتكون ايضا زايدة اذا لم تلتبس
بالاصلية ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله
شي او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدي
اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما
اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف
اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات
ككما يوثفين فاما ان يكون من باب التوكيد فيما اما

اسمان او حرفان كقوله والا فانهم ابداد واما ان تكون
احداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة
الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو كقوله ليس كمثله شيء واما
الثانية فهو كقوله مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم
عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله
الجر ليس بالاضافة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر
مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدي
فعلى هذا لا تكون الكاف زائدة وكأنه قال مثل عصف كعصف
والكاف لا تدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع
الكافين اذا اتصلت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل وقد
دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن
في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر وهو من باب
اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال
فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا
وقال وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة
على المرفوع نحو انا كانت وتجيء مع ما الكافة بعد الكاف
فتكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد
قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا تقتضي الكاف
ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون
المجرور مفعولا وذلك لان الجار انما كان يطلب ذلك
لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة
كما ذكرنا لان تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به
اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم
يجر فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا او معنى
كن كما انت في المستقبل كما انت كاين الآن فانت مبتدا

محذوف

محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون
الحاصل له الآن ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون
يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه اي
كالتهم المكروهة وثانيها ان تكون بمعنى لعل حكى سيبويه عن
العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم
كما لا تشتم فتكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما يجيء
في ما بمعنى ربما قال واني لما اضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي
اللسان من الفم اي ربما وتقول اني لما افعل
اي ربما وقال بعضهم اذ ما يجيء ايضا لهما نحو اني لما
افعل وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية
نصب المضارع بعدها بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف
الياء تخفيفا والمبرد يجوز الرفع ولم يثبت البصرية الافادة
كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين
وانشد الكوفية

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

والبصرية ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم
اي العلم وقد تكون وقد تكون ما بعد الكاف مصدرية
ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون
القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم
من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول
اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
كما ذكرنا في كما وتهيئ رب لتعلقها بالنسبة التي في الجملة
الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة له ايضا

عن طلب المضاف اليه واما التي تعبد قل وكثر وطال اما كافة
للافعال عن طلب الفاعل فاما مصدرية والمصدر فاعل
الفعل وقال بعضهم هي في قوله

صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم

زائدة ووصال فاعل انتهى قلما وهي عند سيبويه كافة
ووصال مبتدأ انتهى ما اردناه منه وما قاله الفاكهي لكون
للمبادرة اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم
كما تدخل قال السيرافي وابن الخباز في النهاية قال ابن هشام
وهو غريب جدا **واللام** اي مسماها قال الرضي لام الجر
مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه وكسرها ايضا معه
لغة خزاعة وربما فتحت قبل الظاهر نحو لتعلم بفتح الميم
ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد
كالواو والفاء ولام الابتداء اخيها الفتح لثقل الضمة والكسرة
على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما
كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولهما ولم تكسر كاف التشبيه
لانها تكون اسما ايضا لجريها اذن ليس بالاصالة بل للقيام
في مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما
ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر
اللامات كلام الابتدا او لام الجر جواب لو وغير ذلك
وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن بغيرها
من اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت
في غير المضمر لالتبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب
لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه
انتهى واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فالضمة

عارضة

عارضة للاتباع وقال السيوطي والاشهر كسرها مع كل ظاهر
لا مع المستغاث كما سبق لا مع المضمر غير الياء فالاشهر فتحها
ومقابل الاشهر ان بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا
فيقول لزيد وبعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ وما كان
ليعذبهم وخزاعة تكسرها مع المضمر ولها احد وعشرون
معنى الاول انتهاء الغاية بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل
مسمى سمع الله لمن حمده اي استمع اليه والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء الذي هو النهاية على الكل اذ لا معنى لانتهاء النهاية
الثاني الملك نحو لله ما في السموات وما في الارض ونحو المال
لزيد وعلامته صحة وضع مالك موضعه اذ يصح مالك الله
ما في السموات وما في الارض ومالك زيد المال الثالث
شبه الملك نحو ان له ابا وان كان له اخوة الجنة للمؤمنين
السرج للفرس وهذا الشعر لفلان ويعبر عنه بلام الاختصاص
والاستحقاق وبعضهم فرق بينهما بان التي للاستحقاق هي
الواقعة بين وذات نحو الحمد لله ويل للمطففين ولهم
في الدنيا خزي ومنها للكافرين النار اي عذابها والتي
للاختصاص بخلاف ذلك وقد يعبر عن الثلاث بلام
الاختصاص قال ابن هشام ويستغنى بلام الاختصاص عن
ذكر الملك والاستحقاق وتمثيله بالامثلة المذكورة ويرجحه
ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق
والاختصاص بان الاول اخص اذ هو ما شهدت له العادة
وقد يختص الشي بالشي من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم
المنبر ان يكون له ولذا قال الرضي وفائدة الاختصاص
اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس
والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة

زاد للجهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم
كان لجهنم ولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك
للسمن وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بتاخيره عن معموله ولكونه اسم فاعل وبكونه مقدرا
اللام الاختصاص انتهى باختصار بعض الامثلة الرابع
التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس التعدية نحو ما
اضرب زيدا لعمرو وكذا في الاوضح وما ذكره جار على مذهب
البصريين وذلك ان افعل التعجب عندهم انما يصاغ
من الفعل اللازم ولذلك يعتذر نقله من فعل المفتوح
العين وفعل المكسورها الى فعل المضموم العين قالوا
لان المتعجب منه فاعل فوجب ان يكون فعله غير متعد
فنحو ما اضرب زيدا لعمرو منقول من فعل مفتوح العين الى
فعل بضمها ثم عدي والحالة هذه الى المنصوب الاول
وباللام الى المنصوب الثاني ولو كان باقيا على تعديه
لقيل ما اضرب زيدا عمرا لانه متعد الى واحد بنفسه والاخر
لهمزة التعدية وقال الكوفيون تقدير لزوم الفعل
ونقله الى فعل بالضم تحكم لا دليل عليه وما تمسكتم به
من التعدية بالهمزة فليس كما ذهبتم اليه لان الهمزة في هذا
البنا ليست للتعدية وانما هي للدلالة على معنى التعجب
كالف فاعل وميم مفعول وواوه وتا الافتعال
والمطاوعة ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل
الثلاثي لبيان مخالفته من الزيادة على مجرده لا للتعدية
الفعل والذي يدل على هذا ان الفعل الذي يتعدى بالهمزة
يجوز ان يعدى بحرف الجر والتضعيف نحو جلست
به واجلسته وقمت به واقمته نظائره وهنا لا يقوم

شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعدية صح

مقام الهمزة غيرها فعلم انها ليست للتعدية وايضا فانها
تجامع بالتعدية نحو اكرم به واحسن به ولا يجمع على
الفعل معديان واما قولكم انه عدي باللام في المثال
المذكور فالاتيان باللام فيه لبيان ما ذكرتم من لزوم الفعل
وانما اتي بها تقوية له لما ضعف بمنعه من التصرف
والزامه طريقة واحدة خرج بها من سنن الافعال فضعف
عن اقتضائه وعمله فقوي باللام كما يقوى بها عند تقدم
معموله عليه وعند فرعيته وقد رجح بعضهم هذا المذهب
ومثل لذلك ابن مالك في شرح الكافية وابنه والمرادي
والمكودي في شرح الالفية وغيرهم بقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا ولم يذكر ابن مالك في التسهيل
هذا المعنى ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الاية
لشبه التمليك وقال ابن هشام في المغني والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر
وقال الرضي والشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين هذا
المعنى للام فيما اعلم ايضا فالتعدية ليست من المعاني التي
وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم
فيتعدى اليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه
جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسما
قال شيخنا وقد يجاب بان هذا هو مقصود ابن مالك
بقوله للتعدية تنبيه على انها قد يقصد بها مجرد التعدية
السابع التعليل نحو لتحكم بين الناس واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة في قراءة حمزة
بكسر اللام وانه لحب الخير لشديد لئيلاف قريش وقوله

وإني لتعروني لذكراك هزة

الثامن الزائدة بين متضايفين نحو لا أبا لزيد ولا أخا لعمرو ولا غلام له ويا بؤس للحرب والأصح أن المجرور بها لا بالمضاف لأنها أقرب الفصل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى ردف لكم أي ردفكم لأن ردف يتعدى بنفسه وقول الشاعر

ومَلَكْتَ ما بين العراق ويثرب ** مُلكاً أجار لمسلمٍ ومعاهدِ

وقد تزاد للتقوية عامل ضعف بالتأخير نحو للرؤيا تعبرون للذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعاً على غيره في العمل نحو مصدقاً لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى قال ابن مالك في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد إلى اثنين لأنه إن زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له أو في أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح وإيهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها بإضافة كل إنه من هذا والمعنى الله مولٍ كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله هذا سارقة للقرآن يدرسه إن اللام مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت في أحد المفعولين المتقدم بل دخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى الأخيلية أحجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي العصاة مناها قال ولكنه شاذ لقوة العامل انتهى التاسع النسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال العاشر القسم نحو لله لا يؤخر الأجل كذا في التوضيح وظاهره أنها في المثال المذكور للقسم المجرد عن التعجب

ولم

ولم يذكره في المغني وذكر فيه كونها للقسم والتعجب معاً قال وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الأيام ذو حيد ثم كونها للتعجب المجرد عن القسم قال وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلاً عالماً وفي غيره كقولهم لله دره فارساً ولله أنت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا انتهى وذكر الشربيني الخفاف قولهم لله دره فارساً للقسم والتعجب معاً ولم يذكر ابن مالك في التسهيل ولا في الخلاصة كونها للقسم وذكر كونها للتعجب في التسهيل الحادي عشر التعجب المجرد عن القسم وتقدم ما يتعلق به الثاني عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ونحو لدوا للموت وابنوا للخراب ونظيره قوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبنى المساكن وفيها إقامة الظاهر مقام المضمر إذ الأصل كما تبنى المساكن لخرابها الثالث عشر التبليغ وهي الجارة في الاسم لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له وفسرت له واجعل البدر بن مالك نحو قلت له بسالا للتعدية الرابع عشر التبيين وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام ولعله ذلك أيضاً في معنى إلى وما هي قلت

وقد ذكر في التفصيل وعبارته ومنها بمعنى حروف الجر
الى الانتهاء مطلقا وللمصاحبة وللتبيين انتهى المقصود منه
فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما بين مفعولية غير ملتبسة
بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم
ولكن استونف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام
في ذلك كله متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وويحا له
والثاني نحو سقيا له وحمدا له الخامس عشر موافقة
على في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للاذقان وتله
للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان
اسأتم فلها واشترطي لهم الولاء وانكره النحاس السادس عشر
موافقة بعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل
اي بعد صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته السابع عشر
موافقة عند كتبته لخمس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم الثامن
عشر موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله التاسع
عشر موافقة من كقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك
راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل وقولك سمعت
له صراخا العشرين موافقة عن نحو قول وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا الاية اي عنهم وليس المعنى
انهم خاطبوا المؤمنين والا لقال ما سبقتمونا اليه قال
ابن الصائغ وفيه نظر لجواز ان يكون من باب الحكاية وجعلها
ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ ومن ذلك ولا
اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا الله اعلم
بما في انفسهم وقالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا

وقوله

وقوله

كضرائر الحسنا قلن لوجهها ... حسدا وبغضا انه لدميم

الحادي والعشرون موافقة مع كقوله

فلما تفرقنا كاني ومالكا ... لطول اجتماع لم نبت معا

وما يخفض حروف القسم بفتح القاف والسين
اي اليمين ولاختصاص القسم باحكام وفروع افرد الباء
مع حروفه وهي اي حروف القسم المشهورة اي مجموعها
ثلاثة فالخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يشكل
الحمل لان الخبر متعدد صورة لا حقيقة ووجهه اعتبار
تقدم العطف على ربط الخبر بالمبتدا وفيه بحث دقيق
يدرك بفهم انيق الواو اي مسماها وبدأ بها لانها اكثر استعمالا
وان كانت الباء اصل احرفه لانها للالصاق اختصت
بامور ثلاثة قال الرضي اعلم ان واو القسم لها ثلاثة
شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اي الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها
لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال
بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع
الباء وبدلا وانما حكم بانها بدل لان اصلها الالصاق
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها
لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين
ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الصرف

معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو
كما في وارث وتراث ووكاه وتكله فلذا قصرت
عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص
كانت في الواو وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة
وهو شاذ وعلم من كلام الرضي ان معنى حروف
القسم الالصاق فكان القسم لصق بالمقسم به لصوق
الداء بالرجل قال الرضي واذا تكرر الواو بعد واو القسم
نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه
والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم
هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط
المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير
اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة
ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له
من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا
حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف
الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان
كل واحد منها للاستقلال يطلب جوابا مستقلا
فهي ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول
القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكون جواب واحد فكانه
قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لشتى اي اقسم بهذه الثلاثة ان الامر كذلك وايضا
فانك تقول متصرحا بالعطف بالله لافعلن وحياتك
لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم

لافعلن

لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه
واو العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا
على الليل واذا تجلى يكون معطوفا على اذا يغشى والعاطف
واحد اجاب جار الله بان الواو كانها عوض عن حرف
القسم وفعله معا واتحاد ذلك لانه لكثرة ما استعمل
في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل
كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله
والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو قال
المصنف يعني ابن الحاجب فيلزم على هذا ان لا يجيز
اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله
تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
فقوله تعالى والليل وان لم يكن قبله معمول لان الا انه
تكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباحثي كانه يجر
وينصب وهو المجرور وفي قال المصنف يعني ابن الحاجب
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في باب
الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل
اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة
المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما
مقام العظمة وهو عامل واحد فيكون التقدير
بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور
والمنصوب شيء واحد انتهى **والتاء** اي حسيمها وهي
اصل احرف القسم ولكونها الاصل اختص بها المقسم
على طلب والاستعطاف فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله
اخبرني وبالله هل قام قائم اي اسالك بالله مستعطفا

وجاز اظهار فعل القسم معها نحو واقسموا بالله جهد
ايمانهم كما يجوز اضماره نحو فبعزتك لاغوينهم بخلاف
غيرها وجاز حذفها لا غيرها من احرفه فينتصب
تالله باضمار فعل القسم اي حروف ويرتفع على الابتدا
والخبر محذوف وروي بهما قوله

فقلت يمين الله ابرح قاعدا ...

ولا يجر خلافا لمن جوز الجر بالحرف المحذوف وهم
الكوفيون وبعض البصريين ومنع النصب الا في حرفين
ذمنا الله وكعبة الله وهو بعض المذاهب الكوفية قال
لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا
اقوى منه مظهرا واجيب بان سماعهم في هذا الباب
كثيرا اما الحرفان المذكوران فيجوز نصبهما وانشد

لا كعبة الله ما هجرتكم ... الا وفي القلب منكم ارب

فان كان القسم بالله وعوض عن البا المحذوفة ها
محذوفة الالف لالتقا الساكنين وثابتة لان
الثاني مشدد منزل منزلة دابة مع وصل الفه
وقطعها نحو الله ها الله ها الله ها الله او عوض همزة
ممدودة مفتوحة نحو الله لافعلن قال ابو حيان
واصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام
وليس استفهاما حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام
حقيقي وقد يكون انكارا ولم يعوض ولكن قطع
الهمزة نحو الله لافعلن جر ونقل الجر بدون التعويض
حكم سيبويه لافعلن وحكي غيره كلا الله لا اخرجن
وانشدوا الا رب

من نفحته الله ناصح ...

وانما

وانما جاز في هذا اللفظ فقط لان استعماله من القسم الاكثر
من غيره ولهذا لحقه انواع من التعبير فالوا قوله لاه لا افعل
وقوله لا افعل وهل الجر حال التعويض بالعوض من الهمزة
او ها او بالحرف المحذوف خلاف فللاخفش وجماعة من
المحققين على الاول وفاقا له في شرح الكافية وهو قوي لانه
شبيه بتعويض الواو من البا والتا من الواو ولا خلاف
في كون الجر بهما فكذا ينبغي في ها والهمزة وصحح في التسهيل
الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الفا
والواو واو وكي والا من بان المحذوف وان كانت
لازمة الحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين
ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح
ابو حيان بترجيح واحد من القولين وان عري عن
لفظ الله شيء مما ذكر نصب وجوبا نحو العزيز لافعلن
وفي شرح الحاجبية للرضي واذا حذف حرف القسم الاصلي
اي البا فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل
القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار
بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في كل ما حذف
منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة
لافعلن المصحف لاتلون او يختص لفظ الله بتعويض
ها او همزة الاستفهام من الجار وكذا العوض من الجار
فيها قطع همزة الله في الدرج فكانه حذفت للدرج
ثم ردت عوضا من الحرف وجاز الله جعل هذه
الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها
بلفظة الله كالتا فاذا اجيب لها التنبيه بدلا
فلا بد ان يجي بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله

ذا اي ها الله ذا والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة
كما ياتي في حروف التنبيه فقدم على لفظ المقسم به عند حذف
الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة
اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله
فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف
الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة كالضالين اما في كلمتين
فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب
ههنا ليكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا فان ها
الله ذا حذف الفها ربما يتوهم ان ها عوض عن همزة الله
في القلة والكثرة الثانية ذا يحذف الفها لالتقاء الساكنين كما في ارقت
وهياك في لوياك والثالثة وهي المتوسطة في القلة والكثرة
ها الله ذا بحذف الفها لالتقاء الساكنين كما في ذا الله وما الله
والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها
وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها ان حق ها ان
تكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة
حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل
وفتح الفها للساكنين بعد قلبها الفا كما في الضالين
ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا
محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا والجواب
الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا فعلن
او لا افعل بدل من الاول ولا ينقض عليه فلا يقال ها الله
ذا اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام
القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا محذوف
الخبر اي ذا قسمي فيتعين ههنا ان يجي الجواب او يحذف
مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار

كقول

كقول الحجاج في الحسن البصري الله ليقومن عبيد من العبيد
فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعبد الله ابن مسعود رضي الله عنه لما قال هذا راس ابي
جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام
على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر
او تسهل كما هو القياس في الرجل ولا تحذف لللبس ولا تبقى
للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في ما كان مخصوص
وذلك اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام تقول
لشخص هل بعت دارك فتقول فالله لقد كان كذا وهمزة
الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
بينهما وبين الله بفا العطف وعند الاخفش الفا في
افالله زائدة وقيل كون هذه الثلاثة ابدا لا عوضا
فيتم الحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم سبقناه مع طوله لنفاسته
وكثرة فوائده وحسن شرحه لهذه المسالة والتا اي مسماها
وتختص بالله نحو تالله تفتؤا فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا
مضمرا لزعيمنا وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك
سمع تالرحمن وتربّ الكعبة وتربي وتحياتك قال ابن
هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا
في الاستثنا وهي حاشا وخلا وعدا وثلاثة لا تجر الا منكرا
او هي لعلّ وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى
وعن وعلى وفي والبا واللام وسبعة الباقية
لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام الاول
قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات
وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التا

وقسم لا يجر كل ظاهر وهو المنا في انتهى وقال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام
قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والي وحتى ورب واللام والواو
والبا والتا وقسم لا يكون فعلا اسما وحرفا وهو على وعن والكاف
ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا
قال ولولا وكي من القسم الاول في صح من القسم الثاني وحكى عن
ابي الحسن انه قال لله اذا اجريت جرف جر انتهى وقال ابو عصفور
في شرح الجمل حروف الجر ينقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا
وقسم يستعمل حرفا واسما وهو من ومنذ وكاف التشبيه
وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل
حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى ومن استعمال على فعلا
قوله تعالى ان فرعون علا في الارض نفوا علا بيا ولعلوا
وعلا يعلا علا قال ابن خالويه واذا استعملت على اسما كانت
بمعنى فوق واذا استعملت اسما كانت بمعنى جانب وعبارة
التوضيح والثاني والثالث اي مما هو مشترك بين الحرفية
والاسمية عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من انتهى
وقضيتها تقييد الاسمية بدخول من وفي تعليق ابن هشام
عبارة الالفية تقتضي ان اسميتها لا تنفقد بحالة دخول
من عليهما لانه جعل ذلك شاهدا عليها لا ضابطا لها والامر
كذلك فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية
والحرفية واذا دخلت على من تعينت الاسمية وكثير يغلط
في هذا انتهى ومن ترد فعل امر من مان يمين وترد في اسما
بمعنى القسم مجرورا وفعل امر للمخاطبة من وفي وترد الى اسما
بمعنى النعمة وجمعه الالا واللام ترد فعل امر للمخاطب من ولي
يلي وترد متى اسما بمعنى وسط واسم استفهام عن الزمان
وترد كي اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سوا كقوله

كي

كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم وترد
الكاف اسما ضمير المخاطب واما كاف التشبيه فلا ترد الا اسما
بمعنى مثل كما تقدم ومن ورود الكاف ضمير المخاطب قوله
" ويح من لام رشاقا في هواه "
" ان لومك المحب كالاغراء "
وتوجيه اعرابه انه رفع الاغرا لانه
خبران والكاف ضمير المخاطب متصلة بالمحب والالف واللام
في المحب بمعنى الذي اوجب والتقدير ان لوم الذي احبك
الاغرا وموضع الكاف نصب لانه مفعول المحب ومن مجي اللام
فعل امر قول الاخر
" اقول لخالد اعلنا بالسيوف المرهفات "
وذلك لانه بدله من الولاية لانه امر من ولي يلي وخالد
مفعوله والثاني الجمل المبين الكبير واضافه الى نفسه وحذف
اليا للالتقا الساكنين والسيوف فاعل علت والمرهفات
صفتها والتقدير علت ناني اي جملي السيوف المرهفات ومجي
من فعل امر قول الاخر من سعيد بن دعلج بابن هند يبح زكيه
ومن مسعود او ذلك لان من في الموضعين فعل ما من
عين وهو الكذب وسعيد مفعول من الاول ومسعود مفعول
من الثاني ونبح مجزوم في جواب الطلب اي ان تكن به ينج
كما تقول اضرب زيدا يكرمك **وما يخفض بواو رب**
اي بمعناها كقوله وليل كموج البحر وما ذكره من ان الجر بواو رب
قاله المبرد والكوفيون قالوا ولا ينكران يكون الحرف الواحد
معان ويدل لذلك مجيئها في اول القصائد كقول روبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترق فليست للعطف ولربما
لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخول عليها واو
العطف كما تدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين

لانهم اذا خلوها على واو القسم واثنا الابتدا بها في القصائد فلامكان
عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما علته بدليل قول زهير اول
قصيدة دع ذا وعد القول في هرم فاشار به الى ما في نفسه
والصحيح ان الجر برب مضمرة وهو مذهب البصريين الى ما
العطف اول القصايد لعله على ما في النفس كما قال زهير اول
قصيدته دع ذا وعد القول في هرم ولم يسبق في اللفظ ما
يشار اليه وانما عادتهم الغزل اول القصايد وذكر الاطلال
ونحو ذلك فاذا ترك هذا في اول قصيدة عطفوا او اشاروا
الى ما يقدر فرت من ذلك المفهوم بمقتضى كثير من استعمالهم اقاكم
واعلم انه يجر برب محذوفة بعد الواو العاطفة كثيرا حتى
قال ابو حيان لا يحتاج الى مثال فان داوود بن العرب مليت
منه وبعد الفا وبل قليلا كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

بل بلد ملء الفجاج قتمه

وقيل الجر بالواو والفا وبل الاول وقال المبرد والكوفيون
كما تقدم واما في الثاني فقاله المبرد واما في الثالث فنقل
عن بعضهم وفي الارتشاف نقلا عن بعضهم في الثاني والثالث
لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا لا خلاف في ان
الجر فيهما برب محذوفة في شرح التسهيل وعن الرضي ان الجر
برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر قيل وبجر برب
محذوفة تجد بعدها ايضا نقله ابو حيان عن صاحب
الكافي قال وسبب ذلك انما هذه الاحرف من احرف
العطف جامعة في المعنى واللفظ وجاعدها انما تجمع
في اللفظ والجر برب محذوفة بعد الحروف المذكورة
اقل كقوله

رسم دار وقفت في طلله

كدت اقضي الحياة من حالله

قال في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا كثيرا وبعد
الواو كثير وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة
مع الفا الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة الى بل وقد يحذف غير
رب من حروف الجر ويبقى عمله وهو ضربان سماعي اي مختص
في امثلة مخصوصة حذف العرب فيها مع انقا بقا العمل
فيجوز لنا الحذف في تلك الامثلة الواقعة في عبارتنا
لا فيما اشبهها فيما سا عليها كقوله رؤبة خير والحمد لله جوابا
لمن قال له كيف اصبحت بحذف الجار وبقا عملها لان معنى
كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به الكاتب
الدلالة اقوى وجواز الجر اولى وقياسي بان يكون هناك
قاعدة بحذف حرف الجر ويبقى عمله في كل موضع تحقق
القاعدة فيه سوا كان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه او كان مثالها لما حذف العرب فيه فحذف
العرب قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب قياسي
لانه مقيس على حذف العرب فافهمه فاحفظه فانه
قلما يباع مع كثرة الانتفاع وذلك في ثلاثة عشر موضعا
الاول لفظة الجلالة في القسم دون عوض لكثرة الاستعمال
نحو الله لا افعلن الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها
حرف جر نحو بكم درهم اشتريت ثوبك اي فالجر بمن مضمرة
وجوبا خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة الثالث
في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب
من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال مررت باحد وفيه
حديث اقربهما منك بابا جوابا لمن قال الى ايهما اهدي
الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف

متصل نحو في الدار زيد والقصر عمرو ونحو وللطير مجري وللجنوب
مصارع ومنه وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم
يوقنون واختلاف الليل والنهار الايات لقوم يعقلون
الايات الاية وفي اختلاف الخامس في المعطوف عليه
بحرف منفصل بلا كقوله

ما الحب جلدا ان هجرا
ولا حبيب رافة فيجبرا

السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو نحو جيء
بزيد او عمرو ولو احدهما ونحو قوله

متى تردتم بنا ولو فية ... منا لعقيم ولم تحتوهوا نا ولا وهنا

وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم ائتني بدابة
ولو حمارا ولا يخفى ان ما ذكره في الرابع والخامس والسادس
انما ياتي على القول بان العامل في المعطوف مقدر لا على
الصحيح من ان العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف
عليه ولم ار من نبه على ذلك ولعل ترك التنبيه على ذلك
للوضوح السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل
المحذوف نحو ازيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد
الثامن في المقرون بهلا بعده نحو دنا رطب قال رجب
بدرهم التاسع في المقرون بان بعده نحو امرر بايهم
هو افضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه
البا بعد الواو فعلم بذلك اطراده العاشر بفا الجزا
نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح حكاه يونس
اي ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح والذي حكاه
سيبويه ان لا صالحا فطالحا ولا صالحا فطالحا وقدره
ان لا يكون صالحا فطالح وان لم يكون صالحا يكن طالحا

وفي

وفي الصحيح ان من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث
وان اربعة فخامس او سادس الحادي عشر لام التعليل
اذا جرت كي وصلتها ولهذا امتنع النحويين يجيزون
في نحو كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها
وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام قبلها
مقدرة الثاني عشر مع ان وان نحو عجبت انك قايم وان
في على ما ذهب اليه الخليل والكسائي من ان محلهما تمسكا
بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه
بجر دين وذهب سيبويه والفرا الى انهما في موضع نصب
وهو الاقيس لضعف حرف عن ان يعمل مضمرا قالوا ولا حجة
في البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام وقد
يعترض بان العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على
التوهم واجيب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات واختار
السيرافي كون الحمل وقواه بصحة تقديرهم ان وصلتها على الفعل
في مثل قولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن هي العاملة
لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل حينئذ هو العامل فيصير
بمنزلة قولك عرفت ان زيدا قايم ولا يجيز احد ان زيدا
قايم عرفت انتهى الثالث عشر المعطوف على الخبر على خبر ليس
وما الصالح لدخول الجار اجاز سيبويه في قوله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جاييا بالخفض في سابق
على توهم دخول البا في مدرك ولم يجوزه جماعة من النحويين
وزاد بعضهم موضعا اخر بعد لا نحو لا رجل جزاه الله
خيرا ونازع ابو حيان في غالبها وقال وينبغي ان يتثبت
في جوازه هذه الصور لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز
حذف الجار وابقا عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب

كمر والفنيم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذي لا يقاس
عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد
الهمزة فيقال أبزيد في جواب مررت بزيد انتهى **تنبيه**
قالت العرب لاه ابوه ابوك بزيد ولله ابوك فقال
سيبويه حذف لام الجر وال وهو شاذ لا يقاس عليه
لمزة الواطي ابوك قلبوا وابدلوا من الالف يا وهو مبني
لتضمنه معنى لام الجر المحذوف كما بني امس لتضمنه معنى
لام التعريف على الفتح لخفته على اليا وقال ابن ولاد بل
اصله الاه ابوك حذفت الهمزة ثم قالوا بالقلب تشبيها
للالف الزائدة بالالف الاصلية وقال المبرد المحذوف
لام الاصل والباقية لام الجر وقال لان حرف الجر
لمعنى وكلمة وحذفه وابقا عمله شاذ فالحكم بحذف غيره
اولى اما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هنا وهو لضرورة
الكلمة علما فلم نفتقر اليها واما لام الاصل فقد عهد حذف بعض
الاصول لتخفيف الكثرة ولا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره
في الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف كقوله
اما عمر الاخير تجيا اليوم عمروا وجار ومجرور كقوله
رب في الناس موسرا ... وعديم بجالد اليسار
او مفعول كقوله ... وا قطع بالحوف المتبوع المراحم
اي واقطع الحوف بالمتبوع وسمع في النثر بغير حكى الكسائي اشتريته
بوالله الف درهم وقاسه تلميذه على ابن المبارك الاحمر
في رب نحو رب والله رجل عالم اكرم لا لفتيته والا صح المنع
قال ابو حيان ولا يبعد ذلك الا ان الاحتياط ان لا يقدم
عليه الا بسماع فا ... قال ابن هشام في شرحه على الشافية
اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا ومطردا فالمطرد

لا يتخلف

لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه
والقليل دونه والنادر اقل من القليل **فالعشرون**
بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها والخمسة عشر بالنسبة اليها
كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب
ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل **وبعد ومنذ**
وهي بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا
فقال الفرا اصلها ذو من الجارة وذو الطائية بمعنى
الذي وقال غيره اصلها من اذ احذفت الهمزة فالتقا ساكنان
النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي
هي اثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك
ما رايته منذ يوم ان معناه من اول هذا الوقت الى اخره فقامت
مقامهما ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الدال وقيل حملا على سائر
الظروف قبل وبعد وقط وعوض ومن اصله منذ وهي
محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى الضم ذال
مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل
الضم لكسر واقليل لعلهم كرهوا الكسر واقليل لعلهم كرهوا الكسر
بعد ضمة فانه عارض مثل قم الليل فلا يستنكره وقد يقال
ان الضم اتباع لضم الميم فيسقط الاستدلال اصلا وراسا
ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم
الساكن فلعل الضم على هذا اتباع وايضا فانهم اذا صغروا
مذ قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان
قلت لعل المصغر هو منذ لا مذ قلت اجيب بانه قد
ثبت فرعية مذ عن منذ بما ذكرناه اولا فعهد فيها
التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فا
فادعاوه فيما عهد فيه اولى من ادعايه فيما لم يعهد فيه

على

على ان بعض العرب يكسر قبل الساكن على اصل التقاء الساكنين
وقال ابن مالك هما اصلان لان الحذف والتصرف لا يكونان
في الحروف ولا في الاسماء غير المتمكنة ورده الشلوبين
بانه قد جاء الحذف في الحروف الا ترى تخفيفهم ان وان
وكان وقالوا في اجل على وقد حمل سيبويه على من العلو
وقال المالقي ان كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا
فهي اصل وقال ابن الدهان مذ محذوفة منها ولكن ليس
النون وانما المحذوف لانها كمذ حملا على الغالب في الاسما
ولان الحذف في الاواخر اولى انتهى وكسر ميم مذ ومنذ
لغة بني سليم كذا قال ابن مالك وقال ابو حيان حكى
اللحياني في نوادره كسر منذ عند بني سليم وكسر مذ عند
عكل ولهما ثلاثة احوال الاول ان يليهما الجملة الاسمية
او الفعلية كقوله

وما زلت ابغي المال مذ انا يافع

وقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره

واتفق على انهما حينئذ ظرفا مضافان فقيل الى الجملة وعليه
سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان
مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يكن خلاف عليه
الا على اسما الزمان ملفوظا بها او مقدرة فالتقدير
فمن راى انه مبتدا فيجب تقدير زمان مضاف للجملة
يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثاني ان يليهما
اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان وفيهما حينئذ
مذاهب احدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي
انهما حينئذ مبتدان وما بعدهما خبره ومعناهما الامد ان
كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان

ماضيا

ماضيا هذه عبارة المغني وعبارة ابن حيان وتقدير
هما في الكل الامد والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان
وفي المعرفة اول الوقت والتقدير اول انقطاع الرؤية
يوم الخميس انتهى ولعله حذف مضاف اي اول زمن
انقطاع الرؤية يوم الخميس والمسوغ لوقوعهما مبتدا
مع كونهما نكرة ومع اول الخبر معرفة في نحو مذ يوم الجمعة
النظر للتعريف المعنوي لان من نحو يوم الجمعة معناه ومدة
عدم الرؤية يوم الجمعة وقد يستشكل القول بانهما مبتدان
فيقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل
يومان منذ كما قيل يومان امد ذلك واجيب بانهم لو اخروها
رافعة لجرها خافضة في الفا لا تدخل الا على الزمان الثاني
وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما
مبتدا ومذ ظرفان خبر له كما اذا اضيفا الى جملة ومعناهما
بين وبين مضافين ومعنى ما لقيته مذ يومان بيني
وبين لقائه يومان ولا يخفى ما في هذا من التعسف
لانه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما واعترض على الخبر
بان المعنى بين لقائه يومان كما قدره وبين زمانية
هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه واجيب بان هذا انما
على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فكان
جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك **الثالث**
وعليه اكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك
انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها
والاصل من كان او مضى قال ابن مالك ويرجحه ان فيه
اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو اولى من اختلاف
الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي

التعريف قال ابو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا
ذلك بناء على ان الجملة بعدهما مركبة من ذو والطائية او من
واذ اما بعدهما من الصلة او المضاف اليه وكلاهما باطلان
وبان فيه اضمار الفعل ليس هنا من الرابع وعليه بعض الكوفيين
انه خبر لمبتدا محذوف بناء على انهما من ذو الطائية
والتقدير ما رايته الزمن الذي هو يومان والكلام
على هذا القول وما قبله كلام واحد مشتمل على جملتين
وعلى الاولين جملتان وهذا اختلاف في الجملة بعد مذ ومنذ
محل من الاعراب وقال الجمهور لا وقال ابن خروف
انها في موضع الحال كانه قال ما رايته متقدما ورد
بانها خرجت مخرج الجواب لسؤال تقديره سؤاله
عند من قال امد ومنذ مبتدا ما امكن ذلك وعند
من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه قال ابو حيان
وبانه لا رابط فيها من ضمير او واو الحال الثالث ان يقع
بعدهما اسم مجرور فقيل انهما اسمان مضافان لان
الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرجان عنها ما امكن بقاؤهما
عليها وقد امكن ذلك بان يجعلا ظرفين في موضع نصب
بالفعل قبلهما والجمهور على انهما حينئذ حرفا جر لايصالهما
الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول
بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز ان يستغنى بالفعل
بعدهما عن العمل فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال
منذ كم سرت فيه او سرته ان اتسع كما تقول يوم
الجمعة قمت فيه او قمته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى
هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في
ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا

نحو

٣٩٨

نحو ما رايته مذ الخميس او مذ يومنا او عامنا او مذ ثلاثة ايام
واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ
للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن
الكثير في منذ قوله

وربع عفت اثاره منذ ازمان

ومن القليل في مذ قوله

اقوين مذ حجج ومن دهر

ويجوز وقوع مصدر بعدهما نحو ما رايته مذ قدوم زيد بالرفع
والجر وهو على حذف اسم زمان اي زمن قدوم زيد ويجوز وقوع
ان وصلتها بعدهما نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فيحكم على موضعها
بما حكم به للفظ المصدر من رفع او جر وهو على تقدير اسم
زمان ايضا ومذ ومنذ لا يجران الا الظاهر من اسم الزمان او
المصدر على ما بين واجاز المبرد ان يجرا مضمر الزمان نحو يوم الخميس
مذه او منذه ورد بان العرب لم تقله ولم يلحق مذ ومنذ
بالظروف المنصرفة عند الجمهور من البصريين ومن قال
بانهما مبتدآن في الحال الثاني الحقهما بالمنصرف واعلم انه لابد
من تعلق الجار والمجرور والظرف بفعل او ما يشبهه او ما
اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من ذلك
موجودا قدر كما ياتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف
انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا
فقال ابن طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع
الخبر ان كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه ان كان غيره
وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب
امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول على
هذين المذهبين مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله
تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ومثال التعليق

بما او بشبه الفعل كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
اي وهو الذي هو في السماء اله ففي متعلقة باله وهو اسم
غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف
به لا يقال شيء اله فالمصحح للتعلق به تاوله بمعبود
واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا
مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ
خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله
بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الظرف اله معطوفا
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد
حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه المتقدم ينبغي ان يكون
سببه التخلص به من محذور فاما ان يكون هو موقعا
فيما يحوج الى تاويلين فلا ولا يجوز على الوجه ان يكون
وفي الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف
وخلو الصلة من عائد ان عطف ومثال التعلق بما
فيه رائحته قوله

انا ابو المنهال بعض الاحيان

وقوله

انا ابن ماوية اذ جد النقر

فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم
يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في
حاتم من معنى الجواد ومثال التعلق بالمحذوف قوله
تعالى والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا
ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل
اليهم يدل على ذلك وفي تعلقهما بالفعل الناقص

في الجامد خلاف فمن زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم
المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين
والصحيح انها كلها دالة عليه وزعم الفارسي جواز التعلق
بالفعل الجامد وفي تعلقهما باحرف المعاني خلاف المشهور
منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم
فقال ان كان نائبا عن فعل حذف فذلك على سبيل النيابة
لا الاصالة والا فلا وهو قول ابن وابن الفتح زعما
في نحو يا زيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد
الله ان النصب بيا ومن القائلين بالجواز مطلقا
ابن الحاجب قال في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
ان اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما
لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع
فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم
النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم
وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت
نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي
ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان
قصدت نفي الضرب على كل حال فمتعلقة بالنفي والتعليل
له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض
الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت
المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل
فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى وما انت بنعمة ربك
بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي
جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس
في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى

مختصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحاة لا يوافقون على صحة
التعلق بالحروف فيلتفي على قولهم ان التعلق بفعل دل عليه
الناقي انتفى ذلك بنعمة ربك ورحمته ويستثنى من قولنا
لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد
كالبا ومن في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا وهل من خالق
غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي
والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت
على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل في الكلام تقوية
له وتوكيدا له ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء
في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان
التحقيق انها ليست زايدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضية
لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين الثاني
لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان
مجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع ما بعده
على الخبرية قال لعل ابي المغوار منك قريب ٥٥
ولانها لم تدخل لتوصل عامل بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت لافادة التمني ليت ثم انهم جروا بها منبهة
على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي
ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة
للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع
المحل بالابتدا وان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر

ادوات

ادوات التعليق والرابع رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت
لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول ومفعول لا
على حد قولك زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور به
لا قبل الجار لان رب لها صدر الكلام من بين حروف الجر وانما دخلت
في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية عامل
هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي حرف
جر معدٍ فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطا لانه
يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول
وان قالوا المحذوف فالتقدير حصل ونحوه كما صرح به جماعة
ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به
في وقت الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور
مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر
فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار
وان كان فعلا مناسبا وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل على الاستقرار السادس حروف الاستثنا
خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل
عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال
انها متعلقة لصح ذلك في الا وقيل متعلق بما قبلها
من فعل وشبهه فتكون في موضع المفعول به كمررت
بزيد فهي معدية ما قبلها لما بعدها الا انها تعدية
على جهة السلب قاله الجرجاني واستصوب ابن هشام
الاول لما تقرر من الوجهين وفي كلا الوجهين نظر
اما الاول فانه يمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكروا انما

حسنا هاحبل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي تقتضيه
الحرف وهو هنا مفقود لانتفائه عنه واما الثاني فلانه
لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع
احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا تعمل الجر وهذه تعمل
الجر حكم الظرف والجار والمجرور بعد المعارف والنكرات حكم
الجمل فهما صفتان في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن
لانهما بعد نكرة محضة وحالان في نحو رايت الهلال بين
السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو
يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على اغصانه لان النكرة الموصوفة
كالمعرفة وفي المرفوع بعدهما ان تقدمهما نفي او استفهام
او موصوف او موصول او صاحب خبر او صاحب حال
نحو ما في الدار احد وا في الدار زيد ومررت برجل
معه صقر وجا الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه
ومررت بزيد عليه جبة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح
كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا
والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه
ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب
كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين ووجب اعراب
فاعلا فقيل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور
لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه
خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال
نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع
ولقوله　　فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولانه

ان

ان يكون توكيدا للضمير المحذوف محذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من
الرفع بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك
المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا
تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله وان لم يعتمد الظرف
او المجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتدا
والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد
عندهم ليس بشرط وكذا يجوزون في نحو قائم زيد ان يكون
قائم مبتدا وزيد خبرا او فاعلا وغيرهما يوجب كونهما على التقديم
والتاخير وقد يتعلقان بمحذوف وجوبا وذلك في ثمانية
مواضع احدها ان يقعا صفة نحو قوله تعالى او كصيب
من السما الثاني ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان
مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب
ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا
صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون
عن عبادته والرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار
وربما ظهر في الضرورة كقوله
لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن
وفي شرح ابن يعيش ان متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني
بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر
عندك فلا يمنع مانع منه ونحو غريب والخامس ان يرفعا الاسم الظاهر

نحو افي الله شك ونحو اوكصيب من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد
السادس ان يشتغل محذوفا في مثل اوشتمته كقولهم لمن ذكر امرا قد
تقادم عهده حينئذ الان واصله ذلك حينئذ واسمع الان ونحو قولهم
للمعرس بالرفاء والبنين والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة
التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من
اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاكثرون
يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب
باضمار جاوزت او نحوه وبالوجهين قرئ في الاية والنصب
قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وقيل الاولى
ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل
او ماضيا اي وعذب لمناسبة المفسر وفيه نظر والرفع بالابتداء
واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير
ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون للجار
والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر
لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة
الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس
والتاسع القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن
اصنامكم وقولكم لله لا يؤخر الاجل والله ولو صرح بالفعل
في نحو ذلك وجبت الباء فان قلت هل المتعلق الواجب الحذف
القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين
قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان تقول جاء الذي
في الدار مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة
بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد
هذا المعنى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله

درهم

درهم لان الفاء تجوز في نحو كل رجل ياتيني فله وتمتنع في نحو رجل
صالح فله درهم فالمعول له كل امري متباعدا او مدانيا منوط بحكمة
المتعالي فما در وقد اختلف في الخبر والصفة والحال فمن
قدره الفعل وهو الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن
قدره الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد
ولان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولان
تقليل المقدر اولى وليس بشي لان الحق انا لم نحذف الضمير
بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما
مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر
الفعل في نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو
يوم الجمعة انت معتكف فيه والحق كما قال ابن هشام
انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى اما في
القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق
به نحو يوم الجمعة صمت فيه الا اذا حصل مانع صناعي كما في زيد
امررت او معنوي كما في زيدا ضربت اباه او تقدير
المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني
خلاف الواقع ان الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر
جاوزت في الاول واهنت في الثاني واما في المثل
فيقدر بحسب المعنى في نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا
وهو كائن او مستقر ومضارعهما ان اريد الحال والاستقبال
نحو الصوم اليوم او في اليوم والغد او في الغد او يقدر
كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب
وقد اغفلوه واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه
صالح في الازمنة كلها ولا يجوز تقدير الكون الخاص
كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ غير واجب

ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الظرف والمجرور وثمانية
يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به
وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات
لعدتهن وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى
بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن اللهم الا ان
يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه
تكلف بتقدير ثلاثة الكون والمضاف اذ بل التقدير خمسة
لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك
ايضا انك لا تعرف معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا
بعد تمام الكلام والاحسن الحذف ان تعلم عند موضع تقديره
نحو قوله تعالى واسأل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى
ان النفس بالنفس الاية ان النفس مقتولة بالنفس والعين
مفقودة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن محلولة
بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وحيث
وجدت قرينة الخصوص فلابد من تقدير الخاص والتجوز
تقدير العام الا لتوجيه الاعراب والاصل ان تقدر المحذوف
مقدما على الظرف والجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولها
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي
ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر
واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا
لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا
ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا ورد جماعة على من قدر الفعل نحو قوله
اذا الهم بكر وقولك اما في الدار زيد فزيد لان اذا الفجائية
لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل لا ظاهرا ولا مقدر

بحرف الربط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما سبق
غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا **ولا ما يخفض بالاضا**
فة فتقدم معناها لغة واصطلاحا والجر من
عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين
قاله ابن الخباز وغيره **فنحو** زيد من نحو قولك
غلام زيد وتقدم الخلاف في جار المضاف اليه **وهو**
اي المخفوض بالاضافة **على قسمين** لو اسقط كلمة على لكان
اخصر واظهر وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا
وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية نحو مكر الليل اي مكر في
الليل وتربص اربعة اشهر وضابط الاضافة التي على معنى
في ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ويقصد الظرفية
لانه ثابت في فصيح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى
الكلام تكلف واكثر النحاة ردها الى اللام فان معناها المناسبة
بين المضاف والمضاف اليه وكذا يكتفي في الاضافة بادنى ملا
نحو كوكب الخرقا والظرفية مناسبة ظاهرة **اللام** اي فنسم
يقدر باللام تقديرا غير مراد والا لم يصح الخفض بالاضافة
فلا يكون اللام مذكورا ولا مقدرا والا كان الخفض باللام
بل يستفاد من الاضافة الخصوصية والمناسبة المستفادة
من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يتحد المعنى الفرق
انما هو بسبب تعريف المضاف الى معرفة وتنكيره مع اللام
بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد وانما المدار على افادة
المناسبة المخصوصة بين المضاف والمضاف اليه وقس
عليه ما ياتي وما تقدم والمخفوض بالاضافة الذي يقدر
باللام **نحو** زيد من نحو **غلام زيد** فانه يفهم من المناسبة
بين الظرفين ما لا يفهم من غلام لزيد الا ان المراد من الاول

غلام معلوم دون الثاني وبما اي وقسم بعد زمن
تقديرا غير مراد وقال الزركشي لا يحوج للاضافة بل كان يمكن الدلالة
على بيان الجنس من هذه بيانية قال السيد عيسى الصفوي
استاد شيخنا رحمهما الله تعالى واقول التحقيق انه عندهم
لبيان ان المضاف اي بجنس من اجناس الامور وانواعها لا لجزء
انه هو لاحترازهم عن اضافة الشيء الى نفسه ولا لانه اصل
للاضاف كما شرطه بعض الشارحين لانه مما يدل عليه كلامهم
فلا يلائمه اطلاقهم ونص بعضهم بان اضافة المقادير
والاعداد بمعنى من كثير ارض ومائة رجل انتهى وضابط
الاضافة التي على معنى من كما يؤخذ من مثل المص ان يكون
المضاف بعض المضاف بعض المضاف اليه ويصح الاخبار
بالمضاف اليه عن المضاف بخلاف نحو زيد وذهب ابن كيسان
والسيرافي الى انه يكفي كون المضاف بعض المضاف اليه وان لم
يصح الاخبار واستدلا بظهورها بجرا في قوله

"فالعين مني كان غرب تحط به"

وقوله

"كان على الكتفين منه اذا انتحى"

ورده ابن مالك بان الفصل بمن لا يدل على ان الاضافة
بمعناها فقد فصل بحفاها لعبر بجر قال وان وجدنا ملك
لو لا تعلمينه وانكر قوم الاضافة بمعنى من اصلا وقالوا الاضافة
بمعنى اللام لان الجر مستحق للدخول كما انه اصله وقد بين ابن
ابن الحاجب مواضع ما يقدر باللام وما يقدر بمن وما
يقدر بفي بما حاصله مع الايضاح ان الاضافة بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون المضاف اليه
جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون زمانا

او

او مكانا نحو بعض القوم وبمعنى من في الاضافة الى جنس المضاف
اي امرا صادقا على المضاف وعلى غيره ولما لم يجز ان يكون
اخص من المضاف اليه كما ذكره الرضي وجب ان يكون المضاف
ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره وبمعنى في الاضافة
الى الظرف اي زمانه ومكانه من حيث انه ظرف اي اذا
قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لمجرد
الاختصاص والمناسبة كما في مصارع مصر وبيع الدار
فالاضافة بمعنى اللام لا في كما صرح به ابن الحاجب في الامالي
ومنه يعلم ان معنى قوله فيما عدا ظرفه فيما لم يقصد
افادة الظرفية فاحفظ ذلك فانه عزيز واعلم ان
الظرف عند النحاة انما ينسب الى المصدر وما يتضمنه فلا
يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر كلام ابن الحاجب
كذلك كلام ابن مالك في الالفية وابن هشام ان اللام لا تقدر
الا بحيث لا تصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافية
معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
دون غيرها نحو جاريه هذه عبارته مع حذف ما مثل به للاول
فيه نظر قال الكوفية ويقدر عند في نحو هذه ناقة
رقود الحلب اي رقود عند الحلب واجاب ابو حيان بان
هذا وما قدر منه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه
على الفاعلية مجازا ثم وقد يقال ما المانع من صحة تقدير
لام الاختصاص هنا واما ما قد سبق عن ابن مالك انه
يحكم بمعناها لا يصح تقديرها وذهب ابو حيان الى ان الاضافة
ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وانما الاضافة
تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها
الاستعمال فاذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالاضافة

للملك وسرج الدابة للاستحقاق او شيخ لحبك لمطلق الاختصاص
وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وبوجه
ان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص
واختلف في اضافة الاعداد الى المعدود وذات العشرة
رجال فذهب الفارسي الى انها بمعنى اللام اي الاختصاصية
وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من واختاره ابن مالك في شرح
التسهيل والكافية فقال تجد هذا كونها المضاف فيه بعض
المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة
الاعداد الى المعدود وذات والمقادير الى المقدرات كعشرين ورطل
زيت وقد اتفقا فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة
على انها بمعنى من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقولة
المقدار والمقدار وصف بالنسبة الى ذي المقدار وهو المعدود
ونفس بالنسبة الى المقدار والوصف يناسبه لام الاختصاص
فلهذا اختلفا في الاول والنفس يناسبه البيان فلذلك اتفقا
في الثاني ولك ان تقول لما المتبادر من معنى لام الاختصاص
فيما اختلفا فيه وفيما اتفقا عليه نظر لانه لا يصلح المضاف اليه
للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاث مائة لم يكن
مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه الله تعالى ويجاب
ان ذلك يصح بتصرف في المضاف اليه من جهة الجمعية فيقال
هذه الثلاث مئات والاحتياج لمثل ذلك لا يضر انتهى واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدروا فيها حرفا
وقيل تقدر اللام فيها لظهورها في قوله تعالى فمنهم ظالم
لنفسه حافظات للغيب مصدق لما معهم فعال لما يريد
ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل
ابو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم

نفسه

لنفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير
لام زائدة وقيل بتقدير من فانه لما قيل زيد حسن لم يعلم
ان اي شيء منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه واما
الاضافة البيانية وهي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد كرز
وبابه فليست على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند
الاكثرين بل هي اما غير محضة على راي الفارسي وغيره
او واسطة بين المحضة وغيرها على راي ابن مالك كذا قاله
الجلال السيوطي في فتاويه ويخالف ما قاله من الاضافة
البيانية هي اضافة الشيء الى نفسه ما صرح به غير واحد
كالعصام من ضبط البيانية بان يكون بين المتضايفين
عموم من وجه وقوله كسعيد كرز وبابه يخالفه ايضا
ما صرحوا به من ان الاضافة في ذلك من اضافة المسمى
الى الاسم وقال ايضا في جمع الجوامع وشرحه ايضا مسئلة
الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته
ومؤكده الا بتاويل وشرط الكوفية في الجواز اختلاف
اللفظ فقط من غير تاويل نسبهما لما اختلف لفظه
ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق
وحق اليقين ومكر السيء ويا نسا المؤمنات كما جاء ذلك
في النعت والعطف والتاكيد نحو غرابيب سود وكذبا
ومينا كلهم اجمعون وقال ابو حيان لا يتعدى
السماع بل يقتصر عليه ولا يقاس وهل هي محضة
او لا او واسطة بينهما اقوال الاول قال جماعة
واختاره ابو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا ال ولا
ينعت بنكرة ولا ارد نكرة فلا نحفظ صلاة اولى
ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباسي

وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وامثاله لان الاصل في صلاة
الاولى ونحوه الصلاة الاولى على النعت ثم ازيل عن
حده كما ان اصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع
والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصال
من وجه ان الاول غير مفصول بضمير منوي وانفصال من وجه
ان المعنى لا يصح الا بتكليف حذ ووجه عن الظاهر قال ابو حيان
ولم يسبقه احد الى هذا القسم الثالث ثم تجري هذه الاقوال
فيما الحق بها نحو الى الحول ثم اسم السلام عليكما او مضاف اليه
نحو اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق
مبرح انتهى ما اردناه منه باختصار بعض الامثلة والتعاليل
والمخفوض بالاضافة الذي بتقدير من نحو خز وساج من نحو
من نحو ثوب خز وباب ساج اي ثوب
من خز وباب ساج لعني انه من جنس ذلك والخز
من الحرير والساج نوع من الخشب والاظهر ان خز
ثوب وساج باب ايضا كذلك ان قصد بيان الجنس
لبيان لتحقق الشرط المعتبر في كلامهم وظاهر كلام المصنف
بل صريحه كلام بعضهم ان الاحرف المذكورة مقدرة
وصرح بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب ونحى الى الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى في عبر به ابن مالك في التسهيل
وبينهما فرق لان ابن درستويه رد على من قال
بذلك بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه
نصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب
من الخز وغلام لزيد وهو بلا شك نكرة ونحن اذا
اضفنا الى معرفة لا يبقى نكرة فدل على ان الاضافة
ليست على معنى حرف واجيب بانه لا يلزم ما قاله

ابن

ابن درستويه الا لو قيل المقابل لتقدير من تقدير اللام لان
المقدر كالثابت ولهذا العلم ان التعبير بالمعنى اولى
فليتامل ونقدم ما تعلم منه رد ما قاله ابن درستويه
واعلم ان الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
احد عشر احدها التعريف ان كانت الاضافة محضة
وكان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد الثاني التخصيص
ان كان المضاف اليه نكرة وكانت الاضافة محضة نحو غلام
امراة فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتعين
بعينه كما تعين غلام زيد الثالث التخفيف كضارب
زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اريد الحال او الاستقبال
فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف
منه اذ لا تنوين معه ولا نون وقد يقال ان هذه
الاضافة لا تفيد التعريف نحو قولك الضاربا زيد
والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله
تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة
بمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه ولا تنصب
المعرفة على الحال وقول جرير

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم

ولا تدخل رب على المعارف وليست مفيدة للتخصيص
لان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب
وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول
قبل ان ياتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى
الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص
ان كان المضاف اليه نكرة [illegible]

الانفصال الرابع ازالة القبح او التجوز نحو مررت بالرجل
الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرا
الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد
وتنويرا ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب
من المحسنين [illegible] في ذلك وجوها ولم يذكر
هذا الوجه وذكره ابن هشام في المغني لكن بصيغة
تمريض وقال بعد ذلك وبعده لعل الساعة قريب
فذكر الوصف حيث لا اضافة قال واما قول الجوهري
ان التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب
التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما
يفترق حكم المجازي والحقيقي في الظاهر لا المضمر
انتهى وقيل التذكير في الاية على المعنى ان الرحمة بمعنى
الاحسان وقيل بمعنى الغفران والعفو واختاره
الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش وقيل التذكير على
النسب اي ذات قرب وقيل نعت لمذكر محذوف اي شيء
قريب وقيل مشبه بفعيل بمعنى مفعول نحو جريح وقتيل
وقيل هو فعيل بمعنى مفعول اي مقرب به ورد
بان ما ورد من ذلك انما هو من باب الثلاثي غير
المزيد ومع ذلك فلا ينقاس وقال الفراء اذا كان
للنسب كان بالتا تقول هذه قريبة فلان واذا كان
للمسافة جاز فيه وجهان قال الشاعر

لا عفرا منك قريبة   فتدنوا ولا عفرا منك بعيد

فجمع بين الوجهين السادس تانيث المذكر كقوله قطعت

بعض

بعض اصابعه وقرا تلتقطه بعض السيارة ويحتمل
ان يكون منه فله عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة
من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير
للنار وان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود
في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث
وقال

وما حب الديار شغفن قلبي
ولكن حب من سكن الديارا

وانشد سيبويه

وتشرق بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم

والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي
يكون كعمرو بين عرب واعجم
فان صديق السوء يردي وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة
وبعمرو الكناية عن المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو
في الخط وشرط هذه المسالة والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جا ولا غلام هند
ذهبت السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله
انا ابو المنهال بعض الاحيان الثامن المصدرية نحو وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق منصوب بناصبه
ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال

ستعلم ليلى اي دين تداينت   واي غريم للتقاضي غريمها

اي الاولى واجبة بما بعدها كما في الاية لا بما قبلها لانها مفعول

به كقولك زيدا ليته قائما لا مفعول مطلق لاحتمال تصف
المصدر والثامنة واجبة الرفع بالابتدا مثلهما في لنعلم
اي الحزبين احصى ولنعلمن اينا اشد عذابا والتاسع
وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المسند في نحو
غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة ويحرورها في نحو
من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع نحو علمت ابو من زيد
والى هذا اشار قول بعض الفضلا

عليك يا رب الصدور ومن غدا ... مضافا لارباب الصدور تصدرا
واياك ان ترضى صحابة ناقص ... فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرفع ابو من ثم خفض مزمل ... يبين قولي مغريا ومحذرا

والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرى القيس

كان ابانا في عرانين وبله ... كبير اناس في بجاد مزمل

وذلك مزملا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
لمجاورته للمخفوض والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة
عشر زيد من اعرابه والاكثر البنا والحادي عشر البنا وذلك
في ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى
وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله الاخفش
وخولف واجيب عن الاول بان نايب الفاعل ضمير المصدر
اي وحيل بينهم هو اي الحول كما في قوله وقالت

متى يبخل عليك ويعتلل ... يسوك وان يكشف غرامك تدرب

اى

اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد من تقدير عليك بذلك الا
علمها بالمذكورة ويكون رجلا من الضمير ليستفيد لها
ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف
اي ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا
فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراة الرفع وقيل
بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجعا الى مصدر الفعل
اي تقطع التقطع او الى الوصل لان وما نرى معكم
شفعاكم لا يدل على التقاطع وهو يستلزم عدم التواصل
الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيده التاويل

اهم بامر الحزم لو استطيعه ... وقد حيل بين العير والنزوان

بفتح بين اضافته لمعرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون فيمن فتح مثل وقراة بعض السلف ان يصيبكم مثل
ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق

واذ ما مثلهم بشر

وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات
بالتثنية والجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلان

وزعم انه حقا اسم فاعل فيقتصر كما قيل بروشر وثم ففيه
ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى
لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر واما
بيت الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنه قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال فغير فاعل يمنع وقد يفتح ولا تالى

فيه بحث ابن مالك لان قولهم غيران واغيار ليس بعربي ولو
كان المضاف غير مبهم ابين واما قول الجرجاني ان غلامي
ونحوه مبني فمردود وقيل لهم بناء غلامك وغلامه ولا قايل
بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما
والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب
يومئذ لقراءة بجر يوم وفتحه قال قلت الاضافة
في نحو يومئذ ما هي قال اليوم مضاف الى اذ وكلاهما
اسم زمان واي معنى لقولك يوم وقت كذا قلت
لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت
كذا هكذا قرره الدماميني وقد يقال هذه الاضافة غير
محتاج اليها في البيان اذ اليوم بمعنى الوقت ولو اقتصر
على يوم كذا او وقت كذا اغنى من الاضافة بخلاف
شجر اراك لا يستفاد المطلوب منه دون بدون
الاضافة قال شيخنا رحمه الله تعالى لم يمكن
ان توجه هذه الاضافة بالاجمال والتفصيل الباب
الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه مبني
بناء اصليا كان كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت الما اصح والشيب وازع

او بناء عارضا كقوله

لاجتذبن منهن قلبي تحلما ... على حين يستصبين كل حليم

روي بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك
ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه
فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب

والصحيح

والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وا
ابن كثير يوم لا تملك نفس لنفس شيئا بفتح يوم وقال

اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ... نسيم ميطلع الفجر

وقال الحضر

الم تعلمي يا عمرك الله انني ... كريم على حين الكرام قليل

واني لا اخزى اذا قيل مملق ... سخي واخزى ان يقال بخيل

روي بالفتح وحكي ان ابن الاخضر سيل بحضرة ابن
الابرش عن وجه النصب في قول ابا في اميت القلس

اتاني ابيت اللعن انك لمتني ... وتلك التي تستك منها المسامع

مقالة ان قد قلت سوف اناله ... وذلك من تلقاء مثلك رايع

قال ولا تصحب الاردى فتردى فقيل له الجواب
فقال ابن الابرش قال ابا جابت يزيد انه لما اضيف
الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب
ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع قال
ابن هشام وفي المغني هذا الجواب عندي غير جيد
القوم لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو
غلامك وفرسه ونحو هذا مما لا قايل به وقد مضى
ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها
تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب
على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدر ريثه
وفي البيت اشكال لو اسال السايل عنه لكان اولى

وبعد اضافة مقالة الى ان قد قلت فانه في التقدير
مقالة قولك ولا يضاف الشي الى نفسه وجوابه ان الاصل
مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها
بدل من مقالة او من اياك لمتنا وجزء المحذوف وقد يكون
الشاعر انما قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة
فاستثقل الناس تخفيفها فاضطروا الى حذف التنوين
ويروى ملامه وهو مصدر للمتن المذكورة او الاخرى
محذوفة انتهى وفي الصحاح استكت مسامعه صمت
وضاقت ومنه قول الشاعر

وتلك التي تستك منها المسامع

خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة في الخط
وينحصر الكلام فيه في مقدمة وخمسة فصول هي لعلم الخط
قواعد واصول اما المقدمة ففي بيان الخط وقاعدته
الخط تصوير اللفظ المقصود تصويره برسم حروف هجائيه
واسما الالفاظ التي يتهجى بها اي يعد بها الحروف يقال
تهجيت الحروف هجوا او هجا وهجيتها تهجية وتهجيت
بها كله بمعنى فالهجو والهجا والتهجي تعديد الحروف
باسمائها ومسميات تعداد الاسما الحروف البسيطة التي
تركبت منها الكلم فتقول زاي ويا ودال اسما لزه ويه
وده فاذا قيل اكتب زيد فانما تكتب مسمى الزاي والياء
والدال بهذه الصورة زيد واسما الحروف التي لم
يسم بها مسمى اخر ونحوها مما له مسمى تصح كتابة اذا
قصد المسمى او اطلق نحو قولك في اسما الحروف اكتب
جيم عين فا را او في نحوها اكتب قرانا او شعرا انما
تكتب منها هذه الصورة جعفر وفي نحوها في قران

بسم الله الرحمن الرحيم

مخطوطات ... الرياض

٤٢٠

فقال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين مثلا وفي شعر الا كل شي ما خلا
الله باطل مثلا لان المقصود تسمى اسما هذه الحروف ونحوها خطا
ولفظا اذ المفهوم من الجيم مثلا المكتوبة والملفوظة
من جعفر هو جه لا الجيم واكون المقصود هو المسمى خطا
ولفظا قال الخليل لاصحابه لما سالهم كيف تنطقون بالجيم
من جعفر فقالوا جيم انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤل
عنه قال الجواب جه لانه المسمى اما اذا قصدت الاسما فتكتب
صورتها فلو قيل اكتب جيم مرادا به هذا اللفظ فانما
يكتب صورة زيد مثلما مر في ضرب فان سمي بها سما الحروف
مسمى اخر كما سميت رجلا بجيم كتبت كغيرها بحروف هجائها
باعتبار مسماها الاخر فاذا قيل حينئذ اكتب جيم كتبت
هكذا جيم لا تكتب زيدا وقيل اكتب زيد وهذا المختار
ابن الحاجب وبعضهم يكتبها بصورة مسماها الاول وهو جه
ونقل المختار في غير المصحف واما المصحف فتكتب على صورة مسماها
الاول على الوجهين المذكورين من قصد مسماها او قصد مسمى
اخر لها نحو ليس وحم واما لم يعتبر على الثاني لان خط المصحف
سنة متبعة وقد رسمت هكذا او قيل تكتب على الاول
هكذا او على الثاني كغيرها بجعل كل منهما اصلا فيكون على الوجهين
موزعا على ذلك فقط وليس على القول بانها اسما للسور او لا ناخر
كما قيل ان طه ويس اسمان للنبي صلى الله عليه وسلم وقاف اسم جبل
تكتب بحروف هجائها هكذا طاها ويا سين وقاف والاصل
في كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتدا
بها والوقف عليها لتكون اعتبرت مفردة عما قبلها
وعما بعدها فمن اجل ذلك تكتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدات
بابنك لم تكن بدونها وتكتب نحو زيدا وقه رنه ابالها لانه

يوقف عليه بالهاء وكتب نحو مثل مه انت اي مثل اي شيء انت ومجيء مه
حيث ما اضيف الى ما الاستفهامية بالهاء ايضا لانك تقف على
جميعها بالهاء لانه ما كان على حرف واحد عند الوقف يلحق به
الهاء ليكون الوقف على غير ما ابتدا به بخلاف الحروف الجار
اذا اتصل به ما الاستفهامية حتام والام وعلام وفيم فلا يكتب
بالهاء لان الحاق هاء السكت بما غير لازم لشدة الاتصال
لما الاستفهامية بالحروف فصارت معها كالشيء الواحد
ومن اجل ذلك كتبت هذه الحروف مع ما الاستفهامية
بالياء مع الفها قبل الاتصال انما تكتب بالياء ومن اجل
ذلك ايضا يكتب تا التانيث في نحو رحمه ونعمه هاء للوقف
عليها بالهاء بخلاف اخت وبنت وبيات قائمات وبات
قامت هند فان الوقف على الجميع بالتاء فكتب بالتاء
فكتب وما فيه وجهان عند الوقف كهيهات ولات
وثمت وربت وذوات البنات من المكرمات تكتب
بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان
سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم لانه يوقف عليه
بالالف ومنه لكنا هو الله ربي فانه كتب بالالف ولو في
قراءة من يقرا بلا الف لان اصله لكن انا وكتب المنون
المنصوب او المفتوح كرايت زيدا او اذا او وهما وبالالف
بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد للوقف
عليهما بالحذف وكذا ايه وصه ومه والفعل المؤكد بالنون
الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا بالالف ما لم يخف لبس فان
خيف نحو اضربن ولا تضربن زيدا كتب بالنون وكذا
ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف التبس بامر
الاثنين او لالتباسهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن

مالك

مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها
وهذا مذهب المازني وذهب المبرد والاكثرون الى
انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان اعملت كتبت
بالالف لضعفها وان اهملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن
عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية
لئلا يقع الالتباس ولان الوقف عليها عنده بالنون واما
كاين فتكتب بالنون قولا واحدا وهو شاذ لان الجمهور
ذهب الى انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكان القياس
يقتضي ان لا يكتب صورة التنوين بل يحذف خطا وكتب المدغم
من كلمة بلفظه اي بحرف واحد والمدغم من كلمتين نحو
ان الله هو الرزاق كاصله اعتبارا بالوقف عليه وكذا النون
الساكنة المخفاة او المبدلة ميما تكتب سواء كانت من كلمة
نحو عنك وعنبر او من كلمتين نحو من كافر ومن بعد وكتب
المدغم وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير
المنون كالقاضي وقاضي مكة وحذفت الياء والواو مما
حذفا فيه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض
ومررت بقاض وصلة ضمير الغائب كضربه ومر به
وضمير الجمع كضربتم واكرمكم في لغة من وصل ميم
الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت الصلة لم يخرج عن
هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله
واو ويا كاضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع
ان يعتبر فيه ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة
الوقف حملا على اختها النون الشديدة فلم يلتفت
الى حال الوقف عليهما واستصحب حذف الواو والياء
لذلك خطا وان كانت تعود وقفا وكتب

ايضا باصالته حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم
واضربي الرجل ويغزو الرجل ويرمي القوم ولم يضربوا القوم
ولم يضربي الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول
الجازم نحو لم يغزو ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن
ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت او خفيفة
فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند
الاصل لتركبون ولتركبين ثم دخلت النون المؤكدة فحذفت
نون الرفع لتوالي الامثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة
والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف الحرف العلة لالتقا
الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة
بالاصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه
والفرق بينهما ان الحذف حالة تثبت فيها حرف المد وهي
الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حال الوقف
لا يرد المحذوف وحملت الخفيفة على المشددة في ذلك
وان كانت الواو والياء تردان في الوقف على ما هما
فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ومن اجل ذلك
ايضا حرف الجر الموضوع على حرف واحد نحو بزيد ولزيد
وكزيد متصلا بمجروره لانه لا يوقف عليه لكونه
على حرف واحد بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه
على حرفين وكتب الضمير نحو منك ومنكم وضربكم متصلا
بما قبله لانه لا يبتدا به لكونه ضميرا متصلا ومن
اجل ذلك كتب فانوا وفانوا على واو العطف وفائه
وهو ممتنع لكونه على حرف واحد وكتب ثم ابتوا
بالتا لانتفا ذلك اذ يصح الوقف على ثم لكونه على حرفين
واما الفصول فهي ما خرج من الاصل المذكور الفصل

الاول

الاول في احكام الهمزة ولها احوال ستة لانها اما ان تكون اولا
او حشوا او طرفا والتي هي حشو اما ان تكون ساكنة او متحركة كذ
والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فالتي هي
اول الكتب بالالف مطلقا سوا فتحت ام كسرت ام ضمت وسوا
كانت همزة قطع ام همزة وصل وسوا كانت اصلا ام منقلبة
ام زائدة نحو احد وان ابل واحد وكذا حكمها ان تقدمها
لفظ كانها ما كان الا لئلا ولئن ويومئذ
ونحوه وهو كل زمان اضيف الى الجملة نحو زمانئذ وحينئذ و عنه
فان هذه الالفاظ كتبت فيها يا لكثرة الاستعمال فصارت الهمزة
فيه كالمتوسطة والا هؤلا فانها كتبت فيها واوا وكان
القياس ان تكتب لئلا لان لا ويومئذ ونحوه يوما اذ انفصل
الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف
مع اذ كالشي الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف يا كما جعلو ها
في بئس وكان القياس في هؤلا ها لا والمراد بالاولى الاولى بالقياس
الى سائر اصول الكلمة فتدخل المتوسطة بزائد نحو الارض
وباحد وما بل المعترضة هذا وقد استثنى الضاحي مسائل
حذف فيها همزة الوصل المبتدا احداها ان تتوسط بين
فا او واو وهمزة نحو فاتوا فاتوا وامر اهلك حذرا من اجتماع
العين مع شدة اتصال الفا والواو بما بعدهما الثانية ان
تقع بعد همزة الاستفهام سوا كانت همزة الوصل مفتوحة
او مكسورة او مضمومة نحو الذاكرين باسمك زيد انطلق
يزيد قال العلما كانهم اكتفوا بصورة عن صورة لان
صورة الف الاستفهام لصورة الالف بعدها
الثالثة الهمزة في نحو جا فلان بن فلان وفلانة
وفلانة ابنة فلان حيث جا نعتا لمنادى وحذف

التنوين والعلة شدة الامتزاج لكثرة الاستعمال الرابعة الف الوصل
المقترنة بلام التعريف اذا دخل عليهما لام الابتدا او لام الجر
نحو للدار حرفا الالتباس بلا النافية الخامسة الف بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم فتامله والتي هي حشو وهي ساكنة
ويكون لا بعد متحركة يكتب بحرف حركة ما قبلها الا لما يبدل
به فتكتب الفا في نحو راس وباس وكاس ويا في نحو ذيب
وبير وواوا في نحو مومن وبوس ولوم والتي هي حشو وهي
متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من جنس حركتها سوا كان ذلك
الساكن صحيحا او حرف علة لا لفها التسهيل على نحوه فتكتب الفا
في نحو مراة وكماة ونسال ومسالة ويا في نحو يئس وسائل
وواوا في نحو التوس وملوم هذا ما ذكره الاكثر ومنهم من يحذف
الهمزة ان كان تخفيفها بالنقل نحو مسلة او بالادغام نحو
خطية وسوة او في كل منهما حذف في اللفظ فتحذف في الخط
ايضا ومنهم من يحذف الهمزة المفتوحة لكثرة مجيئها دون
المضمومة والمكسورة لقلة مجيئهما والاكثر على حذف
المفتوحة بعد الالف نحو سال بوزن ضارب من المفاعلة
ولا يحذف الالف بعد ساكن غير الالف ومنهم من يحذف
الهمزة في جميع احوالها من كونها مفتوحة اولا ولكونها
مخففة بالنقل او بالادغام او بغيرهما وكون المفتوحة
بعد الالف اولا استثقالا ومنهم من يجعل صورتها على
حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زايدة
للمد نحو مسول ومسوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل
لها صورة وذلك للفرق بين المهموز وغيره مثل مقول
ومصوع قال ابو حيان واذا كان مثل رووس يكتب
بواو واحدة مع ان تسهيله بين الهمزة والواو فهذا

احرى

احرى قال وقد كتب الموودة بواو والحق في المصحف وهو قياس
ان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن عادتهم ضد
اجتماع صورتين في كلمة واحدة وحذف احدهما فلذلك
كتبت واحدة الا انه قد يختار في القرآن فيه ان يكتب
بواوين لانه قد حذف من الكلمة في حرف فيكره ان يحذف
غيره انتهى والتي هي حشو وهي متحركة بعد متحركة تكتب
حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت
الفا نحو سال فان كان بعدها الف نحو مال وما يستفعل
يحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا وتجمع الفان وان
كانت مفتوحة بعد كسر كتبت يا نحو ميرا وبعد ضم
كتبت واوا نحو جون وان كانت مكسورة بعد فتح او كسر
كتبت يا نحو سيم ومسين فان كان بعدها في الحالين يا كانيم
ومستين فقيل يحذف ولا صورة لها وقيل يجعل لها صورة
وتجتمع يا آن وان كانت مكسورة بعد ضم نحو سيل ودول
فصورتها اليا على مذهب سيبويه والواو على مذهب
الاخفش وان كانت مضمومة بعد فتح او ضم كتبت واو
كلوم ولوم جمع لوم كصبير جمع صبور فان كان بعدها في
الحالين واو كلووم وروس فقيل تحذف ولا صورة لها وتجمع
الواوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو مييون جمع مايه
كتبت بواو على مذهب سيبويه وبيا على مذهب الاخفش
والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا حذفت الهمزة و
العيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الرفع
ولا في النصب ولا في الجر نحو خب ودوه وجز قال
ابن هشام وضمني وقوما فيها مجلس فسئلت كيف
كتبت الجزء الاول بالواو ام لا فبادر بعض من كان

حاضرا فقال بالواو لا غير فقلت ما سندك في هذا فقال هكذا
عادتنا فقلت الدليل اغرب من الحكم والجواب عكس ما قلت
يكتب بغير واو لا غير وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا
فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو
ومكسورا فصورتها الياء مطلقا فيهما وقيل في المضموم
والمكسور يكتب على حركة الهمزة وان كان شي من ذلك
منصوبا منونا كتب بالف واحدة وهي المبدل من
التنوين وقيل يكتب بالفين احديهما صورة الهمزة الاخرى
البدل من التنوين وان الساكن معتلا فان كان زايدا
للمد فلا صورة لها نحو نبي وضوء وسوء فان كان ما قبله
الالف كسماء منصوبا منونا كتب عند جمهور البصريين
بالفين الواحدة حرف علة والاخرى البدل من التنوين
وبعضهم والكوفيون بواحدة فهي حرف العلة التي
قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدل من التنوين
صورة واتفق من الفريقان على انه ليس للهمزة صورة
الف في ذلك فان اتصل ما فيه الالف بضمير مخاطب او غائب
فصورة الالف ولو وقعا نحو هذه سماوك وباجر
نحو سمائك وبالالف واحد هي الف المد نصبا نحو رايت
سماك وان كان ما فيه الواو والياء منونا منصوبا فبالف
واحدة هي البدل من التنوين نحو رايت نبيا وضوا
وان كان غير قابل للمد فبتسهيله وتخفيفه بالحذف
والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك
يكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرا ويقرئ ولضوء وهذا
امرؤ ورايت امرا ومررت بامرئ فان كان منصوبا
منونا فقيل يكتب بالفين وقيل بواحدة وهو الاولى
وقيل

وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا فبالالف لن تقرا الا ان تكون
هي مضمومة فبالواو نحو يكلؤ او مكسورة فبالياء نحو من الكلئ
فان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذه الاكمو ورايت
الاكمو الا ان تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الاكمي اذ قلنا
بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا
وان كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقرئ ومن المقرئ
الا ان تكون مضمومة فبالواو ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة
والواو وبالياء ان قلنا بابدالها على الاول ان اتصل
بها ضمير وقيل ان الضم فعلى حسب الحركة قبلها كحالها
اذا لم يتصل بها ضمير او قيل ان انضم ما قبلها او كسر
فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة
قبلها وان انفتح فان انفتحت او سكنت فبالالف لن
تقراه ولم يقراه او انضمت فبالواو نحو يقروه هذا
ما قرره ابو حيان اولا ثم حكى قول السهيلي انه اذا
اتصل بالهمزة الاخيرة فتحة او الف ضمير متصل فانها
تعطى حكم المتوسطة وقال لانها حينيذ كانها لم تقع
اخيرا لانه لا يوقف عليها ولا يبتدا بذلك الضمير وقال
وقد اخال ان ما للحكم ما لها ضمير متصل على حكم المتوسطة
وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي تؤول
اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلى هذا
يكتب يقروها بالالف لانها قد تخفف بابدالها
الفا وبالواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين
الحرف الذي من حركتها وتكتب ملانا وملاوك وملانك
بالالف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين
لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل

لها الضمير وكما لم يتصل نحو انها تكتب بالف نحو هذا
بناك ورايت بناك وعجبت من بناك كما لو لم يتصل
به ضمير وقال احمد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالالف
ما لم يضف فان اضفته كتبته في الخفض بالياء نحو من بنائه
وفي الرفع بالواو بعدها وبيا في الخفض ولا يجمعون
في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطاه واعجبني
خطاؤه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء
ان تسقط الالف وهو القياس فاما الالفان فان
العرب لا تجمع بينهما ولذلك كتبوا خطا وجزا بالف
واحدة ولو كتبت بالفين كان لها هنا وجه ليفرق
بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي
الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهى وتحذف
همزة الوصل في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو
والفاء وبين الهمزة التي هي فا نحو فات وان وعليه
كتبوا وامر اهلك والسبب في الحذف انها لو اثبتت
لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة
التي هي فا الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما
لانه لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين الفين
وسائر ... الا على خلاف في المتطرفة لان الاطراف
محل التغييرات والزيادة فلو لم يتقدمها شي اصلا
اثبت كقولك في الابتداء ايذن لي او ايتن فلانا وكذا
لو تقدمها غير الواو والفاء نحو ثم ائتوا الذي اوتمن
من يقول ائذن لي لو تقدمها الواو والفاء وليست
فا الكلمة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعتا بعد

الهمزة

الهمزة همزة الاستفهام وسواء كانت همزة الوصل مكسورة ام مضمومة
نحو اسمك ام عمرو اانطلق زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة
نحو الطفل البنات على البنين الذكرين حرم فكلام ابن مالك
يقتضي الحذف فانضاف لابو حيان وهو حتى وهب اليه احمد
ابن يحيى قال والذي عليه اصحابنا انه يكتب بالفين
احداهما الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال
احمد بن يحيى يكتفى بالف الاستفهام من الف الوصل
في الالف واللام في الخط واما اللفظ فعلى التطويل
وانما الحاصل الذكرين الله اوكانهم يكتفوا بصورة من
صورة لان صورة الف الاستفهام كصورة الالف
بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالا
ستفهام انتهى واما الف القطع اذا وقعت بعد
همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بحسب
حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب انحد
بالف واحدة عند الكسائي قال الحذف الف
الاستفهام وبعكس قال الحذف الثانية وجوز ابن
وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بالف
نحو ائنك الثالث انها تحذف من لام التعريف اذا
وقعت بعد لام الابتداء او لام الجر نحو وللدار
الاخرة وللذين احسنوا الحسنى وكان قياسها
الاثبات كما كتبوها في لابنك قائم ولابنك مال وسبب
حذفها خوف التباسها بلا النافية وزعم الفراء ان سببه
اجتماع ثلاثة اشكال متشابهات في الخط لان اللام مثل
الالف واجتماع الامثال مستثقل لفظا فكذلك خطا
وزعم بعضهم ان في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها

فكانهما كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم
ان الالف لا تحذف مع لام الابتداء فرقا بينهما وبين لام الخبر
ولو وقع بعد الالف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت
الف عن الاصل نحو جيت لالتقاء زيد فان ادخلت الالف
واللام وادخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقاء
الرابع من اول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب
باسم بالالف كما يكتب بابن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال
كذا علل غير واحد والظاهر ان المراد كثرة الكتابة قلما
كثر كتابته حذف تخفيفا على الكاتب كما حذف من المتلفظ لكثرة
الاستعمال تخفيفا فان كثرة التلفظ لا دخل له في الحذف
من الخط فقول بعضهم لكثرة الاستعمال العارض بحسب اللفظ
والكتابة وهي مما يوجب التخفيف من الحذف وجد كانت محل نظر
اذ لا دخل للاول كما لا يخفى فليتأمل واورد على التعليل بها عدم حذف
الجلالة من بسم الله مع كثرة الاستعمال بل لا شك ان استعمال
الجلالة منفردا وكتابته اكثر من استعمال البسملة وانكار
ذلك مكابرة صرفة واجيب عنه من وجهين احدهما الفرق
بامتزاج الحرف بلفظه اسم بخلاف كلمة الجلالة لكن على هذا ينبغي
جعل ما به الافتراق جزء علة فيزاد في التعليل الامتزاج المذكور
الثاني ان كلمة الجلالة دخلها حذف فلو حذفت الفها الاولى
ايضا لحصل اجحاف وكان ذلك مانعا من ترتب الحذف
على مقتضيه هذا مع ما يؤدي الحذف اليه من التباس صورة
كتابتها حال تجردها عن لام الجر بصورتها حال دخول اللام
عليها والاولى ان يقال ان مخالفة الاصل يحتاج الى نكتة
لا التفات الى الاصل فاذا خالفنا القياس والاصل لنكتة
لا نلتزم المخالفة في جميع ما وجدت تلك النكتة فيه اما ترى

قولهم

قولهم خلاف القياس لا يقاس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال
امر يجوز لبعض الاحكام لا موجب فللبليغ ان يعتبره تارة دون
اخرى والارادة في ذلك مرجحة لا تحتاج الى نكتة ونظير ذلك
اكثر من ان يحصى في العلوم النقلية اما لو قيل انه اوجب الشارع
الاستبراء على المشتراة من بكر حسما للباب واحتياطا مع انه كثيرا
ما لم يراع الاحتياط وحسم الباب ولا يخفى ذلك على من تتبع العلوم
بدقة نظر فليتفق ذلك حتى يتخلص من الاشكال الا ان جعلها وقصر
كثيرة الاستعمال دليلا تاما فليتأمل واجيب ايضا بان همزة اسم
عوض فلا تحذف وبانه قد حذف العوض من الاخر فلم تحذف
الفا اخر بتران الكلام في ابتداء اسم لا في لغة سم وسم وذلك ظاهر
فاحتمال كونه من سم لا يستطيع في المقام وخارج عن المرام والله
تعالى اعلم بالصواب وسيأتي فيه زيادة بيان هذا وقال
الامام قال الخليل وانما حذفت لانها دخلت بسبب ان الابتدا
بالسين الساكنة غير ممكن فلما دخلنا الباء على الاسم نابت عن الالف
فسقطت في الخط ولم تسقط في اقرا باسم ربك لانه لا ينوب عن
الالف في هذه المواضع كما في بسم الله لانهم منعوا حذف الباء من اقرا
باسم ربك مع صحة المعنى اما لو حذفت الباء من بسم الله لم يصح
المعنى وفيه نظر لان اقرا باسم واقرا اسم معنيان مختلفان
فلا يصح المعنى المقصود من الباء ولو اريد مطلق المعنى لجرى
في بسم الله ولم يترك الاصل المتقدم بالكلية بل روعي في الجملة
بالعوض عنه من تطويل راس الباء في بسم الله وهو في يسير نصب
الالف المحذوف فحصل التخفيف بالنصف مع رعاية الاصل
في الجملة جمعا بين المقتضيين وهو من الفا احدهما ولا
تحذف من البسملة من انواع التسمية نحو بسم الله ربك الرحمن الرحيم
وباسم ربك وزعم بعضهم الحفلا تحذف ايضا وانما كتبت على

والاصل بسم الله ثم
لغة من يقول سم بكسر السين وضمها بلا همزة وقال الزمخشري التخفيف قال
خفف بالسكون على حد قولهم في ابل ابل وقال ابو حيان والاحسن حمل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان
حذف الالف لتلك اللغة لجاز استعمال الالف في جميع المواضع
وليس كذلك فزعم الاخفش ان سبب حذفها كون البا لا يوقف عليها
وكانها الاسم واحد ورد ذلك بانهم قد كتبوا واضرب بالالف
والواو ولا يوقف عليهما وجوز الفرا حذفها في بسم الله مجراها
ومرساها وبسم الله تبارك الرحمن الرحيم لانها كانا معها
فحذفها للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله وان لم
يتبعها الرحمن الرحيم بشرط ان يكون الاضافة الى الله وان لا يكون
للبا تعلق في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فاذا فقد شرط مما
ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تباركت باسم الله ابدا باسم
الله وجوز الكسائي حذفها ولو اضفت الاسم الى الرحمن او القاهر
وقال الفرا هذا باطل لا يجوز ان تحذف الا مع الله ومع البا
وعلى مذهب الفرا جرى الناس بل صوبه بعضهم الخامس من
ابن الواقع بين علمين من مفردا سوا كانا اسمين ام كنيتين
لشخص ام مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن
ابي عبد الله وهذا بطة بن فقه ويتصور في المختلفين
ستة امثلة وحكى ابو الفتح عن متاخري الكتاب انهم لا يحذفون
الالف مع الكنية نفرت او تاخرت قال وهو مردود
عند العلما على قياس مذهبهم لانه حذف التنوين مع الكنى كحذفه
مع الاسما وانما هو جعل الاسمين اسما واحدا فحذف الالف
لانه توسط الكلمة انتهى وقال ابو حيان الالف تحذف
من الخط كل موضع تحذف من التنوين وهو يحذف مع الكنى مثل
ما يحذف مع الاسما الاعلام قال فلم احب ولم اتكل ولكن يمت لها
اما

اما صخر بن عمرو قال وشرط ابن عصفور ان يكون ابن مذكر وهو ظاهر
ما جزم به ابن مالك من الخلافه فلانه بفلانه ابن فلان وفي
درة الغواص للحريري انه اذا اضيف ابن الى الاب الاعلى ثبتت
الالف في ابن والتنوين فيما قبله نحو قولك جا ابو الحسن ابن
المهتدي بالله قال الدماميني في شرح التسهيل والصحيح حذفهما
وان كانت الاضافة الاعلى وانشد سيبويه
حبتي تمتل بدر لعومهم
او مثل اسرة منظور بن سيار
وقال في حواشي المغني سوا كان هذا العلم الذي اضيف اليه ابن
او ابنه اسما لابيه الاول او جده وبعضهم يشترط ان يكون ابا لاخرا
وكان وجهه ان هذا الحرف سقوط للكثرة والاكثر نسبة الانسان
الى ابيه لا جده انتهى ولنشترط ايضا ان لا يقع ابتدا سطر قال ابن
الحاجب في اماليه قياس ابن مالك ان يكتب بالالف مطلقا
لانك لو ابتدات به قلت ابن وانما حذفت العرب التنوين
من الاسم الاول فالعلة التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي
الذي حذف الكتاب لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين
وصفة لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول
سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان
القارى ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده
فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم
الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري
مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب
للحذف لم يكن للحذف وجه ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا
او خبرا لم تحذف الفه لانه اذا كان بدلا لم يجعل معه
كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله

فاذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وكذا
اذا كان مبتدا كما في قولك يا زيد ابن عمرو في الدار ومن حضر
المبتدا اما في قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله في قراة
عاصم والكسائي بتنوين عزير وهو صفة في قراة غيرهما
والتقدير عزير ابن الله الهنا وقال المبرد التقدير هو عزير
ابن الله والعباس على هذه القراة حذف الالف كالتنوين لكن
الرسم بالالف قاله الجعبري وكذا المحذوف لا حذف في نحو زيد
العاقل ابن عمرو

الفصل الثاني

في احكام الوصل والفصل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة
تدل على غير معنى الكلمة الاخرى كما ان المعنيين متغايران فكذلك
اللفظ المعبر به عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن
اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كان
كالمعنى واحد فلا تنفصل الكلمة وذلك اربعة اشيا الاول
المركب تركيب مزج كبعلبك فتوصل الكلمتان للتنبيه
على امتزاجهما وشدة اتصالهما وهذا الذي ذكر فيما
يمكن فيه الاتصال من الحروف بما بعده اما ما لا يمكن فيه
ذلك فلا سبيل الى كتابته مفصلا وذلك نحو حضرموت
فان الرا لا يتصل بما بعده في الخط ولكن هذا انما يشكل
نحو معدي كرب فانهم يكتبونها بالفصل مع انه يمكن ان يتصل
اليا بما بعدها فكان ينبغي هكذا معديكرب كذا اورده
بعضهم ونظيره انهم كتبوه منفصلا للزوم الفصل فيه
فان وصلت اليا بما بعدها فان ما قبلها الدال والدال
لا توصل بغيرها والله تعالى اعلم بخلاف غيره من المركبات
كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مسا وبين بين وحيص
بيص الثاني ان يكون احدى الكلمتين لا يبتدا بها لان الفصل
في

في الخط يدل على الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن
فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الخط وذلك
نحو الضماير البارزة المتصلة ونوني التوكيد وعلامة
التانيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدا به
كياء النسب الثالث ان تكون احدى الكلمتين لا يوقف
عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفا العطف والجزا
ولام التوكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها وهذا اشكل
بواو العطف فالحقها كالفا في كونها على حرف واحد ومع ذلك
كتبوها منفصلة مما بعدها الرابع ما يذكر من الالفاظ
فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو مما خطاياهم ايما تكونوا
فاينما وانما وحيثما وكيفما واما وانت مطلقا فاذا كانت
كافة نحو فلما وربما ولاما وكاما وليتما ولعلما واستثنى
ابن درستويه والزجاجي ما في ذلك فقالا انها تنفصل
وتوصل بكل ان لم تعمل فيما قبلها وهي الظرفية نحو كلما جيت
اكرمتك كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا بخلاف
التي يعمل فيها ما قبلها فانها حينئذ تكون اسما مضافا
اليه كل نحو وآتاكم من كل ما سالتموه وتوصل ما الاستفهامية
بعن ومن وفي لانها تحذف الفها مع الثلاثة وتصير
على حرف واحد نحو وصلها بها نحو عم يتسالون لو ثم
ثم هذا النوع فيما اثبت من ذكراها وحذف الالف
ليس خاصا بهذه الثلاثة بل هو ثابت مع كل جار اسما
كان او حرفا ولا توصل الشرطية بواحد من الثلاثة
قال ابو حيان العباس تقتضي ان يكتب معها
مفصولة قال وفي ما الموصولة مع الثلاثة
ثلاثة مذاهب احدها ان تكتب متصلة معها لاجل الادغام

فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عمّا رغبت عنه
وعجبت ممّا عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب
مفصولة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا وبه قال
جزم ابن عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولان علة الوصل
الآتية في ممّن وهو التباس اللفظين خطا مفقودة في ممّا
والثالث ان الغالب ان تكتب موصولة ويجوز كتبهما مفصولة
وهي اختيار ابن مالك وفي نعمّا نحو نعم وبئس وجهان حكاهما
ابن قتيبة الفصل على الاصل والوصل لاجل الادغام في نعمّا
وحملت بئسما عليها وقد رسما في المصحف بالوصل وتوصل
من بمن سواء كانت موصولة او موصوفة او استفهامية
او شرطية نحو ممّن اخذت منه وممّن تاخذ اخذ منه وانما
وصلت فيها لاجل اشتباهها لو كتبا من فوصلا وادغمت
نون من في ميم من وتنزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة
فلم يحفل بالصورة هذا ما قاله ابن مالك وفصل ابن عصفور
بين الاستفهامية فوصل حملا على اختها ما وبين غيرها
ففصل على الاصل قال ابو حيان وقول ابن مالك
ارجح نظرا الى علة الاشتباه في الخط وفي من سواء كانت
استفهامية او موصولة او شرطية من غير زيادة قال
ابن قتيبة تكتب عمّن متصلة على كل حال لاجل الادغام
عمّا يكتب عمّ وعمّا نحو عمّن تسال ورويت عمّن رويت
عنه وعمّن ترضى ارضى عنه قال ابو حيان وزعم غيره
انه لا يؤثر في ذلك الادغام كلمتان وعلله ابن عصفور
واما ابن مالك فقال الغالب الوصل ويجوز الفصل
وتوصل من الاستفهامية بفي قولا واحدا نحو
فيمن تفكر وتوصل ان الشرطية نحو الا تفعلوه الا تنصروه

وفي الناصبة مع لا قولان احدهما انها تكتب منفصلة مطلقا
قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان الناصبة
توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن
قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الصائغ بان الناصبة
شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز ان تتصل بغير
الوصل في تلك الفصل فهذه خطا وعلله غيره بالفرق
بينهما ولم يعكسوا لكثرة الاولى وقلة الثانية والكثير
بالتخفيف اولى ولان الثانية اصلها التشديد فكرهوا
ان يزيدوها ثقلا بالحذف وفي كي مع لا قولان قال
ابن قتيبة تكتب منفصلة نحو كي لا تفعل كما تكتب حتى لا تفعل
منفصلة ومما وصل من المذكورات وفيه نون وهو من
وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما مر في الامثلة
فلا يجوز ان تكتب ممّا وعمّا ولئلا وان لا بنون ظاهرة
لما ادغم مع الاتصال وحذف خطا واقتصر على المدغم
فيه لتأكد الاتصال لهذا فانه حذف النون خطا كما حذف فيهما
لفظا ولا توصل لن وكم وام بشيء وما وقع في رسم المصحف
من وصل الن نجمع عظامه فان لم يستجيبوا لكم امن هو قانت
فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالف لما تقدم ولما
سياتي واما مع اذا اتصلت بمن فالها تكتب مفصولة
قاله ابن قتيبة قال ابو حيان قال بعض شيوخنا اظن
سبب ذلك قلة الاستعمال والا فالفرق بين مع وبين
في قال ——— وقد يمكن ان الفرق بالاسمية فان في لا تكون
الا حرفا ومع اسم وهي ايضا تنفصل مما بعدها فتقول
معا فلذلك فصلت بخلاف في وممّا وصل شذ وذا
وكان قياسه الفصل لكونه مركب من ذي بمعنى

لعب وكانه وويلمه والاصل ويل امه ويومئذ ونحوه من
الظروف المضافة لاذ في مذهب البنا ليوم وحين لان البنا
قليل بشدة اتصالهما باذ ومن اجل ذلك كتبت همزة اذ في ذلك
ياكما مر لانها لصيدت صارت كالهمزة المتوسطة المكسورة
والا فالقياس ان تكتب الفا وعلى مذهب الاعراب بفصل
ذلك عند بعضهم فتكتب الهمزة الفا والاكثر وصله ايضا
حملا على البنا لانه اكثر فتكتب الهمزة يا وهما وصل شذ وذا
ايضا تلمابه ونحوه قبل في الوصل خاص بتلمابة الفصل

الثالث في احكام الزيادة فتزاد الف بعد واو
الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض او امر نحو اكلوا وشربوا
واضربوا فرقا بينها وبين واو العطف فانه وان لم يحصل
الالتباس في نحو كلوا واضربوا ان واوه تكتب متصلة
بخلاف واو العطف لكن قد يجي من الافعال ما لم يتصل به
الواو وصورته نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس
فحملوا الباب كله على حد طرد الباب وخرج بواو
الجمع غيرها نحو يغزوا ويدعوا ما لم تكن الواو المتطرفة
للجمع فانهم لم يزيدوا بعد واوه الفا لانه لا يلتبس وان
قدر انفصال لان الفرد ليس بدع ونغزو وخالف
الفراحيت اجاز ان تكتب ذلك الالف في حالة الرفع
خاصة والكسائي حيث اجاز ذلك بحولين يغزوا زيدا
وبالمتطرفة المتخصصة بضمير او غيره نحو اكرموك
واكرموه ويضربون لان واو الجمع فيه ليست متطرفة
لاتصال الضمير او غيره به فلا تلتبس بواو العطف
الذي يجي بعد تمام الكلمة ومن اجل ذلك انهم زادوا
بعد واو الجمع المذكورة الالف بخلاف غيرها كتب

ضربوهم ونحوه

ونحوه بالف ان جعل هم توكيد الواو ولان الواو ح منطوقة
لان المؤكد ليس كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل وبغير
الف ان جعل هم مفعولا لان ضمير المفعول المتصل كالجزء
مما قبله فلم تقع الواو منطوقة ومن ثم اختلف في رسم
قوله تعالى واذا كالوهم او وزنوهم فقيل رسما
بالالف بعد الواو فيكون هم تاكيدا لضمير الرفع المتصل
وقيل رسما بغير الف فيكون مفعولا به وبالمتصلة بالفعل
المتصلة بالاسم نحو شاربوا الما فلا يكتب بعدها الف
لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتباس
ان وقع واجاز الكوفيون الحاقها كما في الفعل فيكتبون
نحو شاربوا الما وزائروا زيد وعمروا بالالف كما ترى
وكذا ابنوا زيد بخلاف ابو زيد واخو زيد ومنهم
من يحذف الالف في الجمع من الفعل والاسم وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وبالماضي والامر
المضارع نحو لن يضربوا فقد اختلف البصريون في
الحاقها به اذا اتصلت الرواية منطوقة فالاخفش
يجعله كالماضي والامر في الحاق الالف وبعض البصريين
لا يلحقها لعدم لزوم الواو وشذت زيادتها في الربوا
وقياسه ان يكتب بالالف لانه من ذوات الواو وكتبوه
بالواو وزادوه الفا بعدها لحز نحوى عن العباس
من وجهين وفي واو الواو فيه شذوذ من جهة
زيادة الالف خاصة وكان من حقه ايضا ان يكتب
بالالف لان الاصل في الهمزة المتطرفة ان تكتب
بصورة الحركة التي قبلها واللغة الاصلية في امرء
الماضي فتح الراء اذ الما فان وزنه فعل بفتح العين

وما يرى من الضمة والكسرة فيهما عارض اتباعا للآخر
وكان ينبغي ان لا يلتفت الى عروض ذلك وان يعتبر
حال الفتحة الاصلية فلما كتبوها بالواو وزادوا الالف
تنبيها على انه ينبغي ان تكون صورة الهمزة الفا على
كل حال وان لا يعتبر بالضمة والكسرة العارضين
وما تقدم من ان فيه شذوذا من وجه زيادة
الالف خاصة هو ما قاله الدماميني واعترض بانه
ينبغي ان يكون كالذي قبله فانه خرج عن القياس
من وجهين احدهما كتابته بالواو والثاني كتابة
الالف بعدها كما تقدم في الربوا وقول المحشي الواو
في امرؤ قياسية لانها تخفف اي الهمزة بينها وبين الواو
فالشذوذ فيه من وجه واحد بخلاف الاول يعارض
بما تقدم في الهمزة المتطرفة والله تعالى اعلم بالصواب
وزيدت الف ايضا في مائة قال ابو حيان وذلك
للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة
لانها تكثر زيادتها وكانت الفا لانها تشبه الهمزة
ولان الفتحة من جنس الالف ولم تكن يا لانه كان يجتمع
حرفان مثلان ولا واوا ولاستثقال الجمع بين اليا
والواو وجعل الفرق في مائة دون منه لان مائة
اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف
واستدل ان المائة محذوفة اللام بدليل قولك امأيت
الدراهم فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف
مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفعلوا بينها وبين
فئة ورئة لعدم كثرة الاستعمال وقال بعضهم كانت هذه
هذه الالف في مائة اولى منها بفئة لان الاصل

مائة

مائية على وزن فعلة من مأيت وهمزة مائة تقع
مفتوحة في لفظ الف وينكسر ما قبلها فيستحق لذلك
ان تكتب يا فالزموها للعلتين حملا اليا للكسرة
والالف للفتحة ولان العدد اولى بالتأكيد والعلامة
من غيره انتهى قال ابو حيان والدليل على ان الاصل
في مائة مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته
ادنى عطيته اياي مئيات

فجمعها جمع سلامة ولفظ باصلها بزنة سدرة وضعف
الكوفيون تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف
بانهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي ان يجعل في متحد
الجنس يدل على ذلك انهم لم يفرقوا بين فيه وفيه
لاختلافهما قالوا وانما زيدت فرقا بينها وبين فئة
ورئة في انقطاع لفظهما في العدد وعدم انقطاع فئة
ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل
تقول الف وتقول تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات
وعشر رئات فلا ينقطع ذكرهما في التعشير فلما خالفتهما
فلما خالفتهما فيما ذكرنا خالفوا بينهما وبينها في الخط وحكى
صاحب البديع ان منهم من يحذف الف مائة من الخط
وبعض النحاة يكتب ماه هكذا فيسقط اليا وهو
جار على ما حكي عن الفرا وغيره الحذاق انه يجوز
كتب الهمزة المفتوحة الفا في كل موضع وقال
ابن كيسان منهم من يكتب الهمزة على حركتها في نفسها
وان كان ما قبلها مكسورا قال ابو حيان وكثيرا
ما رأيته بغير الف كما يكتب فئة لان كتب مائة

قيلا لو خارج عن الاقيسة فالذي اختاره ان يكتب بالالف
دون اليا على تحقيق الهمزة او زيادة واو اليا على وجه
تسهيلها قال وامازيادة الالف في مائتين ففيها
خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لان
التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع
فان منه ما يغير الواحد وهو جمع التكسير ومنهم
من لا يزيدها كما لا تزاد في الجمع لان موجب الزيادة
قد زال وهو العباس واتفقوا على انها لا تزاد في الجمع
نحو مئات ومئون وزيدت واو في اولئك واولوا
اولات قال ابو حيان اما اولئك فنقطا فرقا للنحو من
على الهمزة وزادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك
وكانت الواو اولى من اليا لمناسبة ضمة الهمزة
ومن الالف لاجتماع مثلين وجعل الفرق في اولئك
لان الزيادة في الاسما اكثر لانه لا توجد في حرف
الا قليلا ولان اولئك قد حذف منه الف ثلاث
الزيادة فيه اولى وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق
بينها وبين اليك والاسمية لان الى قد تستعمل اسما حكوا
من قدام العرب انصرفت من اليك وهذا بنا على ان
الفرق انما يحصل في المخالف قال واما الواو في اولات
فحمل العرف فيقل له نظير ويمكن عندي ان تكون زادوا
الواو فيه للفرق بين اولي في حالة النصب والجر وبين
الجارة وحملت حالة الرفع حالة النصب والجر وحمل
التانيث في اولات على التذكير في اولوا وقال
بعضهم زيدت في اولو فرقا بينها وبين الو بالهمزة
الدالة على لو واما اولات فبمعنى صاحبات بزيدت

فرقا

فرقا بينه وبين الات جمع التي فانها تكتب بلام واحدة
وحملا اولا بالمد والمقصور حملا من الغلي اولئك فان
لحذف التشريح زيادة تقليل خط القول له

عمر الاولى ان فاخر وقال العلي   يبقى امر فاخر كم عمر البري

والعلى بالضم والقصر الرفعة والشرف ويقال عمر في القرآن
يعمره عمرا من باب ضرب كعفره يعفره تعفيرا وعمرا زيدت فيه
الواو للفرق لفظا بينه في التصغير عند بعضهم وكانت
الزيادة في المصغر لانه فرع والفرع احمل للزيادة ولانه
قد تغير لاجل التصغير والتغيير يانس بالتغيير وكانت
واوا للمناسبة ضمة الهمزة واكثر اهل الخط لا يزيدونها
لان المصغر ليس بينها اصلي وما ذكر في اولئك من مناسبة
ضمة الهمزة واكثر اهل الخط لا يزيدونها لان المصغر من
مناسبة الزيادة وبالواو ومما بني فيه دون غيره
بانه فيما بعده وزيدت الواو ايضا في عمرو غير المنصوب
فرقا بينه وبين عمر والماخص عمرو بالزيادة دون
عمر لانه اخف والزيادة بالاخف اولى وانما كان اخف
من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وانما زيدت
الواو دون الالف لئلا تلتبس بالمنصوب ودون
اليا لئلا تلتبس بالمضاف الى يا المتكلم وشرط بعضهم لكتابته
بالواو شروطا احدها ان يكون علما فلا تزاد في غيره كعمرو
احد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم ومثله عمر جمع
عمرة والعمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولعمرك
لعمرك اي حياتك لان العلم لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله
واستعمالها يخاف ان يلتبس فيه ليس كغيره ثانيها ان
لا يكون محلى بال فلا تزاد فيه الا نحو قول الشاعر

باعدام الحمر من اسيرها   حراس ابواب على قصورها
لقلة استعماله فالثامن ان لا يكون مصغرا فلا تزاد فيما اذا وقع
مصغرا نحو عمير قالوا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج
الى تفرقة وفيه نظر لان الالتباس في ذلك حصل خطا
ولفظا لان لفظ مصغر كل من عمرو وعمر واحد وكتابتهما
على اسقاط الواو واحدة فكان ينبغي اثبات الواو ليفرق
بين الاسمين خطا ويستدل به على الفرق لفظا وقد يقال
اللفظ بالمكبر مغن عن هذا الشرط الرابع ان لا يكون
مضافا لضمير فلا تزاد فيه لان الضمير المجرور كالجزء مما
قبله فلا يفصل بينهما ولا يخفى ان الشرط الاول مغن عن
هذا لان المضاف غير علم وقد يقال ان كتابة عمر بضم
العين وفتح الميم المضاف الى ضمير ككتابة عمرو بفتح العين
وسكون الميم المضاف لضمير فالالتباس حاصل فكان ينبغي
اثبات الواو ليفرق بين الاسمين خطا ويستدل به على
الفرق لفظا واذا قيل باثبات الواو فيه بطل الشرط
الاول لان المضاف غير علم الخامس ان لا يؤمن
اللبس بوقوعه في قافية فلا تزاد الواو وفيه نظر لان الموضع
الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر فلا يفضي
الى اللبس كذا قاله الجاربردي واعترضه بعضهم بانه
غير مسلم لان الموضع الذي يقع فيه عمرو يقع فيه عمر كذلك
على ذلك قول الشاعر
قف في منازلهم على النهر   واسئل فديتك النفس عن عمري
فلو قيل عمري بضم العين وفتح الميم لم ينكسر البيت ولم يتغير
خصوصا ان حركة الخامس الحرو حكي ان بعضهم رأى
في منامه انه قد كتب في ظفره واو فقص على العابر رؤياه

فاخبر

434

فاخبر انه دعي في نسبه واستشهد بقول ابي نواس يهجو
اشجع السلمي   قل لمن يدعي سليما سفاها   لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت من سليم كواو   الحقت في الهجاء ظلما بعمرو
وقال العلامة الدميري في منظومته
ولا تصاحب من يكون مثلما   ولا لعمرو واو اكوا وظلما
يعني لا تصاحب من يكون ناقصا يحتاج في كمال معناه
الى غيره كما فانها تحتاج الى جملة غالبا ولا من ينكسر بما
ليس له كعمرو فان هذه الواو زائدة على لفظه وليست
من بنيته وخرج بغير المنصوب ما كان منصوبا فلا تزاد
فيه الواو من التباسه بعمر فان عمرا يكتب في حالة النصب
بالف بعده مبدلة من التنوين لانه منصرف وعمر يكتب
بلا الف بعده ولا تنوين فيه لانه غير منصرف ويتعلق
بالشرط الاول وهو العلمية انك تكتب قول الغزالي لعمرو
ابي عمرو لعدم سابقة لها الحذف لوري له بالاهاصب
الاولى بغير واو وفي الثانية بواو الفصل
الرابع في احكام الحذف فتحذف لام التعريف
من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهي
التثنية والجمع نحو اللتان واللتين واللاتي واللائي
كراهة اجتماع مثلين في الخط وتثبت في مثنى الذي نحو
اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا لانه يلتبس بجمعه
وقال بعضهم قصدوا بذلك الفرق بين التثنية والجمع
وكان الثبوت في التثنية لانها اسبق على الجمع فاللبس عنده
حصل ولان الجمع لثقله اولى بالتخفيف ولم يفرق بين
مثنى التي وجمعها لانهما لا يلتبسان بخلاف تثنية الذي
وجمعه وقال احمد بن يحيى ثعلب كتبوا اللاتي التي

واللاي التي والي واسقطوا الاماس اولها والقاس اجرها
لانه نقل في الكلام مثله وتدل عليه ما قبله وما بعده
ولو كتب على لفظه كان اوثق انتهى قال ابو حيان وكلامه
يدل على حذف اللام من اوله والالف من اخره معا والذي
عهدناه في الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد
قال فان قلت اللام الزم في الله فهلا حذفت قيل لما
حذفت الالف منه كرهوا حذف اللام منه ايضا لو حذفت
التبس باله لا الف تحذف فيه كما ذكرهم في التسهيل وشرحه
وفي شافية ابن الحاجب ونحو اللذين في التثنية كتب بلامين
للفرق وحمل اللتين عليه واللاون واخواته انتهى
بمعنى ان نحو اللذين في التثنية نصبا وجرا كتب بلامين
للفرق بينه وبين الجمع والجمع لثقله اولى بالتخفيف وحمل
اللتين على تثنية المؤنث مثنى الذي المذكر وان لم يلتبس شي
لو حذف منه حرف فان تثنية المؤنث فرع تثنية المذكر
وحمل عليه ايضا اللذان واللتان رفعا وكتب بلامين
اللاون بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا في لغة هذيل
وهو جمع اللاي مرادف الذين في لغة واخواته كاللائي
واللواتي واللاتي واللاءات من جملتها اللا فلو كتبت
بلام واحدة لالتبس بالا كذا قاله الجاربردي وفي الليل
والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه
بلامين والحذف اجود لان فيه اتباع رسم المصحف
قال ابو حيان وزاد احمد بن يحيى اللطف فعده مع
الليل فاللة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف
قال وكتبوا اللوى واللعب واللحم بلامين وكتب بلامين لتحرك
لام التعريف ايضا فيما اجتمع فيه ثلاث لامات لفظا كراهة اجتماع

الامثال

الامثال نحو لله ونحو اللات واللتان فالثلاث لامات لام
الجر ولام التعريف واللام التي هي فاء الكلمة وكان القياس
ان يكتب بثلاث وذلك لان التعريف لها صورة في الخط
قبل دخول لام الجر فالقياس استصحاب هذا الحكم الثابت
لها لكن لما كان اثباتها يؤدي بعد دخول لام الجر معها الى اجتماع
ثلاث لامات كرهوا ذلك فحذفوا صورة لام التعريف
فان قيل فهلا كتب الله بلام واحدة كالذي فقيل لحذف
الفه فكرهوا كثرة الحذف ولئلا يلتبس باله لان الفه
تحذف وتحذف الالف من اسم الله اي لفظ الله وكان
القياس اثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بانواع من
التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس اذ لا
مشارك في هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه اشيا تخص
بالحذف واما في لفظ لاه ابوك يريد لله ابوك
فانهم كتبوه بالالف لاجل ما حذف منه من حرف الجر
والالف واللام وتحذف الالف ايضا من اله وكذا
من الرحمن ومن الحق علما لا صفة بشرط عدم الخلو من الالف
واللام ولكثرة الاستعمال فان خلا من ذلك كتب بالالف
نحو يا رحمن الدنيا والاخرة قال فانت غيث الورى
لا زلت رحمانا وحارث
قال الشاعر
يا جارتا لا ارمين منكم بداهية
لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك
اي حارث فهو مرخوم قال النابغة
احارث لو انا سلط دما ونا
فيكتب جميعها بالالف وفي قول ابن قتيبة لم يحذفوها

من شيطان ودهقان مع الاجماع والقياس الحذف
مرد ودليس في كل منهما ما في الرحمن من كثرة الاستعمال فلم يكثروا
استعمالها كثرة استعمال الرحمة كذا قيل وانما اقتضت كثرة الاستعمال
الحذف لانهم مريدون تخفيف الخط كما يفعلون في اللفظ
وزاد بعضهم في الاعلام المحذوف منها الالف خطا ملكا وخلدا
وقتا وصلحا لكثرة استعمالها وحذفت الالف ايضا من السلم
عليكم وعبد السلم ومن سبحان الله بخلاف سبحانا فاستكملوا العلة
في الثلاثة وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال وحذفت
ايضا مما اكثر استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف
سواء كانت المك وصلح وخلد ام اعجمية كابرهيم واسمعيل
واسحق وهرون وسليمن فتكتب بغير الف وقال
بعض المغاربة ان اثبات الالف في خالد وصالح ومالك
حسن وجوزه بعلت في خالد وصالح علمين لا يحذف مما لم يكثر
استعماله من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف نحو جابر وحامد
وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهارون
وقارون ويأجوج وصابر وضارب اعلاما وقد جاء
الحذف في بعض الاعلام القليلة الاستعمال كتبوا هارون
وماروت وهامان وقارون بغير الف كذا في بعض
شروح التسهيل ولا تحذف من الصفات كرجل صالح ورجل
مالك ورجل خالد ولا مما لا يزيد على ثلاثة كاوس بن لام
وابن لاب وسام وحام وساعة وحاجة وهالة وما
ذكر من الحذف فيما كثر استعماله محله ما لم يحذف منه شيء
كاسرائيل الذي حذف منه احدى اليائين اللتين بعد الالف
وداود الذي تحذف منه احدى الواوين فلا تحذف من
اسرائيل وداود الالف اذ لو حذفت لاجتمع عليهما حذفان

ونحله

ونحله ايضا ما لم يخش اللباسه فان خيف اللباسه كعمار
لم يحذف منه شيء اذ لو حذفت الالف التبس بعمر المشدد
الذي هو فعل او بعمر المخفف الذي هو فعل او بعمير
اسم الحي قبيلة ومما تحذف منه الالف شعبان وعثمان ومروان
وشبههما مما فيه الالف والنون وكثر استعماله وحسن الاثبات
الا انه لم يحذف في عمران ونقص بعضهم الف السموات وحكى
الفرماني ان ورا في الكوفة كانوا يتبعون الالف المتوسطة
المتصلة بما قبلها نحو كفرين وتنظرين وسلطين وحذفت
الالف ايضا من مفاعل ومفاعيل ان امن اللباسه بالمفرد
كمحرب وتمثيل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال
وشيطان وكذا تحذف لو كان عند الحذف على صورة مفردة
ولكنه في غير موضعه نحو ثلاثة دراهم واربعة دراهم
ودرهم جيدة ودرهم جياد فتكتب ذلك بغير الف ثمنا
مفردة على صورته عند حذف الالف لكن ليس هذا موضع
المفرد بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالالف لئلا يلتبس
بدرهم وكذا نحو المساكين عندي الا ترى انك اذا حذفت
الالف التبس بالمفرد في نحو المسكين عندي على انه قد كتبه
في المصحف الشريف مسكين بغير الف وكذا اسكنهم ومن
ثم قرئ بالوجهين مسكين ومساكين ومسكن ومساكن
قال ابو حيان ويجوز الاثبات فيما لا يلتبس ايضا وهو
اجود فائدة وشرط بعض مشيوخنا لجواز الحذف
شرطا اخر وهو ان لا تكون الالف فاصلة بين حرفين
متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف
الالف لئلا يجتمع مثلان في الخط وهو مكروه ككراهته
في اللفظ وحذفت ايضا من فاعلات اي مما فيه

الفات من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات
وذاكرات ومنه سموات وان لم على وزن فاعلات والمراد
الالف التي بعد الميم وقد كتبوا في المصحف السموات بحذف
الالفين معا وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث فان لم
يكن فيه الفات نحو الصالحين والقانتين والظالمين
والكافرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر
ان يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا
يحذف من نحو ضالات اذ لو حذف الفه لالتبس بجمع
حذر وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شابات
والعادين لانه بلا ف غام نقص في الخط اذ جعلوا صورة
المدغم والمدغم فيه شيئا واحدا فلا ينقص ايضا
وكذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالالف
ولا من نحو راميات والرامين لانه حذف من الرامين
لام الفعل وحملت عليه الراميات فان لم يكن فيه حذف
كما حمل الحذف من الصالحين على الصالحات وان لم يكن فيه
الفات وهذا من تعاكس التظاير والتعارض حيث
حمل الاثبات في المؤنث على الاثبات في المذكر كما حمل الحذف
في المذكر على الحذف في المؤنث واما المهموز نحو الجائين
فاثبتوا الالف فيه حملا على المضاعف لان الهمزة مغيرة
عن صورتها الى الياء فكانها سقطت فاشبهت حرف
التضعيف حين لم توجد صورة مفردة وقد رسم
في بعض المصاحف بحذفهما نظرا الى ان الهمزة حرف صحيح
فيجري مجرى غيره من الحروف الصحيحة وحذفت
الالف ايضا من ذلك واولئك بخلاف ذاوا ولا يحذف
من حرف الخطاب وهذاك وهاولئك مفردا
بحرف

بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلاثة
بخلاف ثلاث المعدول فانه لم يكن كثيرا فلانه
لو حذف منه لالتبس بثلث ومن ثمانين وثمنية وثمنى
باثبات الياء بخلاف ثمان تحذف الياء فلا يحذف منه
الالف فرارا من توالي الحذف وكثرته وفي ثمانين
وجهان الاثبات لانه تحذف منه يا المفرد والياء الموجودة
فيه يا الاعراب للحذف لان الياء المحذوفة عاقبتها
ياء اخرى لانها لا تجتمعان فكان الياء الموجودة اجزا المعاقب
والاثبات اختيار ابن عصفور وغيره يقولون بالواو وحكمه
حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت ايضا من لكن
ولكن مشددة ومخففة ومن ها التنبيه مع الله نحو هاالله
لانه لم يستعمل الا معه فكانه حرف واحد ونقل احمد
انه حرف واحد وقد نص احمد بن يحيى على ان المحذوفة همزة الله وتحذف
ايضا الف ها التنبيه مع اسم الاشارة الخالي من الكاف
نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى صار
كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات
نحو هاذاك وكذا ها المنفصلة بنتا ولي تكتب بالالف
نحو ها انا وهاانا وهاانتم لها حينئذ صارت كالجزء
منها فكرهوا ان يصلوا بها الها لئلا يلزم مزج الثلث كلمات
وتحذف ايضا الف ها مع مضمر اوله همزة نحو هانتم هاتا هانت
بخلاف نحو قال احمد بن يحيى قال الكسائي في هانتم هانا حذفوا
الفها وليس يعني انما حذفوا الهمزة بدليل انهم لم يحذفوها
في ها نحو وقد دل على ان المحذوفة في هانتم وهانا هي الثانية
لا الاولى وفي الرد بذلك نظر لان الصغرا خلا من الهمزة
لا يقول ثعلب ولا غيره بان الفها تحذف وانما الكلام

ما كان اوله الف مصورة عن الهمزة وقد حذف الف ها في
قوله تعالى يا ايه الساحر وفي اية المؤمنون بضم الهاء وبها
قرا ابن عامر وبفتحها في قراءة العامة وفي اية الثقلان
وحذفت ايضا من يا التي للندا المتصلة بهمزة ليست
كهمزة ادم سوا كانت قطعا نحو يا اسحق او وصلا نحو يا ابن
ادم فان همزة كل منهما مخالفة لهمزة ادم من حيث ان الهمزة
فيهما مصورة في الخط وهمزة ادم محذوفة
خطا فاذا اتصلت به اثبتت كما ياتي فتكتب هكذا يا ادم
كراهة اجتماع المثلين قال ابو حيان ونص احمد على ان الالف
المحذوفة هي صورة الهمزة لا الف يا وهو خلاف قول
ابن مالك واما ادم فلم تحذف الف يا معه لانه حذف
منه الف المبدلة من فا افعل فلم يجمعوا عليه حذف
العين قال ابو حيان ومفهوم كلام ابن مالك انه لا يجوز
الحذف في نحو يا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة
ونص احمد بن يحيى على انه يجوز في مثل ذلك الاثبات
والحذف كانهم جعلوا يا مع ما بعدها شيا فاقاموا يا مقام
الالف واللام بدليل انهم لا ينادون بيا ما هي فيه
فلذلك حذفت الالف وتحذف احدى الياءين متماثلين
كادم من قال واسرائيل وهي وداود وطاوس ويستوون
ويلوون وباوا الى الكهف وجاوا وباوا وشاوا واكدا
جزم به ابن مالك بشرط ان لا يلتبس كقرا احد راس الناس
المثنى بالمفرد وقارئين حذرا من التباس المثنى
بالجمع وقوله في صوت لحذر راس التباسه بقوله وقول
قال ابو حيان ولم يبين ايهما المحذوف والقياس
يقتضي الهاء الساكنة لتنقل المتحركة بالحركة قال وجوز

بعضهم

وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الصائغ
والقياس خلاف كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلث
منها ثلاث في كلمة وكلمتين حذف ايضا واحد نحو يا ادم
ومساات وبراات والنبيين ويحيين ليسوا وتبوون
الفصل الخامس في احكام البدل تكتب كل الف رابعة او خا
مسة او سادسة في اسم او فعل يا نيابة عن الالف سوا كان
اصلها اليا ام الواو ام كانت زايدة لا الحاق او لتانيث
او لغير ذلك كحبلى ومثلى ومعزى واعطى ويحيى والخوزى
وافتنى واعتزى ويغتنى ويستقصى واستقصى ويستقصى
ومعزى الا ان تكون تالية ليا كدنيا ومحيا واحيا بين
عيا واحيا وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب باليا
فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيى الفعل والوصف وكان احتمل
لاجتماع المثلين وعبارة غير ابن مالك يحيى اسما وبين العبارتين
فرق يظهر في يحيى اذا انكر بعد التسمية فعلى التعليل بالعلمية
يكتب بالالف وعلى التعليل بالاسمية يكتب باليا لان الاسمية موجودة
فيه والحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل كان يحيى باعتبار
فكتبه باليا والحق ابو جعفر النحاس كل علم منقول الى الاسم
كزوايا علما فكتبه باليا فرقا بينه وبين زوايا الجمع
كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل ومذهب الجمهور كتب
الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم
من يكتبه باليا ومنهم من يكتبه بالالف نحو حلماك ومسرعاه
كذا الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيا قال ابو حيان والمختار
اصحابنا كتبه بالالف اذا اتصل به ضمير نصب او خفض سوا كا
ن ثلاثيا او زايدا الا احدى خاصة فتكتب باليا حال
اتصالها بالضمير واختلفوا اذا اتصل بيا ما ثنيت تقلب

هما في الوقف فذهب البصريون الى انها تكتب الفا
لتوسطهما واجاز الكوفيون كتبهما بالياء ولم يعتدوا
بتاء التانيث وسواء في ذلك ايضا الثلاثي والازيد
هذا اكمل تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى
ابن عصفور ان الفارسي زعم ان لا يكتب كل ما تقدم
ذكره الا بالالف ابدا وكذا الثلاثي في الاتي كما ان الهمزة
المنقلبة عن ياء او واو في مثل رداء وكساء لا تكتب
ابدا الا على صورتها الا على اصلها ورده ابن عصفور
بان الالف المنقلبة ترجع الى اصلها في بعض الاحوال
نحو رحيان ورحيت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك
والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع وقال
ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي بل مراده
انه القياس قال وللفارسي ان يقول ان كانت العلة
الرجوع الى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة
عن الواو واوا لرجوعها اليها في بعض المواضع وان
كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى
ان يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين
الالفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين
الهمزتين وقال ابو حيان في المسالة ثلاثة مذاهب
مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث انه لا يلزم
الف ولا ياء بل يجوز ان يكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز
ان يكتب بالالف وذلك قليل وقد رايت بخط بعض النحويين
وهو عيسى الملطي عصا بالالف في كتاب فزي علته واما
مبدلة من ياء كتبت ياء ايضا نحو رحى ورمى وان كانت
مجهولة الاصل كخسا وهو المعجمة والمهملة تفا لخسا او زكا

اي

اي فردا وزوج وخساة لاعبة بالجوز فردا او زوجا
او كانت مبدلة من واو كعصا وغزا كتبت بالالف وشذت
الواو في الصلاة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة والربوا
وغيرها والعباس وشذ ايضا الياء في ذكى لمناسبة يزكى
وفي نحو والضحى للمشاكلة للمجاور وذلك الضحى اسم مجاور
لسجى وسجى مجاورة لقلى وقلى تكتب بالياء لان الفه عن ياء
فكتبت سجى بالياء لمجاورته سجى والا فالفه عن واو والضحى
وهذا قياس قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون
في مضمومها ومكسورها يكتب بالياء ومقابل قول الجمهور
قول الفارسي المتقدم انه لا يكتب شيء بالياء وقول الكسائي
ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فانه يجوز ان يكتب
بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع الفين وما
كان من الاسم على وزن فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من
ذوات الواو نحو الكلى والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك
ومذهب البصريين في كلا ان تكتب بالالف لان الفها منقلبة
عن واو واما اذا اضيف الى مضمر فلا تكتب بالياء في الرفع
لئلا يلتبس بالجر والنصب ولا بالالف فيهما لئلا يلتبس
بالرفع ومن زعم الفها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه
العبدي فانه يكتبها بالياء وكتب على الاول كلتا بالالف
حملا على كلا وكان ابو العباس ان تكتب بالياء لان الفها رابعة
وتعرف كون الالف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية
نحو رحى ورحيان او في الجمع بالالف والتاء نحو حصى
وحصيات او في المرة نحو رمى رمية او في الاسناد
الى الضمير نحو رميت او في المضارع نحو يرمي ويكون
الفعل معتل العين او الفاء بالواو ونحو هوى وروى

ووفي ووعى لان اللام حينئذ بالواو واذ ليس في كلامهم
ما فاؤه ولامه واو ولا تكتب اسم مبني بالياء الا متى لانهما
مع ان القياس كتابتهما بالالف لانهما اسم غير متمكن ولا شي
من الحروف بالياء الا اني لانهما ايضا والى وعلى وحتى
لانقلاب الف الى وعلى بالضمير في اليك وعليك وحملا
في حتى على الى لانها بمعناها وقال ابن الانباري انما كتبت
حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر
والمضمر فلزمها الالف مع المضمر حين قالوا حتاي
وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء في حتى زيد انتهى
وما منعه كثيره من امالتها هو المشهور عن العرب
والقرا وروي عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن
امالتها لان الامالة غالبة على السنتهم وهي رواية نصير
عن الكسائي وروي عن حمزة ايضا امالة لطيفة
وقربها وقوع الالف وعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره
ابن الانباري من قصة الفرق وما ذكره غير واحد
من الحمل على الى لكونها بمعناها في الغاية والاسما وان
وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف ووقوعها
وسطا حينئذ نحو الام وعلام وحتام قال الزجاجي
واذا استشكل عليك شي مما اخره الف فاكتبه بالالف لانها الاصل
وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز ان
يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف واعلم ان رسم المصحف
متبع اتباعا للسلف رضي الله تعالى عنهم وقد وقع
فيه اشيا كثيرة من الوصل والفصل والزيادة
والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره
كوصل الن نجمع عظامه امن هو فانت وفصل

وزيادة

ذ زيادة في والسما بنيناها بايد ومن نباي المرسلين
وملايه وملايهم والف في الربوا وان امروا وحذف
الالف تبوو وكتابة واو صورة الهمزة وردو ياووا
وجاو وحيث وقعت فانما كتبت بغير الف بعد الواو
وزيادة الالف بعدها وكتابة ما زكي بالياء وقياسه
بالالف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلوة والزكوة
والحيوة ومشكوة ومنوة والربوا بالواو وبعدها بدل
الالف وهذا اكثر مما يعتاد اليه في كتابة المصحف ولا كلام
علته خارجه بل اذا وقعت هذه الالفاظ ونحوها في غير
القران لم تكتب الا على القوانين السابقة لان رسم المصحف
متبع في القران خاصة فان اضيفت هذه الكلمات
الى مضمر فانها تكتب بالالف عوض الالف في زكاته وحياتك
الى اخرها وهذا ايضا على لمن كتب هذه الالفاظ في غير
القران بالواو اتباعا لخط المصحف ولهذا قال ابن درستويه
خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال ابو حيان
وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي
يعتد به في صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لانهم
يريدون به الحروف التي تقوم بها الوزن متحركات
وساكنا فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفها في الوقف
والمدغم حرفين ويجزون الحروف بحسب اجزا التفعيل
فقد تنقطع بحسب ما يقع من تبيين الاجزا كقوله يا دارمي
يتلعليا فسسندي اقوت وطالعليها سالفل ابدي
لان تقطيعه مستفعل فعل اربع مرات وكتابة هذا البيت
في الخط ليس في علم العروض يا دارمية بالعلياء فالسند
اقوت وطال عليها سالف الابد قال فقد صار الاصطلاح

الحروف في اصطلاح المصحف واصطلاح الكتابين في غير هذين
قال وعلم الخط ويقال له الهجا ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون
في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كتبه
ولان كثيرا من الكتابة مبني على اصول نحوية فمن بيانها بيان
تلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما ستعلمه به وهو باب
من النحو كبير انتهى واعلم انه اول وضع النقط لرفع الاشتراك
قال ابو حيان من الحروف ما يفرد بصورة ومنها ما هو مشترك
وقصد واتفاق الصورة للاختصار فكما ان في اللفظ المشترك
كالعين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال
هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا
فارقا وهو النقطة الواحدة او اكثر والاهمال فليس اذا
من المشترك فالصورة واللفظ مجموعهما دال على اشكال
الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل
بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط
ولذلك ينبغي ان لا ينقط في الفصل اذ لا يحصل الاشتراك
لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف
انتهى ويستثنى من نقط الياء الموصولة الياء من قايل
وبالغ قال المطرزي لفظ الياء من قايل وبالغ عامي
قال ومر بي في بعض تعاليق ابي الفتح ابن جني ان
ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء مكتوب فيه قايل بنقطتين من تحت
فقال ابو علي كذلك النسخ هذا خط من فقال خطي فالتفت
الى صاحبه وقال قد اضعنا خطوتنا في زيارة مثله
وخرج من ساعته انتهى وانما امتنع نقط الياء في ذلك
لان ابدال الهمزة فيه ياء محضة لحن كما نصوا عليه ولذلك

نقح